

رسلان حسبولا توف

المواجهة الدائمة

شهادة للتاريخ
عن انهيار
الاتحاد السوفيتي

ترجمة: د. أبوبكر يوسف



مركز الأهرام
للترجمة والنشر

رسالة حسبولا توف

المواجهة الدائمة

شهادة التاريخ
عن النصارى
الاتحاد السوفيتى

ترجمة: د. أبوبكر يوسف

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

الصفحة

- مقدمة الطبعة العربية ٥
- الفصل الأول : الاتحاد السوفيتي - روسيا : التحول ٩
- الفصل الثاني : الخامات الروسية وقود لمسياسة الدول الكبرى ٢٧
- الفصل الثالث : الإصلاحات في روسيا ٤٧
- الفصل الرابع : عام ١٩٩٣ : تعاريج الدراما السياسية ٦٣
- الفصل الخامس : تكتيك تنفيذ الانقلاب ١٠٥
- الفصل السادس : الحصار ١٤٧
- الفصل السابع : فاشية عادية ١٦٣
- الفصل الثامن : الجيش في ساعة المحنة ١٧٩
- الفصل التاسع : مذبحه عند « أوستانكينو » ١٩٣
- الفصل العاشر : ٤ أكتوبر .. آخر يوم في حياة البرلمان الروسى ... ٢١١
- الفصل الحادى عشر : في سجن ليفورتوفو ٢٣٥
- الفصل الثانى عشر : لعبة التحقيق ٢٦١
- الفصل الثالث عشر : الإفراج ٢٨٧
- الفصل الرابع عشر : رسائل ومذكرات ويوميات رئيس البرلمان ٢٩٥
- الفصل الخامس عشر : النظام الميامى ٣١٣
- الفصل السادس عشر : الانتخابات الرئاسية الأخيرة ومستقبل روسيا ٣٣٩

مقدمة

الطبعة العربية

عندما كنت أشغل منصبا رفيعا فى الدولة الروسية ، وهو منصب رئيس البرلمان الروسى ، قمت بأداء واجبى بأمانة أمام هذه الدولة وشعبها ونسورها . وقد توليت رئاسة البرلمان فى فترة عصيبة حرجة تضافرت فيها أعمال القادة السياسيين الرعناء مع المصاعب الموضوعية التى واجهتها البلاد ، مما أدى إلى انهيار الدولة السوفيتية الكبرى ، التى كانت تمثل إمبراطورية .

وباعتبارى عالما وخبيرا فى الاقتصاد والقانون فقد كنت أعرف جيدا جوانب الضعف والقوة فى الإمبراطورية السوفيتية . وجاءت مأساة شعبى الشيشانى الفاجعة لتضيف إلى معارفى النظرية خبرة عملية . ففى عام ١٩٤٤ ، وفى صقيع فبراير القارس ، وضع شعبنا كله من الشيشان والإنجوش ، تحت تهديد رشاشات زبانية الجلاذ بيريا ، فى آلاف عربات الشحن بالسكك الحديدية ونفى إلى سيبيريا وكازاخستان وبرارى آسيا الوسطى . وخلال ١٣ عاما من التشريد هلك أكثر من نصف الشعب . وهكذا عرفت مع بداية إدراكى للعالم ما معنى الظلم الذى ارتكبه النظام الحزبى السياسى السوفيتى آنذاك .

ولكنى لم أحمل ضغينة لا للدولة ولا للشعب الروسى ، وعملت فى الحقل العلمى عالما فى الاقتصاد والسياسة ، ووضعت حوالى ٣٠ كتابا ، وأشرفت على تأهيل عدد كبير من الإخصائين الشبان من جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى ومن بينها البلدان العربية . وقد أفدت كثيرا من هذه المعارف عندما توليت رئاسة البرلمان الروسى ، وأصبحت مهمتنا الرئيسية هى صياغة وإصدار القوانين بعد أن تم إلغاء القرارات الحزبية التى كانت سائدة قبلا وكانت تحل محل القوانين .

وخلال أداء هذه المهمة الشاقة كنت من أشد أنصار سلطة الشعب والحكم الديمقراطى . فقد كانت روسيا على مدى قرون دولة ديكتاتورية أو شبه ديكتاتورية تحكمها فئة ضيقة من أصحاب الامتيازات ، وكان ذلك الوضع سائدا فى ظل القيصرية وتحت حكم الحزب الشيوعى . وقد حاولنا من خلال القانون إرساء دعائم المساواة والعدالة والشرف فى إدارة الدولة .

إن الدولة الروسية هى دولة متعددة القوميات ، وعلى مدى القرون عاش فيها المسيحيون فى وئام مع المسلمين الذين يزيد عددهم الآن على ٢٠ مليون شخص . ومن خلال قيادتى للبرلمان فى بلد مثل هذا ، ومعرفتى الجيدة بشعوبه ، حاولت أن أؤثر على

عملية إعادة تنظيم الدولة وإصلاحها بحيث تتوافر الحرية الداخلية لشعبها ووحدةها . وقد وفقت في بعض الأمور ولم أوفق في البعض الآخر . ولكني أعتقد أنه كان بوسعى أن أحقق الكثير لو لم يتعرض البرلمان الذى كنت رأسه للحل بالقوة ويلقى بى فى السجن ، الذى قضيت فيه ١٥٤ يوما .

وإثر خروجى من السجن كتبت هذا الكتاب الذى أضعه بين يدى القارئ العربى ليحكم بنفسه على ما جاء فيه .

رسلان حسبولاتوف

الاتحاد السوفيتي - روسيا : التحول

أقول الاتحاد السوفيتي والصراع السياسي :

ليس من باب المصادفة أن أبدأ تحليلي للثقل الذي وقع وهلاك الديمقراطية البرلمانية الروسية من « تفكيك » الاتحاد السوفيتي . فالصلة هنا مباشرة وواضحة للكثيرين . فالرغبة في الاستحواذ على السلطة الكاملة ، ولو على حساب انهيار الاتحاد السوفيتي ، كانت مبررا للحكام الحاليين لإصدار الحكم بالإعدام على الاتحاد السوفيتي في « غابة بيلوفيجسكايا » في ٨ ديسمبر ١٩٩١ . ونفس هذه الرغبة هي التي دفعتهم إلى إرسال الدبابات إلى ساحة البرلمان وإطلاق النار على الديمقراطية الروسية الوليدة في أكتوبر ١٩٩٣ .

وخلال السنوات القليلة التي مضت على هذا الحدث صدر الكثير من الكتب ونشر العديد من المقالات حول انهيار الاتحاد السوفيتي . ومع ذلك يسود انطباع بأنه كلما كتب المزيد من الكتب حول هذه المسألة ازدادت غموضا واستغلاقا على ذهن القارئ العادي . ويتساءل الكثيرون في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان وغيرها : لماذا انهار الاتحاد السوفيتي ؟ ومن المسؤول عن ذلك ؟ وأتلقى أنا شخصيا مئات الرسائل التي تتضمن هذه الأسئلة .

وفي رأيي أنه كانت ثمة أسباب موضوعية وذاتية لما حدث ، كما أنني أعتبر أنه لم يكن من المحتم أن تقضى الأسباب الموضوعية إلى انهيار هذه الدولة العظمى لو أن السلطات الاتحادية سارعت إلى اتخاذ خطوات حازمة ومدروسة وسريعة . ولكن ردود أفعالها كانت ضعيفة ومتخاذلة إزاء المشاكل التي أدت إلى تفاقم عمليات التجزئة وساعدت على تدهور هيبة الدولة .

وفي عداد الأسباب الموضوعية للانهيار أضع الاتجاهات السلبية التي انتشرت في الاتحاد السوفيتي في النصف الأول من الثمانينيات . فقد اتضح وجود تخلف تقني هائل ، كانت له انعكاساته المباشرة على الوضع الاقتصادي . فأعباء المجمع الصناعي الحربي ، وتخصيص موارد ضخمة لإنتاج معدات حربية باهظة ، وتكاليف البرامج الفضائية - العسكرية ، أدت إلى استنزاف صناعة الآلات والصناعات الخفيفة وصناعة الأغذية والزراعة . وازدادت المتاعب المادية للعاملين ، وظهرت مؤشرات ملحوظة على تدهور مستوى المعيشة عما كان عليه في السابق ، وهبطت القيمة الفعلية للروبل بعد أن كان يمثل

ضمان الاستقرار طوال العقود السابقة . وازدادت حدة مشكلة الإسكان بانخفاض عدد المساكن التي تشييدها الدولة .

وأُنزلت الحرب في أفغانستان ، التي استمرت تمتع سنوات ، ضربة شديدة بالاقتصاد السوفيتي ، إذ التهمت موارد هائلة وغذت الغليان الصامت في المجتمع ، والذي أخذ يعرب بنبرة متصاعدة عن المسخط على الأوضاع القائمة . ومع ذلك فلم يكن ثمة ما يشير إلى قرب وقوع الكارثة . وعندما وصل ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في ربيع عام ١٩٨٥ قوبلت سياسته بالترحاب والتأييد من الغالبية العظمى من السكان في الاتحاد السوفيتي . وكان المثقفون والعلماء من أكثر المتحمسين لأفكار جورباتشوف . ولأول مرة منذ عقود طويلة أُتيحت لنا ، نحن العلماء ، إمكانية التعبير عن أفكارنا العلمية بشأن تنمية البلد ، خاصة في الشؤون الاقتصادية . وقد أصبحت مستشارا للشؤون الاقتصادية في حكومة نيكولاي ريجكوف^(*) ، وقمت للحكومة ، مع غيري من الزملاء الاقتصاديين ، مشاريع قرارات حكومية ، ومشاريع قوانين مثل القانونين الشهيرين « حول التعاونيات » و« حول الأيجار » وغيرهما من القوانين التي اعتبرت آنذاك أكثر من ثورية بل ومن قوانين السوق الرأسمالية .

واعتقد أن جورباتشوف وريجكوف كان لهما فضل كبير بسمعهما إلى إشراك العلماء في عملية الإصلاح . فقد كان بين العلماء ، خاصة علماء الاقتصاد ، كثير من الخبراء الذين توصلوا منذ زمن طويل إلى اقتناع بضرورة إجراء تغييرات جذرية ، وبأهمية الملكية الخاصة وجدوى الاقتصاد المختلط . وكانوا على معرفة جيدة بخبرة دول الغرب والشرق والعالم العربي ذات وتائر للتنمية السريعة ، كما كانوا من أنصار الاستفادة الخلافة من الخبرات الإيجابية لشئى النظام السياسية العالمية ، إذا كان ذلك يساعد في تنمية الاقتصاد وحل المشاكل الاجتماعية .

ويمكن القول بثقة إن تلك الفترة كانت فترة التوقعات الرومانسية لتحولات سريعة وسعيدة . وكانت الديمقراطية والعلانية (جلامنوست) تساعدان على ذلك . ففي هذا المجال كانت إنجازات جورباتشوف ملموسة وحقيقية . وانهالت الإذاعة والتلفزيون والصحافة بالنقّب الشديد على السلطات الحزبية والحكومية ، مطالبة بإنجازات فورية .

وشرع جورباتشوف في تنفيذ « ثورة الكوادر » ، فعزل رؤساء اللجان الحزبية في الجمهوريات الاتحادية وذات الحكم الذاتي والمقاطعات والنواحي ، ومديرى المؤسسات والوزراء ورؤساء المدن والمراكز . وعين آخرين في مناصبهم بحجة أنهم « يقفون ضد البيريسترويكا » . وبدأت المشاحنات داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي التي

(*) رئيس الوزراء في عهد جورباتشوف .

كان يرأسها جورباتشوف . وأطلقت الصحافة على بعض أعضاء اللجنة المركزية صفة « المحافظين » وانتقدتهم بلا هوادة وطالبت بإقالتهم ، بينما أصبح زملاء جورباتشوف الآخرون من المحبوبين لدى الصحافة ، واستحقوا منها صفة « المفكرين العصريين » . وكشف كثير من الصحفيين ، الذين تخلصوا من قيود الرقابة ، عن قسوة بالغة وانعدام التهذيب ، وانهالوا بضراوة على من كانوا يعتبرونهم « أصحاب أفكار خاطئة » .

وفي تلك الأثناء لم تتقدم الأمور في الميدان الاقتصادى ، وغرقت القرارات فى بحر من الجدل اللانهائى . وفى مايو ١٩٨٦ اتخذ إجراء أدى إلى انهيار النظام المالى النقدى تقريبا . فقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى والحكومة قرارا بمكافحة تعاطى المشروبات الكحولية . وكانت هذه المشكلة مشكلة خطيرة بالفعل بالنسبة لروسيا والجمهوريات الاتحادية الأخرى ، نظرا لأن غالبية السكان كانت تتعاطى المشروبات الكحولية . إلا أن الإجراءات التى نص عليها القرار كانت عاجزة عن حل هذه المشكلة ، فى حين أنزلت ضربة قاسمة بالميزانية المضعضة وبالموارد المالية التى انخفضت بنسبة تزيد على الثلث . وإزاء القيود التى فرضت على بيع واستهلاك المشروبات الكحولية نشط المنتجون والتجار السريون ، وانتشر تعاطى المخدرات ، خاصة بين الشباب والمراهقين ، وكسب منتج الكحول السريون مبالغ طائلة شكلت فيما بعد الأساس المادى لظهور الإجرام المنظم ونموه فى الاتحاد السوفيتى بونائر مريعة .

بيد أن العملية الديمقراطية واصلت سيرها . وفى عام ١٩٨٩ أجريت انتخابات البرلمان السوفيتى الجديد الذى أصبح ميخائيل جورباتشوف رئيسا له . وكانت تلك بالفعل خطوة قوية فى اتجاه الديمقراطية . إلا أن هذا البرلمان غرق منذ اللحظة الأولى فى الخلافات والمشاحنات . وبدلا من التركيز على مشاكل البلد أخذ ممثلو النخبة المثقفة ، الذين كان من المفروض أن يساعدوا جورباتشوف ، يكيلون له النقد ويتهمونه « باللامركزية » ، ويطلبون بإدخال تعديلات فورية على دستور الاتحاد السوفيتى ، ويفرضون مناقشات طويلة تصرف الانتباه عن القضايا الأساسية التى كانت تتطلب معالجة سريعة . ولست أدري لماذا لم يشأ عالم كبير مثل الأكاديمى أندريه سخاروف^(*) أن يرى المشاكل الحقيقية ، وفى اعتقادى أنه لم يتصور مدى خطورة الوضع الذى نشأ فى روسيا . وبعد وفاته بفترة قليلة ، نشر مشروع الدستور الجديد للاتحاد السوفيتى الذى وضعه سخاروف ومماه « مشروع دستور الجمهوريات السوفيتية الأوراسيوية » . والنظر إلى هذا المشروع يرى أن سخاروف لم يكن يسعى لا إلى هدم الاتحاد السوفيتى ولا إلى تغيير النظام السوفيتى .

(*) عالم الفيزياء الشهير المعارض .

وتقدم نواب البلطيق في جملسات هذا البرلمان ، الأخير في عمر الاتحاد السوفيتي ، باقتراحين كان لهما أسوأ الأثر . كان الاقتراح الأول يطالب بمنح الاستقلال الاقتصادي لجمهوريات البلطيق : لاتفيا ولتوانيا واستونيا . وبدلا من تلبية هذا المطلب بسرعة وقفل باب النقاش ، وقف جورباتشوف مترقيا ، وهاجم النواب الشيوعيون نواب البلطيق واتهمهم بالتعصب القومي والسعي إلى هدم الاتحاد السوفيتي . ولما كانت الجملسات نذاع كلها بالتلفزيون على العالم أجمع ، فقد أثارت الإهانات الموجهة إلى ممثلي البلطيق غضب الأهالي هناك فاندلعت مظاهرات الاحتجاج على « البرلمان السوفيتي الرجعي » في عواصم البلطيق : ريجا وقلنوس وتالين .

أما الاقتراح الثاني لنواب البلطيق فطالب بعقد معاهدة جديدة ، نظرا لأن المعاهدة التي قام عليها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٢ لم يوقعها ممثلو جمهوريات البلطيق الذين لم ينضموا إلى الاتحاد السوفيتي إلا في عام ١٩٣٩ . وتجاهل هؤلاء النواب أن هذه المعاهدة لم يعد لها مفعول قانوني ، إذ أنها أصبحت متضمنة في الدستور السوفيتي . ولكن جورباتشوف ، لدهشة خبراء القانون والسياسيين ، تبنى هذا الاقتراح ، وراح يتحدث عن ضرورة صياغة « معاهدة اتحادية جديدة » ، ومن وجهة النظر القانونية كان ذلك يعني أن أعلى سلطة في الاتحاد السوفيتي تشكل في شرعية الدستور السوفيتي وفي الاتحاد السوفيتي ذاته . وهذا تناول غريب ، أو هو خرافة مذهلة ، وظل ذلك بالنسبة لى لغزا غامضا من ألقاز جورباتشوف . ففي واقع الأمر أمضى جورباتشوف الفترة الباقية من عمر الاتحاد السوفيتي في مناقشة ويحث شتى مشاريع هذه المعاهدة الاتحادية .

ومرغان ما فتر حماس زعماء البلطيق لهذه الفكرة ، فركزوا جهودهم على السعي للحصول على الاستقلال الكامل والخروج من الاتحاد السوفيتي ، بينما ظلت فكرة المعاهدة الاتحادية الجديدة قائمة وتمارس فعلها في زعزعة أركان الاتحاد السوفيتي . وانصرف الجميع عن القضايا والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية وطرق الخروج من الأزمة الداخلية وانكبوا على مناقشة هذه المعاهدة المزعومة .

ونفاقم الوضع الداخلي بخروج الجماهير الساخطة على الأوضاع الاجتماعية إلى شوارع المدن الكبرى وعواصم الجمهوريات الاتحادية . وخلال عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ عمت المظاهرات عواصم جمهوريات البلطيق وأوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا . واستخدمت القوات المسلحة في التصدي لبعض هذه المظاهرات ، كما حدث في تالين ويكو وتيليسى ، مما أدى إلى إراقة الدماء . وتعرض جورباتشوف والجنرالات لانقذادات ساحقة من قبل الصحافة ، ونهاوت هيئة السلطة الاتحادية بسرعة مذهلة . وبدا وكأن جورباتشوف أصبح متعبا ومرتبكا . وقد لمست ذلك بنفسى عندما كنت

أشهد يوميا تقريبا جلسات المجلس الرئاسي ولجان عمله . وكانت بينه وبين يلتسين عداوة فضلا في إخفاها ، وعلاوة على ذلك كان يلتسين يخشى جورباتشوف ويدرك في قرارة نفسه تفوق جورباتشوف عليه . ولذلك كنت أنوب عنه في حضور الاجتماعات مع جورباتشوف بصفتي النائب الأول لرئيس البرلمان الروماني .

كان يشهد هذه الاجتماعات في العادة أتانولي لوكيانوف رئيس البرلمان الاتحادي ، ونيكولاي ريجكوف رئيس حكومة الاتحاد السوفيتي ، وديمترى يازوف وزير الدفاع ، والجنرال فلاديمير كروتشكوف رئيس لجنة أمن الدولة (الكي - جي - بي -) ، وليونيد كرافتشوك(*) رئيس برلمان أوكرانيا ، ونور سلطان نزاربايف رئيس كازاخستان ، وإسلام كريموف رئيس أوزبكستان ، وقادة جمهوريات البلطيق وجمهوريات ما وراء القوقاز . وكثيرا ما كنا نتحدث أثناء الاستراحات وتبادل الآراء . وكانوا يشاطرونني الرأي والدهشة من أن جورباتشوف يولي اهتمامه للقضايا الثنائية ، بينما كان ينبغي أن يهتم بأخطر الأمور مثل تحليل أسباب التدهور الاقتصادي وإعادة تنظيم الهيكل الإداري ، وإحالة كافة شؤون التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى الجمهوريات ، والكف عن محاولة إدارة كل شيء من موسكو . ولو أن جورباتشوف فعل ذلك لمعاد هذا بالخير على الجميع ، إذ كانت الجمهوريات المتعطشة إلى المزيد من الاستقلال مستعرة بالرضا ، كما كان جورباتشوف سيتخفف من أعباء كثيرة ويتفرغ للقضايا الكبرى . وحاولت آنذاك إقناع جورباتشوف خلال مقابلاتي معه بالموافقة على إتاحة الملكية الخاصة وإقامة اقتصاد مختلط قادر على المنافسة . وكان من شأن ذلك أن يفتح آفاقا واسعة أمام المواطنين ويبحث الحياة في إصلاحات جورباتشوف السياسية . إلا أنه لم يقدم على ذلك وظل متمسكا بالاشتراكية والملكية العامة ، وربما كان يخشى من عدم تأييد الشعب له في ذلك ، وإن كنت أعتقد أن الشعب كان سيؤيد مثل هذا التناول الجديد .

وفي الوقت نفسه ازداد أعداء جورباتشوف داخل حزبه . واتهمت مجموعة كبيرة من قادة المنظمات الحزبية في الأقاليم والنواحي جورباتشوف بالتحريفة ، وقرروا تشكيل حزب شيوعي لجمهورية روسيا الاتحادية بلجنة مركزية مستقلة ، ونفذوا ذلك بالفعل . وهكذا ظهرت قوة حزبية قوية ضد جورباتشوف ، واتخذت شكلا تنظيميا ببرقراطيا محددا . وقد حاولت ذات مرة أن أحدثه عن تجربة الصين ، حيث كان قادة الحزب والجهاز الحزبي هم الذين حثوا على الإصلاح وقالوا الحركة الإصلاحية ، فلم يجد حديثي أنفا صاغية .

(*) رئيس السوفييت الأعلى لأوكرانيا وأول رئيس جمهورية بعد إعلان استقلال أوكرانيا .

والغريب أنه في داخل الحزب الشيوعي الروسي الجديد بدأت تتردد دعاوى قومية متعصبة ، بعكس شعارات الحزب المرفوعة ، تدعى أن الشعوب السوفيتية الأخرى تنهب روسيا ، سواء كانت شعوب أوكرانيا ، أم بيلاروسيا ، أم كازاخستان ، أم جورجيا ، أم أرمينيا .. الخ . وطالب هؤلاء الشيوعيون الروس بخروج هذه الجمهوريات من نطاق الاتحاد السوفيتي ، وفي اعتقادهم أن روسيا مستخلص بذلك من عبء كبير . وكان هذا الطرح يمثل جهلا تاما بالواقع الاقتصادي . ففي واقع الأمر لم يكن أحد ينهب الآخر ، إذ كان اقتصاد الاتحاد السوفيتي على درجة غير عادية من التكامل والترابط ، ويمثل مجمعا اقتصاديا واحدا ، مرتبطا أوثق ارتباط بالآلاف الخيوط المرنية وغير المرنية . وكان تقسيم العمل بين الجمهوريات السوفيتية على مستوى عال جدا ، وبلغ تكامل الأقاليم درجة راقية من النضج على كافة المستويات .

وراحت هذه الدعاوى تتصاعد أيضا في الجمهوريات الاتحادية الأخرى ، وخاصة في جمهوريات البلطيق ، وتسارعت وتيرة النزعات الانفصالية . ومن جهة أخرى تعرض جورباتشوف لهجوم مكثف من جانب أنصار يلتسين الذين تمكنوا من استصدار « إعلان سيادة الاتحاد الروسي » من البرلمان الروسي الجديد في أولى جلساته في صيف ١٩٩٠ . وسرعان ما صدرت إعلانات مماثلة عن برلمانات الجمهوريات الاتحادية الأخرى ، بل وحتى عن جمهوريات روسيا ذات الحكم الذاتي (مثل تتاريا والفيشيان - إنجوشيتيا) .

وأخيرا أرسل جورباتشوف في يوليو ١٩٩١ إلى قادة الجمهوريات الاتحادية مشروعه الخاص بالمعاهدة الاتحادية . وبالطبع كان هذا المشروع تقويضا للمستور الاتحادى القائم ، وفي الوقت نفسه كان يمنح الجمهوريات الاتحادية صلاحيات أوسع مما لديها بكثير . وطالما سألت جورباتشوف : « لماذا لا ندخل تعديلات جوهرية على الدستور السوفيتي القائم أو نضع دستورا جديدا ؟ وما حاجتك إلى هذه « المعاهدة الاتحادية » ، التي تدمر بنية الاتحاد السوفيتي كلها ؟ » ولكني لم أظفر منه بجواب شاف ، وفي كل مرة كان يستمرسل في استطرادات طويلة .

ومع ذلك ، وخشية تأزيم الوضع المتأزم أصلا ، قررت تأييد مشروع جورباتشوف هذا بخصوص المعاهدة الاتحادية . إلا أن يلتسين رفض رفضا قاطعا أن يوقع على هذه المعاهدة لأنها « تنتقص من حقوق روسيا » . وأعلن ليونيد كرافتشوك زعيم أوكرانيا في جلسة للبرلمان الأوكراني أنه إذا لم توقع روسيا على معاهدة جورباتشوف فلن توقع أوكرانيا عليها . وقبل ذلك كان زعماء جمهوريات البلطيق الثلاث قد أعلنوا أنهم غير معنيين بإبرام هذه المعاهدة .

كان مصير الدولة العظمى معلقا بشعرة واهية . وأعضيت يومين كاملين فى محاولة اقناع يلتسين بالتوقيع على مشروع جورباتشوف بأى شروط أو تحفظات يراها ولم أفلح . وطلبت من مستشاريه المقربين الذين كان يصنى لآرائهم أن يقتعوه ، ولكنهم رفضوا ، باعتبار أنه ينبغى « ترك الاتحاد السوفيتى ينهار » .

عندها جمعت البرلمان الروسى ، ووزعت على النواب مشروع جورباتشوف وفتحت باب النقاش . وأدلى النواب بملاحظات مختلفة على المعاهدة ، ولكنى تمكنت من اقناعهم بضرورة التوقيع عليها رغم ما فيها من أوجه قصور إذا ما أردنا ألا ينهار الاتحاد . وشكل البرلمان وفدا حكوميا برئاسة يلتسين للمشاركة فى حفل التوقيع الرسمى على المعاهدة . ولا شك أن ذلك كان انتصارا كبيرا وفاق الأهمية ، ولكنه قوض علاقائى بيلتسين نهائيا . فقبل ذلك لم تكن بنى وبينه خلافات كبيرة ، وكان الخلاف حول المعاهدة الاتحادية أول خلاف يقع بيننا خلال سنة من العمل المشترك . وكان ذلك فى نهاية شهر يوليو ١٩٩١ . وحدد جورباتشوف يوم ١٩ أغسطس ١٩٩١ لتوقيع المعاهدة .

وفى ذلك الحين كنت قد سافرت إلى جروزنى لزيارة أمى ، وعدت إلى موسكو فى ١٧ أغسطس . وسافر يلتسين إلى ألما - آتا بدعوة من الرئيس الكازاخى نزاربايف ، وعاد إلى موسكو فى ١٨ أغسطس . وفى ٢٠ أغسطس كان من المفروض أن نجتمع فى الكرملين برئاسة جورباتشوف لنضع توقيعائنا على المعاهدة الاتحادية . وأعتقد أنه لو حدث ذلك لتمكن الاتحاد السوفيتى من تجاوز المصاعب الكثيرة ، ولمسار فى طريق المعافاة وظل قوة عظمى ...

محاولة الانقلاب (طوارئ - ١) :

دخلت أحداث ١٩ أغسطس ١٩٩١ التاريخ العالمى تحت اسم « انقلاب لجنة الطوارئ » . ولما كانت أحداث خريف ١٩٩٣ هى أيضا انقلاب ، فقد أطلق على الأحداث الأولى اسم « طوارئ - ١ » ، وعلى الأحداث الثانية اسم « طوارئ - ٢ » . وتجدر الإشارة إلى أن أول محاولة لانقلاب قام بها يلتسين قد وقعت فى مارس ١٩٩٣ ، ولكنها منيت بالفشل بفضل تحرك البرلمان السريع ، ولأن وزيرى الدفاع والداخلية آنذاك لم يساندا هذه المحاولة . ولكن دعونا نلق نظرة سريعة على أحداث أغسطس ١٩٩١ .

فى ١٩ أغسطس ١٩٩١ كنت فى استراحة « أرخانجلسكيه » قرب موسكو ، بجوار استراحة أسرة يلتسين . واستيقظت ذلك الصباح كالعادة فى الساعة السادسة . وكان على يلتسين فى هذا اليوم أن يرأس اجتماع الوفد الرسمى الذى أقره البرلمان للمشاركة فى التوقيع على المعاهدة الاتحادية . واغتسلت بسرعة وارتديت ملابسى وتناولت قح قهوة ، وتأهبت

للخروج من المنزل والتوجه إلى مبنى البرلمان عندما دق الهاتف . كان المتحدث أحد زملاء
للدراة الجامعية :

- هل سمعت يارسلان عمراتوفيتش ما أذاعته الإذاعة والتلفزيون ؟ يبدو أن انقلابا
قد وقع .

- كلا ، لم أسمع شيئا .

- يبدو أن جورباتشوف قد نحى عن السلطة ، رغم أنهم يسيرون إلى مرضه ...

وفتحت التلفزيون فسمعت موسيقى جليнка ورأيت مشاهد من باليه « بحيرة البجع » ،
ثم خبرا لوكالة تاس يشير إلى مرض الرئيس جورباتشوف وتولى مجموعة من قادة الدولة
إدارة الأمور بقيادة نائب الرئيس جينلدي ينليف ، وتشكيل لجنة تسمى « لجنة الدولة لحالة
الطوارئ » ، وإعلان حالة الطوارئ في مدينتي موسكو ولينينجراد .

كان من الواضح أن ذلك انقلاب ، فأمرعت إلى استراحة يلتسين فوجدت حارسه
ألكسندر كورجاكوف على عتبة الدار ، وتركني أمر في صمت وسألت زوجة الرئيس ناينا
يوسوفوفا التي استقبلتني في الصالة : « أين بوريس نيكولايفيتش ؟ » فأجبت : « في الطابق
العلوي » . فركضت على الدرج إلى أعلى . وهناك جلسنا لتضع خطة مقاومة لجنة
الطوارئ وتحركاتنا التالية . وأرسلنا في استدعاء قادة روسيا ، وبعد وصولهم أقررت
إعداد بيان إلى الشعب باسم الرئيس يلتسين ورئيس الحكومة إيفان سيلاييف وباسمى باعتباري
رئيسا للبرلمان . ووافق الجميع على هذه الفكرة فجلست أكتب البيان . ولم يكن لدينا حتى
آلة كتابة لطبع البيان ونسخه . ووقعنا ، نحن قادة روسيا الثلاثة ، على البيان الذي كتبته
بخط يدي . وعلى هذه الصورة دخلت هذه الوثيقة سجل التاريخ .

توجهنا إلى البرلمان ، حيث جمعت هيئة رئاسته ، وشجبنا هذا الانقلاب ، كما قررنا
عقد دورة طارئة للبرلمان الذي كان آنذاك في الإجازة الصيفية . وفي تلك الأثناء أخذت
الندابات تتدفق على موسكو من شتى الاتجاهات ، وحاصرت مبنى البرلمان الروسى -
« البيت الأبيض » ، الذى أطلق عليه أمالى موسكو هذا الاسم لأن جدرانها كانت مكسوة
بالممرر الأبيض . وتدفق الناس على مبنى البرلمان من موسكو وغيرها من المدن
والجمهوريات بل وحتى من جمهوريتي الشيشان - إنجوشيتيا . واحتلوا الساحة المحيطة
بالبرلمان ، ورفعوا عشرات الشعارات واللافتات المطالبة بالافراج عن جورباتشوف
والمؤيدة للبرلمان الروسى .

وأصبح أعضاء لجنة الطوارئ وأنصارهم فى عزلة عن الشعب ، ولم يكن
العسكريون آنذاك راغبين فى إراقة الدماء على نطاق واسع ، رغم أن الانقلابيين كانوا
جادين فى مرامهم . وكنا نتلقى إفادات مستمرة بأن الوحدات الخاصة التابعة للكى . جى .

بي . - ومن ضمنها وحدات « ألفا » الخاصة - كانت تستعد لاعتقال يلتسين وحسبولايتوف وسيليف .

وفي صباح ٢٠ أغسطس ، وبعد صياغة إنذار إلى الانقلابيين ، توجهت مع نائب رئيس روسيا ألكسندر روتسكوى ورئيس الوزراء إيغان سيليف إلى الكرملين لمقابلة رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى أناتولى لوكيانوف ، وكنت قد اتفقت معه فى مساء اليوم السابق على هذا اللقاء . وكان إنذارنا يتضمن المطالب التالية :

- إطلاق سراح ميخائيل جورباتشوف .
- سحب القوات من موسكو وإعادتها إلى مراكز تجمعها الثابتة .
- معاقبة المتآمرين .
- إلغاء كافة قرارات لجنة الطوارئ واستعادة الشرعية الدستورية فى جميع أنحاء البلاد .

وأصغى لوكيانوف باهتمام لما قلناه نحن الثلاثة ، وأكد أنه شخصيا لا علاقة له بلجنة الطوارئ ولا يشاطرهم آراءهم فى حل الأزمة .

وأعتقد أن إنذارنا هذا لعب دورا كبيرا فى ردع الانقلابيين عن اتخاذ إجراءات قسوى وألزمهم باتباع تكتيك خاسر ، ألا وهو عدم الحركة ، بينما تزايد التأييد لنا من الجمهوريات والمقاطعات والمدن الروسية وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، كما تصاعد التأييد السياسى العالمى لموقفنا . ولما كان ميخائيل جورباتشوف زعامة سياسية بارزة فقد نصحت بويرس يلتسين بأن يضع مسألة عودته إلى الحكم شرطا أساسيا أمام أعضاء لجنة الطوارئ ، الأمر الذى أكمب موقفنا المزيد من الدعم .

وفي صباح ٢١ أغسطس عقدت الدورة الطارئة لبرلماننا ، وقدمت فيها تقريرا عن الموقف السياسى فى الاتحاد فى ضوء محاولة الانقلاب . وحللت بصورة عامة أسباب الانقلاب والوضع الناشئ ، وتحدثت عما تم اتخاذه من تدابير من قبل الرئيس ورئيس البرلمان وعن القوى التى بحوزتنا لمقاومة الانقلاب . وجرت بعد ذلك مناقشات أسفرت عن اتخاذ قرارات خطيرة تضمنت شجب المتآمرين ، ودعوة الأهالى لمساندة السلطات الروسية التى تولت قيادة النضال من أجل استعادة الدستور .

وأصيب الانقلابيون بالارتباك والتخبط فأعلنوا أنهم سيمحبون القوات من شوارع موسكو . وقررنا فى جلسة البرلمان أن نرسل إلى ميخائيل جورباتشوف فى استراحة فوروس (فى القرم) كلا من ألكسندر روتسكوى وإيغان سيليف . وقد عادا به إلى موسكو . وبعد يوم تم القبض على ثمانية من المتآمرين ، ومن ضمنهم أناتولى لوكيانوف ،

الذى أعتقد أن اعتقاله كان خطأ وعاد بضرر كبير ، إذ عجل بالتهيار الاتحاد السوفيتى ، نظرا لأن لوكيانوف كان يشغل منصب رئيس البرلمان الاتحادى . علاوة على ذلك فلم تكن ثمة أدلة مباشرة على توطئه مع المتأمرين .

ومما لا شك فيه أن هذا الانقلاب لعب دورا مشؤوما في إضعاف الاتحاد السوفيتى بصورة مريعة . فقد ارتدت الجمهوريات الاتحادية عن السلطة المركزية الاتحادية ، إذ أخافتها تصرفات القيادة الاتحادية التى عزلت جورباتشوف ، رئيس الاتحاد السوفيتى ، فى القرم . وفى الوقت نفسه حاول يلتسين وأنصاره استغلال الوضع الجديد فشدوا ضغوطهم على جورباتشوف ، مضعين بذلك مؤسسات السلطة الاتحادية . وهكذا تم تحت ضغط يلتسين إنشاء « لجنة الإدارة اليومية للاقتصاد » بدلا من تشكيل حكومة اتحادية محترمة وكاملة الصلاحيات . ولم تكن لتلك اللجنة سلطات حقيقية . وباعتقال رئيس البرلمان الاتحادى أصبح هذا البرلمان عمليا فى حكم المنحل . وجمعت نواب البرلمان الاتحادى فى قاعة اجتماعات البرلمان الروسى ، وحاولت أن أشكل منهم ولو برلمانا مؤقتا ، حتى يستمروا فى عملهم كهيئة تشريعية . غير أنهم كانوا فيما يبدو مروعين مما حدث ، فلم تسفر المحاولة عن شيء ، واستمروا فيما كانوا يمارسونه من قبل ، أى فى اللغو الفارغ .

وفى الوقت نفسه نظمت حملة هستيرية لمعاداة الشيوعية ، وأصدر يلتسين مراسيم بحل الحزب الشيوعى ومنع نشاط لجانته ومصادرة صحفه وممتلكاته الكبيرة للغاية . ونتيجة لذلك تبذرت هذه الممتلكات وتبخرت كالمراب فى الصحراء .

وأعلن جورباتشوف عدة مرات أنه يعد معاهدة اتحادية جديدة وسوف يقدمها عما قريب . وقد تحدثت إلى يلتسين بضع مرات حديثا جنيا حول الوضع الراهن آنذاك ، واعتبرت أنه ينبغي خلال شهر أو شهرين إقرار وثيقة دستورية اتحادية ، وإلا فسوف نواجه خطر انهيار الاتحاد . ووافق يلتسين على اقتراحى ، واتفقنا على عقد اجتماع تداولى على مستوى الدولة حول هذه القضايا فى أقرب وقت ، والتنسيق مع جورباتشوف بهذا الصدد .

فى تلك الأثناء وقعت أحداث جروznى المفوية التى انتهت فى نهاية المطاف بطرد دوكو زافجايف السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى جمهورية الشيشان - إنجوشيتيا من السلطة . وكان زافجايف قد أيد محاولة الانقلاب فى موسكو مما أسخط عليه الشعب ، خاصة أنه كان معروفا بالفساد وكان الأهالى ينتظرون ذريعة للتخلص منه . وسرعان ما أعلن الجنرال جوهر دودايف نفسه رئيسا للجمهورية . وردا على ذلك أعلن يلتسين حالة الطوارئ فى الشيشان - إنجوشيتيا . إلا أن وزيرى الدفاع والداخلية ، اللذين كانا يخضعان لجورباتشوف وحده ، رفضا تقديم المساعدة فى تحيئة دودايف . وقد جرح هذا الموقف كبارياء يلتسين جرحا مؤلما على قدر تصورى ، فقد أظهر له أنه ، وهو

الشخص الذي أنقذ جورباتشوف ، لا يملك سلطة فعلية ، حتى في ظل ضعف الاتحاد ورئيسه .

وأخذ يلتسين يزاد اقتناعا بأنه إن أصبح رئيسا فعليا لروسيا إلا إذا تمكن من تنحية جورباتشوف عن السلطة ، فراح يعد العدة لذلك . وأوغل يلتسين في كراهيته لجورباتشوف إلى حد أنه تحالف مع قوى من المعسكر المضاد ، من الشيوعيين وقادتهم الذين اعتبروا أن سياسة جورباتشوف أبعدتهم عن السلطة .

اتفاقيات بيلوفيجسكايا :

في بيلاروسيا ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، أقيمت محمية طبية في منطقة تكسوها الغابات ، وكانت تسمى منذ القدم « بيلوفيجسكايا بوشا » (وكلمة « بوشا » كلمة روسية قديمة تعنى : الغابة الخاوية) . وفي هذه البقعة الرائعة والخالية من أراضي بيلاروسيا شيدت استراحة تابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في بيلاروسيا . وإلى هذا المكان قدم يلتسين ، ورئيس أوكرانيا ليونيد كرافتشوك ، ورئيس البرلمان البيلاروسي ستانيسلاف شوشكيفتش . وكان بصحبة يلتسين تابعوه المخلصون : نواب رئيس الوزراء جينادى بوروبليس وسرجى شخراى ويجور جايدار ، ووزير الخارجية أندريه كوزيريف . وفي هذا الاجتماع السرى اتخذوا قرارا بـ « إلغاء » الاتحاد السوفيتى ، وأعلنوا إنهاء العمل بالمعاهدة الاتحادية التى أبرمتها روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا عام ١٩٢٢ بإنشاء دولة اتحادية واحدة . وكانت هذه الخطوة من جانبهم غير دستورية لأن هذه المعاهدة لم تعد تلعب دورا مستقلا منذ زمن بعيد بعد أن أصبحت بنودها متضمنة فى الدستور الاتحادى الذى أقر عام ١٩٢٤ ، ثم فى عام ١٩٣٦ ، وأخيرا فى صيغته المعتمدة عام ١٩٧٧ .

ولم ينظر ميخائيل جورباتشوف إلى هذا العمل نظرة جدية . فقد كان يعلم أن هؤلاء القادة الثلاثة قد اجتمعوا للقيام بعمل لا دستورى ، غير أنه لم يبادر باتخاذ إجراء مضاد ، ولم يسمح لهم بتنحيته هو فحسب ، الأمر الذى يمثل فى حد ذاته جزءا من المصيبة لا المصيبة كلها ، وإنما تركهم يقوضون دولة ضخمة . وكان من نتيجة ذلك أن انهالت النكبات والآلام على رؤوس شعوب معظم الجمهوريات السوفيتية ، وانطلقت الحرب فى برينيسنوروفيه وشمال القوقاز وطاجيكستان .

وفى تلك الأثناء كان من المقرر أن أقوم بزيارة رسمية لكوريا الجنوبية . ومراعاة للوضع الداخلى الصعب تحدثت قبل سفرى مع يلتسين ، وأعربت له عن قلقى بشأن هذا الوضع واقترحته أن أوجل زيارتى إلى موعد آخر . ولكن يلتسين سارع بالقول بأنه لا داعى لذلك ، فالمصاعب لن تنتهى قريبا ، كما أن علاقتنا بالرئيس روى دى يو علاقات طيبة ، وسوف يحملنى إليه رسالة حول جدد من المماثل المهمة .

وعلمت من التلفزيون وأنا في سول ، ثم من السفير السوفيتي ، بنياً توقيع اتفاقيات بيلوفيسكايا . وحاولت على الفور الاتصال بيلتسين وجورباتشوف ولكن الاتصال لم يتم ، رغم أني كنت طوال عام ونصف العام أستطيع الاتصال بهما في أى وقت ليلاً أو نهاراً . عندئذ اتصلت بروتسكوى ورحت استفسر منه عن الاتفاقيات ، فأجابني بأنه لا يدرى شيئاً ، إلا أن الاتفاقيات أحدثت انفجاراً حقيقياً وأصبح الموقف مثيراً للقلق . وطلبت منه الاتصال بجورباتشوف وسأله عن نواياه كرئيس للاتحاد السوفيتي ، إذ عليه أن يتحرك قبل الجميع . وعدت للاتصال بروتسكوى بعد حوالي خمس ساعات فمضى يسب بشدة وقال شيئاً مذهباً : إن جورباتشوف لا ينظر إلى ما حدث كشيء جدي ، ويؤكد أنه يعد « معاهدة اتحادية جديدة » ، ويرجو ألا نلقى بالا « لهذه الأمور التافهة » .

إلا أن هذه « الأمور التافهة » هي التي أفضت إلى تلك العواقب المأساوية التي نجني اليوم ثمارها المرة .

مصالح الدول الكبرى .. والاتحاد السوفيتي :

تسود في روسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، وليس فيها وحدها ، نظرتان أساسيتان إلى أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي . إحدى هاتين النظرتين تمثل « نظرية المؤامرة » ، والتي تختزل هذه المشكلة البالغة التعقيد في مقولة « إن الغرب كان له مصلحة في ذلك » ، ولهذا قوض الاتحاد السوفيتي بالاعتماد على عملاء النفوذ . ويقول أصحاب وجهة النظر الثانية بأن الاتحاد السوفيتي قد انهيار بفعل قوانين التطور التاريخي الموضوعية ، ولأنه كان إمبراطورية مصطنعة ، ولذلك لم يستطع أن يصمد في السباق مع الحضارة العصرية التي طرحت وتائر عالية للتقدم الديمقراطي الاقتصادي والاجتماعي والإعلامي .

وفي اعتقادي أن هناك عناصر كثيرة من الحقيقة في كلتا وجهتي النظر ، غير أنه لا ينبغي المغالاة في إضفاء الأهمية على هذه النظرة أو تلك . وكما يحدث كثيراً فإن الحقيقة تقع في الوسط ، بين هاتين النظرتين ، أو حتى خارج المكان الواقع بينهما .

فمن السذاجة إنكار أن الدول الغربية الكبرى ، سواء كل منها على حدة أم كلها مجتمعة ، كانت تبغي دائماً إضعاف الاتحاد السوفيتي ، بل لقد كانت تحلم باختفائه . بيد أن ذلك كان مجرد حلم وأمنية ، ولم تفكر جدياً في انهيار الاتحاد السوفيتي كاحتمال وارد .

فالمواجهة العسكرية السياسية بين حلفي وارسو وشمال الأطلسي ، وموازين القوى العالمية ، ومواقع الاتحاد السوفيتي القوية في العالم لم تسمح للدول الغربية باستغلال تفوقها التقني الذي بلغته في السنوات الخمس عشرة أو العشرين الأخيرة . وظلت القيم الاجتماعية

والثقافية والعقائدية للاشتراكية ترهب الغرب . ورغم تعميق التعاون ، بل وحتى تشابك المصالح السياسية والعملية في بعض مجالات النشاط ، كانت مصالح الغرب تستهدف إضعاف الاتحاد السوفيتي .

وقد استغل سياسة الغرب بمهارة ضعف الاتحاد السوفيتي وزعيمه جورباتشوف في إحراز عدد من المكاسب الاستراتيجية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، ومن بينها خفض الأسلحة التقليدية والنووية ، وتوحيد ألمانيا ، وسحب القوات السوفيتية من وسط أوروبا . ورحبوا بحرارة بنفكيك مجلس التعاون الاقتصادي (الكوميكون) وإنهيار مؤسساته المتشابكة والمنظمة جيدا ، وبسقوط حلف وارسو ، ذلك الحلف الدفاعي الذي كان بمثابة الثقل المقابل لحلف الناتو .

وعاد ذلك كله على الغرب بفوائد سياسية وعسكرية استراتيجية واقتصادية وعقائدية هائلة . وأصبح بإمكانه أن يقول للنفات الساخطة من السكان مثلا أنه لا بديل لمسياسة الغرب (الرأسمالية) وعلى كل شخص أن يجد مكانه في هذا النظام بالذات ، لأن الاشتراكية منيت بالهزيمة . ولهذا فمن الملائم لأيديولوجيي الغرب وللاحتكرات الكبرى تصوير الأمر وكأن الاتحاد السوفيتي مات ميتة طبيعية . ولعله من المفيد لهم ألا يفوضوا في الحديث ، بل وأن يستروا تماما على الأخطاء والبهوات الكبرى التي ارتكبها جورباتشوف ووزير خارجيته شيفارديانزه في قيادة الاتحاد السوفيتي ، ويلتمسين ووزير خارجيته كوظيريف في قيادة روسيا .

إن العقولة الكاذبة التي ظهرت لدى قادة الكرملين إثر انهيار الاتحاد السوفيتي كدولة أيديولوجية ، قد أغرت بلبسين ومستشاريه بفكرة حلول عصر من الوثام بين روسيا والغرب وقيام علاقات صافية لا يشوبها النزاع . وعكس ذلك جهلا كاملا بطبيعة السياسة الخارجية للدولة ، التي لا تركز أساسا على الأيديولوجيات بقدر ما تركز على المصالح التي لا تزول إلا بزوال الدولة ذاتها .

ومن هذا المنطلق فإن أيديولوجية الاتحاد السوفيتي كانت مجرد إطار خارجي لمصالحه التي كان يسعى إلى تحقيقها باطراد ونجاح في شتى أنحاء العالم وبدرجة أكبر مما كان يفعل في مضمار فرض أيديولوجيته ، إذ كانت محاولات الفرض هذه تمنى بالفشل في كل مرة .

ومرءان ما سقط قادة الكرملين ، غير المؤهلين نظريا وأخلاقيا ، أسرى لأوهامهم الساذجة للغاية ، فظنوا أن عصر « انسجام المصالح الشامل » قد حل ، الأمر الذي أدخل النخبة السياسية العالمية وأدخل السرور على قلوبها . ففى البداية ، ولدهشة العالم ، أعلنوا عن رغبتهم في الانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) . وحين تلقوا ردا سلبيا جافا ورأوا

أن الأمور لا تسير نحو حلول عصر « انسجام المصالح » ، غير قادة الكرملين موقفهم تغييرا حادا وراحوا يعارضون انضمام دول شرق أوروبا إلى الحلف . وهذا أيضا موقف لا يتسم بالحكمة ، لأن تقرير هذه المسألة لم يعد رهنا بموسكو .

وفي روسيا وغيرها من الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي تجرى عملية لا سابق لها في تاريخ الدول . فعلى مساحة منس الكرة الأرضية تشهد تحويل ، أو محاولة تحويل الملكية الحكومية البيروقراطية الواحدة وبنية السلطة المرتبطة بها ووضعها على أساس الملكية الخاصة . وكان نظام اشتراكية الدولة ، المهتم والمنهار ، قد راكم خلال العقود الماضية موارد مادية وروحية ضخمة يجرى الآن « إعادة توزيعها » . أو بمعنى أدق الاستحواذ عليها من قبل الأجهزة البيروقراطية المركزية والمحلية ، والنخب السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية على كافة المستويات .

ورغم أن العملية الجارية تحت اسم « تغيير النظام » تنضوي إلى حد ما تحت إطار التحولات الليبرالية الجديدة في الاقتصاد العالمي الجارية منذ السبعينيات والمستمرة حتى أيامنا هذه ، فإن تفكك النظام القديم وترهله وعدم مقدرته على التحديث حتى بالمقارنة مع الصين الحالية ، هو الذي يحدد مدى الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤثرات الخارجية .

وجاءت « الليبرسترويك » كمحصلة وتعبير عن « التفكك الداخلي » ، هذا ، وكان كافة القادة السوفيت في العقود الأخيرة يدركون ذلك إلى هذا الحد أو ذلك . فقد وعى يوري أندروبوف(*) في بداية الثمانينيات أنه قد وقعت تحولات كبيرة في العالم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك في نفسية الجماهير بحيث إن الأمور لا يمكن أن تسير في الاتحاد السوفيتي كما كانت تسير في الماضي إلا إذا تغير كل شيء . وجاء جورباتشوف فخطا خطوة أبعد ، إذ أدرك أنه إذا تغير كل شيء فإن تسيير الأمور كما في السابق سيصبح مستحيلا .

إن تقلبات يلتسين تبين مدى الطبيعة الحراوية للنخبة الحاكمة ، وكذلك تقلبات النظام السوفيتي نفسه في مراحل المختلفة والبدائل التي طرحها التغيير . ففي عام ١٩٨٨ أخذ يلتسين ، وهو الموظف الحزبي الريفى المحافظ ، يلعب دور الشيوعي اليساري الجديد ، الذى ينفذ الليبرسترويك من مواقع « يسارية » . وفى عام ١٩٨٩ لعب دور الداعية ، للتسيير الذاتى الاشتراكي اللينيني ، وللتضال ضد الامتيازات البيروقراطية ، ودعا إلى

(*) الأمين العام للحزب الشيوعي ورئيس السوفيت الأعلى بعد وفاة بريجنيف . كان رئيسا للـ كى . جى . بى .

اشتراكية إنسانية تعنى القضاء على كافة أشكال اللامساواة الاجتماعية ، ونادى بالكفاح من أجل العدالة الاجتماعية والمعنوية .

وفى عام ١٩٩٠ أصبح يلتسین شيوعيا إصلاحيا فى صورة رسول الديمقراطية ونصير اقتصاد السوق ، ثم تحول فى النهاية أمام أنظارنا إلى ديمقراطى برجوازى مكتمل ، تنكر فى البداية لاشتراكية الدولة ، التى اتضح أنه يستحيل إصلاحها ، ثم تنكر للاشتراكية عموما بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ . وأخيرا ظهر أمامنا عام ١٩٩٣ فى صورة « الديكتاتور » و« منقذ الوطن » الذى يعمل من أجل « النظام » و« الرأسمالية » .

أما إذا نظرنا إلى ذلك نظرة أكثر دقة وتحديدا فسنكتشف أن يلتسین ، فى كافة مراحل « تطوره » ، كان يمثل نوعا من التعاقب . فنحن نذكر أنه برر الانعطاف الذى قام به عام ١٩٨٩ برفضه للنظام الإدارى البيروقراطى الحكومى والدعوة إلى اشتراكية التسيير الذاتى ، وقدم نفسه بذلك على أنه « منقذ الوطن » المناضل ضد أصحاب الامتيازات .

وفى عام ١٩٨٩ ، وخلال جلسات المؤتمر الأول لنواب الشعب بالاتحاد السوفيتى ، طرح كل من جورباتشوف ويلمسين شعار « كل السلطة للسوفيات » كأساس سياسى للملكية العامة لأسر العاملين .

ومع ذلك فقد طلب يلتسین خلال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى (الكونفرنس) ، وكان آنذاك بدرجة وزير ، العفو عنه وألح على التصالح مع رفاقه فى الحركة الشيوعية ، وطالبهم بالتسامح والصبر على أصحاب الرأى المعارض كما كان يفعل لينين . وللمزيد من إقناعهم أعلن يلتسین عن موقفه الفكرى والسياسى ، إذ قال « إننا نفخر بالاشتراكية وبما حققناه » . ولكن ذلك لم يشفع له آنذاك .

وقط فى يناير ١٩٩٠ أفصح يلتسین لأول مرة علنا عن شكوكه بصدد الأساس العلمى - المهنى ، للبريسترويكا ، ولعملية التغيير والمفهوم القائمة عليه . ولا يهم هنا إن كان ذلك تعبيرا عن تغير أفكار مستشارى يلتسین أم تغيير هؤلاء المستشارين أنفسهم وحلول آخرين محلهم .

وفى ما بعد ، وخاصة بعد فشل محاولة الانقلاب فى أغسطس ١٩٩١ تحول يلتسین إلى موقف العداء الصارخ للشيوعية . وأخذ يعلن جهرا عن تحيازه للرأسمالية وإلغاء التأمين ، وأصبحت الملكية الخاصة فكرة مهيمنة عليه . وساد الاعتقاد بأن الملكية الفردية هى التى توفر ضمان حقوق الإنسان واتساع قاعدة الديمقراطية . وبالطبع كان ذلك طرحا بدائيا وساذجا ، لأن الملكية الخاصة قائمة منذ آلاف السنين دون أن يعنى ذلك توافر الحرية والديمقراطية .

ولكى نفهم الصورة العامة والوضع القائم عشية الانقلاب الذى قام به يلتسين فى سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ ، ينبغي أن نعرف طبيعة موقف الدول الغربية من الأحداث الجارية فى روسيا آنذاك . لقد لعبت مصالح الغرب وكيفية فهم القادة الغربيين لهذه المصالح ، بلا شك ، دورا مهما فى تقديم الدعم لنظام يلتسين . ولولا هذا الدعم لما كُتب للمغامرة أن تنجح . لقد أنقذ الدعم الغربى يلتسين من الفضل الذريع فى استفتاء أبريل ، وذلك عندما شنت أجهزة الإعلام حملة إعلامية عقائدية ضد البرلمان على غرار الحملات الدعائية الغربية . وكانت دبلوماسية كوزيريف ، تعمل منذ فترة طويلة على انتزاع هذا الدعم بالتخويف من هجوم الحمر بقيادة حمبولاتوف ، ومن جهة أخرى قدمت أجهزة الاستخبارات وغيرها من الأجهزة العون لأنصار يلتسين فى تنفيذ مخططاتهم المعادية للدولة .

الخامات الروسية وتدود لسياسة الدول الكبرى

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التحكم في الموارد السوفيتية الفنية كان دوما الهدف المنشود للمجموعات المالية والصناعية في الغرب . وما إن تقوض الاتحاد السوفيتي حتى غدت تلك الأماني والأحلام والمخططات أمرا قابلا للتحقيق . وهي ، شأن السيطرة على اقتصاد باقي جمهوريات رابطة الدول المستقلة ، مهمة من أكثر المهمات والمصالح الاقتصادية والسياسية الغربية خطورة وأكبرها وزنا . والمسبيل إلى بلوغها يمر عبر اندماج المنطقة السوفيتية بالمنظومة الاقتصادية العالمية . ثم إن تنظيم التحكم المتواصل في الثروة النووية واحتواء النزاعات القومية يتطلب مساعدة من جانب قيادة روسية قوية ، إلا أن مهمة ربط الدول التي تمخض عنها الاتحاد السوفيتي بالمنظومة العالمية وفقا لمطلوبات « النظام الجديد » الذي أخذ ينشأ ويتكون اعتبارا من السبعينيات ، إنما هي مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد .

ولعل العواقب الاجتماعية المفزعة المترتبة على تفكيك الصناعة في روسيا وانسحاب صوب الاقتصاد العالمي تحملنا هي الأخرى على التفكير « بمعقولة » الاستعانة بالزعيم السياسي الشديد البأس . فإن تحوطا من هذا القبيل له ما يبرره في ظل المقدمات والملاهبات الراهنة لمسار المنظومة الاقتصادية العالمية ، ذلك لأن المنتظر هو التراجع والانسحاب الطويل الأمد في روسيا ومثلر الدول التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفيتي . وسرعان ما تدرك روسيا « وهم التطور » الذي رسم أبعاده الخرافية بأبلغ صورة كل من ن . والرشتاين ود . أريجى فيما يخص بعض المناطق الاقتصادية وعلاقتها بالمنظومة العالمية ككل ، مثلما أدركت أوروبا الشرقية وهم « الانضمام إلى أوروبا » . ويقول أريجى بهذا الخصوص :

« إن ثروة دول المركز تشبه ثروة هاروت وماروت الأوليجاركية من حيث تعذر تحويلها إلى ثروة للجميع ، ذلك لأنها تستند إلى الاستغلال والمزاخمة (الإزاحة) اللذين لا بد أن يخلقا الفتر المتفجع بين معظم سكان العالم .

ثم إن للمزاخمة ، على الأقل ، نفس الأهمية التي للاستغلال . وتعنى العبارة الأخيرة بالصيغة التي نستخدمها هنا أن الفقر النسيبي أو المطلق في الدول الثانوية وشبه الثانوية (دول الأطراف) يدفع حكوماتها دوما إلى المشاركة ، ولو بأبخس الأثمان ، في التقسيم الدولي للعمل ، وبذلك توفر لحكماء و« رعايا » دول للمركز أرباحا صافية . وتستند المزاخمة

بدورها إلى كون الثروات الأوليغاركية في دول المركز توفر لها إمكانية إبعاد حكام
وه رعايا ، الدول الثنائية وشبه الثنائية من دائرة مستهلكى الموارد المحدودة أو التي على
وشك للنضوب .

إن هاتين العمليتين متباينتان ، لكنهما تكمل إحداها الأخرى . فإن الاستغلال يوفر
لبلدان المركز ووكلائها الأموال اللازمة للصرف على عمليات المزاحمة . وهى ، بدورها ،
تخلق الفقر الضرورى لإرغام حكام وه رعايا ، البلدان الثنائية وشبه الثنائية على المشاركة
فى التقسيم الدولى للعمل بشروط نافعة لدول المركز (حتى تجعل الاستغلال أمرا ممكنا) .

إلا أن نجاح « النضال المزدوج » ينطوى على أبعاد حدودية تقيد التمداد فيه .
فالنضال الناجح ضد المزاحمة أو الإزاحة يؤدى إلى المزيد من الاستغلال المكثف والمتنوع
لدول الأطراف من قبل دول المركز ، وبالتالي يوسع إمكانيات المركز لإزاحة تلك الدول
من ميادين النشاط ذات المردود التعويضى الأفضل وحرمانها من استثمار الموارد
الشحيحة . ومن جهة أخرى ، يؤدى النضال الناجح ضد الاستغلال إلى الانسحاب تلقائيا
من الأسواق الغنية والابتعاد عن المصادر التعويضية الوفيرة .

وسيكون لروسيا الهامشية شبه الثنائية تأثير فى تخفيض قيمة الأيدى العاملة فى
السوق العالمية بعد إغراقها بالقوة العاملة الروسية « الطليقة » أو العاطلة . ولعل ذلك أفضل
وأفنع حصيلة يكسبها الرأسمال من تفكك الاتحاد السوفيتى . لكنها فى الوقت ذاته يمكن أن
تلحق ضررا بالغا بالأيدى العاملة فى المركز . إن التضخم النقدي الذى تشهده روسيا اليوم
(يقرب من ٣٠ ٪ شهريا) ، ويعزى ببساطة إلى « حماقة الروس السطحيين » (٢) ، إنما
يحفز عمليات الإملاق ويؤجج الصدمات الاجتماعية ، بل ويعجل ، من خلال التملك
المشوه ، بتفتيت أسس الحضارة الصناعية للتقليدية المرتكزة على رفض الملكية الخاصة .
بذى أن الصناعة الروسية عاجزة عن المنافسة فى السوق العالمية لأن مستلزمات المنافسة
وبنى التراكم كانت دوما تصاغ وتتقرر خارج روسيا (أو الاتحاد السوفيتى) . ولم تنشأ
عزلة روسيا فى السابق نتيجة لقرار أيديولوجى طوعى ، بل على العكس جاءت الرغبة
فى « الاعتماد على النفس » والانعزال وه الإزاحة التقلبية ، بمثابة رد فعل على الموقف
التاريخى للناشئ .

ومن هذه الناحية كان « التملك الشعبى » ، أى توزيع السندات بمبلغ ١٠ آلاف
روبل ، قد سار بالمناجاة السطحية فى ميدان: الميامة الاقتصادية إلى نزوة اللامعقول .
واجتبر بوريس ميديفيد هذه الظاهرة بحق ، أحد أهم دوافع الأزمة الميامية . فالتملك

(٢) ن . والشتاين ود . أريجى ، « يوم التطور » ، نيويورك ، ١٩٩٢ ، ص ١١٩ .

بالسندات الذى توافق زمنيا مع إطلاق الأسعار فقد أهميته نهائيا لأنه لم يسفر عن نشوء طبقة جديدة من المالكين ، فى روسيا ، بل أساء إلى فكرة التملك نفسها وأثار استياء الجميع . ولم تكن أفضل من ذلك أسس باقى أشكال التملك . وهكذا أخفق الانتقال من الرأسمالية التجارية السلعية البدائية إلى الرأسمالية الانتاجية ، التقدمية ، الخلاقة ، التى كان من شأنها وحدها أن تؤدى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية . إلا أن ميخيديف لم يبين على وجه التحديد أن هذا السبيل الأخير غير موجود إلا فى تعاليم « الأزمة الطوباوية فى روسيا » . وهكذا فإن مبلغ ١٠ آلاف روبل لا يكفى الآن لإلشاء كيلوجرام من العنب ، ولا يشكل إلا ربع معاش التقاعد معدلا .

وعندما دأبت الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومساهما) وكذلك زعماء الدول الصناعية السبع بعد عام ١٩٨٩ على إرسال الخبراء إلى روسيا لتجريب الوصفة النيولبرالية الجديدة « العلاج بالصنمة » ، استنادا إلى التجربة الايجابية المزعومة فى شيلي وبوليفيا وبولونيا ، كانت المعلومات تشير بمزيد من الوضوح إلى أن الاختيار الاقتصادى الذى أيده الغرب وموله جزئيا (بتأجيل الديون المستحقة وبرنامج المعونة وهلم جرا) قد أدى إلى نتيجة نعتها بعض النقاد بما أسموه بسياسة « الصنمة بلا علاج » . واتضح أن هذه السياسة لا يمكن أن تستمر فى إطار البنية السياسية القائمة . ولذا صار ضحايا الإصلاح « خصومه الألداء » فى مفهوم الدعاية اليومية ، وغدا البرلمان الذى كان فى زمن ما السند الرئيسى ليلتمسين بمثابة مبة أو لطفة عار على جبين « الكرامة الروسية » ، كما اعتبر ، هو أيضا ، من خصوم الإصلاحات طوال عام ١٩٩٣ ، مما أسفر مباشرة عن قصف مبنى البرلمان فى ٤ أكتوبر من العام المذكور . وتراجعت « البرلمانية الشعبية » التى تعنى مشاركة الجماهير الشعبية فى السياسة مباشرة ، وانسحبت أمام الحاجات السياسية والاقتصادية للمركزية البيروقراطية التى رفع يلتسين رايتها من جديد . وجاء أجل المصارحة العلنية(*) . ذلك لأن كلمة الحق تقض مضاجع الأباطرة والمستبدين فى كل العصور . والحقيقة تتكشف من خلال الكلمة الحرة فى الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمظاهرات والمجادلات المفتوحة . إلا أن ذلك كله يؤذى « الزعماء » و« الحكام » . فلا بد من إسكات الكلمة الحرة . وهذا بالذات ما فعله نظام يلتسين .

ما حاجة الغرب إلى الدكتاتورية فى روسيا ؟

أنا على يقين من أن يلتسين ما كان ليحجرا ، لا هو ولا أحد من مستشاريه ، على القيام بالانقلاب الحكومى القسرى المنافى للدستور لو لم يكن واثقا تماما من دعم الزعماء

(*) صحيفة « نوفايا روسكايا سلوفا » ، ٨ أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ١٠ .

الغربيين . فهل كان بوسع زعماء يسعون بكل الوسائل إلى « إدخال » بلدهم في المجتمع الدولي أن يسمحوا لأنفسهم بقفلة شنيعة هوجاء مثل قصف مبنى البرلمان ؟ إلا أن تلك القفلة كانت متعتبر هوجاء إن هي جاءت دون تنسيق أو موافقة . وبالتالي كانت متعتيق أولئك الزعماء عن تنفيذ مخططاتهم . لقد أخفقت حركة « لجنة الطوارئ » الانقلابية الأولى في أغسطس ١٩٩١ لأنها لم تكن منسقة مع الغرب . أما حركة الطوارئ الانقلابية الثانية التي تمت بقيادة يلتسين فقد كانت بالطبع منسقة مع الغرب . وبخاصة مع زعماء « السبعة » .

كتب معلق « اليزنس وورلد وكلي » في الثاني من أبريل ١٩٩٣ :

« إن الخبراء الغربيين يحتفظون بتعذر تحويل البناء التحتي الاقتصادي ما لم يتم تغيير البناء القوي السياسي بشكل يعزز السلطة الاستبدادية الدكتاتورية » .

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تضع الجريدة عنوانا كبير الدلالة لمقالتها « الغرب يناشد يلتسين أن يقيم نظاما استبداديا » .

في صيف ١٩٩٣ أبدت وسائل الإعلام الغربية اهتماما بالغا بالتبدلات الإدارية والتعيينات على الصعيد السلطوي الأعلى ، حيث عزل يوري سكوكوف من منصب أمين مجلس الأمن القومي وأبعد جيورجي خيجا عن الحكومة . ويرى المراقبون الغربيون أن المحاولات الخرقاء التي أقامت عليها وسائل الإعلام الحكومية الروسية لتفرض على الرأي العام مفهومها لهذه التبدلات في توزيع القوى السياسية ، باعتبارها ظواهر عادية ترمى لتعزيز القيادة بحقنها بكوادر مجربة ، إنما هي محاولات لا تصمد أمام النقد . فإن تخلى حاشية يلتسين عن شخصيات مثل سكوكوف وخيجا من البراجماتيين البارزين في الوسط السياسي ، والذين يخفون بقدر ما من غلواء الراديكاليين المتطرفين من أقرب أنصار يلتسين ، إنما هو سابقة خطيرة تمسوق الدليل على تبدل التكتيك السياسي . إن الاستنتاج المهم الذي استخلصته الأوساط السياسية الغربية ، المختبئة وراء ظهر الرئيس الروسي ، من دروس وعبر الانقلاب الحكومي الفاشل في مارس يشير إلى سوء التمهيد للانقلاب الذي لم يأخذ بعين الاعتبار تناسب القوى السياسية في المجتمع آنذاك ولم يستند إلى أرضية صلبة وأساس متين . فلم تحظ محاولة الانقلاب بقبول أوساط واسعة من المجتمع الروسي . وواجه الانقلابيون مقاومة منظمة من جانب هيئات السلطة الدستورية ومن جانب المعارضة ، مما أدى إلى الفشل .

وكانت ثمة محاولة جديدة لانقلاب سياسي اعتبر مدبروها التعاون الوثيق بين الصناعيين والتحالف ضد مجلس السوفيت الأعلى وكذلك الاعتماد على النزعة الإقليمية في تمرير مسودة الدستور الرئاسية ، عوامل حاسمة كفيلا بإنجازه في آخر المطاف . وهذا

ما يفسر إدراج شخصيات مثل أوليج لوبوف^(*) وأوليج موسكوفيتس^(**) ضمن الحكومة ، فلهما علاقات وثقى بالأوساط الصناعية والعسكرية .

كان الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون أول من تطرق بوضوح إلى ضرورة تبديل المعالم السياسية فى روسيا ، وذلك أثناء زيارته إلى موسكو فى أواخر فبراير ١٩٩٣ . آنذاك لم يحمل الغرب ولا روسيا فكرته محل الجد . وبدا ساعتها أن بالإمكان تسديد ضربة أمامية إلى السلطة التشريعية وإلى المعارضة السياسية بإعلان ما يسمى « بالنظام الخاص لحكم البلاد » ، والمقصود به طبعاً حكم استبدادى دون أية قيود دستورية تذكر .

ووفقاً لفكرة نيكسون ، ينطوى التكتيك الجديد على جانبين قومى ودولى . ويتلخص الهدف على الصعيد القومى فى إيجاد كفة ثابتة لموازنة مجلس السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب . وكتب مارتن ولكر مراسل « الجارديان » فى واشنطن :

« إن نيكسون أوصى الولايات المتحدة والغرب صراحة بدعم يلتسين مبدياً فى مواجهته مع السوفيت الأعلى الذى يصير على صيانة الأنظمة الديمقراطية وتوجيه الإصلاحات وجهة اجتماعية » .

إلا أن المغزى الخفى للتوصية التى تقدم بها نيكسون أكثر رهافة وحساسية . فقد أفاد ناطق فى البيت الأبيض أن نيكسون عرض فى حديث مع كلينتون رؤيته لمسألة مستقبل روسيا . وتتخلص تلك الرؤية فى كون يلتسين يواجه وضعاً سياسياً ميثوساً منه . ومع أن الدعم السياسى والاقتصادى السخى من الغرب سيكون له أثر فى إنقاذ نظام يلتسين ، إلا أنه سيظل غير كاف مادام الرئيس الروسى لم يقدم على تغيير استراتيجيته بتوسيع الائتلاف السياسى والوسط الاجتماعى لتأييد الإصلاحات . إلا أن ذلك يتطلب ، أول ما يتطلب ، كسر شوكة مجلس السوفيت الأعلى القوى ، مع أن إجراءات من هذا النوع متوعدة إلى التخلّى مؤقتاً عن الديمقراطية حيث سينتقل مركز ثقلها من يلتسين إلى حسيولاتوف . إن الهدف الأول لتضايف جهود يلتسين والغرب هو عزل السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب سياسياً باعتبارهما أهم هيئة لسلطة الدولة فى روسيا ، وكذلك المعارضة فى البرلمان وفى المجتمع . وفى حال النجاح يمكن كسب الجيش وجهاز الأمن العام ، وأيضاً المترددين من كتل السوفيت الأعلى .

(*) كان نائباً أول لرئيس الوزراء فى حكومة يلتسين ورنسا لمجلس الخبراء التابع للرئيس يلتسين . عين أميناً لمجلس الأمن القومى الروسى حتى يونيو ١٩٩٦ .

(**) كان وزيراً للمعادن فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ثم أصبح نائباً أول لرئيس الوزراء فى روسيا الاتحادية حتى الآن .

أما الجانب الدولي من خطة نيكسون ، فيشير إلى منح روسيا جملة تسهيلات اقتصادية ومالية لإتمام اقتصادها بعض الشيء وجنبا إلى التحالف العالمي المناهض للصين والموالى للولايات المتحدة الأمريكية . واستنتجت صحيفة « إنترناشيونال هيرالد تريبيون » من توصيات نيكسون أن اقتراحه إلى كلينتون يتلخص فيما يلي :

« إن نجاح روسيا ، أى الانقلاب الذى يقوم به يلتسين ، يمكن أن ينفذ كفة عريضة لموازنة النموذج الصينى » (٢٠) .

وورد رأى مماثل فى مقال لهيئة تحرير « البزنس وورلد ويكلي » :

« روسيا بحاجة إلى حكومة استبدادية قوية قادرة على حصر تنمر المجتمع فى أطر لا تشكل خطرا على الإصلاحات الاقتصادية ومتمكنة من تأمين ممثلزمات تطور نشاط رجال الأعمال . ولا بد أن تبقى هذه الحكومة مستبدة إلى أن يصبح الاقتصاد مثمرا بالقدر الكافى ويتلقى الناس أجورا مقبولة ، مما يخفف من الاستياء والاحتجاج . وقد تطور الوضع بهذا الشكل فى اليونان وشللى وتايوان ، حيث اعتمدت الأنظمة الحاكمة على دعم التشكيلات المختارة من القوات المسلحة ، وكذلك فى كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية واليابان حيث رابطت قوات مسلحة وقواعد عسكرية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية » (٢١) .

وجاء فى النصيحة التى وجهها « السبعة الكبار » إلى يلتسين فى ربيع ١٩٩٣ أن من الخطأ البالغ مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية دون التخلي عن المبادئ الديمقراطية الأساسية لتطبيق الإصلاح فى روسيا . وأول ما ينبغى القيام به فى الحال الحاضر هو إجراء التحولات السياسية الجدية التى يعترض التمسور طريقها (٢٢) . وهكذا صدرت الإشارة :

« هاجموا دستور روسيا ! »

إن نوايا يلتسين « لتمرير » دستوره تتفق بالكامل مع القرارات التى اتخذتها قمة « السبعة » الأخيرة الخاصة بالقضايا المالية . وترمى هذه القرارات إلى إعطاء وتأثر الإصلاحات الاقتصادية فى روسيا بعض الشيء حتى يتم حل المشاكل السياسية ، وبالدرجة الأولى مسألة السلطة . وأوصوه ساعته أن يبحث عن سبيل للتصاوم مع مديرى المؤسسات الصناعية ، ويربط تلك الجهود بإجراءات كسب حلفاء (فى النضال ضد السلطة التشريعية) من بين رؤساء التقييمات الإدارية والأقاليم والجمهوريات الداخلة ضمن روسيا الاتحادية . وكانت ثمة ضرورة للاستفادة من تأييدهم بالدرجة الأولى فى تجاوز مضاعفات الصراع

(٢٠) « إنترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ٢٠ فبراير ١٩٩٣ .

(٢١) « بزنس وورلد ويكلي » ، ٢ أبريل ١٩٩٣ .

(٢٢) نفس المصدر .

حول الدستور الذي تحول ، كما أدرك رئيس البرلمان حسبولاتف ، إلى واجهة تجرى وراءها أنشطة وتدابير أكبر شأنًا . إلا أن من اللازم الحيلولة دون معرفة الشعب لأساليب التضليل التي يستخدمها يلتسين في الدعوة إلى إقرار « الدستور الديمقراطي » .

وأكدت « الفايينشتال تايمز » في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ :

« إن الرئيس يلتسين شرع يفى بالوعد المؤجلة من زمان حول تغيير بناء الدولة الروسية واقتصادها . فقد أعلن في لقاء مع زعماء الجمهوريات والأقاليم أن الفوز في الاستفتاء الأحد الماضي أعطاه حقا معنويا للعمل باسم الشعب ، وأعطى إشارة البدء بإقرار الدستور الجديد ، وهيا لوزرائه الراديكاليين فرصة الاهتمام بمسألة الاستقرار المالي » .

وكتبت صحيفة أخرى ، هي « التايمز » ، في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ :

« إن بوريس يلتسين أخذ منذ أمس (بعد أربعة أيام من الاستفتاء العام) يستفيد من الثقة التي أولاه إياها الشعب الروسي في ذلك الاستفتاء ، حيث عرض على زعماء الأقاليم مسودة الدستور الجديد ليحقق الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية دون اعتبار للقوى التشريعية المحافظة . ولم ترد في كلمة يلتسين إشارة إلى البرلمان وهو يدعو المسؤولين إلى مناقشة اقتراحاته بشأن وضع حد للأزمة الدستورية « الزاحفة » في البلاد قبل حلول العشرين من مايو وعقد الجمعية الدستورية في مطلع يونيو . وإذا طبقت التعديلات فسيكون لها مفعول الثورة في النظام السياسي الروسي ، حيث تمنح بوريس يلتسين جملة صلاحيات مطلوبة كالتي يتمتع بها الآن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية » .

لاحظوا تعبير « فوز يلتسين في الاستفتاء » . أي فوز ذلك ياتري ١٩ لم يكسب يلتسين أغلبية الأصوات الدستورية في أي من الأسئلة الأربعة المطروحة . إلا أن البرلمان أخفق هو الآخر في توظيف فشل رئيس الجمهورية الذريع هذا ، لأن الناخبين لم يؤيدوا البرلمان بأكثر مما أيدوا رئيس الجمهورية . كانت النتيجة الإجمالية للتعبير عن إرادة الناخبين واضحة للعيان : اعملوا معاً بإسادة ! وبدلاً من ذلك أخذوا يطبلون وي زمرون « لفوز الرئيس ، حتى أصموا أذان العالم ، وحتى صدق الرئيس نفسه تلك الحكاية . وساعدته الصحف الأمريكية الموقرة في ذلك خادعة في الوقت ذاته العالمة من أمالي أمريكا .

وسند نيكولاى تراكفين ، الذي كنت دوماً أحترمه لتكائه الخارق وأصلالة أحكامه ، ضربة شديدة إلى مجلس السوفيت الأعلى . فبعد الاستفتاء العام تخلى عن صلاحياته كقائب . وأشارت مجلة « كروا » الفرنسية الأسبوعية بهذا الخصوص إلى :

« أول تصدع بلوح في خيمة البرلمان . فقد استقال ن . تراكفين أحد زعماء الوسط من منصبه كقائب معتقداً أن الشعب الروسي بايع رئيس الجمهورية ، وناشد النائب الممتثل زملاده أن يحذوا حذوه » .

وكثرت « الفجاءو » هذه الفكرة قاتلة :

« إن البرلمانيين الروس يواصلون بكل مثابرة نشاطهم التخريبي . فخلال يومين أقر النواب نصف دمتة من الوثائق المتعارضة بالكامل مع تدابير رئيس الجمهورية . فالمؤتمر ، بموجب القانون الذى يعدله كما يحلو له ، هو الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لتعديل الدستور ، ولذا فإن نية رئيس الجمهورية لعقد الجمعية الدستورية إنما هى دليل على محاولته الالتفاف على العدو » .

وتعتقد صحيفة فرنسية أخرى ، هى « كوتيدى دى بارى » أن :

« اقتراحات رئيس الجمهورية بخصوص توسيع صلاحياته إنما تمتجيب للدعوات المتصاعدة فى الشهور الأخيرة لمنح المزيد من الاستقلالية والحكم الذاتى لجمهوريات وأقاليم روسيا الاتحادية . وجاء دفاع رئيس الجمهورية عن الاقتصاد المختلط ، الذى لا يستبعد أى شكل من أشكال الملكية ، بمثابة دعوة إلى الوسطيين من جبابرة المجمع الصناعى الزراعى » .

وتضيف الصحيفة قولها :

« إلا أن مقترحات رئيس الجمهورية لم تقابل بإجماع من جانب رؤساء الجمهوريات والبرلمانات والإدارات المحلية ، ومعظمهم من المحافظين المنتخبين فى العهد السوفيتى » .

وكتبت « الواشنطن بوست » :

« إن الرئيس يلتزم الذى طار فرحا لفوزه المبين (أى فوز ياتري ؟ - المؤلف) فى استفتاء الأحد (٢٥ أبريل) تحدى صراحة البرلمان الروسى المحافظ ، وناشد زعماء الأقاليم يوم الخميس من وراء ظهر السلطة التشريعية أن يساعدوه فى إعداد دستور جديد على النمط الغربى . وأصبح الإعلان عن نية بوريس يلتسين ، فى إعداد الدستور من جانب واحد ، أول إشارة إلى أبعاد الاستراتيجية التى سيتبناها رئيس الجمهورية فى الصراع من أجل السلطة بعد الاستفتاء العام . وعندما خطا بوريس يلتسين الخطوة الأولى ، التى ستثير فى أغلب الظن عاصفة من الاحتجاجات فى البرلمان ، شح إلى أنه لا ينوى - الآن فى أقل تقدير - للتساوم مع السلطة التشريعية » (٥) .

وهكذا « فالواشنطن بوست » التى لم تفهم إطلاقا (أو لم ترغب فى أن تفهم) نتيجة الاستفتاء العام ، أخذت تتحدث عن « الفوز المبين » للرئيس يلتسين ، لكنها فى الوقت ذاته

(٥) « واشنطن بوست » ، ٣٠ أبريل ١٩٩٣ .

تؤكد ، وهى على صواب ، أن الرجل « لا ينوى المساومة مع السلطة التشريعية » ، وهى ترحب بتلك النيات ، لاحظوا ، بتلك النيات الدكتاتورية ! وكان الحال كذلك فيما يخص « مساومة يلتسين » حول « رغبته أو عدم رغبته » فى اقتحام مبنى البرلمان الروسى بالدبابات فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ .

إلا أن ظلال التأملات على صفحات هذه الجرائد تحجب الدوافع الحقيقية لتأييد الدول الغربية للتطاولات الدكتاتورية التى أقدم عليها « سيد » الكرملين . فما شأنها ومصير روسيا ؟ وهل يعنىها مصير الديمقراطية ؟ فهى تعرف جيدا أنها يمكن أن تتفق مع يلتسين بشأن أية مسألة لصالحها ، بما فى ذلك نيتها فى الاستيلاء على موارد الخامات فى روسيا .

ينبغى أن لكل بلد من البلدان الغربية الكبرى مصالحه الاقتصادية والسياسية المتميزة . وبوسع كل بلد منها أن يعلق آمالا على شخصيات سياسية معينة فى مؤسسة الحكم الروسية ، فى موسكو وفى الأقاليم سواء بمسواء .

نيكسون فى قصر البرلمان الروسى :

قابلت نيكسون عندما زار موسكو فى فبراير ١٩٩٣ . وتحدثنا طويلا . وأنا أتذكر جيدا قصة حجب الثقة عنه بسبب فضيحة ووترجيت .

يصعب على تقويم الدوافع الداخلية التى حدثت بالميد نيكسون أن يقدم توصياته بشأن تصفية البرلمان الروسى . ربما كانت تلك الدوافع من باب الخصائص الشعورية النفسية والذهنية التى أثارت لديه ، كما هو معروف ، ولعا مفرطا « بالزعامة » أثناء ولايته . فليس من قبيل المصادفة أن يشير محللون كثيرون إلى أن فضيحة ووترجيت كانت بالنسبة لزعماء الكونجرس الأمريكى مجرد ذريعة لخلع نيكسون من منصب الرئاسة بسبب ميله إلى خرق القوانين الأمريكية على الدوام . من يدري ؟ ربما كان هذا الميالى الأمريكى المعين قد شعر فجأة « بصلة القربى الروحية » فعزم على نجدة يلتسين . لا أدري . زد على ذلك أن ريتشارد نيكسون أثناء مقابلاتي له ترك فى نفسى انطباعا حسنا . وتجانينا أطراف الحديث ساعة و١٧ دقيقة . استمع بمنتهى الانتباه إلى توضيحاتي بخصوص نوايا السوفيت الأعلى ، وبخصوص صلاحياته الدستورية والمبدأ المنصوص عليه فى الدستور للفصل بين السلطات الثلاث ، وهلم جرا . وطلب منى مرارا أن أوضح ماهية التناقضات بين السلطة التنفيذية العليا والسلطة التشريعية . وكنت ، كعائتي يوما فى مثل هذه الحالات ، أوضح بليجاردون أن ألوم الكرملين . وطرح نيكسون أسئلة استيضاحية ، وكان خلافا لتظيره رونالد ريجان ، ينصت للآخرين بكل اهتمام (لاحظت أن ريجان لا يقرى على الإنصات لمحادثه أكثر من دقيقة أو دقيقتين) . ويخيل إلى أن نيكسون كان راضيا عن توضيحاتي .

فقد صرح بذلك على أية حال . وغادرتي مهموما مشغول البال. ولا أعرف سبب ذلك ، لكنه بادرني بما لم يكن أتوقع أن أسمع منه :

- أنت ، يا صاحب المعالي ، سياسى حديث العهد وموهوب من الكوكبة الجديدة فى روسيا . كنت تقابلت مع جميع زعمائك لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء من السيد نيكيتا خروشوف ثم كوميجين ويريجنيف وأندريوف وتشيرننكو وجورباتشوف وريجكوف . وقابلت يلتسين للمرة الثانية . والأمر أصعب عليه بالمقارنة معكم . ثقافته تختلف وتربيته تختلف ، وسلمه الوظيفى يختلف ... فمزيدا من التسامح لكليكما . بوسعكما أن تكملا بعضكما البعض . قدراتكم الذهنية ومعارفكم إلى جانب مثابرته ومراسه . حينذا لو تصالحتما ...

قال ذلك وهو يشد على يدي مودعا . وصدقته ووثقت به خالص النية ... وفجأة أسمع أن « نيكسون يوصى كليتتون بدعم يلتسين فى محاولته للإطاحة بالديمقراطية فى روسيا بتبدير انقلاب حكومى وحل البرلمان الروسى »(*) .

يبدو أن جميع الساسة المعاصرين مقتنعون بأن الصفاقة لا بد أن تغدو صفة ملازمة لكل رجالات الدولة والدبلوماسيين والموظفين وسواهم . وهم من هذه الناحية لا يختلفون كثيرا عن نيكولو مكافيلى .

وتلك بالذات هى طبيعة أحكام هنرى كيسنجر وتأملاته فى كتابه « الدبلوماسية » . صحيح أنه حاول فى الحديث عن السياسة الروسية أثناء لقائه معى أن يبتعد قدر الإمكان عن الصفاقة والوقاحة السياسية . بدا وكأنه مهتم اهتماما صادقا بحل المشاكل الداخلية ويانضمم روسيا إلى المجتمع الدولى بأسرع ما يمكن . إلا أنه لم يرغب فى الحديث عن تصورات الملموسة بشأن المبادئ التى يمكن أن يستند إليها هذا الانضمام . بيد أن طائفة من مقالاته ، وكذلك الكتاب الآنف الذكر ، تعطينا فكرة عن آرائه . ومقادها إخضاع روسيا للمجتمع الدولى من خلال أولوية تنمية فروع الخامات . فهذه التنمية ، حسب رأى كيسنجر ، توفر لروسيا الموارد المالية اللازمة للتعجيل بتطوير « الصناعة التحويلية وميدان الخامات ومشتريات البضائع الاستهلاكية والمواد الغذائية » . وهذا فى الحقيقة هو نموذج التنمية الذى اقترحه ، والأصح مرره وفرضه ، رباعى جايدار وتشيرنوميردين(**) وفيودوروف وتشوبايس(***) بتأييد تام من يلتسين الذى لا يفقه شيئا فى هذه الأمور .

(*) « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ٢٠ فبراير ١٩٩٢ .

(**) « فكتور تشيرنوميردين - رئيس حكومة روسيا من ديسمبر ١٩٩٢ حتى الآن .

(***) « أناتولى تشوبايس - نائب أول رئيس الوزراء فى حكومة تشيرنوميردين ، كان مسؤولا عن تنفيذ عملية الخصخصة حتى أعلى من منصبه فى أوائل ١٩٩٦ .

... لقد تغاضت الصحافة الغربية عن سبب آخر ، كبير الشأن فى اعتقادى ، لسقوط نيكسون عام ١٩٧٤ . فلنتذكر عام ١٩٧٣ المشحون بأحداث درامية : الحرب العربية الإسرائيلية وارتفاع أسعار البترول المذهل والأزمة المفاجئة فى الاقتصاد العالمى الذى عجز عن استيعاب تلك الأسعار ، وإفلاس عشرات الآلاف من الشركات التى كانت ناجحة قبل ذلك فى شتى أقطار العالم ، والمشاكل التى طفت على السطح بغنى والمرتبطة بضرورة إجراء تغييرات بنوية فى الاقتصادات الوطنية وفى الاقتصاد العالمى وما إلى ذلك . إلا أن المسألة المفصلية التى شغلت بال لفيف من النخبة العالمية الحاكمة هى التالية : ما الذى منع ريتشارد نيكسون من تلمس وحسن احتمال هجوم الجيوش العربية على إسرائيل ؟ فلن إسرائيل من جهة كانت تعتبر الحصن الأمضى المنيع للغرب فى قلب العالم العربى ، وهى تهيم على الموارد البترولية العالمية بل وتوفر الإمكانية لحماية « خاصة » الغرب . فكيف تفسر « هفوة » نيكسون هذه ؟ وهل تستطيع الأوساط المالية والصناعية الدولية ، وخصوصا المرتبطة بـ « أيبى أوثق ارتباط ، أن تغفر لنيكسون « هفوته » ؟

أو لم يكن ذلك تنبيها للرئيس الشاب كلينتون من خلال نيكسون (الذى جرب جيدا قوة تلك الأوساط ونفوذها) فيما يخص كيفية التصرف إزاء روسيا فيما لو أراد البقاء فى منصب الرئيس الأمريكى ؟

أو لم يكن ذلك تنبيها ليلتمسين بشأن ضرورة العمل « بحزم » (كما لقننه صحيفة « أريستيا ») لتوفير الإمكانية لوضع موارد الخامات الروسية بأسرع ما يمكن فى خدمة حاجات الغرب ؟ ولعل من الضرورى هنا إمعان الفكر والتعمق فى دراسة هذه التساؤلات ، لكن الشيء الأكيد أن مبررات مثل هذه الاستنتاجات واردة تماما .

... أعود إلى فكرة ريتشارد نيكسون بخصوص علاقاتى مع يلتمسين : لم تكن لى دالة عليه ولم ترفع الكلفة بيننا ، ولكن كانت هناك نصائح ودية تماما من رجل محترم خبر الميامة جيدا وأمضى فى مضمارها أكثر من عمرى بكامله ، ولذا كنت أتقبل كل ما يقوله على نحو يختلف تماما عن نصائح السيدة مارجريت ناثنر فى حديث تليفزيونى مع أحد صحافيينا حيث أعلنت بشيء من الاعتداد عما ينبغي لنا أن نقوم به أو نمتنع عنه ، وشرحت لنا ماهية الديمقراطية ، وقالت ، بالمناسبة ، جيدا لو تم حل البرلمان الروسى . وجاء احتجاجى آنذاك بشكل تساؤل عن موقف الشعب الانجليزى منى فيما لو زرت لندن ونصحته بأن يطيح بالنظام الملكى ويحل البرلمان ويصوغ دستوراً دائماً ويحل المشكلة الأيرلندية بالشكل الذى يريده أهالى أيرلندا وجيش التحرير الأيرلندى ، وما إلى ذلك . ومن المؤسف أننا نسمع فى السنوات الأخيرة نصائح كثيرة جدا من هذا القبيل . ومصيبة روسيا أن فيها ساسة يتحمسون للعمل بهذه النصائح المشبوهة تماما ...

وعلى العموم لا بد من الاعتراف بأن المصالح الجيوسياسية للغرب أصبحت على ارتباط وثيق مع نظام يلتسين . ولا أهمية من حيث المبدأ لما إذا كان يلتسين وأقرب أعوانه « عملاء مأجورين للغرب » . كما لم تكن ثمة أهمية كبيرة لما إذا كان لينين « عميلا لألمانيا » ، ومتألين عميلا للبوليس السرى الروسى . المهم أن يلتسين يؤدى على أحسن ما يرام الدور الذى يستجيب للمصالح الاستراتيجية للأوساط اليمينية للمجموعات المالية والصناعية الدولية المرتبطة ارتباطا وثيقا بتلبية المصالح والمهمات والمخططات الاستراتيجية « للعالم الحر » . وبعد أن تحقق بأفضل شكل أحد تلك المخططات الذى كان حتى مجرد تصوره مستحيلا ، ونعنى تقويض دولة الاتحاد السوفيتى الكبرى ، وأمكن تنفيذ مهمة انفراد إحدى الدولتين العظميين بالزعامة العالمية ، فإن من المحتمل تماما أن يأتى دور « مهمة كبرى » أخرى ، ولعلها أقل تعقيدا من المهمة الأولى . وهى لا تتلخص فى تقويض روسيا ، فهو قيد التنفيذ الآن ، وقد تم تحريك قوى هائلة فى هذا المجال . كما لا تتلخص تلك المهمة فى السيطرة على سائر الجمهوريات السوفيتية السابقة ، فهى قيد التنفيذ أيضا وبالحجم الكامل . المهمة الجديدة هى تقويض الصين . ليس ذلك لأن الصين الحديثة تسوق الدلائل على إمكان بلوغ التناسق بين الأفكار الاشتراكية والسوق . وقد تحقق ذلك التناسق فى عدة بلدان أوروبية حتى من أعضاء حلف الناتو . فإن البلدان الاسكندنافية ، مثلا ، أثبتت ذلك بنجاح . لكن المقصود أمر آخر تماما . فإن وتأثر التنمية الجارية فى الصين نبي أن قدرتها الاقتصادية متضاهي قدرة الاقتصاد الأمريكى بعد ١٠ - ١٥ عاما . إن العالم المستقطب الذى ظهر فى أواخر عام ١٩٩١ وهيمنت عليه الولايات المتحدة دون منازع لن يبقى على حاله ، إذ سيتحول من جديد إلى عالم ذى قطبين . ولما كان مركز نقل القدرة الاقتصادية للحضارة المعاصرة ينتقل إلى حوض المحيط الهادى الآسيوى ، فإن الصين بمواردها البشرية التى لا تعد ولا تحصى تتمتع بكل المؤهلات لاحتلال مرتبة الدولة الأولى المقتدرة سياسيا واقتصاديا والقادرة فضلا عن ذلك على امتلاك قوات رادعة جبارة .

إن هذا الاحتمال ، احتمال بلوغ توازن جديد للقوى ، أمر وارد ، ولا بد أن تضعه المخططات العالمية لدوائر المخابرات الغربية وحلف الناتو فى الاعتبار ، وبالتالي فإن هذا الاحتمال يخيف للخصوم ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل سيناريو تقويض الصين سيمتد إلى نفس الأسس التى أمنت نجاح إسقاط الاتحاد السوفيتى ، وفى مقدمتها القومية . فالمعالية التى بدأت فى قره باخ سرعان ما انتقلت إلى جنوب أوروبا وأرست بداية « البلقنة » هناك ، ثم انتقلت من جديد إلى الاتحاد السوفيتى وقسمت ظهره ، وهى « تقسم » الآن ظهر روسيا .

إن الصين دولة متعددة القوميات . وهى تواجه مشاكل معقدة قديمة فيما يخص التبت وإقليم سيزيان - اويغور القومى المتراعى الأطراف ومنغوليا الداخلية . ورغم مرونة

الأوساط الحاكمة ، فقد تصطدم إشاعة الديمقراطية بشكل لا مفر منه مستقبلا في المجتمع الصيني بقوى موجهة بمهارة لإسقاط البنى الاجتماعية الصينية التقليدية فتثير الفوضى والارتباك هناك . وتهدر طاقات بناء هائلة في محاولة فاشلة لإطفاء لهيب حرب تتدلج بين القوميات .

وأنا أعتبر التقارب بين روسيا والصين أحد العوامل التي تقف في وجه تطور الأوضاع في الصين على هذا النحو . فالتقارب يمكن أن يعود بالنفع على كلتا الدولتين . ولم أنطلق عفوَ الخاطر ، ودون تفكير ، في انتقادي لمبادئ السياسة الخارجية التي تبنتها وزارة الخارجية الروسية في توجيهها المستقطب صوب الغرب ثم صوب الولايات المتحدة . فإن أولوية العلاقات مع الشرق ، مع الصين والعالم العربي والهند وتركيا وإيران ، أمر ضروري لروسيا حياتيا ومصيريا . ولا أنظر إلى ذلك من زاوية « بقائها دولة كبرى أو العكس » . كلا ، فهي ضرورية لها من زاوية « البقاء أو الغناء » . تلك هي حقيقة موقفى من السياسة الخارجية الروسية . ومن تلك المقدمات انطلقت في تقريرى فى مؤتمر الأكاديمية الدبلوماسية فى ربيع ١٩٩٢ الذى نظمته وزارة الخارجية الروسية . ولم يفهم التقرير آنذاك لا الأخصائيون النظريون ولا موظفو الخارجية التطبيقيون . اتهمونى ساعتها بالتغلى عن التدخل من جانب واحد فى النزاعات والحزازات القومية فى أراضى الغير . وذلك هو جوهر المشكلة . فالتدخل من جانب واحد فى تلك النزاعات لا يؤدى إلى حلها مبدئيا ولا يطفىء لهيبها ، بل يؤججه ويزيد الطين بلة . وقد اتضح ذلك فى قره باخ ، ناهيك عن يوغسلافيا . فهل يعقل أن المجتمع الدولى عاجز عن وقف الحرب فى قره باخ أو يوغسلافيا أو أبخازيا ؟ كلا بالطبع . ولكن مادامت الحرب مستمرة فإن ذلك من مصلحة جهات واسعة النفوذ تملك قوى أكثر بكثير ولشد بأسا من قوى البلد الذى يحاول إخماد تلك الحرب من جانب واحد . ويقول تقريرى على وجه التحديد إن السياسة الخارجية يجب أن تكون على علم بتلك القوى ، وأن تعرفها جيدا . وإذا كانت عاجزة عن التأثير فيها فهى عقبة واهنة .

إن الرضوخ لتلك القوى يعنى إخضاع قدرة البلد لمصالح قوى غريبة عليه ، وهذا ما يحدث للسياسة الخارجية الروسية . ومما يشكل خطرا على روسيا كذلك كون السياسة الخارجية لبلد كبير مثل بلندا تعانى من القصور الذاتى ، فإذا نحى كوطيريف من منصبه غدا ، وعين بئله شخص على طرفى نقيض فإن السياسة الخارجية ستظل أمدا طويلا تسير على خطى كوطيريف . أما أنا فقد اقترحت نموذجا للتعاون الدولى الفعال فى حل النزاعات الإقليمية .

لقد توخيت التنوع فى توجهات السياسة الخارجية ، وطرحت هذا الهدف على المؤتمر الاقتصادى العربى الروسى ، الأول الذى عقد فى موسكو فى مايو ١٩٩٣ .

وانطلقت من كون الأقطار العربية حليفة طبيعية لروسيا بقدر ما ، ولا موجب لتمزيق تقاليد التعاون الطيب معها ، بل لا بد من الاستفادة من الخبرة الغنية التي جمعت على مدار العقود الماضية .

ويتعارض مع المصالح الطويلة الأجل تعارضا تاما ذلك النشاط الاندفاعي الانفعالي (الذى تصعب حتى تسميته بالنشاط السياسى) لوزارة الخارجية الروسية إزاء بلدان رابطة الدول المستقلة ، وافتقار العلاقات معها إلى التحليل الدقيق لأعقد العمليات الجارية فى أحشاء هذه المجتمعات التى يصح أن توصف ، وأقولها صراحة ، بمجتمعات « الأحماسى والألغاز » . وإذا كانت روسيا تعتبر دولة غير مكتملة ، وبالتالي طرفا مبتسرا من أطراف العلاقات الدولية ، فإن الدول التى تشكل نواة الرابطة أكثر « هشاشة وميوعة » . فما الذى يجرى هناك ؟ وما هى التوجهات القيمة الأكبر وزنا ؟ وما أساس المصلحة السياسية الدولية فى العلاقات مع روسيا ؟ فهل أجاب أحد عن هذه الأسئلة ، وعن كثير غيرها مما لا يقل عنها تعقيدا ؟ وهل يبدى نظام يلتصين على العموم اهتماما بكل هذه التساؤلات ؟

ولذا ينضج سبب استعجال زعماء رابطة الدول المستقلة ، دون تفكير عميق ، فى استحسان جريمة اليانسينيين فى سبتمبر وأكتوبر . إن النمط السلوكى « للمكتب السياسى » للحزب الشيوعى السوفيتى يترك أثره الواضح ليس فقط على الأسلوب الشخصى ، بل وعلى نشوء مجتمع شبه مستعمر وشبه مستقل بتأثير زعماء تلك البلدان .

بذهى أن الأوساط الغربية التى وضعت فى حيز التنفيذ « سيناريو » الانقلاب الروسى ما كانت تنتظر من هؤلاء الزعماء سلوكا غير ذلك السلوك . فإن « استحسانهم » كان متوقعا ، وقد خطط له خير تخطيط . وكان ذلك أيضا صفحة فى « السيناريو » ، فإن اهتمام تلك الأوساط بالموارد الاستراتيجية لرابطة الدول المستقلة لا يقل عن اهتمامها بالموارد الروسية . والميطرة على تلك الموارد تتطلب إيجاد آلية مناسبة أو بناء فوقى سياسى وتنظيمى . ويجرى تجريب نموذج تلك الآلية فى روسيا ، ثم تنقل فى الحال إلى باقى « أطراف » العلاقات الدولية . فهل جاء حل البرلمان الكازاخى مصادفة بعد حل البرلمان الروسى ؟ لا بد من إيجاد نظام استبدادى شبه مستعمر وشبه مستقل ...

ولذا يصعب أن نفهم بالمنطق العادى والعقل السليم « الضجة المسرحية » التى أثارها الكريملين حول لقاء ريتشارد نيكسون وألكسندر روتسكوى فى مارس ١٩٩٤ . كان نيكسون قد وصل إلى موسكو بعد إطلاق سراحنا من « ليفورتوفو » . ولعله كان يريد أن يقران بين صورتى نائب رئيس الجمهورية الروسية ورئيسها بالوكالة فى الفترة من ٢١ سبتمبر حتى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ « قبل » و« بعد » الانقلاب (كان نيكسون قد التقى روتسكوى فى فبراير ١٩٩٣ ودار بينهما حديث طويل) ليأخذ فكرة واضحة عنه ، لمصالح النهج المرتقب للسياسة

الأمريكية طبعا . ولم يكن ينوى «مقابلة» روتسكوى ، كما لم يكن يفكر فى مصالح يلتسين . ثم إن هذه المقابلة لم تؤثر قيد أنملة فى سمعة روتسكوى . فله شعبية كبيرة . وكما كان الحال فى الماضى لم يؤثر امتناع يلتسين عن مقابلة نيكسون فى زعزعة سمعة هذا الأخير .

لكنهم هذه المرة عجزوا عن حل لغز بسيط ، فثاروا ضجة أضحكت الجمهور .

نضوب القدرة الديمقراطية للحضارة الغربية :

طرح باحثون كثيرون منذ أمد بعيد مسألة نضوب القدرة الديمقراطية للحضارة الغربية . وهم يستشهدون عادة بالدلائل الواضحة على هذه الظاهرة : تطور الاستهلاك الهائل ، والتعجيل فى تزويد المحتوى الإنسانى ، وتفرغ نمط الحياة الاستهلاكى من بقيائه . كل ذلك صحيح . أما أنا فأريد أن أكمل هذه التأملات من مواقع أخرى .

ألف المؤرخ التنويرى المعروف كارلو دينينا كتابا رائعا عن «الثورات الإيطالية» (صدر فى روما عام ١٧٥٨) .

رفض دينينا العنف الثورى ودافع عن «دين التقدم الاجتماعى» ، وصاغ لأول مرة التعاليم الخاصة بالدورات الحتمية للتطور الاجتماعى والتي كانت ستؤدى من كل بد حتى فى ذلك العصر إلى سقوط الدول التنويرية .

واعتبر دينينا الفترة التي أعقبت صلح اوترخت عام ١٧١٣ ، الذى وضع حدا للحرب من أجل العرش الأسباني ، عصر التقدم المثمر . إلا أن هذه الدورة من التطور الإيجابى كانت ، فى اعتقاده ، لا بد أن تنتهى قريبا بسقوط الدول التنويرية . وقد تكهن بالأحداث قبل وقوعها بسنوات قلائل ، حيث نشر فى عام ١٧٥٨ كتابه الذى لم يحظ بشهرة واسعة حتى الآن .

كان دينينا يعتبر الاستقرار عاملا سياسيا بالغ التأثير فى حفز تطور الأحداث على هذا النحو . علما بأن استبداد الارستقراطية كان ، فى رأيه ، السبب الذى أعاق ، بنفس القدر ، ازدهار الدولة . «أغلبية الشعب هى التى تشكل قوة الدولة ، وعندما تكون الأغلبية مقهورة مهانة ينقلص عدد الرعايا حتما وتتضاءل طماقاتهم وتفقوض الدولة» .

إن تطور الثورة الفرنسية الكبرى ، فيما لو طبقنا عليه تعاليم دينينا ، يسوق الدليل على النهاية الدموية المفاجئة لقرن لامع فطين من حكم النظام الملكى الفرنسى . ولم تكن هذه النهاية المفاجئة لأقدم نظام ملكى أوروبى ترتبط ، فى ذهن العديد من المفكرين البارزين ، بأفكار التنوير وبمصير تلك الأفكار ورفض المجتمع الفرنسى لها ، أو على

العكس يكون هذه الأفكار قادرة على ممارسة تأثير فتاك على الدولة . والأكثر من ذلك شاع رأى يقول إنه لو استفادت الأوساط الأرستقراطية الحاكمة ، وعلى رأسها النظام الملكى ، من آراء التنوير لكان بالإمكان تقادى غروب القرن المذكور فى غمرة الدماء .

ولهذه الأسباب حظيت أفكار التنوير ، بطلب ، فى القرن التاسع عشر بعد أن تجاوزت العصر الذى وجدت من أجله فى الحقيقة . إلا أن تلك الأفكار تعرضت لشيء من « النسيان » فى القرن العشرين وحلت محلها أعمال انتقائية سطحية لمؤلفين شيوعيين واشتراكيين وديمقراطيين عمدوا ، فى حالات عديدة ، دون تفكير ، إلى اقتباس آراء بل وفصول كاملة من مؤلفين سبقهم زمنيا ، بمن فيهم مؤلفون إنسانيون من عصر التنوير الإيطالى ومؤلفون يونانيون قدامى . أما استنتاجاتهم الشخصية ذات الطابع النفعى البراجماتى الصريف والخاصة لمهام سياسية تطبيقية فكانت فى الوقت ذاته فقيرة المضمون إلى حد مرعب .

ومن المحتمل تماما أن تكون الدورة التالية ، التى آلت إلى انهيار عالمى شامل ، مرتبطة بالحرب العالمية الأولى التى أماطت اللثام عن عجز أشكال ووسائل الحضارة العالمية السائدة عن بلوغ الوفاق بين الأمم والشعوب . وبالنسبة هلك عشرات الملايين من القتلى والجرحى والمفقودين . وكانت ثمة نتيجة أخرى هى انتشار أفكار الاشتراكية الديمقراطية فى كل مكان من أوروبا . وبدا حسب الظاهر وكأن الديمقراطية انتصرت فى أوروبا الغربية . لكن الأمر لم يكن كذلك . فإن أزمة التصورات الاشتراكية الديمقراطية حول الديمقراطية كانت مرتبطة مباشرة بمؤامرة ميونيخ المضنية(*) . وفيما بعد تضاعف تأثير تلك القرارات المدمر على الديمقراطية الأوروبية والأفكار الاشتراكية الديمقراطية بجهود أبرز الزعماء الذين قادوا النضال ضد الطغيان الألمانى ، ونعنى تشرشل وروزفلت وديجول ، ممن تجاوزوا الأطر المعتادة لتعاريف من قبيل « ممثل طبقته » و « حزبه » وما إلى ذلك . وبذات أزمة الديمقراطية الغربية هذه فى دوامة الحرب العالمية الثانية الهائلة ، فى ذلك التشابك المعقد للقوى السياسية العالمية والإقليمية الذى حجب الانهيار المحتم للديمقراطية الغربية ومعلماتها الفكرية الفقيرة للغاية ، والتى « جفت عروقها » بكل معنى الكلمة لانعدام أى مستقبل أمامها . وكانت مؤامرة ميونيخ بهذا المعنى أول أزمة شاملة للديمقراطية الغربية بكل ما لديها من قاعدة فكرية ورصيد أيديولوجى .

(*) الاتفاقية التى وقعها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، رئيس وزراء بريطانيا تشرموين ورايس ووزراء فرنسا دلايهيه وهنر وموسوليني ، وألغتها الولايات المتحدة ، وبموجبها تم تقسيم تشيكوسلوفاكيا بإعطاء إقليم السوديت لألمانيا لدفعها إلى التوجه شرقا نحو الاتحاد السوفيتى . ولكن هنر احتل تشيكوسلوفاكيا كلها بعد سنة (١٩٣٩) .

وارتبطت الأزمة الشاملة الثانية للديمقراطية الغربية وأيديولوجيتها بتحولها المشوه إلى أشكال من للممارسات السياسية والفعل السياسي . فقد آلت هذه الأزمة خصوصا إلى توطؤ بين الزعماء الغربيين الذين أيدوا انقلاب يلتسين الاستبدادي المعادي للديمقراطية في موسكو في خريف ١٩٩٣ عندما أقدم زبانية رئيس الجمهورية المتمرد على فعله لم يشهد لها تاريخ الدولة الروسية مثيلا من حيث القساوة ، فأطلقوا نيران مدافع الدبابات الثقيلة وسط المدينة الغاصة بملايين السكان على أول برلمان ديمقراطي في تاريخ هذه الدولة . وهو نفس البرلمان الذي انتخب في عام ١٩٩٠ يلتسين رئيسا له بعد أن كان مفضويا عليه ومطاردا من قبل رفاق الأمل كبار المسئولين الحزبيين . وهو نفس البرلمان الذي رشح يلتسين لرئاسة الجمهورية وأمن له الفوز في الانتخابات الرئاسية . وهو نفس البرلمان الذي أجرى على الدستور الساري المفعول تعديلات ديمقراطية مطردة وحوله إلى أحد أكثر دساتير العالم ديمقراطية ، وضمن مبدأ الفصل بين السلطات ، وأدرج في الدستور بابا عن حقوق الإنسان بحجمها الكامل ، واستحدث أحكاما بشأن استقلال القضاء ، وأسس المحكمة الدستورية لأول مرة في تاريخ روسيا . وهو نفس البرلمان الذي تزعم النهج الإصلاحى في البلاد ووفر مستلزمات سيادة القانون . وكان قصف هذا البرلمان قد حظى بمباركة زعماء الديمقراطية الغربية ... أفليس ذلك أبلغ دليل على الأزمة الشاملة التى أُلْتُت بالديمقراطية الغربية كلها وجعلتها تنفذ أفكارها الإنسانية الأولى بل وسلبتها توجهاتها الإنسانية عموما ؟ واستبدل ذلك كله بالمصالح الأثنية البراجماتية لكبريات الشركات الكوسموبوليتية المهيمنة على الاقتصاد العالمى والمالية العالمية والتجارة الدولية . إن المثل العليا الإنسانية التى تفترض توفير حرية الفرد وحقوق الإنسان ، وضرورة التطور الحر لكل شخص ، واستخدام الاشتراكية الديمقراطية فى بواكيرها الفتية وفى اقتباساتها من مؤلفات الإنسانيين والمنورين - كل ذلك دخل فى تناقض مع المصالح الشاملة للمجموعات المالية والصناعية الدولية والحكومات الوطنية المائرة فى ركابها ، والتى « تكيف » سياساتها من زمان لتوجهات شتى المؤسسات العالمية (قمة « السبعة » ، وصندوق النقد الدولى ، والجماعة الأوروبية ، والبرلمان الأوروبى ، ومجلس أوروبا ، والبنك الدولى ، وبنك التنمية الأوروبى ، وما إلى ذلك) .

وهكذا لم يعد لدى الديمقراطية الأوروبية اليوم أى مثل عليا . وصارت أيديولوجيتها خلوا من المضمون ، فليس لديها أهداف ولا مهمات ولا مقاصد . كل شئ خاضع للمصالح الأثنية النفعية الراهنة والمستقبلية . وكل شئ يستهدف تطبيق السياسة البراجماتية التى انتهجتها فى الماضى أقوى الامبراطوريات فقلاتها إلى الدورة التطويرية المعمرة ، ومن ثم إلى المقوط والانهيار . إن الديمقراطية الغربية التى تجتنب إلى فلك تطورها دولا جديدة - إنما تقود تلك الدول إلى الهلاك المحتم .

الإصلاحات في روسيا

هدف الإصلاحات وتدابير حكومة يلتسين :

لم تعتمد الحكومة إلى وضع برنامج للإصلاح بصيغة وثائقية متكاملة . وغدا واضحا من خطاب يجور جايدار^(٥) ومن مختلف تحليلات وقرارات الحكومة في مسائل معينة ومن مراسيم رئيس الجمهورية أن الإصلاح ، الذى بدأ فى يناير ١٩٩٢ ، يستند إلى أساس من التوصيات والمطالب المتشددة الصادرة عن صندوق النقد الدولى والرامية إلى تأمين الاستقرار الاقتصادى عموما . ومن ضمنها إطلاق الأسعار وركائز السياسة المالية والنقدية والائتمانية ، ومحاولات « التلمص » من المشاكل الزراعية وإشكالات العلم والتعليم والثقافة . واعتبرت الحكومة الروسية فكرة الميزانية المعصومة من العجز أهم هدف ملموس تضعه نصب عينها ، مهما كان الثمن .

إن منطق التصحيح الاقتصادى هذا يفترض من كل بد صدمة ناجمة عن ارتفاع الأسعار . ويراد لتلك الصدمة ، فى رأى « الإصلاحيين الثوريين » ، أن تؤدى إلى خفض قيمة ديون الدولة المتمثلة فى منخرات المؤسسات الانتاجية ومنخرات السكان ، وتؤدى فى الوقت ذاته إلى تقليص نفقات الدولة . إلا أن المخططات التى استعارها جايدار من صموئيلسون وفريدمان لم « تفعل فعلا » فى روسيا . فمن الناحية النظرية كان المتوقع أن ينقلص الطلب النهائى وينخفض التضخم النقدى ويتحقق التوازن المالى ، بل وكان ينتظر حتى حفز الانتاج وزيادته ، وهو أمر مستبعد فى التطبيق ولكنه مرغوب جدا بالنسبة لجايدار . ووفقا لمنطق الاصلاح لا مفر من الكساد أو الركود الاقتصادى الذى يراد له ، فى ظل القيود المالية القاسية ، أن يؤدى إلى تصفية الانتاج القليل المرود ويساعد على ترميخ الحوافز السوقية الجديدة فى ملوك المنتجين . إلا أن ذلك كله كان مجرد وهم وتضليل .

وتجلت ثمار كل قرارات الحكومة ورئيس الجمهورية ، أول ما تجلت ، فى المتاجر التى ظهرت على رفوفها صنوف المأكولات والبلغ الصناعية بأسعار فاحشة . ولكن الحال كان كذلك فى السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩١ . والأهم أن حجم التداول السلعى بأسعار ١٩٩٢

(٥) نائب رئيس وزراء روسيا فى حكومة الإصلاحات الاقتصادية (١٩٩٢) ورئيس الوزراء بالوكالة . قائد الإصلاح الاقتصادى فى روسيا ، وأثار ضده لبرلمان مما اضطر يلتسين إلى التخلي عنه .

المقارنة تقلص بنسبة ٤٠ ٪ . واتخذت الأزمة الاقتصادية صفة شمولية ، حيث تشابكت مع الأزمات الجارية فى الميدان الغذائى والصناعى والمالى والاكتمائى والثقافى وحتى النفسانى .

وفى معرض تقويم مخطط الإصلاحات ومسيرها الفعلى على العموم يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية :

لم تتم معالجة جديـة للأشكال والطرق الأساسية للتأثير على الوضع المالى وحالة الانتاج فى البلد . والأهم أن تلك الأشكال والطرق لم ترتبط بالأوضاع الاقتصادية الفعلية وبإمكانات الاقتصاد ، ولم تعزز بتدابير تنظيمية ولا بإجراءات للتوعية والارشاد . إن البيئة الاقتصادية الفريدة فى روسيا حددت مسبقا المردود العكسى السلبى للنشاطات الاعتبائية لأناس جهلة ، غير مؤهلين لإطلاقا للعمل الحكومى .

النتائج الأولى :

ترك ما سعى بإطلاق الأسعار الشامل أسوأ الأثر فى الأوضاع الاقتصادية العامة ، وفى أحوال المواطنين ، بسبب بقاء الاحتكار المطلق فى النظام الاقتصادى المستند إلى ملكية الدولة . وحدث ذلك على خلفية الخلل الشديد فى التناسب الاقتصادى ، فى غياب البنى السوقية كليا وعدم وجود أى ظروف مؤاتية لتقبل أسعار السوق الطليقة .

لا شك أن دوافع مثل هذه التدابير كانت متوافرة حسب الظاهر لدى يلتسين وجايدار ، لكنها أقرب إلى طموحات « الطفرة الكبرى » ، ولم تكن لديها أية فرصة للنجاح . ولذا أدى هذا الاستعجال إلى عكس المطلوب ، كما توقع الكثيرون من الاقتصاديين المحترفين وأخصائى الانتاج (وليس رئيس البرلمان وحده) . ولم تتحقق فى الواقع ولا خطوة واسعة واحدة نحو إيجاد آلية سوقية فعالة ، فيما تم تفكيك الآلية الاقتصادية السابقة . وسرعان ما ازدادت أهمية التبادل العينى العتيق العاجز عن تأمين مستلزمات الإنتاج العصرى . واكتسب تحرك الملع فى طريقها إلى المستهلك صفة المضاربة والمتاجرة الإجرامية (المافيا) . وأخذت ثمرة الانتاج الذى كان لا يزال مشتركا وعاما (فلم يبدأ الحديث بعد عن التملك الشخصى) تستقر على المكشوف فى جيوب البنى الجديدة (السوقية المزعومة) المتطفلة على فئات الارتباك وغياب أبسط مظاهر الرقابة الحكومية . وأنتكر أننى ، عشية القيام بتلك الخطوة ، دعوت إلى مكتبى عددا كبيرا من صانعى « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وحاولت أن أقنعهم بأننا بحاجة إلى معالجة جملة من التدابير الإصلاحية ، وفى مقدمتها آلية تملك أموال الدولة ، باعتبارها أساسا لبناء الهياكل الارتكازية للسوق ولإبدابات المنافسة فى الاقتصاد . ولأنوا جميعا بالصمت فى خلاء .

وارتبك المسئولون المحليون ومديرو المصانع والعاملون فيها وتحيروا . فكيف يتخذون القرارات الصائبة فى ظل البلبلة التى شملت اقتناء الموارد الانتاجية (اخفت الأوامر القيادية ولم تظهر بعد إمكانية المناهضة) والقطع التركيبية والتكميلية ، وفى ظل غياب الموارد المالية ؟ أجل ، لم يعد ذلك بالإمكان .

وبصيغة أكثر وضوحا تجلى انحراف التقويمات التى صدرت عشية الإصلاح واختلافها عن نتائج الفعلية فيما يلى :

١ - طفرة أسعار السلع الاستهلاكية خلال عام ١٩٩٢ لم تبق فى إطار ال ٣,٥ مرات ، كما أعلن رئيس الجمهورية ، بل تجاوزت ٢٦ مرة ، مما جعل من المتعذر اقتناء الضروريات لإعالة قسم كبير من المواطنين . ومع ذلك تحمل السكان عموما بكل صبر ارتفاع الأسعار الفظيع ، ولم يشهد البلد إضرابات واسعة النطاق ولا نزاعات اجتماعية أخرى . إلا أن التوتر ازداد وتضاعفت التوقعات السلبية فى المجتمع .

٢ - أخذ ركود الانتاج يتحول إلى انهيار شل الاقتصاد بأكمله . فى عام ١٩٩٢ انخفض حجم الانتاج الصناعى بنسبة ١٩٪ عن مستوى عام ١٩٩١ ، وانخفض انتاج السلع الاستهلاكية بنسبة ١٥٪ ، كما انخفض إنتاج المواد الغذائية بنسبة ١٨٪ ، والأنسجة والأحذية بمقدار الثلث ، وهكذا دواليك فى مائر الفروع . وكان ذلك انهيارا غير بنوى ، مع أن الحكومة بذلت محاولة خرقاء لتبرير فكرة الركود البنوى : توقفت المصانع العاملة بمرود جيد وتقلص انتاج المنتجات الضرورية جدا . كان انهيار الانتاج هذا نتيجة حتمية للسياسة الصناعية الخاطئة ، لأنها لم تعتمد على الهياكل الارتكازية السوقية التى غاب عن بال ، الحكومة بناؤها .

٣ - وثمة خطأ استراتيجى آخر هو الرغبة فى تصفية عجز الميزانية فورا . وفى الربع الأول من عام ١٩٩٢ ادعت الحكومة ، خلافا لتحذيرات البرلمان ، أنها قادرة على تنفيذ ميزانية بدون عجز . وبالنتيجة حصل عجز فى ميزانية روسيا الاتحادية قدره خمسة فى المائة من الناتج القومى الإجمالى بالصيغة الرسمية ، وهو ضعف ذلك إذا راعينا مشاركة البنك المركزى الخفية فى تغطية ذلك العجز ، الأمر الذى لا مفر منه والحال هذه . وأصدر البرلمان الروسى تقويما ملابيا لسياسة الحكومة بصدد الميزانية التى استمر تصحيحها فى الواقع حتى أواخر عام ١٩٩٢ .

ورغبة فى تأمين ميزانية بلا عجز أقدم البرلمان ، تحت ضغوط شديدة من الحكومة ، على زيادة الضرائب بدون مبرر ، وقُصّ بشكل غير معقول نفقات الدولة على تنمية الفروع والصناعات والميادين الضرورية حيويا . وكانت النتيجة أن نشأ عجز فى المدفوعات تعين

على البرلمان نفسه ، والبنك المركزي ، أن يبذلا في يوليو - أغسطس ١٩٩٢ مزيدا من الجهد لتصفيته ، وبذلك حلا في الواقع محل حكومة جايدار التي أفتتت زمام إدارة الاقتصاد نهائيا . وبالفعل بلغ عجز المدفوعات ذروته وهي ٧٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . وشملت الأزمة أربعة أخصاس المؤسسات الصناعية .

٤ - وتجلت عاقبة تلك القرارات الخاطئة في هبوط سعر الروبل الرهيب بالقياس إلى الدولار . وأدت تلك الكارثة إلى تننى قيمة الثروة الوطنية مرارا ، وإلى تقوية الجوانب الجنائية من سياسة إلغاء التأمين وإلى تزايد الفاقة والتفاوت الاجتماعي .

٥ - كان تننى المستوى المعيشى للسكان من أبشع اخفاقات الحكومة لأنه جاء أعرق مما كانت تتوقعه . وتفيد الحسابات الرسمية أن حوالى ثلث السكان تسلموا فى أواخر عام ١٩٩٢ عائدات أو دخولا أقل من الحد الأدنى للمعيشة .

وفى المحصلة ، انخفضت مخدرات السكان النقدية الإجمالية فى عام ١٩٩٢ ، بالمقارنة مع معدل النفقات الاستهلاكية الشهرية ، إلى ثلث مقدارها فى عام ١٩٩١ ، أما مخدراتهم المنظمة (الودائع المصرفية والأموال والمعدات وما إلى ذلك) فقد انخفضت إلى الربع .

وأدى الاستهتار والفوضى فى الاقتصاد تحت شعارات التمليك الشعبى إلى انخفاض قيمة الثروة القومية فى البلد أكثر من ٦٠ مرة . ومن الأدلة على ذلك ، سعر الروبل المخفض عمدا وممارسات بيع المؤسسات الصناعية بأبخس الأثمان . ولم يحصل الكريملين والحكومة على تأييد البرلمان لبرنامجهما التمليكى لعام ١٩٩٣ ، ولم يتمكن من تنسيق هذا البرنامج مع الأقاليم . وشهد الريف عمليات تنذر بخطر واسع ، إذ تقلص عدد رؤوس الماشية ، بما فيها ماشية الإنسال (الأمر الذى لم يحدث حتى فى سنوات الحرب العالمية الثانية الحرجة للغاية) . وأسفر ذلك عن انخفاض إنتاج اللحوم والألبان لدرجة كبيرة ، وهو إنتاج متدهور أصلا . ونشأ وضع عجز فى عدة جمهوريات ومحاافظات وأقاليم عن تسويق منتجاتها من اللحوم والألبان ، فيما راحت الحكومة تشتترى هذه المنتجات بالعملة الصعبة من دول أجنبية . وذلك كله انعكس لعدم استفادة الحكومة من الإمكانيات التى وفرها البرلمان لتحقيق التبدلات الإيجابية .

ولذا كانت لحكومة فكتور تشيرنوميردين هى الأخرى مصلحة فى تصفية الديمقراطية فى روسيا ، وبالدرجة الأولى حل مجلس السوفيت الأعلى الذى يمتلك مرتكزات قوية للتأثير فى السياسة . كان الكريملين والحكومة يخشيان تحمل مسئولية تدابيرهما الاقتصادية السيئة الصيت . ذلك هو سبب الانقلاب .

البديل :

فى يوليو ١٩٩٣ وقّع المشاركون فى « المائدة المستديرة » إعلان الوفاق الوطنى العام بشأن الإصلاح الاقتصادى . وكان ذلك نصرا مبينا وأهم خطوة فى الحياة السياسية للبلاد . ولو كان الكريملين قد أيدّه لما حدثت الكارثة ، ولجلس يلتسين فى الكرسيين بثقة واطمئنان أكثر بكثير مما هو عليه اليوم .

لقد أجمع البرلمانىون والوزراء ورجال الأعمال والمنتجون والنقابيون ، وممثلو الأحزاب والحركات السياسية ، ورجال العلم والسلطة ومواعم على رأى موحد فى تقويم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة فى روسيا . وهى باعقادهم أوضاع فاجعة . فالخطر الفعلى يهدد بنقويض القدرة الاقتصادية والعلمية فى البلد وتشتت أقاليمه . ويتردى مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان أكثر فأكثر .

ومما له دلالاته ، أن « المائدة المستديرة » لم تشهد خلافات جوهرية فى فهم الأسباب التى أدت إلى الأزمة والميل إلى إجراءات مضادة للإصلاح . وتلك الأسباب هى :

- تفكك تشكيلة الاقتصاد الوطنى السوفيتى .

- أخطاء السياسة الاقتصادية .

- المواجهة السياسية التى صرفت الأنظار عن المشاكل الاقتصادية ، وحالت دون توحيد كل القوى الاجتماعية السلمية فى مجرى التحويل .

ورأى المشاركون فى « المائدة المستديرة » أن المخرج من الأزمة ممكن على أساس منهاج الوفاق الاجتماعى ومبادئ المشاركة الاجتماعية ، ورسم الأهداف الحكومية بدقة وتحديد مصالح روسيا وخصوصيتها المتفردة فى سياق الإصلاح ، وكذلك اتخاذ جملة تدابير عاجلة كفيلة بتأمين الاستقرار فى الاقتصاد وتوفير مقدمات نهوضه مستقبلا .

وانطلاقا من ذلك أوصت « المائدة المستديرة » البرلمان ورئيس الجمهورية والحكومة بالتقيد بالمهام والتوجهات التالية :

- لابد من توجيه الإصلاح صوب تكوين اقتصاد موافى فعال فى روسيا ، بحيث يكون قادرا على المنافسة وعلى تلبية الحاجات الاجتماعية ومستندا إلى شتى أنواع الملكية والتسيير الاقتصادى .

- تكوين السوق فى ظروف روسيا عملية متعددة المراحل لا تستهدف فقط استخدام الطرق والسبل السوقية ، بل وكذلك أداء دور تحويلى نشيط من قبل الدولة .

- لا بد من توزيع أعباء الإصلاح على شتى قطاعات الاقتصاد وجماعات السكان .
فالغئات الفقيرة يحق لها أن تتلقى دعما اجتماعيا موحدا .

- نجاح الإصلاح يتوقف مباشرة على صيانة وحدة روسيا الاتحادية وحرمة أراضيها ، وعلى توزيع الصلاحيات بشكل منمق ومستقر بين روسيا الاتحادية والأطراف المكونة لها .

- لا بد من تكامل اقتصاد روسيا وانماجه في الاقتصاد العالمي على أساس التعاون المتبادل النفع ، واستعادة للتكامل الاقتصادى مع الراغبين فيه من الشركاء فى رابطة الدول المستقلة .

- لدى إجراء التحولات لا بد من مراعاة الخبرة العالمية فيما يخص الإصلاحات على أساس الوفاق القومى بحيث يجرى تكييفها مع ظروف روسيا بمراعاة اتجاهات التطور العالمى .

وكان المشاركون فى « المائدة المستديرة » يعتقدون أن الخروج بالاقتصاد الروسى من الأزمة ممكن بالدرجة الأولى من خلال مكافحة التضخم النقدى وركود الإنتاج مكافحة منسقة دون تعارض بين هذه المهمات . ويجب فى الوقت ذاته حل مهمة الاستقرار ورفع مستوى معيشة السكان ..

ويمكن للاتفاقات والمقود الخاصة بين الأطراف الأساسية المشاركة فى عملية الإصلاح (الهيئات المركزية لسلطة الدولة والإدارة ، والأطراف المكونة لروسيا الاتحادية ، والنقابات واتحادات رجال الأعمال وغيرها من الجمعيات والمنظمات الاجتماعية) أن تعود بنتائج طيبة .

وأوصت « المائدة المستديرة » الحكومة بالبدء فورا فى المباحثات بشأن توقيع مثل هذه الاتفاقات لمرحلة الاستقرار وتثبيت آليات تنفيذها تشريعا . وفى فترة ما بعد الاستقرار يمكن لتلك الخطوة أن تغدو جزءا من التعاون الدائم فى المجتمع بين رجال الأعمال والدولة ، وعنصرهما من عناصر السياسة الاقتصادية فى روسيا الاتحادية .

مسار تفكير « الشخصية رقم ١ » :

من المعروف أن فكرة « المائدة المستديرة » وردت فى قرار المؤتمر السابع لنواب الشعب . ولما كان المؤتمر هو الهيئة العليا لسلطة الدولة (أى رئيس الدولة الجماعى الكامل الصلاحيات ، ورئيس الجمهورية مجرد « موظف كبير » وليس رئيسا للدولة) فلن قرار المؤتمر هذا كان لا بد أن يطبق من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء .

وواجه تحقيق هذه الفكرة صعوبات نشأت عن كون رئيس الجمهورية والحكومة غير راغبين ، لسبب ما ، فى الاستفادة من هذه الأداة الفعالة لبلوغ الوفاق ، قهى أداة مجربة فى الممارسات السياسية العالمية للراهنه .

وقد تحدثت وتشاورت بهذا الخصوص مرارا مع الأكاديميين أرباتوف وألكاين وشاتالين ومارتينوف وياريومينكو ويتراكوف ونزارينكو ، وزعماء النقابات واتحادات رجال الأعمال . وأصروا جميعا على الشروع بإعداد وثيقة ، المائدة المستديرة ، وخصوصا بشأن المسألة المفصلية - مسألة الإصلاح الاقتصادى . واقترحوا لهذا الغرض وضع ما يشبه « البيان الاقتصادى » . وانكب فريق المستشارين بإشراف البروفيسور أناتولى ميليكوف على صياغة الوثيقة . وأمكن إشراك علماء ویرلمانين ومديرى مؤسسات وشركات وبنوك فى هذا العمل .

وصدر عن هيئة رئاسة السوفيت الأعلى والحكومة قرار مشترك بهذا الخصوص .
ودار الحديث عن عمل « المائدة المستديرة » فى جلسات السوفيت الأعلى وجلسات الحكومة ، وكتبت عنه وسائل الإعلام بالتفصيل .

ولعل يلتصين والمقربين إليه كانوا قلقين جدا لتطور الأحداث على هذا النحو . فلم يكونوا راغبين فى « نقل » الحوار إلى ميدان الاقتصاد ، لأنهم متعاونون على المجابهة العقائدية . فما الذى كان يقلقهم على وجه التحديد ؟

□ أولا - تحولت « المائدة المستديرة » حتى من الناحية التنظيمية الصرفة إلى مساحة للتقارب بين البرلمان والحكومة اللذين حظيا بدعم واسع من جانب المجتمع . وجرى على جناح السرعة حل المسائل التى كانت مستعصية حتى الآونة الأخيرة . وأبلغنى أناتولى ميليكوف أن بوريس فيودوروف(*) اعترف صراحة بأنه لم يكن راغبا إطلاقا فى توقيع « البيان الاقتصادى » متصورا أنه وثيقة « معادية لاقتصاد السوق » ، لكنه لم يجد فيه ما يشير إلى ذلك ، فوقعه كلنسان نزيه . وترأس الجلسة الأخيرة « للمائدة المستديرة » كل من فورونين(**) وفيودوروف ، ووقع وثيقتها حسبالاتوف وتشيرنوميردين .

□ ثانيا - إن تطور الأحداث على هذا النحو لم يترك حجرا على حجر من استراتيجيه « يلتسنيين » التى كانت منذ بداية ١٩٩١ تستند إلى تكتيك التحكم بالنزاعات والمتاجرة بالخلافات . وعندما انتقل الخلاف بين البرلمان والحكومة إلى مجرى العلاقات

(*) بوريس فيودوروف - وزير المالية السابق فى الحكومة الروسية .

(**) يورى فورونين - أكاديمى ، النائب الأول لرئيس البرلمان الروسى فى عهد حسبالاتوف .

التمتازة الطبيعية ، خامت آباء الكرملين الأيديولوجيين من أمثال يوريبوليس(*) و بولتارائين(**) فكرة احتمال غياب النظام للرئيس عن صنع أهم القرارات ، حتى لكأنه أرغم على اتخاذ مواقع « الدفاع الاستراتيجي الشامل » . وتصور الكرملين الغارق في عالم الأوهام والذي ينسب إلى مجلس السوفيت الأعلى ، بل وحتى للحكومة ، مخططات توسعية مزعومة أن « خطرا مميّنا يهدده » . وما نحن نرى مقاتلا من الكرملين يظهر على المسرح السياسي ويعلن عن « التمهيد المدفعي » اعتبارا من أغسطس ١٩٩٣ ، وعن « الهجوم » أو « الاقتحام » في سبتمبر . ذلك هو واقع الحال . وتلك هي كلمات رئيس الجمهورية . ولا يمكن شطبها ولا مجال للتوصل منها . ولذا فإن الكلام المعسول المفعم بالتأملات المملية على صفحات كتبه الجديد ، والقول بأنه ما كان يريد اقتحام « البيت الأبيض » إن هو إلا افتراء سافر .

أنا واثق من أن يلتصق والمقربين إليه عزموا في هذه الفترة بالذات ، عندما توافرت كل المقدمات لإحراز التصالح المدني في البلد ، على تفجير الموقف وسلوكا بتصميم نهج التحضير للثقل الحكومي وتنفيذه . آنذاك دبرت المؤامرة ومخطط شطب الدستور وتصفية النظام الدستوري .

□ ثالثا - في يوليو ، خلال العمل الموفق الذي مارسه « المائدة المستديرة » برعاية السوفيت الأعلى والحكومة ، اتضح نهائيا الفضل الذريع الذي مُنيت به محاولة يلتسين وأيديولوجيه لعقد « الجمعية الدستورية » التي أراونا لها أن تحل محل اللجنة الدستورية المشكلة من قبل المؤتمر الأول لنواب الشعب بموجب الدستور . فإن معظم المصاهمين في هذا « الاجتماع » الذي عينه رئيس الجمهورية شخصيا رفضوا مطامعه للاستئثار بصلاحيات غير محدودة في الدستور الجديد . وانتقل مركز نقل التحضير للدستور الجديد ثانية إلى « البيت الأبيض » (مبنى البرلمان) . وأعلنت أنني سأشرف شخصيا على عملية صياغة مسودة الدستور مع مراعاة المسودة التي أعدتها « الجمعية الدستورية » وكذلك مشاريع المسمودات الأخرى ، أخذا بالاعتبار ملاحظات الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية والرأي العام . وكنا ننوي عرض نص مشروع الدستور المنمق على بساط بحث المؤتمر الدوري لنواب الشعب المقرر عقده في ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ .

(*) جينادي يوريبوليس - سكرتير مجلس الدولة ونائب أول رئيس الوزراء في روسيا الاتحادية (١٩٩١ - ١٩٩٢) . كان من أقرب أخصان للرئيس يلتسين وأقوام . اتهمه جورباتشوف بأنه الرأس المدبر لهم الاتحاد السوفيتي .

(**) ميخائيل بولتارائين - وزير الصحافة ثم نائب رئيس الوزراء للصحافة والنشر عام ١٩٩٢ .

وكان المفروض أن يمر رئيس الجمهورية لمسير الأحداث هذا ، وليبيان رئيس البرلمان ، لو كان يفكر حقا في مصالح البلد وشعبه ويريد بالفعل دمستورا جديدا أكثر ديمقراطية . لكن رد فعل الكريملين جاء مغايرا تماما . فقد أفتح ولتسين نفسه ثانية بأنهم حرموه من المبادرة و« تلقفوا » منه ... ومادام الأمر كذلك فلا بد من « تمسيد ضربة شديدة إلى جميع الخصوم ، والخلص منهم » .

وفكرت الشخصية رقم ١ : كيف يتهمنى شخص ما ، أنا الرئيس المنتخب من قبل الشعب كله ، بخرق الدستور ؟ إنهم يتهمونني المرة بعد المرة بمحاولة حل المؤتمر ، وتدمير انقلاب حكومي ، وتشكيل هيئات مطلوية غير دستورية . وكل مرة يستشهدون بدستور يدعون إني أقسمت اليمين واضعا يدي عليه . إنني لا أتذكر ذلك . ربما لم أضع يدي عليه . وعلى العموم لماذا يقولون إني حنثت باليمين وخنث العهد . إذا كنت أقسمت اليمين ، فقد سحبت قسمي . قلت كلمة وسحبتها . إنها ملكي الشخصي . وأنا أفعل بها ما أشاء . إنني منتخب من قبل الشعب كله . ولا أحد أعلى مني منزلة . من يدرى ؟ لعلي أعلى من العلي ! ألم يقل حسبولاتوف في عام ١٩٩٠ إن الملكية الخاصة مقدسة لا يجوز المساس بها ؟ هناك من يتناول على كلماتي ، لكنها ملكي ، وإن أسمح لأحد بالاستيلاء عليه . خذوا بالكم ! التمهيد المدفسي في أغسطس والافتحام في سبتمبر . تلك هي كلمتي . وإن أنسى لكم ... » .

مسار تفكير : الشخصية رقم ٢ :

فوجيء الجميع بظهور فكتور تشيرنوميردين بصفة رئيس للوزراء في ديسمبر ١٩٩٢ في جو درامي خلال المؤتمر السابع لنواب الشعب . كان واضحا تماما بالنسبة لى أن النواب الذين عادوا من لقاءاتهم العديدة مع ناخبهم لن يصادقوا على تعيين جايدار لهذا المنصب . إلا أن يلتصين وقع مرة أخرى أسيرا للأوهام . فلم يكن على أثنى علم بالوضع الاقتصادى والاجتماعى فى البلد ، وكان وثقا : أن الشعب يؤيده ويؤيد معه جايدار : . ولم يستجب لمحاولاتى المتكررة لإقناعه بأن الفاقة ألمت بالمواطنين وهم يلعنون الإصلاحات ، ولا بد من تصحيحها لتخفيف حدة الموقف ، ولا بد من تعيين رئيس وزراء جديد . لم يرغب رئيس الجمهورية فى معام شىء من هذا التقييل . وطرح المسألة بتعنت وعناد على النحو التالى : كل شىء يتوقف عليك يارملان عمرانوفيتش ، فإذا رغبت أنت فسيصوت النواب لتعيين جايدار رئيسا للوزراء ووافقت مكرها على تأييد جايدار . مكرها لآنى أعرف أن تأييدى لن يجدى نفعا وأنه محكوم عليه بالفشل ، فأى مىاسى يقدم على لعبة خاسرة ؟ تحفنت فى هذا الموضوع مع جايدار حيث دعوتها لتناول طعام الغداء معى فى مكتبى فى الكرملين ، أثناء الاستراحة بين جلسات المؤتمر . وكان ، فى اعتقادى ، يدرك

الموقف . ووافق على الانسحاب فيما لو أخفق في الجولة الأولى من التصويت . وكان من بين « المقربين » الذين يحتمل أن يشغلوا منصب رئيس الوزراء كل من جيورجي خيجا ويورى سكوكوف . أما كادانيكوف ، المدير العام لمصنع السيارات « آفتوقاز » الذى جهد رئيس الجمهورية لتدريسه بصفة « لاعب احتياط » ، فلا أمل فى فوزه مطلقا .

● جيورجي خيجا ، الذى شغل طوال عشرين عاما منصب المدير العام لمؤسسة «سفيتلانا» الصناعية العسكرية فى لينينجراد ، عالم معروف فى البلاد من زمان ، وقائد موهوب لمؤسسة إنتاجية كبرى يتبنى أفكارا تجديدية . وكان قد عمل بصفة نائب لرئيس الوزراء ، وشارك فى مناقشاتنا فى البرلمان . وازدادت شهرته ، فصار يعتبر أكثر قدرة ومعرفة بالاقتصاد والسوق من جايدار .

وفى خريف ١٩٩٢ دفعه « فريق رئيس الجمهورية » بمهارة إلى « ورطة » مؤذية . وفى أكتوبر من العام المذكور حدث فى شمال القوقاز حادث فظيع ، حيث اندلعت الحرب بين أوسيتيا الشمالية وإنجوشيتيا التى غدت مؤخرا جمهورية تعتمد على نفسها (قبل نوفمبر ١٩٩١ كان هناك جمهورية إنجوشيتيا الشيشانية) .

وهُجِر عشرات الآلاف من الإنجوشيين من ديارهم وأرضهم الحبيبة . ووقع عشرات القتلى ومئات بل آلاف الجرحى . فالخلاف الذى طال أمده بسبب عدم رغبة أوسيتيا الشمالية فى إعادة الأراضى التى كان يقيم فيها الإنجوشيون قبل التهجير القسرى فى عام ١٩٤٤ اتخذ شكل حرب وقع ضحيتها الإنجوشيون من جديد . وبالطبع كان من اللازم تسوية هذا الخلاف القديم . وقد باشر مجلس السوفيت الأعلى معالجة المسألة من زمان ماعيا للحيلولة دون تطور الأحداث على نحو لا تعتمد عقابه . إلا أن السوفيت الأعلى لم يحظ بالتأييد لا فى الكرملين ولا فى سلطة « ستاريا » (مقر الحكومة) .

وبكل استعجال أوفد جيورجي خيجا الذى لم يمارس أبدا معاتل العلاقات القومية إلى تلك المنطقة الساخنة . لم يكن خيجا مطلعا على قصة النزاع ، بل هو لا يعرف الموقف عموما فى شمال القوقاز . كانت تهدده أفعال أسيداء أوسيتيا الشمالية المعسولة ، فاقترع عدة أخطاء فاحشة . واختلطت مظاهرات معادية للإنجوشيين بعمليات عدوانية شنتها القوات المسلحة الروسية لغرض « التهذنة » وه الترويض » . فأتار ذلك سخطا شديدا على خيجا ليس فى إنجوشيتيا فقط ، بل فى شمال القوقاز عموما . بهذه الصورة أمكن شل ، أو إضعاف ، الرجل الأكثر صلاحية لمنصب رئيس الوزراء . وتقلصت فرص النجاح أمام جيورجي خيجا .

● أما الشخص المؤهل الثانى ، يورى سكوكوف ، فهو الآخر كان مرتبطا طوال سنين بالمجمع الصناعى العسكرى فى جنوب روسيا أولا ، ثم فى موسكو . وقد ترأس

مؤسسة كبرى للصناعة الحربية ، وانتخب نائبا للموفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي . وفي ١٩٩٠ عينه ايفان سيلاف (رئيس وزراء روسيا) نائبا أول له . إنه دون ريب شخص موهوب يتحلى بالاستقلالية ويعرف الاقتصاد والإنتاج خير معرفة . وهو أكثر تأهيلا بكثير من جايدار وتشوبليس وفيدوروف وتشيرنوميردين . لكنه ميال إلى الصماتس . فقد التزم جانب بوريبوليس وبولتارنيتين وشخراي(*) عندما شهبوا برئيس للوزراء سيلاف حتى تمكنوا من إقناعه ، بالتخلي عن منصبه بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ (معوا إلى إقناعه ، جامدين ، ذلك لأن سيلاف كان بوسعه أن يطلب النجدة من البرلمان ، وكان سيلبي طلبه في أغلب الظن . ولذا كانوا بحاجة لجمال سيلاف « يوافق » على نقله إلى لجنة إدارة الجمهوريات ، وهي الدائرة التي حلت محل مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي الملقى) .

ومع ذلك ظل يورى سكوكوف « خارج دائرة الضوء » ولم يتسلم منصب رئيس الوزراء مع أن يلتسين وعده به .

وبالمناسبة ، أتذكر أن يلتسين اتصل بى هاتفيا ليلة افتتاح المؤتمر الخامس لنواب الشعب (نوفمبر ١٩٩١) حيث كان سيبت في مسألة رئيس الوزراء ، واستفسر عما إذا كنت أزيد ترشيح سكوكوف ، فأجبت بالإيجاب . إلا أن يلتسين أعلن في المؤتمر ، كما هو معروف ، وخلافا للمستور ، أنه سيضطلع شخصا بمهام رئيس الوزراء .

ومن ذلك الحين انسحب يورى سكوكوف إلى الظل : فكان مستشارا لرئيس الجمهورية ، ثم أمينا لمجلس الأمن القومي . وكان يؤخذ برأيه في السوفيت الأعلى ، ويتمتع بسمعة جيدة في أنظار « زعمائنا الإقليميين » . وهو أهل لمنصب رئيس الوزراء عن حق .

● كان فكتور تشيرنوميردين هو الآخر ناكبا لرئيس الوزراء ، غير أن شهرته محدودة تماما (ماعدا في ميدان صناعة الغاز) . شغل عدة مناصب في إدارات مؤسسات صناعة الغاز ، وعمل في جهاز اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي . ونقلته يد خفية أو قوة سحرية من منصب المدير العام لمؤسسة « غازيروم » (صناعة الغاز) إلى مقعد نائب رئيس الوزراء .

وفي اجتماع مع زعماء الكتل النيابية أثناء المؤتمر السابع لنواب الشعب ، أعلن يلتسين أنه سيقترح على المؤتمر الأشخاص التالية أسماؤهم لينتخب من بينهم رئيسا للوزراء : جايدار وكادانيكوف وسكوكوف وخيجا وتشيرنوميردين .

(*) سرجى شخراي - نائب رئيس الوزراء (١٩٩١ - ١٩٩٢) ومستشار يلتسين للشؤون القانونية حتى ١٩٩٢ . مؤسس حزب الوحدة الروسية .

وقال يلتسين إنه إذا لم يحصل أحدهم على العدد المطلوب من الأصوات أثناء التصويت الأول ، فإنه سيقرح تعيين من حصل على أكثرية الأصوات . واستحسن الاجتماع هذا القول ، وكان كل من الحاضرين ، باعتقادي ، متيقنا أن يورى سكوكوف بالذات سيكون رئيسا للوزراء فى آخر المطاف .

فى الجولة الأولى فاز سكوكوف بأكثر عدد من الأصوات ، وجاء على مسافة كبيرة بعده كل من خيجا وتشيرنوميردين ثم جايدار وكادانيكوف . وفى الجولة الثانية من التصويت اختار يلتسين السيد تشيرنوميردين وليس سكوكوف أو خيجا ، وبذلك حثت بوعده السابق . إلا أن النواب ، رغم تفضيلهم سكوكوف على غيره ، كانوا راضين لأن أحدا لم يعد يرغبهم على القبول بالسيد جايدار . وفيما بعد علمت أن كتلة « روسيا الديمقراطية » وكتلة « الديمقراطيين الراديكاليين » تمررنا على رئيس الجمهورية واتهمناه « بالخيانة » ، وأصرنا على ترشيح جايدار مجددا بعد أن حصلنا على موافقة بعدم ترشيح سكوكوف على اعتبار أنه لن يرغب فى اتمام السلطة وإدارة البلاد مع يلتسين (وبالتالي مع هاتين الكتلتين) . ولم تشغل مصالح البلاد بالكتلتين ، ولم تهتما بكفاءات رئيس الوزراء ، فالأهم هو تمرير رجل من المنتمين إليهما .

وهكذا تسلم تشيرنوميردين منصب رئيس وزراء روسيا فى ديسمبر ١٩٩٢ . ولا بد من الاعتراف بأنه سعى طوال شهرين تقريبا إلى صيانة العلاقات مع السوفيت الأعلى ، ونجح فى ذلك . فلم يكن ثمة من جانبنا ما يعيق التعاون الطبيعى فى السابق أيضا . ويبدو أن هذا الأمر أثار قلق يلتسين إلى أبعد الحدود . ففي ٢٠ مارس ١٩٩٣ أعلن فى حديث تلفزيونى عن « النظام الخاص لإدارة البلاد » . وكانت تلك أول محاولة لانقلاب الحكومى وإسقاط النظام الديمقراطى الدستورى فى روسيا .

آنذاك عُدّ ، كما هو معروف ، المؤتمر الثامن الاستثنائى لنواب الشعب ، وكاد يلتسين يفقد فيه سلطته الرئاسية (فيما لو توافرت بضعة أصوات إضافية على ما أتذكر) .

وأخفقت محاولة الكرملين فى مارس للقيام بانقلاب حكومى ، لأن وزراء الدفاع والداخلية والأمن والادعاء العام التزموا جانب الدستور والقانون . إلا أن موقف تشيرنوميردين نفسه وأفعاله آنذاك ظلت خارج دائرة الضوء .

وعلى أية حال لوحظ تراجع تشيرنوميردين عن موقفه السابق فى التعاون البناء مع السوفيت الأعلى اعتبارا من إبريل ١٩٩٣ . وزعمت ألسنة السوء أنه تعرض لضغوط مشددة من جانب الكرملين ، وزعم الزاعمون أن معلومات استخمت لهذا الغرض بشأن عائدات بالملايين تسلمها تشيرنوميردين من صفقات تسويق البترول والغاز فى الخارج بواسطة مؤسسة « غازبروم » .

كيف كانت الأمور في واقع الحال ؟ الله أعلم . إلا أن رئيس الوزراء ، بدلا من معالجة الأزمة الاقتصادية الخائفة ، أخذ يؤكد فجأة أن « الدستور الرديء ، يميّقه هو أيضا عن العمل .

وأُسفرت مشاركته النشيطة في « الجمعية الدستورية » ، التي غدت أداة للمواجهة بين الكريملين والبرلمان ، عن تدهور جدى في مواقع تشيرونوميردين في المجتمع والبرلمان على حد سواء . وبيّنت تلك المشاركة أنه عاجز عن أن يكون زعيما سياسيا قويا . وكان مصيره كرئيس للوزراء سينتهى في المؤتمر التالي لنواب الشعب . وخلافا لحكومة جايدار تسنى لتشرونوميردين وحكومته أن يعملأ في ظروف أفضل بكثير . فإن موقف البرلمان منه ، مثلا ، ظل إيجابيا جدا إلى أن أدلى بتصريحاته السياسية الاعتيابية عن الدستور وشارك في « الجمعية الدستورية » . ولكن بمرور الزمن اتضح أن الحكومة عاجزة عن وضع خطة لتصحيح الإصلاحات ، وليست قادرة على صياغة برنامج التملك أو تأليف الميزانية . وكانت كل تلك المسائل الجذرية التي كان مقررا أن تناقش في السوفيت الأعلى قد أجّلت المرة بعد المرة بإصرار من تشيرونوميردين . وكان شخصا بفضل عدم الحضور في البرلمان . وصار الجميع يلاحظون خوفه السافر من البرلمان . واضطرت إلى تقديم ذرائع لتبرير سلوك رئيس الوزراء . وبذل أناتولى ميلويوكوف محاولات متكررة لإقناع تشيرونوميردين بأن مخاوفه لا مبرر لها . ولكن كله ضاع عبثا وبالألأسف .

وفي مارس ١٩٩٣ قمت الحكومة إلى السوفيت الأعلى مسميات اللوائح القانونية التي تنوى وضعها في عام ١٩٩٣ وعرضها على السوفيت الأعلى لإقرارها . وكان عددها ٦٠ تقريبا . وحتى شهر يوليو لم نتسلم سوى ١١ لائحة مقترحة المستوى . مع ذلك أكملنا نواقصها وصادقنا عليها . وغدا إفلاس رئيس الوزراء أمرا واضحا للعيان . كان عاجزا عن السيطرة على « نوابه » . ويتذكر الجميع القول الذي أطلقته بانفعال واستياء إبان المؤتمر الثامن لنواب الشعب : « لست خالصة للنية يا قكتور . وأنا لا أعرف كم عدد رؤساء الوزراء في حكومتكم ... » . ولذا رأى تشيرونوميردين في « المائدة المستديرة » عندما باشرت أعمالها « مفينة النجاة » بمعنى ما ، فأيدها . ولكن ما إن « ضغط » الكريملين حتى تراجع تشيرونوميردين . وارتد ويبدو أنه كسب بعض المنافع مقابل ارتدائه . ولعل بينها الاحتفاظ بمنصب رئيس الوزراء (بعد « نجاح » الانقلاب) .

ولذا فإن تعاونه المثمر في إطار « المائدة المستديرة » ، وتطبيق توصياتها بخصوص ضرورة تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس ائتلافي ، كان سيجرمة من منصب رئيس الوزراء . ولعله أخذ كل تلك الأمور بعين الاعتبار عندما قرر أن يؤيد طريق المواجهة اللامستورى الذى سلكه رئيس الجمهورية ، فاستحسن نهج يلتصين بكل تفاصيله في حل البرلمان بالعنف من خلال انقلاب مناهض للدستور .

الفصل الرابع

عام ١٩٩٣ :

تعاريف الدراما السياسية

المساجلات والمنازلات البرلمانية :

ظلت البلبلة تطغى على الموقف السياسى من بداية عام ١٩٩٣ . كان يلتسين يخشى أشد الخشية احتمال التقارب بين البرلمان والحكومة . وكانت كل المقدمات متوافرة لهذا الغرض . واعتبارا من أواخر يناير أخذ يلتسين يتحدث عن « عدم لزوم » الهيئة التشريعية العليا . ومن جهة أخرى ركزت الدعاية الرسمية على تحويل الاستفتاء العام المرتقب الذى حدد المؤتمر السابع لنواب الشعب موعدا لإجرائه فى ١١ أبريل إلى محاولة لحل مسألة « لمن الغلبة ؟ » نهائيا . وأثار ذلك قلقا شديدا لدى الرأى العام فى البلد ، وأخذت السلطات الإقليمية تعبر أكثر فأكثر عن قلقها من تصاعد حدة الصراع حول الاستفتاء .

فقد كان من اللازم صياغة الأسئلة الأساسية للبناء الدستورى والاتفاق عليها ليس فقط مع جميع السلطات الفيدرالية بل والإقليمية أيضا . وطُرحت شتى الصيغ الخيالية التى يمتنع بعضها بعضا ، من قبيل : « هل تريد تولية يلتسين عرش القيصر ؟ » و « هل تريد إلغاء منصب رئيس الجمهورية ؟ » . وكانت المشكلة تسمير فى طريق مسدود . وتقدم الساسة بعروض النظر بنصيحة مفادها أنه لا يزال فى الوقت متسع للتخلى عن الاستفتاء مادامت حدة الخلاف لم تبلغ ذروتها .

تحدثت فى هذا الموضوع مع يلتسين مرارا ، فوافقنى على حججى وصار أكثر ميلا للتخلى عن الاستفتاء . ولكن نظرا لأنه هو المبادر لإجرائه ، فقد قال : « لن يفهمنى الناس إذا تخليت عن الاستفتاء بعد أن بادرت إليه » . واعتضدت قللا إنه إذا جاءت مبادرة إلغاء الاستفتاء من النواب فسنعلم الدعاية أنهم « يخشون الشعب » . وهنا ابتسم يلتسين .

فى مطلع فبراير التقينا ثلاثتنا : أنا يلتسين وزوركين(*) . وكان هذا الأخير أيضا يشعر بالقلق من تأزم الموقف حول الاستفتاء العام المرتقب . ووجهة خاطب يلتسين رئيس المحكمة الدستورية زوركين قائلا :

« أليس من الأصلح أن تبادر المحكمة الدستورية إلى إلغاء الاستفتاء ؟ »

وأجابه فاليرى زوركين :

(*) فاليرى زوركين - أول رئيس للمحكمة الدستورية الروسية .

- المحكمة الدستورية ؟ مستحيل . أنها لا تستطيع أن تتدخل بهذه الصراحة في مجرى العملية السياسية . ربما الأفضل أن نتقدم الحكومة ، انطلاقاً من مطالب رؤساء الأطراف الداخلة ضمن روميا الاتحادية ، باقتراح من هذا النوع إلى رئيس الجمهورية والصوفيت الأعلى .

لم يعترض يلتسين على هذا الرأي ، ووعده بمفاتيح تشيرنوميردين في الموضوع . وعلى العموم بدا في هذا اللقاء وكأن يلتسين يؤيد إلغاء الاستفتاء . وسررت صادقاً لهذه النتيجة . لكن مشكلة أخرى « طفت على السطح » فجأة ، وهي « تقنية » القرار . فمن يحق له أن يلغى قرار المؤتمر السابع بشأن إجراء الاستفتاء ؟

وقلت : « مؤتمر نواب الشعب هو السلطة الوحيدة التي تتمتع وفقاً للدستور بصلاحيات البت في هذه المسألة . يمكن عقد المؤتمر ليوم واحد . وإذا اتفقتا على ذلك فهو معنا أن نعقد بهمة ونشاط دون أن ندرج في جدول أعماله مسائل أخرى » .

وعارض يلتسين عقد المؤتمر بحدّة : « ستبدأ من جديد مساجلات عقيمة وانتقادات وما إلى ذلك . فكروا بالية لإلغاء الاستفتاء بدون المؤتمر » .

« هذا مستحيل » .. قال زوركين . ورد عليه يلتسين : « أنتم محكمة دستورية ، فأصدروا ، والحال هذه ، قراراً بعدم شرعية إجراء الاستفتاء » . بدّهي أن زوركين كان يدرك مخفٍ حديثاً على هذا المستوى .

وقلت : « بومع المحكمة الدستورية أن تلغى قرار المؤتمر السابع بمجمله ، وليس فقط في جزئه المتعلق بإجراء الاستفتاء . وبالمناسبة ، فقد كانت هناك مبررات لهذا القرار . فقد أجرى المؤتمر السابع عدداً من التعديلات على الدستور ، بما في ذلك البند السادس من المادة ١٢١ التي تنص على إمكان تنحية رئيس الجمهورية برفق وبشكل « مخفٍ » إذا حاول تغيير نظام الدولة أو حل هيئات السلطة التمثيلية العليا من جانب واحد .

إلا أن المؤتمر السابع « جمّد » هذه المادة في آخر أعماله انطلاقاً من حسن النية ، حيث صدّق هذه المرة أيضاً بأن يلتسين لن يعمل بعد الآن من مواقع العداء للبرلمان ، وأصدر قراره المذكور (بما فيه الأحكام الخاصة بإجراء الاستفتاء العام) .

وهنا تهيأت للمحكمة الدستورية فرصة إلغاء هذا القرار . فالمادة المذكورة أدرجت ضمن الدستور (بشكل تعديل) بعد أن صوت لمصلحتها ثلثا عدد النواب ، أما القرار الذي « جمّد » هذه المادة فقد اتخذ بالأغلبية العلنية .

بيد أن زوركين نفسه كان محرجاً . فهو الذي طرح هذه « الأفكار التوفيقية » في المؤتمر ، ولذا أقرها المؤتمر انطلاقاً من احترامه للمحكمة الدستورية ورئيسها .

وقد تطرق زوركين إلى هذه النقطة بالذات ، فيما كنت أفكر في نوايا يلتسين . فماذا يريد عندما يتظاهر بالموافقة على إلغاء الاستفتاء ويعارض في الوقت ذاته عقد المؤتمر البرلماني لحل هذه المشكلة ؟ هل يدل ذلك على جهله بالاستمور ؟ أم على تحايله ؟ أم على خوفه من المؤتمر ؟

وفي نهاية الأمر أدرك يلتسين ضرورة عقد المؤتمر الثامن الطارئ للنظر في مسألة الاستفتاء . وقلت ، بدوري ، إنني سأبذل قصارى جهدي لجعل المؤتمر بيت في هذه المسألة وحدها ، وأنا لن نطرح في جدول أعماله مسائل أخرى ، ذلك لأن ثمة مؤتمرا (تاسعا) سيعقد في أبريل - مايو بعد أن تقرر منذ ديسمبر ١٩٩٢ عقده في ذلك التاريخ للنظر في قضايا السياسة الاقتصادية حصرا .

وتقابلت مع يلتسين مرة أخرى ، ولبرهة قصيرة ، في ١٦ فبراير عشية الرحيل إلى نوفوسيبيرسك . وتم ، على ما يبدو ، الاتفاق نهائيا على أن يلتسين لن يصر على إجراء الاستفتاء .

وافترقا ، باعترادي ، ونحن في أحسن مزاج . واطلعت السوفيت الأعلى على لقاءاتي وأحاديثي مع رئيس الجمهورية ، وقلت إن الرئيس يشاطرنا قلقنا من البلبلة السياسية ، وهو لا يصر الآن على إجراء الاستفتاء . ولذا من الأفضل أن نعد نص الدستور نفسه وليس رؤوس أعلامه وموضوعاته (لعرضها للاستفتاء) . وهذا يوفر الفرصة لمناقشة مسألة الاستفتاء بهوء أثناء المؤتمر (بغية إلغاء القرار السابق القاضي بإجرائه) .

صحيح أن يلتسين قال في نهاية الحديث ، ونحن نودع بعضنا بعضا ، إن من الضروري وضع « اتفاقية دستورية » . لكنه قال ذلك باستعجال ، ولذا لم أعلق على هذا القول أهمية تذكر . وفي اليوم التالي ، بعد الوصول إلى نوفوسيبيرسك ، ضج الجميع ممثلين عن « الاتفاقية الدستورية » . ويقال إن يلتسين أكد أن نص هذه الاتفاقية يصاغ الآن وسيطره على السوفيت الأعلى . وها نحن في مأزق جديد . والحقيقة أن « الاتفاقية الدستورية » هي الدستور بعينه . المفروض أن تكون الأمور كذلك . فالنستور هو عقد اجتماعي ، اتفاقية . وثمة كل المبررات لإطلاق هذه التسمية أو هذا المفهوم على أي دستور ديمقراطي .

وبعد أيام أعلن يلتسين أنه لا يجوز التخلي عن الاستفتاء إطلاقا . ثم عين السيد شوميكو « مشرفا على الاستفتاء » .

تأزم الموقف كثيرا . وراجت أكثر فأكثر « المعايير المزدوجة » السابقة ، حيث ينكر شيء للخارج ، وينكر شيء آخر « للاستهلاك المحلي » يختلف عن الأول . وإليك المثال :

أذاعت « صوت أمريكا » في ١٠ فبراير ١٩٩٣ في تمام الساعة صباحا « أن الرئيس الروسي يلتسين أعلن أنه مستعد لإلغاء استفتاء أبريل بشرط أن توافق المعارضة على إجراء الانتخابات قبل الأوان . واقترح يلتسين انتخاب البرلمان الجديد في العام القادم وانتخاب رئيس الجمهورية في ربيع ١٩٩٥ . واقترح كذلك عرض مداولات على شاشة التلفزيون مع حسبولاتوف رئيس السوفيت الأعلى ، وزوركين رئيس المحكمة الدستورية » .

والحقيقة أن يلتسين لم يعرب في روسيا عن أمنيته « ديمقراطية » من هذا النوع . ومن السخف الافتراض بأنى يمكن أن أرفض مداولات مع يلتسين على شاشة التلفزيون .

وهنا اندفع إلى مقدمة المسرح السياسى عامل « أطراف روسيا الاتحادية » . ففى مجلس الاتحاد الذى يترأسه يلتسين كان قد أعلن ، تحت ضغط « الزعماء الإقليميين » على ما يبدو ، أنه موافق على رأى هؤلاء الزعماء « بعدم لزوم الاستفتاء » . وبعد الجلسة الصباحية مع يلتسين فى الكرملين جاءنى زعماء الأقليم إلى « البيت الأبيض » . وطالبوا بتحديد موعد لعقد المؤتمر بغية إلغاء الاستفتاء العام على « موضوعات الدستور » المقرر إجراؤه فى ١١ أبريل . وطالب بالشئ ذاته بعد أسبوع رؤساء سوفيات الأقاليم المجتمعون فى موسكو . وبعد دراسة معمقة لأراء زعماء الأقليم ، ولأمزجة الجماهير ، اتخذت السوفيت الأعلى فى روسيا الاتحادية قرارا بعقد المؤتمر الثامن الطارئ لنواب الشعب فى ١٠ مارس ١٩٩٣ . علما بأنى بعثت إلى يلتسين وتشيرنوميردين مسودة قرار مجلس السوفيت الأعلى هذا . وكان سرجى فيلاتوف مدير ديوان رئاسة الجمهورية ونائبى السابق ، على علم بموعد عقد المؤتمر . وقبل اتخاذ هذا القرار اتصلت هاتفيا برئيس الجمهورية وأبلغته أن دورة السوفيت الأعلى ستناقش بعد يومين أو ثلاثة مسألة عقد مؤتمر يطرح فيه موضوع واحد لا غير ، هو الاستفتاء . ولم يعترض الرئيس ، بل أكد الاكتفاء بهذه المسألة وحدها . ووافقته .

وبعد قرار السوفيت الأعلى حول موعد عقد المؤتمر الثامن تحدث يلتسين من جنيد « مؤيدا الاستفتاء » . وثارث دائرة وسائل الإعلام ورلحت ، بالطبع ، تكيل الإهانات للسوفيت الأعلى متهمه إياه بكل الخطايا . وبدلا من توقع مناقشة هادئة للمساءلة فى المؤتمر الثامن للبرلمانيين خيم قلق شديد .

وفى تلك الأوضاع المعقدة بدأ المؤتمر الطارئ لنواب الشعب أعماله فى ١٠ مارس .

المؤتمر الثامن لنواب الشعب :

أنشئت الكلمة التقليدية في افتتاح المؤتمر في الكرملين ، وقلت : « إن البلاد في تقرب مقلق . وقبل ثلاثة أشهر افترقنا تاركين هذه القاعة . وكانت لدينا ، كما بدأ آنذاك ، مبررات كافية لإنهاء أعمال المؤتمر .

□ أولا - تمكنا من تفادي خطر المجابهة المباشرة بين رئيس الجمهورية والمشرعين ، ومن العثور على حل وسط مهد الطريق ، كما خيل إلينا ، للوفاق المدني والتطور الطبيعي للعملية الدستورية في البلاد وفي المجتمع .

□ ثانيا - حصل البلد لأول مرة وفقا للدستور على رئيس للحكومة لا غبار على شرعيته .

□ ثالثا - تعززت أسس الأداء الطبيعي لآليات السلطة على الصعيدين الاتحادي والإقليمي بفضل القرارات الملموسة التي اتخذناها بشأن اتجاهات التطوير التالي للإصلاح الاقتصادي ، وتشنيد مكافحة الإجرام ، وتطبيع الأوضاع في الجيش ، وهي قرارات معززة بالتعديلات الدستورية ، ومن بينها التعديلات التي تقدم بها رئيس الجمهورية .

وبعد كلمة الافتتاح بدأت مناقشة الموقف .

ونظرا للتهديدات المتكررة ضد السلطة التمثيلية ، أدرج المؤتمر في جدول أعماله مسألة « تقيد الهيئات العليا لسلطة الدولة وكبار المسؤولين بالدستور » .

وسرعان ما باشر المؤتمر بمناقشة مسألة الاستفتاء العام .

وجاء في قرار المؤتمر :

« لا بد من تحقيق الإصلاح الدستوري بالكيفية المنصوص عليها في دستور روسيا الاتحادية . وتعتبر لاغية ومناقية لدستور روسيا الاتحادية والمعاهدة الاتحادية ، كل الاتفاقيات واللوائح الأصولية الأخرى الصادرة عن هيئات الدولة والمسؤولين والرامية إلى إعادة توزيع الصلاحيات بين هيئات سلطة الدولة الاتحادية وهيئات السلطة في الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية » .

وطالب المؤتمر من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية والسوفيت الأعلى في روسيا الاتحادية واللجنة الدستورية أن ينسقوا فيما بينهم في غضون ثلاثة شهور ، ويبحثوا إلى أطراف روسيا الاتحادية لغرض التنسيق مشروع الأحكام الأساسية لدستور روسيا الاتحادية الجديد . وكلف السوفيت الأعلى في روسيا الاتحادية بتحديد الكيفية اللازمة لتنسيق مشاريع اللوائح التشريعية مع أطراف روسيا الاتحادية .

وأشار المؤتمر إلى لزوم إدراج أحكام للمعاهدة الاتحادية ضمن مشروع الدستور الجديد .

واتخذ المؤتمر تدابير ملموسة لرفع منزلة الحكومة ، أى أنه لى طلب يلتسين وتشيرنوميردين . فأدرج مديرى البنك المركزى ودائرة أموال الدولة ودائرة المعاشات ولجنة الاحصاء (الخاضعين للموفيت الأعلى) ضمن مجلس الوزراء . وهكذا نرى أن البرلمانيين كانوا ميالين إلى تطبيع العلاقات مع السلطة التنفيذية ، فأبدوا مبادراتها المعقولة .

وجرت مساجلات حادة عاصفة بشأن الوقائع العديدة لخرق الدستور من جانب يلتسين ، وتهجماته الغظة على هيئات السلطة التشريعية . وعير النواب عن قلقهم من تزايد وظائف الدولة القمعية وتشكيل دوائر غير مفهومة على حقيقتها من قبيل « أفواج رئاسة الجمهورية » ، والإدارة الرئيسية للحراسة التى لم تعد تابعة لوزارة الأمن والداخلية فصارت خاضعة لرئيس الجمهورية مباشرة خلافا للدستور . كما أعربوا عن استغرابهم لضعف رقابة الموفيت الأعلى على تمويل تلك الدوائر .

واختتم المؤتمر الثامن أعماله ، لكن القلق ظل قائما . وجاءت كلماتى كالنبوءة فى اختتام المؤتمر : « ربما سنضطر إلى الاجتماع هنا من جديد فى القريب العاجل » .

ومما يؤسف له أن العملية السياسية سارت لا فى اتجاه استقرار ورص صفوفنا وتعزيز الدستور وتعميق الديمقراطية ، بل على الأصح فى الاتجاه المعاكس .

ومن بداية ١٩٩٣ ، ومع تزايد تعب الناس من الاتهامات والتهجمات المتواصلة على السلطة التشريعية التى أُلقيت عليها تبعة كل المصائب ، ومع ظهور الحاجة للرد على تلك التهجمات ، صرت أدعو بحزم متزايد إلى إجراء انتخابات رئيس الجمهورية والنواب قبل الألوان وفى وقت واحد .

وعولجت هذه الفكرة مرارا من قبل فريق الخبراء برئاسة أناتولى ميليكوف ، ونوقشت فى لقاءاتى مع ممثلى الأحزاب والحركات ومع نواب الموفيتات من جميع المستويات ومع رجال الأعمال وسواهم . وحظيت بقبولهم . وطرحنا هذه الفكرة على الملا مرارا . واقترحنا على يلتسين أكثر من مرة . ولو كانت هذه الخطوة تحققت ، لأدت فعليا إلى تخفيف حدة التوتر ، لكن يلتسين لم تكن له مصلحة فى ذلك . فهو يخشى هذه الانتخابات . وهو يخشى البرلمان أيضا . كان يريد أن يتربع على « عرش القيصرية » لا أقل ولا أكثر . لكن الموفيت الأعلى لا يحق له أن يسمح بتطور الأحداث على النحو الذى يريده يلتسين . وولد الخوف وللحاجة حقا فى نفس رئيس الجمهورية . لكن الرضوخ له ينطوى على خطر الموت . قلو رأى أننى أخشاه لحل البرلمان من عام ١٩٩٢ . ولو

لم ينهشوني من الجانبين ، من اليسار واليمين ، لما أخذ ، فى اعتقائى ، يخطط للانقلاب ، ولما أقم عليه فى سبتمبر ١٩٩٣ . فهو لا يحب المجازفة أبدا .

المحاولة الانقلابية الأولى :

فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ وجه رئيس الجمهورية بوريس نيكولايفيتش يلتسين نداء إلى مواطنى روسيا من التلفزيون ، أبلغهم فيه أنه وقع مرسوما عن النظام الخاص لإدارة البلاد إلى أن يتم تجاوز أزمة السلطة ، وحدد يوم ٢٥ أبريل من العام ذاته موعدا للتصويت على الثقة برئيس الجمهورية ونائبه . وأفاد الرئيس كذلك بأن مراسيم وأوامر خاصة ستتخذ إضافة إلى ما ورد .

أظهر تحليل النداء من قبل الخبراء أن محاولة سافرة تجرى لوقف نشاط هيئات السلطة التمثيلية المنتخبة دستوريا . ولم تحظ فعلة يلتسين هذه بتأييد نائب رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة الدستورية والمدعى العام وعدد من المسؤولين الآخرين .

وفى اليوم ذاته قررت هيئة رئاسة الموفيت الأعلى فى روسيا الاتحادية ، نظرا لنداء رئيس الجمهورية فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ ، عقد جلسة للموفيت الأعلى فى ٢١ منه ، كما أقرت نداء إلى « مواطنى روسيا الاتحادية » ويعتته إلى الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية .

ويعد أن تداول الموفيت الأعلى خلال جلسته (٢١ مارس ١٩٩٣) فى نداء رئيس الجمهورية إلى المواطنين ، اعتبره تطاولا على الأسس الدستورية لنظام الدولة فى روسيا وقرر ، وفقا للمادة ٧٤ من « قانون المحكمة الدستورية » ، أن يوجه طلبا إليها للبت فى شرعية أعمال رئيس الجمهورية وندائه المذكور ، وأن يتوجه إلى المدعى العام فى روسيا باقتراح للنظر فى أمر مسئولية جميع الموظفين الذين شاركوا فى إعداد نداء رئيس الجمهورية .

واقترحنا على هيئات الدولة فى المركز والأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية الشرعية والنظام وإدارة الاقتصاد بشكل فعال وحماية حقوق الإنسان وحرىات المواطنين .

وفى الجلسة ذاتها أعلنت ، بصفتى رئيسا للموفيت الأعلى ، أننا لم نتكمن من الاستفادة من الفرصة التى وفرها المؤتمر الثامن لنواب الشعب لتأمين تطور الموقف دستوريا والتوصل إلى الوفاق المنشود . فقد حدث الأمر الأموا ، إذ أن رئيس الجمهورية سلك ، بتحريض من أعضائه ، نهج المواجهة السافرة والقاسية ، نهج القطيعة الفاحشة مع السلطنتين التمثيلية والقضائية ، وسار فى طريق الإجراءات المتطرفة الذى قاده إلى خارج المجال الحقوقى الدستورى .

وجعل الوضع الناشئ هيئة السلطة العليا فى الدولة (السوفيت الأعلى) تسعى لىون
تردد إلى إلغاء كل القرارات غير الدستورية فوراً . وهذا بالذات ما يفسر اتخاذ السوفيت
الأعلى قراره المتعلق بالتوجه إلى المحكمة الدستورية لتبث فى شرعية تصرفات الرئيس
يلتزمين دستوريا .

وأقر السوفيت الأعلى كذلك « نداء إلى برلمانات وحكومات وشعوب العالم » أعرب
فيه عن استغرابه وأسفه للموقف الرسمى لزعماء عدد من الدول التى أيدت أعمال الرئيس
الروسمى اللامستورية . وأعرب السوفيت الأعلى عن عدم سكونه على التدخل فى الشؤون
الداخلية لروسيا الاتحادية ، وناشد برلمانات وحكومات وشعوب العالم أن تبدى مزيداً من
الحكمة وضبط النفس وتحلثى الأعمال التى تهدد الديمقراطية الروسية الفتية بالخطر .

وفى ٢٣ مارس ١٩٩٣ نظرت المحكمة الدستورية فى أفعال وقرارات رئيس
الجمهورية الروسية المرتبطة بنداؤه إلى المواطنين ، وأصدرت قراراً جاء فيه أن تلك
الأفعال والقرارات تتعارض مع عدد من مواد الدستور ، ومنها الفقرتان الأولى والثانية من
المادة الأولى ، والفقرة الأولى من المادة الثالثة ، والفقرة الثانية من المادة الرابعة والمادة
الخامسة ، والفقرة الثالثة من المادة ٨١ ، والفقرة الخامسة من المادة ١٠٤ ، والمادتان ١٣٢
و١٣٦ ، وكذلك المعاهدة الاتحادية (المادة السابعة بشأن توزيع المسئوليات والصلاحيات
بين هيئات السلطة الاتحادية وهيئات السلطة فى الجمهوريات الداخلة ضمن روسيا
الاتحادية) .

فقد أعلن رئيس الجمهورية فى نداؤه أنه وقع مرسوماً بشأن النظام الخاص لإدارة
البلاد « حتى تجاوز أزمة السلطة » . أما الدستور وقوانين روسيا الاتحادية فلا تنص على
إمكان إعلان هذا النظام الذى يعنى فى الواقع تصفية السلطة التشريعية .

وعندما أكد رئيس الجمهورية واجبه فى التقيد بأسس النظام الدستورى ، أعلن فى
الوقت ذاته عن تعذر التعاون مع هيئات السلطة التشريعية الاتحادية والملك النيابى العامل
حالياً ، وكشف النقاب عن تغيير ما نص عليه الدستور من تحديد وتوزيع للصلاحيات بين
هيئات السلطة الاتحادية (أى تصفية مبدأ الفصل بين السلطات) .

وأعلن رئيس الجمهورية فى نداؤه عن قراره بتحديد الخامس والعشرين من أبريل
١٩٩٣ موعداً للتصويت على الثقة برئيس الجمهورية ونائبه . إلا أن حجب الثقة عن رئيس
الجمهورية لا يعنى بالضرورة حل سائر هيئات سلطة الدولة . ولذا فإن الحكم الوارد فى
النداء والقتال بأن التصويت سيبت فى مسألة من سيحكم البلاد - رئيس الجمهورية أم مؤتمر
نواب الشعب - إنما هو حكم لا دستورى وغير جازم .

ثم إن رغبة رئيس الجمهورية في إجراء التصويت على الثقة بالرئيس ، وعلى مشروع الدستور الجديد ، ومشروع قانون انتخاب البرلمان الاتحادى فى وقت واحد تتعارض مع المادة الخامسة والفقرة الخامسة من المادة ١٠٤ من الدستور ومع قانون الاستفتاء .

إن قرار رئيس الجمهورية القائل بأن مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخابات اللذين عرضهما على الأمة بغية الحصول على موافقتها عليهما يصحان نافذين ، فيما إذا أيد مواطنو روسيا رئيس الجمهورية ونائبه ، إنما يقيد حرية المواطنين فى الإعراب عن إرادتهم ويتعارض مع المادة ٢٨ من قانون الاستفتاء التى تنص على أن كل مشاريع القرارات المختلفة المعروضة على التصويت العام إنما يصوت عليها بانفراد ودون ترابط فيما بينها .

واعتبرت المحكمة الدستورية قرار رئيس الجمهورية للقائل بأن رؤساء السلطة التنفيذية وحكومات أطراف روسيا الاتحادية خاضعون لرئيس الجمهورية ولحكومة روسيا مباشرة ، وأن صلاحياتهم « لا يمكن إلغاؤها بدون قرار من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية » تدخلا سافرا فى صلاحيات الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية .

وبعد نشر رأى المحكمة الدستورية انهال رئيس الجمهورية وأقرب معاونيه ، وكذلك وسائل الإعلام بتهجمات غير مبررة على تلك الوثيقة وعلى رئيس المحكمة الدستورية فاليرى زوركين بخاصة . وترددت اتهامات تقول إن رأى المحكمة يتناول نص نداء رئيس الجمهورية فقط دون دراسة للنصوص الرسمية لمراسيمه . علما بأن واضعى مرسوم الرئيس تعمدوا تأخير نشره أربعة أيام ، وخلال ذلك أقنموا على تزوير فى الحقيقة والواقع . فإن النص الأولى للمرسوم الوارد ضمن نداء رئيس الجمهورية ، ونص المرسوم الذى نشر بتأخير كبير بعد ذلك مع تغيير عنوانه (« حول نشاط الهيئات التنفيذية حتى تجاوز أزمة السلطة ») يختلفان عن بعضهما البعض كثيرا : فإن أحكاما عديدة فى النص الأول حذفت أو تعرضت لتعديل جوهري . ولكن حتى النص الجديد تضمن انحرافا خطيرا عن دستور روسيا الاتحادية .

ويعتقد الخبراء أن الخروقات الفاحشة للدستور والقوانين ، والتى أكدتها المحكمة الدستورية ، قدمت كل المبررات لطرح مسألة تنحية يلتزمين من منصب رئيس الجمهورية على مؤتمر نواب الشعب بموجب الفقرة السادسة من المادة ١٢١ من الدستور .

ولذا قرر السوفيت الأعلى فى ٢٤ مارس ١٩٩٣ عقد المؤتمر التاسع (الاستثنائى) لنواب الشعب وإدراج مسألة « حول التدابير العاجلة لحملة النظام الدستورى فى روسيا الاتحادية » فى جدول أعماله .

الصراع فى المؤتمر :

بدأ المؤتمر التاسع لنواب الشعب أعماله فى قصر الكريملين الكبير صباح ٢٦ مارس ، بعد أسبوعين لا غير على انفضاض المؤتمر الثامن ، الاستثنائى أو الطارىء أيضا . فمن ، يا ترى ، وراء هذا التوتر الشديد الذى عاشته البلاد ؟ يلتسين وأنصاره بالطبع ، وليس عامة الشعب .

افتتحت المؤتمر بكلمة مقتضبة جاء فيها :

« ... إننا إذ نشرع اليوم فى حل أعقد أزمة ملطوية ، علينا أن نأخذ بالاعتبار دوما أن جنود هذه الأزمة تعود إلى للتأرجح غير المرضية إطلاقا للمرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى . ومادامت روسيا الاتحادية بدون برنامج للنهضة الاقتصادية ، مفهوم لكل شخص ولكل مواطن أو مقبول لدى جميع القوى السياسية والاجتماعية ذات الشأن ، فسنبقى غير معصومين من التناقضات والهزات . ومن المهم أن نجتمع ، فى التطبيق ، بين الديمقراطية والإصلاح . كل المشكلة فى ذلك . وتلك هى القضية الأكثر إلحاحا .

لقد واجهنا ، مع الأسف ، ظروفا قاهرة تجلت فى السعى إلى احتكار السلطة كاملة ، التشريعية والتنفيذية . ويحاولون إرساء أساس نظرى معين تحت هذا التصرف . فى البداية تحدثوا عما لا يجادل فيه اثنان : البلد بحاجة إلى إحلال النظام . وبعد ذلك حصروا كل الأمور فى لزوم إقامة نظام السلطة القوية ، وإلا فإن هؤلاء النواب الواقفين أمام مكبرات الصوت ، « يزعمون » البلاد ا حقا ، نحن بحاجة إلى النظام والانضباط ، ولا يمكن أن نحققهما إلا بالفصل الدقيق بين السلطات والتعاون الفعال فيما بينها . ونحن بحاجة أيضا إلى سلطة تنفيذية قوية ، فهى غالبة حتى الآن .

إن عدم مشاركة البرلمان فى تشكيل الحكومة لم يعد بالنفع على الإصلاح الاقتصادى . ومن جهة أخرى غرق نشاط الحكومة فى بنى رئاسة الجمهورية الكثيرة الموازية لها ، ولا بد من التخلي عن الطموحات الجوفاء والعودة من جديد إلى قانون تشكيل الحكومة وإجراء التعديلات اللازمة على الدستور بهذا الخصوص . باختصار نحن بحاجة إلى حكومة قوية تتحمل المسئولية مع البرلمان ورئيس الجمهورية عن شؤون البلاد .

يجب أن تعتمد قوى السلطة التنفيذية أكثر فأكثر على التعاون مع الأقاليم فى تكوين عمود السلطة للفعال القائم على هذا الأساس . فما منطق عملنا ؟ لعل من اللازم أن نستمع إلى تقرير المحكمة الدستورية ورؤية رئيس الجمهورية لسبل الخروج من المأزق السياسى . وبعد ذلك يتعين على المؤتمر أن يناقش المشكلة بهوء ويشكل موزون ويتخذ القرار المناسب .

وبالنتيجة فإن مؤتمرنا مدعو إلى العمل على إعادة الأوضاع إلى المجرى أو المجال الدستوري والحقوقى وحل التناقضات القائمة من هذا المنطلق . حبذا لو عثرنا على الحل الصائب الوحيد الذى يقرنا ، على الأقل ، من الوفاق ويجلب الهدوء والسكينة إلى عقول الناس وأفئدتهم . وأعلق آمالى على حكمة مندوبى المؤتمر .

ويودى أن أقول : « إذا كان النواب يتصورون المصيب فى خلافات شخصية ما فأنا مستعد لترك منصب رئيس الموفيت الأعلى دون تردد من أجل الوفاق » .

وأقدمنا من جديد على مساومة معقولة مع رئيس الجمهورية فلم نؤزم العلاقات معه وحاولنا أن نهدي المجتمع .

إلا أن رئاسة الجمهورية فرضت علينا المواجهة .

دسيسة :

أثار تصريح السكرتير الصحفى لرئيس الجمهورية فى الساعات الأخيرة من عمل المؤتمر موجة من السخط لدى النواب ، حيث نعت هيئة السلطة العليا « بمحاكم التفتيش الشيوعية » .

وأثار ظهور يلتسين فى المساء استياء الكثيرين . إلا أن ما فجر الموقف هو محاولتى الجديدة لإنهاء ولاية يلتسين بأسلوب دستورى « مخفف » من خلال استقالته واستقالة النواب قبل الأوان . وفيما بعد أسف النواب طبعاً لعدم مسمع نصيحتى . ومع ذلك لم تكن لديهم فى بادئ الأمر نية جادة فى تنحية يلتسين عن منصبه . كانت الأغلبية تأمل ، على أية حال ، فى أن تعود الأمور إلى مجاريها . لكننى كنت قلقاً على المستقبل ، وكان لا بد من اتخاذ قرار مسئول . كنت أعلم أن يلتسين لا يعرف الاستقرار وأنه سيلجأ إلى الدسائس والتهديد والوعيد ولن يتركنا نمارس عملنا بهدوء ، كما إن يترك الحكومة فى سلام . فكيف يمكن التوصل إلى إعادة انتخابه مع النواب ؟

فكرت بشكل محموم وتشاورت مع برلمانين وأخصائيين كثيرين وتماعلت : ما الإجراءات التى يجب أن تتخذ لتأمين الاستقرار الميسى فى البلاد ؟

لا بد من إجراء انتخابات رئيس الجمهورية والنواب فى وقت واحد ، مهما كلف الأمر .

وفى مساء الثامن والعشرين منه عكفت لجنة توفيقية من كبار الشخصيات البرلمانية . مع معتمدى يلتسين وتشيرنوميردين على كتابة مشروع قرار المؤتمر .

كنت في غاية الإرهاق ، ورأيت أن أنهب برقعة يورى فورونين إلى المنزل الذي أقيم فيه بضاحية بارفيخا . وفجأة اتصل بي فاليري زوركين هاتفيا ، وقال بصوت منقطع أن يلتسين « يمكن أن يقدم على أفعال غير مناسبة ، ولا بد من اتخاذ إجراء ما » . وطلب أن أنظره ، حيث سيصل مع تشيرنوميردين بعد نصف ساعة . فقرنا ، أنا وفورونين ، أن ننظر على مضض .

وصلا وقالوا : « لا بد من اتخاذ إجراء ما » .

وافقتهما وسألتهما بدورى : « هل يمكنكما أن تقعا يلتسين والنواب بقبول الانتخابات في وقت واحد قبل الأوان ؟ »
ولجأا بالإيجاب .

وأعربنا أنا وفورونين عن الارتياح في هذه الإمكانية . إلا أنني وافقت ، مع ذلك ، على أن يشاركا في إعداد مشروع القرار . وكلفت معاوني ريبوف(*) أن يشارك في إعدادة نيابة عن الوفود الأعلى . واتفقا على لقاء صباحي للجنة التوفيقية بحضور يلتسين من كل بد . وانصرفت مع فورونين .

في الصباح التالي التقينا عند رئيس الجمهورية . لنتنزه طويلا . وصل بعد التلمعة (علما بأن أعمال المؤتمر تبدأ في تمام العاشرة) . وزعوا علينا مشروع قرار شارك في إعدادة ، كما أبلغونا ، ريبوف وشخراي . حضر جلستنا زهاء عشرين شخصا بينهم زعماء من الجمهوريات والمقاطعات والأقاليم ، وكلهم نواب ، وكذلك تشيرنوميردين ومعاونوه . ولاحظنا في مشروع القرار رأسا أمورا لا بد أن تثير « استياء » النواب ، ومنها التركيز على المعونة المادية ، وغموض الصياغة بشأن إجراء الانتخابات المبكرة في وقت واحد .

واتفقتا على أن نشير بوضوح في مشروع القرار إلى ضرورة الانتخابات المتزامنة ، انتخاب رئيس الجمهورية والنواب في وقت واحد . ولنا اعتقد أن هذا هو الأمر الرئيسي في القرار المذكور . ولم يكن ثمة متسع لمناقشة التفاصيل . كما لم يبق وقت لإجراء تعديلات وطبع النص . بعد دقائق تحل العاشرة . حان موعد الذهاب إلى القاعة الكبرى . وسألت : « من الذى سيقى مشروع للقرار في المؤتمر ؟ » . ولا جواب .

(*) نيكولاي ريبوف - كان نائبا لرئيس البرلمان الروسى في عهد حبوبلوف وانتقل إلى صف يلتسين ، أصبح رئيسا للجنة الانتخابات المركزية .

قلت : « أعتقد أن الأصلح ، يا بورييس نيكولايفتش ، أن تلقى أنت مشروع القرار . فالمؤتمر عقد بسببك . وعليك أن تقول بأنك تقترح هذا القرار . وسأؤيدك قطعا » .

وأجاب يلتسين : « كلا ، يا رسلان عمرانوفيتش . أنا لم أدع لعقد المؤتمر . أنا موافق على مشروع القرار ولكنني لا أريد أن أطرحه بنفسى » .

وحل الصمت من جديد . عشرون شخصا لا يتطلع الواحد منهم فى وجه الآخر . والتفت على مهل صوب تشيرنوميردين . نظرت إليه . أحس بنظرتى . انكمش .

وقلت : « فى هذه الحالة يتعين عليك أنت ، يافكتور ستيلانوفيتش ، أن تتكلم . فالمبادرة مبادرتكما أنت وزوركين . أنتما اقترحتما أمس قرارا من هذا النوع . ووعدتما بإقناع رئيس الجمهورية والنواب . ولهذا فاللوزقة فى يدك » .

وأجاب تشيرنوميردين : « كلا ، لا أستطيع ...

والحقيقة فلن كلا الزعيمين جينا ، وحاولا على المكثوف ، تعريضى ، للعاصفة . فماذا بقى على أن أفعل ؟ وافقت . فأنا ان أقعد شيئا يستحق الذكر . ولست أسفا على التخلي عن منصب رئيس السوفيت الأعلى . إلا أن الناس سيتأكون مرة أخرى من الذى يسلك نهج المواجهة ، ومن يدعو إلى التساوم المعقول والتعامل الطبيعى . وهكذا فلن القضية لا تنحصر فى خوفى من تقديم اقتراح من هذا النوع : فأنا أعرف يلتسين وتشيرنوميردين جيدا ، وأفترض أنهما يمكن أن يخليا فى أخر لحظة عن تأييد الاقتراح باجراء الانتخابات المتزامنة . ولذا أردت أن يقوم أحدهما بعرض الاقتراح شخصا ، وبالمناسبة كان هذا للتصرف سيؤدى إلى رفع منزلتهما فى أنظار الشعب .

لكن ذلك لم يحصل مع الأسف . وليس السبب أنهما « خدعانى » . كلا . وأقولها صراحة إننى احتقرتهما فى تلك اللحظة عندما رأيت جبنهما .

وهاهو المؤتمر يبدأ عمله . ولم يطرح مشروع القرار بعد ، فى حين أننا يجب أن نناقشه هو بالذات . فما العمل ؟ أنا لست مطلعا على التعديلات التى أجراها ريبوف وشغراى . وأشد قلقى هو من ناحية ريبوف الذى يحاول خلسة أن يؤثر الدمالس فى السوفيت الأعلى . ما أفزع الأمر : تارة ريبوف وتارة أخرى فيلاتوف . ورحت أفكر محموما . استأنست برأى فورونين الجالس جنبى فهز كتفيه . لا رأى له . وهنا اقترفت غلطة . كان المفروض أن أعلن « استراحة » حتى تتسلم الوثيقة . لكننى كنت لا أزال أفق بحسن طوية ريبوف وملاك الذين صاغوا مشروع القرار ، وأتصور أنهم أخذوا بعين الاعتبار الملاحظات التى أبديناها على المشروع فى مكتب يلتسين صباحا .

وتوجهت إلى المنبر وحدثت النواب عن الوثيقة المنسقة . إلا أننا لم نتسلم بعد مسودتها . عدت إلى مقعدى فى هيئة رئاسة المؤتمر . ثم أخذت فتيات من قسم العلاقات العامة يوزعن أوراقا . وجئن ببعضها إلينا أيضا فى هيئة الرئاسة . وما إن ألقيت نظرة على الورقة حتى نددت على صرخة : « لم تنشر فيها أية تصحيحات . وخطأين فئورونين مرتبكا : « ألم أقل لك ؟ ولم تصدقنى ... » .

أعلنا عن استراحة . « هجم » على النواب بكل معنى الكلمة . وهم ساططون مهتاجون . رحب أهدنهم قائلا : « هذا مجرد مشروع . فلنناقشه . طرنا فكرة الانتخابات قبل الأوان من زمان ... » . ولم يصيخوا السمع ، وراحوا يكررون : « نواطو جديد من وراء ظهر المؤتمر ... » . أما النواب الأكثر هدوءا فأخذوا يتساملون بحق : « هذا المشروع لا يحوى عرضا واضحا للفكرة ، إنه يتحدث عن انتخاب النواب فقط قبل الأوان ... فأين « اختفى » الكلام عن انتخاب رئيس الجمهورية ؟ » .

بعد الاستراحة بدأت مناقشة عاصفة ، واتهمنى كل المتكلمين تقريبا بـ « التواطؤ » مع يلتسين « من وراء ظهر النواب » . واستغرقت المناقشة ساعتين تقريبا . وطالبنى أحدهم من جديد بإضحا : « تحدث ، يارسلان صمرانوفيتش ، فى كلمتك عن انتخابات رئيس الجمهورية والنواب فى وقت واحد . أوضح لنا لِمَ حذفنا هذه النقطة من مشروع القرار ؟ ولم يبينونا « بوعود مصولة ، مقابل للموافقة على الانتخابات قبل الأوان ؟ » .

أعطانى فئورونين الكلمة . فمضيت إلى المنبر وأوضحت بالتفصيل ما اتفقنا عليه ، وأعلنت أن مشروع القرار لا يحوى ما اتفقنا عليه ولا أعرف السبب . إلا أننى لم أنكر بأن « ربابوف ووطنى » . فلو قلت ذلك لأتخذ ، باعتقادى ، دليلا على الضعف . وكررت أن إجراء انتخابات المشروع ورئيس الجمهورية فى وقت واحد ، هو أهم ما فى هذا القرار . وقد تم الاتفاق مع يلتسين على هذا الاقتراح الذى تقدم به تشيرنوميردين . ولم أشر هنا إلى نور رئيس المحكمة الدستورية زوركين فى تقديم الاقتراح . فإن خصومه سيتهمونى عندئذ بممارسة « للنشاط السياسى » .

طلب يلتسين الجالس فى مقعد رئاسة الجمهورية بعيدا عن الآخرين الكلام . وقال إنه لم يكن يعنى « انتخابه » هو « شخصا كرئيس للجمهورية » قبل الأوان . وانتهبت القاعة الهائلة لقصر الكرملين للكبير حمما من غضبة النواب .

واشدت الضجيج والصياح حتى نوت القاعة وهذرت . وطالبوا بسحب حسبولاتوف من منصب رئيس السوفيت الأعلى ، وتنحية رئيس الجمهورية من منصبه . وثار تلوثة البعض إلى حد الشنائم المقذعة المهينة التى تعودت عليها المؤتمرات الحزبية فى الماضى . بهذه الصورة خدع يلتسين الكثيرون آنذاك وخافنى (وما أكثر ما خافنى !) .

كثت جالسا جنب فورونين ، رئيس الجلسة ، أستمع بصمت إلى كل ما يقوله النواب .
صوتنا لمصلحة إدراج المسألة في جدول أعمال المؤتمر . ثم قررنا أن يكون
التصويت التالي ليس بالأجهزة الالكترونية ، بل بالاستمارات في قمرات الاقتراع السرى .
« فورا الأكمة ما وراءها » . ونقلت عظام وجه يلتسين وشحب لونه كالورق الأبيض .
أخذنا استراحة طويلة تم خلالها ترتيب أمر القمرات وطبع الاستمارات . وعلى العموم تم
بهمة ونشاط ، وعلى جناح السرعة ، التحضير للاقتراع السرى . وأجرينا التصويت .

قدم رئيس لجنة فرز الأصوات تقريره عن نتائج الاقتراع السرى إلى المؤتمر .
والمهم هنا أن تحية رئيس الجمهورية عن منصبه بموجب الدستور تتطلب ثلاثة
أرباع أصوات النواب ، أما تحية رئيس السوفيت الأعلى فتتطلب الأغلبية العادية .

بينت نتائج التصويت أنى أتمتع بتأييد الأغلبية الكبيرة ، حيث صوت لصالحى ٥٥٨
نائبا (وصوت لصالح تحيى ٣٣٩ نائبا) . لكننى لم أشعر بالارتياح . فقد عقنا المؤتمر
للطاريء لتقوية الأسس الدستورية فى الدولة ولإدانة محاولات رئيس الجمهورية لتقويض
الدستور ... لكن ما حدث هو الهجوم على رئيس البرلمان وإضعاف مواقع السلطة
التفيلية . أليس ذلك واضحا ؟ شعرت بالمرارة تأخذ بتلابيبى . وأردت أن أترك كل شيء
وأذهب ، لكن جموع النواب جاءت تهنئنى وتقنعنى بالبقاء .

واحتفظ يلتسين بكرسيه بشق الأنفس . فى اليوم الأول لأعمال المؤتمر رفض النواب
إدراج مسألة تحييته من منصبه فى جدول الأعمال بـ ٤٥٧ صوتا . أما فى ٢٨ مارس
١٩٩٣ ، فإن التصويت كاد يودى به ويطرده من الكرملين (صوت ضده ٦١٧ نائبا) .
ولو كانت توافرت بضعة أصوات إضافية لمسقط .

قال زوركين فى الاستراحة : « نحن فى وضع لا نحسد عليه . رش الرمد على
رأسى ، يارسلان عمرانوفيتش » .

وقكرت بمرارة فى تلك اللحظة : ها نحن نضيع فرصة أخرى لحل الأزمة السياسية
دون نزاع . كان ينبغي للنواب بالطبع أن يتخذوا قرار انتخاب كل من فرعى السلطة فى
وقت واحد حتى لو عارض يلتسين . عندها كان سيقع فى المصيدة . وهو يخشى ذلك خشيته
من الموت . وما كان بوسعهم إلا أن يذعن للقرار . فالعالم كله سيرى رجلا يتشبث بالسلطة
لا غير . ولكن الرأى العام والحال هذه إلى جانب المشرع . وكنت أمل بأن أتمكن من
إقناع النواب بذلك . لكننى لم أتمكن .

... فيما بعد كلمنى النواب أنفسهم فى هذا الموضوع آسفين لعدم الأخذ بهذا الرأى .
إلا أن النواب لم يأخذوا بالنصيحة فى مسألة أخرى . فقد بقيت أعارض بحزم إجراء

الاستفتاء . إلا أنني عندما قرر المؤتمر أخيراً ، وتحت ضغط قطع من للقوى الموالية لرئيس الجمهورية أن يؤيد إجراء الاستفتاء بذلت قصارى جهدى ، لحد الإقناع الشخصى والاستعطاف ، لكيلا تطرح على الاستفتاء أية أسئلة أخرى سوى السؤال الذى طلبه رئيس الجمهورية . وكان قد طلب من المؤتمر استفتاء على سؤال واحد فقط : « هل تثق برئيس الجمهورية يلتسين ؟ » .

استولت على النواب نشوة وسورة من الانتعاش البهيج . فقد كان كل منهم يحاول إقناعى بأن الناخب « يحب النائب » ولا يحب غيره ، وما إلى ذلك . وكنت قد عارضت بخاصة صيغة السؤال الثانى والفصل بين السؤالين الثالث والرابع . فلو لم يفصل بينهما لطلت الدعاية اليلتسينية عاجزة مثبولة . ولكن مع الأسف ... وفيما بعد تنكر النواب من جديد أنهم لم يكونوا دوماً ينصتون إلى نصائح رئيس البرلمان .

الأسئلة الأربعة التى « هزت العالم » :

أعلن المؤتمر فى قراره أن الاستفتاء العام فى جميع أرجاء روسيا سيتم فى ٢٥ أبريل للإجابة عن الأسئلة الأربعة التالية :

- ١ - هل تثق برئيس جمهورية روسيا الاتحادية بوريس نيكولايفيتش يلتسين ؟
- ٢ - هل تؤيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى يطبقها رئيس الجمهورية والحكومة الروسية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ؟
- ٣ - هل ترى ضرورة لانتخاب رئيس الجمهورية قبل الأوان ؟
- ٤ - هل ترى ضرورة لانتخاب نواب الشعب قبل الأوان ؟

وأكد المؤتمر أن القرارات بشأن المسائل المعروضة على الاستفتاء تعتبر مارية إذا صوّت لصالحها أكثر من نصف المواطنين الذين يتمتعون بحق التصويت .

الاستفتاء العام وتخرجاته :

قال شخص من « فريق رئيس الجمهورية » تحوطاً لأسوأ الاحتمالات : « المهم ليس نتائج الاستفتاء ، بل تخرجاته » .

كان واضحاً أن التحضير للاستفتاء بحد ذاته سيلهب المشاعر ويؤزم الوضع السياسى عموماً . وبالفعل ، فمع أن يلتسين لم يحصل على مزايا تنكر فى أى من الأسئلة المطروحة ، بل على العكس خسر سبعة ملايين صوت ، إلا أن حصيلة التصويت فى ٢٥ أبريل غدت بالنسبة له ذريعة لتأجيج التوتر من جديد . واتخذ تجاهل الدماتور والسوفيت

الأعلى أشكالاً مسافرة . وصارت تتكرر يوميا تهديدات الكرملين « بتفريق » السوفيت الأعلى وحل مجمل شبكة هيئات السلطة التمثيلية .

واتضح أن الناس آووا إلى مضاجعهم في ٢٤ أبريل وهم في بلد ، وأفاقوا صباح ٢٥ أبريل في بلد آخر . على هذه الصورة جاءت تخريجات منكرى الكرملين وتفسيراتهم لنتائج الاستفتاء . واستنتجوا ، كما يدعون ، أن « السوفيت الأعلى » و « دستور » لا يعنيان شيئا بالنسبة لهم . وسيفعلون ما يحلو لهم . فالشعب بايعهم وأولاهم ثقته ! وظل الشعب ، الذى لم يبايع أحدا في الواقع ، ينظر مندهشا إلى أشخاص يفسرون باسمه ونياية عنه ما لم يفهم به إطلاقا .

وأنتكر أن البروفسور جون روس ، وهو من العاملين في فريق المستشارين بإشراف أناتولى ميلوكوف ، قال لى : « لماذا لا تقيم الدعوى على التلفزيون يارسلان عمرانوفيتش ؟ فإن دعائهم لمصلحة رئيس الجمهورية إجرام . والتلفزيون في أى بلد من بلدان العالم لا يسمح لنفسه بتصرف كهذا . إهانات وإقتراءات على البرلمان . فأى نوع من البشر هم يا ترى ؟ إنهم ليسوا صحفيين ، بل شقة وقوات » .

بماذا أرد على هذا الإنسان الذى حاول مخلصا أن يساعد للبرلمان الروسى بالنصيحة الطيبة ؟

ويعد مضى أسبوع على الخامس والعشرين من أبريل حدثت « المجزرة الدموية » فى موسكو فى الأول من مايو . وكان حمام الدم هذا تذكيرا من الكرملين للشعب : « لا بد أن توافق على « تفسيرنا » للخامس والعشرين من أبريل ، وإلا ... » . وأطلق العنان « للجمعية الدستورية » (الهادفة إلى استبدال اللجنة الدستورية المنتخبة من قبل المؤتمر الأول لنواب الشعب) .

لقاء هاتر :

... فى الشتاء الماضى اتصل بى رئيس كازاخستان نزاربايف هاتفيا من ألما - آتا ، وعرض خدماته لتحسين العلاقات مع يلتسين . وأجبتة ساعتهما بأنى موافق ولا مانع لدى . إلا أن لقاء « الثلاثى » لم يتم آنذاك لسبب ما . وذات مرة تلقى من ألما - آتا وقال إنه سيصل بعد أيام ، وحيدا لو التقينا . والتقينا . وقلت إننى مستعد لمقابلة يلتسين ولو يوميا ، إلا أن اتفاقنا تنبحر حالما يفتح الباب خلقى . وفى اليوم التالى لوصول نزاربايف إلى موسكو أبلغتنى السكرتارية أنه على الخط يريد مكالمتى . وقال لى إنه تحدث مع يلتسين ، وأنه ينتظر نداء تليفونيا منى . اتصلت به وأبلغته بما أخبرنى به نزاربايف فقال : « فلنتقابل الأسبوع القادم » . واتصلت به بعد أسبوع واتفقا على لقائه فى القصر القريب من دار

الاستقبال بشارع لينين . عندما وصلت إلى هناك استقبلني ، كالعادة ، كورجاكوف(*) ، ورافقني إلى المكتب في الدور الأرضي . كان يلتصق بجالسا إلى طاولة كبيرة خالية . وخلفه موقد تدفئة ضخم تلتهم النيران حطبهُ .

وجهه عابس منتفخ . صافحني صامتا ، فجلست قبالة . وسألني : « ماذا ورامك ؟ » . وأجبت : « الوضع معقد . والقضايا كثيرة . حبذا لو نمقنا نهج السوفيت الأعلى ورئيس الجمهورية والحكومة . حبذا لو امتنعنا عن تسليط اللوم على الجميع دون تمييز . فهذا يثير النفور والنفرة والتشاؤم في المجتمع . فما نفع هذه التصرفات ؟ » .
- ذلك يتوقف عليكم فقط . أنا رئيس للجمهورية منتخب من قِبل الشعب بأسره . أما أنتم في البرلمان فلا شاغل لكم سوى انتقاد رئيس الجمهورية.

- حبذا لو جلست ، يا بويريس نيكولايفيتش ، إلى السوفيت الأعلى مرة في العام لتتحدث أمام النواب وتشرح لهم الصعوبات . فحل الموقف يتغير ...

- كلا ، لن آتي . فما الموجب ؟ على أية حال بأي اقتراح ملموس جلست إلى ؟

- ألا تجد سببا ، يا بويريس نيكولايفيتش ، يدعوك للحديث معي ؟ ألا تشعر بالحاجة للإبلاغ بشيء ملموس أنت نفسك ؟

- كلا ، ليس عندي ما أقوله لك .

- شكرا إذن .. ملام عليكم .

- مع السلامة .

ثم رأيت يلتصق عن كثب مرة أخرى في يوم « افتتاح » جلسة « الجمعية الدستورية » ، حيث طلبت الكلمة . وبعد ذلك لم أراه ولم أتكلم معه ، إذ كانوا لا يعطونني الخط الهاتفي للرئيس .

وسرعان ما أعلن السكرتير الصحفي زاعما أن مقابلات يلتصق مع حسابلاتوف مضررة « بالنسبة ليلتصق » وه نافعة جدا « بالنسبة لحسابلاتوف » ، لأنها ترفع سمعة هذا الأخير . لا أدري . ربما كان الأمر كذلك فعلا ، وربما العكس هو الصحيح . إلا أن سمعتي ، منذ المؤتمر الثامن ، على الأقل ، حتى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ حيث زجوا بي في سجن « ليفورتوف » كنت أعلى من سمعة يلتصق . ولعلمهم كانوا يخشون إبلاغه بذلك ، ويخشون عرض النتائج الفعلية لاستطلاعات للرأي العام والدراسات بهذا الخصوص ، إلا أن أقرب

(*) ألكسندر كورجاكوف - الحارس الشخصي للرئيس يلتصق ، وحاليا رئيس جهاز أمن الرئيس .

معارنيه كانوا على علم بهذه الحقيقة . وكانوا يطلبون أو « يشترون » نتائج الاستفتاء التي تروق « لسيد الكرملين » . أما جورباتشوف فلم يهبط إلى هذا المستوى .

بعد الاستفتاء :

بعد الاستفتاء العام في ٢٥ أبريل ، غدا الخطر على الديمقراطية واضحا للعيان . وقد حذرت المجتمع من هذا الخطر في خطب وكلمات لا تعد ولا تحصى(*) .

في ٢٣ يوليو كان لى لقاء مهم فى المركز البرلمانى مع العلماء ورجالالت ثقافة والتعليم والصحة . ونشرت صحيفة « روسيا السوفيتية » كلمتى وأجوبتى فى ٢٤ منه ، ووضعت لها العنوان التالى : « خطر معاداة الديمقراطية » .

وفى مطلع يونيو ، قبل ١٠٧ أيام من حنث رئيس الجمهورية باليمين القانونية عقنا ندوة (حضرها ٥٠٠ شخص) لرؤساء جميع السوفيات المحلية فى البلاد . وأقيمت فيها تقريرا ضمنته تحليلا للوضع عموما وأجبت عن الأسئلة المتعلقة بالموقف أساسا . واقترح المشاركون فى الندوة عقد مؤتمر عام للسوفيات من جميع المستويات فى سبتمبر ١٩٩٣ .

وما أكثر اللقاءات والخطب فى شتى المناطق والأقاليم . يصعب على تذكرها جملة وتفصيلا ، فهي كثيرة للغاية . وفى كل مكان كنت أوضح خط البرلمان ، وجوهر الخلاف الذى فرضه الكرملين على المجتمع ، وأكشف عن المصالح والدوافع الحقيقية لطائفة من الناس الذين وضعوا أنفسهم فوق القانون وفوق مصلحة الأمة وإرادتها .

واعتبارا من ربيع ١٩٩٣ أخذ الرأى العام يتحول ببطء واطراد لمصلحة البرلمان . ولعل ذلك هو الذى دفع المتأمرين إلى الاستعجال .

١٨ سبتمبر : آخر تحذير من خطر الخيانة :

فى ١٧ - ١٨ سبتمبر ، قبل ثلاثة أيام من الانقلاب الحكومى ، عقنا أحد أكبر الاجتماعات لممثلى جميع السوفيات . ولكى يلعب القارئ الكريم مدى إحصامى بأنفس المتأمرين ، وهم يستعدون للخيانة ، أورد هنا مقتطفات من خطبى الأخير فى توديع المشاركين فى الاجتماع .

(*) علمت أن أحد الملاحين من منكراتية البرلمان قال ، إن خطب صوبلاشوف أكثر من خطب لينين وتروتسكى قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ . « إلا أن لينين وتروتسكى ، شأن يلتسين ، استحووا ، للهجوم » ، أما أنا فكانت استعد للدفاع . ومما يشجع « المهاجمين » أنهم يصولون على القانون ، أما المدافعون عنه فهم أسراء ، ولذا هم بحاجة إلى دعم المجتمع ، وإلا هلكت الديمقراطية .

كان ذلك في ١٨ سبتمبر ١٩٩٣ ، قبل ثلاثة أيام فقط من الانقلاب .

و ... وهكذا فما سبب قلقنا اليوم ؟ وما الذى يشغل بالنا اليوم ويقلق شعبنا ؟

قبل زهاء شهر أعلن رئيس الجمهورية أنه سيعمد إلى التمهيد المدفعى فى أغسطس وإلى الهجوم فى سبتمبر .

وقابل الجميع هذا القول آنذاك بشيء من التهكم : تفوه الرئيس بما تفوهه كعائته ، ثم ماذا ؟

لكن الأمور سارت على نحو مغاير ، ويا للأسف . فقد انتقلت السلطة للتنفيذية ، وبخاصة رئيس الجمهورية وحاشيته ، إلى الهجوم بالفعل . وكان هجوماً مأساوياً قد يتحول إلى كارثة على البلد ومكانه . قبل أيام دعت « الأزهتيا » إلى « أعمال حازمة » وإنهالت بالتفريع على رئيس الجمهورية لأنه « يتباطأ ويتهاون » . وما هو الرئيس « يهده من روعها » . « التمهيد المدفعى فى أغسطس والهجوم فى سبتمبر » . وأعيد إلى الأذهان أن سبتمبر لم ينته بعد .

وأقيم الكريملين على مشاورات مكثفة مع الغرب بشأن الموقف هناك من حل السوفيت الأعلى وتفويض للنظام المستورى فى بلاندا .

وأذكركم بما حدث فى الآونة الأخيرة . السلطة التشريعية تتلقى الضربة تلو الضربة ، وكل ذلك يلحق ضرراً بالأمة وبالذولة ، ويثير الحيرة والاستغراب فى أقل تقدير . علماً بأن قرارات كثيرة تعلن ، وأخرى تلغى ، وكل ذلك يجعل البلد فى حمى ويثير استغراب العالم كله . ومما يؤسف له أن السلطات الإقليمية تتظاهر بأن ذلك كله لا يعنىها ، وكأنها لا ترى أن الكريملين يعتمد غرس بذور المواجهة فى المجتمع بصورة مفتعلة .

وأعدد هنا ، بإيجاز ، بعضاً من أفعال الكريملين :

- المحاولة اللاشعرية لإنهاء صلاحيات نائب رئيس الجمهورية .

- الإعلان عن تشكيل هيئة لا دستورية جديدة تحت واجهة مجلس الاتحاد .

- تقييد حقوق رئيس السوفيت الأعلى .

- المياسة غير الموزونة إزاء الأقطار الأجنبية الأقرب ، مما يساعد على تصاعد الخلافات القومية .

- تجاهل المعامدة الاتحادية ، وتقليص نطاق صلاحيات الأقاليم وتحويلها إلى « ممولين » يستجدون من المركز .

- إصدار مراسيم لا شرعية متواصلة ترسى فى الواقع أساسا لإقامة نظام المصلحة الشخصية من خلال الاستعاضة عن القانون « بالمراسيم الرئاسية » . كل ذلك على خلفية من العجز الواضح عن إدارة البلاد واقتدار رئيس الجمهورية نهائيا إلى موهبة رجل الدولة .
- المحاولة الانقلابية فى ٢٠ مارس والتهديد المباشر بتفريق المصلحة التمثيلية (القول بأن السوفيتات والديمقراطية لا يتطابقان) .

- أحداث الأول من مايو (« مايو المموى ») على أثر استفتاء ٢٥ أبريل . فهل ذلك من باب المصادفة ؟ وكانوا يستعدون لمجزرة مموية فى ٩ مايو أيضا ، إلا أن السوفيت الأعلى « حال » دونها . ويحولوننى إلى المحاكمة بسبب دفاعى عن المواطنين .

كل ذلك يزيد من التوتر السياسى والاجتماعى الخطير . أما الأحداث الأخيرة فتبين أن أخطر الأمور سيأتى فى الأيام القريبة القادمة . رئيس الجمهورية يكرر بإصرار أنه سيعلم فى الخريف عن انتخابات البرلمان . وآخر تصريح بهذا الخصوص صدر عنه وهو يتفقد فرقة دزيرجينسكى من القوات الداخلية ، وليس فى مكان آخر . فما هذه « المناورات » ؟ ما من دكتاتور ، كما هو معروف ، إلا ويحب مغالبة الجيش . (جرت تلك « المناورات » قبل ٣٩ يوما من خيانة قيادة الكريملين الحالية للدمستور) .

بَدَى أن يتبادر إلى الذهن السؤال التالى : ما سبب هذا الاستعجال ؟ كل إنسان واع يتساءل : ما الغرض من ذلك ؟ والجواب لا ليس فيه : العودة إلى الدكتاتورية تحت واجهة الحكم الرئاسى المباشر . وهذا أمر لم يعودوا يخفونه . وتترجم هذه الأفكار ليس فقط إلى لغة الفعل التطبيقي ، بل تأخذ مسيلها إلى الدستور الجديد .

ومما له دلالة أن فريق رئيس الجمهورية المسمى بإصرار إلى إقامة النظام الدكتاتورى إنما يبذل قصارى جهده لإزاحة الأشخاص الذين لا يروقون له ، ويفتح الأبواب أمام رجاله ممن يحابون « القيصر » الدعى فى كل ما يقوم به . وهذا أمر واضح بالعين المجردة .

وفى هذه الظروف لا بد لكل فرد أن يفهم ماذا يعنى بالنسبة له غرس نظام الحكم الشخصى المباشر ؟ وهل يمكن التفرج على ما يجرى دون تحريك ساكن ؟ وهل تجوز اللامبالاة ؟

وللد عن هذه الأسئلة ننظر فى النتائج التى تؤدى إليها الأفعال التى يمكن تسميتها بالمحاولة الجديدة للانقلاب الحكومى .

□ أولا - إنها بالدرجة الأولى ضربة تصد إلى الديمقراطية . لقد تعبنا من القرارات الفردية والمراسيم الرئاسية التى تتخذ على حين غرة .

لكن ذلك يجرى فى ظل عمل البرلمان وسائر حلقات السلطة التمثيلية . فتصوروا ماذا سيحدث للبلد والأمة عندما تزول كل القيود أمام السلطة الفردية .

ولقد تعبت البلاد من دكتاتورية مضت ، ويريدون أن يزجوا بها من جديد فى نفس النظام الدكتاتورى ، ولكن بأشكال أكثر تشويها ترمى إلى تبديد آخر ما تبقى ، وهو الأمل فى النهضة والإحياء .

□ ثانيا - إنها ضربة تسدد إلى الشعب ، إلى السواد الأعظم من السكان . وإذا كان البرلمان يدافع اليوم بشق الأنفس عن مصالح العمال والفلاحين والعلماء والمعلمين ونوى المهن الطبية ورجالات الفكر والثقافة والعسكريين والمتقاعدين والمنتجين المحليين ، فمن الذى يحميهم غدا ؟

□ ثالثا - إنها أيضا ضربة تسدد إلى الجيش . فهو متقيد باليمين للقانونية وبالمنصور وإن يسكت على الدكتاتورية بالطبع ، وتسوده البلبله القوئى إلى تفككه نهائيا . وهذا ينطوى على خطر نصف أمن البلاد وسلامتها بالكامل .

□ رابعا - إنها ضربة إلى الاتحاد الفيدرالى وأساس الدولة ووحدة روسيا . وأنا على يقين أننا جميعا ننحلى بالحكمة الكافية والشعور بالمسؤولية كيلا نسمح بنجزة الدولة الروسية رغم مغالطة رئيس الجمهورية لبعض الأقاليم والجمهوريات ، ورغم « تفنية » عدد منها . . فقد حدث شيء من هذا القبول ذات مرة ...

وهكذا فإن فرض ما يسمى بالحكم الرئاسى (أو إلغاء الدستور أو تفريق السلطة التمثيلية) ليس له مثيل إلا الأحداث الفالجة فى أغسطس ١٩٩١ التى أدت إلى تقويض الاتحاد السوفيتى . أما اليوم فنسواجه تقويض روسيا بكارثة تقع على رؤوس المواطنين . وستوجه ضربة شديدة إلى الشعور الناشئ لديهم للإيمان بالقانون . ومن جديد سيتعرض الإيمان للإهانة ويتحول إلى عبد لفرزوات الحاكم الذى يتلاعب بالقانون .

فما العمل ؟

بوى ، بادى ذى بدء ، أن أناشد من على هذا المنبر الرفيع زعماء بلادنا وجميع المواطنين : العمال والفلاحين والمتقنين وأفراد الجيش ورجال الأمن ، أن يتحلوا بالبقطة ولا ينجروا وراء المغامرة ولا ينفذوا النيات والمخططات الاجرامية التى تجر على بلادنا محنا وويلات جديدة .

وإذا فرضت أعمال لا دستورية مثل إعلان حالة الطوارئ ونظام الحكم الرئاسى وما إلى ذلك ، أحبطوا الأفعال اللا دستورية التى تؤدى إلى تمزيق العلاقات الاقتصادية وإلى تردى مستوى المعيشة وتدمير روسيا . تلك هى الكارثة بعينها .

وأريد أن أخضر وأقول إن الوطن والأمة سيدينان بكل شدة أولئك الذين يتطاولون على هيئات سلطة الشعب ، ويحاولون تهديم النظام الدستوري وإعلان حالة الطوارئ بأى شكل كان . ولا بد أن يأتى رد فعلنا حازما شديدا . وأعيد إلى الأذهان أن الفقرة السادسة من المادة ١٢١ لا تطلب بمؤتمر لنواب الشعب ولا بعقد جلسة للمحكمة الدستورية . فإن رئيس الجمهورية يمكن أن ينحى بقرار من السوفيت الأعلى .

طبيعى أن السوفيت الأعلى سيظل كالمسابق يدافع بحزم وثبات عن الديمقراطية وعلامة الشعب . فلا يخامركم شك فى ذلك .

ويودى أن ألفت الأنظار بخاصة إلى العلاقات المتبادلة مع السلطة التنفيذية ، فالحق مع أولئك الذين ينشدون التعاون مع جميع القوى السلمية فى هيئات السلطة التنفيذية . إنهم محقون تماما . ففى البلد كثير من الوطنيين الصادقين المخلصين للوطن ، ولا بد من التكتاتف والمسير معهم بدا بيد فى الدفاع عن المصالح الجنية لروسيا .

وعليكم طبعاً أن تميزوا بأنفسكم ملاسبات الموقف الناشئ . وليس بالإمكان إصدار أية إيعازات من هنا ، من موسكو .

وأنا مسرور جدا لخطب العديد من النواب ، وللخطوات التى تتخذ محليا لتوضيح سياسة السوفيت الأعلى واستنهاض الناس لحملة هيئات سلطة الشعب والنود عن السلطة التمثيلية بكل صلابة وهزم .

ولا بد أن نذكر مرة أخرى بأن السوفيات هي الشعب نفسه ، وهي السلطة التمثيلية .

ويواجه عمال المصانع والمعامل والكلخوزات (المزارع الجماعية) أوضاعا صعبة . فهذه المؤسسات لا تمتلك الأموال والوسائل اللازمة لمسير العمل الطبى ، وغالبا ما ينقصها المال اللازم حتى لدفع الأجور .

ونحن على علم بهذه الأوضاع المزرية . وسوف يبذل السوفيت الأعلى قصارى جهده للحيولة دون تطبيق سياسة الحكومة النقدية التدميرية .

ونأمل أن يتصرف العمال فى اللحظات العصبية تصرفا واعيا مسئولا ، يستند إلى تفهم الوضع والدور الحاسم للسلطة الشعبية بوصفها أساس الديمقراطية الحقة .

وتتوقف أمور كثيرة على ملك المديرين وحكمتهم وتفهمهم للأحداث . والناس يولون ثقتهم الثامنة للكثيرين من المديرين ، وهذا أمر طبيعى . فهم يحتنون بعملهم يوميا ، وبشكل حقيقى ، ويتقنون جماعات العاملين من التفتت والتشرزم .

ونحن على ثقة من أن المديرين سيلتزمون جانب العاملين في الظروف الحالية الأصعب وينوبون عن مصالح العمال ويدعمون النظام الدستوري ، علما بأن التدابير الأخيرة للتقابات تثبت أن مصالح الفئات الواسعة من المجتمع بحاجة إلى الحماية . فقد أعلنت النقابات أنها لن تسمح بمواصلة السياسة اللصوصية للسلطة التنفيذية .

ونحن على يقين راسخ من أن مواطنينا العمال والفلاحين ، ورجال العلم والفن ، والمتقنين الذين يعبرون عن مطالب الشعب وأمانيه سيقولون أيضا كلمتهم المسموعة دفاعا عن الشرعية والدستور .

وفيما يخص السوفيت الأعلى ، أؤكد لكم أنه سيعمل بالأشكال والمبطل النابعة من الموقف الراهن ، وسننود عن مصالح روسيا بكل ثبات .

قبل ذلك في ١٨ سبتمبر ١٩٩٣ ، قبل ثلاثة أيام من الانقلاب الحكومي ، ولم يبق لإعلان خيانة قيادة للكرمليين سوى ثلاثة أيام بلياليها .

والمفروض أن يكون البلد والرأى العام العالمى قد سمعا هذا التحذير من الخطر الداهم . ومع الأسف ، لانت الإذاعة والتلفزيون بالصمت إزاء هذه التحذيرات ، إذ بسط بولتارنن نفوذه عليهما . وكانت الضجة الزاخرة بشأن سعى السوفيت الأعلى إلى فرض الرقابة مجرد ستار للتغطية على الرقابة الفعلية القائمة هناك ، وعلى شراء الذمم وبيع الضمائر والمتاجرة بالحقيقة . وقد اجتمعت هذه العناصر معا فأمنت لأنصار بلتسين إمكانية مطلقة للتحكم بالناس كيفما شاءوا ، وغرس الروايات الكاذبة في أذهان السكان الذين يتابعون بصمت كل ما يجرى من أحداث .

ثم إن المجتمع لم ينصت لتحذيراتى . وتلك أيضا حقيقة لا جدال فيها .

... كان الكثيرون من نوابنا والعاملين في هيئات السلطة المحلية يشاركوننى قلقى ومخاوفى . وأخذت تتشكل فى البلاد بسرعة غير متوقعة « لجان الدفاع عن الدستور والديمقراطية » . وبذل النائبان جينادى سايونكو وميخائيل أستافيف جهدا نشيطا فى هذا العمل . وانضوى تحت هذه الزاية فكتور كسيوتشيتس وحزبه . وظهرت لجان مماثلة فى جميع أرجاء البلاد تقريبا . وشارك فى هذا العمل الجدى المهم فلاديمير نوفيكوف مدير الشعبية الجديدة للعلاقات العامة . لكن الوقت مع الأسف لم يتسع لهم كى ينشروا عملهم تنظيميا . ثم إن الأحزاب السياسية وزعماءها شعروا لمسبب ما بالغيرة من لجان الدفاع عن الدستور والديمقراطية بدلا من أن يجدوا فيها سندا لأنشطتهم .

تشكيل الجمعية البرلمانية :

فى مثل هذا الموقف (على وجه التقريب) تعين على أن أودى كذلك مهام رئيس الجمعية البرلمانية التى تشكلت بمبادرة منى فى ربيع ١٩٩٢ .

فبعد اتفاقيات بيلوفيجسكايا التى أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتى ، فافتحت رؤساء برلمانات بيلاروسيا وكازاخستان وقرجيزيا ، بوصفهم أكثر المتحمسين لتوثيق الأواصر مع روسيا ، فى أمر تشكيل جمعية برلمانية مشتركة بين دولنا . وعندما عاهدونى بالتأييد ، بعثت وفدا برلمانيا كبيرا إلى عواصم الدول الأخرى للتباحث الجاد ، وكنا قد أعدنا الوثائق اللازمة لتأسيس هذه المنظمة البرلمانية الدولية .

وفى أبريل - مايو ١٩٩٢ فرغنا من تأسيس الجمعية البرلمانية التى ضمت فى بادىء الأمر الجمهوريات التالية (السوفيتية سابقا) : روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرجيزيا وطاجيكستان وأرمينيا وأذربيجان . وطلبت أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا قبولها مؤقتا بصفة مراقبين . وفيما بعد صارت جورجيا عضوا كامل الحقوق فى الجمعية .

واقترحت أن يكون قصر تفريتشسكى فى بطرسبورج الذى عقدت فيه قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ جلسات دوما الدولة (البرلمان) فى الامبراطورية الروسية ، مقرا للجمعية البرلمانية الدولية . أجريت ترميمات كثيرة على القصر ، ففتحت بطرسبورج عاصمة من جديد ، ولكنها هذه المرة صارت للعاصمة البرلمانية لرابطة الدول المستقلة .

فكرة الاتحاد الأوراسى :

كانت هذه الجمعية أحد المقومات المهمة جدا لفكرتى القديمة بشأن الاتحاد الأوراسى . ومن تلك المقومات أيضا الاقتراح الذى تقدم به مرارا رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف حول الاتحاد الاقتصادى . وفى صيف ١٩٩٢ التقيت نزاربايف أثناء الاستجمام فى سوتشى حيث ناقشنا هذه الفكرة ، وسافر الأفكار المتعلقة بمنافع التكامل الاقتصادى وتنسيق القرارات والحلول الاقتصادية الكبرى .

أما فى موسكو فكان للأوساط الرئاسية والحكومية موقف عدائى مسافر من مشروع الاتحاد الاقتصادى . كانوا يتصورون ، بشكل بدائى ملاذج ، أن « جهة ما » تسعى إلى « انتزاع » السلطة والعودة إلى الاتحاد السوفيتى ، لتزج بهم ، هم « الديمقراطيين الخالص » ، فى غياهب السجون . إلا أن الأمزجة العامة فى أقطارنا ، والضرورات الاقتصادية القصوى ، حملتهم هم أيضا على « تليين » موقفهم ولو ظاهريا . زد على ذلك أن كريملين يلتمسین بفقر دوما إلى الأفكار الاستراتيجية . وما نحن نرى رئيس الجمهورية الروسية يسمى بشكل مستعجل محموم إلى تلقف قصب السبق فى هذه العملية من منافسه

وشريكه نزارباييف ، فيطلب «التجدة» ، بامتهان ، خلال انقلاب سبتمبر ١٩٩٣ ، من زعماء الأقاليم الذين اجتمعوا في كاريليا بشأن قضايا لا علاقة لها بالمسألة ، ويرجوهم أن يساعدوه (هو يلتسين !) في تشكيل « الاتحاد الاقتصادى » . إلا أن الزعماء البرلمانيين من رابطة الدول المستقلة كانوا حذرين ، وهم على حق ، في إبرائهم لضرورة طرح أسس مبنى ونظرى أوسع للتقارب الاقتصادى بين الشعوب والدول دون حزازات أو نزاعات ودون تناول على السيادة القومية ، وكذلك للتفاعل الروحى والثقافى بين الأمم التى سلكت طريق التطور المستقل . وبطبيعة الحال ، كان لحزبهم ما يبرره ، وإلا توافرت الوسيلة لمكافحة هذه القضية النبيلة من قبل خصومها الألداء من اليمين واليسار أو من أية جهة كانت .

وقد ناقشت ، كما أسلفت ، بعض فقرات المذكرة المرتقبة مع عدد من رؤساء السوفيتات العليا فى بطرسبورج فى الخريف ، واتفقتا على أن أقوم أنا بإعداد هذه الوثيقة ، على مبدئ المبادرة ، وأحيلها إليهم لغرض المناقشة فى البرلمان والمناقشة العامة . وكان المفروض أن تستند الوثيقة إلى أكثر الأحكام تعميما للبناء النظرى والتتظيمى للاتحاد الأوراسى المرتقب أو الرابطة الأوروبية الآسيوية .

وفى سياق إعداد المذكرة تشاورت مع العديد من الخبراء والاختصاصيين والمساسة المحنكين والدبلوماسيين والمؤرخين والاقتصاديين . ولم تقتصر مشاوراتى على الخبراء الروس من موسكو وبطرسبورج ، بل شملت مندا أخرى مثل ألما - آتا ومينسك وكيف ودوشنبه ويريثان وبشكيك وتبيليسى وبكو ونوفوسيبيرسك ويكاترينبورج ومواها ، ممن كانت تربطنى بهم عشرات السنين من التعاون العلمى والرفقة والصداقة الخالصة .

ومما يؤسف له أن المواجهة المتواصلة التى فرضها الكرملين حالت دون إنجاز ما بدأت على جناح السرعة . ولم نتمكن من إرسال المذكرة إلى برلمانات بلدان الرابطة إلا فى ١٦ سبتمبر .

ولم نتم المناقشة كما هو معروف . فقد « قبرت » مع البرلمان الروسى ، وقيدت الأفكار بالسلامات والأغلال ، كما زج بوضعها رئيس السوفيت الأعلى ورئيس الجمعية البرلمانية الدولية فى غياهب السجن .

سبب آخر للحثين إلى الاستبداد :

... لعله ، فى تصورى ، أحد الأسباب الرئيسية ، وهو رد الفعل على محاولات السوفيت الأعلى لتضييق نطاق نفوذ الإجراء فى جهاز الدولة ، وإيجاد آلية أو وسيلة لمراقبة نشاط المسؤولين والدوائر وتنظيم الأصول التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد . ولن

أبالغ إذا قلت ان العيدين ، وأنا منهم ، صعدوا لمدى التنذير فى أموال الدولة دون أى رادع . فإن عشيرة الموظفين التى تتكاثر بمنتهى السرعة لا تخضع فى الواقع لأية رقابة . وإن تقديم الخدمات الخيرية ، لقاء رشاوى ضخمة (مثل تشييد القصور والببوت الريفية واقتناء المكاتب وشراء المناصب إلى حد الحقايب الوزارية) وكذلك الخدمات المصرفية ، والنشاط الائتماني ، والبراءات والتراخيص ، وصرف المنتجات الجاهزة والخامات والمواد الإنشائية وسواها ، والمشتريات فى الخارج والمبيعات التصديرية ، وكثير غيرها مما لا يمكن حصره وتعداده - كل ذلك يفتشى و« يزدهر » إلى جانب طرح ترليونات من النقود المشبوهة ، إلى حيز التداول ، وغياب الرقابة بالكامل على حركة الأموال النقدية وحرية استخدام العملات الأجنبية الذى يوفر الفرص لإجراء صفقات كبرى غير مشروعة .

وقد طرحت ، والحال هذه ، اقتراحا على دورة السوفيت الأعلى بخصوص وضع قانون لمكافحة الفساد . وتلقف « خبراء » رئاسة الجمهورية هذه الفكرة رأسا ، فوقفوا على سجل مرسوموا رئاسيا فى الموضوع . ولم يكن المرسوم ، بالطبع ، يتوخى مهام مكافحة الفساد ، بل يتظاهر بمكافحته لا غير .

وأقر البرلمان قانون تشكيل لجنة رقابة الميزانية التى ظهر مردودها رأسا حيث وجدت فى مشروع الميزانية الاتحادية الذى تقدمت به الحكومة أخطاء لا تغتفر (منها التستر على ١,٢ ترليون روبل) . وتلا ذلك مشروع قانون لجنة رقابة الدولة ، ومن واجباتها التثبت من شرعية نشاط المسؤولين والدوائر الحكومية والنظر فى شكاوى المواطنين وما إلى ذلك . وعلى العموم اتخذ السوفيت الأعلى موقفا صارما إزاء تعزيز وظيفة الرقابة ليس من قبل البرلمان وحده ، بل وكذلك رقابة الدولة من خلال تشكيل بنى مستقلة عن رئيس الجمهورية والحكومة وذات ارتباط وثيق بمصالح الأمة .

وكان على لجنة رقابة الدولة أن توجه الاهتمام بخاصة إلى مسائل تخصيص أموال الدولة . فمن المعروف أن التخصيص اقترن بخروقات كثيرة للقوانين ولقرارات الحكومة . وبسببه أثرت فئة ضيقة من الأدعياء وجرى تبذير أموال الأمة التى كدستها أجيال عديدة من المواطنين .

ولم يكن نشاطنا هذا يستجيب لمخططات أنصار يلتسين الساعين إلى الإثراء الشخصى وإلى تكوين فئة اجتماعية ضيقة تؤيد نظامهم دون تفكير . وعلى أساس « براعم الرأسمالية » هذه ينوون التخطيط لاقتصاد السوق كى يعلنوا أن سلوك الطريق الرأسمالى أمر لا مفر منه .

أما نحن فلم نكن نسعى إلى العودة إلى الشيوعية . كل ما كنا نطمح إليه هو تأمين التطور الديمقراطي للبلد ، وضمان النمو الاقتصادى على أساس بناء اقتصاد سوقى حقيقى

يراعى مصالح الملايين من عامة الناس الذين يعانون من ضنك العيش والحرمان . كنا نطمح إلى تأمين الحماية الكافية للملكية العائدة إلى للدولة ، والتي يمكن أن يتم تملكها للأشخاص بغية بناء اقتصاد قادر على المنافسة . ولهذا الغرض كان يجب تشكيل هيئات ودوائر للرقابة قوية ومستقلة عن المسؤولين والموظفين ولا تقيد إلا بالقانون . ذلك هو أيضا أحد أسباب تدبير الانقلاب الحكومي .

يبين تقرير روتسكوى فى دورة السوفيت الأعلى عن الفساد أننا تأخرنا كثيرا فى حل هذه المشاكل . ودفعنى تلك المناقشة إلى التعجيل بإقرار القانونين المنكورين أعلاه . وكلفت المعنيين بالأمر أن يستعملوا فى صياغتهما وهم على وشك الانتهاء .

إليك ما كتبه ستانيسلاف جوفوروخين(*) عما آلت إليه « الإصلاحات البلتسبينية » :

« رأينا فى مستودعات مدينة بسكوف تلالا من البضاعة المصادرة ، رأينا أكوام النحاس بشتى أشكاله وعشرات الأطنان من الكوبالت والتيتال والزنك والألومنيوم . كل ذلك يباع بالميزاد حتى تفرغ المستودعات ، وبعد أسبوعين أو ثلاثة تملىء من جديد عن آخرها . علما بأن رجال الحدود (على حد اعترا فهم) لا يحتجزون سوى ثلاثة أو أربعة بالمئة من الشحنات المهربة . أما الباقي فينتقل إلى الخارج بالتهريب والوثائق المزورة والتراخيص الرسمية التى توزعها الحكومة بسخاء على البنى التجارية .

ورأينا هليكوپتر جديدة كان رجال الحدود احتجزوها أثناء محاولة تهريبها إلى لاتفيا ، كما رأينا طائرة أخرى لهذا الغرض ، بل وقطارا كاملا بمحركاته وقطارته . احتجزوا ذلك كله والحمد لله .

ورأينا لأول مرة المعادن النادرة (التى صودرت أثناء محاولة تهريبها إلى الخارج) ومنها الجاليوم والميزيوم والمركونيوم والفاناديوم . ورأينا سبائك الانديوم الذى هو أحد معادن المجموعة البلاتينية الشبيهة بالفضة ، لكنه لين للغاية يمكن تقطيعه بالأظافر ، وإذا أمسكت به ينوب وينسكب من بين أصابعك ... رأينا منه ١٧٠ سبيكة باهظة الثمن !

إنهم يسمرون كل شيء ، حتى النظائر المشعة . وكان أحد الحمقى قد خبأ معدنا مشعا تحت مقعد سيارته . فما رأى زوجته فى قلعه هذه ؟

وكنا نشوق لرؤية « الزئبق الأحمر » الذى ثارت ضجة صاخبة حوله فى الصحف والإذاعة والتلفزيون ... »(**).

(*) مخرج سينمائي معروف ونائب فى البرلمان الروسى . رئيس مشاركة للحزب الديمقراطي الروسى حاليا .
(**) ستانيسلاف جوفوروخين ، « الثورة الإجرامية الكبرى » ، ١٩٩٣ ، ص ٦ .

« وقال لنا أحد رجال الأمن : « ما أكثر هذه المادة هنا » . وبالفعل رأينا بين البضائع المصادرة في كل المستودعات علما زجاجية مليئة بمادة ثقيلة حمراء اللون . وكل مرة لا تكشف التحاليل المختبرية لمحتويات تلك العلب عن نتيجة . في أفضل الأحوال تكشف عن أكسيد الزنق العادي ، وفي أسوأها مبيحوق للقرميد .

ويؤكد العلماء أن لا وجود للزنق الأحمر . فلا وجود في الطبيعة لمثل كثافته ٢٠/٢٠ . إلا أن هناك شركات تتاجر بالزنق الأحمر . ولديها تراخيص بتصديره ، مثل شركة « بروم ايكولوجيا » في مدينة يكترينبورج (السماح بتأميدها مُنْذِل بتوقيع بوريس يلتسين) .

وما أضخم المبالغ الروسية التي استقرت في البنوك الأجنبية . ذكر روتسكوى في تقريره أنها ١٧ مليار دولار . ولكنها أكثر من ذلك بكثير طبعاً .

فنادق الدرجة الأولى في العواصم الغربية غاصة برجال الأعمال الروس . وتجدي في أفخم مصابيف العالم كثيرا من الروس . وهم يشترون المنازل الباهظة في لندن وفيينا وكندا والولايات المتحدة . وخلال سنة ونصف السنة افتتحت آلاف الشركات الروسية المعفاة من الضرائب في قبرص وليختنشتاين وجزيرة مان . وشمل التهريب والتصدير ، بشكل معادن خردة ، المحركات التوربينية وخرائط القذائف الجديدة وطاقاريات الزنك الفضية المستخمة في الغواصات . بل وحتى الغواصات نفسها والسفن الحربية والديابات (*) .

كان الكثيرون ، وأنا من ضمنهم ، قد لاحظوا من بداية عام ١٩٩٢ نفثي الإجرام في الاقتصاد وهساد الإدارة والإداريين وتسرب تلك العيوب إلى أعلى مستوى ، إلى صعيد صنع القرار الاستراتيجي . آنذاك دار بيني وبين يلتسين حديث مزعج للغاية تناول أحد « أشباعه » من عهد البرلمان السوفييتي ، وهو مستشار مسموع الكلمة لكنه ألحق ضررا بالغا بالبلد حيث أوحى لرئيس الجمهورية بقرارات حمقاء وشجع فيه ميله إلى النسيان التي يهاها أصلا حتى بدون « تشجيع » .

وقال الرئيس : « كلا ، شيء لا يصدق » .

وبالمناسبة ، تطرق الحديث إلى هذا الموضوع أيضا في لقاءنا « الثلاثي » ، أنا ويلمسين وزوركين ، حيث تكررت وقتلقت تتعلق مباشرة بكبار المسؤولين .

وسألت : لماذا تحاول حماية « النصابين » المفضوحين ؟ ذلك يخلق تصورا عند العامة وكأن جذور الفساد تنبت هنا ، في الكرملين ، وليس في مكان آخر .

(*) نفس المصدر .

وانتهى الحديث آنذاك إلى صمت متوتر ثقيل . انصرفت مع زوريكين ممتعضا قلقلًا من عدم رغبة رئيس الجمهورية فى التصالح مع أشخاص مسئولين لا أقل منه عن الأوضاع فى البلد .

ولعل الحديث الأول هو الشبب فى تهجمات رئيس الجمهورية المباشرة على رئيس البرلمان فى المؤتمر السابع لنواب الشعب . ففى ندائه ، الشهير ، إلى الأمة وإلى جميع الناضحين (الذين خُوف بهم أنصار يلتسين النواب أمدا طويلا) قال يلتسين بالحرف الواحد :

« فى المؤتمر السابع نحدد موقفان لا تصالح بينهما . أحدهما يرمى إلى مواصلة الإصلاحات وعلاج الاقتصاد المريض وإحياء روسيا ، ويتوخى الموقف الثانى كسب شعبية رخيصة بالديمالوجية المماثلة لـ ليتخفى فى آخر المطاف ترميم النظام الشيوعى السوفيتى الاستبدادى الذى لعنه ورفضه شعبه والمجتمع العالمى بأسره .

ذلك طريق العودة إلى الوراء ، بل هو طريق مسدود .

ومن المؤسف أن رئيس السوفيت الأعلى فى روسيا حسبولاتوف هو الداعية لهذا النهج الذى أعلن إفلاسه . وقد كشف المؤتمر بمنتهى الوضوح عن مدى خطر الدكتاتورية ، ليس كدكتاتورية السلطة التنفيذية وحسب ، بل كدكتاتورية السلطة التشريعية أيضا .

قيل هذا الكلام قبل ٨٩ يوما من أول محاولة انقلابية فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ . ولم يبق على خيانة يلتسين للدستور فى ٢١ سبتمبر سوى ١٥٠ يوما .

أما فى المؤتمر السابع نفسه (١٠ ديسمبر ١٩٩٢) حيث كنت رئيسا لإدارة الجلسات ، فقد حاول يلتسين أن ينسف أعمال المؤتمر ، حيث قال : « أدعو نواب الشعب المؤيدين لرئيس الجمهورية وكذلك ممثلو السلطة التنفيذية للاجتماع الآن لمدة ٣٠ دقيقة فى القاعة المضلعة . وشكرا » .

ترك يلتسين المنبر ومضى صوب الباب ، فنهض وتبعه ٣٠ - ٤٠ شخصا لا غير .

وقلت : « أيها النواب المحترمون ! أنا أعتبر تصريح رئيس الجمهورية إهانة للمؤتمر ولرئيس السوفيت الأعلى على حد سواء . ولذا أعتقد بأننى لا أستطيع أن استمر فى أداء واجبات رئيس السوفيت الأعلى ، لأتلقى إهانة من مسئول كبير فى الدولة . أرجو التفضل بقبول استقالتي ، (ضجيج فى القاعة) .

وغادرت جلسة المؤتمر . إلا أن القلائل عزموا على اتباع يلتسين . ذلك لأن تصرفه غير معقول ، وتهجمه على رئيس البرلمان فى منتهى الإجحاف .

لم تعلن استراحة ، ولم يلب أحد طلب فيلاتوف للجلوس في هيئة رئاسة المؤتمر بإعلان تلك الاستراحة . رفض المؤتمر استقالتى ، وه أوفد « نيكيتى يورى ياروف ليقنعى بالعدول عن الاستقالة والعودة إلى مقعد الرئيس . وأقول صراحة إننى ترددت طويلا . وطرح ياروف حججا وجيهة . قال : « إن يفهمك أحد ، لن يفهمك النواب ، وسيعتبرونك ضعيفا ركبت رأسك . لا بد من العودة . والمؤتمر قلق ، ويمكن أن يحدث فيه انقسام يثلج صدور أنصار يلتسين . وسيلحق ضرر بالبلاد . فعد إلى مهمتك يارميلان عمرانوفيتش » . عدت ، فتنفست القاعة الهائلة الصعداء ، ودوت عاصفة من التصفيق ...

باءت محاولة يلتسين بالفضل ، كما أخفقت « مغالته » للشعب عندما توجه إلى مصنع السيارات . استقبله الناس ببرود ، بل وسأله أحد العمال صراحة : « لم جئت إلى هنا ؟ أذهب والتف مع المؤتمر » .

عند ذاك أقدم يلتسين على التماوم والتراجع . ولكن المؤتمر ، مع الأسف ، أقر منتشيا « الصيغة » التى اقترحها رئيس المحكمة الدستورية فاليرى زوركين بشأن إجراء الاستفتاء العام فى ١١ أبريل حول الأحكام الأساسية للدستور ، وه جُمِدَ ، التعديلات الدستورية المهمة التى أقرها سابقا (ومنها الفقرة السادسة من المادة ١٢١ حول تنحية رئيس الجمهورية من منصبه أوتوماتيكيا فيما لو حاول تغيير النظام الدستورى) .

... وفى أعقاب المؤتمر السابع أخذ أنصار يلتسين ، كما هو معروف ، يشدون التوتر ويؤزمون الموقف حول الاستفتاء . وكنا انتفقا على تحويل عام ١٩٩٣ إلى عام « الاقتصاد » . وكنت أنوى الشروع فى الربع الأول من سنة ١٩٩٣ فى « مكافحة الفساد » وتنسيق تشريعات التخصص وهلم جرا . لقد حللوا دون تلك الجهود . وأصبح تقضى الإجراء فى الدولة أمرا واقعا .

النار والتخويف :

وبالمناسبة حدثت فى المؤتمر السابع آنذاك حادثتان :

□ أولا - ذات مرة ، فى الاستراحة ، أبلغنى فاليرى زوركين « خيرا ، مفاده أن كل التليفونات الحكومية أحيلت إلى دائرة كورجلكوف ، أى صارت تحت رقابة الحرس الشخصى ليلتسين » .

□ ثانيا - جرى فى فترة المؤتمر السابع « عمل تخويفى » عندما ولجت ابنتى « سيما » باب معهد الطب وه أشخاص بإطلاق النار من سيارة وصلت إلى مدخل المعهد ساعتها . وفى الحال اندفعت سيارة الحراسة التى لم تكن قد غادرت المكان بعد ، معترضة سبيل المجرمين فكانت بمثابة التغطية لحماية البنت . وعندها انطلقت سيارتهم مبتعدة بأقصى

السرعة . وحاول براتيكوف(*) والنايب سيفاستيانوف وسائل مسئولى الأمن أن يجعلوا من تلك الفعلة مجرد نادرة للتكتيت .

فكيف كانوا سيتصرفون..، ياترى ، لو كان المقصود أولادهم ؟

آنذاك أوقف ابن عمى ، واقتيد إلى دائرة الشرطة وتعرض للضرب هناك دون أى مبرر ، كما جاء فى إشعار الرأى العام على نطاق واسع من خلال التليفزيون والإذاعة ناهيك عن الصحف اليومية . وآنذاك أيضا ظهر أشخاص يشبهون ابني كان الواحد منهم يعربد ويصول ويجول فى مطاعم موسكو ويرمى بالنقود ، ويزعق صائحا أنه ابن حسبولاتوف وأنه لا يخشى أحدا . كل ذلك من أجل تشويه سمعتى . علما بأن الصحافة لم تكتب شيئا عن « أولادى ، الأذعياء ، فلماذا ؟ إذا كان « الصراع السياسى » مع رئيس السوفيت الأعلى يجرى بهذه الأساليب فما هو الاجرام إذن ؟ المجرمون يحكمون البلاد . أخذت هذه الفكرة تلاحقنى ، وأنا أطردها . لكن الطرق والأساليب المتبعة خير دليل .

... بدهى أن ضغطا شديدا مورس ضد ستينانكوف النايب العام ، وضد مكاروف النايب المختص الذى أشرف على فريق المحققين فى دعاوى اتهام المسئولين (وبخاصة بولتارنين وشوميكو(**)) . ولم يطلب أحد من ستينانكوف أن يطرح على السوفيت الأعلى مسألة السماح بإحالة هؤلاء الأشخاص إلى المحكمة وتحميلهم المسئولية الجنائية مع أن الأدلة الثبوتية واضحة . ولكن يبدو أن الضغوط كانت من الشدة بحيث جعلت ستينانكوف يوقف النظر فى تلك الدعوى دون أن يشعر السوفيت الأعلى ، وذلك قبل ١٨ يوما من حنث يلتسين باليمين القانونية واقرار باقى جرائم الخيانة العظمى .

وحولت وسائل الإعلام « الدعوى » الجنائية الصرفة إلى « قضية » سياسية ، وادعت أن شوميكو وبولتارنين راحا « ضحية » للسوفيت الأعلى « مصاصى الدماء » . ما أشد براعة ماسه الكرملين ! لو كانوا استخدموا هذه البراعة فى تدبير أمور الاقتصاد والحياة الاجتماعية لاعترقا بفضلهم على رؤوس الأشهاد .

(*) فكتور براتيكوف - وزير الأمن فى حكومة روسيا الاتحادية من يناير ١٩٩٢ حتى أغسطس ١٩٩٣ . أقاله يلتسين وانضم إلى حسبولاتوف فى الصراع بينهما .

(**) فلاديمير شوميكو - نائب رئيس البرلمان فى عهد حسبولاتوف ، تولى منصب نائب رئيس الوزراء حتى ١٩٩٣ ثم منصب رئيس مجلس الفيدرالية حتى ١٩٩٥ .

السياسة الروسية والمخابرات :

كُتِبَ الكثير عن تزايد تأثير المخابرات ودوائر الأمن الأجنبية في رسم السياسة الروسية الداخلية والخارجية على حد سواء . ففي أعقاب المحاولة الانقلابية الشيوعية في أغسطس ١٩٩١ زعم البعض أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت على علم بالتحضير لها ، فأبلغت يلتسين بالأمر من خلال أحد أعضاء الكونجرس . وكتبت الصحف مؤخراً عن هذه الشائعة من جديد . وأعتقد أن استعداد يلتسين للقيام بانقلاب حكومي بعد عامين من تلك المحاولة التي مُنيت بالفشل أمر معروف ليس فقط لدى وكالة المخابرات المركزية ، بل ولدى كل ربة بيت أو طاهية في روسيا إذا كانت تقرأ الجرائد وتتابع الإذاعة والتلفزيون . فلن رئيس البرلمان حذر من هذا الخطر أكثر من مرة ، حتى في أحاديثه مع أعضاء الكونجرس الأمريكي لإقناعهم بضرورة الامتناع عن تأييد النيات الرامية إلى تدبير الانقلاب الحكومي الذي لن يفيد المصالح الأمريكية على المدى الأبعد .

إلا أن التأكيدات التي تنشرها الصحف تنطوي على الكثير من المزايع والإنشاء الأدبي . فقد كتب ألكسي أجرييف ، مثلاً ، يقول مستشهداً بالصحفي الأمريكي سايمور هيرش :

« عندما حانت الساعة وعُزل جورباتشوف في دار الاستراحة بمصيف « فوروس » ، كان الأمريكيون يعرفون أن يلتسين هو الوحيد القادر على لجم زمام الانقلابيين الشيوعيين . ويفضل الشبكة المتطورة للوسائل الفنية لدى المخابرات والمباحث ، تمكن الأمريكيين من تسجيل المكالمات المرئية التي أجراها كل من رئيس لجنة أمن الدولة كروتشكوف ووزير الدفاع يازوف مع رؤوسهم وفق شفرتها . كان الأمريكيون يعرفون أن معظم قادة الحاميات امتنعوا عن الرد على المكالمات الهاتفية مع موسكو . وهكذا اتضح الموقف ، وعرف أن الانقلابيين لا يتمتعون بتأييد القوات المسلحة ، وأن الكثيرين من الضباط يفضلون الانتظار حتى تنقش الغيوم وينجلي الموقف .

وحالما بلغ النّبأ مسامع الرئيس بوش ، أصدر أمره بتزويد يلتسين في الحال بالمعلومات الاستخباراتية السرية المتوافرة . فتمكن هذا الأخير من اتخاذ القرارات اللازمة استناداً إلى تحليل تلك المعلومات .

وبالإضافة إلى ذلك كان ثمة إخصائى أمريكى فى وسائل الاتصال يعمل فى البيت الأبيض ، الروسى ، حيث ساعد فى تركيب خطوط اتصال مأمونة استخدمها يلتسين فى إقناع قادة وحدات عسكرية كثيرة بأن يمتنعوا عن تأييد الانقلابيين . ومما له دلالة أن الرئيس بوش عندما قام بهذه الخطوة أقام من الناحية الفنية على خرق القانون الذى صدر

قبل أربعة أيام من ذلك للتاريخ ويلزيم الرئيس الأمريكى بإشعار الكونجرس فى حال تسليم دولة أجنبية معلومات مثل المكالمات السرية الملتقطة^(*) .

وأريد هنا أن أهدى من روح بوش ، وأقول إن يلتسين لم يثقل منه أية معلومات سرية . فقد كنا نعرف أفضل من كل شبكات المخابرات الغربية أمزجة الجيش المتألم لاتهامات لأناتولى سويتشاك (أحد قادة حركة الإصلاحات الروسية) ومئاتر « الديمقراطيين » بخصوص الأحداث فى تيليسى^(**) . ولم يركب لنا أحد أى خطوط جديدة للاتصال فى « البيت الأبيض » الروسى ، فلم تكن ثمة حاجة إلى ذلك . لأن مبنى البرلمان مزود بأحدث وسائل الاتصال ، لا أسوأ مما فى الكرملين . وأعتقد أن يلتسين لم يكن يعرف أى شىء مسبقا ، فقد رأيناه متحيرا مصعوقا ، وكنت أول من التقاه فى السابعة صباحا . عندما عرجت عليه فى صباح التاسع عشر من أغسطس ١٩٩١ فى منزله الريفى ألقيته مرتبكا منفعلا .

وأول ما نصحته به هو أن يتصل هاتفيا بكبار الضباط ليستطلع رأيهم ويعرف موقفهم . وسألته : « من سيؤيد الدستور باعتقادك ؟ » .

فأجاب يلتسين : « جراتشوف » (وزير الدفاع) .

وكررت : « تلفن ! تلفن إلى كرافتشوك ونزاراياف . وتذكر ، علينا أن ننادى بالتقيد بالدستور ونطالب بعودة جورباتشوف إلى الكرملين » .
والتوى وجه يلتسين ممتعضا . فكررت :

« إذا طالبنا بعودة جورباتشوف لأداء مهامه نتمكن من كسب رأى العام العالمى .
إنس النور الشخصى إذا كنت لا تريد الهزيمة » .

تركت هذه الكلمات أثرا فى نفسه ، قال : « نعم ، لعلك على حق » . وبعد عشر دقائق كان يلتسين يكلم الجنرال بافل جراتشوف . وكانت خطوط الاتصال التى نصبها إخصالى من المخابرات الأمريكية ، كما زعمت الصحف ، تعمل على ما يرام . ولا موجب لوجود « خبير أجنبى » فى هذا الميدان . فقد كانت تحت رقابة كروتشكوف . وكنا كل تلك الأيام

(*) ملحق صحيفة « كسمونسكايا برافدا » فى ٣ - ٦ يونيو ١٩٩٤ .

(**) مظاهرة شعبية جرت فى تيليسى عاصمة جمهورية جورجيا فى أبريل ١٩٨٩ تطالب بالاستقلال وقمعها الجيش مما أسفر عن وقوع حوالى ٢٠ قتلا ، وأثارت استياء كبيرا ضد جورباتشوف الذى حمل الصكوكين مسؤوليتها .

نتكلم من خلال تلك الخطوط وألحقنا الهزيمة « بصاحبها » كروتشكوف . وما كانت هناك ضرورة للاستعانة « بأخصائى المخابرات المركزية الأمريكية » لأجل رفع سماعة الهاتف ونكر رقم المدينة والبلد والشخص الذى يرغب يلتسين أو أرغب أنا فى مكالمته . وهذا ما كنا نفعله طوال الوقت فى تلك الأيام .

وبالمناسبة اتصل يلتسين فى صباح ١٩ أغسطس هاتفيا برئيس كازاخستان نزاربايف . تكلم معه باقتضاب ويرود . ولم يكن راضيا عن المكالمة . أما كرافتشوك فقد تعذر الاتصال به . وعرف السبب ظهرا ، إذ أنه أيد فى الواقع الانقلابيين الشيوعيين من لجنة الطوارئ . وفيما بعد أكد كرافتشوك أن فارينيكوف الذى كان وصل إلى كييف هوّل الموقف عليه وأرعبه .

بالطبع تسلم يلتسين بعض المعلومات من وكالة المخابرات المركزية أثناء تلك الأحداث . ففى مقالة كرسئها لمرور عام على المحاولة الانقلابية فى أغسطس ، ونشرتها عام ١٩٩٢ ، كتبت أن أحد معاونى رئيس الجمهورية أوضح لى - على الماشى - أن « معلومات وصلت كذلك من السفارة الأمريكية تفيد بأن هجوما سيتم ليلة ٢١ أغسطس لاحتلال « البيت الأبيض » الروسى » .

ولذا ... كان يلتسين يستعد بهدوء للفرار واللجوء إلى هذه السفارة الأجنبية بالذات . كانت السيارة على أهبة الاستعداد . وعرضوا على أيضا « مقعدا » فيها . فرفضت . غادرت الجراج ودخلت المصعد ومضيت إلى مكتبى عبر مكتب يلتسين . كنت قد قلت لهم : « لا بد من إنقاذ حياة رئيس الجمهورية ، أما أنا فعندى ٣٠٠ نائب ويتوجب على أن أبقى معهم » .

وثمة نقطة أخرى . لم يفاتح يلتسين أحدا من الضباط القياديين فى الموضوع . تحدث مع جراتشوف فقط ، مرة واحدة لا غير . فحنن الذين كلمنا الجنرالات ، أنا وسكوكوف وكوبيتس^(٥) وبرانيكوف ، ولا أحد غيرنا .

كنت قد كتبت عن ذلك كله فى أغسطس ١٩٩٢ بدافع من الشعور بالمشولية أمام التاريخ . بنهى أننى لم أكتب عن كل ما لا يتم بقيمة باللغة فى نظر التاريخ . وأنا لا أكتب كل شيء الآن أيضا . فلا أرى موجبا لإهانة أحد بالحديث عن سلوك الضبغاء والمترددين فى ساعة المحنة ، وأثناء الكوارث التاريخية التى يعملون بكل الوسائل على تأجيلها لكنهم

(٥) قسطنطين كوبيتس - أول وزير دفاع لجمهورية روسيا الاتحادية . كان له دور بارز فى إحباط محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ .

عاجزون عن المشاركة في مواجهتها بالشكل اللائق . فلا أتناول سوى بعض الوقائع الملموسة .

ولذا أؤكد أنه لم يكن في « البيت الأبيض » الرومى في أغسطس ١٩٩١ أى إخصائين من وكالة المخابرات المركزية ، وعلى أى حال أى من ممثليها العلنيين العاملين بموافقتنا . وأعتقد أن كثيرا من هؤلاء « الاخصائين » ظهروا فى سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ ، وكانوا هذه المرة يعملون طبعاً بموافقة يلتسين وأقرب مساعديه فى تلك الشؤون . وأعيد إلى الأذهان أن « البيت الأبيض » وضع تحت إشرافى بالكامل منذ أن جئت بأول رئيس للجمهورية الروسية ليؤدى اليمين القانونية فى الكرملين ، بل إننى ، فى الحقيقة والواقع ، كنت أشرف على « البيت الأبيض » قبل ذلك أيضا بصفتى النائب الأول ليلتسين . ولم يعترض أحد على ذلك ، ولم أقدم على أية رسائل أو وشايات ولم أشكل أى « فرق » تنافس « فريق » يلتسين ، لأننا جميعاً نخدم شعوب روسيا ونسعى إلى تحسين ظروف حياتها وإشاعة الديمقراطية فيها . لذا فإن كل ما كان يجرى فى مبنى البرلمان أثناء المحاولة الانقلابية فى أغسطس ١٩٩١ كان يبلغ مسامعى قبل أن يعرف به يلتسين أو غيره . ولا يقتصر ذلك على مبنى البرلمان ، بل يشمل كل ما كان يجرى آنذاك فى الكرملين أيضا .

... وصلت ساعتها من ضاحية أرخانجلسكويه إلى مبنى البرلمان فى العاشرة والثلاث صباحاً ، بعد أن حررنا ندائنا إلى مواطنى روسيا الاتحادية . كتبت النداء بنفسى ووقعناه ثلاثتنا ، أنا ويلمين وسيلاف . وما إن وصلت إلى مبنى السوفيت الأعلى حتى عقدت جلسة الهيئة الرئاسية واتخذنا على جناح السرعة جملة قرارات منها قرار عقد دورة خاصة عاجلة للسوفيت الأعلى بسبب محاولة الانقلاب الحكومى الشيوعى ، ثم وضعنا خطة أعمالنا وجمعنا النواب واتفقا على ما يجب القيام به والكيفية الأفضل . وبأشرنا العمل بسرعة . ووصل يلتسين مع حاشيته فى بداية الواحدة بعد الظهر حيث كان إعداد المتاريس يجرى على قدم وساق . وبعد ذلك أقتنعه بلقاء كلمة من على متن دبابة . كل تلك الإجراءات تمت ليس بإيحاء من « الخبراء الأمريكيين » .

تكتيك المخابرات بعد أغسطس ١٩٩١ :

إلا أن ذلك لا يعنى أن المخابرات ودوائر الأمن لم يكن لها ضلع فى الانقلاب الذى دبره يلتسين فى سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ وفى سياسته الداخلية والخارجية . فإن قرارات غربية عديدة فى الميدان الاقتصادى والسياسى مما يرتبط بطبيعة التعاون مع روسيا تمتد إلى رؤية المخابرات لهذه العلاقات .

ويمكن الكلام عن خطأ « الرهان على يلتسين » ، ولكن لا يجوز إنكار أن المخابرات الغربية بالدرجة الأولى هي التي أقمت على هذا الرهان - على يلتسين بالذات . وسرعان ما تبنى الساسة الغربيون موقفها هذا - علما بأن تكتيك التنفيذ اتخذ أشكالا فريدة بقدر ما . ففي أواخر ١٩٩٢ وللتنصف الأول من ١٩٩٣ سمعت دوائر المخابرات والمباحث الأوروبية إلى تشويه سمعة الجيش ووزارة الداخلية وهيئات الأمن وبناها المتنوعة ونفقتها وتمزيقها ، وجمع أكبر قدر من المعلومات عن ميادين نشاطها .

وبناء على توصية ملحة من فيلاتوف عُيِّن ليف بونماريوف رئيسا للجنة هيئة رئاسة السوفيت الأعلى للتحقيق في ملابسات المحاولة الانقلابية في أغسطس . ولم يتخذ بونماريوف إجراءات ملموسة ، ولم يُطْلَع السوفيت الأعلى بقيادته على نتائج نشاط اللجنة ، بل استخدم كل مواد لجنة أوبولنسكي التابعة لبرلمان الاتحاد السوفيتي ، ونشر بالتعاون مع النائب ياكوفين تلك المواد في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارتهما التي جرت بطرق لا يعلمها إلا الله . وكان الهدف الأول من نشر تلك المواد هو القول بأن « الكي . جي . بي . » (لجنة أمن الدولة) قادرة على كل شيء ، وهي تشكل خطرا على العالم بأسره ، ولا بد من « إعادة بناء الجيش » بتسريح نصف عدد أفراده ، وكذلك قوات وزارة الداخلية . وأشرف على الحملة الجارية التي شنت آنذاك على ضباط وجنرالات الجيش والقوات الداخلية وقوات الأمن أقرب رجال يلتسين ، وأعنى بوربوليس وبولتارنين والنواب يوشينكوف وشاباد وزادونسكي ، وأيدهم فيلاتوف وكوظيريف .

ساعتها ضاقت بي السبل . وأدركت أن الدولة نفسها بحاجة إلى من يحميها . فلكي تتمكن الدولة من حماية رعاياها لا بد من حمايتها هي . والجيش والداخلية ودوائر الأمن من الممتلكات الضرورية لأية دولة مزدهرة قوية . آنذاك دحرنا بكل معنى الكلمة « الديمقراطيين » الراديكاليين المتعصبين ، أو على الأصح المغامرين الذين يلعبون لعبة الديمقراطية . وأدخلنا في الميزانية الأبواب اللازمة للصرف على الجيش والقوات الداخلية وغيرها من الهيئات الخاصة . لكننا لم نتمكن من القيام بشيء للحيلولة دون تمرب المعلومات الاستراتيجية . وسرعان ما صارت المخابرات الغربية ترتع وتمرح في أركان جيشنا والقوات الداخلية والهيئات الخاصة وكثفتها في منازلها . ولم تبق ثمة أسرار بالنسبة لها في بلادنا .

ومع ذلك طرأ تبدل جوهرى على تكتيك المخابرات الغربية ، وخصوصا بعد أن أثبت موقف وزراء الدفاع والداخلية والأمن من محاولة الانقلاب في ٢٠ مارس أنهم على ارتباط وثيق بالهيئة التشريعية التي تساعد الدولة عمليا دون أن تغازل أحدا ودون أن تدبر النملسات خلفا للكرملين .

ومن تلك الفترة توقفت « الذبول والإمعات البرلمانية » عن مهاجمة تلك الوزارات ، وتركت « الميدان » خاليا أمام النائب فيتالي أوراجتسيف وصول ويجول فيه وحده . وعندما نشط التحقيق فى قضية « الفساد فى مستويات السلطة العليا » ، ومس بعضا من جنرالات الجيش ، وقبلها قضية « القصور الريفية » ، شعرت بقلق شديد . وأدركت أنهم سيعزفون هنا من كل بد على أوتار حساسة ويحاولون تشويه سمعة البرلمان فى أنظار الجنرالات . وخصوصا بعد أن أعلن روتسكوى أن للجنرال جراتشوف والجنرال كوبيتش ضلعا فى الاختلاس والفساد فى مجموعة القوات الغربية ، وأن فيلاتوف مدير ديوان رئاسة الجمهورية يؤمن لهما الحماية والتغطية من جانب رئيس الجمهورية .

لم أكن أتمتع بصلاحيات الإيماز إلى نائب رئيس الجمهورية ولا النائب العام . لكنى قلت إن الوقت غير مناسب الآن لتوجيه الاتهامات إلى كبار ضباط الجيش . وأعربت فى دورة الموفيت الأعلى بصراحة عن قلقى من النتائج السلبية لهذه « الدعاوى » التى طبلت لها وسائل الإعلام وزمرت . فقد تردت ثقة المجتمع بالسلطة عموما ، التنفيذية والتشريعية والقضائية . حبذا لو « أزيل » الجانب السياسى من هذه « الدعاوى » ، وحبذا لو قل الصخب والضجيج حولها داخل البرلمان . فمن يدري ؟ لو كان الجنرال كوبيتش واثقا من أن أحدا « لن يمس به بسوء » ، فلربما امتنع عن البحث بين القوات المسلحة كلها عن عشرة ضباط « يتلوعون » لقصف مبنى البرلمان الروسى .

وبعد العشرين من مارس ١٩٩٣ بذل الكرملين جهودا مكثفة لتطبيق تكتيك آخر . نصحه به « الخبراء الغربيون » أيضا . وهو « مغازلة » كبار قادة الجيش وقوات وزارة الداخلية والأمن ، وتشكيل وحدة عسكرية جديدة قوية تسمى رسميا « الإدارة الرئيسية للحراسة » ، لكنها تودى فى الواقع وظيفة المباحث السياسية وتمارس العمليات التأديبية والأنشطة العاجلة (أى كل وظائف « الكى . جى . بى » السابقة) . وتجدر الإشارة إلى أن النيابة العامة كانت تتمتع بحق ممارسة التفتيش والرقابة عوضا عن « الكى . جى . بى » . آنذاك أشتدت المراقبة الشاملة لنشاط رئيس الموفيت الأعلى ، وجرى تعزيز شبكة « المخبرين » فى الموفيت الأعلى ، وطلعت أساليب التهديد والابتزاز والضغط المباشرة ضد النواب على ما سواها . واضطرت مرارا أن أبلغ المجتمع باشتداد الجوانب التكتيلية بين وسائل النظام السياسى ، ويظهر عناصر الدولة البوليسية العسكرية التى غرستها أنصار يلتسين بشكل متسارع . إلا أن ذلك كله لم يشغل بال المجتمع على ما يبدو . فالجميع تصوروا أنها « صراعات تجرى فى القمة » ، كما ظلت تزعم بسذاجة حتى الآن بعض الصحف للمعارضة بل حتى بعض الأنكياء ممن يتحلون بحسن الملاحظة .

وقد قلت كثيرا لنأب وصول رؤساء دوائر الأمن والمخابرات الغربية إلى موسكو عشية الاستفتاء العام فى ٢٥ أبريل ١٩٩٣ . ولكى أتأكد من توقعاتى كان لا بد لى أن أعرف

عبر أية قناة ، جاموا . وعندما استفسرت عن الأمر قيل لى إنهم وصلوا ليس بدعوة من وزارة الدفاع ، ولا من وزارة الأمن ، ولا من مجلس الأمن القومى . وعرفت أخيرا أنهم وصلوا بدعوة من وزارة الداخلية ، من كورجاكوف وبارسوكوف(*) بمشاركة هيئة المخابرات الخارجية التى يرأسها يفجينى بريماكوف(**) .

آنذاك أبدت المخابرات الخارجية الروسية مزيدا من الاهتمام بالشؤون الداخلية ، بعد أن أضعف كوظيريف تلك المخابرات كثيرا (وكأن بريماكوف لم يبذل جهدا كبيرا لإضعافها) حتى أنه فضح أمر بعض المخبرين الروس (مما أدى إلى تصفية الحساب ، بين برانيكوف وكوظيريف ، فى حين ظل بريماكوف متفرجا بالطبع) . وفى الوقت ذاته عمدت وزارة الخارجية إلى تشكيل بنى مخابراتية خاصة بها . وكانت كل تلك الجهود عقيمة تفنقر إلى البراعة وتكلف الدولة نفقات باهظة .

(*) ميخائيل بارسوكوف - قائد سابق لحامية الكرملين ، تولى مؤخرا منصب مدير هيئة الأمن الاتحادية .
(**) يفجينى بريماكوف - أكاديمى ومدير معهد للدراسات الشرقية ، مستشار جورباتشوف للأمن القومى ، رئيس هيئة المخابرات الخارجية ، حاليا وزير خارجية روسيا .

تكنيك تنفيذ الانقلاب

بحاج أى انقلاب إلى الإعداد الدقيق لشتى جوانب تنفيذه . ويقوم المتآمرون بوضع المهمة الأساسية بينما يكتب المخططون على وضع الخطط وتحديد القوى والموعد المناسب ، وتقسيم العملية العامة إلى عناصر جزئية ، ثم يعيدون تجميعها فى مخطط واحد . ويقومون بتضليل الخصم ويحاولون معرفة ما إذا كان يعلم شيئاً عن المؤامرة وخطط المتآمرين ، ويشتركون ضم البعض من المحيطين بزعماء الخصوم .. الخ . فكيف تم التخطيط للمؤامرة على المستوى ؟ وكيف تم تنفيذها ؟ وما هى المراحل التى مر بها الإعداد ، وما هو طابع التدابير التى اتخذت ؟ فلننظر فى بعض منها ، فهى فى غاية الطرافة ..

المتآمرون يستعدون ... :

بدأ إعداد السلطة التنفيذية العليا لتنفيذ المؤامرة ضد السلطة التشريعية باستخدام القوة قبل نشر المرسوم رقم ١٤٠٠ بزم طويل . ويبدو أن هذا الإعداد كان بمثابة تحسب لاحتمالات تطور الموقف مستقبلاً . بيد أنه منذ فشل محاولة فرض الإدارة الرئاسية تحت اسم « الأوضاع الخاصة لإدارة البلد » فى مارس ١٩٩٣ ، بدأت رغبة يلتسين الملحة فى « حل المؤتمر ومجلس السوفيت الأعلى » تتخذ صورة المؤامرة المجددة ويدائل تنفيذها .

فى هذه الفترة ضم « فريق مطبخ » يلتسين إلى عداد المتآمرين فكتور تشيرنوميردين الذى حوِّله يلتسين من رهينة إلى متآمر . إذ أخذت الأجهزة تتحرى بدقة عن الإشارات الصادرة عن المخابرات ووسائل الإعلام بشأن المخالفات والصفقات المشبوهة التى قيل إنها جرت فى مؤسسة « غازبروم » حينما كان تشيرنوميردين رئيساً لها . وصدرت التعليمات بجمع « ملف فضائح » عنه . وتكثفت عملية « الشبكة » بنجاح باهر ، إذ سقط تشيرنوميردين فى شبكة الكريملين ، وضغفت آخر صلاته بالبرلمان . وأصبح تشيرنوميردين يشعر بالخوف والذعر من الاثنين : الرئيس والبرلمان . ورفض حينذاك أن يتولى المبادرة المهمة بعقد « المائدة المستديرة » لتحقيق السلام الوطنى والوفاق . كذلك رفض المشاركة فى جلسات المؤتمر الاقتصادى العام . ولدهشة بعض المشاركين فى « اجتماع ضيق » بالكريملين ، ممن لم يكونوا على علم بالمؤامرة ، اقترح تشيرنوميردين القيام بانقلاب ضد البرلمان ، وأعلن أن شقيق حسبولاتوف متورط فى عمليات احتيال كبيرة . ولكن المتآمر الأكبر ، يلتسين ، يرى أن تشيرنوميردين قد يضعف فى مجرى تنفيذ المؤامرة أو يفشل ،

ولذلك فمن الضروري توفير « غطاء » ، وبالتالي ينبغي إعادة جايذار إلى مركز الصدارة في مسرح الأحداث . وهذا من شأنه أن يسهل الحصول على دعم الغرب . كما أن الثنائي جايذار - كوظيريف هو مؤشر على جدية التحضير « للنظام الجديد » ، على طريقة يلتسين . وهكذا أصبح جيجور جايذار من المشاركين في المؤامرة . أما منسق الخطة فهم (اليوشين*) وياتورين**) واليوشنكو***) . وكان الإغراء بجذب بولتارينين إلى المشاركة كبيرا ، ولكن الجميع كانوا يعرفون أنه لن يقوى على كتم السر وسيبلى بحديث صحفي يثرثر فيه بما يعلم ...

وكان المتآمرون يخشون الجيش والضباط ، ولذلك صدر الأمر بنزع الأسلحة الشخصية للضباط وطلاب الكليات العسكرية وإيداعها في المخازن ، الأمر الذي يسهل السيطرة على الجيش في حالة نشوب نزاع داخلي مسلح ، ويحرم البرلمان من الممانعة المبلغة للضباط المؤيدين له .

كما أن تنحية فكتور برانيكوف عن منصب وزير الأمن (وذلك بذريعة مختلفة هي التفسير في قيادة قوات حرس الحدود) ، ووضع قوات وزارة الأمن ووزارة الداخلية جزئيا تحت قيادة وزارة الدفاع ، وإخضاع الوجدتين الخاصتين « ألفا » و« فيمبل » للإدارة العامة للحراسة (حراسة الرئيس) ، قد دفع عدداً من المعلقين إلى الاعتقاد بأن يلتسين يدير أمراً بمحاولته وضع وزارة الأمن تحت إشرافه الشخصي .

ومن الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام الروسية أفاضت في الحديث عن أن سبب إقالة برانيكوف يرجع إلى أنه توصل إلى اقتناع (أو أن أحداً أقنعه) بأن محاولة يلتسين تلحق الضرر بمصالح روسيا القومية ، وادعت أنه تحالف سراً مع روتسكوي وحسبولاكوف****) .

ولنفس الأسباب ، كما قيل ، سبق عزل « الرجل الثاني » في وزارة الداخلية الجنرال أندريه دوناييف من منصبه . وربما كان الافتراض الأول صحيحاً . أما الافتراض الثاني فهو محض حماقة . وبصراحة فقد كان عزل برانيكوف مفاجأة تامة بالنسبة لي . وهذا لا يعني أنني لم أكن أعرف بوجود خلافات بينه وبين « أقرب الأعوان » . ولكن الأرجح أن يلتسين المرتاب ، والمعروف بسهولة تأثره بما يقال له ، قد شك في وجود علاقة بين

(*) فكتور إليوشين - المساعد الأول ليلتسين ورئيس جهاز مستشاريه .

(**) بوري ياتورين - أستاذ في اللغاتون ، مستشار يلتسين للأمن القومي .

(***) ألكسي اليوشنكو - تولى بعد أحداث أكتوبر ١٩٩٢ منصب المدعي العام بالوكالة .

(****) « ليزنيتسا » ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ .

برانيكوف وبينى . غير أن ذلك لم يكن له أساس فى الواقع . فكثيراً ما كنت أعرب عن استيائى من برانيكوف وانتقد وزارته علناً . وكذلك لم تكن لنوايف أى « صلة قرابة » بقيادة البرلمان . ولكنهما ، شأنهما شأن الكثيرين ، وقعا ضحية رغبة يلتسين . وبعد الإطاحة ببرانيكوف تحدثت الصحافة عن فاروف ويوشنكوف وستياشين كمرشحين للمنصب . ولكنهم كانوا بحاجة إلى ستياشين فى البرلمان ، حيث كان يسعى للتأثير على النواب مثبِّراً فيهم الميول المعادية لحسبولايتوف . ويبدو أن يلتسين قد قرر عدم التعجيل بتعيين وزير جديد للأمن عمداً ، فأبقى على جلوشكو « قائماً بالأعمال » ، وهو الأسلوب المفضل لأمناء لجان الأحزاب الشيوعية فى المحافظات سابقاً للاحتفاظ بالشخص فى « وضع معلق غير محدد » . وجاءت زيارات يلتسين الاستعراضية فى الأشهر الأخيرة للوحدات العسكرية (التى استخدمت فيما بعد لقصف البرلمان) لتعزز اقتناعى بأنه جرى التحضير لانقلاب . ولم يكن ذلك اقتناعى وحيد بل واقتناع كثير من ممثلى المعارضة والمراقبين المحايدين .

وقبل الإعلان عن المرسوم الرئاسى رقم ١٤٠٠ بعدة أيام زينت فجأة مرتبات العاملين فى « وزارات القوة » وحراسة الرئيس (الإدارة العامة للحراسة) بنسبة ٨٠٪ فى المتوسط . ومن الطريف أنه قبل ذلك بأسبوعين فقط حاولت وزارات القوة الحصول على موافقة مجلس الوزراء بزيادة مرتبات العاملين فيها فقوبل طلبها بالرفض ، وإذا بهذا الكرم يهبط عليها . وهذا كله يدل على أن الرئيس لم يصدر المرسوم رقم ١٤٠٠ عفو الخاطر ، كما حاولت الصحافة الموالية للرئيس أن تصور الأمر فى المرحلة الأولى .

كذلك زلّ لسان المتحدث الصحفى باسم الرئيس ، فاعترف بأن يلتسين كان يعد للانقلاب منذ زمن ويدير للأمر ، عندما قال : « وهل يظن أحد أن هذه الوثيقة (بقصد المرسوم رقم ١٤٠٠) قد صيغت خلال عدة ساعات وأن الرئيس قد وقعها على الماشى ؟! إنها محصلة إعداد طويل شارك فيه فريق كبير من رجال القانون ، ومن بينهم قانونيون من الإدارة القانونية التابعة للرئاسة ، يبلغ عددهم حوالى الأربعين . وفى ٢١ سبتمبر انتهى هذا العمل ، « وتمت صياغة جوانبه القانونية » ، وراجع الرئيس المرسوم ثم أقره ،(*) .

وفى اليوم التالى لتوقيع المرسوم ، أى فى ٢٢ سبتمبر ، تلقى عدد من مستشفيات موسكو تعليمات بإعداد أسرة ومعدات لاستقبال إصابات محتملة . وفى نفس اليوم ألغوا بعظمة أخرى لوزارة الداخلية (بعد زيادة المرتبات) ، إذ اتخذ مجلس الوزراء قراراً « بتشديد أعمال النورية » مع إشراك العسكريين فيها (باستخدام ٣٤ ألفاً من رجال الجيش فى هذه الأعمال) وزيادة عدد العاملين فى وزارة الداخلية بمقدار ٤٥ ألف شخص ، وإعادة

(*) صحيفة ، أوشابا جازيتا ، ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٩٣ .

تشكيل وحدات الحرس الشعبي (وهو ما كانت وزارة الداخلية تطالب به من وقت بعيد) . وأعطيت التعليمات لوزارة المالية بتدبير الأموال لإعالة الـ ٤٥ ألف شرطي الجند . وبالإضافة إلى ذلك تقرر أنه ابتداء من عام ١٩٩٤ سيحول ٧٠ ألفاً من المجندين إلى وزارة الداخلية لتعزيز قوات الأمن الداخلي . وخصصت مبان خاصة للدوريات المشتركة ، كما تقرر بناء مدن صغيرة لرجال الشرطة . وأخيراً تقرر تشكيل مجموعات متحركة للإشراف على الأسواق وأماكن بيع السلع الشعبية ، بما يوفره ذلك من إمكانية الإثراء لفئة كاملة من البيروقراطية الحاكمة .

تجهيز قوات التنكيل :

كما حدث في أغسطس ١٩٩١ جهز الكرملين قوات ضخمة لكي يدفع بها إلى موسكو . رغم أنه قرر الاستغناء عن الجيش والاعتماد كلية على الوحدات الخاصة لوزارة الداخلية التابعة لوزارة الداخلية فكتور يرين . فقد كان يلتزمين ، رغم كل شيء ، بخشى الجيش ولا يثق به . وفي ٣٢ سبتمبر أنشأت محطة الحرية ، أن فرقة تولا للإنزال الجوي موضوعة منذ عدة أيام في حالة تأهب عال . ولما لم يكن رجال الإنزال على علم بالمرسوم رقم ١٤٠٠ فقد ظنوا أنهم سيتقلون إلى أبخازيا . وقد وعدوا بأنهم سيحصلون على رواتبهم بالدولارات عما قريب(*) .

كذلك وضعت فرقة بسكوف للإنزال الجوي في حالة التأهب العالي قبل أحداث ٣ - ٤ أكتوبر . بوقت طويل ، بل وحتى قبل توقيع المرسوم ١٤٠٠ . أما فرقة دزيرجينسكي ، وفرقة تامان وكنتيميريوف ، فقد نقلت إلى التكنات الشنتوية قبل الموعد ، الأمر الذي يجعل من الممكن وضعهما في حالة التأهب خلال ساعتين فقط(**) .

وفي الساعة ١٦.٠٠ (الرابعة بعد الظهر) من يوم ٢١ سبتمبر عقد الاجتماع الختامي لزعماء الانقلاب (يلتمين ، يرين ، كوظيريف ، تشيرنوميردين ، شوميكو ، باتورين ، جراتشوف ، فيلاتوف) . وإثر ذلك شرع كورجاكوف وبارسوكوف على الفور في «جس نبض» الوحدات العسكرية بغية معرفة «القوات المضمونة» والممتنعة للإقدام على أي شيء في سبيل الرتب والنقود ، وذلك بعيداً عن قيادات وزارة الدفاع ، فيختارونها ويرسلونها إلى موسكو (مثلما حدث مع اللواء التدريبي لقوات الحدود في تولا) (***) .

(*) صحيفة «برافدا» ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ .

(**) صحيفة «أرجومنتي إي فاكتي» ، العدد ٤٤ ، ١٩٩٣ .

(***) صحيفة «أرجومنتي إي فاكتي» ، العدد ٤٤ ، ١٩٩٣ .

وبعد ذلك تم تسريح كتيبة الإنزال التي دعى حسبولاوف وأتشالوف (*) لزيارتها في الشتاء حيث استقبلا بحفاوة ، وأعيد تشكيلها وأُرسلت إلى مكان ما . وحسبما أُخبرت بعد ذلك ، فقد رفضت الكتيبة تنفيذ هذه الأوامر وحاولت شق الطريق إلى موسكو ، غير أنها حوصرت بوحدة مدرعات مجاورة ، وسقط الكثير من الميخاض قتلى .

وبدأ حشد وحدات الشرطة الخاصة ، أو «موم» من جميع أنحاء روسيا وإرسالها إلى موسكو ، فوصلت وحدات من ٤٧ إقليميا ، ويبدو أن تاتارستان وحدها هي التي لم ترسل وحدات إلى موسكو .

وبخلاف الوزير يريين كلين من المقروض أن يصبح الجنرال كوليكوف ، قائد قوات الأمن الداخلي وواسع عملية « السوت للبولمان الروسي » ، « واحدًا من كبار العشاقين في المؤامرة » .

كيف كانت البداية ؟

في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق من مساء ٢١ سبتمبر تسلمت مطرودفا مطلقاً عليه أكلشييه ، رئيس الاتحاد الروسي .

وجاء في هذا المطرودف إنضال إلى « بوقف عمل مجلس السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب » اعتباراً من ٢١ سبتمبر ، وبأن الرئيس أصدر مرسوماً بإجراء إصلاح دستوري تدريجي . غير أن نفس المرسوم لم يكن مرفقاً . وفي الوقت نفسه ، وكما اتضح ، فقد أُنِيع نص المرسوم من التليفزيون . واندفع إلى مكتبي يوري فورونين وأنجفونوف وصبروفاتكر وميليكوف بعد أن سمعوا المرسوم ، وكذلك أعضاء هيئة رئاسة السوفيت الأعلى والنواب والموظفون ، وكذلك قادة الأقاليم والمؤسسات وزعماء الحركات والأحزاب السياسية والشمعية والقبائل (شبانوف وتوليف وجوستوف ويوتابوف وشيتجاشوف ويبروكوف وغيرهم) من الذين كانوا موجودين في مبنى البرلمان . ومن الجدير بالذكر أن الكثيرين كانوا يتواجدون في مبنى البرلمان إلى ساعة متأخرة ، فمنهم من جاء من الأقاليم ، ومنهم من جاء من دول الرابطة ، هذا إلى جانب وفود الدول والمنظمات الدولية والأحزاب ورجال الأعمال وغيرهم . وكان ذلك يحدث دائما ، طوال الأعوام الثلاثة من عمر البرلمان .

واقترحت عقد جلسة طارئة لهيئة رئاسة السوفيت الأعلى فوراً ، وعقدت الجلسة في الساعة الثامنة والربع ولم تستمر أكثر من ٤٠ دقيقة . وقرب نهاية الجلسة سمعنا ضجة

(*) فلاديمير أتشالوف - عسكري سوفيتي برتبة فريق ، كان نائباً لوزير الدفاع السوفيتي ، ومستشاراً عسكرياً لحسبولاوف .

خلف النواخذ فالتفتنا صوبها ، واقترب أحدهم من النافذة ، ونهضت أنا أيضا واقتربت منها فرأيت جمعا يتجمع حول « البيت الأبيض » . وتكررت ١٩ أغسطس ١٩٩١ ...

... لقد هب الشعب للدفاع عن دستوره ، عن حقوقه وحرياته . وفي تقديري أن الجمع كان يضم حوالى ألفى شخص يحملون لافتات كتب عليها « يلتسين .. الديكتاتورية لن تمر ! » و « يلتسين مجرم دولة » ، و « فى مبيت الدستور » . وراحت الجماهير تتجمع عند مبنى « البيت الأبيض » .

اتخذنا قراراً بإعمال المادة ٦/١٢١ من الدستور ، والتي تقضى بتحية الرئيس عن منصبه « آلياً » فى حال ارتكابه للخيانة العظمى (مثل محاولة القيام بانقلاب بغية تغيير نظام الدولة) . كما اتخذنا قراراً بعقد مجلس السوفيت الأعلى فوراً .

وفى جلسة هيئة الرئاسة دُكرت الحاضرين بنكتيك نضالنا ضد الانقلابيين فى أغسطس ١٩٩١ . وأكدت منذ البداية أن قوة البرلمان هى فى تمسكه بالقانون والدستور . وينبغى علينا ونحن ننظم المقاومة أن نتقيد بالدستور تقيداً صارماً ، وألا نخرج عن أطر القوانين . ومن الضرورى أن نستنهض الشعب فى عموم روسيا ونجذب أهالى موسكو للانخراط فى المقاومة المنظمة ضد الانقلاب ، مع إيلاء اهتمام خاص لتجمع الجماهير حول « البيت الأبيض » . وحذرت من أنه ستقع محاولات استفزازية لسفك الدماء ، وأعدت إلى الأذهان ما حدث فى أول مايو من اعتداء على المتظاهرين .

وعلى الفور نظمنا هيئة أركان مقاومة للدفاع عن السوفيت الأعلى بقيادة يورى فورونين ، وعضوية أعضاء هيئة رئاسة السوفيت الأعلى وعدد من النواب وقادة الأحزاب والحركات الشعبية والمسؤولين بالسوفيت الأعلى وممثلى بعض مجالس السوفيت فى المحافظات ممن كانوا فى مبنى البرلمان ، ومن بينهم الشخص الشجاع أمان تولييف(*) .

ووضعت هيئة رئاسة السوفيت الأعلى جدول أعمال الدورة السابعة الطارئة لمجلس السوفيت الأعلى ، كما أقرت عدة وثائق ، والأهم من ذلك أنها حركت آلية تحية الرئيس الذى ارتكب جريمة خيانة الدستور والدولة والشعب .

ولنرجع الآن إلى أحداث اليوم السابق ، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

(*) رئيس مجلس السوفيت فى مقاطعة تومين فى سيبيريا ، رشح نفسه عام ١٩٩١ لرئاسة الجمهورية منافساً ليلتسين .

كوبيتس :

فى النصف الثانى من النهار اتصل بى يورى فورونين ، وأخبرنى أن الجنرال كوبيتس موجود لديه فى مكتبه ويرجو بإلحاح أن أجد وقتاً لاستقباله . فدعوتهما كليهما . إن الجنرال كوبيتس هو نائب فى مجلسنا انتقل للعمل فى الحكومة الروسية فى منصب وزير الحربية منذ أيام جورباتشوف عندما كان فى ربيع عام ١٩٩١ نائباً لوزير الدفاع السوفيتى ديمترى يازوف . وكانت بينى وبينه ، كما خيل لى ، علاقة مودة طيبة . ونقل لى كوبيتس الحديث التالى ، والذي عرفت به أيضا من مصادر أخرى :

- بالأمس عقد اجتماع هيئة رئاسة وزارة الدفاع بقيادة الوزير بافل جراتشوف ، وفجأة اتصل الرئيس هاتفيا ، وسمع الحاضرون جميعا هذا الحديث الهاتفى :

يلتسين : أمل يا بافل مرجيبتش أن يماند الجيش قائده الأعلى . لقد ملثمت أتم أيضا من هذه المؤتمرات ومن الموفيت الأعلى . إنهم لا يدعوننا نعمل ، ويلحقون الضرر بالدولة . وقد قررت إنهاء ذلك ، وقعت مرسوما .
جراتشوف : يا بوريس نيكولايفتش ، أنا عندى اجتماع هيئة الرئاسة ، وسوف أتناول معهم وأطلب مساندتهم . أما الآن فلا أستطيع أن أقول شيئا . ما مستقوله الهيئة ...

يلتسين : الهيئة مستقولة نفس الشيء ، فليس هناك ، كما تدرك ، مخرج آخر غير مساندة رئيسكم وقائدكم الأعلى . حسنا ، إذن فعلنى وحدى أن أهتم دائما بيهيئتكم ، وعندما أحتاج إلى مساعدة تتطلون بالهيئة . إن عليكم أن تساندوا قائدكم الأعلى بكل وضوح .

جراتشوف : لقد ساندتكم دائما وأساندكم . ولكن ينبغى التشاور مع أعضاء الهيئة ...
يلتسين : فلنتشاور ولنتصل بى بعد عشر دقائق لتخطرني بأنكم تساندون قائدكم الأعلى ...

وألقي يلتسين مسامحة الهاتف ، أما جراتشوف ، الذى أصبح شاحبا وتصبب منه العرق فى لحظة ، فقد طاف على الحاضرين بنظراته (وكانوا حوالى ٣٠ شخصا من قيادة وزارة الدفاع والأركان العامة وقادة المناطق العسكرية) . وخيم صمت ثقيل . وفجأة انفجر وزير الدفاع :

- ما لكم صامتون ، ألم تسمعوا حديثي مع الرئيس ؟ أليس هناك من يريد أن يتكلم ؟ ...

ولزم الجميع الصمت .

- فماذا أقول يلتسين ؟ هل أقول له إن هيئة الرئاسة ستفقد أوامر رئيسها وقتلها

الأعلى ؟

صوت : هذا يتوقف على نوع الأوامر . الجيش لا يستطيع أن ينفذ أمراً مناقياً للمستور . هذا وارد في قانون التفقاع ...

جراتشوف : ولكن الرئيس لا يأمرنا بإطلاق النار على الموفيت الأعلى .

صوت : فما الذي يأمرنا به يلتسين ؟ ما الذي ينوي القيام به بشكل محدد ؟

جراتشوف : هذا من شأن يرين (وزير الداخلية) . أما نحن فطيناً أن نعلن بوضوح عن تأييدنا يلتسين وألا نسمح بحدوث شغب في القوات . إن لدى روتسكوى وحسبولاتوف أنصاراً كثيرين ، ويوسجها تحريك بعض الوحدات العسكرية لحماية الموفيت الأعلى .

صوت : هذا مستحيل . المستور والقوانين تحرم على الجيش الاتجار إلى النزاعات السياسية . فليتفق يلتسين مع حسبولاتوف في نهاية الأمر ...

صوت : إنها المصلحة الجنرالات .. علينا أن نساند قائدنا الأعلى . ما حاجتنا إلى هذا البرلمان الثرثار ، ؟ أليسوا هم الذين يشوهون سمعتنا باتهامنا بالفساد ، حتى لأصبحنا نخجل من ارتداء زي الجنرال . انظروا كم قضيحة أثاروها هناك هم وروتسكوى بصند مجسوة قوائدا .. هؤلاء الثرثارون !

صوت : ثرثارون أم غير ثرثارين ولكن انتباهك المستور أسوأ خطير .. أنتم تعلمون مدى احتياج الشعب . لو خرج مليون شخص إلى الشوارع بدعوة من الموفيت الأعلى فستكون في ذلك نهاية يلتسين وكل من يؤيده . إننا لا نستطيع أن نخاطر بالجيش .

جراتشوف : ليس هناك أي مخاطرة . إن ننزل القوات إلى شوارع موسكو . فقط منبند يلتسين باعتباره القائد الأعلى .

صوت : اليوم نؤيده ، وغداً يطلب منا يلتسين ، بناء على هذا التأييد ، إطلاق النار على الموفيت الأعلى .. فما العمل حينذاك ؟

وانتفض جراتشوف واقفاً ...

وانقضت ساعة في هذا الجدل ، ولم يؤيد جراتشوف سوى اثنين من أعضاء هيئة الرئاسة ، بينما أصر الآخرون على موقفهم وقد أحصوا بأن راحة المؤامرة تفوح من هذه المعاملة . وواصل جراتشوف ضغطه ...

وانتصل يلتسين من جديد :

يلتسين : ماذا قررتم يا بافل مرجيفتش ؟

جراتشوف : مازلنا نناقش يا بوريس نيكولايفتش ونفكر ..
يلتسين : لا تكبدوا أنفسكم عناء التفكير ، فقد أغناكم الرئيس عن ذلك . اتخذوا القرار الذى أخبرتكم به .

جراتشوف : إننا نناقش يا بوريس نيكولايفتش . المسألة أن هناك قانونا يمنع الجيش ... إننى لا أستطيع مهاجمة الموفيت الأعلى !

يلتسين : أنا أدرى بالقوانين منكم . إننى لا أتحدث عن القوانين ، كيف لا تتركون ذلك ؟ الحديث يدور حول شأن مهم جدا من شؤون الدولة . وأنا بحاجة إلى مساندتكم . فهل أنتم مستعدون لمساندتي ، أنا رئيسكم وقائدكم الأعلى ، أم أنكم غير موافقين ؟

جراتشوف : أسمح لى يا بوريس نيكولايفتش بالاتصال بكم بعد قليل ...
ووضع يلتسين سماعة للهاتف .

كان جراتشوف مرتبكا .. وساد الصمت من جديد ...

صوت : الطل الوحيد أن تقف على الحياد ، ولا ننحاز لا إلى هذا الجانب أو ذاك .
تقد صنع السباسبون المأزق ويريدون الآن أن يورطونا . فلتتذكروا
ما حدث فى أوزبكستان وتبيليسى والبلطيق ، وأغسطس ١٩٩١ ... وبعد
ذلك يتهمون الجيش بأنه هو السبب كما حدث غير مرة ... هل نسيتم ؟
صوت : صحيح !

وانفق على أن يقف الجيش موقف الحياد فى النزاع بين الرئيس والسلطة التشريعية .
واتصل يلتسين ثانية فرفع جراتشوف الشاحب سماعة للهاتف بيد مرتعشة وقال :
إننى أصغى إليك يا بوريس نيكولايفتش .

يلتسين : أنا الذى أصغى إليك يا باقل مرجيفتش .
جراتشوف : لقد تشاورنا هنا يا بوريس نيكولايفتش ... الجيش سيقف على الحياد .
ومرت فترة صمت ، وانقطع الاتصال .

ونفض الحاضرون وانصرفوا وكل منهم لا يرفع بصره إلى الآخر ... بعد الحديث
مع كوييتس رحلت أبحت عن جراتشوف فقبل لى إنه عند الرئيس . فاتصلت بالرئيس . رفع
السماعة إليوشين فطلبت توصيلى بالرئيس .

- سأعرف حالاً يا رملان عمرانوفتش .
وبعد دقيقة أجاب : إن لديه الآن جراتشوف .

فقلت إن جراتشوف لن يعيق الحديث ، فاطلب منه أن يبقى فإنى قادم الآن إلى يلتسين .

- حسنا ، سأبلغ الرئيس يارسلان عمرانوفتش .

وبعد لحظات أبلغنى :

- يا رسلان عمرانوفتش ، الرئيس لديه لقاء مهم متفق عليه من قبل وطلب إبلاغك بأنه سيتصل بك بنفسه بشأن اللقاء .

- إذن ابلغ جراتشوف أن يحضر إلى فى السوفيت الأعلى .

- سأبلغه حتما .

ولكنه لم يحضر . فاتصلت بـإليوشين ثانية فقال إنه أبلغه طلبى عندما خرج من مكتب الرئيس .

فاتصلت برئيس الأركان العامة ميخائيل كوليسنيكوف فوجدته فى مكتبه . دعوته للحضور فقال إنه سيأتى خلال نصف ساعة .

بعد نصف ساعة وصل كوليسنيكوف وكوبيتش . وبعد أن تصافحنا دعوتهما للجلوس إلى طاولة صغيرة . وطلبت منه إحاطتى بالقرار الذى اتخذته هيئة رئاسة وزارة الدفاع بشأن « الحياذ » ، وما هى الدواعى لاتخاذ هذا القرار .

وفى البداية تردد كوليسنيكوف ، وحاول أن يدعى أنه لم يعقد أى اجتماع لهيئة الرئاسة ، ولكنه سرعان ما أدرك أننى ملم بتفاصيل الجملة (وليس من كوبيتش وحده) ، فكرر ماقاله كوبيتش تقريبا .

وطلبت من كوليسنيكوف ، استنادا إلى قانون الدفاع الذى ينص على أن « قيادة القوات المسلحة يتولاها السوفيت الأعلى والرئيس ... » كتابة مذكرة بخصوص قرار هيئة رئاسة وزارة الدفاع « حول الحياذ » وطبيعة هذا القرار والدوافع إليه . وتردد كوليسنيكوف لكنه وافق . وانصرف الجنرالان ، وبعد ربع ساعة عاد كوليسنيكوف ، فأضاف بعض التفاصيل إلى ما سبق أن قاله ، وأعرب عن قلقه الصادق بشأن احتمالات تطور الأحداث .

قلت له : « إن منع وقوع انقلاب حكومى هو مسألة فى وسع قيادة القوات المسلحة أن تتصدى لها . ولو أن هيئة رئاسة وزارة الدفاع ، بدلا من اتخاذ قرار « حول الحياذ » حذرت يلتسين من أن الجيش سيقت إلى جانب الشرعية والدمتور وفى صف الشعب ، وسيبقى مخلصا لليمين ، لما جرؤ يلتسين مطلقا على اتخاذ خطوة خطيرة . ومازال هناك

وقت يا ميخائيل نيكولايفتش ، وعليك يتوقف ما إذا كانت مستتب في روسيا حرب أهلية أم لا . أبلغ ذلك لأعضاء هيئة الرئاسة . ربما كان على أن آتى الآن إليكم ؟

- لا داعى يا رسلان عمراتوفتش ، سأحدث أنا مع الجميع ومع جراتشوف أيضا . لقد كنت لدى قيادة الجيش علاقات طبيعية بالسوفيت الأعلى ، وما هم يحرشوننا به .. فما الداعى ؟

- فلتحدث إذن مع زملائك ممن هو بحاجة إلى ذلك وما الداعى إليه . لو أيتم مغامرة يلتمس فستلطفون أنفسكم بالعار . أما زلنا بحاجة إلى مزيد من الانقلابات ؟ إن انهيار الاتحاد السوفيتى هو نتيجة لكل هذه الانقلابات الظاهرة والخفية . لا تشجعوا بلتسين ، فهو مستعد لتدمير نصف روسيا فى سبيل الاحتفاظ بالسلطة . ماذا ، هل أصابكم العمى كلكم ؟ إننى أأمل فى تفلكم وولاتكم للدستور .

لزم كوليسنيكوف الصمت ، ثم انصرف . وعاد ليقول ما أدهشنى : « إن الجيش يا رسلان عمراتوفتش سيرحب بتعيين الجنرال أتشالوف وزيرا للدفاع » .

لم أر كوليسنيكوف بعدها ، وفى الأيام المأساوية لم يتسن لى الاتصال به هاتفياً ..

وفى اليوم التالى حاولت الاتصال ببلتسين مرتين ففيل لى إنه ليس موجودا فى الكرملين . واتصلت ثلاث مرات بتشيرنوميردين فكانت الإجابة هى نفسها : إنه ليس موجودا فى « الساحة القديمة » . واتصلت بكوليسنيكوف : غير موجود ، واتصلت بكوكوشين (نائب وزير الدفاع) : غير موجود ...

وحضر فاليرى زوركين فأخبرنى أن جميع أعضاء المحكمة الدستورية ، حتى الذين كانوا يؤيدون بلتسين أو من المترددين ، ساخطون للغاية على المرسوم ١٤٠٠ (الذى كان يقضى أيضا بوقف عمل المحكمة الدستورية) ، وقال إن المحكمة الدستورية ستعقد جلسة فى الساعة التاسعة مساء . ورحل .

تأملات .. ما العمل ؟ :

بعد انتهاء جلسة هيئة رئاسة السوفيت الأعلى بدأ الاستعداد لعقد الجلسة العاجلة للسوفيت الأعلى التى كان جدول أعمالها « حول الوضع السياسى فى الاتحاد الروسى الناتج عن الانقلاب الحكومى » . وكان الموظفون فى غاية النشاط ، إذ كانوا يعون جيدا خطورة ما يجرى ويدركون مدى الأهمية الفائقة لدورهم . ومنذ عام ١٩٩٠ قامت بينى وبينهم علاقة طيبة . ولما كانت الدورة السادسة قد أنهت أعمالها ، فإن الدورة الطارئة المدعوة للانعقاد « هى السابعة » .

وعشية انعقاد هذه الدورة الطارئة ، التي اتخذنا في ليلة ٢١ سبتمبر قرارا بعقدنا ، انكببت على صياغة خاتمة كتاب « الاقتصاد العالمي » الذي كنت أنوى تسليمه للطبعة صباح الغد . وأذكر أن فورونين دخل مكتبي ورأى ما أكتب ففطر بدمشة وانصرف دون أن يقول شيئا . ومع ذلك أنهيت كتابة « هذه الوثيقة » وسلمتها .

وكان علي أن أحدد اتجاهات العمل للفترة القادمة وأدوار المسؤولية أمام قيادة السوفيت الأعلى ، وما الذي أتولاه أنا ، وما يتولاه فورونين وأجفونوف وغيرهما من نواب الرئيس وأعضاء هيئة الرئاسة والكتل النيابية . وكانت المسألة هي : كيف نستخدم الطاقة الضخمة لدى موظفي البرلمان ، هؤلاء الأشخاص المجريين والمخلصين للمستور (وليس لحسبولا توف !) ؟ وكان ينبغي إعداد كل ذلك على وجه السرعة وبحكمة وتدبير ، فقد كانت الأحداث تتلاحق بوتيرة مذهلة . وكان في غرفة الاستقبال جمع غفير من الأشخاص الذين ينتظرون إجابات محددة وتوضيحات ، بل وكان هناك من يراقب سلوك رئيس السوفيت الأعلى في هذه اللحظات الحرجة . وكنت بحاجة إلى أن اختلي بنفسى ...

مضيت إلى إحدى غرف المكاتب البعيدة ، التي كانوا يطلقون عليها لمبب ما (غرفة استراحة) . وكانت بالنسبة لى غرفة مكتب صغيرة ومريحة ، استخدمها أيضا « كمطعم ومقهى » . هنا كتبت في العامين الأخيرين آلاف الصفحات ، وقرأت آلاف الرسائل المرسلة من المواطنين وكتبت الردود عليها بنفسى . وكنت آتى إلى هنا في العادة من مكتب عملى فى حوالى الساعة التاسعة أو العاشرة مساءً ، وأبقى حتى الساعة الثانية عشرة أو بعد ذلك . وطلبت من السكرتير المناوب ألا يدخل عليّ أحداً لمدة ساعة . ودون أن أعبا كثيرا بالصياغة الدقيقة للعبارات صغت لنفسى فى البداية خطة عمل عامة جداً ، أو بمعنى أصح مقاطع من هذه الخطة . وقد جاءت على النحو التالى :

تنظيم عمل قيادة المقاومة (خطة عامة)

المرحلة الأولى :

- السوفيت الأعلى ، ثم المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب يحرران آلية تنحية للرئيسين عن السلطة بما يتفق تماماً والمستور .
- تنظر المحكمة الدستورية فى هذه المسألة وتصدر قرارها .
- يتولى روتسكوى مهام القائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسى .
- نماعد روتسكوى فى تشكيل فريق مستشارين أو مفتشين لشؤون الدفاع - ربما أنشالوف ، والداخلية - من ؟ دونليف ؟ هل هو جدير ؟ أم تروشين ؟ .. ينبغي

التشاور ... وإشؤون الأمن من ؟ برانيكوف ؟ ولكنه لم يكن أبداً موالياً للبرلمان ، بل كان يخدم الرئيس بأمانة ولم يلجأ للصوفيت الأعلى إلا عندما أمين بصورة سافرة ، وقد ألمح كوبيتش إلى استعداده لتولي منصب وزير الأمن ، فلم لا نعرضه عليه ؟ زد على ذلك أنه نائب ، وقد حذرنا بالأمس ...

- لا داعي لتسميتهم وزراء ، ولكن ينبغي أن يعطى المؤتمر العاشر لحكومة روتسكوى صلاحيات استثنائية . ننصح بإقالة المحافظين غير الموالين وإسناد السلطات التنفيذية في المحافظات والنواحي إلى مجالس الصوفيت فيها ، الأمر الذى سيسوى بين المحافظات والنواحي عملياً ويعتبر مكسباً لنا ، إذ سيصبح عنصراً من العناصر التى قد تعجل بهزيمة المتمردين من أنصار يلتسين ويرين .

- تحرك السلطة التشريعية متقيدة تماماً بالدمستور وطبقاً لتشريعات الاتحاد للروسى . ولا يجوز أن نسمح بأى انتهاك للقوانين انطلاقاً من الظروف الطارئة .

- مهنتا الأساسية لكبرلانيين - إصدار وإقرار مجموعة كاملة من القوانين التى تكفل التصفية القانونية لنظام يلتسين السياسى الفردى الذى أسسه بمخالفة الدستور ، والذى يحاول الآن فرض سيطرته المطلقة على البلاد . ينبغي التشاور مع القانونيين على وجه السرعة بشأن القوانين المطلوبة لتأكيد سلطة القانون والديمقراطية تماماً ، وبواسطة القانون لا القوة .

المرحلة الثانية :

عدم خضوع يلتسين سيقتود حتماً إلى وقوع أحداث دموية عنيفة . وهذا لا مفر منه . وعندما تصدر المحكمة حكمها فحتى المجرم القاتل ينصاع ويتبع الحرس . أما يلتسين فقد قامر بكل شيء ، وإن ينصاع أبداً للقانون ولقرارات السلطة العليا للدولة التى يمثلها مؤتمر نواب الشعب طبقاً للدستور . وعندما يصدر المؤتمر قراره بتنحية يلتسين فلن يذعن يلتسين لذلك ، وسيحاول وقفه وينظم حملة دعائية ، فما العمل ؟

هنا ينبغي على أجهزة السلطة التنفيذية أن تعمل بأسرع ما يمكن . وأنا لا أدري ما هى هذه الأعمال . ولكن بينما نعدّد الجلسات ، ونناقش ، ونضع الوقت فى الثرىرة الفارغة - وهذا شيء لا يمكن تفاديه ، لأنه الوضع الطبيعى فى جميع برلمانات العالم - فى هذه الأثناء على اللقائم بأعمال رئيس الجمهورية وفريقه أن يتحركوا : عليهم فرض سيطرتهم على القوات المسلحة ، وعلى وزارة الداخلية ، وأجهزة الأمن ، ومجمل نظام العدل وحماية النظام فى موسكو ، والتباحث مع هيئة الأركان العامة وحامية موسكو العسكرية . وينبغي أن يتوجه ميخوت روتسكوى الخاص ، وهو شخص ينبغي أن يكون

دبلوماسية محترفا ومعروفا في الأوساط الدولية ، إلى إحدى الدول الأجنبية ويجرى مباحثات جدية مع الغرب . ربما يكون هذا الشخص ببسميرتخ(*) ؟

على هذا النحو تقريباً تصرفنا في أغسطس ١٩٩١ ، وكثير من القرارات صدرت بإيعاز مني رغم ضعف خبرتي الميامية آنذاك . ولكن يلتمين لم يكن سياسياً آنذاك ، وليس كذلك الآن . والقوة ليست فيه ، بل في الدوائر التي تستخدمه . ولكنه قاس وعنيد ومكرر في وقت واحد .

(أ) ما العمل إذا أخذ رجال يرين (وزير الداخلية) يضربون الناس ويطلقون النار عليهم ؟ ينبغي لروتمسكوى في موعد أقصاه الغد أن تكون لديه وحدات عسكرية موائية تحذر وزارة الداخلية من عدم جواز استخدام الأسلحة ، وإلا فسوف تسحق هذه الوحدات تشكيلات وزارة الداخلية التي تستخدم النار ضد المكان العزل . إن هذا التهديد سيهدى هؤلاء الجناء ، ولن يجرؤوا على العنف . من الذي سيتولى ذلك بالتحديد ؟ ربما أتشالوف ؟

(ب) حركة المشرع في مجال : (١) التشريع البحث الذي يكفل وضع الأساس القانوني للنظام لتحركات السلطة التنفيذية ولمشروعات تصفية نظام يلتمين العميل . (٢) النشاط الميامي للمشرع : البيانات ، والنداءات ، والمذكرات .

(جـ) نشاط السلطة التنفيذية العليا في شخص القائم بأعمال الرئيس وحكومته المؤقتة المقررة بواسطة المؤتمر .

المساعدة في وضع خطة تصفية المؤامرة ضد الدولة والامستور ، وضد شعوب روسيا . ربما يجوز تسمية الخطوة بهذا الاسم .

(د) نشاط النيابة العامة التي ينبغي أن تبدأ فوراً في التحقيق في النشاط الإجرامي للمتآمريين الانقلابيين .

ينبغي استخدام مواد المحاولة الفاشلة للانقلاب التي قام بها يلتمين في ٢٠ مارس .

إقرار المدعى الخاص في السوفيت الأعلى . ربما إيليوخين(**) ؟

الشخصيات الأساسية لدى الانقلابيين هم : يرين ، فيلاتوف ، شوميكو ، إيليوخينكو ، باتورين ، جابدار ، كوتيليف ، ويكوفليف(***). بلا شك (فلا يمكن أن يقدم يلتمين على

(*) ألكسندر ببسميرتخ - وزير خارجية الاتحاد السوفيتي قبل محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ .

(**) فكتور إيليوخين - نائب في البرلمان ورئيس لجنة الأمن في البرلمان الروسي حالياً .

(***). ألكسندر ياكوفليف - عضو المكتب الميامي للحزب الشيوعي السوفيتي في عهد جورباتشوف ، مهندس الليبرسترويك .

ذلك دون التشاور معه) جراتشوف ، بعض مساعدي جراتشوف ويرين ، رؤساء الإدارات فى وزارة الأمن والداخلية بموسكو .

(هـ) الموقف من حكومة تشيرنوميردين : لا داعى للمساس بها الآن . كيف سيكون سلوك أعضاء الحكومة ؟ مثلما حدث فى أغسطس ١٩٩١ عندما أبى الجميع الانقلاب ، ماعدا حاجيبف (أحد القيادات الشيثانية) ، بمن فيهم الديمقراطيون ، أو هربوا كالجنباء ؟ أم سيتوافر لهم من الشرف القدر الكافى ؟ علينا أن ننتظر . قيل لى إن تشيرنوميردين وضع توقيععه على المرسوم ١٤٠٠ . لا أصدق ذلك . ينبغي أن يكون غير قادر على فهم أى شىء إذا فعل ذلك . طريف ، طريف ...

المرحلة الثالثة :

نهاية العمل مع الأقاليم ، قراراتها . فى الوقت نفسه يجرى المؤتمر العاشر للتعديلات اللازمة على الدستور بما يوسع صلاحيات المحافظات والنواحي والدوائر القومية ، وهذا من شأنه أن يقضى على التناقضات بين الجمهوريات والأقاليم الأخرى ...

بالنسبة للمؤتمر العاشر : ينبغي إصدار قرارات بإجراء انتخابات فى وقت واحد (لا يتجاوز ربيع ١٩٩٤) للرئيس والبرلمان . وهذا القرار ينبغي إصداره ، وكمره حاولت إقناع النواب بضرورة اتخاذ هذا القرار ! أعتقد الآن أنهم سيقبلونه .

وحدة المؤتمر : هذا أمر مهم جدا الآن . يمكن لفورونين وأجفونوف أن يكفلا ذلك .

- نقطة ضعف شديدة : على أن اتحدث أمام المؤتمر ، وهذا يعنى كشف الأوراق . ، وإذا لم أتحث أداننى النواب ... الكثيرون لا يريدون فهم جوهر المسألة . لا يريدون النظر إلى الغد . والجميع يدركون أن رئيس المجلس يتحمل المسؤولية أمامهم . ولكنهم لا يريدون أن يفهموا أنهم بهجومهم على رئيس المجلس إنما يحدون من إمكانية تأثيره على السلطة التنفيذية ، وبالتالي يحدون من إمكانياتهم هم أيضا . البعض لا يدرك ، والبعض الآخر يدرك ، ويستغلون ذلك .

- ولذلك فمن المطلوب اتخاذ القرارات اللازمة فى المؤتمر العاشر ثم إنهاء أعماله . عند هذا الحد مع إلقاء النواب جميعا فى « البيت الأبيض » . وتشغيل الجميع فى الطواف على المؤسسات فى موسكو والأقاليم والجيش . وهينة الأركان برئاسة فورونين هى المركز الأساسى ...

بالنسبة لروتسكوى :

- توصيته بتأسيس مجلس وزراء مؤقت ، وربما أصبح ذلك حكومة مؤقتة . وينبغي أن تتركز هنا السلطة التنفيذية الاستثنائية كلها . وربما ندعو سكوكوف لمنصب رئيس

المجلس ، ونعرض عليه أن يتولى رئاسة الحكومة الروسية المقبلة . إنه ، حسبما أعرف ، يحقّر يلتمسين لأن الأخير لا يعتبر من الضروري أن ينفذ وعوده ، وهذه علامة على انعدام الرجولة . فالسياسة ، ولتعدّنى السيدات ، هي مضمار النصف الرجالي من البشرية . ولكن سكوكوف لا يكن لروتسكوى الود . حسنا ، غير أن المستور هو الذى يحكمنا وينبغى الرضوخ لمتطلباته . ينبغى التحدث مع سكوكوف . وماذا عن عبد اللطيفوف (*) ؟ لا أدري ، ولكنه ضعيف الإرادة . وسكولوف ؟ أعتقد أنه يعمل لحسابه الخاص . واسبرافنيكوف (نائب فى البرلمان الروسى) ؟ لا أدري . وريابوف ؟ سيهرب اليوم قبل الغد . أما بورى لوجكوف (عمدة موسكو) فالأفضل عدم المعساس به . إذا لم يقف موقف العداء السافر . إنه يتحمل مسؤولية محددة أمام أهالى موسكو ، وهو بذلك يتميز عن يلتمسين الذى لم يعتبر فى يوم من الأيام أنه مسؤول أمام الناس الذين انتخبوه ... إن سلوك لوجكوف المتمسب أمام الموفيت الأعلى إثر منحة أول مايو هو عملية استعراضية .. لخطب ود الكرملين . لوجكوف مكر ، ولكنه إدارى جيد وعلى دراية بالعاصمة . وهو ليس سياميا على الإطلاق . ينبغى الحفاظ عليه .

- أجفونوف يتولى موسكو ، يتولى السلطة التنفيذية فى موسكو . أجفونوف ولوجكوف من نوع واحد ، أناس يعرفون عملهم . ودرجة لا بأس بها .

بالنسبة لقيادة الموفيت الأعلى :

١ - الفصل بدقة بين عمل السلطة التشريعية العليا (البرلمان ، المؤتمر) وعمل السلطة التنفيذية العليا (روتسكوى) مع مساعدة روتسكوى وجهازه على تشكيل هيئات استثنائية خاضعة لرقابة البرلمان ولكن البرلمان لا يحل محلها ، وذلك بغية القضاء على التمرد فى الكرملين فى أسرع وقت .

ولهذا الغرض :

- تشكيل مجلس مقاومة ، وإقرار فورونين رئيسا له فى اجتماع هيئة رئاسة الموفيت الأعلى . وبالمناسبة فهو عضو فى مجلس الأمن القومى . تعيين أعضاء هيئة الرئاسة فى عضوية المجلس ، وربما أيضا زعماء الكتل النيابية (ريبيكين **) ، أستافيف ، بابورين وغيرهم) .

- على مجلس فورونين العمل مع موفيت موسكو وموفيتات أحياء موسكو ، ومع منظمى المظاهرات والمسيرات ، ومع الهيئات ورجال الأعمال .

(*) رمضان عبد اللطيفوف - رئيس مجلس القوميت بالموفيت الأعلى فى عهد سبولاتوف .

(**) أيفان ريبيكين - نائب فى البرلمان الروسى . أصبح أول رئيس لمجلس للدوما عام ١٩٩٤ .

- المنطلق العام : العمل كما عملنا في أغسطس ١٩٩١ ، أى توزيع جميع الوافدين على دائرة تحيط بمبنى البرلمان . إن المقاومة السلمية الجماهيرية للانقلاب هي سلاح خطير .

- من أجل العمل مع الأقليات يتم تشكيل مركز للمقاومة الإقليمية ، ربما بقيادة إحدى الشخصيات ذات النفوذ في سوفيات المحافظات . ربما أمان توليف ؟

- لى لجنة كوروفنيكوف وجزء من نواب لجنة ستياشين (*) (ستياشين خاننا بالف ،) أن يعملوا في فرقتي كنتيميروف وتامان ، وأن يرووا الحقيقة لهما ولا شيء أكثر . والعمل مع أتشالوف على حضور ولو تشكيل عسكري واحد . في موعد أقصاه الغد . لا يجوز أن نضيع ساعة واحدة . لأن يلتصق عندما ميري عجز وزرائه سيجرى بنفسه إلى هذه القوات . ولكن ذلك لن يحدث قبل ٣ - ٤ أيام . وعلمنا أن منبهه . ينبغي التشاور مع العسكريين .

٢ - استبعاد كافة المغامرات . تنسيق كل الأمور بسرعة وعملية . التنسيق بين أركان المقاومة وه الشارع ، من أهم ما يمكن . لا يجوز السماح بمجرد محاولة استبدال الشارع ، بمنطقة السوفيت الأعلى مهما كانت ألوان راياته . على فورونين للتحديث مع قسطنطينوف وأنيلوف (**) وتيرخوف وغيرهم من قادة المنظمات الجماهيرية بشأن مدى تأييدهم للمقاومة ، وعدم جواز رفع شعاراتهم الخاصة بدلاً من المتطلبات الدستورية في هذه الفترة .

٣ - الأقليات . ساهم بها بنفسى . مطلوب خطة خاصة .

٤ - الشؤون الدولية . إيونا أندرونوف . لا أمل في أمبارتسوموف ، والاحتمال الأكبر أن يهرب . ينبغي إشراك دبلوماسيين مجريين من المتقاعدين . كيف تكسر عزلة البرلمان ؟

رئيس مجلس السوفيت الأعلى

رملان حبسولاتوف

٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، الساعة ٢٢ و ٤٠ دقيقة

(*) سرجى ستياشين - رئيس لجنة الدفاع والأمن في البرلمان الروسى عام ١٩٩١ ، تولى منصب رئيس هيئة مكافحة التجسس (وزارة الأمن) .

(**) فكتور أنيلوف - قائد حزب العمال الشيوعى الروسى وحركة روسيا للكلاحة ، ذات الاتجاه المتطرف .

سرعان ما طبعت ما خططته على الآلة الكاتبة التي أدق عليها منذ ربع قرن ، وأجيد الكتابة عليها كما أكتب بالقلم . وبالطبع لم تكن هذه « الأوراق » خطة رسمية أو حتى مشروع خطة . فهذا ما لم أفكر فيه ، بل على الأرجح أنني نظمت و « ضغطت » أفكارى فى موضوع : « ما العمل ، و « كيف نعمل » . وبالطبع فإن رؤيتى العامة هذه للمهمة الأساسية لنا جميعا - وهى قمع التمرد - اتخذت فيما بعد أشكالا أكثر تحديدا ، وتضمنت بعض القرارات أجزاء من تصوراتى .

وبصراحة ، فكثيرا ما كنت أجد نفسى ، فى أيام مقاومة تمرد المتأمرين أو الانقلابيين - لا أدرى كيف أسميهم - أسعى إلى لتباع تلك الأفكار الأولى ، التى صغتها بعقل بارد متأمل ، والتى ضمنتها خطتى هذه .

حديث مع أشخاص أكفاء :

بعد أن طبعت هذه الأوراق قمت بإعداد ثلاث صور منها على آلة التصوير ، ودعوت ثلاثة من الأشخاص الأكفاء للغاية الذين كانوا جالسين فى غرفة الاستقبال عندى وأعطيت كلا منهم نسخة ليقرأها ، أما أنا فجلست إلى مكتبى ورحت أنتظر . ولم أستعجلهم رغم أن الوقت كان يستعجلنى .

وبعد حوالى ربع ساعة رفع فلاديمير أليكسييفتش عينيه عن الأوراق ، وحنق ساهاما فى نقطة ما وهو لا يرانى . ثم حول نظرتة إلى وانتظر حتى أتكلم وهو لا يرغب فى أن يبدأ الحديث . إننى أعرفه منذ حوالى ٢٧ - ٢٨ سنة . كان والد أحد زملائى فى الجامعة . وسألته : ما رأيك يا فلاديمير أليكسييفتش ، ماذا تقول ؟

- إنه مخطط متفروق ومباشر للغاية . الأحداث ستجرفكم كلكم بعيدا . سيكون لديكم وزراء ، ولكن القليلين هم الذين سيرغبون فى الذهاب إلى الوحدات العسكرية . وعسكريوكم لن يرغبوا فى الاستيلاء على الكرملين ، فهذا أمر معقد . فهل يعرفون كيف يقطعون عنه التيار الكهربائى ؟ إن نوابك يارسلان عمرانوفاش سيميلونك آخر ما لديك من قوة بمؤامراتهم وأسئلتهم ، ولن يدعوك تحكك فى الوضع بفعالية ، وبالتالي لن يتيحوا لك إمكانية التغلب على منامرى الكرملين . إننى لا أستبعد هزيمتك ...

لم يكن ثمة وقت للجدال ، بل ولا داعى له . كنت أعرف أن محدثى شخص لم يمدح أحدا أبدا . وقد عمل مع حكام كثيرين . ولكنه كان دائما فى الظل . وهو فى غاية النقاء ، يجيد ست لغات أجنبية ، ويتمتع بقدرات تحليلية غير عادية . لم يكن يعمل فى السوفيت الأعلى . إلا أنه كان يأتى فى اللحظات الحرجة ويطلب من السكرتير المناوب الإبلاغ عن مجيئه . ويقول لى أشياء كريهة ثم ينصرف . ويعد انصرافه أشد ع فى التفكير فيما قاله ،

وكثيرا ما أُعير خططى تماما نتيجة لذلك . وعندما كنت فى السجن أرسل لى تحية فارتفعت معنوياتى فوراً ... ولكن ذلك حدث فيما بعد .. أما الآن ...

أما الشخص الآخر فرشحه لى « شيارشين(*) » ، ولعله نسى ذلك أما أنا فأذكر .
دعوتى للحديث فقال :

- الخطة منطقية ، ولكن زميلى محق ، فلا تدهش إذا ما جعلت الأحداث خطتك هذه عقيمة . ولكنها كانت ضرورية ، فى المقام الأول بالنسبة لك يارسلان عمرانوفتش . لن أبلغ إذا قلت إن كل ما سيقف هنا سيجرى إلى حد كبير تحت تأثيرك وبقوة إرادتك . وهذا ما يدركه الجميع ، وروتسكوى أيضاً . ولذلك فمن الجيد أنك تصورت مدى التعقيد الكبير لمهمة قمع التمرد الرئاسى . إنها مهمة صعبة إلى أبعد حد . فلدى يلتسين الجيش والداخلية و ٢٠ ألف جندى فى الحراسة الخاصة ، وموارد مالية لا محدودة . وأنا واثق أن تشيرنوميردين يؤيده ، فلا تخدع نفسك بهذا الشأن . والدعم الخارجى ليلتسين مضمون . أما حلفاؤك فهم جياغ وياتسون ، وهم المثقفون الروس المضطهدون .. وهذا قليل لتحقيق النصر . إن خطتك مفيدة بلا شك ، وستتمكن من تنفيذ بعض عناصرها . ولكن ينبغى فى رأى إبراز ثلاثة عناصر يمكن أن تؤثر فى نتيجة الأحداث :

□ الجيش : أرسل النواب إلى الوحدات العسكرية ، النواب المحترمين ، نوى المركز ، وأرسل أيضاً نوابك .

□ أهالى موسكو : إذا استطعت غدا أن تأتى إلى هنا بمائتى ألف شخص فسيكف يلتسين .

□ الأقاليم : لقد عملتم الكثير من أجل الأقاليم . ولنت أول من قال إنه بدون الأقاليم لن تكون هناك أى إصلاحات ، وساعدت على جعل يلتسين والحكومة توجه أنظارها إلى الأقاليم . فلنرد لك دينها . إنها ملزمة بالتحرك بحزم . فليجتمعوا اليوم فى هذه الليلة فى أى مدينة ، والأفضل أن يأتى زعمائها ، إليكم هنا فى البيت الأبيض ، وليوجهوا من هنا ، فى غير حضورك ، إنذاراً إلى يلتسين وتشيرنوميردين . ثم يوجهون نداء للشعب والجيش وللعاملين فى وزارة الداخلية ووزارة الأمن . فليوقفوا حركة المواصلات الحديدية والجوية فى عموم روسيا وإرساليات الطاقة والمواد الغذائية إلى موسكو وهلم جرا . ولن يصمد يلتسين أكثر من يوم .

(*) ليونيد شيارشين - ضابط مخابرات سوفيتى ، استقال بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١ احتجاجاً على تعيين المسؤولين فى المخابرات بأسلوب المصيرية . له كتاب « ذراع موسكو » .

وليس لديك للقيام بكل هذا العمل سوى يوم واحد ، وإلا فستعنى بالهزيمة بعد ٥ - ٦ أيام على الأكثر . لا داعى للظن بأن « التسوية » فى صالحكم . أنت لمست جديدا فى السياسة . والدعاية ، بدون قواعد أو أخلاقيات ، فى صف يلتصين . وستتمكن وسائل الإعلام من تضليل الجميع تماما . وقد يفكون بك بقسوة ، ولن يظرف لأحد جفن .

- شكرا يا فكتور ألكسندروفتش .

- لا شكر على واجب .

- أرجوكم أن تبقىوا هنا ، ولتتناولوا القهوة بدونى . ها هم نوابى كما ترون يطلون برؤوسهم . سأذهب . وغدا فى الساعة السابعة مساء أرجو أن تكونوا هنا إذا استطعتم . إلى اللقاء .

- وأنت يا أندريه ستينانوفتش ، هل تستطيع أن تنتظرنى ؟ ليس لدى وقت فالدورة ستبدأ الآن .

- حسنا سأكون فى القاعة . من الطريف أن أراقب نوابكم . (تحدثت مع أندريه ستينانوفتش بعد انتهاء جلسة السوفيت الأعلى . كان متشائما بصدد إمكانياتنا وقدرتنا على المقاومة ما لم يتم التوصل إلى صيغة وفاق على أساس حل وسط مشرف للجانبين) .

قرار المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى

بدأت دورة السوفيت الأعلى أعمالها فى حوالى الساعة الثانية عشرة مساء ، ولم تكن على علم بعد بقرار المحكمة الدستورية . وبعد مناقشات تحدث فيها حوالى ١٠ - ١٢ شخصا ، ولم يجرؤ أحد على الدفاع عن يلتصين . وقبل نهاية المناقشات وصل فاليرى زوركين رئيس المحكمة الدستورية فصارت بإعطائه الكلمة . وقرأ زوركين قرار المحكمة الدستورية التالى :

إنه فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، وفى مدينة موسكو ،

اجتمعت المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى بقوامها المكون من الرئيس ف. زوركين . ونائب الرئيس ن. فيتروك ، والمسكرتيرى . زوكين ، والقضاة ١ . إميتسوف ، ن. فيتيرنيكوف ، ج. جاندجيف ، أ. كونومسوف ، ف. لوتشين ، ت. مرشاكوف ، ف. أولينيك ، ن. سيليزنيوف ، و. نيونوف ، ب. ابيزييف .

ويعد النظر خلال جلسة المحكمة فى أعمال وقرارات رئيس الاتحاد الروسى المرتبطة بمرسومه رقم ١٤٠٠ « حول الإصلاح الدستورى التدريجى فى الاتحاد الروسى » بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ وندائه إلى مواطنى روسيا بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ،

واسترشاداً بالمادة (١٦٥) من دستور الاتحاد الروسي ، وبالفقرة ٣ من الجزء الثاني ، وبالجزء الرابع من المادة (١) ، وبالمادتين (٧٤) و (٧٧) من قانون المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ،

توصلت إلى القرار التالي :

إن مرسوم رئيس الاتحاد الروسي بوريس نيكولايفتش يلتسين « حول الإصلاح الدستوري التدريجي في الاتحاد الروسي » بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ رقم ١٤٠٠ ، ونداءه إلى مواطني روسيا في ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، لا يتفقان والجزء الثاني من المادة (١) ، والجزء الثاني من المادة (٢) ، والمادة (٣) ، والجزء الثاني من المادة (٤) والجزء الأول والثالث من المادة (١٠٤) ، والجزء الثالث - الفقرة ١١ - من المادة (١٢١ - ٥) ، والمادتين (١٦٥) - ١ و (١٧٧) من دستور الاتحاد الروسي ، مما يعد أساساً لتنتحية رئيس الاتحاد الروسي بوريس نيكولايفتش عن منصبه ، أو لتحريك الآليات الخاصة الأخرى لمعاملته حسب النظام المنصوص عليه في المادة (١٢١ - ١٠) أو (١٢١ - ب) من دستور الاتحاد الروسي .

رئيس المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي

ف.د. زوركين

سكرتير المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي

ي.د. زوركين

وبعد ثلاثة هذا القرار أصدرت الدورة العاجلة (السابعة) للموفيت الأعلى القرار التالي :

قرار الموفيت الأعلى للاتحاد الروسي

بوقف صلاحيات

رئيس الاتحاد الروسي ب. ن. يلتسين

بالنظر للانتهاك لفظ لدستور الاتحاد الروسي من جانب رئيس الاتحاد الروسي ب. ن. يلتسين ، والمتمثل في إصداره في ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ المرسوم رقم ١٤٠٠ « حول الإصلاح الدستوري التدريجي في الاتحاد الروسي » ، والذي يقضى بتعطيل هيئات سلطة الدولة المنتخبة شرعياً ،
فإن مجلس الموفيت الأعلى للاتحاد الروسي يقرر :

طبقاً للمادة (١٢١ - ٦) من دستور الاتحاد الروسي يتم وقف صلاحيات رئيس الاتحاد الروسي ب . ن . يلتصين اعتباراً من الساعة ٢٠,٠٠ من يوم ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ .

رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد الروسي

رسلان حسيولوف

موسكو ، دار السوفيات الروسية

٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

وكان علينا بالطبع أن نتخذ القرارات اللازمة « لتفعيل » نائب رئيس الجمهورية ألكسندر روتسكوى الذى كان حاضراً هذه الجلسة . ومن ثم اتخذ مجلس السوفيت الأعلى قرار إسناد صلاحيات رئيس الاتحاد الروسي إلى ألكسندر روتسكوى .

أما المسألة المعقدة التى كنت أفكر فيها طوال الوقت فهى ردود أفعال القيادات السياسية العالمية . وكنت أدرك تمام الإدراك أن يلتصين لم يقدم على المغامرة بالانقلاب إلا بعد تنسيق تحركه هذا مع الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وإسرائيل وفرنسا . فهذه البلدان تتحكم فى العالم ، فى رؤوس الأموال ووسائل الإعلام والمعلومات . ولذلك قمنا باتخاذ خطوة فى مجال الإعلام الدولى ، فأصدرنا قراراً بتكليف لجنة الشؤون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية بالسوفيت الأعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلام الرأى العام الأجنبى بالوضع الحالى فى روسيا فى ضوء الانقلاب الحكومى الذى قام به الرئيس السابق للاتحاد الروسى بوريس يلتصين .

وقطع الانقلابيون الاتصالات عنا ، فقد استفادوا من خبرة « لجنة الطوارئ » - ١ « عندما استطعنا فى أغسطس ١٩٩١ ، باستخدام خطوط الاتصال ، إعلام الأقاليم والبلدان الأجنبية بحقيقة الأوضاع . أما الآن فقد مارع أنصار يلتصين بقطع الاتصالات عنا .

ولهذا أصدر السوفيت الأعلى قراراً بتكليف القلم بأعمال رئيس الاتحاد الروسى بالعمل فوراً على تأمين كافة أنواع الاتصالات فى مبنى مجلس السوفيت الأعلى ومباني مجالس السوفيت على جميع المستويات . كما أشار القرار إلى أن قطع الاتصالات الحكومية يعرض القائمين به للمسؤولية الجنائية طبقاً لقانون الاتحاد الروسى .

ومن الطريف أنه لم يعارض قرار تنحية يلتصين من منصبه سوى نائب واحد هو النائب كوجوكين . أما الآخرون كلهم ، ومن بينهم نواب كثيرون من أنصار يلتصين ، فقد صوتوا مع قرار التنحية ، إذ كانوا مصدومين فى زعيمهم ، حتى أن بعضهم أجهش بالبكاء كما قيل لى . ولكن البعض منهم ، الأكثر فقداناً للضمير ، حاول أن يسير مرفوع الرأس

يوماً أو يومين ، ثم أسرعوا ليقبضوا لا ، الثلاثين فضة ، بل مليوني روبل لكل منهم لقاء الخيانة . بهذا الثمن البض باعوا ضمائرهم .. أم ربما بهذا الثمن الكبير ؟

... أعود فأقول إننى لم أكن وأهماً بصدد «سهولة» استعادة الشرعية الدستورية . فبعد التصويت على قرار تخحية يلتسين عن منصبه قامت مجموعة كبيرة من أعضاء هيئة الرئاسة ورؤساء اللجان ، الذين جهدوا لتأزيم الوضع فى الموفيت الأعلى ، بالاستقالة من مناصبهم . وكان من بينهم ستيلاشين رئيس لجنة الدفاع والأمن ، وأمبارتسوموف رئيس لجنة الشؤون الدولية ، ويوتشينوك رئيس لجنة الميزانية ، وكوفاليف رئيس لجنة حقوق الإنسان . وأخيراً استقال نيكولاى ريبوف نائب رئيس الموفيت الأعلى ، الذى كان يقف منذ زمن طويل موقف المعادة المسافرة للبرلمان هو والنواب المذكورون أنفاً وبعض النواب الآخرين . بالطبع أثار ذلك قلقنا ، خاصة أن الكرملين واصل أعماله الرامية إلى شق صفوف الموفيت الأعلى وإحباط اجتماع مؤتمر نواب الشعب القادم .

كان الكرملين يخشى المؤتمر كثيراً . فحسب المادة (١٠٤) من الدستور يعتبر المؤتمر هو أعلى هيئة لسلطة الدولة . والمؤتمر هو الذى أقر مؤسسة الرئاسة ، وأدخل تعديلات على الدستور فيما يخص الفصل بين السلطات وغير ذلك . وكثيراً ما كتب الدعاة الموالون للرئيس عن هذا «الدستور المرقع» . ولكن هذا الدستور «المرقع» كان يعكس إلى حد كبير المعايير الدولية الحديثة للديمقراطية ، ويحمى حقوق المواطنين بصورة أكثر فعالية من دستور يلتسين «الذى هلوا له ، والذى لن يعمر يوماً واحداً بعد رحيل صاحبه .

وكما سبق أن ذكرت فقد أثار قلقى بصفة خاصة انقطاع الاتصال عنا . فقد استوعب الانقلابيون دروس انقلاب أغسطس ١٩٩١ ، حينما كان باستطاعة يلتسين أن يتصل بدون عوائق لا بأقاليم روسيا فحسب بل وبالرئيس بوش فى واشنطن . ولهذا حاولنا الاهتمام باستعادة كافة أنواع الاتصالات بالموفيت الأعلى بأقصى سرعة ، إذ كان من الضرورى إحاطة الرأى العام العالمى علماً بما يحدث فى موسكو بأسرع ما يمكن . فمن المعلوم أن جهاز وزارة الخارجية الضخم برئاسة كوطيريف ، ووسائل الإعلام بقيادة بولتارانين شنت حملة تضليل استفزازية هائلة عن «الشيوعيين والفاشيين» الذين ينبغي «سحقهم كحشرات» ، حسب تعبير النائب «الديمقراطى» تشيرنوشنكو .

واتخذ المجلس قراراً مهماً آخر يقضى بتكليف جميع مجالس الموفيت والحكومة ، وكافة الأجهزة التنفيذية ، بحماية النظام العام وضمان سير العمل الطبيعي فى المؤسسات والهيئات والمرافق العامة والتموين . وكلفت هذه المجالس بالسيطرة على وسائل الإعلام

وعدم السماح بظهور دعوات بتأييد الانقلاب أو العنف والتطرف . كما طالب القرار النيابة العامة بمساعدة رجال الدولة والمواطنين المسؤولين عن الإعداد للانقلاب الحكومي ودعمه .

كما ناشد قرار الموفيت الأعلى للاتحاد الروسي برلمانات وحكومات كافة بلدان العالم ومجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة إدانة الانقلاب الحكومي الذى قام به رئيس الاتحاد الروسى في ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، الأمر الذى يهدد السلام المنفى فى روسيا وأمن الشعوب والدول الأخرى .

وقرر الموفيت الأعلى دعوة المؤتمر العاشر لنواب الشعب للانعقاد فى دورة طارئة عاجلة . .

المؤتمر العاشر وقراراته :

بدأ المؤتمر العاشر جلساته فى العاشرة من صباح ٢٣ سبتمبر بجدول أعمال : حول الوضع السياسى فى الاتحاد الروسى والناتج من نتيجة الانقلاب اللامستورى الذى قام به يلتسين . و انتهينا بسرعة من الإجراءات الشكلية ، وتم إقرار جدول الأعمال . وقضت إلى المؤتمر تقريراً بعنوان « الوضع السياسى فى الاتحاد الروسى فى ضوء الانقلاب الحكومى الواقع » ، تناولت فيه بالتفصيل أهداف الانقلاب والوضع الاقتصادى الراهن والمياسة الاجتماعية المغلقة التى أدت إلى تدهور الصحة والتعليم وانتشار البطالة ونهب الثروات الوطنية ولتقسام للمجتمع الحاد إلى أغنياء وفقراء ، وتحدثت عن طرق الخروج من الأزمة الراهن ، والقوانين والقرارات المطلوب إصدارها لذلك . كما تطرقت إلى الأوضاع المزرية التى تزداد إليها الثقافة والفنون والعلوم من جراء مياسة الحكومة . وقلت إننا رفضنا فرض الشيوعية على المثقفين ، فلنعمل على تخليصهم من « اليلتسينية » وعلى الأخرى من « التغريب » ، وه الأمركة . وأسرت فى التقرير إلى أن الانقلاب الذى نفذه يلتسين يضع روسيا بالفعل أمام خطر التفكك وتكرار مصير الاتحاد السوفيتى . وهو خطر حقيقى مائل ولا ينبغي أن نخدع أنفسنا بتجاهله . وتطرقت إلى سياسة يلتسين الدولية التى أدت إلى انهيار مكانة روسيا فى المجتمع الدولى وتزايد النزاعات المسلحة بين الشعوب التى كانت تعيش أمنة سالمة فى دولة واحدة حتى عهد قريب ، وتحول روسيا إلى مصدر للخامات لدول الغرب واستباحة ثرواتها ونهبها ، ووضع سياستها الخارجية لا فى خدمة مصالحها بل فى خدمة مصالح الدول الغربية ، حتى أصبحت سياسة يلتسين ، على حد قول الساسة الغربيين أنفسهم ، استثماراً للأمن القومى الأمريكى . وقد ألحقت مياسة يلتسين أفدح الأضرار بالأمن القومى والجيش ، وأفضت إلى تقويض الصناعات الحربية والقدرات العلمية والتقنية للمجتمع الصناعى الحربى . وإذا استمر الحال على هذا المنوال فسيفقد روسيا القدرة على الدفاع عن نفسها وبالتالي استقلالها كدولة . وذكرت فى نهاية تقريرى أن علينا

فى الأيام القليلة القادمة أن ندرس الوضع القائم بالتران ويرود أعصاب وينظرة شاملة ، ومن ثم نتخذ قرارات مدرسة ونقدم على أعمال حازمة .

وكان المتحدثون كثيرين ، وأشار العديد منهم إلى أن سياسة يلتسين الفاشلة والمغامرة قد وضعت روسيا على حافة الحرب الأهلية . ومرة أخرى ، وكما فى عهدو الفتنة والاضطراب الغابرة ، وفى سنوات الحرب الوطنية العظمى ، أصبحت القضية المطروحة هى إنقاذ الوطن ومستقبل الشعب ...

وخلال الفترة التى تولت فيها القيادة الحالية فى الكرملين مقاليد السلطة انهار النظام الإدارى فى روسيا وتفكك ، وأهينت مشاعر جميع المواطنين . ولم تنفذ حكومة تشيرنوميردين أيا من وعودها ، واستقرت فى روسيا عمليا ديكتاتورية اقتصادية لرأس المال الخفى العامل فى الظل .

ومن أجل وقف انهيار روسيا ، وللهذه بعمل سياسى طبيعى يستهدف بعث بلادنا العظيمة وصيانة وحدة أراضيها والمساواة بين أقاليمها ينبغى إجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد خلال فترة ثلاثة أشهر كما هو وارد فى الدستور .

تشديد الحصار :

إزاء الإحساس بازدياد العزلة المعنوية فى الداخل والخارج - رغم حزب التضليل الشرمة التى شنتها ومائل الإعلام الخاضعة ليلتسين ضد النواب - لجأ الكرملين إلى تشديد الحصار على « البيت الأبيض » فقطع عنه كافة نظم الإعاشة .

وتم الاستيلاء على المباني التابعة للبرلمان ، بما فيها المركز البرلماني فى « تسفتنوى بوليفار » والجراج ، والمبنى الواقع فى شارع « نوفى أريات » والذى كان مقراً للعديد من الهيئات التابعة للبرلمان (وفى هذا رد على الاتهام بالاستيلاء على المباني ، فمن الذى بدأ بالاستيلاء ؟) .

ورغم إحكام الخطط والتدبير فلم يكن بوسع الانقلابيين أن ينفذوا غرضهم إلا بإراقة دماء كثيرة . ولذلك راجع المتآمرون مخططاتهم ليدخلوا فيها تعديلات تكفل سفك الدماء ونسب ذلك إلى « البيت الأبيض » . وقد أشرت فى المؤتمرات الصحفية التى كنت أعقدها يوميا للصحفيين الروس والأجانب إلى مخططات أنصار يلتسين هذه . وبالمناسبة فقد عقدت ١٣ مؤتمرا صحفيا فى تلك الفترة العصيبة . وقد تأكد الكثير مما تكهنت به آنذاك ، رغم أن بعض الصحفيين كانوا يبتسمون بتهكم وهم يسجلون كل كلمة أقولها .

وظهرت دراسات موضوعية عن هذه المأساة كتبها شهود عيان للأحداث . وأكنت هذه الدراسات حقيقة سطحية « مخطط يلتسين » ونهافته ، وعدم مراعاته لميول وسلوك

النواب . وكان ألكسندر تراسوف من هؤلاء الشهود ، فكتب في كتابه « الاستفزاز » الصادر في موسكو عام ١٩٩٣ :

« بعد أن وجه يلتسين إلى خصومه ضربة شديدة في ٢١ سبتمبر ، فقد السيطرة على الأحداث خلال الأسبوع التالي وأخذت الأمور تتطور عفواً في غير صالحه . وقد أدى رفض النواب الانصياع لأوامر « الحرس المسلح الجديد » وإخلاء مبنى البرلمان إلى ظهور بؤرة توتر مستمرة . ولم تستمر محاصرة البرلمان بحواجز من رجال الشرطة وطوق من الأسلاك الشائكة ، وقطع المياه والكهرباء والتدفئة عنه إلا عن إحاطة النواب الجالسين فيه بهالة من البطولة في وعى الشعب (أو بمعنى أصح في لا وعيه) . وتضامنت المحكمة الدستورية مع النواب بصورة قاطعة ، فأعلنت السلطة التشريعية ، اعتماداً على الدستور ، تحية يلتسين وتعيين ألكسندر روتسكوى قائماً بأعمال الرئيس بالوكالة . وظهر في روسيا رئيسان وطاقمان من « وزراء القوة » . واكتسبت ازدواجية السلطة على هذا النحو أشكالاً مميزة لفترة الحرب الأهلية » .

ومن الناحية العملية أصبح الكرملين مركز قوة غير شرعي ، وأدرك رجاله هذه الحقيقة جيداً .

وأدى حصار « البيت الأبيض » إلى ظهور مراكز مقاومة . فقد أصبح كثير من النواب والعاملين في البرلمان خارج نطاق الحصار من الناحية الأخرى . عندئذ انتفخا مع كراسنوف رئيس مجلس السوفييت لحي كراسنايا بريسنا (حيث يقع مبنى البرلمان) على افتتاح « فرع برلماني » في مبنى سوفييت الحي .

وفي تلك الأثناء أخذ أنصار البرلمان في موسكو يجمعون صفوفهم ويشرعون في القيام بأعمال احتجاج في الشوارع . وتصاعدت حدة الموقف بسبب الصدامات المتكررة بين المتظاهرين ووحدات « أومون » (فصائل شرطة العمليات الخاصة) ، بينما كانت ردود « الرأي العام الديمقراطي » متخاذلة للغاية . مع العلم بأنه كان واضحاً للجميع أنه يكفي إزالة الأسلاك الشائكة ورفع الحصار عن « البيت الأبيض » لكي تنتهي الاضطرابات في الشوارع بزوال مسبباتها .

وتزايد عدد خصوم الرئيس يلتسين ببطء ولكن بإطراد ، بدءاً باتحاد النقابات المستقلة وانتهاء بسلسلة كاملة من الأحزاب والمنظمات « الديمقراطية » ، وكذلك ممثلو دوائر رجال الأعمال . وأعربت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في روسيا والخارج عن امتياعها من تقييد مجموعة من حقوق الإنسان في موسكو وفرض عناصر حالة الطوارئ في بعض أنحاء العاصمة دون إعلان أو مراعاة الإجراءات القانونية الضرورية (مثل تقييد حرية الحركة والتنقل ، وحرية الكلمة والتجمهر .. الخ) .

وكلما تكرر على شاشات التليفزيون ظهور مناظر ضرب المتظاهرين بالهراوات وتعرض الصحفيين أنفسهم ، الروس والأجانب ، للإهانات من قبل وحدات « أومون » ، تصاعد استياء وسائل الإعلام المحلية والعالمية من سلوك السلطة التنفيذية في موسكو . وفي البداية تكررت الاحتجاجات بسبب القيود المفروضة على حرية الكلمة وحرية الحصول على المعلومات للصحفيين ، ثم تصاعدت الاحتجاجات ضد الاعتداءات الجماعية على الجمهور ، والتي أفضت في بعض الحالات إلى الوفاة (بسبب الضرب) .

... وبعد مداوالات ومناقشات طويلة أقر المؤتمر قراراً دستوريا مهماً بإجراء انتخابات مبكرة لنواب الشعب في روسيا ولرئيس روسيا . واعتمد هذا القرار على اقتراحات أطراف الاتحاد الروسي ، وعلى بيان رئيس المحكمة الدستورية . ودعا القرار إلى إجراء هذه الانتخابات في وقت واحد لا يتجاوز موعده مارس ١٩٩٤ .

إن هذا القرار البالغ الأهمية كان من الممكن أن يصبح أساساً للتوصل إلى قرار مشترك ، وعندئذ كانت المشكلة مستوى سلمياً . ولكن القوى التي دفعت يلتسين إلى القيام بانقلاب مسلح ضد الدستور لم تكن ذات مصلحة في هذه التسوية .

استقراز ساهر :

سرعان ما جاءت الضرية الأولى الرهيبة الزامية للنيل من سمعة البرلمان ولكسب رصيد للقوى الطامحة في القضاء عليه .

ففي ٢٣ سبتمبر ، وفي الساعة التاسعة وعشر دقائق مساء ، قامت مجموعة من الأشخاص بالهجوم على نقطة حراسة المخل الرئيسي لهيئة أركان القوات المسلحة المشتركة لدول الرابطة الواقعة في شارع لينينجرادسكى بروسبكت (المنزل رقم ٤١) . وفي الساعة التاسعة والنصف ، وفي منطقة « خودينسكويه بوليه » ، غير بعيد عن المكان السابق ، احتشدت مجموعة من حوالي ٢٠٠ - ٣٠٠ شخص ، ويقال إن أحد أفرادها كان مسلحاً برشاش . كما قيل إنهم كانوا يريدون احتلال مبنى أركان القوات المسلحة المشتركة لدول الرابطة . ويفضل تدخل وحدات « أومون » ، تم القضاء على هذا الخطر في الساعة ١١ مساءً . وأسفر الحادث عن مقتل أحد ضباط الشرطة وجرح آخر . كما قتلت امرأة عجوز كانت تتابع ما يجري من نافذة مسكنها .

وليست القضية في من هو المخطيء ومن هو المصيب ، فقد تم اعتقال رئيس اتحاد الضباط تيرخوف ، وانطلقت حملة الاتهامات ضد « البيت الأبيض » ، المجامر باعتباره « قد بدأ في معارمة الإرهاب » . وأُنزل ذلك ضحراً فادحاً بخركة المقاومة ، وأُطلق العنان لتفسير الأحداث حسب الأهواء .

وهذا ما ذكره نائب وزير الدفاع كوبيتس حول هذا الحادث : فى حوالى الساعة ٢٠,٠٠ لوحظ فى منطقة الأركان احتشاد مجموعتين من الأشخاص (حوالى ٥٠ شخصا فى كل مجموعة) والذين وصلوا فى حافلتين . ولما كانت القوات العسكرية قليلة وقد انصرف ضباط وجنرالات هيئة الأركان إلى منازلهم ، فقد اتصل كوبيتس ببيورى لوجكوف (عمدة موسكو) وطلب منه تخصيص قوة للحماية ، وذلك تحاشيا لاستدعاء قوات عسكرية . وفى الساعة ٢٠,٥٠ شوهد أشخاص مجهولون يقومون بنقل ذخيرة من مصنع إليوشين المجاور للأركان (وكما قال كوبيتس عبر ثغرات صنعت خصيصا) . ووزعت الذخيرة على المسلحين . وفى الساعة ٢١,١٠ اقتحمت مجموعة المسلحين الأمامية ، على حد قول كوبيتس ، أرض مبنى الأركان ، فاصطدموا فى طريقهم بسيارة شرطة ، وقبل أن تستوعب الشرطة الموقف فتح هؤلاء النار عليهم ، فى المليون ، مما أسفر عن مقتل شرطى (النقيب مغيرينكو) وإصابة آخر فى رأسه .

وفى تلك الأثناء ، حسب رواية كوبيتس ، قامت المجموعة الثانية من المسلحين بمهاجمة نقطة حراسة المدخل الرئيسى لهيئة الأركان . وأرغم المهاجمون أربعة من الجنود على الانبطاح أرضاً وهم يطلقون النار فوق رؤوسهم ، وتقدموا نحو مدخل الأركان . ولشبكة بالتييران مع دورية شرطة . وفى هذه اللحظة وصلت وحدة « أومون » ، فأمرع المسلحون فاستقلوا حافلاتهم ورحلوا . وتم القبض على ثلاثة أشخاص ونقلوا إلى قسم الشرطة . وأرسلت وحدة من الاحتياطى الخاص لوزارة الدفاع (سرية مظليين) إلى مبنى الأركان .

وحسب رواية كوبيتس فقد أعلن أنيلوف ومكاشوف(*) فى الجمع الحاشد أمام « البيت الأبيض » فى الساعة الواحدة والدقيقة ٦ صباحاً أن « الموقع ٤١ » قد تم الاستيلاء عليه ، وطالبوا المجتمعين بالحيولة دون محاصرة مبنى هيئة أركان القوات المشتركة لدول الرابطة . ويقول كوبيتس إن مجموعة من نواب البرلمان جاءوا إليه ولكنه لم يستقبلهم . وفى الساعة الخامسة والنصف صباحاً قدم إليه نائب آخر هو الجنرال كالينين الذى يعرفه كوبيتس شخصياً . وفى الساعة ٥,٤٥ ألقى كوبيتس بمبادرة منه على الجنرال كالينين إنذاراً إلى المتمركزين فى « البيت الأبيض » طالب فيه السوفيت الأعلى « بإقالة المسؤولين الذين عينهم المجلس فوراً ، وتسليم المسؤولين عن حادث لينينجرادسكى بروسبكت لتقديهم للمحاكمة ، وتنفيذ مرسوم الرئيس وتسليم الأسلحة وفرض المؤتمر والبرلمان . وحدد مهلة ٢٤ ساعة لتنفيذ الإنذار . وقال كوبيتس : « لقد أخذت على عاتقى مسؤولية القول بأنهم

(*) ألبيرت مكاشوف - عسكري سوفيتى برتبة فريق ، شارك فى أحداث أكتوبر ١٩٩٣ واعتقل ثم أفرج عنه ضمن العفو العام .

يدفعوننا إلى الرد على الاقتحام بالاقترام . . وأعلن أنه مستعد لتولى قيادة عملية اقتحام « البيت الأبيض » .

وصرح وزير الدفاع جراتشوف بأنه أصدر أوامره بتعزيز الحراسة على كافة مباني وزارة الدفاع ، بما فيها مباني الكليات والأكاديميات العسكرية ومقر أركان جميع أسلحة الجيش . وفي حالة تكرار أحداث هذه الليلة فقد وعد جراتشوف بإعطاء الأوامر بإطلاق النار في المليون دون سابق إنذار . ولكنه أعلن في الوقت نفسه أنه لا يريد أن ينساق الجيش إلى أعمال ليست من صميم شؤونه ، وقال « مدمت وزيرا للدفاع فلن أسمح بذلك . فلتهم وزارة الداخلية ، بمساعدة « أومون » والقوات الداخلية ، بالمحاصرة ونزع أسلحة المجرمين ، فهذا العمل لا يستغرق أكثر من ساعة » .

وهكذا نرى أنه منذ ٢٣ سبتمبر وأنصار يلتسين يتحدثون عن اقتحام البرلمان ، وإن كان ذلك في البداية « كاقترام رداً على اقتحام » . ولذلك فلن الاستخفاف ، وأحيانا العدوانية ، في سلوك الأشخاص الذين يعلنون أنهم يدافعون عن القانون والدستور ، أيا كانت الدوافع الطيبة التي استرشدوا بها ، قد أنزلت ضربة قاتلة بقضية الدفاع عن الديمقراطية . ولذلك سارعت بنفي الخبر القائل بأن عملية الهجوم على أركان قوات الرابطة ، من فعل مجلس السوفيت الأعلى . لقد شجبنا هذا العمل بشدة ، وأعلنا عن عدم ضلوعنا فيه . إلا أن أسطورة « مسلحي السوفيت الأعلى » أخذت تنتشر في روسيا والعالم ...

زوركين :

ونشط فاليري زوركين (رئيس المحكمة الدستورية) في محاولة لحل هذا النزاع المستعصى . وكثيرا ما كان يأتي إلى « البيت الأبيض » قبل منع الدخول إليه ويلتقى بى وپروتسكوى والنواب ، ويخوض مفاوضات مع الحكومة . وقد تحدث إلى يلتسين بالهاتف مرتين ، ونظم في المحكمة الدستورية اجتماع زعماء الأقاليم . وكان من بين مقترحاته :

- ١ - يتخذ مؤتمر نواب الشعب قراراً بإجراء للتخابات متزامنة ومبكرة لكل من البرلمان والرئيس ، ولهذا الغرض يسن قانون انتخابي وقانون لعمل أجهزة السلطة في الفترة الانتقالية (لحين إقرار دستور جديد) . وبعد ذلك ينهى المؤتمر أعماله .
- ٢ - يكلف مؤتمر نواب الشعب مجلس الوزراء الحالي بتنفيذ مهامه في ضوء العلانية الواسعة مع الإبقاء على الوظيفة الرقابية لمجلس السوفيت الأعلى خلال الفترة الانتقالية . ويحتفظ الرئيس بصلاحياته الدستورية فيما يتعلق بالحكومة .
- ٣ - بعد اتخاذ القرارات المقترحة يوقف مجلس السوفيت الأعلى نشاطه التشريعي ويبقى كضامن للتقيد بالشرعية لدى إجراء الانتخابات .

٤ - يُعترف بالمحكمة الدستورية كضامن للاتفاقيات التي يتم التوصل إليها وتتوقف حاليا عن ممارسة مهام الوساطة في المواجهة السياسية ، وتواصل عملها حسب النظام العادي ، مركزة اهتمامها على حماية الحقوق الدستورية للمواطنين .

ولو أمكن اتخاذ هذه القرارات وإجراء بعض التعديلات لكنا قد قطعنا شوطا إلى الأمام نحو حل الأزمة . ولكن تشدد الكريملين المتمرد لم يمكنا من اتخاذ هذه الخطوة المعقولة .

الكريملين يحاول شراء النواب :

كثيرا ما لجأ زعماء الكريملين إلى شراء نواب وفلك بإغرائهم بالوظائف في سلك ديوان الرئاسة ومؤسساتها . وقد حاولوا الآن ذلك ولكن بصورة أكثر سفورا ، فوزع على النواب للاطلاع مرسوم يلتسين « حول الضمانات الاجتماعية لنواب الشعب للاتحاد الروسي دورة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ » ، والذي تضمن كل ما يمكن من ضمانات ومزايا مثل الضمان ضد الاعتقال والمساءلة الجنائية إلا بموافقة الرئيس ، مكافآت خدمة في حدود مرتب سنة ، تملك الشئق الحكومية للنواب ، الخدمة الصحية الممتازة والراحة في المنتجعات والمصحات حتى عام ١٩٩٥ ، منح معاش التقاعد قبل الموعد المقرر وغير ذلك من المزايا .

ولكن منبجى هذا المرسوم « زوتوها » كما يقال ، فأصبح آخر قطرة في كأس المهانة التي تجرعها النواب ، مما جعلهم جميعا (ماعدا غلاة الديمقراطيين ، الذين انسحبوا من البرلمان) يرفضون ضامنهم وه ينظرون وراءهم في غضب . وأشار الكثيرون منهم بأسى إلى أنهم هم المنببون في إعطاء المبرر لمعاملتهم ومعاملة البلد والبرلمان بهذه الطريقة ، وإلى أن الانقلاب ما هو إلا نتيجة منطقية لثلاثة أعوام من حكم يلتسين . لقد أدى النواب خدمات جليلة ليلتسين ، رغم أنه في كثير من الأحيان لم يكن لها ما يبررها لا من زاوية المنطق أو زاوية القانون . فالنواب هم الذين انتخبوه رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى ، ومنحوه صلاحيات إضافية المرة تلو المرة ، وصادقوا على الحملة القصيرة الأجل للانتخابات الرئاسية ، ولم يلحظوا خطر انهيار الاتحاد السوفيتي ، ولم يعارضوا يلتسين وجورباتشوف في حل البرلمان الاتحادي ، وصادقوا على « مؤامرة بيلوفيجسكايا » ، ووافقوا على « إصلاحات » جايدار . ولم يثيروا شجة بصدد محاولتي الانقلاب في ديسمبر ومارس ، ولم يدافعوا عن رئيس برلمانهم من تطاولات أنصار يلتسين عندما حذر قبل الجميع من قيام نظام الحكم الديكتاتوري .

وبالمناسبة فقد بدأت محاولات شراء النواب منذ فترة طويلة ، ربما في مايو ١٩٩٢ بعد المؤتمر السادس لنواب الشعب ، عندما وقع جايدار على قرار يمكن لكل نائب بموجبه

الحصول على مبلغ نقدي كبير لمشاركته في الإصلاحات . وعندما عرضوا على هذه الوثيقة فرأتها على دورة الموفيت الأعلى . وعندها « طبخوا » الموضوع . ولكن هذه المحاولات استمرت وإن اتخذت صورة أكثر احتراماً ، مثل منح شقة لهذا وإعطاء منصب لذاك ، وتمويل مشروع لثالث وتقديم خدمات لناخبي رابع وهم جرا ...

الصحافة :

كنت أولى اهتماما كبيرا بالمؤتمرات الصحفية التي أعدها يوميا . ففي ظل الحصار الإعلامي المفروض علينا كانت هذه المؤتمرات مهمة كمصدر معلومات للناس . وكان يشهدا ، إلى جانب الصحفيين ، النواب والموظفون البرلمانيون . وكان الحاضرون يحجبونني ملياً بنظراتهم ليعرفوا هل سأظل صامداً أم لا . ولذلك كان من المهم الظهور يوميا أمام الصحفيين .

مناورات واشنطن :

أبدت واشنطن ، التي أينت يلتسين بوضوح ودفعته إلى القيام بالانقلاب الحكومي ، قلقها الشديد إزاء تطور الأحداث على نحو مغاير لما ترغب فيه . إذ أخذ الرأي العام في روسيا يميل إلى تأييد السلطة الشرعية الممثلة في المؤتمر . وفي يوم ٢٩ سبتمبر أصبح الوضع من هذه الناحية حرجاً ، فقررت واشنطن أن تؤمن نفسها إزاء انهيار يلتسين الذي بدا مؤكداً . وصدر بيان وزير الخارجية وارين كريستوفر الذي أعلن أن الإدارة الأمريكية طلبت من الرئيس يلتسين التقيد بحقوق الإنسان . وبعد بضع ساعات من هذا التصريح أصدر البيت الأبيض بياناً أكثر تشدداً طالب يلتسين بعدم السماح باستخدام القوة ضد الدستوريين ، الأمر الذي جعل يلتسين في موقف صعب ، إذ لا يمكن « تطهير » مبنى البرلمان بدون استعمال القوة ، بينما هم يطالبونه بعدم البدء باستخدام القوة . وعلى أي حال ، فأياً كانت المحادثات المبرية مع القيادة الأمريكية فقد اتخذت الأحداث منحى دفع الولايات المتحدة إلى الابتعاد عن سلوك يلتسين القبط (أو بالأحرى اللا إنساني) . وارتفعت في الولايات المتحدة ذاتها ، وفي البلدان الغربية الأخرى أصوات تدين يلتسين . وأخذت وزارة كروظيريف ومبعوثوه يلحون على الدبلوماسيين الغربيين ليل نهار بينما لم يخل الصحفيون والكتاب « الديمقراطيون » بالجهد في محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأن « روسيا مهلكة بدون يلتسين » ، وأن المتمردين في مبنى البرلمان هم من الفاشيين والشيوعيين . وللحقيقة فقد امتنعوا ، وهم يخاطبون المسمتع والمشاهد الغربي ، عن إطلاق النعوت التي يستخدمونها : « للاستهلاك المحلي » ، مثل : عصابة القتل ، قطاع الطرق ، مدمنو المخدرات ، المتمردين .. الخ .

وقال لى أحد الدبلوماسيين الروس الذى زارنى فى ساعة متأخرة من ليل
٢٧ سبتمبر :

- إن واشنطن قلقة جدا يارسلان عمرانوفيتش ، من طول أمد النزاع ، فقد أكدوا
لها أن الأمر كله لن يستغرق سوى يومين أو ثلاثة ، وعلى أقصى تقدير أربعة أيام . ولذلك
تبدى واشنطن نفاد صبر ، ويغض كلينتون وكريستوفر ألبارما عما يفعله يلتسين فى قمع
المقاومة . وكوظيريف فى غاية الغضب ، ويطالب دبلوماسيينا بأن يقيموا للغرب أفضع
المعلومات وأشنعها وأشدّها تضليلا عما يقوم به المؤتمر العاشر الآن . وينبغى تخويف
الغرب من احتمال وصول روتسكوى إلى السلطة واحتمال لجوئه للتهديد بالسلاح . وهذا ،
للأسف ، يعود بمردود قوى . وأنا لا أعرف كيف أساعدكم ، ولكن عليكم أن تجدوا وسيلة
لطمأنة الغرب بأنه لن يحدث أى تراجع عن الديمقراطية ، ولا عن الإصلاحات فى اتجاه
إقامة السوق . وينبغى أن تصرحوا بذلك بشدة . ولكن هذا قليل ، إذ يلزم إبلاغه للغرب .

فقلت له :

- هذا ما أردته يوميا للصحفيين فى المؤتمرات الصحفية ، ولكنهم لا يكتبون عن ذلك
ولا يذيعونه ، وليس لدينا قنوات أخرى . والنائب إيونا أندرونوف والنائب أوليج
روميانتسيف ، وحتى مستشارى غير المتفرغ الأستاذ الانجليزى « روس » يعملون ليل نهار
مع الدبلوماسيين الأجانب ، ويتصلون بزملائهم فى البلدان الأخرى ، وحتى الآن بدون
نتيجة . كل ما توصلنا إليه هو أن ٤٠ نائبا من حزب الأحرار البريطانى أعلنوا عن
احتجاجهم . وقيل لى إن البرلمان التركى برئاسة جنديروك أرسل نداء إلى البرلمان
الأوروبى ، كما أدانت يلتسين المجموعات اليسارية البرلمانية فى فرنسا وإيطاليا ، كما أعلن
برلمانىو مصر وسوريا والأردن عن غضبهم لما وقع ، وقد أبلغت بذلك صباح اليوم . ولكن
هذا قليل . ألا تستطيعون كدبلوماسيين مساعدة البرلمان بشىء ؟ أمن المعقول أن جميع من
فى الخارجية يؤيدون يلتسين ؟

فأجاب الدبلوماسى :

- لدينا فى الوزارة مؤيد واحد ليلتسين هو كوظيريف . ولكن الدبلوماسيين خوافون ،
رغم أنى أعرف أن هناك كثيرا من الدبلوماسيين الذين يعطون ، على قدر إمكانياتهم ، تقييما
صحيجا للمأساة . ولكن عليكم أن تقوموا بخطوات نشيطة فى أقرب وقت . وحاشا لله أن
يحدث شىء شبيه بما حدث عند مبنى أركان القوات المشتركة لدول الرابطة ...

كانت واشنطن تؤيد الانقلاب وتدعمه بنشاط ، وكانوا هناك يعلمون به قبل وقوعه . فحسب بيان معنلى إدارة الرئيس كلينتون كانت أخبار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإيماءات كبار المسؤولين الروس فى غضون الأسابيع الأخيرة تشير إلى احتمال وقوع تغيرات جذرية فى روسيا . ونكرت وكالة المخابرات المركزية منذ ثلاثة أسابيع أن موسكو ستشهد على الأرجح فى المستقبل القريب أحداثاً تخرج روسيا من أزماتها السياسية . وتواصل الإدارة الأمريكية بكافة الصور إظهار تأييدها لتصرفات يلتسين . وقد أُلح الرئيس كلينتون ووزير الخارجية كريستوفر ، وغيرهما من قادة الكونجرس ، والإدارة ، إلى استعدادهم لا لغض الطرف عن أعمال يلتسين اللا دستورية فحسب بل ولتبريرها ، ولتقديم دعم إضافى لحكومة الإصلاحات .

وعلى هذا النحو ينظرون هنا إلى التصويت الذى جرى فى مجلس الشيوخ الأمريكى حول مشروع قانون بتقديم مساعدة أمريكية لروسيا بمبلغ إجمالى ٢,٥ مليار دولار . فقد صوّت لصالح المشروع ٨٨ وعارضه ١٠ فقط ، وهو إجماع نادر الحدوث . وللحقيقة فإن المبلغ هو ٧٠٠ مليون دولار ، أما الباقي وفدرة ١٨٠٠ مليون دولار فقد سبق تخصيصه ، بل وإنفاق جزء منه ، فيما عرف « بمظروف فانكوفر للمساعدة » ، وهو المظروف الذى عرضه كلينتون على يلتسين عام ١٩٩٣ خلال لقائهما فى كندا .

وبرر الشيوخ الأمريكيون وممثلو الإدارة الأمريكية اتخاذ هذا القانون بأن ذلك ينبغى أن يكون برهانا قويا على صلابة الدعم الأمريكى ليلتسين فى اللحظة الحاسمة للمواجهة بينه وبين المتشددين فى السوفييت الأعلى .

وبذل الرئيس كلينتون وأعضاء حكومته جهودا كبيرة لحث الدول الغربية الأخرى على الإعراب عن دعمها ليلتسين ، واتصل كلينتون شخصيا بعدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات الحليفة لواشنطن فى هذا الصدد .

وفى العاصمة الأمريكية يبدون الآن ارتياحهم لتطور الأحداث فى روسيا . وصرح مندوب للإدارة الأمريكية ، لم يرغب فى الإفصاح عن اسمه ، بأن وزير الخارجية كريستوفر والوزير الروسى كوزيروف أجريا اتصالا هاتفيا ، أعرب كوزيروف فيه عن الامتنان للدوليات المتحدة على تأييدها السريع والحازم ليلتسين ، فكان رد كريستوفر ، حسبما ذكر « المندوب الأمريكى الرفيع » ، هو التالى : « إننا نريد أن نكون إلى جانبكم فى الوقت الذى تحتاجون فيه إلينا » (*) .

(*) صحيفة «براغدا» ، ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ .

وما هو الثمن الذى دفعه يلتسين وكوتليريف لواشنطن ؟ إنه المزيد من إخضاع المصالح الروسية للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية .

وأعلن وزير الخارجية الأمريكية ولارين كريستوفر فى جلسة استماع باللجنة القانونية لمجلس الشيوخ ، أن الأحداث الأخيرة فى روسيا قد أظهرت أن بوريس يلتسين يتمتع بمركز قوى ، وأشار إلى ارتياحه لقرار الزعيم الروسى بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية . وأعلن كريستوفر أن ذلك « دليل على إيمانه الراسخ بالديمقراطية ، وعلى أنه يرغب فى تعرض نفسه والآخرين لامتحان الانتخابات » . وأعلن وزير خارجية بريطانيا دوجلاس هيرد أنه « كان من الضرورى الإعراب عن الدعم لرئيس روسيا بوريس يلتسين فى مواجهته مع البرلمان وقوى المعارضة الأخرى . والموقف البريطانى والأمريكى فى هذا الصدد متطابقان » .

وتحدث الممول الأمريكى جورج سوروس فى مؤتمر صحفى بموسكو ، فقال إن روسيا أصبحت فى مأزق ، وستساعد القرارات المتخذة فى الخروج منه ، مع البقاء فى الأطر الدستورية إلى أقصى ما يمكن .

وأعرب الجنرالات الأمريكيون عن تأييدهم ليلتسين . فقد صرح رئيس لجنة رؤساء أركان القوات المسلحة الأمريكية ك . باول بأن « الأحداث العاصفة الجارية فى روسيا ليست شيئا مفاجئا لبلد يتخطى للحاجز النفسى بين الشيوعية والنظام السياسى الحر . إن البلد يسير فى الاتجاه الصحيح ، ولهذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم له أكبر دعم ممكن . ومن الأهمية بمكان أن حركة روسيا إلى الأمام تجرى بقيادة رئيس حركى ونشط للغاية ، مخلص للإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ، وممثل شرعى للسلطة السياسية . إن إجراءاته تستهدف تكوين برلمان يستطيع أن يتعاون مع الرئيس ويكون له نفس الوضع القانونى الراسخ » .

وهذا تصريح آخر ، طريف للغاية ، أدلى به وزير الدفاع الفرنسى ف . ليوتار : « إن الجيش الروسى مازال مواليا للرئيس الروسى بوريس يلتسين ، وفى الوقت الراهن لا يوجد خطر إقلاط الوضع من تحت السيطرة . إن ولاء القوات المملحة للسلطة المنتخبة هو أحد أسس الديمقراطية . ولاء القوات المملحة للرئيس يساعد إلى حد كبير على استقرار روسيا ، الأمر الذى يهم الجميع » . وهكذا ، وكما نرون ، فقد كان وزير الدفاع الفرنسى يوم ٢٤ سبتمبر على علم بموقف الجيش الروسى ، فى الوقت الذى خيّل فيه لأعضاء هيئة رئاسة وزارة الدفاع أنهم يقفون على الحياد فى الصراع بين قمم السلطة .

الحصار الإعلامي :

أثبتت كافة وسائل الإعلام الغربية المقروعة والمسموعة والمرئية تقريباً انقلاب يلتسين ، وعرضت الوقائع بتحيز شديد ، وأثبتت فكرة « الانقلاب الشيوعي الفاشي » . وكان ذلك مهيناً ليس لنا كبرلمانيين فحسب ، بل ولبلدنا وشعبنا .

وبذل الجهاز الإعلامي بقيادة يورى ماريتشكوف أقصى ما يستطيع لكسر هذا الحصار الإعلامي ، ولكن ذلك كان شبه مستحيل . وحتى لو تمرب خبر موضوعي ، فإن ذلك كان يجرى عبر وسائل الإعلام الإقليمية وحدها . وكثيراً ما كنت ألتقي بصحفيي الأقاليم وأتحدث معهم . ونشطت بصفة خاصة الصحفية فيرا شفتشوك من صحيفة « سيفيرنى رابوتشي » ، فى محافظة ياروسلافل . ويبدو أنهم حاولوا إغلاق تلك الصحيفة بسبب ما نشرته تلك الصحيفة .

ولما كان المؤتمر العاشر يدرك جوانب الضعف فى موقفه الإعلامى فقد أصدر بياناً خاصاً ، ناشد فيه الصحفيين والقيادات الإعلامية أن يلتزموا بشرف الكلمة ويحرروا من أى ضغوط من جانب أية سلطة . وأشار البيان إلى تحول الصحافة عملياً إلى جزء من كيان السلطة ، وإلى استغلال بعض الصحفيين لظرف الانقلاب الذى نفذه يلتسين للفك بزملائهم الذين يحملون وجهات نظر أخرى ، الأمر الذى يمهّد الظروف لقيام الديكتاتورية . وأشار البيان إلى أن قيادة محطة التلفزيون لعموم روسيا أغلقت برنامج « تلفزيون البرلمان » ، كما أغلقت إذاعة روسيا « ساحة البرلمان » . كما أغلقت صحيفة « راسيسكايا جازيتا » الناطقة باسم البرلمان . ويجرى للتشويش على محطاتنا الضعيفة « الطابق العشرون » .

ومن الملاحظ أنه ابتداء من ٢٥ - ٢٦ سبتمبر أخذت أجهزة الإعلام الغربية الكبرى تعزز تأييدها ليلتسين ، ووقفت نفس المواقف المخاللة الذى وقفته الصحافة الروسية . ويبدو أن القادة الغربيين كانوا قد توصّلوا آنذاك إلى اتفاق مشترك بتأييد يلتسين . وبالطبع فإن حرية المعلومات فى الدول الديمقراطية ممالة رمزية ، ومزعان ما علم « حاملو المعلومات » بموقف الزعماء الغربيين ، فشرعوا على الغور فى تزييف الحقائق ، وتضليل الرأى العام العالمى .

وفى الوقت نفسه لم يستطع صحفيونا ، أو لم يشاءوا ، أن يقدموا تحليلاً موضوعياً لهذه المأساة الروسية الكبرى . وهم بذلك لم يخدعوا الرأى العام فحسب ، بل خدعوا أنفسهم ، وعرضوا على القراء والمستمعين والمشاهدين فى العالم صورة بدائية للغاية ، وكان الصراع يدور بين يلتسين التقدمى الساعى إلى الإصلاح ، و« برلمان الرجعى الموالى للشيوعية والساعى للعودة إلى العهد الشيوعى . وقد نجح هذا الخداع الكبير ، فيما يبدو ،

فى جعل الرأى العام العالمى يقف موقف اللامبالاة من أعمال العنف والقتل الفظيعة للأبرياء فى موسكو ، ومن الفتك بالبرلمانين وحل البرلمان وقصفه بالمدافع .

وقد تعرض للكثير من الصحفيين الغربيين والروس للضرب المبرح (أكثر من ٤٠ صحفياً) وقتل منهم ٧ أشخاص وجرح ١٥ . ولو حدث ذلك فى أى بلد آخر لقامت قيامة العالم . ولكنهم « غفروا » ذلك ليلتسين . لماذا ؟ وكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة الفريدة ؟ بالطبع من مصلحة بعض الزعماء الغربيين أن يتعاملوا مع رئيس دولة كيلتسين ، الحاكم الضعيف ، غير المؤهل ، والذي يسهل فرض الرأى عليه أثناء المفاوضات . ولكن يبدو أن أحداً لم يفكر جدياً فى فائدة ذلك على المدى الطويل ، من زاوية مستقبل العلاقات بين روسيا وهذه الدول ...

فى الساعة العاشرة مساء يوم ٢١ سبتمبر ، وإثر جلسة هيئة رئاسة السوفيت الأعلى مباشرة ، عقدت أول مؤتمر صحفى . ومن يومها ، وكما أسلفت ، كنت ألتقى بهم وأشرح جوهر الأحداث . وفى البداية كنت أعلق بالأمل بوسائل الإعلام الغربية والأجنبية من حيث إنها مستقل صورة موضوعية نوعاً ما إلى مواطني بلدها ، ومن ثم إلى مواطني روسيا والبلدان الأخرى .. غير أن هذه الآمال لم تتحقق . فلهب ما أخذ المراسلون الأجانب بوجهة نظر زملاتهم الروس وراحوا ينقلون تفسيرهم ورؤيتهم للأحداث . ويبدو كذلك أنهم أخذوا برأى سفارتهم ، وخاصة السفارة الأمريكية التى وقفت موقف العداء السافر من مجلس السوفيت الأعلى ، وخاصة بعد قدوم السفير الأمريكى الجديد بيكرينج . ونكرت الصحف أن بيكرينج صرح بأن « حسبواتوف تلاعب بالأصوات فى المؤتمر العاشر » ، ولم يعرب شخص واحد عن غضبه على هذه الإهانة لبلده ، ناهيك عن الكذب الواضح فى هذا التصريح ، إذ أن رئيس البرلمان لا شأن له بعد الأصوات ، فلهذا الفرض توجد مجموعة خاصة بتنفيذ اللائحة . والمسؤول عن ذلك جريجورى دوروفيف (رئيس لجنة النظام واللائحة فى البرلمان) ، ولم يأخذ عليه أحد أى تلاعب خلال ثلاث سنوات ونصف السنة من عمله .

وها هو ذا بعض من نماذج التناول « الموضوعى » للمأملة فى وسائل الإعلام الأجنبية .

كتبت « الفالينشال تايمز » فى مقال افتتاحى :

« يبدو أن يلتسين سيكسب بحله لعقدة البرلمان الروسى ، فقد أتاح لنفسه مجالاً للمناورة ، ولكي يتجس عليه أن يستخذه ، إذ أن الأعمال الخارجة عن الأطر الدستورية

أصبحت حتمية حيث إن دستور البلاد يعرقل قيادته . وفي هذه الأحوال يمسك بتمام السلطة أولئك الذين يكسبون ولاء أجهزة العنف (٥) .

وليس هناك لدى الكاتب ظل من شك في شوعية استخدام « أجهزة العنف » هذه ! ضد من ؟ تكتب « الديلي تلغراف » في نفس اليوم :

« إن الرئيس يلتزم ، للوثق من نفسه ، حاول تحض المصالح المتعلقة بأنه يركز السلطة في يديه ، فأعلن أنه للمرة الثالثة خلال علمين يضع مستقبله السياسي في كفة الميزان ويخوض انتخابات رئاسية في يونيو من العام القادم » (٥٥) .

ولا تنكر الصحيفة حتى مجرد إشارة إلى أن البرلمان أيضا موافق على إجراء انتخابات برلمانية .. فماذا الناعى إذن للحصار والعنف والمراسيم الثلاثورية ؟

وتؤيد « الفيجارو » أعمال يلتزمين » وتقول :

« إن حقيقة انعقاد قمة دول الرابطة المستقلة اليوم في موسكو ، كما كان مقرراً ، تدل على أنه رغم الخلافات في وجهات النظر فإن شركاء روسيا يراهنون على يلتزمين ، وقد أبدى دعمهم له معظم زعماء الدول المستقلة الجديدة ، فيما عدا استثناءات نادرة » (٥٥٥) .

وتحت عنوان « أمل لروسيا » نشرت الصحيفة الألمانية الواسعة النطاق « فرانكفورتر ألبماينه » تعليقاً جاء فيه :

« إن النتيجة المؤقتة للصراع من أجل السلطة في روسيا تعطي الأساس التام للأمل بأن الرئيس يلتزمين ، الزعيم الروسي الوحيد المنتخب ديموقراطياً ، وربما الوحيد الذي يمكن لشعبه أن تكفل السير في النهج الإصلاحى حتى النهاية ، إنما يسيطر على الوضع في البلاد خلافاً لخصومه السياسيين الذين تمترسوا في البرلمان الروسي . ولا يمكن إلا أن تنشكك في أحقية هياكل السلطة المتوازية في روسيا في الوجود . فهذا ما لا يسمح به الدستور الذى لا يزال قائماً ، والذي أوصله البرلمان إلى درجة اللا معقول عن طريق شتى الألاعيب والتزوير . كما أن شكل الصراع على السلطة يعطى هو الآخر الأساس للأمل . فالرئيس لم يقدم على إعلان حالة الطوارئ ، بل أعلن عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة

(٥) « فاينلشال تايمز » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

(٥٥) « ديلى تلغراف » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

(٥٥٥) « فيجارو » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

فى ديسمبر من هذا العام ، وانتخابات رئاسية مبكرة فى يونيو من العام القادم . كذلك لم يحاول يلتسين تجميع أنصاره وإخراجهم إلى الشوارع أو حل البرلمان باستخدام القوة ، وذلك بالرغم من أن الجيش يقف فى صف الرئيس الروسى (*) .

وكتبت صحيفة « براونشفيجر تسايتونج » الألمانية تقول :

« إن نتيجة هذه الانتفاضة من أعلى » فى روسيا معروفة . ففى أبدي الرئيس يلتسين كافة الأوراق الراجعة والتي ليست لدى خصميه السياسيين الأساسيين : روتسكوى وحسبولاتوف . وقد ظل نداء هذين الأخيرين إلى الإضراب العام صحيحة فى الصحراء . ولم يفكر أى تشكيل عسكري روسى فى إطاعة أوامرهما . وفى الوقت الذى أعلن فيه الرئيس المنتخب ديمقراطياً عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى يونيو من العام القادم كتحليل على جدية نواياه فى تحقيق التحولات الديمقراطية ، فإننا نرى فريق خصومه قد بدأ يتفكك ، وينسلخ عنه قادة سابقون ، لأن القليلين هم فقط الذين يرغبون فى البقاء فى معسكر الخاسرين » (**) .

هكذا نقلت وسائل الإعلام الغربية الكبرى صورة الأحداث المأساوية فى موسكو فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ . وقد ابتعدت بلباقة عن جوهر القضية ، ولم تكتب أن البرلمان وقف مدافعاً عن الشرعية وعن كرامة الوطن ...

ومما لا شك فيه أن عامل « الاتصالات » ، أى المعلومات الموضوعية ، لعب دوراً كبيراً فى هزيمة الدستوريين . فلو كنا نملك إمكانية إيلاغ ما اتخذته قيادة الدولة العليا من قرارات إلى المجتمع لتغير الوضع . ويومئى أن أؤكد أن السوفيت الأعلى والمؤتمر العاشر قد بذل كل ما فى وسع السلطة التشريعية أن تبذل فى تلك الظروف ...

إجراءات تعسفية ضد المحكمة الدستورية :

كان إقرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية إجراءات يلتسين يعنى فى نظر السلطة أن المحكمة اتخذت الموقف « غير الصحيح » ، بل والأسوأ من ذلك أنها سلكت سلوك « الجاحدين » . ألم يعرضوا عليها عدم عقد جلساتها إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية القادمة ؟ وإذا بها تجتمع وتعقد جلساتها بصورة سافرة وتعتبر مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ غير دستورى . حسناً ، قتلنا جزءاً من ! هكذا كانت وجهة نظر السلطة التنفيذية التي كانت تتردد فى الكواليس وفى العلن .

(*) « فرانكفورتر ألبماينه » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

(**) « براونشفيجر تسايتونج » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

إلا أن قضاة المحكمة كانوا واثقين من صحة موقفهم وقراراتهم . فقد صرح القاضي فلاديمير أولينيك : « لقد أقممت يمين الولاء للدستور ، ولم يسمح لى ضميرى بمخالفة القسم ، ولا أستطيع أن أتصرف بشكل آخر » .

واعتبر أولينيك أنه لم تستخدم كافة وسائل الخروج من الأزمة بالطرق الدستورية . فقد رأى أنه لم تستغل مثلاً إمكانية مناقشة المؤتمر باعتباره أعلى هيئة للسلطة ، والذي أنشأ منصب الرئيس ، وأوصى بانتخاب بوريس يلتسين لهذا المنصب عندما كان رئيساً للموفايت الأعلى للاتحاد الروسى . وكان سنة من قضاة المحكمة الدستورية قد التقوا ببوريس يلتسين قبل انعقاد « الجمعية الدستورية » المزعومة ، وعرضوا عليه بعضاً من تلك الوسائل ولكنه لم يقبل ، ولم يرغب فى قبول أى منها .

وربما كان القاضي فلاديمير أولينيك على حق عندما قال إن الرئيس « وقع ضحية ضعفه » ، وفى مقدمة نواحي ضعفه عدم ثباته ، وثقته المفرطة فى المحيطين به ، الذين يوجهونه رغم أنهم لا يشغلون مناصب حكومية ، وبالتالي لا يتحملون مسؤولية .

وهاكم مثلاً أو نموذجاً على « النصائح » التى يقدمها المقربون من يلتسين إليه لحل المشاكل « سلمياً » .

فقد صرح فلاديمير شوميكو للصحفيين فى ٢٢ سبتمبر ، وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ، بأن الرئيس ، فى تصوره ، « لا ينبغي أن يقترح تأجيل اجتماعات المحكمة الدستورية إلى ما بعد الانتخابات ، بل يأمر بعدم عقدها ، أما نحن ، فى السلطة التنفيذية ، فسنبدل كل ما فى وسعنا لكى لا تعمل هذه الهيئة » .

وهكذا ألغيت الحراسة على المحكمة الدستورية فى ٢٣ سبتمبر ، وأبلغت وحدة الشرطة المكلفة بحراسة مبنى المحكمة بأمر الرئيس يلتسين رئاسة هذه المحكمة بإنهاء مهمة الحراسة . وحُرِّم رئيس المحكمة الدستورية فاليرى زوركين من حق استعمال الهاتف الحكومى للاتصال بالأقاليم ، كما قطع الاتصال اللاسلكى عن سيارته .

وزاء هذا الوضع وزع الجهاز الصحفى للمحكمة الدستورية بياناً جاء فيه :

« نظراً للتهديد المباشر بوقف نشاط المحكمة الدستورية بالقوة ، فإن القضاة يبحثون احتمال التوجه مباشرة إلى أطراف الاتحاد الروسى ببناء ناشدوهم فيه حماية هذه الهيئة الدستورية » .

ولأسف فلم تنتقل المحكمة من التلميح إلى التحرك ، فلم يصدرُوا مثل هذا البيان .

وفى ظل التعايش الاسلامى « للعوالم المتوازية » فى سلطنة الدولة يتوقف الاستقرار فى المجتمع - إلى حد كبير ، على قدرة السلطة القضائية على العمل . ولكن مصير هذه السلطة أيضا أصبح مهدداً بعد أن اعتدى يلمسين على الدستور ، وبالتالى أبطأ مقبول قوانين كثيرة ومنها قانون المحكمة الدستورية ولائحتها -

وحتى لو راعينا أن فريق يلمسين لم يستند كل قائمة الإجراءات التعسفية « الإدارية والفنية » ضد المحكمة الدستورية « فإن ما استخدمه من وسائل ضغط ضد هذه الهيئة الشرعية وغيرها من الهيئات المنتخبه شوعياً ، تجعل السلطة التنفيذية خارجة على القانون ، أما أعمالها فتصب فى عداد الجرائم -

وهذا استنتاج بالغ الأهمية ، وكان من المفروض أن يوليه الرأى العام العالمى حق قدره من الاهتمام ، ولكنه لم يفعل للأسف ...

لقد بدأت الإجراءات التعسفية ضد المحكمة الدستورية قبل ذلك بزمان ، عندما منع رئيس المحكمة قابري زوركين من استعمال الاستراحة الحكومية ، وفى شهر مايو سحبت منه الحراسة . فقد اتضح أن هذه المحكمة « مستقلة » أكثر مما ينبغي فى عين « كبير العائلة » ! وخاصة رئيسها الذى كسب احترام المواطنين بسرعة ، الأمر الذى يثير عادةً غيرة النافهين وذوى النفوس الصغيرة ...

الفصل السادس

المصادر

أسلاك شائكة حول البرلمان :

سبق أن أشرت إلى أن الكرملين استغل هجوم بعض الأشخاص على هيئة أركان القوات المشتركة لدول الرابطة يوم ٢٣ سبتمبر فى الترويج لخرافة ضخمها بصورة غير معقولة ، وكانما المجتمعون فى قصر البرلمان هم مجرد مجرمين وأشقياء ومدمنى مخدرات جاءوا من شتى أنحاء البلاد ، وكان ذلك بالطبع ضروريا لتبرير قراراته الوحشية ضد البرلمان الشرعى للبلد ، المنتخب وفقا للمستور والقوانين الاتحادية . أما السلطة التى لم تعد شرعية فى الكرملين فقد راحت تحشد وحدات القوات الداخلية وفصائل « أومون » (الشرطة الخاصة) والشرطة العادية . كل ذلك دعماً للوحدات التى حاصرت بالفعل مبنى الموفيت الأعلى .

وسرعان ما شاهدنا شيئاً جديداً . فقد مدوا شيئاً يشبه الخرطوم الضخم ، ولكنه من الأسلاك الشائكة . واتضح أن ذلك هو « حلزون برونو » ، الشهير الذى يبلغ ارتفاعه منتصف القامة . وعند أقل ملامسة له بأى جزء من الجسد يلتف الحلزون عليه ويغرز فيه أوراقه الفولاذية الدقيقة ، وينتهى الأمر بموت الشخص الذى يقع فى براثنه . وكما قيل لى فقد حرم استخدامه بقرار من عصابة الأمم قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولم يتمكن أحد من استخدامه سوى الإيطاليين فى إثيوبيا . وقيل أيضا إن الأصدقاء الأمريكيين أهدوه لأنصار يلتسين من مخازن الجيش الأمريكى . وربما يكون التاريخ قد شهد حوادث تصدى السلطة التنفيذية الموتورة للسلطة التشريعية ، ولكنى لم أقرأ عن تطويق مباني البرلمانات بالأسلاك الشائكة . وقيل أيضا إن تياراً من الأسلحة يتدفق فى تلك الأيام من « البيت الأبيض » ، وادعوا أنه ترابط فيه فرقة مشاة مسلحة تسليحاً كاملاً ، ومستعدة لشن العمليات الحربية فى أية لحظة . وأنشأوا كذلك أن مبنى البرلمان هو مستودع كبير للأسلحة يحتوى حتى على الصواريخ . والذين قرعوا كتاب « المباحثات الهامة » التى دارت بين ممثلى البرلمان ورئاسة الجمهورية فى فترة الأزمة ، سيجنون أن ممثل الرئاسة سرجى فيلاتوف كان يركز بصفة خاصة على « مشكلة الأسلحة فى البيت الأبيض » . ويعد قصف البرلمان والاستيلاء عليه لم يجدوا فيه أسلحة سوى تلك التى كان يحملها حرس البرلمان حسب القانون ، وعندئذ أصيب الجميع بالخرس ، وخاصة فيلاتوف ولوجكوف . وما كان أكثر صياح فيلاتوف ومطالبته بتسليم الأسلحة ! فمن أين يأتى بها فورونين إذا لم تكن موجودة فى مبنى

البرلمان ؟ وعلاوة على ذلك فقد طاف مدعى موسكو والمدعى العام خصيصا بمبنى البرلمان وتفقدوا المخازن كلها ، وأكدوا أنه ليس هناك أى أسلحة بخلاف المخصص بها .

وأطلقوا على البرلمانين وصف « الشيوعيين الفاشيين » .. ولكن من الذى أطلق نيران الدبابات على البرلمان وسط مدينة كبيرة ؟ ومن الذى قتل أكثر من ألف وخمسمائة شخص فى أحداث سبتمبر / أكتوبر ، وأمر بضرب عشرات الآلاف واستخدام العنف ضد النساء وحتى ضد الفتيات المراهقات ؟ ومن الذى سرق ممتلكات البرلمان ، العائدة للشعب ، والتي تقدر بـ ٥١ تريليون روبل ؟ أليمنوا هم يلتسين وفيلاتوف وشوميكو وتشيرنوميردين وكوظيريف ويرين وجراتشوف ويانكراتوف (*) وغيرهم ؟!

وساطة الكنيسة والمفاوضات :

انحرفت فى ذهنى العبارة التى قالها ذلك الدبلوماسى الروسى عن ضرورة القيام بخطوة قوية ما . وعندما دخل مكتبى النائب القس ألكسى زلوين فكرت : ربما تصبح الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، بما لها من نفوذ ، هى المنقذ لنا ؟ وطلبت منه أن يكتب رسالة إلى البطريق ألكسى الثانى . وبعد ساعة عاد زلوين مع النائبة فالنتينا دومنينا حاملاً مسودة هذه الرسالة المكتوبة على شكل نداء . وفى الجلسة المسائية للمؤتمر قرأها على النواب فوافقوا عليها . وهذا هو نصها :

**نداء المؤتمر الطارئ العاشر لنواب الشعب
إلى بطريق موسكو وعموم روسيا صاحب القداسة
ألكسى الثانى**

يا صاحب القداسة ..

يتوجه إليكم ، باعتباركم رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، نواب الشعب فى روسيا الاتحادية ، المجتمعون فى مؤتمركم الاستثنائى (الطارئ) العاشر .

لقد تجاوز رئيس روسيا بوريس يلتسين حدود المباح وحفث بيمين الولاء لدمستور بلادنا . ويمرسومه الصادر فى ١٩٩٣/٩/٢١ حل البرلمان وأوقف نشاط نواب الشعب فى روسيا ، ويحاول مع عصابة أذنابه اغتصاب السلطة تماما ولأمد طويل ، ويسعى إلى التحكم فى شعوب روسيا بإشارة من إصبعه الموجهة . لقد وقع انقلاب حكومى مضاد للدمستور .

(*) مدير شرطة مدينة موسكو .

لقد خيم على روسيا العظيمة خطر رهيب ، خطر الحقد والضغينة والشقاق والنزاع بين مختلف القوى المتصارعة . وفى أى لحظة قد تسفك الدماء وينلعق لهيب الحرب الأهلية المنذر .

لقد واجهنا نحن نواب الشعب الروسى هذا الانتهاك للشرعية ، وعلى الفور عقدنا المؤتمر الطارئ العاشر لنواب الشعب ، ووقفنا دفاعاً عن القانون وال دستور والديمقراطية لنؤدى واجبا المنى مع كل من يعز عليه وطننا المقدس .

وعند دار السوفيتات يقف ليل نهار ، فى البرد وتحت المطر ، الوطنيون الغيورون ساهرين رغم الجوع ، وصنع المدافعون عن البرلمان درعاً قوية للمجابهة . وتلقينا التأييد من كل أنحاء روسيا . وتصل إلى مبنى دار السوفيتات آلاف الرسائل والبرقيات والأصداء .

وكل يوم يقف مع المدافعين عن دار السوفيتات عدة قساوسة من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية . وهم يؤدون الصلوات ويطوفون بالصلبان ، ضاربين المثل فى أداء الواجب الدينى .

لقد أقر المؤتمر العاشر الطارئ لنواب الشعب فى روسيا الاتحادية القانون الذى رفضه يلقين مرتين « حول حرية العقيدة » ، والذى يسد الباب فى وجه المبشرين المسعورين والظالمين ويساعد على النهضة الروحية لوطنا ولطوائفه التقليدية .

ورداً على جهربنا أحاطوا دار السوفيتات بطوق ضخم من الأسلاك الشائكة وسيارات الرش والشرطة الذبالة ، وأطواق تتراوح من صفين إلى ستة صفوف من الأجساد الحية لأبنائنا من جنود الوطن الشبان . ولأول مرة خلال المصور يقام معسكر اعتقال سياسى للديمقراطية .

واليوم هو اليوم الثامن من أيام المواجهة غير المتكافئة . فقد قطعوا الكهرباء والاتصالات والصرف الصحى عن دار السوفيتات ، وسحبوا السيارات . وتوشت المواد الغذائية والأدوية على النفاد .

وفى هذه الظروف ، ويسم نلخينا ، نناشكم أنتم بطريق موسكو وعموم روسيا المعتمد على نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بملايين رعاياها ، أن تبخلوا كل جهودكم للحيلولة دون انهيار روسيا وإندلاع الحرب الأهلية وبلوغ الرفاق الوطنى فى بلدنا العظيم المتعدد القوميات .

وتفضلوا ، يا صاحب القداسة ، بقبول عظيم الاحترام

المؤتمر الطارئ العاشر لنواب الشعب

لروسيا الاتحادية

وإعراباً عن امتناننا العميق لكم نرسل إليكم هدية رمزية صغيرة ، عبارة عن عدة شموع ، والتي تضيء مثيلاتها اليوم مكاتبنا وأماكن عملنا في المؤتمر الطارئ المعاصر لنواب الشعب في روسيا .

موسكو ، دار سوفيئات روسيا ، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

المطران كيريل في قصر البرلمان :

كنت على علم بوجود بليلة كبيرة لا في صفوف الرعية فحسب ، بل وبين رجال الكنيسة أيضاً . فكثيراً ما كنت استقبل رجال الدين المسيحي ، وكنت أعرف جميع المطارنة تقريباً والبطريق ألكسي الثاني وكذلك كبار الشخصيات الإسلامية وزعماء الطوائف الأخرى .

وعندما أبلغوني بوجود المطران كيريل ومرافقيه في غرفة الاستقبال دعوته إلى مكتبي ، فسلمني رسالة تتضمن نداء من البطريق ألكسي الثاني . ومن ثم شرع يتحدث بحذر عن ضرورة التفاوض والحلول الوسط والاتفاقات بدلاً من الحرب والدمار .

أصغيت إليه بانتباه وأنا أشعر بالدهشة : ترى بم يريد أن يقتعني ؟ إن عليه أن يقتنع الكريملين بذلك . ولكنني مضيت أصفى دون أن أقاطعه . ثم أجبته بأنني أقبل بمرض البطريق ألكسي الثاني بإجراء للمفاوضات وأشكره على مشاركته وسميه إلى المصالحة . وقلت له إنه لن يعارض نائب واحد في ذلك ، وسيكون الجميع راضين .

وهنا لاحظت علامات الدهشة لا في عيني المطران فحسب بل وفي حركات وجهه ووجوه بقية القضاة . وبدأ لي كل شيء غير مفهوم : الحرج الذي شعر به المطران كيريل في البداية وهو يتحدث عن ضرورة التفاوض ، ثم الدهشة التي اعترته عندما قلت إنني مستعد للبدء توا في المفاوضات . غير أن كل شيء سرعان ما اتضح . فقد قال المطران :

- كم كنت أخشى أن ترفضوا التفاوض .. فما أكثر ما سمعنا عنكم ...

وركن المطران إلى الصمت ، ولم أشأ أن استفسر ممن سمعوا عنا « الكثير » ...

واتفقتنا على أن يمثل البرلمان في المفاوضات رئيساً مجلسيه ، وهما شخصيتان تتمتعان بالوزن والسمعة اللائقة . وهكذا انصرف الآباء المقسمون راضين ، وكنت أنا أيضاً راضياً .

وجرت المفاوضات في دير دانييل المقدس ...

ترى ما هو الدور الذى لعبته هذه المفاوضات ؟ لمبت أدري . ولكن نائبى فورونين ، الذى تولى رئاسة الوفد البرلمانى فى المفاوضات ، أعد مع روتسكوى خطة لفك الحصار عن « البيت الأبيض » ، وكانت خطة معقولة وتصلح كأساس للتفاوض .

بيد أن فورونين أبلغنا أن الجانب الآخر رفض هذه الخطة دون مناقشة ، وفشلت كل المحاولات ، بما فى ذلك محاولات المطران كيريل اللينة والمثابرة . لقد كان الكرملين عازفاً عن أى مساومات أو حلول وسط ، وكان يطالبنا بشيء واحد : اخرجوا من مبنى البرلمان !

حشد القوى لتسحق البرلمان :

أصبح الوضع بصورة عامة فى غاية الحرج بالنسبة للمتآمرين فى الكرملين . فخلال الأسبوع الأول من الانقلاب أدرك أنصار يلتسين ورأوا بأعينهم فشل مخططهم الذريع . وركبهم الخوف فلجأوا إلى التشنج وعمدوا إلى تأزيم الموقف .

وهكذا مدوا الأسلاك الشائكة حول « البيت الأبيض » فى ٢٨ سبتمبر ، وشددوا القيود على الدخول إلى المبنى بالنسبة للنواب والصحفيين والموظفين . وكانوا يسمحون بخروج السيارات ويمنعون دخولها ، ويمتولون على سيارات البرلمان ، بل وكانوا « يطاردونها » بمعنى الكلمة . ودفعوا بالسيارات المصفحة إلى الأمام . وكانت إحداها ، وهى سيارة دعاية ، تشن علينا الحرب النفسية ، ويصيحون من مكبرات الصوت فيها : « استسلموا ، وستحصلون على الخبز والماء ! » . وتذكر المظاهرون أيام الحرب العالمية ، عندما كان الفاشست يوجهون إلى الفدائيين مثل هذا النداء ... ثم تتطلق من مكبرات الصوت أغنية ماجنة تتحدث عن إحدى العاهرات ...

وأطلق الأهالى على هذه المصفحة اسم « جويلز الأصفر » . ورغم أنها كانت مخصصة لإثارتنا وتوتير أعصابنا ، إلا أنها لم تثر سوى الضحك والسخرية ، فقد كانت خير تعبير عن المستوى الذهنى المنحط لجماعة يلتسين . وكان تأثيرها عكسياً ، إذ رفعت من معنويات المدافعين عن البرلمان .

وفى ٢٩ سبتمبر وصل عدد قوات الشرطة وقوات وزارة الداخلية المحتشدة فى منطقة « البيت الأبيض » إلى حوالى ١٠ آلاف شخص . وبالإضافة إلى ذلك كان حوالى ٥٠ ٪ من شرطة موسكو موجودين فى مقر أعمالهم بصفة دائمة ، وحوالى ٨٥ ٪ من أفراد وضباط شرطة المرور (*) .

(*) صحيفة « كومرسانت ديلي » ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .

وأخذ تعداد هذه القوات يتزايد يومياً . وبحلول يوم ٣ أكتوبر كان أنصار يلتسين قد حشدوا ما يزيد على ٥٠ ألف فرد من التشكيلات المسلحة (من بينها ١٠ آلاف من وحدات الشرطة الخاصة « أومون ») . وبالمناسبة يبلغ عدد أفراد شرطة موسكو زهاء ١٠٠ ألف شخص . وأرسلت إلى موسكو وحدات الإدارة العامة للحراسة التي شددت الحراسة على الكرملين ، وكذلك فرق دزيرجينسكى بما فيها وحدات المهام الخاصة و ٥٠ عربة مصفحة(*) .

واتخذ القرار ببده العملية في مقر أركان الرئيس في ٢٩ سبتمبر (وشارك في الاجتماع يلتسين ، تشيرنوميردين ، شوميكو ، فيلاتوف ، يرين ، جراتشوف ، كوايكوف ، جايدار ، باتورين ، بانكراتوف ، لوجكوف) . وجرى ذلك فور تحذير وارين كريستوفر وبعد التشاور مع السفير الأمريكي في موسكو ، إذ أخذ الأمريكيون يستعجلونهم قائلين إنهم سيضطرون إلى التدخل إذا طال أمد النزاع . كما كان الرأي العام يتحول تدريجيا ضد يلتسين .

وبات واضحا وقوف أطراف الاتحاد موقفا سلبيا من تصرفات يلتسين وعدم موافقتها على محاصرة « البيت الأبيض » ، ولاح خطر الانقسام في صفوف القوات المسلحة . وترك فشل اجتماع هيئة رئاسة وزارة الدفاع في ٢٨ سبتمبر انطبعا ثقيل في نفوس يلتسين وشركاه . وكان جراتشوف في حالة هستيرية ، وفي ٢٩ سبتمبر « اختفى » ، وفشلت كافة محاولات العثور عليه حتى من جانب أمهر الصحفيين . ومن الجدير بالذكر أن جراتشوف « المخفي » سحب مقابله الصحفية مع صحيفة « أبناء موسكو » ، والتي وعد فيها بأن الجيش سيقف على الحياد في المواجهة السياسية .

والدليل الآخر على أن قرار استخدام القوة قد اتخذ يوم ٢٩ سبتمبر هو المؤتمر الصحفي لمرجى شخراي . فقد أعلن نائب رئيس الوزراء شخراي أنه لن يقع هجوم على « البيت الأبيض » ، ولن تعلق حالة الطوارئ . ونحن جميعا نعرف أن سلطانتنا اعتادت نفي « الشائعات » عما تدبره من أعمال عشية القيام بها بالذات(**) .

اتساع صفوف المؤيدين للبرلمان :

أخذت صفوف المنتوريين تنمع بسرعة . ولاشك أن الذين ساروا في شوارع موسكو في تلك الأيام سينتكرون أنهم كثيرا ما سمعوا كلمة « احتلال » تتردد آنذاك وخاصة

(*) صحيفة « موسكو فسكى كسمولتس » ، ١٠/١٠/١٩٩٣ .

(**) ألكسندر تراسوف ، « الاستفزاز » ، ص ٩ .

ليلة الأول من أكتوبر ، مقرونة بالدمية من أن هذا « الاحتلال » تقوم به قواتنا نحن ! وبالفعل كان يصعب أن تجد كلمة أدق من هذه الكلمة في وصف ما يحدث .

ففي نهار ٣٠ سبتمبر بلغ عدد القوات التي حشدت في موسكو ، حسب تقديرنا ، حوالي ٢٠ ألف ، فرد من وحدات المهام الخاصة وقوات وزارة الداخلية ووحدات « أومون » . وصفت العربات المصفحة حول دار البرلمان .

وف مساء ذلك اليوم بدأ الأهالي يتجمعون عند محطة مترو الأنفاق « باريكانايا » (القريباً من مبنى البرلمان) لعقد مؤتمر جماهيري . إلا أن الشارع المؤدى من الطريق الدائري « سادوفيه كنسو » إلى حديقة الحيوانات ، وهو شارع « باريكانايا » ، كان مغلقاً بجنود يرتدون زي التمويه ويحملون الرشاشات والبرادات ، وكان بعضهم مزوداً ببنادق الرصاص المطاطي ، بل وببنادق القناصة . وعندما تجمع قرب مدخل المترو بضع مئات من المواطنين هاجمهم مجموعة من « أومون » دون إنذار ، وانهالت عليهم بالضرب في ضمت . وعندما كان الأهالي يسقطون تحت الضربات كانوا يسحبونهم دون أن يكفوا عن الضرب ، ويشحنونهم في سيارات تقف على مقربة . وطارد « حراس النظام » كل من كان يخرج من المترو وأعادهم إلى داخل المحطة بالقوة ، حتى من لم تكن له صلة بالأحداث بل كان خارجاً لشأن من شؤونه الخاصة . وكان رجال الشرطة يدفعون بالركاب إلى الورا فيسقطون على السلام الكهربائية المتحركة ويسقطون معهم بقية الركاب ، ويصابون بإصابات خطيرة وتتكسر أيديهم وأرجلهم . إن مثل هذه القصة والوحشية لم تشهدا موسكو أبداً . واستمر ذلك حتى لم يعد هناك أحد بجوار مدخل المترو .

وقرر المتظاهرون الذين دُفعوا إلى أسفل المترو أن يتوجهوا إلى محطة أخرى عند ميدان بوشكين . وما إن وصلت أول مجموعة منهم حتى جاءت أربع حافلات محملة بالجنود ، وقفز منها رجال « أومون » واصطفوا صفاً متلاحماً ، وأصدر الضابط أمره : « إلى القتال ! » ، فهجم زبانية يلتسين ولوجكوف كالكلاب الشرسة على المواطنين العزل الذين تعالت صرخاتهم من شدة الألم . وطارت الشرطة قسماً من الجمع نحو دار سينما « روسيا » المجاورة ، وطارت القسم الآخر عبر شارع « نغيرسكايا » ، دون تمييز بينهم وبين العارة العاديين والمساكين على الأرصفة والواقفين على محطات الحافلات ... وكانت هناك حتى مشاهد مضحكة . فبينما كانت مجموعة من « أومون » تطارد الجمع صادفهم رجل وامرأة نزلا لثوفا من سيارة ، وكان واضحاً أنهما من « أولاد النوات » . وعندما رأت المرأة هراوات « أومون » صاحت : « نحن مع يلتسين ! نحن ذاهبان إلى المطعم ! » ، ولكنهم دفعوها في ناحية ، ونال رفيقها هراوة على كتفه ، فأسرعا يركضان مع جموع « الحمر والفاسيين » لينجوا من « زبانية الديمقراطية » .

وبصفة عامة ، فقد أكد ما حدث في موسكو ذلك الممساء من جديد السلوك البدائي لحكام الكريملين . فبينما أعلنوا أنهم حاصروا مبنى البرلمان لحماية أهالي موسكو من « المسلحين المقيمين فيه » ، مضوا يوسعون حلقات الحصار من حوله . وكانت القوات تقف وظهرها إلى مبنى البرلمان في حين وجهت بنادقها وهراراتها ناحية الأهالي . وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه الاستفزازات إلى توسيع دائرة المؤيدين للبرلمان ، والذين كانوا إلى الأمل لا مبالين بما يحدث . وكما قالت صحيفة « سوفيتسكايا روسيا » ، « فبأي منطق فظيع ينفى حماية أهالي موسكو من « سكان » مبنى البرلمان في ميدان بوشكين .. في حين تنهال الضربات على الأهالي أنفسهم ؟ » (*)

أساطير في قصر البرلمان :

.. وما أكثر تلك الأساطير ، والتي ينكرها بلا شك من كان يتابع بدقة مجرى الأحداث . ومعظم تلك الأساطير كانت ثمرة السياسة التي ألتجهاها مديرو ومنفذو الانقلاب الحكومي الدموي . لقد استندوا التلذذ من سمعة ومواقف المستورين ، ورسم صورة منفرة لهم في أنظار أهالي روسيا والرأى العام العالمى . وهكذا راح التليفزيون والإذاعة يروجان منذ الأيام الأولى للمزاعم القائلة بأن الموجودين في قصر البرلمان ليسوا سوى مجموعة من السكارى والمجرمين والأوباش . وأسرع الصحفيون بالبحث عن هؤلاء فوجدوهم ... في صفوف وحدات « أومون » المحاصرة للبرلمان . ثم روجوا لأكاذيب أخرى ، تدعى أن قادة البرلمان ، وخاصة رسلان حمبولاتوف ، قد أصبحوا « رهائن » في أيدي قوى أخرى ، بما فيها « القوى الفاشية » ، ولم تعد لهم سيطرة على أحد أو على شيء .

وظهرت أسطورة أخرى عن قوات ما تحركت لنجدة البرلمان . وقد يكون البعض قد انخدع بهذه الأسطورة ، ولكنى كنت أعرف حقيقة الأمر . فمنذ البداية طالبت روتسكوى ووزراءنا الذين عيناهم إثر وقوع الانقلاب بالعمل بجدية من أجل استدعاء القوات الموالية لل دستور لتقف على محيط القصر البرلماني وتشكل ما يشبه « قوات السلام » . وللأسف فإن جنرالائنا لم يتجحوا في أداء هذه المهمة . ولذلك كنت متأكداً من عدم تقدم أية قوات لحماية « البيت الأبيض » .

لما الأسطورة التي خرجت من « البيت الأبيض » ، نفسه فكانت عن « أكوام السلاح » المخزنة فيه . ونجحت هذه الأسطورة في تضليل الخصوم ، ولكنى لمست واتقأ مما إذا كانت قد أفادت المدافعين عن الدستور أم لا .

(*) صحيفة « سوفيتسكايا روسيا » ، ٢ أكتوبر ١٩٩٣ .

وقد أطلق أعوان جنرالنا أنشالوف ، الذى عيناه وزيراً للدفاع ، هذه الأسطورة فى الأيام الأولى للحصار . إذ روجوا عبر مختلف القنوات ، ومن خلال النواب أنفسهم ، أنه قد نقلت إلى « البيت الأبيض » كمية هائلة من الأسلحة ، بما فيها الصواريخ المضادة للدبابات بل وحتى الصواريخ التى يمكن أن تصيب الكرملين . وتفجرت هذه الأسطورة بقوة هائلة . فقد بدأت « المفاوضات » المزعومة وانتهت بالكلام عن « الأسلحة فى البيت الأبيض » . وسقط رئيساً مجلسى البرلمان سوكولوف وعبد اللطيف ضحية هذه الأسطورة . ولم تفلح محاولتى لتحويل المحادثات إلى سياق آخر ، إذ لم يلق الطرف الآخر بالاً إلى ما قلته من أن موضوع الأسلحة قضية ثانوية سرعان ما تُحل مع حل المسألة الأساسية وهى إلغاء المرسوم رقم ١٤٠٠ . وقد جريت بنفسى قوة تأثير هذه الأسطورة على نائب كان سلوكه مستفزاً ووقحاً فى تلك الأيام المأساوية ، وهو النائب كوجوكين . فقد دخل مكتبى ذات مرة ، وقال دون خجل إنه يبلغنى عرضاً من الكرملين . قال :

- خذ أى طائرة ، ومعك أسرتك ومعانوك وسكرتيروك ، وسوف تقدم لك المساعدة فى السفر والإقامة فى أى بلد . ولو لعدة أشهر ...

- وما الداعى ؟ إننى مرتاح هنا . ثم إن لدى « عمل صغير » ينبغي أن أقوم به . وهو أن أقضى على أى رغبة لدى الانقلابيين فى القيام بانقلابات أخرى .

- ولكنك لن تنتصر يارسلان عمرانوفيتش ، فقد تحول الجيش اليوم بالكامل إلى صف يلتسين .

- منهزم أى جيش . إن « البيت الأبيض » مسلح تسليح فائق حرسى . وبالإضافة إلى ذلك فقد خيأنا هنا فوجاً كاملاً مدججاً بالسلاح ، فلا تؤملوا بالنصر ...

- إننى أعلم هذا . لقد كنتم بعيدى النظر واحتلتم للأمر ، ولو كانت الأمور على غير ذلك لتم الاستيلاء على « البيت الأبيض » من زمان . ومع ذلك قلن تصمدوا أمام الجيش . إن الحياة قصيرة يارسلان عمرانوفيتش ، وأنت شخص موهوب ، فلماذا تهلك نفسك وأسرتك ؟ بعد عدة أشهر منهذا الأحوال ، وتتصالح مع يلتسين وتحصل على منصب كبير ، وتعود إلى ممارسة البحث العلمى . فكر فى اقتراحى . إن أحداً لن يقاوم هنا بدونك ، وأنت تعرف جيداً أنك عماد كل شيء هنا ..

فقلت له :

- أشكرك ، وأرجو أن تبلغ من أرسلك أننى أنتمى إلى نوع من البشر غيرهم . إن فقدان الشرف يساوى عندى فقدان الحياة بل وأكثر . وكذلك يفكر النواب الذين تدعونى لخيانتهم . هناك مفاهيم مثل الإخلاص للواجب وللوطن . أما الذين تنكروا لليمين وفتحوا

« نكنا ، يدفعون فيه لمن خان من النواب ثمن خيانتهم ، فإنهم لا يعرفون هذه المفاهيم بالطبع . ألم تقبض أنت نصيبك ؟ اذهب إذن !

هكذا انطلعت هذه الأسطورة بصورة رائعة ! غير أني لا أعرف بعد ما إذا كانت قد عادت علينا بالفائدة أم بالضرر .

ذعر في الكرملين :

تدل الكيفية التي قاد بها زعماء الانقلاب عمليات التنفيذ على الارتباك الشامل في صفوفهم . وقد رصد هذا الأمر المراقب الدقيق الملاحظة ألكسندر ترامسوف . وعلى سبيل المثال ، فإن الأوامر التي صدرت لوحداث « أومون » التي استندت إلى العاصمة منذ ٢٩ سبتمبر جعلتها في حالة لا تسمح لها « بإظهار » كل إمكانياتها . أما شرطة موسكو ، التي تعرف أوضاع موسكو ، خلافاً لوحداث « أومون » ، المتقدمة « من الخارج » ، فقد شلت الأوامر المتضاربة والمشوشة لقادتها من قدرتها على العمل .

وتقول « ازفستيا » إنهم كانوا يرسلون عشرات الآلاف من العاملين لأداء عمليات خرقاء جنونية ضد خصم لا وجود له (*) . أما في واقع الأمر فقد كانت حركتهم مشلولة من الخوف ، إذ كانوا يعون جيداً أنهم ليسوا على حق ولا يدافعون عن قضية عادلة .

وصرح أحد نواب رئيس قسم شرطة في موسكو « لازفستيا » بأنه نشأ انطباع وكأن وحدات « أومون » الخاصة غير قادرة على التصدي لأنصار البرلمان الذين كان نصفهم من النساء والشيوخ . وكان يجري عملاً إثارة التوتر . فكتبت الصحافة :

« مع حلول مساء ٢٩ سبتمبر أخذ أنصار البرلمان يقيمون المتاريس في وسط موسكو كله تقريباً ... واستخدموا في ذلك حتى التروالي بأصوات المغلوية .. ويوشك الوضع في موسكو أن يفلت من سيطرة الشرطة » (**) .

وقد أثار ذلك قلقي ، إذ كلما ازداد عدد أنصارنا تزايدت صعوبة التحكم في الوضع . ويبدو أن برانيكوف وحده هو الذي كان يدرك ذلك .

بالطبع لم تكن هناك « متاريس في وسط موسكو كله » . ولكن مثل هذا النبأ المخيف هو الذي كان قادة الانقلاب في الكرملين بحاجة إليه . وكتبت صحيفة « معروفة » أخرى

(*) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/١ .

(**) هكذا كتبت صحف « كمموسلستكا براغدا » (١٩٩٣/١٠/٩) و « أنباء موسكو » (١٩٩٣/١٠/١٧) و « نوفايا

جازيتا » (١٩٩٣/١٠/١٠) و « روبيكون » عند (١٩٩٣) .

عن « حصار البيت الأبيض وتزايد عدد الضحايا » . والغرض من ذلك معروف : لقد آن الأوان لوضع حد « لهذه القوضى » وقمع البرلمان . وقد طالبوا يلتصين بذلك ، ومهدوا له السبيل « الأيديولوجي » لمذبحة الديمقراطية .

لم يبق إلا أمر واحد : دفع البرلمان إلى المبادرة باستخدام القوة . ولكننا كنا نعي ذلك جيدا ، ورغم « نفسية الحصار » وعقدة « القلعة المحاصرة » ، الميزة لكل المحاصرين ، حاولنا بكل ما في وسعنا أن نتفادى إطلاق النار ، فقمعنا الأسلحة التي سبق توزيعها وأودعناها المخزن ، وكنا نصرقها للمناوبين فقط وبالتوقيع على التسلم ... الخ .

ومما يؤكد ذلك ما عرضه التلفزيون من مشاهد بعد اقتحام « البيت الأبيض » وفتح المخازن وبها الأسلحة الموضوعة في أحراز ، أى أنها لم توزع في ليلة ٤ أكتوبر على المدافعين عن البرلمان . وحتى المدافعون أنفسهم كانوا يخافون وقوع استفزاز فاتفقوا على أنه لا داع لحمل السلاح . ومن الطريف أن ذلك شهد به أيضا خصم من خصوم البرلمان ، وهو مراسل صحيفة « موسكوفسكي كممولتس » الذي تسلم إلى صفوف المدافعين عن « البيت الأبيض » وسجل اسمه في فوج روتسكوى (*) .

ولذلك لم تكن لدى البرلمان أية نية لاحتلال مباني ما . وعندما قال أحدهم أمامي إنه من المستحسن احتلال « أوستانكينو » (مبنى للتلفزيون) بادرته قائلاً « اشغل مكانك في الكرملين » .

بطش الجلادين :

استمرت الصحف المسماة بـ « الديمقراطية » (ازفستيا ، موسكوفسكي كممولتس ، كورانتى) التي تعرف عادة ما تريده منها « سلطتها » ، في تصعيد النزاع ، فقد كان الكرملين متعطشا للثأر لما عاناه من خوف وخزي ، إذ كان على وشك الانهيار .

ومن الأمور ذات الدلالة أن « ازفستيا » نشرت كاريكاتيرا استعارت فيه المصق الشهير من أيام الحرب الأهلية في روسيا على خلفية « البيت الأبيض » المشتعل ، وحاول الصحفي ل. كولونني من « موسكوفايا برافدا » عقد مقارنة بين انهيار الاتحاد السوفيتي على يد جورباتشوف والوضع الحالي بعد صدور مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ . وكان المغزى الأساسي للمقال هو أن الاتحاد السوفيتي قد انهيار لأن جورباتشوف لم يسحق « بؤرة التوتر » في قره باخ ، ولم يجرؤ على الضرب « بيد من حديد » واستخدام القوات المسلحة (**) . وهذه دعوة لا أوضح منها لاستخدام القوة ضد البرلمان .

(*) صحيفة « موسكوفسكي كممولتس » ، ١٩٩٣/٩/٢٩ .

(**) صحيفة « موسكوفايا برافدا » ، أكتوبر ١٩٩٣ .

لقد « نسيت » ازفستيا بالطبع أنها هي التي انتهالت باللعنات على الجيش « لقسوته » في أحداث تبليسي وسومجاييت والبليطيق ، وصبت غضبها على جورباتشوف « لغدره وتعطشه للدماء » ، وهلت لمهمة يلتسين « السلامية » في تبليسي ، عندما جاء ليتأكد مما إذا كانت قوات الجنرال روديونوف^(*) استخدمت الغاز السميل للموع ضد المتظاهرين أم لا . وامتدحت « موضوعية » سويتشاك الذي « فضح » قسوة الجنرالات .. الخ . صحيح أن ذلك كان في سنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٠ البعيدة . ومنذ ذلك العهد أصبحت إراقة الدماء في نظر هؤلاء الصحفيين أمراً « تافها » مثل ذمعة الطفل !

وعلى النحو التالي تضع فاليريا نوفودفورسكايا (رئيسة « الاتحاد الديمقراطي ») « المهام للقائمة » أمام يلتسين : « ينبغي إلقاؤهم من على الجبل (تقصد المدافعين عن البيت الأبيض) فلو أن أكلة لحوم البشر الحمر هؤلاء كانوا قد ذاقوا المزيد من ضربات الهراوات لما بلغت بهم الوقاحة هذه الدرجة . وفي أغسطس ١٩٩١ لم نقض تماماً على الشيوعيين الذين يستحيل التعايش السلمي معهم مثلما يستحيل التعايش مع الأقاعي والعقارب . وفي ٢١ سبتمبر أقدم الرئيس بلا شك على عمل بطولي ... ينبغي تصفية السوفيات على كل المستويات ومعها كل تلك المنظمات أمثال جبهة الخلاص الوطني ، واتحاد الشعب لمعوم روسيا ، والحزب الشيوعي السوفيتي .. إن لدينا ما يكفي من الأعداء .. ينبغي إلقاؤهم من الجبل .. »^(**) .

في ساعة مبكرة من صباح ٢٩ سبتمبر تلقيت معلومات تفيد بالاستعداد « لعمليات حاسمة » ، أي لاحتحام البرلمان . جاءني أحد الحراس بشاب في الصاممة عشرة من عمره يدعى إيغور . قال إن أسرته تمكن في طابق واحد مع عائلة ضابط رفض الكشف عن اسمه . وملم هذا الضابط لايغور خريطة العمليات في الأيام القادمة بالأرقام والتواريخ والمواعيد ووحداث وزارة الداخلية ، والمجموعات ، وهيئات الأركان .. الخ . وقارنا هذه البيانات بغيرها فأتضح تطابقها ...

وتسربت إلى الصحافة بعض أجزاء من هذه المعلومات حول الإعداد « للحل النهائي » . فكنت « برافدا » عن استعدادات عاجلة في سجن « ماتروسكايا تيشينا » لإخلاء زنازين ، كما امتلأت ممرات السجن بشبان مقتولى العضلات يرتدون الزي المدني^(***) .

(*) يوري روديونوف - عسكري سوفيتي برتبة فريق ، نائب وزير الدفاع السوفيتي .

(**) صحيفة « موسكوفسكي كيمسولتس » ، ١٩٩٣/٩/٢٩ .

(***) صحيفة « برافدا » ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .

ونقل إلينا الصحفيون نبأ اجتماع ميخائيل بولتارناتين برؤساء تحرير الصحف الموالية للرئيس ، حيث أوصاهم باتخاذ موقف « سليم وهادئ » من الأحداث التى ستقع يوم ٤ أكتوبر . وأشار إلى ذلك تليفزيون سانت بطرسبرج وصحيفة برافدا^(*) .

ولذلك استمرت « عملية القموية » فأبنت وحدات « أومون » فقورا ، حتى أن جزءا من القوات المحاصرة للبرلمان سحب . وفى أول أكتوبر وزعت وكالة إيتار - ناس بيان الجهاز الصحفى لوزير الأمن بما يوحى بوجود انقسام فى صفوف الهيئة الأمنية . وأخيراً أعطى جراتشوف ، المختفى فى مكان مجهول ، أوامره بإنهاء الحراسة المشددة على جميع المواقع فى موسكو اعتباراً من ٣٠ سبتمبر وإرسال بضعة آلاف من الجنود إلى خارج موسكو « لجمع محصول البطاطس » . ونشرت صحيفة « سيفودنيا » على صدر صفحاتها الأولى بالمانشيت العريض « جراتشوف يسحب القوات من موسكو »^(**) .

ولكن ذلك كله لم يضلنا . وكنت على يقين من أنه إذا لم تعرب الجماهير عن تأييدها للمستور بتحركات كبيرة ، وإذا لم ينجح جنرالنا فى استقدام قوات لحماية هيئة السلطة العليا من مؤامرات الكرملين ، فسوف تصل الأمور إلى الاقتحام . وها هى ذى حكومة تشيرنوميردين تقدم إنذاراً للبرلمان ، الذى تخضع له حسب الدستور ، بأن يستسلم قبل يوم ٤ أكتوبر . لقد نشرت كافة وسائل الإعلام هذا الإنذار بكلماتها هى ، ولذلك فمن الطريف قراءة النص الحرفى للإنذار ، وخاصة فقرته الأخيرة : « إن حكومة الاتحاد الروسى وحكومة موسكو تحذران من أن عدم الاستجابة لهذا المطلب يمكن أن يفضى إلى عواقب وخيمة . وفى هذه الحالة ستقع مسؤولية مثل هذه العواقب بكاملها على رسلان حمبولاتوف وألكسندر روتسكوى »^(***) .

وبالطبع كان ذلك بمثابة مرحلة جديدة مريمة لتصفية النظام اليمتورى فى روسيا . وكما قيل لى فقد تحدثت بالتمهين قبل هذا الإنذار مرتين مع وارين كريستوفر ثم مع جون ميجور وهلموت كول . وكان كوظيريف يرسل تقارير يومية إلى واشنطن .

(*) صحيفة « برافدا » ، ١٠/٢/١٩٩٣ .

(**) صحيفة « سيفودنيا » ، ٣٠/٩/١٩٩٣ .

(***) صحيفة « روسيسكى فيسنى » ، ١٠/١/١٩٩٣ .

فأشفة عأءفة

مشاهد من صدامات الشوارع :

كان يوم ٢ أكتوبر ، كما أتصور ، منعطفا مهماً في تكتيك انقلابيي الكرملين في التعامل مع البرلمان الصامد . ففي هذا اليوم أنيغت عدة تصريحات حادة اللهجة لقادة غربيين واحتجاجات من أحزاب برلمانية ضد ما يحدث في موسكو ، وكان من بينها تصريح لوزير الخارجية الأمريكية . وقد ألمحوا ليلتسين بوضوح أنه لا يمكن القبول بهذا الوضع ، حيث تحاصر قوات الشرطة في قلب موسكو برلمان أعزل . وكان من الواضح أن يلتسين بالغ في تقدير قوته ووضع حملته في وضع محرج . ولهذا صدرت الأوامر إليه بالبده فوراً في « حل المشكلة » .

وسرعان ما بدأت الأحداث في ميدان سمولنسكايا . فبعد المؤتمرات الحاشدة التي نظمتها « موسكو الكاحية » (بقيادة أنبيلوف) و« جبهة الإنقاذ الوطني » (بقيادة قسطنطينوف^(*)) ظهر رجال « أومون » وأوسعوا المتظاهرين ضرباً ، مما أسفر عن مقتل أحد المعاقين المسمين من ضربة حذاء أحد رجال « أومون » على رأسه^(**) .

واشتبك المتظاهرون مع ضاربيهم ، الذين واطبوا منذ عدة أيام على ضربهم في منطقة « بريسنا » . وسرعان ما ظهرت متاريس الشوارع . وأذاعت الإذاعة والتلفزيون هذه الأنباء ، فأسرع المزيد من المواطنين إلى هناك . ولا أحد يدري كيف كانت تنتهي تلك الأحداث لولا ظهور قسطنطينوف الذي تمكن من إقناع للمتظاهرين بالانقضاء . وأسرعت الإذاعة والتلفزيون بالقول بأن المتظاهرين كانوا يرددون هتافات « مهينة للرئيس يلتسين » .

اجتماع « القمة » في زافيدوفو :

كتب ترانسوف أن يلتسين هذا حذو جراتشوف « فاخنتي » هو الآخر يوم ٢ أكتوبر . وفيما بعد عُرِف أنه سافر إلى الاستراحة في منطقة « زافيدوفو » . ورغم أن يلتسين

(*) إيوا قسطنطينوف - أحد نواب البرلمان الروسي القوميين المتطرفين ، ومؤسس « جبهة الإنقاذ الوطني » للمعارضة .

(**) نشرة المركز الإعلامي اليساري ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٣ .

لا يشير إلى ذلك بكلمة في مذكراته ، فمن المعروف أن « مجلس وزراء المطبخ » ، أى الهيئة الانقلابية المتأمرة ، قد اجتمعت هناك . وحضر الاجتماع يلتسين ، تشيرنوميردين ، شوميكو ، كورجاكوف ، بارموكوف ، جراتشوف ، يرين ، جايدار ، باتورين ، فيلاتوف ، كوطيريف ، بانكراتوف ، لوجكوف ، بولتارنن ، كويينس . وكان من المفروض أن يحضر شخراى .

وفى هذا الاجتماع اتخذ القرار النهائى باقتحام مبنى البرلمان فجر ٤ أكتوبر . وخلال الاستيلاء على القصر البرلمانى ينبغى أن يلقى حسبولاتوف وروتسكوى مصرعيهما . وكان كورجاكوف يعرف تماما ما الذى ينبغى أن يفعله بحسبولاتوف وروتسكوى . وفى اليوم التالى أخبر بذلك بارموكوف ، الذى أحاط كوليكوف علماً بالأمر .

رواية عن الاستفزاز :

وكننت أنا أيضا قد توصلت إلى استنتاج بأن قوات الشرطة تلقت فى ٢ أكتوبر أوامر بتشديد العنف . وأخذت وحدات الشرطة و « أومون » تنهال على المتظاهرين بالهراوات بمجرد ظهورهم ، وكانت تشارك فى القمع تشكيلات من فصائل « بيطار » اليهودية ، وجماعة بوكسر^(٥) .

وفى صباح ٣ أكتوبر أصبح عدد المتظاهرين كبيرا للغاية ، وظهر بينهم بعض المنظمين من قوى القوى للهندية والعزيمة والحسم . وكانوا قادرين على قيادة الجموع وتوجيههم إلى حيث يشاءون . إلا أن المتظاهرين الذين احتشدوا فى ميدان أكتوبر فى الساعة الثانية بعد الظهر لم يكونوا ، فيما بدا ، عازمين على القيام بأعمال حازمة ، فقد كان بينهم الكثير من النساء والكبار ، والبعض جاء حاملا أطفاله وفى اعتقادهم أنهم جاءوا للاحتجاج لا للقتال . علاوة على ذلك ، كان الاجتماع مصرحاً به رسمياً . إلا أن الميدان كان محاصراً ومطوقاً بقوات الشرطة ، كما حدث فى مظاهرات أول مايو ، ولكنهم فى هذه المرة أغلقوا أمام المتظاهرين شارع « ليننسى بروسبكت » ، وحشدوا قوات كبيرة من الشرطة و « أومون » بلغت حوالى ألف وخمسمائة جندي !

مناورات الحكام غير المفهومة :

وتوالت الألفاظ بعد ذلك . فقد قيل للمتظاهرين فجأة إن الاجتماع غير مصرح به ، رغم أن الإذن بإقامته أخذ بالأمر . وبدأت محاولة تفريق المحتشدين ، ودفعوا بقسم كبير منهم نحو جسر كريمسكى . وبسهولة شديدة تمكن قطاع غير من المتظاهرين الذين يقودهم

(٥) فلاديمير بوكسر - نائب رئيس فرع حركة « روسيا الديمقراطية » فى موسكو ، وهو يهودى متطرف .

أوراجتسيف ، وكان عددهم يقدر بعشرات الآلاف ، من كسر طوق « أومون » ونزع أسلحتهم ، والانتفاع نحو الحاجز التالي المقام على الجسر . ولمسبب غير مفهوم لم تحاول الحواجز الأخرى المقامة فى ميدان أكتوير « وقف أعمال الشغب » ، بل مضت تراقب ما يحدث باهتمام وهدوء بال كما قال شهود العيان . وفيما بعد اختفوا تماما . هكذا كان الدور المخصص لهم فى السيناريو .

وعند جسر كريمسكى ، فى بداية الطريق العلوى ، كان يمكن كبح جماح الجماهير وتشتيتها ، كما يؤكد الخبراء ، مهما كان عددها كبيرا . ولكن الحاجز وقف لسبب ما فى عمق الجسر . يبدو أنهم حسبوا حساب أن الجماهير لن تستطيع الانحراف عن الجسر (هل يلقون بأنفسهم فى النهر ؟) وبالتالي مستعظم إلى اختراق الحواجز . وأطلقت وحدات « أومون » الغاز الممبيل للدموع على المتظاهرين ، ولكن ذلك لم يحل بينهم وبين اختراق الحاجز بنفس السهولة متلما حدث فى ميدان أكتوير . وهنا رصد الشهود منظراً أذهل الجميع ، إذ أخذت وحدات « أومون » تهرب راكضة بسرعة « أدهشت حتى الصحفيين السريعى السيقان »(*) .

وبدا وكأن وحدات « أومون » تريد أن تشجع المتظاهرين على الانتفاع إلى الأمام ، وتحثها على عدم التوقف فى منتصف الطريق أو « الحيدة » عن الطريق .

وبعد أن جرد المتظاهرون رجال « أومون » من أسلحتهم انتفضوا عبر الطريق الدائرى « ساندوفيه » . وكان المكان قرب محطة مترو « بارك كولتورى » ملاكماً تماماً لتطويق حركة المتظاهرين بحيث لا يكون أمامهم سوى للتفرق . ولكن أحداً لم يبذل محاولة . وفى ميدان « زويوفسكيا » ، تكرر نفس الشيء ، رغم أنه أيضا مكان مناسب لتفريق المتظاهرين .

ركض رجال « أومون » مباشرة إلى ميدان « سمولنسكيا » حيث كان يقوم حاجز آخر . ووصف مراسل إذاعة « البى . بى . سى . » جريجورى نيكروشيف هروب رجال « أومون » وكأنه يصف هزيمة الفاشيين قرب موسكو فى الحرب العالمية الثانية : « هرب رجال « أومون » تاركين أسلحتهم ومعداتهم ، وكان المتظاهرون يلحقون بهم فيضربونهم وينتزعون منهم كل ما يمكن انتزاعه » . واستولى المتظاهرون على السيارات المصفحة والحافلات التى تركها رجال « أومون » ، واستقلوها حتى « البيت الأبيض » . وفى ذلك الحين ، وكانت الساعة الرابعة بعد الظهر ، كما سجلت فى مذكراتى ، اقتحم أوراجتسيف

(*) صحيفة « لانسيتا » ، ١٠/٧/١٩٩٣ .

غرفة مكتبي والدموع في عينيه صائحا : « كسرنا الطوق ! » . وكان ذلك بعد الاستيلاء على مبنى البلدية « على الماشى » ، فى ٣ - ٤ دقائق ، بعد أن أطلقت النار على المتظاهرين من هذا المبنى فخر عدد منهم صريحا ، مما أثار ثائرة الجماهير فاندفعت إلى مبنى البلدية ...

ومن المثير للتماؤل أن رجال « أومون » كانوا يقفون على طول للطريق من ميدان أكتوبر حتى « البيت الأبيض » ، فلماذا ؟ ولماذا لم يشكلوا حواجز على المحاور الأخرى ؟

هنا يثور سؤال آخر : لماذا لم تحلوا الشرطة ووحدات « أومون » استخدام السيارات للعinde التي كانت بحوزتهم (والتي تركوها وبها مفاتيح التشغيل) فى إقامة حواجز فى وجه المتظاهرين ؟ فقد استخدموا هذا الأسلوب مراراً فى السابق ، وكانت آخر مرة فى أول مايو . كما أن « البيت الأبيض » نفسه كان مطوقا بالسيارات !

ومن الشواهد الدالة على أن ما حدث كان استقرازا مديرا نفى قيادة وزارة الداخلية باصرار لواقعة هروب شرطيين وتسليمهم لأسلحتهم ومعداتهم وسياراتهم ، وكان شيئا من ذلك لم يحدث ! وهذا كذب يستطيع أن يحضنه الآلاف من شهود العيان على تلك الأحداث ، علاوة على عشرات الملايين من مشاهدى التلفزيون . ولكن قيادة وزارة الداخلية مضطرة لنفى ذلك ، وإلا فكيف تفسر وفرة المكافآت والنياشين التي أنعم بها على رجال الشرطة يوم ٨ أكتوبر ، بما فيها رسام « نجمة البطولة » ، على صدر الوزير برين ؟ فحسب منطق الأحداث كان على وزير الداخلية ورئيس شرطة موسكو بانكراتوف ، وكثير غيرهما من قيادات الشرطة ، أن يتخلوا عن مناصبهم بعد سلوك مروضيهم المزرى يوم ٣ أكتوبر (*) .

وعلى العموم فلن نفى الحقائق الجلية ، والإصرار على أن ما حدث لم يحدث، ولا يمكن أن يحدث هو من طبيعة الأشياء لدى ممثلى نظام يلتصين الحاكم . وبالمناسبة ، فقد أقام مدعى موسكو يونماريوف دعوى جنائية فى ٧ أكتوبر ضد بانكراتوف بصدد الضرب المبرح للمتظاهرين من قبل مروضى بانكراتوف . وفيما بعد حفظت القضية .

وفى تلك الأثناء كانت السلطات قد أعدت الممنوع لوصول المتظاهرين إلى « البيت الأبيض » : فقد أزيل الحاجز الذى أقامه رجال « أومون » من ناحية شارع « نوفى أربات » ، ولم يبق حول « البيت الأبيض » إلا « طوق » من سيارات رش المياه ، التي اخترقها المتظاهرون بسهولة . وكان نصير رئيس شرطة موسكو لهذا التصرف شيئا عندما

(*) أ. فراسوف ، « الاستقرازا » ، ص ١٦ .

قال للصحفيين في ٦ أكتوبر إنها كانت عملية «إجلاء» بغرض «إعادة تمركز القوات» (*) .

ومن الجدير بالذكر أن «الإجلاء وإعادة التمركز» بما بهارة فائقة ، فحتى الرابع من أكتوبر لم يظهر أى أثر للقوات التي «أُجليت وأعيد تمركزها» . أما في ٤ أكتوبر فقد ظهرت بعشرات الآلاف !

وحتى ٢ أكتوبر كان في مبنى البلدية (المجاور لقصر البرلمان) ، وحيث يقع مقر أركان القوات المحاصرة للبرلمان ، من ٣ إلى ٥ آلاف شرطي مسلح . وبالطبع فقد اختفوا بسرعة وبصورة غير ملحوظة قبل اختراق المتظاهرين للحصار (**).

وللحقيقة فقد تركوا وراءهم بعض الملابس والتجهيزات والمعدات مثل بنادق القناصة وقاذفات اللهب . ولو كنت أعرف أن المتظاهرين سيقومون بمحاولة «اقتحام» مبنى البلدية و «أونستانكينو» (مبنى التليفزيون) لأمكن ، في اعتقادي ، تجنب ذلك بسهولة . إذ كان يكفي أن لأخاطبهم من شرفة «البيت الأبيض» فيصّل الخبر إلى كل مكان . ولكن أحداً لم يناقش مسألة كهذه بسبب خرافتها الواضحة . أما في الوضع الناشئ فكان من السهل اقتحام البلدية لو ظهرت رغبة لدى أحد . وقد ظهرت الرغبة بعد أن أطلقت النار من مبنى البلدية على المتظاهرين الذين اخترقوا حاجز «أومون» . عندئذ جن جنون الناس فهجموا على البلدية دون انتظار لأوامر روتسكوى . وقد شهدت على ذلك تقارير مصوري التليفزيون من موقع الأحداث .

وعندما دوت الطلقات من مبنى البلدية ارتد المتظاهرون وسقط اثنان جرحى . وكانت النار تطلق لا على المتظاهرين فحسب بل وعلى نوافذ «البيت الأبيض» (***) . وهجم المتظاهرون الغاضبون على المبنى ، ويبدو أن الشرطة تلقت أوامر بالانسحاب (****) .

كما انسحبت أيضاً السيارة المصفحة ولم يعد يواجه المتظاهرين سوى فضائل المجندين الجدد غير المدربين من فرقة دزيرجينسكى ، الذين سرعان ما استسلموا (*****).

وكان وزراءنا المسؤولون عن الأمن يعرفون من خبرتهم ما هو الاستفزاز ، ولذلك راحوا يحاولون وقف تطور الأحداث في هذا المنحى دون جدوى . ورأى الصحفيون وزير

(*) صحيفة «إزفستيا» ، ١٩٩٣/١٠/٧ .

(**) صحيفة «كومرسانت» ، ١٩٩٣/١٠/٩ .

(***) صحيفة «موسكوفسكى نوفوستى» ، ١٩٩٣/١٠/١٠ .

(****) صحيفة «إزفستيا» ، ١٩٩٣/١٠/٧ .

(*****) صحيفة «كومرسانت» ، ١٩٩٣/١٠/٤ .

دفاعنا أنشالوف وهو يركض على الدرج صارخاً فى الميكروفون « وزير الدفاع يأمر بالآ إطلاق أحد النار تحت أى ظرف ! إنه استفزاز ! اشغلوا المواقع حسب التشكيلات ! » . أما الوزير برانيكوف فكان فيما يبدو متشاكماً . ويؤكد البعض أنه صاح مضياً فى طريقه : « إنها كارثة ! » (*) . ويمكننى أن أصدق ذلك .

الاستيلاء على البلدية :

سبق أن أشرت إلى أننى كنت أعدد مؤتمرات صحفية يومية من الساعة الثالثة إلى الساعة الرابعة . وعلاوة على أننى كنت أهدف إلى نقل صورة عنا إلى الرأى العام فقد كنت أريد أن يرانى الصحفيون . وفى يوم ٣ أكتوبر جامنى رئيس الجهاز الصحفى للسوفيت الأعلى ، ماريتشنيكوف ، كالعادة ومعه السكرتير الصحفى قسطنطين زلوبين ، وفى طريقنا انضم إلينا النائبان أجفونوف وصيروفاتكو . وبدأ المؤتمر كالعادة فى الساعة الثالثة . وفى الساعة الثالثة والنصف سمعنا ضجيجاً تحت النوافذ ، فقلت مازحاً : « ماذا ، هل بدأ الهجوم ؟ » . واندفع الصحفيون نحو النوافذ فأتضح أن المتظاهرين اخترقوا الحصار متجهين صوب « البيت الأبيض » . ولقد ذلك روتسكوى الذى جاء إلى القاعة وجلس إلى جانبى . وقطعت المؤتمر الصحفى فى الحال وعدت إلى مكتبى ، بينما بقى روتسكوى فى القاعة وهو يتحدث مع شخص ما .

وبعد حوالى ١٠ - ١٥ دقيقة اندفع برانيكوف الشاحب إلى مكتبى وقال قبل أن يصل إلى الطاولة « تورطنا بإرسلان عمرانوفيتش ، الأمر سيء ، لقد استولوا على البلدية » .

- من الذى استولى عليها ؟ وما الداعى ؟

- بأمر من روتسكوى فور انصرافك ، من شرفة « البيت الأبيض » .

- ولكننا لم نناقش أى خطط للاستيلاء على البلدية . من الذى أشار عليكم ؟ إنها ذريعة قوية جداً للفك بنا .

- نعم هكذا . أنا أيضاً لم أشتتر . صحيح أن الرصاص كان يطلق من هناك . بالأمس قتل شاب أمام عيني برصاصة من نوافذ البلدية . لقد أفلتت أعصاب روتسكوى عندما علم بأن ستة من المتظاهرين قتلوا برصاص أطلق من البلدية . وها هى النتيجة .

- يا فكتور بافلوفيتش ، ينبغى فوراً وبكل صرامة إصدار الأوامر لقادة المظاهرات بالآ يتجهوا إلى وسط موسكو . ينبغى كما خططنا منذ البداية إحاطة « البيت الأبيض » بطوق كثيف من البشر ، وإلا فإن نبقى على قيد الحياة .

(٥) صحيفة « موسكوفسكى نوفوستى » ١٠/١٠/١٩٩٢ .

وفي تلك الأثناء (في الساعة للربعة) اقتحم أورايجتسيف مكتبى ، وارتمى على قاتلاً والدموع تترقق في عينيه : « كسرنا الطوق ! جئت ! للبيت الأبيض ، بمائة ألف شخص ! فقلت :

- ينبغي وضعهم في دائرة تحيط « بالبيت الأبيض » . من الضروري تنظيمهم ، وتعيين مسؤولين منهم ، وإقرار بعض النظام ، وتبدير الإعاشة لهم . وليبق الناس هنا ليلاً . إذا اجتمع هنا ١٥٠ - ٢٠٠ ألف شخص فلن يجرؤ أحد على الهجوم علينا ..

ولكن مسألة « الاستيلاء » على البلدية كانت ، كما لتضع ، أكثر تعقيداً . فسواء أعطى روتسكوى الأمر أم لا فقد كان المتظاهرون للغاضبون من إطلاق النار عليهم من هذا المبنى سيقتحمونه لا محالة . وهذا هو ما حدث بالفعل .

وخاطبت المتظاهرين من شرفة « البيت الأبيض » قاتلاً : « اليوم تقرر توجيه ضربة بالقتال والصواريخ إلى « البيت الأبيض » . وقد هدد يلتسين في سورة غضبه بتقديم جرائشوف للمحاكمة . وأعلن قائد القوات الجوية صراحة أن طيارى تشكيل الهليكوبتر رفضوا قصف « البيت الأبيض » ، فحنى عن منصبه فوراً . وربما يلتسين هو الذى يصدر الآن هذا الأمر بنفسه . وقد علمت أنه أمر بإحضار قائدى جنائحين إليه . »

ورأودتى من جديد الفكرة التى شغلتنى : لو أن العسكريين سيطروا على الكرملين المتمرد ! لو أن ... وعموما تحدثت بصورة غير موفقة للغاية ، وبطريقة عاطفية . وأنهيت آخر خطبة لى من شرفة للبرلمان مردداً فكرة أنه ينبغي على العسكريين أن يسيطروا على للكرملين حيث يقبع الغاصب .

وحينذاك أخطرولى أنه تم الاستيلاء على « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) ، ويبدو أن براننيكوف أيضاً هو الذى أخبرنى بذلك . وقد طلبت من السكرتير الصحفى زلوبين أن يستعد للانتقال معى إلى « أوستانكينو » لإلقاء كلمة على الهواء مباشرة . ولكن يورى ماريتشنيكوف أقنعنى بتأجيل الأمر قليلاً ، إلى أن يعثر على رؤساء « أوستانكينو » ويتفق معهم على التفاصيل وما إلى ذلك .

وبعد عودتى إلى مكتبى علمت أن تبالد إطلاق النار يدور عند « أوستانكينو » . فمضيت توا إلى روتسكوى . وهناك سمعت فى جهاز للامسكى أزيز الرصاص وكلمات فظيعة وأوامر وصلابات الرشاشات . وعلى موجة محطة قوات النظام أعطى روتسكوى أوامره « لا تطلقوا النار ، لا تقتلوا الناس ، أنا روتسكوى » ، فكان الرد سيلباً وسخرية . وسمعت حواراً بين « دونائى » و« شمىل » عبر الجهاز اللامسكى ، فكان أحدهما يقول للآخر : « أمامك تجمع كبير ، حوالى مائتى متر ، إلى اليسار ، اطلق صلية طويلة !

أصابنا الدهول ، نحن المدنيين ، فقد كان ذلك قتلًا متعمداً للبشر . وأوضح لنا شقيق روتسكوى ، ويدعى ميخائيل ، وهو ضابط اتصال ، أن «دوناى» ترمز إلى جهاز لاسلكى ، أما «شميل» فلجندى السيارات المصفحة ، ويبدو أنها سيارة قائد ...

حديث مع قائد عسكري :

وفى تلك الأثناء مدّ لى فيتالى صيروفاتكو ،سكرتير هيئة رئاسة البرلمان ، يده بسماعة الهاتف اللاسلكى قائلاً : « هذا كوزنتسوف ، قائد حامية موسكو العسكرية » . التفتت السماعة وبادلته التحية .

وسألته عما إذا كان يعرف هو وقيادة وزارة الدفاع بما يحدث فى موسكو عند مبنى البرلمان وعند «لوستانكينو» ؟ فأجاب بأنه يعرف .

- فلماذا إذن لا تتفنون ما أقصتم عليه وما هو وارد فى قانون الدفاع .. أليس من واجبكم أن تحموا الدستور ؟

- الجيش قرر أن يقف على الحياد ، وهذا القرار اتخذته هيئة رئاسة وزارة الدفاع .
- بينما تقفون على الحياد يقوم مسلحو برين بقتل الناس وضربهم ، وهذا ليس حياداً . أرجو منكم باسم المؤتمر العاشر لنواب الشعب إرسال قوات الحامية لوضعها حول البيت الأبيض ، وعلى محيطه ، حتى يمكن أن يؤدوا دور « قوات السلام » . وذلك سيتيح الفرصة للباحث مع الكرملين .

- لا أستطيع أن أفعل ذلك بإرسلان عمرانوفيتش .. حتى لو أردت .. الآن ..

- لماذا لا تستطيع ؟ ألمت قائد الحامية ؟

- نعم .. ولكنى لا أفقد شيئاً .. هيئة رئاسة الوزارة اتخذت قراراً بالحياد .

- أنا أرجو منك مرة أخرى .. الجيش وحده هو القادر على وقف إراقة الدماء ومنع وقوع الكارثة واقتحام البرلمان الروسى . هل تقدر حقيقة ما يحدث ؟ إن من الواجب عليك أن تخضع للبرلمان بدرجة لا تقل عن الخضوع للرئيس . خاصة أن يلتصق نحى عن منصبه طبقاً للدستور ، وطبقاً للدستور يتولى روتسكوى مهامه . ولكن أحداً لم ينحنى أنا رئيس السوفيت الأعلى ، فلماذا لا تؤدى واجبك لحماية الدستور ؟

- سأستأشور مع الجنرالات بإرسلان عمرانوفيتش . لا أستطيع أن أعدك بشيء غير ذلك . إلى اللقاء .

- إلى اللقاء .

وبالطبع أدركت أننا لا نستطيع أن نعمل على معونة الجيش ..

بعد الاستيلاء على البلدية :

بعد الاستيلاء على البلدية أخذت الأحداث تتطور بصورة خطيرة . فيجوار مبنى البلدية وجها ١٠ - ١٥ سيارة نقل عسكرية « منمية » وحافلات ، وبها مفاتيح التشغيل . وفجأة أصبح لدى المتظاهرين ٤ سيارات مصفحة من بين تلك المصفحات التي كانت تعاصر « البيت الأبيض » ، وللأسف فقد أساء استخدامها . وأذاع التلفزيون وتحدث الخطباء من شرفة « البيت الأبيض » بأن وحدات من الشرطة ومن فرقة دزيرجينسكي انضمت إلى روتسكوى . وعرض التلفزيون هذه الوحدات ، وكتب الصحفيون فيما بعد أنهم شاهدوها . إلا أن قيادة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية نفت ذلك بعد ٤ أكتوبر . ومع ذلك فقد كان هناك عسكريون ، فأين اختفوا ؟(*) .

بالفعل كان هناك ٢٠٠ جندي في عمر ١٨ - ٢٠ سنة من فرقة دزيرجينسكي احتماوا مع النواب . ولم يكونوا يدافعون عن « البيت الأبيض » ، وما كان بوسعهم أن يدافعوا عنه إذ لم تكن معهم أسلحة ، كما أنهم كانوا مصدومين مما يحدث في يوم ٤ أكتوبر بما لا يقل عن صدمة الآخرين الموجودين في قصر البرلمان يومها .

كانت الدماء قد أريقَت عندما أطلقت النار من مبنى البلدية أثناء كسر حلقة الحصار حول البرلمان . ومع ذلك كان من الممكن آنذاك تجنب الهجوم على البلدية ، إذ أن الوحدات الخاصة من « سوفرينو » اختلطت بالمتظاهرين لهذا الغرض فتوقفت حركة الجماهير وراوحت في مكانها . وعندئذ فتحت النيران من مبنى البلدية على الجماهير وعلى وحدات « سوفرينو » فبدأ الهجوم على المبنى . وقد تبقت تسجيلات للمكالمات اللاسلكية بين الشرطة ورجال « سوفرينو » ، وهي وثيقة دامغة . وبخصوص السيارات التي تركت « بالمصادفة » وفيها المفاتيح ، فقد كتبت « أنباء موسكو » عن حق بأن أحداً لا يعمل بهذا الأسلوب الفج اللهم إلا في « جمهوريات الموز »(**) .

ولكن قوات الكرملين المتمردة اهتمت في هذه المرحلة بعمليات التضييق ، وانتشرت الأكايب عبر كافة القنولات الممكنة ، وسأورد مثلاً نموذجاً على ذلك ، وهو حديث هاتفى

(*) في ٢٠ أكتوبر كتبت صحيفة « نوفايا روسكيا جازيتا » : خلال نصف الدقائق اهتمت في صالة مجلس القوميات - مع النواب - حوالي ٢٠٠ جندي من فرقة دزيرجينسكي من الذين أسهبوا في صف البرلمان .
(**) أنباء موسكو ، ١٧/١٠/١٩٩٢ .

أصبح معروفا على نطاق واسع بفضل صحيفتي «ازفستيا» و«موسكوفسكي كمسمولتس» .

تقد اتصل عضو مجلس التنسيق لحركة «روسيا الديمقراطية» ليف بونماريوف بنائب وزير الأمن ورئيس مصلحة الأمن في موسكو ومقاطعة موسكو ، يفجينى سافوكويتشوف ، ومأثله عما يحدث فأجاب الأخير بأن مبنى البلدية استولى عليه ، وأن وحدات «أومون» وفرقة «زيرجيتسكى» انتقلت إلى صف روتسكوى ، ولم تعد هناك وحدات موالية ليلتسين فى موسكو أو بالقرب منها ، وأن وزارة الأمن لا تستطيع أن تفعل شيئا ، وهو يتصح بوشماريوف وزملاءه بالهرب وإخفاء أسرارهم .

وأسرع بونماريوف بإبلاغ ذلك إلى كل من استطاع أن يحصل به ، ويبدو أن ذلك هو القصد من إبلاغ سافوكويتشوف له بذلك . وعندما أخبرنى فينالى صيروفانكو بذلك أجبت : «هراء !» . وليس التضليل هو الذى تسبب فى هزيمة المدافعين عن الدستور ، وإنما السبب هو جبن أولئك الذين كان من واجبهم أن يهبوا لحماية الدستور والديمقراطية .

وتلقينا معلومات من مختلف المصادر تفيد بأنه يجرى الإعداد للاستيلاء على مبنى البرلمان ، فأسرعت بكتابة بيان حول ذلك ، وتم طبعه وتوزيعه على الصحفيين وعلى المندافعين عن البرلمان .

بيان رئيس مجلس السوفيت الأعلى

للاتحاد الروسى

أعيتلكم علما بأنه طبقا للمعلومات المؤكدة التى وصلت إلى قيادة السوفيت الأعلى من محيط المقرين من يلتسين ، فإن يلتسين يعد العدة ، وتحت ستار الضجة الإعلامية حول «المباحثات» ، لتوجيه ضربة إلى المدافعين عن النظام الدستورى فى مجلس السوفيت الأعلى واقتحام المبنى والاستيلاء عليه .

إننا ننقل هذه المعلومات إلى مواطنى روسيا وإلى قادة مجالس السوفيت على جميع المستويات ، وإلى رأى العام العالمى . لا تسمحوا بإراقة الدماء وابتصار قوى الشر والحقد فى روسيا . إننا نعلن أن مسؤولية هذا الاستفزاز الوضع تقع بالكامل على يلتسين والمحيطين به ، الذين قاموا بانقلاب حكومى ويسعون الآن لتخزين نظامهم الأثم .

رسلان جسيولاتوف

موسكو ٣ أكتوبر ١٩٩٣ ، الساعة ١٦.٤٠

كما هنا بصياغة وتوزيع نداء إلى العسكريين . وقد علمت أنه أحدث تأثيراً معيناً على الكرملين . وهذا هو نص النداء :

نداء رئيس مجلس السوفيت الأعلى إلى الجيش

أيها الجنرالات والأميرالات والضباط وصف الضباط والجنود والبحارة المحترمون في الجيش والأسطول الروسي .

في ٢١ سبتمبر قام ب . يلتمسين بانقلاب حكومي ، وأعلن بموسميه الآثم عن وقف عمل السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب والمحكمة الدستورية للاتحاد الروسي .

وقد مر ١٢ يوماً منذ بدء الانقلاب ، وأصبح واضحاً مدعى الضرر الهائل الذي لحق بالدولة الروسية ومواطنيها ، إذ أصبح البلد على شفا الحرب الأهلية والانهيار . ولم يعد الرئيس المخلوع قادراً إلا على شيء واحد : محاصرة مبنى السوفيات الذي تجرى فيه جلسات المؤتمر العاشر الطارئ لنواب الشعب .

وأنتم تعلمون أن مجلس السوفيت الأعلى قد نعى يلتمسين عن منصب رئيس الاتحاد الروسي لأعماله المخالفة للدستور . وأكنت المحكمة الدستورية مشنوعية هذا القراز ، الأمر الذي استند إليه المؤتمر العاشر لنواب الشعب في إصدار قرار مماثل ..

إلا أن ب . يلتمسين ، وقد خرج على القانون وأخل بيمين الولاء للدستور ، لا يزال يواصل أعمال الاستبداد وانتهاك الشرعية في البلد بأسره ، ويحشد حول دار السوفيات المزيد من التشكيلات العسكرية بينما أحيط المبنى بالأسلاك الشائكة وطوق تماماً .

وفي موسكو كلها تعقد المؤتمرات الجماهيرية ، وأخذ الضحايا يسقطون ، إذ قتل حوالي ٢٠ شخصاً على أيدي وحدات « أومون » وقوات الشرطة . ومن بين القتلى محاربون قمام ونساء وضباط وجنود حاولوا شق الحصار إلى دار السوفيات .

الرفاق الأعزاء !

لقد أقسمتم بيمين الولاء للشعب والدستور ، فلتدافعوا إذن عن الشعب والدستور . تعالوا إلى ميدان « روسيا الحرة » ، حيث تنتهك هذه الحرية ذاتها وشرف الشعب وكرامته ، أما الدستور فقد ألغوا به كشيء رث لا حاجة إليه .

إن البقاء على الحياد فى مثل هذه الظروف يعنى ترك الشعب للمتمردين وأتباعهم لينكولوا به .

مع الثقة فى شجاعتكم الوطنية وشرقكم كضباط .

رسلان حسبولاتوف

موسكو ، دار السوفيات

٣ أكتوبر ١٩٩٣ الساعة ٣ صباحاً

رسالة إلى زوركين :

حملوا إلى رسالة كتبها فاليرى زوركين ، رئيس المحكمة الدستورية ، إلى كل من يلتسين ورئيس السوفيت الأعلى ، وما إن قرأتها حتى جلست أكتب ردى عليها . وأرسلت إليه الرد طالباً منه نشره وتوزيعه . وها هو ذا ردى على رسالة زوركين :

إلى رئيس المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى فاليرى زوركين

فاليرى ديمتريفتش المحترم

قرأت بانتباه رسالتكم التى تتضمن مطالبكم الموجهة لكل من بوريس يلتسين والمؤتمر العاشر لنواب الشعب بصدد الانقلاب الحكومى .

واتفق معكم على أنه قد نشأ وضع متوتر للغاية قد يفضى إلى وقوع ضحايا كثيرة . ومثل هذه العواقب المأساوية يمكن أن تترتب عن قرار واحد فحسب ، ألا وهو قرار الاستيلاء بالقوة على مبنى مجلس السوفيت الأعلى الذى يوجد فيه الآن عدة آلاف من الأشخاص ويعقد فيه المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب جلساته .

لقد قطعت الكهرباء عن المبنى ، ومنعت عنه التدفئة ، وعزلت الهواتف ، ومنع وصول المثونة إليه . وأثيرت الاقترارات الهادفة إلى بعث الريبة وعدم الثقة فى السلطة التشريعية لدى المواطنين ونشر السخط على البرلمان فى أوساط الرأى العام .

وأنتم تعلمون جيداً أنه من السهل للغاية تحقيق الاستقرار ، فيما لو نفذت قرارات السوفيت الأعلى والمحكمة الدستورية والمؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب ، المؤيدة من قبل غالبية مجالس السوفيت فى أطراف الاتحاد الروسى . والأمر الأهم : الإلغاء الفورى للمرسوم الإجرامى رقم ١٤٠٠ .

إننا مستعدون لمباحثات نزيهة وصريحة حول كافة القضايا المرتبطة بتحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء حالة الحصار حول مبنى البرلمان الروسي .

ولكنكم لستم على حق مطلقاً حينما تضعون المعتدى والضحية على قدم المساواة ، وتؤكدون أن « كلا الجانبين في النزاع يرفض البحث عن حل وسط ويعمل بصورة منفردة ولا يستبعد استخدام القوة » . إن هذه الاتهامات لا صلة لها بالمؤتمر العاشر لنواب الشعب والسوفييت الأعلى وقيادته . فهل مد النواب الأسلاك الشائكة حول مقر يلتصقون ؟ وهل الكرملين محاصر ولا يتلقى الطعام ، وهل قطع الاتصال عن يلتصقون ؟ وهل النواب هم الذين يصبون من التلفزيون سيولاً لا تنقطع من الإهانات للسلطة التنفيذية وحكام الكرملين ؟

إنني أود أن أؤكد لكم أن إدارة حراسة السوفييت الأعلى لن تستخدم السلاح مطلقاً بفرض إثارة الصدمات الدموية ، ونرجو من الله ألا يفعل ذلك الطرف المهاجم . إن أحكم ما يمكن عمله هو رفع الحصار وسحب قوات وزارة الداخلية ، والتفاوض السلمي حول إمكانية الخروج من هذا الوضع البائس . ونحن مستعدون لذلك . فلماذا تنهمن الآن بعكس ذلك يا رئيس المحكمة الدستورية ؟

أعجل بكتابة السطور الأخيرة قبل حلول الظلام لأتمكن من إرسال هذه الرسالة إليكم . وربما عما قريب يبدأون في اقتحام المبنى ، فهل ستتهمون المشرعين بذلك ؟ إنني أشعر في نفسي بالمرارة والقلق . وينبغي أن يكون واضحاً للجميع أنه ليس المشرعون هم الذين أوصلوا البلد إلى هذا الحد للأسف ، رغم أنهم ارتكبوا العديد من الأخطاء وأضفوا الصبغة الدستورية على النظام للرأسمالي ذي الصلاحيات شبه الديكتاتورية ، الذي بدت له تلك القيود الثقيلة التي وضعها الدستور غير مقبولة إلى درجة أقدم الرئيس معها على نهضا كأشياء بالية لا حاجة لها .

وتقبلوا احترام

رسلان حبولوف



... وردت أنباء كثيرة عن قرب اقتحام مبنى البرلمان . وفي الوقت نفسه أخذت سيول المتظاهرين تتدفق بمئات الآلاف على البرلمان المحاصر بلا انقطاع واخترقت طوق الحصار ووصلت إلينا . وكان علينا أن نعمل بأقصى ما نستطيع على منع اصطدام قوات الكرملين المتمردة بالجماهير المسالمة ...

الفصل الثامن

الجيش في ماعة المحنة

جرائم ضد البشرية .. ألف وخمسمائة جثة :

شهادة

« أنا ضابط بالقوات الداخلية ، وأرى من واجبي أن أقول كل ما أعرفه ... لقد تم العثور في « البيت الأبيض » على ١٥٠٠ جثة ، كان بينها جثث لنساء وأطفال . وقد نقلت كلها من هناك خفية عبر النفق الممتد تحت الأرض من « البيت الأبيض » إلى محطة مترو الأنفاق « كراسنوبريستسكايا » ، ومن هناك إلى خارج المدينة ، حيث تم إحراقها ... وكان عدد القتلى هناك كبيراً لأن ما أطلق على « البيت الأبيض » لم يكن قذائف مصبوبة من الحديد كما قيل بل قذائف حربية خارقة كانت تولد انفجارات ذات موجة ضغط هائلة تؤدي إلى تفجر رؤوس الضحايا . وكانت الجدران ملوثة بأفخاخهم . إن ذلك أفزع من الفاشية بكثير يا سادة ! إنه شيء فظيع ، لا يمكن التعبير عنه بالكلمات ! » (*)

كنت أعتقد أنني أعرف الجيش :

... خلال زيارتي العديدة لأقاليم روسيا في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كثيراً ما كنت أזור الوحدات العسكرية والتقى بالضباط والجنرالات . وكذلك من خلال العمل البرلماني في إعداد ومناقشة مجموعة القوانين والتشريعات العسكرية ، كنت أتحدث طويلاً مع القيادة العسكرية العليا . وعموما كنت أعرف الجيش بصورة لا بأس بها . وكان العسكريون يتحدثون دائماً عن غياب المبدأ العسكري الواضح ، ويتحدثون بألم عن انهيار الجيش وهبوط سمعته في الساحة الدولية . الأمر الوحيد الذي كانوا يتحدثون عنه همساً هو : في يد مَنْ يوجد الزر النووي . وكانت أسباب هذا للوضع المتردي معروفة : الانهيار الاقتصادي ، والقيادة البليدة ، والتمائم السياسية التي كان الرئيس يحيا بها كما يتنفس . وفي عام ١٩٩٠ لم يهتم لا يلتسين ولا جايدار بالجيش الذي كان يتفكك أمام الأنظار . ولم ينفذ الجيش سوى السوفيت الأعلى وقيادته . فقد ناقش المؤتمر السابع لنواب الشعب بدقة وضع الجيش الذي لم يسبق له مثيل منذ الحرب الوطنية العظمى . واتخذ المؤتمر إجراءات مهمة بما فيها دعم

(*) صحيفة « نى زافيسمايا جازيتا » ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢ .

ميزانية الجيش . ولم يفعل البرلمان ذلك سعياً « لتعزيز سمعته » بل لتدعيم الدولة الروسية . وقد ساعدنا الجيش على البقاء ، وأنيت واجبي نحوه بأمانة بصفتي رئيساً للسوفيت الأعلى . وكنت أعتقد أن كل عسكري سيبقى مخلصاً لليمين وللمستور وللشعب . كنت أعتقد أنني أعرف الجيش ...

وبالمناسبة فقد كان في عشرينى منذ القرن الخامس عشر جنرالات وعقلاء ، وخدم الوطن بشرف وأمانة مئات الضباط منهم ، في المشاة والخيالة والحرس ، ولم يرفع أحد منهم أبداً السلاح في وجه شعبه .

ومما كان يزيد من تفاؤلي أنه منذ ٢٢ سبتمبر انهالت البرقيات على السوفيت الأعلى وعلى شخصيا من قادة المناطق العسكرية ، واقترحوا فيها الاتفاق على « خيار الصفر » ، وإجراء انتخابات مبكرة ومتزامنة لكل من الرئيس والبرلمان .

واتخذ المؤتمر العاشر الطارئ لنواب الشعب هذا القرار . وحاول نائبى الأول يورى فورونين أن يضع هذا المفهوم كأساس لعملية التفاوض فى دير القديس دانيل . وبطلب منى قام فورونين بإبلاغ كوبيتس أيضا بالوضع فى قصر البرلمان .

وكان ممثلو هيئة الأركان العامة والمناطق العسكرية يتقدمون إلى مجلس السوفيت الأعلى ، وخاصة فى المرحلة الأولى ، ويعلمون أنهم يفهمون الموقف السياسى ويدركون أنه قد وقع انقلاب حكومى ضد المستور ، ولكنهم لن يتدخلوا حتى الآن ، وسيستظفرون ما ستسفر عنه الأحداث . فقد تمادى المسامحة فى السابق فى إقحام الجيش فى المازق ، وبعد ذلك كانوا يتخلون عنه ويجهلون من الجنرالات « كباش فداء » .

وانضمت مجموعة من ضباط حامية الدفاع الجوى بموسكو إلى صف البرلمان ، وكان يقودها ضابط برتبة عقيد . وقال الضباط الذين طلبوا عدم الإفصاح عن أسمائهم لمراسل وكالة « انترفاكس » إنهم اتخذوا هذا القرار نظراً لرفضهم القاطع لمواقف يلتسين . وكما قالوا فقد أعلن الكثير من جنود وحنتهم عن رغبتهم فى التوجه إلى « البيت الأبيض » ، ولكن الضباط قرروا عدم الزج بالمجندين فى هذا النزاع . وأكد الضباط أن الجيش منقسم عملياً ، ولكنه سيؤيد المستور حسب اعتقادهم .

واخطرونى منذ فترة قريبة بأن « معارك محلية » دارت فى ضواحي موسكو باستخدام المدرعات بين وحدات كانت تشق طريقها إلى موسكو لتدافع عن « البيت الأبيض » ، ووحدات أخرى أرسلت لقطع الطريق عليها . وينبغى استيضاح ذلك .

وفى ظل عدم تأييد أهالى موسكو ليلتسين (إذ فشلت فشلاً ذريعاً محاولات حركة روسيا الديمقراطية لتنظيم مظاهرة تأييد له ، فلم يجتمع سوى ما يقل عن ألف وخمسمائة

شخص) أصبح الجيش هو الحكم . ولو كانت وزارة الداخلية قد أحست أن الجيش يتخذ موقفاً حاسماً لما أقدمت على التقييم بأعمال التنكيل .

ولكن الجيش ظل ينظر بهدوء إلى انتهاك الدستور الذى أقسم على الولاء له .

ولذلك كان متمررو الكريملين فى حجة إلى ذريعة ، إلى استفزاز ، وسرعان ما وجنوا ، الذريعة : فى البداية فى صورة « الهجوم » على مقر أركان القوات المشتركة لدول الرابطة (هل كان مصادفة ؟) وبعد ذلك فى « كسر » المتظاهرين لحلقة الحصار المضروبة حول قصر البرلمان وه اقتحام « مبنى البلدية ، وه الحملة ، على « أوسنانكيو ، (مبنى التلفزيون) . فانظروا كم مرة لعبوا على أعصاب الجيش لكى « يقتنع » بأن الموجودين فى القصر البرلمانى هم حفنة من المتطرفين ! ...

وفى صباح ٤ أكتوبر قال لى روتسكوى عندما التقينا بعد فترة استراحة قصيرة :

- إنهم يدفعون الجيش نحو « البيت الأبيض » .

وقال فورونين رداً على ذلك :

- ولكن الجنرال كوبيتش وعد باستخدامه فقط كقوات سلام .

فقال روتسكوى :

- أنا لا أصدق صاحبكم كوبيتش ولا جراتشوف ! لقد أخبرونى بأن هناك انقساما فى قيادة وزارة الدفاع بشأن استخدام الجيش وإنزاله إلى موسكو . فإذا « باشكا »(*) يتصل بالفرق وحتى بالأكوية من وراء ظهر القادة . أما كوبيتش فأعطى موافقته على ترأس مجموعة عمليات لإقرار النظام فى العاصمة ، وبمعنى أصبح إطلاق النار على الأماهى العزل . وهو الذى أصدر الأمر بإطلاق النار على « البيت الأبيض » .

هذا ما قاله روتسكوى .

وكما اتضح فيما بعد ، فى الاجتماع الذى عقنته هيئة رئاسة وزارة الدفاع فى ليلة ٤ أكتوبر أعرب عدد من قادة المناطق العسكرية عن معارضتهم لأوامر يلتسين بتأمين حالة الطوارئ فى موسكو . وظل يلتسين طوال مساء الأحد وليلة الاثنين يقنع الجنرالات بضرورة إنزال الضربة الأخيرة بمبنى البرلمان .

(*) « باشكا » ، تصغير لاسم « بال » ، (وهو اسم جراتشوف) .

التخلي عن « الحياض » :

... بدأوا يرسلون القوات والمعدات إلى مومكو على عجل من فرقتي تولا وريزان للإنزال للجوى .

وفى الساعة السابعة من صباح ٤ أكتوبر ظهرت خمس عربات مشاة قتالية عند مبنى البرلمان ، واخترقت المتاريس المقامة هناك وعبرت ميدان « روميا الحرة » ، إلى الجانب الآخر . واخذت المصفحات والعربات القتالية تطلق نيرانها على المتاريس والخيام وعلى نوافذ مبنى البرلمان . وأطاحت أول صلية من الرشاش الثقيل لإحدى السيارات المصفحة بالخيمة التي كان يبيت فيها بعض أهلى مومكو فى الميدان .

وأطبقت وحدات فرقة تولا للإنزال الجوى ، التي حلت محل الشرطة وقوات الأمن الدخلى ، حلقة الحصار حول مبنى البرلمان . وفى الساعة الثامنة بدأ الجنود يقتربون من المبنى ركضاً مع فترات توقف ، أما سيارات المشاة القتالية والعربات المصفحة فأطلقت نيرانها على مبنى البرلمان ، وعززتها طلقات القناصة المتمركزين فى فندق « أوكرانيا » المواجه للبرلمان والمباني الأخرى المجاورة . وكما أخبرنى الجنرال أتشالوف فقد وضعت ١٠ دبابات من فرقة كنتيميروف على الجسر وعلى الشاطئ المقابل من نهر مومكو للمساندة بالنيران . وبعد أن أطلقت عدة طلقات اشتعلت النيران فى المطابقين الثانى عشر والثالث عشر من مبنى البرلمان ...

وكان روتسكوى وروميلتسيف وأوراجتسيف ، وأحياناً فورونين ويوجين ، يناشدون القوات بالانسكى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات .. إلا أن القصف المدفعى تصاعد ، وتزايدت حركة القوات والمعدات والشرطة فى اتجاه « البيت الأبيض » ، وكانت التعزيزات تتدفق عليها بلا انقطاع . وجاءت معظم النيران الموجهة إلى « البيت الأبيض » من ناحية السفارة الأمريكية من فندق « مير » ومن الكورنيش المجاور لفندق « أوكرانيا » . وأطلق القناصة رصاصهم على كل ما يتحرك فى « البيت الأبيض » .

ومما يشير إلى تراخى الجيش وموقفه السلبي أن عملية الاستيلاء على البرلمان تمت تحت قيادة الرئيس السابق للإدارة السياسية للجيش السوفيتى ، الجنرال العجوز ديمترى فولكوجونوف ، الذى ذاع اسمه فى عهد « البيريسترويكا » ، والذى تصرف دون أدنى شفقة . وقد أظهرت هذه العملية اللعوية الوجه الحقيقى و« التحضر » السياسى للنخبة السياسية - العسكرية المتهارة . فهذا الجنرال الذى أصبح « ليبراليا » قد تكلم بالديمقراطية البرلمانية ، ومع ذلك قدم نفسه - مع يلتسين وجايدار وتشيرنوميردين - كمدافع عن الديمقراطية .

جراتشوف :

كان على جراتشوف أن يبرهن ليلتمين بالأفعال لا بالأقوال على وقوف الجيش في صفه ، إذ كان يقسم له ليل نهار على ولاء الجيش له .

ولكن الشواهد العديدة على سلوكه في تلك الأيام الحاسمة بالنسبة للكرملين تقطع بأن وزير الدفاع قد ارتبك في البداية ، إذ لم يكن يتوقع مثل هذه التطورات الخطيرة للأحداث . وعندما تمالك نفسه لجأ إلى المماطلة حتى آخر لحظة مؤملاً في إمكانية التغلب على السوفيت الأعلى دون استخدام القوة العسكرية فضلاً عن إطلاق النار ، في المايان . ولهذا قرر أن يراوغ ويفاوض ، ويتحين الفرصة ، مثلما فعل في أغسطس ١٩٩١ لكنه لم يوفق في ذلك هذه المرة ...

كان الذعر يسيطر على الحكومة . وتشاجر جراتشوف مع عدة وزراء ونواب رئيس الوزراء من الذين كانوا يطالبونه باتخاذ تدابير حاسمة ، قائلاً لهم إنه لا يخضع إلا للقائد الأعلى . وتخطب بوربوليس المذعور حتى الموت وأرسل إلى مركز التلفزيون أشخاصاً يحملون مسدسات غاز لخمائته . أما ميخائيل بولتارنن فكان يصرخ بصوت غير صوته وهو يتهم الجميع بالجبين والخيانة . واتصل تشيرنوميردين بجراتشوف هاتفياً عدة مرات ، طالباً منه هو الآخر « تدابير حاسمة » . غير أن جراتشوف ظل يتصل مستنداً إلى أنه مجتمع بهيئة رئاسة وزارة الدفاع ، مما أهاج تشيرنوميردين فألقى بمسماعة التلفزيون . أما جايدار فبدا أشدهم خوفاً ، وشحبت وجنتاه الحمراء عادة ، وأخذ يذرع غرفة المكتب وهو يمدح بعبارات ما عن « عدم تناسب » سلوك جراتشوف وجميع « وزراء القوة » . (وقد أعلن فيما بعد ، في إحدى مقابلاته الصحفية ، عن ضرورة تغيير قيادات وزارات القوة) . ويقال إن أحد موظفي فريق الرئاسة كشف النقاب عن أنه خلال مشاهدة تسجيل تلفزيوني لوصول يلتمين إلى الكرملين في ليلة القصف سمعت عبارة قالها أحد ما وتلقى الضوء على سلوك جراتشوف آنذاك : « جراتشوف مازال متردداً » . ولكن لم يعرف بعد من الذي قالها .

وهذا ما قاله الجنرال بتروف(*) لصحيفة « زافترا » :

« بعد النفوس التي سادت بصدد وجدة الرئيس والجيش انهالت الصحف الديمقراطية ، فجأة بالنقد الجارح على الجيش لما يديه من « تراخ » و « مراوغة » ، بل وحتى « خيانتة » لمصالح الرئيس .

(*) يوري بتروف - للرئيس السابق لدونان رئاسة للجمهورية في عهد يلتسين .

وكل هذا مستمر حتى اليوم ، ولذلك نود أن نذكرهم :

من الذى هاجم البيت الأبيض ، ومن الذى أصدر الأوامر ، ومن الذى كان فى الدبابات فوق جسر كراسنوبريمسكى ؟

لقد خصصت وزارة الدفاع الوحدات التالية للعمل فى موسكو : الكتيبة ٢١٨ من الوحدات الخاصة لقوات الإنزال الجوى بدون سرية الاستطلاع والتخريب ، واللواء ١١٩ للإنزال الجوى (حوالى ٦٠٠ فرد) والفوج ٢٧ مشاة ميكانيكية بكتيبة واحدة (حوالى ٣٠٠ فرد) والفرقة الثانية للمشاة الميكانيكية بلواء معزز (حوالى ١٤٠٠ فرد) والفرقة المدرعة الرابعة بتشكيل كتيبتى دبابات ومشاة . وعلاوة على ذلك كانت بقية وحدات الفرقتين الثانية والرابعة موجودة فى مركز التجمع بالقرب من موسكو (٥) .

وفى المحصلة بلغ عدد العسكريين الذين شاركوا فى الأحداث يومى ٣ و ٤ أكتوبر حوالى ٩ آلاف فرد . وأعلنت حالة للتأهب فى وحدات الإنزال الجوى فى المناطق القريبة من موسكو (تولا ، بسكوف ، ريزان ، كومستروما) .

ومنذ لحظة اتخاذ القرار باستخدام القوات ، وكان ذلك فى الساعة السادسة مساء ٢ أكتوبر ، عندما أصدر جراتشوف أولى أوامره بإعداد الوحدات للتحرك إلى العاصمة ، ثارت مسألة ولاء القوات . ففي حالة أى خطأ فى التقدير كان من الممكن أن ترتد بنادق الجنود ضد يلتسين . ولذلك أجرى جراتشوف مشاورات مع قيادة وزارة الدفاع (ليلة ٣ أكتوبر) ولقد جميع الحاضرين تقريباً هذه المخاوف ، عندئذ اتخذ قرار بالإجماع : إبعاد الجيش بأقصى ما يمكن عن محاولة اقتحام السوفيت الأعلى والحفاظ على الحياد . ولكن ذلك كان القرار الرسمى ، فى حين كان جراتشوف وكوبيتشينسكان بنشاط مع وزير الداخلية يرين ويعدان لاستخدام القوات . وكانت أنباء هذه الاستعدادات ترد إلى باستمرار ، وترد أيضاً إلى روتسكوى .

فى ٣ أكتوبر ، وبعد كسر حصار البيت الأبيض ، والانهيار المعنوى للقوات يرين ، لم تكن هناك سلطة تحكم موسكو ... وانسحبت مجموعات متفرقة من فرقة دزيرجينسكى فى اضطراب من منطقة البيت الأبيض ، وأخذت أعداداً غفيرة من شرطة الأقسام تنضم إلى صف اليمتوريين . وفوجى يرين تماماً عندما رفض فوج سوفرينو تنفيذ أوامره بفتح النار على المتظاهرين . وعموماً فقد شهدت موسكو حالة انعدام السلطة .

(٥) صحيفة « زافترا » ، العدد ١ ، ١٩٩٤ ، صفحة ١٠ .

من هم « القوة الثالثة » ؟ :

وهنا ، كما لاحظ كثير من المراقبين ، ومن بينهم الجنرالان بتروف وفيوفانوف ، ظهر على الساحة ما يسمى « بالقوة الثالثة » المزعومة . فعند الاستيلاء على مبنى البلدية جرى تبادل إطلاق النار بين المتظاهرين القادمين من مبنى البرلمان ومجموعة مجهولة كانت ترابط في مبنى البلدية . وخلال تبادل النيران قتل أحد رجال الشرطة وثلاثة من المسلحين . ووجدت مجموعة استطلاعنا التي وصلت إلى مكان الحادث بعد بضع دقائق وثيقة طريفة للغاية ، وهي هوية حارس في وكالة حراسة في جيب أحد المسلحين القتلى . وعندما وضعنا تلك البيانات في بنك معلوماتنا ظهر اسم المملح القاتل في إحدى قوائم « بيطار » ، وهي منظمة صهيونية مسلحة . ولاحظ المصور أناتولى نباتوف ، الذي كان في « البيت الأبيض » طوال الوقت ، بعض المسلحين الذين كانوا في رى مدنى ويتحدثون فيما بينهم بلغة غير اللغة الروسية ، وظهروا في « البيت الأبيض » خلال الهجوم عليه .. فمن هم ؟

وكان المسلحون يحملون رشاشات كلاشنيكوف - ٤٧ ولكنها كانت بدون أرقام .

والأمر المثير للدهشة هو كمية الأسلحة التي تم العثور عليها في مبنى البلدية . وقد عرض أحد المصورين على الصحفيين فيلما التقطه عقب الاستيلاء على المبنى ، وفيه كان موظفو الشرطة يفرغون الخزائن الحديدية المليئة بمسدسات طراز « مكاروف » . ووجدوا في أحد المكاتب كومة من الرشاشات يبلغ عددها بضع عشرات . فلن هذا السلاح ؟ ومن الذى كان ينبغى أن يطلق منه النار ؟ ليس هناك إجابة عن هذه الأسئلة ، ومن المستبعد أن نجدها ...

وفي نفس الوقت الذى وقعت فيه هذه الأحداث أخذنا نتلقى معلومات عن ظهور مجموعات من المسلحين المدنيين ، كل مجموعة تتكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص ، وذلك في المناطق الملاصقة « للبيت الأبيض » . وكان أفرادها يأتون في سيارات ملاكى ثم يخفون في المنازل . ولوحظ أن معهم بنادق قناصة . ولما كنا نعرف أنه لا توجد بندقية قناصة واحدة في مخزن أسلحة « البيت الأبيض » ، فقد اتصلنا بوزارة الأمن ، حيث أكد لنا شخص قريب من برانيكوف أنه ليس لديهم معلومات عن هذه الجماعات . كذلك لم تكن هناك معلومات عنهم لدى يوفت رئيس حراسة السوقيت الأعلى . وأخيراً استطعنا التقاط أثر إحدى هذه المجموعات المتوجهة من شارع كالينينسكى بروسبكت فى اتجاه « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ووضعها تحت المراقبة .

دخلت هذه المجموعة فناء أحد المنازل فى شارع كوروليوف (الذى يقع فيه مبنى التليفزيون) . وخرج من الميارة الصغيرة أربعة شبان ، نخل ثلاثة منهم إلى المنزل بينما

اتجه الرابع بغطى حثيثة نحو مبنى التلفزيون . وأخرج من جيبه هاتفاً لاسلكياً وأجرى اتصالاً مع المجموعة التي دخلت المنزل على ما يبدو . وعندما اقترب من الجموع المحتشدة عند « أومستانكينو » بدأ إطلاق النار . وفي البداية لم تكن ندرك ما الذي يريد المسلحون أن يفعلوه ، لأن إطلاق النار بالتسديد الدقيق من المنزل الذي اختفوا فيه لم يكن سهلاً . ولكن الأمور اتضحت عندما أطلق هؤلاء القناصة النار على السيارات المصفحة المارة في شارع كوروليوف ، ففتحت هذه النار بدورها على الجموع المحتشدة عند مبنى التلفزيون .

وخلال تبادل إطلاق النار عند « أومستانكينو » (مبنى التلفزيون) أصيب « مصحح الرمي » المذكور بجراح فعثرنا معه على أوراق طريفة للغاية . أما الأمر الأكثر إثارة فهو أنه كان أحد الشهود في قضية الحادث المسلح الذي أثار ضجة خلال محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . تلك كانت « القوة الثالثة » التي تدخلت في الأحداث الجارية بقوة وعملت على تصعيد إراقة الدماء ...

فما الذي كانت تفعله القوات المسلحة في هذا الوقت ؟ للأسف تركت هذه القوات المتوجهة صوب موسكو دون أى معلومات ، واختلطت عليها الأمور بخصوص الأحداث الجارية ، وظهرت مختلف الشائعات غير المعقولة . ولكن الإحساس العام لدى تلك القوات كان يتمثل في « عدم التدخل وتحاشي إراقة الدماء » . وتسلم جنود وضباط الإنزال والمشاء الميكانيكية مثل هذه التعليمات . وأخيراً وصلت الوحدات إلى الطريق الدائري ، حيث توقفت في انتظار التعليمات التالية . ووصلتنا معلومات بأن الكرملين مذعور من « تقاعس » وزير الدفاع ، وتتردد هناك الشائعات عن خيانة جراتشوف والأركان العامة ، ولذلك تكونت « مجموعة عمليات » خاصة .

وفي هذه المجموعة التي كانت تضم الأشخاص المعروفين مثل الجنرال كوبيتش وفولكوجونوف ولوجكوف ظهر فجأة اسم فلاديمير بوكسر المعروف ، أحد قادة منظمة « أغسطس - ٩١ » مع فصيل « بيطار » اليهودي المسلح .

تشيرنوميردين .. الانتفاخ على وزارة الدفاع :

في الاجتماع الذي عقد لدى رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين مساء ٣ أكتوبر اتخذ قرار بالانتفاخ على وزارة الدفاع والذهاب إلى مقر القوات ومحاولة وضعها تحت السيطرة . وكلف كل من فولكوجونوف وكوبيتش بهذه المهمة .

والتي الاثنان بقيادات الوحدات وراحا يشيدان بدور الجيش « الإنساني » والمنقذ ، ويهولان ما فعله « الشيوعيون - الفاشيون » . أما مئات القتلى الذين أرداهم رصاص تشكيل « فيتياز » عند « أومستانكينو » (مبنى التلفزيون) فصوروهم على أنهم ضحايا الإرهابيين

من المدافعين عن « البيت الأبيض » . وأطلق العنان للكذب المسافر عن أعمال القتل والعريضة في موسكو . وللأسف ، ففى غيبة المعلومات تماماً عن أفراد الجيش لعبت هذه الدعاية دورها مقرونة بالوعود بتقديم المزايا والتهبات وجاءت بالآثر المطلوب .

ولم يفشلا إلا مع أفراد الوحدات الخاصة فى مبنى رئاسة الأركان . فقد رفض هؤلاء الاتصال بأى شخص إلا بقيادتهم المباشرة .

« القوة الثالثة » مرة أخرى :

يقول الجنرال بنزوف إن « القوة الثالثة » ظهرت هنا مرة أخرى . فقد تعرض اللواء ١١٩ الذى وصل إلى منطقة محطة مترو « باريكادنيا » لرصاصة القناصة وتكبد خسائر فى الأرواح بلغت عدة أفراد . ولسبب ما لم تتعرض للرصاصة وحدات « أومون » والوحدات الخاصة المرابطة فى هذه المنطقة ، بل اقتصر الرمى فقط على التشكيل العسكرى الذى رفض الاتصال بأى جهة سوى رئاسته . وبالطبع لم يعثر أحد على أثر للقناصة ...

وربما كان علينا أن نبحث عن الجواب عن هذه التساؤلات فى الفرضية التى طرحها رفكات تشيبيوتاريفسكى رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس السوفيت الأعلى ، الذى انتخبته الدورة السابعة للسوفيت الأعلى لهذا المنصب بعد الهروب المخزى لمستيبيين . فقد أخبرنى ليلة ٣ أكتوبر أن أحد زملائه القدامى فى الإدارة العامة للمخابرات الحربية التابعة لهيئة الأركان العامة ذكر له أن سبع مجموعات من الإخصاليين فى الإرهاب من الإدارة العامة للحراسة (التى يرأسها كورجاكوف) وصلوا إلى موسكو . ومن المحتمل أنهم من الذين شاركوا فى « أحداث رومانيا » . وهم ليسوا على علاقة ببيزن أو بانكراتوف ولا بالجيش ولا بوزارة الأمن ، بل يعملون فقط بالاتصال بكورجاكوف . ولا أحد يعرف مهامهم أو نياتهم . وكان الأميرال تشيبيوتاريفسكى منفِعلاً وقلقاً فنصحته أن يتشاور مع برانيكوف وأنتشالوف .

ولكن « القوة الثالثة » كشفت عن وجودها بأفصح صورة عند الهجوم على مبنى البرلمان . فبناء على أوامر من بانكراتوف زود « المتطوعون » الذين كانوا فى صف يلتسين بعدة عربات مصفحة من فرقة نزيرجينسكى . ومن الناحية الرسمية سلمت هذه المصفحات للدعوى كوتنيوف ، رئيس إحدى منظمات المحاربين « الأفغان القدامى » . ولكن هذه المنظمة ، بخلاف عدة مقاتلين سابقين فى أفغانستان ، ضمت إليها حوالي مائة شخص مسلح من فصيل « أغسطس ٩١ » المذكور سابقاً . وعلاوة على ذلك أفرجت شركة « أليكس » للحراسة عدداً من حراسها لهذه المنظمة ... وقامت هذه القوة بإطلاق النار على المتاريس المقامة بجوار الاستاد وعلى جسر « كلمنى » . وتحت ألسنة النارى الذى أقاموه تقدمت كتيبة المشاة الآلية من فرقة « تامان » وكتيبة الإنزال للجوى ، ولكنها قبلت بوابل من

النيران فاضطرت للانبطاح أرضا ، وأخذت تطلق النار من حين إلى آخر . ومن ناحية أخرى فتحت عليهم النار مصفحات أخرى تابعة للجيش .. وهذا مشهد آخر يتطلب الاستيضاح ...

الدبابات :

ظل الوضع بدون تغيير حوالي ثلاث ساعات . وعندئذ تقرر دفع الدبابات إلى المقدمة . وكان لدى المهاجمين ستة أطقم دبابات من فرقة كنتيميروف ، وهم من الضباط المتطوعين الذين جندهم كوبيتش بعد أن وعدهم بشقق في موسكو و ٣ آلاف دولار لكل منهم ويمناصب لا تقل عن نائب قائد فوج . وأعرب ٤ أطقم عن استعدادهم لإطلاق النار ، أى ثمانية ضباط و ٤ صف ضابط . وقد أطلقوا ٦٤ طلقة مدفع ، وكان جزء من القذائف من نوع القذائف الفراغية ، مما أحدث تدميرا شديدا وأفضى إلى ضحايا كبيرة بين المدافعين عن البيت الأبيض .

وبحلول الساعة الخامسة بعد الظهر كانت معنويات القوات المشاركة في الهجوم منهارة . فبعد أن احتل جنود الإنزال طابقين خاليين توقفوا عن التقدم . وتمركز جنود فرقة « تامان » في الشوارع الضيقة ، واحتموا بدروع الدبابات وكفوا عمليا عن إطلاق النار . وكانت الدبابات وحدها هي التي تقصف بتسديد . أما كتيبة الوحدات الخاصة فلم تشارك أصلا في القتال .

وفي الخامسة من صباح ٥ أكتوبر اتخذ قرار بإبعاد القوات من منطقة البيت الأبيض ، إذ وصلت أنباء عن تفشى تعاملى الكحول بين الضباط والجنود ، وتبادل إطلاق النار ، والمشاجرات بين العسكريين ورجال الشرطة . كما انتفت الحاجة إلى وجودها هناك ...

لقد كتب الخبير العسكري فيوفانوف معقبا على ما حدث فقال :

« لقد سجلت أحداث أكتوبر للجيش ، إذ أن إطلاق النار في وضع النهار على مبنى برلمان البلد في قلب موسكو هو وصمة عار لا تمحى من على جبين الجيش الذي كان في وقت ما جيش الشعب الأمطوري الذي لا يقهر . لقد عارض الجيش وقاوم ، ولم يكن راغبا في هذا العمل ، ولكنهم جروه إلى موسكو بالخداع . ومع ذلك اتضح أنه ليس من السهل العثور في لواء دبابات كامل على أربعة ضباط مستعدين « لإطلاق النار » . إلا أنه أمكن العثور عليهم ، وقد أطلقوا النار بالفعل ! ولم ينتحروا بعد ذلك ! لقد كتب أحدهم على الألواح الحجرية قرب البيت الأبيض : « الضباط خونة الشعب » ، وه الجيش ، أيها الكذب الذموى ، انظر إلى ما فعلته يداك » . يا له من أمر مخز ويشع !

لقد عززت الحراسة على ثكنات فرقتى كنتيميروف وتلمان « المظفرتين » ، وعلى « أبطال » القنص للنارى المختبئين عن عيون زملائهم . ويبحث رجال المخابرات عن يدي انتماء بمن أنعم عليهم .

ولكن الكثيرين من الضباط لم يبيعوا أنفسهم بـ ٢٥٠ ألف روبل التي صرفت لكل من شارك في « الحملة على موسكو » . وكان بين المدافعين عن الدستور ضباط كثيرون . وقد حاولوا بدمائهم وتضحياتهم واستقلالهم وامتناعهم عن تنفيذ أوامر الحكومة دون لغماس الجيش تماماً في الوحل .

وعموماً فالأحوال في الجيش الآن تميسة . فالجنرالات الذين حصلوا على هذه الرتبة بعد أغسطس ١٩٩١ أحنوا هاماتهم خوفاً من التقليل وكل منهم يأمل أن تمر العاصفة ولا تمسه . والضباط الذين ألبسهم الزى الأمريكى الرمادى كلون الفران ، لا يتقاضون الرواتب لعدة أشهر ولا يرون بارقة أمل ولا يشعرون بالقوة في الضباط الأكبر ، وبدلاً من الجنود يقومون بالخدمة في المطبخ . لقد بُسّ هؤلاء الضباط تماماً ، ومن المنذجة أن نتوقع منهم أمجاداً وبطولات . فإلى له من جيش بلّس ، ذلك الذى كان في وقت ما جيشاً عظيماً ... (*)

ما الذى تبقى منه بعد أن سلبوه الشرف . لقد باعوه وخانوه مقابل الفيلات وسيارات المرسدين والأشباك التجارية . مقابل النجوم على الأكتاف ، الصغيرة والكبيرة . مقابل المناصب ، والشقق وه غفران جنوب ، الرشوة والسرقة والاختلاس . وكذلك مقابل التنازل للأوغاد ...

(*) صحيفة « زافترا » ، العدد ١ ، ١٩٩٤ .

مذبحة عند «أوستانكينو»

لا يمكن وصف ما حدث عند مبنى التلفزيون « أوستانكينو » إلا بأنه عملية قتل لمئات الأشخاص تمت بعقل بارد وسابق تدبير . وفي ساعة متأخرة من ذلك اليوم ، في حوالي الحادية عشرة أو الثانية عشرة ، قال الخبراء العسكريون وكثيرون من المراقبين الذين تحدثت معهم إن عدد القتلى عند « أوستانكينو » بلغ حوالي ألف أو ألفي قتيل . إذ كانوا يحصدون الناس بالرشاشات كما يحصد العشب . وأطلقوا النار في الملبان على صفوف المتظاهرين المترصة .

لقد وجد حوالي ٣٠ أو ٤٠ مسلحاً من رجال مكاشوف وبركاشوف أنفسهم مع عدة آلاف من المتظاهرين (يقال من ألف إلى ٥ - ٦ آلاف متظاهر) في مواجهة ٣٠ سيارة مصفحة وحوالي ألفي جندي مدججين بالسلاح ومحتمين بجدران « أوستانكينو » (*) .

وكانت طائرات الهليكوبتر تصحج الرمي للمصفحات والوحدات الأخرى التي كانت تحتمي بجدران « أوستانكينو » . وكان أشخاص ما يستقلون سيارات جيب وينطلقون بها تجاه المتظاهرين إلى مسافة قريبة منهم ويطلقون عليهم النيران ثم يهربون بسرعة . فمن كانوا ؟ أم « البيطاريون » ؟ أم عصابات المافيا التي كُتِبَ عنها ستانيسلاف جوفوروخين ؟ وفي كلنا الحالتين فقد كان هؤلاء هم القاعدة الاجتماعية الإجرامية لنظام يلتسين السياسي التي تشكل مع هذا النظام جسداً واحداً..

لم يكن زحف المتظاهرين على « أوستانكينو » مديراً بل جاء تلقائياً . والاستعدادات كانت فقط من جانب الاستفزازيين في الكرملين . فهل كان من الصعب مثلاً إيقاف المتظاهرين في الطريق ، خاصة أنهم لم يكونوا مسلحين تقريباً ، بينما كانت قوات يلتسين أكثر منهم أضعافاً مضاعفة . وبالإضافة إلى إمكانية وقف تقدم المتظاهرين في عدة مواقع على الطريق الدائري ، كان هناك موقع مثالي من الناحية التكتيكية لمحاصرة المتظاهرين حتى ولو كانوا أكثر من ذلك عدداً بعدة أضعاف ، وهو منطقة محطة قطارات ريجا (**) .

(*) كتبت صحيفة « كومرسانت » نيل ، أقرب وصف إلى الواقع لتلك الأحداث في عدد خاص صدر في ١٩٩٣/١٠/٤ . كما تنبئ الإشادة بصحيفة « نى زافيسيميا جازيتا » التي جرت على نشر شهادات واقعية (١٩٩٣/١٠/١٦) بعنوان « رأيت ذلك ولم أجن ... » وتعطى للقارئ إحساساً بالجو العام لما حدث ...

(**) أ . تراسوف ، « الاستفزاز » ، ص ١٩ .

وبالطبع لم يحدث أى شيء من ذلك ، إذ كان المقصود ترك « الحمر الفاشيين » يصلون إلى « أوستانكينو » ، وإلا لبات واضحاً للجميع أن قوى المستوربين هى من القلة بحيث يمكن احتواؤها فى عدة ساعات .

عملية « دروس أكتوبر » :

رووا لى عن واقعة عرض تليفزيون بطرمبرج^٦ فى ٢ نوفمبر ١٩٩٣ مشاهد مثيرة بالفعل . فقد عرض التليفزيون مشاهد تصور وحدة « أومون » كبيرة محججة بالسلح ومزودة بما لا يقل عن عشر مصفحات تسمح لطلبور متظاهرين غير مسلحين بالمرور « للهجوم » على « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) دون عائق ! ولم يصدر عن « أومون » حتى مجرد إشارة تدل على محاولة إيقافهم . وتساءل الضحايا التليفزيونيون بدهشة : « لماذا ؟ » . والإجابة أنه كان هنالك أمر بذلك ، والأمر ، كما هو معروف ، جزء من خطة ، بل هو الجزء الذى يؤدى إلى تنفيذها .

والأكثر من ذلك أن غالبية أنصار المنصور والبرلمان توجهوا إلى « أوستانكينو » سيراً على الأقدام . وتقول الأدبية ليديا سوروفا فى وصف أولئك المشاركين :

« .. لم يكن يبدو عليهم أى فوران أو تعصب وحشى . لقد كانوا أناساً عاديين ، ولكنهم مختلفون ، من أبناء بلدى . كان فيهم الشباب والكهول والنساء والفتيات ... وأب يحمل طفلاً فى العاشرة من عمره ... لقد رأيت أناساً لم ينظمهم أحد .. بعضهم أكثر نعومة وتهنيا ، والبعض الآخر أكثر خشونة ومجومية .. ولكنهم مضوا لا ليقتلوا أو يثاروا ... فأى أسلحة رأينا ؟ خمسة أو ستة دروع معدنية ، وهرأوة واحدة ، وقطعة أنبوب معدنى لدى أحد الأشخاص ، وأساساً صغيرة لدى صبي فى حوالى الخامسة عشرة .. ولم نر أى فصول مسلحة ... »^(٥)

ومن الواضح إذن أن إيقاف هذا الجمع المتناثر لم يكن يمثل مشكلة تذكر . لكن النية لذلك لم تكن متوافرة ؛ لأن عملية « دروس أكتوبر » كانت تتطلب إراقة كبيرة للدماء ، دماء مئات وآلاف الأشخاص ! ولهذا وضعت الشاهدة سوروفا العنوان التالى لمقالها المتكرر : « تحقيق من موقع الإعدام » .

ومن الجدير بالذكر أن رئيس شرطة موسكو ف . بانكراتوف أرجع فيما بعد سبب الإجلاء السريع لقوات الشرطة من أمام البلدية وه البيت الأبيض « إلى مقتضيات الدفاع عن « أوستانكينو » »^(٥٥) .

(٥) صحيفة « نى رافيسمايا جازيتا » ، ١٠/٦/١٩٩٣ .

(٥٥) صحيفة « أزفستيا » ، ١٠/٧/١٩٩٣ .

ولا حاجة للقول بأنه لم يجر أى نقل للقوات .

إذ لم تكن هناك ضرورة لذلك . وفيما بعد أخذ الصحفيون الخائفون والغاضبون يلحون على قيادات الأجهزة الأمنية بالأسئلة المحرجة : لماذا لم تظهر القوات المسلحة عند « أوستانكيو » رغم أن الأحداث استمرت عدة ساعات ؟ (وأنا أعتقد أنهم خافوا أن ترفض القوات المسلحة لعب دور « الجزار ») .

ولماذا وعدوا قيادة « أوستانكيو » عدة مرات بتقديم الدعم وإرسال التعزيزات ، بل وقالوا إن التعزيزات فى الطريق (وحتى نكروا الأرقام) ولكن أحداً لم يرها ؟

والأكثر من ذلك : أين اختفت قوات الجيش ، وليس قوات الشرطة ، التى أرسلت إلى « أوستانكيو » كما قيل ؟ وبالمناصفة ، فقد تحدث يلتسين أيضاً عن « قوات أرسلت لقمع المتمردين ومزودة حتى بالمعدات الصاروخية » .

لقد تملص الوزراء من الإجابة عن هذه الأسئلة كما نهروا من الإجابة عن السؤال : لماذا لم يوقفوا حركة الدستوريين فى اتجاه « أوستانكيو » علماً بأن الحركة تمت على عدة دفعات ، وكانت الشاحنات تعمل من أمام مبنى البلدية إلى « أوستانكيو » وبالعكس (*) ؟

والإجابة بسيطة . لقد تركوا السيارات تنقل الأهالى لأنه كان من المطلوب حشد أكبر عدد ممكن أمام فوهات المدافع الرشاشة . هكذا كان تخطيط عملية « دروس أكتوبر » . وإذا كانت الإجابة بسيطة فليس من السهل قولها . ولم يجب جراتشوف ونوابه عن السؤال الخاص بمن الذى أوقف طابور القوات المتوجهة إلى « أوستانكيو » وإلى أين أرسله . ولكن الوزراء ، فى ساعة استعجال ، أفصحوا عن بعض الأمور . وهكذا فقد ذكر جراتشوف أن « أوستانكيو » كان يدافع عنها ٤٠٠ جندي من قوات وزارة الداخلية وفصيلة القوات الخاصة (المعروفة باسم « فيتياز ») و ٦ عربات مضفحة ، ومع بداية العمليات الحربية انضمت إليها ١٥ مصفحة أخرى (**) .

وحتى لو صدقنا رواية جراتشوف فإن عدد المصفحات كان ٢١ عربة ! أما المعلومات التى توافرت لدى من شتى المصادر فقدت عندما بما لا يقل عن ثلاثين مصفحة . وكان لدى رجال مكاشوف وبركاشوف ، على أقصى تقدير ، حوالى ٨٠ مسلحاً بالرشاشات ، أما فى واقع الأمر فكان عددهم ٣٠ - ٤٠ مسلحاً . أى أن كل عربة مصفحة تقريباً كانت تواجه مسلحاً واحداً . ويقول وزير الدفاع جراتشوف إن معلومات وزارة

(*) صحيفة « إزستيا » ، ١٠/٧/١٩٩٢ .

(**) صحيفة « موسكوفسكى كومسولتس » ، ١٠/٧/١٩٩٢ .

الداخلية أفادت بأن عدد المهاجمين بلغ حوالي ٤ آلاف شخص غير مسلح و ١٠٠ مسلح (*) .

ويبدو أن في ذلك مبالغة ، إذ تذكر المصادر الأخرى أن عدد من حاصروا « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) تراوح ما بين ١٥٠٠ - ٥٥٠٠ شخص غير مسلح . أما بخصوص الأسلحة فقد تضاربت الأقوال . ولكن المصادر المختلفة تتفق على أنه كانت هناك راجمة صواريخ (ار . بي . جي) استولى عليها في مبنى البلدية ، أما عدد الرشاشات فيقال إنها كانت ٢٠ ، أو ٣٠ أو ٤٢ أو أكثر من ٦٠ ، أو حوالي ٨٠ رشاشاً ... بالطبع كان من المطلوب لنجاح الاستفزاز توافر قادة من نوع الجنرال مكاشوف . وما العمل إذا لم يكن بين المدافعين عن المستور والقانون في ساعة المحنة قادة عسكريون غيره ؟ ولن ألوم الجنرال مكاشوف ، إذ أنه لا يمكن أن يكون شخصاً آخر .

ومن المعروف أن الجانب المهاجم ينبغي أن يملك تفوقاً عددياً لا يقل عن ثلاثة أضعاف عدد المدافعين ، لأنه يتكبد في العادة خسائر أكبر بثلاث مرات من خسائر المدافعين . وفي حالة الهجوم على « أوستانكينو » لم يكن لدى المهاجمين معدات حربية . فلتتصوروا أن ٨٠ شخصاً مسلحين بالرشاشات يهاجمون ، بينما تتصدى لهم ٣٠ عربة مصفحة ثقيلة ومتوسطة ، وحوالي ١٠٠٠ جندي مدججين بالأسلحة والدروع والخوذات وينالون القناصة ومعدات الاتصال اللاسلكي وأجهزة الرؤية الليلية . وهم جنود محترفون ومدربون تدريباً خاصاً لخوض العمليات القتالية ، وكل منهم مهيباً بمفرده لمواجهة جمهور لا يقل عن ١٢٠٠ متظاهر في حالة اندلاع أعمال الشغب . وعلاوة على ذلك ، كان المهاجمون يطلقون النار عشوائياً على المبنى المظلم ، أما المدافعون فكانوا يطلقون النار على أهداف محددة يختارونها . وهذا ما اعترف به أفراد « فيتياز » فيما بعد(**) .

كان ما حدث بطشاً سافراً وقتلاً جماعياً للأبرياء . وعلاوة على ذلك ، وقفت خمس شاحنات بجوار رصيف القطار مخفية عن الأنظار وبها جنود من فوج « سوفرينو » . ولكنهم لم يشاركوا في القتال . لماذا ؟ لقد انتظروا حتى وصلت مصفحات فرقة « نزيروجينسكي » إلى « أوستانكينو » ، فانسحبوا في هدوء(***) .

لم تكن هناك فرصة واحدة للاستيلاء على « أوستانكينو » بالهجوم . ولا أدنى فرصة !

(*) نلس المصدر ، ١٩٩٣/١٠/٨ .

(**) صحيفة « إزفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٩ ، وصحيفة « كسموسلوكيا برافدا » ، ١٩٩٣/١٠/٨ .

(***) صحيفة « إزفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/١٢ .

وأثناء وضع هذا الكتاب ، بعد خروجي من السجن ، روى لي يوري ماريتشنيكوف المشهد التالي ، من المجزرة البشعة التي وقعت عند « أوستانكينو » والذي كان شاهداً عياناً عليها :

« ... بعد أن تلقيت معلومات بأن « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) وقعت في أيدي المدافعين عن الدستور توجهت إلى هناك لتنظيم خطاب رئيس السوفييت الأعلى عبر التلفزيون المركزي . وتصادف وصولنا مع تصاعد المأساة الدامية ، فقد كان إطلاق النار على أشده ، وتمالت الصرخات ، وتدفقت الكتل البشرية . وبالقرب مني سقط شاب مصاب في صدره ، فخف لثتان إلى نجته وأخذنا يضمضان جرحه . وإذا برصاصة تردي أحدهما قتيلاً . وهنا نهض الجريح النازف دماً والعريان الصدر . واتضح فيما بعد أنه سائق وأن شاحنته كانت قريبة من هنا . وطلب أن يضعوا القليل في شاحنته ، وتحامل على نفسه لقادها ببطء إلى حيث كانت تقف سيارات الإسعاف في شارع كورولنوف . وهناك سقط ميتاً ... » .

لقد دبر أنصار يلتسين المتآمرون مذبة دموية لأتصار الدستور والبرلمان والديمقراطية . وكما أفاد شهود العيان فقد قتلوا رمياً بالرصاص أكثر من ألف شخص !

ولكنهم قدموا للرأى العام عبر تلفزيونهم صورة مغايرة لما حدث ، وصوروا الأمر على أنه خطر رهيب كان يهدد بخروج الحمر - الفاشيين إلى الهواء المباشر !

فلماذا أصدر تشيرنوميردين آنذاك أمراً بفصل التيار عن « أوستانكينو » ؟

بالطبع كان من المطلوب لنجاح خطة مقامري الكريملين تصعيد التوتر والهستيريا والخوف من « الحمر - الفاشيين » ، ولذلك فصلوا التيار عن التلفزيون . وفي البداية ذكر مدير شركة التلفزيون والإذاعة ف . براجين أنه أقنع على ذلك لمنع أنصار مكاشوف من الخروج إلى الهواء المباشر ، وكذلك لأن القتال كان يدور في مبنى التلفزيون (*) .

ثم اتضح أن براجين كان يخلل ، وقد فضحه العاملون في التلفزيون في مؤتمر صحفي مؤكدين أن الإمكانيات التقنية للتلفزيون كانت تسمح بالخروج إلى الهواء المباشر من أستوديوهات أخرى دون أية مخاطرة . كما أن مجمع الإرسال الرئيسي لم يتعرض لأي هجوم وظل سليماً لم يمض . كذلك كانت هناك عربات إرسال متنقلة يمكن بواسطتها بث التحقيقات من الشوارع مباشرة . واتضح أنه في حالة الضرورة القصوى يمكن البث من

(*) صحيفة « كورانتى » ، ١٥/١٠/١٩٩٣ .

برج التلفزيون مباشرة ، بالإضافة إلى وجود استديوهات احتياطية في مركز « شابلوفكا » (*) .

وعلاوة على ذلك ، ففي ضاحية موسكو يوجد مركز تلفزيوني احتياطي لا يستطيع أى « متمردين » الاستيلاء عليه . فقد شيد للعمل في حالة الهجوم النووي ، ويبلغ سمك جدرانه الخرسانية ستة أمتار .. الخ . وأخيراً اتضح أن « فصل » التلفزيون تم بأمر تلقاه براجين من تشيرنوميردين (**) .

وعلى هذا فقد كان الأمر بقطع التيار عن « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) جزءاً من خطة « دروس أكتوبر » ، وكان ينبغي على تشيرنوميردين بالذات أن يصدره ، مثلما كان عليه - مع يلتسين - أن يصدق على « قتل المهاجمين » فيما يعرف « بالرابطة الدموية » التي يلجأ إليها رجال العصابات ، حتى يكون الجميع شركاء في الجريمة والمسؤولية .

وهذا شيء منطقي . فلو أن التلفزيون صور الأحداث كما وقعت لسرعان ما اتضح أن « الهجوم » على « أوستانكينو » شيء مضحك ، فما كان أسهل إحباط المحاولة بسرعة . عن طريق محاصرة الثلاثين أو الأربعين مملحاً ، ودون إراقة الدماء . بيد أنه في هذه الحالة كان الناس سيذكرون أن ما يحدث هو بطش بالمتظاهرين العزل بأمر مباشر من يلتسين وصنيعته يرين . لقد كان بين المحتشدين طلاب مدارس جاءوا « ليدافعوا » عن الشعب ضد « البيت الأبيض » كما « دافعوا » عن البيت الأبيض في أغسطس ١٩٩١ (***) .

ومن ناحية أخرى كان المشاهدون سيرون تصرفات الكرملين المريبة ، مثل مصفحة الشرطة التي أطلقت النار في البداية على الطوابق العليا لمبنى التلفزيون ثم صوبت نيرانها بعد ذلك إلى حشود الزاحفين . ويرى الصحفيون أن مصفحات الحكومة كانت تطلق النار على برج التلفزيون وعلى المنازل المجاورة معاً ، وقبل ذلك كانت تدور في منطقة المعركة بلا هدف ، ورداً على أسئلة الجمهور « مع من أنتم ؟ » كان الجنود يردون « الشيطان يعلم .. إننا نجلس وندور » (****) .

لقد كانوا ينتظرون أوامر منسق عملية « دروس أكتوبر » دون أن يكونوا على علم بحقيقة الأمر بالفعل . أما فصيل « فيتياز » فكان أفراده يعملون ببساطة : يصدرون الأوامر

(*) صحيفة « نيدليا » ، ١٩٩٣ ، العدد ٤ .

(**) صحيفة « كيموسكايا براغا » ، ١٩٩٣/١٠/١٤ .

(***) نفس المصدر ، عدد خاص ، ص ١٧ .

(****) صحيفة « لافستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٥ .

« على الجميع الانبطاح ! منطلق النار » ، ثم يوجهون ضوء المصابيح اليدوية إلى المنبطحين ويقتلونهم بلا شفقة^(*) .

فهل كان من الممكن أن يسمح رجال يلتزمين بأن تصور كاميرات الصحفيين مظاهر القتل البشع وعلى نطاق واسع ؟ ومن هنا كانت مطاردتهم للصحفيين ثم تهديدهم لهم « بالتصفية الجسدية » فيما لو أذاعوا أشرطةهم ، بعد انتهاء عملية « دروس أكتوبر » . وهذا ما يفسر ، فيما يبدو ، الصمت غير المفهوم للرأى العام في الغرب ، مثلما حدث في عهد هتلر ، في أيام الفاشية .

ومن الأمور ذات الدلالة أنهم أبقوا على موظفي التلفزيون عمداً وعرضوهم للخطر ، رغم أنه كان هناك وقت كاف لإجلائهم . ولم يخبروا العاملين في غرف التشغيل أن قتالا يدور حول المبنى (علمت إحدى العاملات بذلك من محادثة هاتفية مع زوجها) . والأدهى من ذلك أنه في الوقت الذي كانت الاستعدادات تجري فيه للهجوم على المبنى واحتشد المهاجمون حوله ، كان يجري داخل الاستوديو تصوير برنامج بمشاركة الأطفال^(**) .

ومن الواضح أن مخططي عملية « دروس أكتوبر » كانوا بحاجة إلى « ضحايا أبرياء للإرهاب النموي الفاشستي الأحمر » . ولم يكن هناك ما هو أفضل لهذا الغرض من موظفي التلفزيون ، فالكثيرون منهم نساء ، وقسم كبير منهم معروف للسكان على نطاق واسع ، وليس من الصعب أن نتصور موجة الغضب التي سيثيرها الصحفيون بعد ذلك ضد « الفاشيين الحمر » الذين قتلوا زملاءهم . وقد قام أفراد « فيتياز » بإجلاء موظفي التلفزيون بعد تأخير كبير ودون أن يتلقوا أوامر بذلك ، بل إن أمر الإجلاء لم يصل إطلاقاً ...

جايدار :

لكن « الضحايا الأبرياء للإرهاب النموي الفاشستي الأحمر » كانوا مطلوبين . وكان الكريملين المتمرد بحاجة إلى جثث كثيرة . وعندئذ توجه بجور جايدار إلى المواطنين بندااء بدعوههم فيه للتجمع أمام مبنى سوفيت موسكو . وهكذا أدى جايدار دوره « المفيد » في مخطط « دروس أكتوبر » .

ولو حللنا نداء جايدار لاتضح أن نائب رئيس الوزراء يدعو المواطنين العزل من خصوم المستوربين إلى التجمع في مكان قريب نسبياً من موقع احتشاد أنصار المستور والمدافعين المسلحين عنه (فمن المعروف أن المسافة قريبة من شارع تفيرسكايا ، حيث

(*) صحيفة « كسموسكايا برافدا » ، ١٣/١١/١٩٩٣ .

(**) صحيفة « نينيليا » ، العدد ٤١ ، ١٩٩٣ .

مقر سوفيت موسكو ، إلى مقر « البيت الأبيض ») . وكان هذا النداء من جايدار أشبه بالنبح ، حتى أنه على الرغم من الجو الهستيري الذي ساد مساء ٣ أكتوبر ظهر أشخاص عقالا دعوا إلى عدم الامتثال لنداء جايدار ، ومنهم مقدا برنامج « فيد » التلفزيوني لوبيموف وبوليتكوفسكى . وفى نفس اليوم ، مساء ٣ أكتوبر ، وصف الصحفى بيوتر مامونوف نداء جايدار بأنه « استفزازى » (٥) .

ومن ثم كان على المعلقين فيما بعد ، وعلى جايدار نفسه ، أن يجدوا مبرراً لهذا التصرف . وقيل فى سبيل الإيضاح إن القوات لم تكن مضمونة ، وكانت مترددة فى تأييدها لهذا الجانب أو ذاك ، ولذلك كان من الضرورى أن يظهر الشعب للقوات الجانب الذى يقف فى صفه .

ولكن هذا الإيضاح لا يقوم على أساس صلب ، بغض النظر عما إذا كانت القوات مضمونة أم لا ، وعما إذا كانت مترددة أم لا ، وعما إذا كان هناك انقسام فى القيادة العليا أم لا . وبالفعل كان الأمر كذلك ، ولكن لا علاقة لكل هذا بنداء جايدار إلى أهالى موسكو بأن يخرجوا إلى الشوارع ويقوموا بمظاهرات وأعمال شغب جماهيرية ضد السلطة الشرعية ، سلطة المؤتمر العاشر الطارئ لنواب الشعب .

فمن المشكوك فيه أن يكون الجنود والضباط آنذاك قد جلسوا أمام شاشات التلفزيون فى انتظار رؤية الجماهير الشعبية فى شارع تغيرسكايا ، إذ أن الجيش يخضع ، كما هو معروف ، للأوامر وليس للعواطف التى تثيرها برامج التلفزيون . وهذا ، على سبيل المثال ، ما أثبتته محاولة ممثل الرئيس الفاشلة « لتحريك فرقة تامان » (٥٥) .

وربما كان لهذا التفسير ما يبرره لو أن المدافعين عن « البيت الأبيض » كانوا مسلحين أتوا من جهة لا يعلمها إلا الله . بيد أن هؤلاء المدافعين كانوا أيضا من الشعب ، وهم الذين فكوا الحصار عن « البيت الأبيض » واخترقوا حواجز شرطة « أومون » . وقد رأى العسكريون ذلك . أى أن الشعب كان هنا وهناك ، كان عند « البيت الأبيض » وعند شارع تغيرسكايا . فلماذا كان ينبغي على القوات أن تؤيد الشعب فى تغيرسكايا ولا تؤيد الشعب عند « البيت الأبيض » ؟ كلا ، إن المسألة أن جايدار ويلتسن ومن معهم ، وقد أركوا أنهم خمسروا ، قرروا إشعال نار الحرب الأهلية . إن نداء جايدار ليس إلّا نداءً للقتل الجماعى وللحرب الأهلية .

(٥) صحيفة « كومرسانت » بيلى ، ١٩٩٣/١٠/٤ .

(٥٥) انظر صحيفة « إزفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٥ ، وصحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » ، ١٩٩٣/١٠/٨ .

لقد كان الجيش يعرف أن الشعب موجود على كلا جانبي المتاريس . فقد نكر المراسلون أنه حتى خلال قصف « البيت الأبيض » توقفت المدافع عن الرمي فجأة ، إذ سرت شائعة بأن مظاهرة من مائة ألف شخص تتجه نحو « البيت الأبيض » للدفاع عنه . ولم تكن لدى العسكريين أدنى رغبة في محاربة الشعب (*) .

وجاء إلّي عشرات بل ومئات الضباط وحدثوني عن الاضطراب والبليلة في صفوف الجيش ، وقالوا إنهم لو عرفوا ما يجري في موسكو لمزقوا يلتسين وجراثشوف ويرين إرباً .

والحقيقة أنه لو كانت الوحدات العسكرية في موسكو مساء ٣ أكتوبر تشعر « بالتردد » و « غير مضمونة » و « منقسمة » لتجلى ذلك كله في شكل واحد ، هو رفضها تأييد يلتسين وامتناعها عن قمع أنصار الدمنور . ولكن العسكريين كانوا قد تلقوا الكثير من الهبات ، وبالتالي نفذوا أوامر المتمردين في الكرملين .

وأمكن تجنب الصدام بفضل دعوة النواب من شرفة « البيت الأبيض » بعدم التوجه إلى تفيرسكايا والصدام مع أنصار جايدار .

بيان مشيع بالافتراءات :

إن الميل إلى اعتبار نداء جايدار عملاً استفزازياً يرفع عنه صفة الحماقة والتهور ويجعله أقرب إلى العمل الحكيم والمدروس جيداً . فأى ورقة رابحة كانت ستصبح بحوزة الحكومة لو أن المدافعين عن « البيت الأبيض » هاجموا « الديمقراطيين » العزل في تفيرسكايا أو عند الكرملين ! ومما يؤكد أن نداء جايدار لم يأت عفويا ما جاء في بيان يلتسين نفسه إلى مواطني روسيا ، والذي نوردته هنا مع بعض الاختصار :

« أيها المواطنون الأعزاء .

إننى أتوجه إليكم في لحظة عصبية .

ففى عاصمة روسيا تدوى الطلقات وتراق الدماء . والمسلحون المجلوبون من شتى أنحاء البلد ، والمدفوعون من قيادة « البيت الأبيض » ينشرون الموت والخراب ...

إن الذين تناولوا على المدينة الآمنة وتسببوا فى منجبة دموية هم مجرمون . ولكنها ليست جريمة اقترفها بعض المجرمين ومثيرى المذابح . إن كل ما حدث وما زال يحدث

(*) صحيفة « إزвестيا » ، ١٠/١٠/١٩٩٣ .

فى موسكو هو تمرد مسلح مبيت . وقد نظمه الانتقاميون الشيوعيون والشعنة الفاشست
وجزة من النواب السابقين ومنذوى الموفيات .

وتحت منار المفاوضات حشدوا القوى ، وجمعوا فساءل المجرمين من المرتزة
الذين امنهوا القتل والعريدة . لقد حاولت حفة ضئيلة من محترفى السياسة أن تفرض
إرادتها على البلد كله بقوة السلاح . ورأى العالم أجمع تلك الوسائل التى حاولوا بها حكم
روسيا . إنها الكذب الصفيق وشراء النعم .. إنها الأحجار والقضبان الحديدية المسنونة ،
والبنلق الآلية والرشاشات .

إن الذين يلوحون بالرايات الحمراء قد صبغوا روسيا مرة أخرى بالدماء .
لقد أمّلوا فى المباغة ، وفى أن قلاحتهم وقسوتهم التى لاحد لها من تلقى بالخوف
والرهبة فى النفوس .

لقد أمّلوا فى ألا يتدخل العسكريون ، وأن يبقوا ينظرون فى هدوء إليهم وهم يفتكون
بأهالى موسكو العزل ويقومون ديكتاتوريتهم الدامية فى بلادنا من جديد .

لقد أمّلوا فى أن يصدق مواطنو روسيا أكانبيهم ، وأمّلوا فى النصر القريب .
ولكنهم أخطأوا التقدير ، وأخذ الشعب يلعن المجرمين .

ولن يغفر لهم ولمن أصدر الأوامر إليهم ، لأنهم تناولوا على المواطنين الأمنين ،
وعلى موسكو ، وعلى روسيا ، وعلى الأطفال والنساء والشيوخ .

إن العصيان المسلح مقضى عليه بالفشل . وقد وصلت القوات إلى موسكو لتعيد النظام
والمسكينة والسلام ...

إننى أرجوكم يا أهالى موسكو المحترمين أن تدعموا معنوياً الروح القتالية للجنود
والضباط الروس . إنه جيشنا الشعبى وشرطتنا الشعبية . وليس أمامهما الآن سوى مهمة
واحدة : الدفاع عن أطفالنا وعن آبائنا وأمهاتنا ، وإيقاف وتجريد مثيرى المذابح والقتلة .
... وبحظر نشاط التجمعات للشعبية التى شاركت فى الاضطرابات وغيرها من
الأعمال المناهضة للقانون فى جميع أنحاء روسيا .

وكلفت النيابة العامة بالشرع فوراً برفع القضايا الجنائية والبدء فى التحقيق فى وقائع
إثارة الاضطرابات .

إن التمرد الفاشستى الشيوعى المسلح فى موسكو سيتم قمعه فى أقرب وقت .
والدولة الروسية تملك كل القوى اللازمة لذلك .

ومن واجبي أن أخاطب أهالي موسكو أيضا .

لقد أصبح عدنا أقل خلال النهار والليله الماضيين ، فقد سقط المواطنون الأبرياء ضحية المجرمين : قلنح رؤوسنا لذكرى الشهداء ... (*) .

ولأترك للقارىء أن يحكم بنفسه على هذا البيان بعد أن يقرأه بإمعان وروية .

ولكن ألا يبدو للقارىء أن كاتب هذا البيان يمكن أن يكون روتسكوى أو حسبولاتوف ؟ وأن كلمات الإدانة أجدر بالتوجيه إلى متمردي الكرملين ؟

وليس من العسير أن نلاحظ أن الصورة التي رسمها يلتسين فى ندائه للأحداث الجارية فى موسكو تختلف اختلافا جذريا عما كان يجرى بالفعل . فأى « نساء وأطفال وشيوخ » ، وأى « أمهات وآباء » أصبحوا فى موسكو ضحايا « لمثبرى المذابح والقتلة » ، وللفضائل الإجرامية « من كل أنحاء البلاد » ، والتي تنشر الموت والخراب فى موسكو ؟ إن جايدار هو الذى كان يسعى إلى وقوع هذه المذابح والضحايا والموت والخراب . ولذلك قام بكسر خزينة دار سك النقود وأمر بالاستيلاء على عدة مليارات من الروبلات لتمديد حساب أولئك الذين كان ينبغي أن يديروا المأساة الدامية .

إن إراقة الدماء فى « تغيرسكايا » هو العنصر الوحيد الذى لم يتحقق من عناصر الاستفزاز ، وذلك من حظ أولئك الذين تجمعوا استجابة لنداء جايدار ، دون أن يعلموا أنهم كانوا مخصصين ليكونوا ضحايا الشرف فى اللعبة السياسية (**) .

التعطش للدماء ... :

كنا نحن المدافعين عن « البيت الأبيض » الذين لم نسمح لجايدار بتحقيق مخططه الإجرامى . وكانت الأسلحة فى « البيت الأبيض » قليلة ، وقد اتضح ذلك بعد خروجنا منه ، ولكن وسائل الإعلام كانت تخوف بها البلد كله . كذلك لم تكن هناك صواريخ « أرض / جو » . ولم توزع الأسلحة على كل الراغبين ، وقد عرض التلفزيون فيما بعد صناديق الأسلحة المغلقة والمختومة . وكان بوسعنا توزيعها ، ولكننا لم نفعل لأنه لم تكن لدينا مخططات « هجوم » أو « استيلاء » . وقد ذكر يورى نيرسيسوف ، الذى كان فى « البيت الأبيض » طوال الوقت أنه لم توزع على المتطوعين أكثر من ٢٠٠ قطعة سلاح ، ولم توزع أساساً إلا يوم ٤ أكتوبر ، بعد بداية الهجوم على « البيت الأبيض » ... (**) .

(*) صحيفة « موسكوفسكايا براهدا » ، ١٠/٥ ، ١٩٩٣ .

(**) أ. ترانسوف . « الاستفزاز » ، ص ٢٦ .

(***) صحيفة « روبكون » ، سلنت بطرسبرج ، ١٩٩٣ .

كما أن الجمهور المحتشد عند البيت الأبيض لم يكن من المنتشدين أو المجرمين أو مرتكبي المذابح المجلوبيين من شتى أنحاء البلاد ، بل من أناس يعرفون ما هو الألم والمعاناة والإحساس بالعدالة وحب الوطن . ولذلك يستشهد ألكسندر تراسوف بكلمات أحد خصوم « البيت الأبيض » ، وهو الصحفي ميخائيل ليونتييف من صحيفة « سيفودنيا » . فقد كتب ليونتييف مذهولاً :

« يحكون لنا ويعرضون علينا كيف كانت عصابات الشيوعيين - القوميين المسعورين تعربد في موسكو ، وتهاجم مبنى التلفزيون والبلدية ومختلف المواقع والمباني العامة . ولكنك لن تشعر على خير واحد عن تحطيم أى محل تجارى حتى غير محروس . كان الشيوعيون المرعبون ، ناهيو الأملاك ، بعد أن ينبطحوا قليلا تحت وابل الرصاص عند مبنى التلفزيون « أوستانكينو » يركضون إلى الكشك المجاور فيشترون المياه الغازية والشيكولاته بنفودهم ويعودون إلى مواقعهم ليموتوا في سبيل مثل العدالة الاجتماعية . أما الأكشاك المجاورة « للبيت الأبيض » فحققت دخلاً قياسيما في « ليلة الاستباحة » بعد فك الحصار عنه ، عندما كان العثور على شرطى واحد أمراً مستحيلاً حتى بجهاز الكشف عن الأنغام (٣) .

حسناً ، إن حرقية الصحفي تكون أحياناً أقوى من أهوائه الأيديولوجية . وحتى صحيفة « كورانتى » كانت مضطرة للاعتراف بأن ما ذكرته وسائل الإعلام عن الثوار الفين هاجموا « أوستانكينو » واقتحموا المنازل المجاورة ونهبوها هو أكاذيب (٤٠) .

... لقد كان خصوم المستور بحاجة إلى الدم ، وإلى الكثير من الدم ، وأن يكون مرافقاً على أيدي المستورين بالذات . وهناك الكثير من الأدلة على ذلك بخلاف ما سبق ذكره . فقد تعرض الصحفيان التلفزيونيان ألكسندر لوبيموف وألكسندر بولينكوفسكى للملاحقة والطرد من العمل لموقفهما ، وانصبت عليهما اللعنات كما كان يحدث في أوج عهد الركوند . ولم تكن هذه الكراهية المنظمة جيداً لتطالهما لو أنهما لم يمنعا ، ربما دون أن يدريا ، وقوع إراقة الدماء الغزيرة . فقد عرقلوا حشد الجمهور في وسط المدينة ، والذي كان سيؤدى حتماً إلى الصدام مع أنصار المستور . لقد ارتكب جايدار هفوة عندما قلل إهته . كان من المقرر ، في حالة الضرورة القصوى ، توزيع الأسلحة على المحتشدين . وكان الصدام بين أنصار يلتمين والمستورين هو هذه « الضرورة القصوى » . وعندما أصبح السلاح في أيدي هؤلاء وأولئك نتشبت المعركة ... وعندئذ يتدخل الجيش ، وساعتها لن ينبس أحد حتى لو دمر « البيت الأبيض » من أساسه . ويبدو أن هذا هو المنطق الذى قام عليه استفزاز جايدار ...

(٣) صحيفة « سيفودنيا » ، ١٤/١٠/١٩٩٣ .

(٤٠) صحيفة « كورانتى » ، ٦/١٠/١٩٩٣ .

أما توزيع الأسلحة على المندنيين بدون مبرر واضح وحشدهم في صفوف وإرسالهم إلى « البيت الأبيض » فكان أمراً صعب التنفيذ « وكان يتسمين وجايدار يتركان ذلك تماماً » ، رغم أنه كانت هناك مطالبة بتوزيع السلاح والهجوم على « البيت الأبيض » .

وعندما وجدنا أن « البيت الأبيض » لم يستجب لهذا الاستفزاز قررا اتباع تكتيك آخر هو دفع حماة « البيت الأبيض » إلى إراقة المزيد من دماء المندنيين أثناء الهجوم على « البيت الأبيض » . وهذا ما حاولا تحقيقه (*) .

ورغم محاولتهما فقد حرصنا على ألا نسمح بوقوع ذلك ، وكان روتسكوى يكبح جماح مطلقي النار من « البيت الأبيض » . وهذا ما تشهد به كافة الوقائع ، بما في ذلك ما نشرته أجهزة الإعلام . وقد شهد فصيل « ألفا » مثلاً على أن راجعات الصواريخ لم تستخدم ضد الدبابات ، ربما خشية أن تقع إصابات بين « المتفرجين » المندنيين .

وحسب بيانات قوات سلاح المهندسين لم يعثر في « البيت الأبيض » حتى أواسط أكتوبر إلا على ١٥٣ خرطوشة فارغة فقط (**)

وبالطبع فليست هذه بيانات واقية ، ومع ذلك فهذا العدد من الطلقات الفارغة قليل جداً . فحسب منطق الأشياء كان من المفروض أن تكون أرضية « البيت الأبيض » مغطاة بالخرطوش الفارغة ! . وفي يوم ٤ أكتوبر ظل روتسكوى يطالب المهاجمين بوقف إطلاق النار حتى يبدء المفاوضات مع فصيل « ألفا » ثم خروجنا من « البيت الأبيض » . ولا شك أن مئات الأشخاص سمعوا نداءه « لا تطلقوا النار » يوم ٤ أكتوبر . وكنت أنا بجوار روتسكوى واتشالوف وبرانيكوف طوال الوقت تقريباً ، وأسقطنيح أن أدلى بشهادة صادقة بذلك . أما جنود « ألفا » فكثروا صراحة أنه طلب منهم سفك المزيد من الدماء .

وعموماً فقد أراد « أحد ما » من مبررى الهجوم ألا يخرج قادة « البيت الأبيض » أحياء ، ولكن « ألفا » تجاهلت هذه الرغبة ، ولذلك ازداد المسخط عليها في الدوائر العليا (***) .

وبات الآن معلوماً أن فصيل « ألفا » تلقى الأمر باقتحام « البيت الأبيض » ، ولكنه لم ينفذه وأجرى مفاوضات مع « البيت الأبيض » بمبادرة ذاتية . وعقاباً له على ذلك شطب قادة الإدارة العامة للحراسة معظم أسماء جنود وضباط الفصيل من كشوف المرشحين لنيل الأوسمة والمكافآت (****) .

(*) صحيفة « نى زامسمايا جازيتا » ، ١٩/١٠/١٩٩٣ .

(**) صحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » ، ١٥/١٠/١٩٩٣ .

(***) صحيفة « انستيا » ، ١٩/١٠/١٩٩٣ .

(****) صحيفة « أنباء موسكو » ، ٧/١١/١٩٩٣ .

ولا أعتقد أن هؤلاء العسكريين البواسل شعروا بالأسف على حرمانهم من مثل هذه المكافآت .

وكانت المحطة اللاسلكية لدى روتسكوى تلتقط أوامر العسكريين . وفي مساء ٢ أكتوبر أخذت تتردد فجأة وبدون شفرة أوامر ونداءات تطالب بنصفية روتسكوى وحسبولا توف . وكثيرا ما ترددت أسئلة مثل : « هل حسبولا توف لا يزال حيا ؟ » ، و« روتسكوى أيضا ؟ » ثم تنهال الشتائم عليهما وعلى من لم ينفذ الأوامر بتصفيتهما ...

ليلة « الخناجر الطويلة » :

وهذه شهادة للصحفية فيرا شيفتشوك من صحيفة « سيفيرنى رابوتشى » (٢ ديسمبر ١٩٩٣) عن أحداث يوم ٣ أكتوبر :

« ... كان الناس يصيحون في الأمفل بأن أشخاصا مسلحين يختبئون بمبنى البلدية ، ويطالبون باقتحامها لتطهيرها منهم . وقال شاب في مكبر الصوت :

– في مبنى البلدية ترابط مجموعة الكريملين « ك » بقوة حوالي ٦٠٠ شخص . ولدى المجموعة مخطط استنزاف الهجوم على فندق « مير » المجاور . وكلهم يرتدون الزي المدني . وقد رأيت هؤلاء الأشخاص اليوم في الميدان وهنا . فلتكونوا على يقظة ، ولا تستجيبوا للاستفزاز .

وفي الطابق الثالث لفندق « مير » ومض في نافذة على اليسار ضوء أزرق خاطف ، ولم يستطع أحد أن يعرف ما هذا ، وصدرت تحذيرات من احتمال إطلاق النار من النافذة .

وتوجه جمع هائل نحو البلدية وعادوا بعد حوالي ٣٠ - ٤٠ دقيقة . وراح المحتشدون في الميدان يصرون على ضرورة الزحف على « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) التي وصفوها بـ « إمبراطورية الكذب » ، والمطالبة بإتاحة فترة بث على الهواء ، وكانوا ساخطين من الاقتراعات التي كان التلفزيون يروج لها ضد أنصار البرلمان . وتوجه قسم من المتظاهرين إلى هناك وهم يهتفون : « أوستانكينو ، أوستانكينو ! واستقل عدة شبان غير مسلحين السيارات وتوجهوا حاملين الرايات إلى « أوستانكينو » .

وعلق أحد العاملين في الموفيت الأعلى على ما يجري في الميدان قائلاً :

– هل تعلمون أن حسبولا توف اقترح على النواب مغادرة المبنى بعد انتهاء المؤتمر . لقد توقع أن يطلق يلتسين النار على المحتشدين ، وأكد أنه يعرف يلتسين جيدا ويعرف قوته في الصراع على السلطة . ولكن أحدا لم يؤيد حسبولا توف بل اقترحوا عزله من منصبه بسبب ذلك ..

وتنكرت كلمة حسبولاتوف يوم ١٨ سبتمبر فى اجتماع مجالس الموفيت المحاية ،
أى قبل صدور مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ بثلاثة أيام . ومن المناسب أن أورد هنا
بالنص :

« إن الحديث بنور ... حول مملك متعمد لإحدى السلطين ، والتي تريد زج المجتمع
فى حكم ديكتاتورى جديد . والدوافع إلى مثل هذا العمل اللاديمقراطى واضحة للعيان . إنها
الأخطاء ذات العواقب الرهيبة وقبل كل شىء فى الميدان الاجتماعى - الاقتصادى ،
والخوف من المسؤولية عن هذه الأخطاء ، والبحث عن المننيين خارج محيط السلطة
التنفيذية ، ومحاولة العثور على هؤلاء المننيين ، بل والخصوم ، فى صفوف مجالس
الموفيت أولاً ، وبعد ذلك فى صفوف الشعب بأسره .

ومنذ حوالى شهر أعلن الرئيس أنه سيقوم فى شهر أغسطس ، بالقصف التمهيدى
بالمدفعية ، أما فى سبتمبر ، فسيحول إلى الهجوم . وللأسف فقد انتقلت السلطة التنفيذية
إلى الهجوم بالفعل ، وهو هجوم درامى قد يصبح كارثة على البلد والشعب . وتتوالى
الضربات على السلطة التشريعية ، وكل ذلك يعود بالضرر على البلد والشعب .

وبالمناسبة أود أن أخبركم بأن الرئيس أجرى مشاورات بخصوص موقف الولايات
المتحدة فيما لو جرت تصفية الموفيت الأعلى . وبعبارة أخرى تظهر من جديد نفس الفلسفة
البشفيه القاتلة بالعنف الثورى ولكن تحت ستار الديمقراطية - رغم أن الأمر يخلو حتى
من رائحة الديمقراطية ...

إن هذه التحذيرات التى أطلقها حسبولاتوف تبدو الآن ، على خلفية الجماهير الهادرة
فى الميدان ، أقرب إلى المغالاة . أما فى المساء ، عندما وصلت سيارات الإسعاف وأخذوا
ينقلون إليها الجرحى (أو ربما القتلى) تنكرت ثانية كلمات حسبولاتوف ، فبدت لى أشبه
بالنبوءة .

ازداد الوضع فى الميدان تفاقم . وفى ساعة متأخرة من المساء دخلت إحدى الغرف
فى الطابق الأول فوجدت فتيات يضممن الجرحى . وإلى اليمين ، بجوار الحائط مندت جثث
مغطاة بملاءة . ومع ذلك لم ينفذ الناس عن مبنى البرلمان ، واحتشدوا بجوار النيران
المشتعلة للتدفئة ، وعند المداخل ، وعلى أرضية المبنى .

وفى الخامسة من صباح ٤ أكتوبر توجهت إلى المبنى . وكان القلق يشيع فى الجو ..

- لا تقربوا من النوافذ ، لا ترفعوا الستائر ، القناصة فوق الأسطح ! والنقطت
أجهزة الاستقبال الصغيرة أحاديث العسكريين وأوامرهم وهم يطوقون مبنى البرلمان :

- لا تدعوا أحداً يخرج حياً !

وقال لى شاب من حراس العبقي موضحاً :
- إنهم يشددون الحصار .

وفى حوالي الساعة صباحاً ترددت طلقات مدافع رشاشة من ناحية الكورنيش وفندق
« مير » وظهرت المصفحات ، وتراكم الناس فى الميدان ، وسقط الكثيرون منهم ولم
ينهضوا ثانية . وبحث الآخرون عن مكان يحتمون فيه ، ولكن أين ؟ وهنا أحسست بفضاعة
ما يحدث : إنهم يقتلون الناس ! وتراجعت عن النافذة ، وأزيت رصاصات مختربة الزجاج .
إنهم يقتلون الناس بأعصاب باردة هنا ، بجوار البرلمان .
لقد أدرك حمبولاتوف ذلك وحذر منه . ولكن أحداً لم يصغ إليه .. لا الرئيس
ولا الشعب ولا حتى النواب ... » (*) .

(*) ، أكتوبر الدامى : شهادات شهيد عيان ، ، ١٩٩٤ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

٤ أكتوبر ..

آخر يوم في حياة البرلمان الروسى

الفجر الدامي :

خلال النعاس تنأهى إلى معنى صخب غير مألوف ، أشبه بطنين بعوضة ملحاحة . وتصارع القلق المتصاعد فى اللا وعى مع الحاجة إلى النوم . ولكن القلق انتصر فاستيقظت تماما . نهضت وإذا بى أسمع ذلك الصخب الرتيب البعيد من جديد . حلفت نَقَى بسرعة واغتسلت وارتديت قميصا نظيفاً ، وغيّرت البذلة السوداء (لدى هنا خزانة ملابس مليئة) واقتربت من النافذة . كانت النافذة تطل على الكورنيش ، وعلى مسافة أبعد تقع البلدية ، التى أحسست بعد الامتلاء المشؤوم عليها بإنهاك شديد . لم يكن الفجر قد لاح ، إذ كانت الساعة الرابعة صباحاً . وأخذت أتفحص كتل المنازل الكبيرة التى لاحت ملامحها رغم ظلامها ، ومن فوقها تراقصت ، كما خيل لى ، انعكاسات نارية برتقالية ، كعلامة سوء طالع منذرة ..

كنا نتوقع بدء الهجوم على البرلمان كل يوم منذ أسبوع . وكان واضحاً أن الرئيس المنفلت قد أوغل كثيراً ، وتورط عدد كبير من الأشخاص فى الإعداد القدر للتمرد ، واشتركت قوى داخلية وخارجية كبيرة فى المؤامرة والعمل على الإطاحة بالنظام المستورى وتصفية المقاومة ، وفى عمليات التغطية والاستفزاز . ولن تسمح هذه القوى للديكتاتور المسلوب الإرادة ، والمغامر رغم ذلك ، بأن يتراجع عما شرع فيه .

كانت هذه الأفكار تنق رأسى كالمطرقة ، وتتأكد كلما جاء الجديد من الأخبار من أوساط المتآمر فى الكرملين وتابعه الأمين تشيرنوميردين .

الهجوم :

ومع ذلك جاء الهجوم مباغتاً . ويبدو أن الإنسان مفطور على استبعاد التوقعات الفظيعة ، حتى لو كانت واقعية تماماً ، إذ يفرض عقله التسليم بالواقع القامى البغيض . وقيل لى إن « الصقور » يصرون منذ ثلاثة أيام على استخدام القوة لحل المشكلة . ومن الغريب أن كوزيريف وفيلاتوف كانا من بينهم . إلا أن النفوذ الأكبر كان ليرين وبارسوكوف . وفيما بعد أبعد بارسوكوف عن قيادة العملية كلا من يرين ويونماريوف ، وأصر على « إعدام الجميع » .

وتعالى الصخب ، وسرعان ما أدركت أنه هدير الدبابات ... كان ذلك في الساعة السادسة والدقيقة ٣٠ صباحاً .

والآن لا أستطيع حتى أن أتذكر ما هي المشاعر التي خامرتني عندما وقع الهجوم المدفعي وتفجرت قذائف المدافع . ويبدو أن التوقع الطويل للحدث الذي لابد أن يقع يولد الإحساس به مهما كان مأساوياً . ربما . ولكن كان هناك لا وعي آخر يرفض القبول بهذا القصف الضاري ، ويرفض أن يصدق ما تراه العين وتسمعه الأذن ويمتدعه العقل . إن ما جرى طوال الأسبوعين الماضيين ، وهذا القصف الجهنمي المروع قد أثار في نفسي هذا السؤال : كيف يصبر البلد على هذه المنبحة ، وكيف يطبق العالم هذا النظام الذي لا يقل فاشية عن نظام هتلر وموسوليني وبنوتشيت ؟ ولكن حتى هم لم يطلقوا مدافع الدبابات على مواطنهم في وسط العاصمة .

ضرب البرلمان :

سرعان ما أخطرني بأن الدبابات تضرب بمدافعها بالرغم المباشر الطوايق العليا من البرلمان ، ويقودها ضباط « متطوعون » من فرقة تاملان المدرعة ، فرقة الحرس ذات التاريخ المجيد في القتال ضد القوات الفاشية الألمانية في الحرب الوطنية العظمى .

في تلك الأثناء دخل روتسكوى مكتبي . لم يكن شاحباً أو مرتبكاً كما كتبوا فيما بعد ، ولكن خديه كانا غائرين ، وفي عينيه لاح الألم والمعاناة وقال لي :

- سوف يفتحون المبنى . الطيارون رفضوا قصفه فاشترى كوبيتس نعم الضباط الخونة مقابل ألف دولار لكل قذيفة تطلق على « البيت الأبيض » مع الاحتفاظ بسرية أسماء الضباط والوعد بمنح شقة في موسكو لكل ضابط . ولكنك يارسلان عمرانوفيتش كنت تنق في كوبيتس . وإليك ما فعله .

فأجبتني :

- والآن أيضاً لا أصدق أن هذا من فعله . فهناك غيره الكثيرون الذين يمكن أن يشترروا الذمم .

- كلا ، إن المعلومات بهذا الصدد مؤكدة . هنا في غرفة الاستقبال ضابط من الذين حاولوا شراءهم لإطلاق النار على « البيت الأبيض » . هل تريد أن نتحدث إليه ؟

- كلا ..

اتخذ روتسكوى مقراً له غرفة استقبال مريحة صغيرة بجوار غرفة رئيس الموفيت الأعلى ، تطل نوافذها على فناء مبنى البرلمان . فقد أطلقت النيران أمس على مكتبه من

المدافع الرشاشة الثقيلة فعرضت عليه أن ينتقل إلى هذه الغرفة . وهنا وضع روتسكوى محطة لاسلكي كان يعمل عليها شقيقه ميخائيل ، وهو ضابط برتبة مقدم ، كنت أعرفه من أيام القضاء على انقلاب أغسطس ١٩٩١ .

وأعرب روتسكوى عن أمله بأن يخف تشكيل طائرات الهليكوبتر ، الذي رفض قصف البيت الأبيض ، إلى نجدة المحاصرين ، ولكنه لم يستطع أن ينكر شيئاً محدداً بهذا الصدد . وناقشنا الوضع . وكان واضحاً أننا وصلنا إلى الحد الذي لم يعد من الممكن بعده أن يقدم الكرملين على خطوات معقولة .

... إن أصعب شيء أن توضح أن البرلمان ما كان ينبغي أن يستعد لأحداث غير مستورية ، مسبقاً وإلا لاتهم بالخيانة . أما محاولات اتهامى بأننى لم أكن مستعداً لمواجهة مثل هذه الأحداث فهي سخف . لقد مضى العام فى ظل التهديدات المستمرة من جانب الرئيس بالقيام بانقلاب ، ولم اتوان عن شرح واقعية هذه التهديدات ، وطلبت المساعدة وطلبت بالتقيد بالمستور واحترام القوانين . فما الذى كان يمكن عمله أكثر من ذلك ؟ هل كان علينا أن نعد العدة لحرب الفدائيين ، كما قال أيفان شاشيفاشفيلي ؟ هراء . لم يكن بوسعنا أن نخالف القانون ، ولا يجوز للبرلمان أن يصبح متأمرًا ...

لماذا لم تكونوا مستعدين لاحتمال السطو على بيتكم ؟ - يا له من سؤال سخيف . ومع ذلك يوجهونه . فلماذا لا يرددون أن يقولوا للمجرم : أنت مجرم ، بل يبحثون هنا عن المسؤولية المتساوية ، ويوضع القاتل وضحيته على كفتين متعادلتين ؟ كل ذلك جرى بروح التعاطف ، وإدعاء الموضوعية ...

إننى لم أكن مستعداً للانقلاب لأننى لم أكن بحاجة لأن أكون مستعداً له . ولكننى واجهت هذا الانقلاب كما يجدر برئيس البرلمان الروسى ، وكما يليق برجل . ويعيدون هذا السؤال من جديد فى المؤتمر الصحفى . فإليك جوابى : ولماذا كان على أن أضع الخطط والتكتيكات ؟ هل أنا قائد عسكري ؟ إن لدينا خطة للعمل التشريعى والرقابى ، ولدينا للمستور ، وقرارات المؤتمرات العديدة لنواب الشعب ، والقوانين ، وقرارات السوفيت الأعلى . وتنفيذها هو استراتيجية وتكتيك البرلمان ورئيسه . فلماذا ينبغي علينا أن نمسند لانقلابات ما ؟ ولا أعتقد أنه من المناسب اتهامى بأننى لم أخرج من كلية الاستراتيجية لهيئة الأركان العامة ...

فى الصباح الباكر ذهبت إلى مجلس القوميات . كان المتحدث بوريس تراسوف :

- إن الجانب المضاد مجهز جيداً ، وهم يرتدون الخوذات والصديريات المدرعة . وتساندهم المصفحات المزودة برشاشات ثقيلة من عيار ١٤,٥ ملم . وحول المبنى تقف

عربات المشاة القتالية من طراز (١) و (٢) والأولى مزودة بمدافع «جروم» عيار ٧٥ ملم ، والثانية مزودة بمدافع طائرات مريعة الطلقات عيار ٣٠ ملم . وعلاوة على ذلك ، اقتربت من المبنى فرقة تمان رقم ٧٢ . وحتى الآن يطلقون من مدافع الدبابات قذائف فارغة أو قطع حديد مصبوبة ، ولكن إذا ما استخدمت مدافع ١٠٠ أو ١٢٠ ملم فلن يتبقى من المبنى أثر . إن مبنى البرلمان محاصر من جميع الجهات بطوابير شرطة «أومون» والوحدات الخاصة . وهناك احتمال القيام بقفزة للهجوم . وتصلنا معلومات عن «بيطاريين» سكارى ...

وشمة مشهد آخر من ذلك اليوم . اسمع باللاسلكي :

« أنا أنا ٨٠٨ ، أنا ٨٠٨ . ماذا بخصوص الطريق الدائري والأشياء الموجودة فيه ؟

« يا ٨٠٨ أنا ٨٠١ . المساعدة في الطريق . اصعدوا . لاتدعهم يحتلون طوابق

المبنى .

« حدد كلامك . هل مرت المساعدة من الطريق الدائري أم لا ؟

« ابلفكم : في شارع أربات ٥٠ عربة مشاة قتالية ، يبدو أنهم من تولا .

« إنهم يقصفوننا الآن من المدافع والأر . بى . جى .

ثم يمتلئ الأثير بالنداءات الموجهة إلى ضباط وزارة الداخلية :

« يا ضباط قوات وزارة الداخلية ! أنا ضابط . لقد أقسمنا جميعا بمين الولاء للوطن وللستور ، فمن من تدافعون ؟ إنكم تقتلون النساء والأطفال ، تقتلون شعبكم . تذكروا اليمين . الآن يرمينا من المصفحات جنود «أومون» السكارى ومسلحو بوكسر من منظمة «بيطار» الصهيونية . أما أنتم ففرون كيف يقتلون الروس والجورجيين والأوكرانيين والبييلوروس من أجل المليارات التي جمعها لوجكوف وفرقة : فلتنبؤوا إلى رشحكم وتعالوا لتدافعوا عن دار الموفقيات إذا كان لديكم شرف وضمير وإدراك لواجب الضباط » .

كان ذلك ما سجلته مراسلة صحيفة «روسكى سفير» التي كانت في مبنى البرلمان (*) .

وسجلت نينا أفديوشكيننا أيضاً :

(*) نينا أفديوشكيننا ، الأيام الملونة لعام ١٩٩٣ ، روسكى سفير ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩٣ .

١ - هل تسمعى ؟ حوّل . الدبابات حولت مدافعها نحو فندق « أوكرانيا » . إطلاق النار توقف مؤقتاً . فى قبو المبنى خمسة أو ستة من جنود الوحدات الخاصة .

٢ - أيها الضباط ، لا تطلقوا النار على شعبكم . إنهم لا يسمحون لنا بإخلاء الجرحى وإخراج النساء والأطفال الذين يتعرضون للقتل . أرجوكم أن تتوقفوا عن إطلاق النار . نحن مستعدون لأى مفاوضات . إننا نهلك ونحن أبرياء كما هلك مئات الروس تحت أنقاض مبنى البرلمان . ابتلوا ما فى وسعكم لمساعدتنا فى عدم إشعال نار الحرب الأهلية . إننى أرجو منكم ألا تطلقوا النار ! لا تطلقوا النار من المدافع والدبابات . العالم ينظر باستنكار إلى ما يحدث هنا . إننى أخطب حكمتكم وضميركم . الجيش الروسى قادم لنجنتنا وكذلك الآلاف المؤلفة من أهالى موسكو . فلا تضاعفوا جريرتكم بقتل النفوس البريئة . لا تحولوا الروس إلى طعام للمدافع ، إلى لحم مفروم !

٣ - أيها الأصدقاء ، إننى أثق فى حكمتكم . أتريدون حقاً أن تصبحوا شركاء فى المنحة ؟ هيا نوقف سفك الدماء . إننا نريد إجلاء الناس . اعطونا الفرصة لنقلهم إلى سيارات الإسعاف . ليس لدينا أدوية ، والجرحى ينزفون ويموتون . تعالوا نتوقف عند هذا العدد من الضحايا حتى الساعة الثانية عشرة . إننى أرجوكم بشدة أن توقفوا سفك الدماء ... وظهر حسبالاتوف فى القاعة ثانية .

٤ - كيف تقدرون الموقف يارسلان عمرانوفيتش حتى هذه الساعة ؟

٥ - الحديث الآن يدور حول الخطر الحقيقى للفاشية التى بدأت تتخذ ملامح محددة فى شكل إعدام الناس بدون محاكمة ، ولقمع للشرس للرأى الآخر ، والاستبداد والتقييد الكامل للحرية الشخصية والتكثيف بالفرد . بالأمس أطلقوا النار على المتظاهرين واليوم يضربونهم فى كل مكان . إن زحف الفاشية لم يتوقف .

٦ - ومن جديد يلف الصمت الجالمين فى قاعة مجلس القوميات وهم يستمعون إلى المكالمات اللاسلكية التى يجرى النقاشها .

٧ - أسمعنى يا « فريجات » ؟ هل ترى أحداً تحت المبنى ؟

٨ - من ناحيتكم يحوم المرتزقة .

٩ - أى زى يرتدون ؟

١٠ - الزى المدني ، معظمهم يحملون أسلحة ، ولكن البعض يختبئ وراء الشجيرات بدون أسلحة .

« يا تريست » ، لدينا معلومات بأنه توجد فى الطابق الثانى مجموعة تابعة لهم . مهلاً ، لدينا حالة غير عادية . هنا داخل المبنى ، فى الدهليز يتحدث الشباب من الوحدة الخاصة ويتفوضون . مهلاً .

« كيف الحال ، كيف الحال ؟ حول .

« لقد جاءوا يطلبون منا الاستسلام ، بينما تصور أحد الـ ... أنهم جاءوا للتفاوض . وفى الحقيقة يريدون للتسلل إلى المبنى تحت هذا الشعار . ولكننا مستعدون .

« يا تريست » ، لدى هنا على الدرج المرمى ضابط نقيب يقترح لإجلاء النساء والأطفال تحت حمايته . يدعى أنهم فى القبر ويحرسون أشخاصاً ما .

« أنا ٨٠٨ » ، انتبهوا تماما . إنهم يتسكرون بالمباحثات ويقومون بالاستطلاع ويتسللون إلينا . لم توافق على الخروج سوى لمرأة واحدة . ليس لدينا جرحى بإصابات بالغة . هل فهمتى ؟ حول ... » (*)

كيف ننقذ الناس ؟

« كيف ننقذ الناس ؟ » ، هذا هو السؤال الرئيسى الذى كنا نتبادلته فى تلك اللحظات العنسية ، عندما بات واضحاً أن الهجوم على المبنى مستمر .
لم يكن المقصود بذلك إنقاذ روتسكوى أو إنقاذى ، فقد كنا نعلم أن عملية اغتيالنا قد بدأ تنفيذها من مساء ٢ أكتوبر :

كنا نريد أن نعرف ما هى الأوامر التى أصدرها الكرملين بخصوص الألفى شخص الذين بقوا فى « البيت الأبيض » حتى ٤ أكتوبر ، وما الذى ينوئ رجال برين وجراتشوف « والبيطاريون » وغيرهم من الأوغاد أن يفعلوه بهم إذا ما انتصروا ؟ وبحلول صباح ٤ أكتوبر تقلصت إمكانيات الحل السلمى إلى أدنى درجة . وقررنا استخدام كافة الإمكانيات لإجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الدبلوماسيين الأجانب والصحفيين وأى شخصيات عامة أو دينية ، وكل من هو على استعداد لسماعنا . ولم نسقط من حساباتنا الاتصالات المباشرة مع الموظفين الحكوميين إذا ما وافقوا على ذلك . وأصدرت تعليماتى بذلك لكل من النواب يورى فورونين وفالنتين أجفونوف وأوليج روميانتيف ، وغيرهم من أعضاء الموفيت الأعلى الذين كانوا يترددون على مكتبى باستمرار . وكذلك فعل روتسكوى بخلاف قيادته لأعمال الوزراء والقادة العسكريين فى « البيت الأبيض » .

(*) نينا أغنيوشكينا ، الأيام الملعونة لعام ١٩٩٣ ، روسكى سفير ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩٣ .

وطلبت من روتسكوى :

- ينبغي أن نمنع المسلحين فى « البيت الأبيض » من الرد على النار بالمثل . فلتأمر اتشالوف بإصدار أمره بذلك ، واستند فى ذلك إلى أن المفاوضات تدور بين الحكومة ومجلس الفيدرالية والمحكمة الدستورية . وإلا فسوف يقتلون الجميع هنا .

- موافق ، ولكن علينا أن نتفق تماما على مسألة الخروج من « البيت الأبيض » . إذا تأخرنا سى الليل فلن يبقى أحد على قيد الحياة .

- نى جميع الأحوال لن نبقى أنا وأنت أحياء - قلت مازحاً بمرارة - علينا أن ننقذ بقية الموجودين فى المبنى .

وحاول النواب روميانتسيف وأوراجتسيف وأندرونوف ويودين وفورونين وأجفونوف وصيروفاتكو وكوروفنيكوف وأحمد خانوف ويوجين ، الذين كانوا بجوارنا بشكل مستمر تقريبا ، الاتصال باللاسكى بتشيرنوميردين أو سوسكوفتس أو لويوف أو زوركين . ومساعدتهم فى ذلك موظفو سكرتاريته والنائبان عيسى أليروف ونيكولاى ايفانوف . وبين الحين والحين كان بابورين وإيمالكوف وتمارا بونماريونا يجيئون من مجلس القوميات ويحاولون أيضا الاتصال بالمسؤولين . وأحيانا كانوا يتمكنون من ذلك ، ووسط هدير قذائف المدفعية وأزيز المدافع الرشاشة يقولون لهم شيئا ما .

وفى ذلك الحين ، وأثناء عودتى من مجلس القوميات وجدت روتسكوى يتحدث مع الصحفيين الأجانب . وعندما رأتى روتسكوى نادانى قائلاً : تعال يا رسلان عمرانوفا ، إننى أخطب الحكومات من خلال صحفى بلداتها . إذا لم يأت إلى هنا سفراء الدول الغربية (فمن المستبعد أن يسمحوا لسفراء دول الرابطة بالمرور) ليقدموا ضمانات سلامة ، فسوف يقتلون الجميع . إن أحدا كما ترى لا يريد التفاوض ، بينما القصف يشتد ، وتصل وحدات جديدة ...

وسألنى أحد الصحفيين : هل الوضع بهذه الصورة ياميادة رئيس البرلمان ؟ هل تعتقدون أنهم يمكن أن يقتلوا جميع من هنا ؟

فأجبته :

- ألكسندر روتسكوى على حق . بالطبع لو أن حكوماتكم تدخلت قبل الآن لما وقعت هذه المنبحة . أما الآن فيمكنها أن تؤثر فى اتجاه وقف الهجوم . ما الغرض من قتل أشخاص عزل ؟ إن هنا الكثير من النساء ، وهنا أطفال ، وهنا صحفيون زملاء لكم ... - ألا تريد أن تلجأ إلى أية مفارقة غريبة ؟

إننى حتى لم أفكر فى ذلك . أنا لا أعرف عم تحدثتم قبل مجيئى ، ولكن ما أريده هو إنقاذ من تبقى هنا من نواب وغير نواب . فالحديث الآن لا يدور عنى ...

من الذى هاجم البرلمان الروسى :

قبيل الفجر ، وسط قرعة جنازير الدبابات وهدير مدافعها بدأت المصفحات تحيط « بالبيت الأبيض » . وكان يستقل بعضها رجال لا يرتدون الزى العسكرى المعتاد ، وفيما بعد قيل لى إنهم من « حرس البيطار » ، إحدى منظمات الشباب اليهودية فى موسكو . فلماذا أقدموا على قتلنا ؟ كم صرخت الصحف وهللت لوجود « متطوعين شيشانيين » بينما لم يكن لهم حتى ظل . وأين بولتارانين الكثير الزعيق ؟ وأين هى الصحف والإذاعات والتليفزيونات التى يمكن أن تكتب وتعرض هؤلاء المسلمين الذين جاءوا ليقتلوا نواب الشعب الروسى ، والنساء الروسيات والجنود والضباط الروس المدافعين عن شرفهم وكرامتهم وعن وطنهم وقوانينهم ؟ وما الذى يبغيه هؤلاء « البيطارىون » القتل فى وسط موسكو ؟ ومن ذا الذى يبيع لهم أن يسخروا بعبادات الآخرين وتقاليدهم ، وأن يهينوا روسيا وكافة شعوب بلدنا الكبير ؟ وما هى المهمة التى كلّفوا بتنفيذها ؟ ومن الذى كلّفهم بها ؟ وما هو هدفهم ؟ وكيف يمكن ليرين وجراتشوف وكوبيتس أن يعتبروا أنفسهم جنرالات روس وهم يرسلون هؤلاء المأجورين لقتل النواب الروس ؟ هل هذا مطلوب لحماية يلتسين ؟ فمن ذا الذى يهاجمه حتى يذافعوا عنه ؟

وكانت هناك مجموعة أخرى من المهاجمين ترتدى زيا غير الزى العسكرى المعتاد ، واتضح أنهم من المتطوعين « الأفغان » . ولكنى لا أعتبر أنهم يمكن أن يسيئوا إلى صورة كافة « الأفغان » . مثلما أن الجيش كله لا يتحمل وزر خيانة وجبن بعض قادته .

الساعات الأخيرة فى قصر البرلمان المشتعل :

... ربما كانت الساعات الأخيرة فى « البيت الأبيض » هى أصعب اللحظات فى حياتى . كانت بالنسبة لى أشبه « بموت بطيء » لى ولل قضية التى حاولت أن أخدمها بشرف وأمانة من يوليو ١٩٩٠ ، عندما أصبحت نائبا أول لرئيس السوفييت الأعلى لروسيا ، وكنت أمارس بهذا الشكل أو ذاك تأثيراً على سياسة البلد وعلى تطور الديمقراطية وتمهيد الشروط والظروف الكفيلة بازدهار البلد والشعب ...

لم يكن لدى أمل بحدوث تغير جذرى فى الوضع أو بمجئى قوات ما ، كما كان يقول روتسكوى وكوروفنيكوف وأتشالوف . وعموما لم يكن هذا الأمل يراونى من أمد طويل . لقد كانوا يخدعوننى منذ بداية المأساة . فكم طالبتهم باستقدام قوات لتقف حول محيط « البيت الأبيض » فكانوا يقولون لى : « نعم ، أنت محق ، والقوات آتية ، متصل غداً » . وفى الغد

يقولون : « نعم ، كل شيء سليم ، القوات متصل غداً » ، وهكذا دواليك ... نعم ، كان ينبغي على أن أقوم بهذا العمل . ولكن ما جدوى التفكير في ذلك الآن ؟

كان روتسكوى وأوراجتسيف وروميانتسيف يتحدثون باللاسلكى باستمرار على نفس موجة رجال « أومون » المهاجمين . وتحدث القس نيكون ، ولكن « أومون » ردوا عليه بالسباب البذيء ، فراح ينظر إلي مرتبكاً حتى أنني ضحكيت . كان رجالنا يطلبون ويتوسلون الكف عن إطلاق النار وقتل الأبرياء ، ويوضحون أنه ليس لدينا أى فصائل مسلحة وليس هناك من يتعطش إلى الدماء . وتحدثوا عن ضرورة الإسعاف الأولى للجرحى الكثيرين ومن ضمنهم النساء والصبيان . ولكن بلا جدوى . وكان الرد زيادة إطلاق النار من الرشاشات الثقيلة التي كانت رصاصاتها أشبه بنقر قطرات مطر كبيرة على جدران البيت الأبيض . وزمجت مدافع الدبابات الثقيلة ومزقت قذائفها جدران برلماننا بقوة هائلة . في البداية كان القصف في مكان ما في الأعلى ، ثم أخذ يقترب منا في الطوابق السفلى ...

وفي حوالى الساعة السابعة صباحاً اقتربت المصفحات من مبنى البرلمان وأطلقت النار على مراكز الحراسة غير المسلحة ، وعلى الخيام التي كان يبيت فيها أسامس النساء والأطفال . ورأى الذين كانوا في المبنى العديد من الجثث وهي تغطي بالمشمع . ثم بدأ قصف البرلمان .

« ممنوع الرد على النيران » :

في الساعة السابعة والنصف صباحاً أذاع روتسكوى في الإذاعة الداخلية لمبنى البرلمان أمراً بمنع الرد على النيران . وحتى ساعة وقوع الهجوم لم يطلق حماة الدستور طلقة واحدة رداً على نيران المهاجمين الكثيفة .

... انتقلت من جناحى إلى قاعة مجلس القوميات حيث كان كل من تبقى في المبنى من نواب وموظفين وعاملين وصحفيين ، وأشخاص جاءوا لمساعدتنا ، ومن بينهم رأيت وجوها أعرفها من قبل لعلماء وأساتذة وفنانين . ويبدو أنهم قرروا أن يشاركونا المصير . وكان الكثيرون قد غادروا المبنى ليلاً بعد أن علموا بالمأساة التي وقعت عند « أوستانكيو » ، ولذلك لم يبق حتى يوم ٤ أكتوبر إلا عدد قليل نسبياً ، في حدود ٤٠٠ - ٥٠٠ شخص .

« لقد صانوا شرف الأمة » .. هكذا كتب عنا بعض الباحثين الموضوعيين فيما بعد ... بين الوجوه المعروفة رأيت هنا أولئك الذين كانوا معنا في أيام انقلاب أغسطس ١٩٩١ ، وما هم قد جاءوا استجابة لنداء قلوبهم للدفاع عن الحرية والعدل ...

مرت عبر الممرات الضيقة الطويلة قائما من « جناح الرئيس » في الطابق الخامس بمبنى البرلمان ومتوجها إلى قاعة مجلس القوميات . وفي الممرات توزع شبان يرتدون

زياً عسكرياً أخضر . وكانوا يوجهون إلى نظرات استهزام كلما مررت بهم . وعندما رأيتهم هذه المرة توقفت للحديث معهم وسألتهم :

ـ ماذا منفعل ؟ كيف معنوياتكم ؟ للأسف الأمور تتطور في الاتجاه غير المرغوب . فالجيش لا يريد أن يتصرف حسب الدستور ، ومسلحو يرين مستعدون لقتل الجميع . وليس هناك أمل تقريبا في فوز أنصار الدستور . ربما كان من الأجدي أن تتسحبوا بصورة غير ملحوظة من مبنى البرلمان ؟

ـ كلا يا رسلان عمرانوفيتش ، سوف ندافع عنكم . لن نسمح لهم بأن يقتلوكم أنتم وروتسكوى . لقد حاولوا ذلك مرتين في ٢ أكتوبر ليلاً وفي ساعة مبكرة من صباح ٣ أكتوبر . وقد أمسكتنا بهؤلاء الأشخاص ، وربما لا تعرفون بذلك . أما ماينغى عمله فهذا راجع إليكم . ولكن لا تعذب نفسك بالتفكير في أنك لا تستطيع أن تجد مخرجاً . أنت رجل غير عسكري بل سياسي كبير . وأنت كرئيس للموفيت الأعلى قد فعلت الكثير مع نواب المجلس ، بذلت كل ما في وسعكم لمنع الانقلاب ثم للقضاء عليه . ونحن لا نرى أنك أخطأتم ، فلتطمئن نفسك ...

وأوما بقية الشبان المسلحين موافقين في صمت ، وأودا التحية العسكرية لى ، وأفسحوا الطريق فمضيت . ربما كان ما سمعته يحمل السلوى للنفس ، وخاصة في هذه اللحظات العصيبة ، ولكنه كان مريراً أيضاً . قلت في نفسي : كلا يا شباب ، إذا كنا نمنى الآن بالهزيمة فمعنى ذلك أننا لم نبذل كل ما في وسعنا لمنع وقوعها .

سرت وأنا أفكر : ما الذى يمكن أن أقوله لهؤلاء الفتيان البواسل ؟ هؤلاء الذين أرادوا أن يشدوا من أزرى في هذه اللحظات المأساوية لكل منهم .

وكان بين الذين بقوا في « البيت الأبيض » فتاة نحيفة هشة . ورأيتها وأنا مار بسرعة ذات مرة وهي تحمل مكبر الصوت ومعها اثنان من الشبان وتوجه نحو نافذة محطة تطل على الكورنيش . وراحت تصيح في المهاجمين ألا يطلقوا النار وتفهمهم أن الموجودين هنا هم من يدافع عن الدستور ، ولا يوجد بينهم مجرمون ، بل شبان مثلهم يدافعون عن السوفيت الأعلى والعاملين فيهم . وقالت لهم إن النواب هم الذين وضعوا تلك القوانين التي يعيش بها الناس والدولة ، وهم ليسوا عسكريين . فهل يجوز قتل المدنيين الذين هبوا لنجدتهم ؟

وظلت هذه الفتاة الشجاعة تتحدث في مكبر الصوت طويلاً بانفعال واضطراب وتشوش . وفتحوا عليها نيراناً شديدة ولكنها واصلت الكلام . ولم أستطع أن أتحمل رؤية ذلك فصحت بالشبابين « أبعدا الفتاة » ، فانطلقا نحوها ولكن بعد قوات الأوان . فقد صرخت

وأمسكت بجنيها ، ومن خلال أصابعها تسرب الدم ... وأسرعت خارجاً كالمتجئون وأنا غير قادر على رؤية وسماع ذلك ...

أحسست بتنبؤي في عدم استطاعتي القضاء على انقلاب يلتزمين بسرعة وحزم . وفي الوقت نفسه أحسست بمسؤوليتي عن الذين أطلقوا النار على الفتاة ، وعلى المتظاهرين أمام البلدية ، وعند « أوستاكنو » (مبنى التلفزيون) . والآن يقتلوننا نحن .

ولم أستطع أن أتخلص من هذه الفكرة .. فكرة أنني مسؤول أمام القاتلون وأمام الشعب بنفس الدرجة عن المهاجمين الذين يقتحمون « البيت الأبيض » ، وعن المدافعين عنه .

... جاعني أحد قادة الفصائل القوزاقية ، وكان قد قدم بفصيلة من جنوب الأورال ، وقال لي : « انفذ الجميع يا رسلان عمراتفيتش ، أنا معي فتيان في السابعة عشرة من عمرهم . ومن ١٥٠ شخصا لم يبق سوى خمسة ..

عبر مداخل مبنى البرلمان العديدة ، اقتحمت المبنى طلائع وحدات « أومون » . كان المهاجمون يطلقون وابلاً من الرصاص ويلقون بالقنابل اليدوية . واختلطت بهذه الأصوات انفجارات قذائف الدبابات في الأنوار العليا من المبنى فأشعلت فيها النار . وراح البرلمان يحترق ببطء ، وأخذ الموت يهبط من أعلى إلى أسفل ملتقاً باللهب وسحب الدخان الأسود الكثيفة .

في قاعة مجلس القوميات الخالية من النوافذ ، وبالتالى الآمنة من الرصاص ، انحشر النواب والكتبة والسكرتارية وكاتبات الاختزال وعلامات المقصف ومطعم البرلمان والصحفيون والمتظاهرون الذين لم ينسحبوا . وأضاءت القاعة بضع شموع كأنما في أقبية تحت الأرض أو في المغارات . وكانت الجدران تهتز تحت قصف المدافع . وشرعت إحدى النساء تغنى أغنية رومسية قديمة ، فردت عليها جوقة أصوات . وبعد انتهاء الأغنية انشدوا الأشعار . وكان البعض يصلى ، والبعض يكتب رسائل وداع قصيرة لذويه متوقفاً أسوأ الاحتمالات . غير أنهم ، كما بدا لي ، يأملون في وفي روتسكوى ، وفي أننا سنجد مخرجاً من هذا الوضع الذى لاح ميئوساً منه ...

اشتد القصف . وجاء الجنرال أتشالوف فقال إن جنود الإنزال ظهروا عند الكورنيش ، ويريد الوصول إليهم ليطلب منهم وقف إطلاق النار . وأخذت اتنيه عن عزمه قائلاً بشيء من التهكم : « ألم يكفك لذلك أسبوعان ، فما معنى ذلك الآن .. » . وينصرف أتشالوف مودعاً وهو يعرج . وأجلس أحد الغاليون ، ويجلس إلى جانبي ألكسندر كوروفنيكوف وعيسى ألبريوف وفكتور برانيكوف . ليس هناك ما يقال . كوروفنيكوف يتحدث عن طائرات وهليكوبترات من المفروض أن تأتي لنجنتنا . ولم أجد في نفسي رغبة

للرد عليه عبارات حادة ، فاكثفت بابتسامة ساخرة ، أو هكذا أردت . وعاد أتشالوف بعد نصف ساعة ليقول : « النيران شديدة ، فقلت له : ألم تظن إلى ذلك عندما خرجت من هنا ؟ فلم يرد بينما ضحك رمضان أحمد خانوف .

ابن عمي حسين يمد لي سماعة الهاتف قائلاً : « زوركين » . ألتقط السماعة وأصبح « يا فاليري ديمتريش ، هل أنت حي ؟ (وأقول في نفسي ساخراً منها : طبعاً حي ، وإلا فمع من أتكلم) . أعلم ما الذي يجري هنا ؟ إنها فاشية بمعنى الكلمة . عشرات الآلاف من الجنود المنجحين بالسلاح ، مع الدبابات والمصفحات يهاجمون النواب والمعتننين المذعورين ومن ضمنهم النساء والأطفال . هل تتصور ذلك ؟ إنني أرجوك أن تأتي إلى هنا ، أنت وأعضاء المحكمة الدستورية » . . .

زوركين : سأحاول يا رسلان عمرانوفيتش . ولكني لا أعرف ماذا أقول لك .. إنني أحاول باستمرار الاتصال بيلتسين أو تشيرنوميردين ولكنهم لا يوصلونني بهما . والمسؤولون الآخرون يحيلون إليهما (يدوي انفجار قذيفة) ما هذا ، مدافع ؟

روتسكوى : قل له يا رسلان عمرانوفيتش أن يأتي مع رؤساء الأقاليم والسفراء الأجانب .

حسبولاخوف : هل تستطيع أن تأتي مع بعض رؤساء الأقاليم والسفراء ؟

زوركين : سأحاول (انفجار آخر) لا أسمع شيئاً .

أعود إلى مكتبي وأجلس على مقعدى أمام مكتب كبير . أمسك رأسي بيدي وأفكر فيما ينبغي عمله بعد ، وكيف أخرج الناس من هنا ؟ عبر الأقبية ؟ كلا ، سيقتلونهم في الظلام .

يندفع يوري جراتكين ومحمود داشكوف إلى الغرفة صائحين : « لا يجوز الجلوس هنا . القذائف ، والقناص . النوافذ فى مرمى نيرانهم » .

أخرج من المكتب . كان روتسكوى وفورونين وأجفونوف وروميانتسيف وإيساكوف وإيسايف يحيطون بأوشيف وإيلومجينوف(*) ويتحدثون مقاطعين بعضهم بعضاً . اقتربت منهم وحيتت أوشيف وإيلومجينوف وسألتهما على الفور : « هل هناك إمكانية لوقف الهجوم

(*) أوشيف هو رئيس جمهورية إيجوشيتا ، وإيلومجينوف رئيس جمهورية كالاميكيا بالاتحاد الروسى .

على المبني ؟ ينبغي إنقاذ الناس . لقد أدينا واجبنا حتى النهاية . وليس هنا أى متطرفين .
الجميع يخضعون لى ولروتسكوى . هناك الكثير من القتلى والجرحى ونساء ومرضى حسب
التقارير التى تصلنى .

ويقولان إنهما لا يستطيعان مقابلة يلتسين ولا الاتصال به . أما تشيرنوميردين فنواياه
عدوانية ولا يعترف بأى مفاوضات ، وعبارته التى ردها عدة مرات « ينبغي سحق هذه
المصابة » .

أنصحهما بالخروج من هنا فوراً والذهاب إلى زوركين ، وجمع قادة الأقاليم ،
والاتصال بممثلات دول الرابطة المستقلة والسفارات وإبلاغهم طلبى الحضور إلى هنا .
عندئذ ربما يتوقف إطلاق النار . وقد تكون هذه آخر فرصة .

وأبني روتسكوى والآخرين .

ورحل آوشيف وإيلومجينوف ...

« ألفا » :

... فى ذلك الوقت ، على ما أذكر ، كان معى علاوة على روتسكوى ، فورونين
وأجفونوف وجرانكين وأحمد خانوف . ودخل أندرونوف ويرانيكوف وأنشالوف ومعهم
شبابان فى زى جنود الإنزال . وبادرا بالتحية . وكنت قد سمعت عن وسطاء السلام ، ولذلك
جىء بهما إلى قاعة مجلس القوميات ، فقد كنت أريد أن يقرر المدافعون عن البرلمان
مصيرهم بأنفسهم دون أننى ضغط من جانبى . وكنت أعرف أن للتاريخ سيحكم على
أعمالى .

ويرز أحد الشبابين إلى المقدمة وقال : اسمى فولوديا . إننى احترمك يا رسلان
عمرانوفيتش ، أنت كسياسى بذلت كل ما فى وسعك . والآن أرجوك أن تساعدنا فى إنقاذ
من معك . أنا أحد قادة « ألفا » وقد تلقينا أمراً بالاستيلاء على مبنى الموفيت الأعلى . لقد
سبق أن استولينا على القصر الرئاسى فى كايول وعلى أشياء أخرى . ولكننا لا نريد أن
نقتل جماعتكم ، رغم أنهم يطلبون ذلك منا .

وسألت إيونا أندرونوف :

- هل صحيح أن الثواب وجميع المدافعين عن « البيت الأبيض » قرروا قبول عرض
« ألفا » ومغادرة مبنى البرلمان ؟

- صحيح يا رسلان عمرانوفيتش . وهذا هو الحل المعقول الوحيد . فقلت مخاطباً
الآخرين :

- إذن فليكن كذلك ؟

وقال روتسكوى لوسطاء السلام :

- نعم ، نحن نعتسلم . ولكننا على علم بالأمر الصادر من قيادتكم العليا بقتلى وقتل حسبولاكوف ، والادعاء بأن ذلك وقع أثناء تبادل إطلاق النار عند اقتحام المبنى أو عند الاستسلام .

فقال فولوديا :

- إننا نقسم بشرطنا العسكري ألا نسمح لأحد بقتلكما . وعند خروجكما من المبنى سيحرسكما جنود « ألفا » وينقلونكما عبر المدينة بمصفحتنا .

روتسكوى : إلى أين سينقلوننا ؟

فولوديا : هذا ما لا نعرفه بعد . أما جماعتكم فسننقلهم بالحافلات إلى محطة المترو .

وسألته :

- وماذا لو أن الوحدات الأخرى ، « أومون » أو « البيطاريون » ، كما نسميهم هنا ، حاولت قتل الخارجين من « البيت الأبيض » ؟

فأجاب :

- سنغمدهم بالنيران . إننى أعرف رجالى ، ويوسعك أن تثق فى .

لم يكن أمامنا حل آخر غير الثقة فيه .

دخل إلى الغرفة الجنرال ألبرت مكاشوف فى « البيرييه » التقليدى المعروف ، وشرع يعارض هذا الحل وي طرح حججاً ما . وكنت أدرى بدوره عند « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ، فقاطعته بحدّة : كلامك يا ألبرت ميخايلوفيتش لا محل له وليس هذا وقته .

وقال فولوديا : علينا أن نعود إلى أركان القيادة ، وسنرجع إلى هنا بعد نصف ساعة . وعندئذ نسلمون السلاح . وحتى ذلك الحين لن يكون هناك قصف ...

ولكن القصف استؤنف بعد خروج رجال « ألفا » من جميع أنواع الأسلحة . إذ يبدو أن قادة « ألفا » أفسدوا مخططات جهات ما . فعلى الأقل كان مطلوباً قتل روتسكوى وحسبولاكوف أثناء الهجوم ، أما « ألفا » فيبدو أنها قدمت لجنودها أدلة على عدم وجود متطرفين أو متعصبين فى مبنى البرلمان وعلى استعداد المدافعين عنه ، بما فى ذلك قيادتهم ، لإلقاء السلاح والخروج من المبنى .

ومن قاعة مجلس القوميات في الأسفل جاء ركضاً رمضان أحمد خانوف ومعه يورا تشورنى الذى كان مساعداً لى فى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ككاتب فى البرلمان . كان مضطراً لمغادرة جروزنى ، ومنذ عام ١٩٩٢ عمل فى الموفيت الأعلى .

وخرجنا من غرفة مكتبى مع روتسكوى وقائد حراسته فولوديا ترانكو وقائد حراستى يورى جرانكين مع محمود داشكوف ورمضان أحمد خانوف وحسين .

وفجأة توقفت ، واستدرت بحدة عائداً إلى المكتب ، ومررت بجوار الطاولة وعبرت إلى غرفة الاستراحة ، واتجهت إلى طاولة المكتب بجوار النافذة المطلة على الكورنيش وجلست على الكرسي . طفت بنظراتى على الغرفة التى عملت فيها فترة طويلة بحماس وشغف . ومسحت الطاولة بيدى ونهضت ، ثم اتجهت إلى حوض الغسيل وغسلت وجهى بماء بارد . ومسحت وجهى بالمنشفة ببطء ، ثم خرجت . وجدت الشبان من الحراسة والمساعدين ينظرون إلى بدهشة ، فقلت لهم إننى كنت أودع مكتبى . وفى تلك اللحظة نحطم زجاج النافذة برصاصة رشاش ثقيل . خرجنا إلى الدهليز وهبطنا معاً . وقال لى روتسكوى إن لديه خطة لانسحاب المسلحين عندما يتأكدون من أننا لن نقتل . أما قبل ذلك فلن يغادروا مواقعهم . ولذلك لم يوجه إلينا الشبان أسئلة وسلموا علينا باقتضاب ورجولة بهزة من الرأس أو بمصافحة اليد . وودعته أنا أيضاً دون قلق ودون أن احول نظرتى .

وظهر ضابط طويل فى صحبة مسلحين يرتدون خوذات . وصاح آمراً : « على الجميع الخروج ! » ثم أضاف بعد برهة « حسبولاتوف وروتسكوى يبقيان » . ثم ظهر كورجاكوف (رئيس جهاز أمن الرئيس) . وصاح روميانتسيف : « ما اسمك ، لائد أن نعرف مع من سيقى حسبولاتوف وروتسكوى » . فأجاب الضابط : « أنا العقيد بروتسكوى » .

روميانتسيف : يا عقيد ، لقد أقسم ضباطك بشرفهم ألا يحدث شئ لحسبولاتوف وروتسكوى . وتعهدوا ألا يصيبهما رصاص القناصة عند خروجهما إلى الشارع . هل رجالك هم الذين سيحمونهما ؟

الضابط : نعم ، تماماً . لن تسقط شعرة من رأس حسبولاتوف والجنرال روتسكوى ...

يبدو أن ذلك كان فى الساعة الخامسة والربع ...

وبعد قليل دعونا للخروج . ومضينا فى الممرات نحو الباب الرئيسى وهبطنا على الدرجات . وكان قسم من نوابنا يقفون هناك ، وعرفت الكثيرين ومنهم نساء . كانوا

يقربونهم وهم منكسو الرؤوس ، فلم أنمالك نفسي وصحت « أرفعن رؤوسكن يا نسائنا العزيزات . لستن منتربات في شيء ! » . وجاءوا بروتسكوى ولتظنرنا حوالى نصف ساعة .

القبض :

وظهر كورجاكوف من جديد وصاح بصوت عال : « روتسكوى ، خروج ! » . وقادوا ألكسندر روتسكوى ، وودعنا بعضنا بمصافحة قوية . وصاح كورجاكوف من جديد : « حمبولتوف ، خروج ! » . وضعت المعطف الخفيف على ذراعى اليسرى وودعت المجموعة وخرجت . وأمامى سار العقيد بروتسكوى . ولآخر مرة تفتح أمامى بوابة قصرنا البرلماني الثقيلة ، واتبع بروتسكوى متخلفاً عنه خطوتين حتى خرجنا إلى الشارع ... وكنت أتعثر فى بروتسكوى الذى جلس فجأة . وتكررت التحذير بشأن القناصة . وفكرت فى نفسى : لابد أن بروتسكوى « باع نعمته » ، أو أنه أراد إذلالى بأن أجلس وراءه مختبئاً من القناصة . وعندما ظهرت على وجهى ابتسامة السخرية التى رأها للملايين من مشاهدى التلفزيون فى العالم . ولذلك خفض بروتسكوى بصره ونحن فى سجن « ليفورتوفو » عندما حدثته ملياً بعد أن قال لى : « كما رأيت فقد جئت بكم سليماً معافى كما وعدت نوابكم » ..

لم أستطع لقصر النظر أن أميز جيداً مجمل الصورة البشعة التى تبثت أمام عيني . كانت الدبابات تريض عند الكورنيش وبجوار الدرج الحجرى ، تقريباً فى المكان الذى خطب فيه يلتسين من على متن دبابة فى أغسطس ١٩٩١ ... وازدحم المكان بالعربات المصفحة والقوات ... طوابير قوات « أومون » و « فيتياز » ، وأشخاص خيل إلى أنهم يرتدون الزي الفاشى ... أهم « البيطاريون » ؟ وقفز كورجاكوف إلى الحافلة ، وتحركنا . وأزحت ستار النافذة ولوحت يدي لأصدقائى النواب . وبعد ساعة وصلنا إلى « ليفورتوفو » .

يلتسين : « أفرموه » ! :

اتضح أن ضباط « ألفا » أفلحوا فى الوفاء بالتزامهم الرئيسى ألا وهو الحفاظ على حياتنا ، ولكنهم لم ينفذوا بالكامل للوعد الذى أعطوه لى ولروتسكوى بأن يحملوا الذين فى « البيت الأبيض » إلى مكان أمين ، عند محطات المترو . وقد ظهر أن الكثير من الجهد بذل حتى اللحظات الأخيرة لتأليب « ألفا » ضدننا . فقد اغتال أحد القناصة ضابطاً برتبة نقيب من تشكيل « ألفا » . وعندما علم كورجاكوف بذلك قال : « الآن مستحرك « ألفا » . ولكن الضباط أنكروا بسرعة أن المصلحة لم تصدر عن البرلمان ، ولذلك لم يتحركوا للهجوم .

وبدا التنكيل فور إلقاء القبض على أنا وروتسكوى وإرسالنا إلى سجن « ليفورتوفو » بمصاحبة عرية مصفحة . فبعد وصول كورجاكوف وبارسوكوف إلى « البيت الأبيض » ،

أبعدا « ألفا » عن قيادة العملية ، وسارت العمليات التالية كلها بإشرافهما المباشر . لقد كان هذان الشخصان ، وهما من أقرب المقربين إلى يلتسين ، يدركان ما الذى يريد « المعلم » ففصرقا وفق رغبته وتعليماته . وبدأ ضرب الذين خرجوا من البرلمان بقسوة وعزلهم إلى جماعات صغيرة ، ثم قيادتهم إلى بعض أفنية المنازل المغلقة وإلى بعض المباني المجهزة سلفا ، وإلى أقسام الشرطة . واغتيل الكثيرون منهم ، ولهذا الغرض ظلوا محتفظين بهم حتى حلول الظلام . لقد بدأت عملية تنكيل رهيبة ، ووصفتها صحف كثيرة . وكان هذا القتل الجماعى غير مبرر . وضربوا ضربا مبرحا نائبى فالنتين أجبونوف . وعندما شرعوا فى ضربه خف لنجدته أحد ضباط الحراسة فأوسعه رجال « أومون » ضربا حتى حطموه وداسوه بالأقدام . وانهار الضرب على الجميع .. على النواب والمنسحقين ، النماء والرجال والصحفيين ، أى كل من طالته يد الجلادين . لقد انتقموا من هؤلاء الأبرياء تنقيسا عن عدم استطاعتهم تنفيذ أمر « المعلم » الذى قال : « افرمهم ! »

اعترافات ضابط :

« ... بعد المباحثات مع مندوبى « ألفا » تقرر الخروج من المبنى . وكنت مع بقية ضباط الحراسة بجوار حسيولاتوف عندما ذهبوا به . ونظر إلينا نظرة وداع ورحل . وكان إحساس ثقيل يطبق على النفس .

وبعد أن رحلوا بحسيولاتوف فى المساء أخذونى إلى قسم شرطة أنا وسرجى ليتشاجين . وعند تفتيشى استولى أحد « الضباط » على محتويات حقبتى التى كانت تضم ملابس مستعملة قفزة وأدوات تواليت ، ووضع فوهة رشاشه على صدرى قائلا : « لن نكون بحاجة إليها بعد الآن » ، ولكن رائدا كان بجواره استوقفه قائلا : « دعه يذهب إلى القسم ... » .

وفى القسم أعادوا تفتيشى ، وأيقونى فى غرفة مغلقة حوالى ثلاث أو أربع ساعات ثم أطلقوا سراحى . وعندها بدأت سلسلة مغامرات جديدة . فما إن خرجت من القسم حتى وقعت فى طوق حصار . وأجبرونى على خلع ملابسى (فى الشارع) وأوقفونى ووجهى إلى الحائط الذى كان مكتوبا عليه فى الأسفل كلمة « يلتسين » . وأجبرونى على الانحناء أمام هذه الكلمة بينما انهالوا بالهراوات على ظهرى . وسقطت على ركبتي فأمرونى بالنهوض . ونهضت فقادونى إلى شاحنة مغلقة وألقوا بى فيها . وكان فى الشاحنة عدة أشخاص آخرين . حملونا إلى أرض فضاء ، وهناك أطلقوا مراح الآخرين بينما أبقوا على تحت مرعى الرشاش . ووضع أحد الرقباء فوهة رشاشه على ذقنى وقال : الآن سنقتضى عليك هنا ونلقي بك فى الخندق ، هل تصدقنا أيها التيس ؟ فدمدمت : « أصدقكم » . وهنا جاء أحد الضباط فمد لى بطاقة هويتى العسكرية قائلا : « هيا ركضاً . من هنا ! » ، فالتقطت حقبتى

وركضت . نظرت خلفي فوجتتهم يصويون نحوي رشاشاتهم ولا يطلقون النار . وبلغت الطريق الدائري بجوار محطة المترو . كانت السيارات المصفحة تسير في الشارع وتطلق النار على نوافذ المنازل . وأمرعت أدخل المترو وأنا لا أستطيع أن أكبح جماح رجفتي ...
إنني إن أنسى ذلك ما حييت . لقد أطلقت علينا وسائل الإعلام ، كما قال عنا يلتسين ، إننا « مجرمون » . كل من كانوا في « البيت الأبيض » . نحن الذين دافعنا عن القانون والستور وأدينا واجبنا ولم نقتل أحداً . أما الذين قتلوا النساء والأطفال ، وأجهزوا على الجرحى ، وأصبروا الأوامر الإجرامية فيسمون « أبطال روميا » ... !

يوري جرونتكين
قائد حراسة رئيس السوفييت الأعلى

من « الفائز » ؟ وماذا كسب ؟

بالطبع « فاز » يلتسين ، والشعب هو الذي خسر . لقد فاز يلتسين بأكبر « جائزة » ، ألا وهي السلطة المطلقة . السلطة التي لا رقابة عليها ، إذ رفض يلتسين وعجز عن الحكم بصورة أخرى .

وأكد يلتسين وضعه « كمنفذ للديمقراطية » أمام العالم الخارجى الذى كان شديد الرغبة فى أن يتقمص يلتسين هذا الدور . فهل نجح فى أدائه ؟ نجح ولكن لفترة قصيرة للغاية ، من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٩٣ .

وقازت حاشية يلتسين ... هذا « الراسبوتين » الجماعى . فقد أجبروا البلاد كله على الرضوخ لقواعد اللعبة التى فرضوها ، أى خوض انتخابات برلمانية وفق قوانين وضعوها هم لتنطبق عليهم . ويعد « انتصارهم » دارت عجلة الانتخابات بسرعة مجنونة . ووافق على دخول الانتخابات حتى ممثلو « المعارضة » من « الحمر والفاشينيين » وبشروط مجحفة لهم . وأهدت الحاشية ليلتسين الدستور الذى كان يريده ، والذى رفضه الشعب ، إذ لم يصوت له ربع الناخبين ، كما قال رئيس لجنة الانتخابات ريبابوف ، بل خمسمهم (١٩,٥ ٪) . ولكن جميع الراغبين فى الحصول على مقعد برلمانى ، ومن ضمنهم الشيوعيون ، تظاهروا بأن الدستور « أقره الشعب » .

وفاز أنصار الكرملين المتحمسون لإنشاء هيكل حزبية ومياسية « جديدة » . إذ ظهرت بعد « النصر » إمكانية النفخ فى هذا الحدث وتقخيمه وتسيير المسيرات وإقامة الأحزاب والتجمعات الانتخابية . وانتعش الأمل بأن يأتى أنصار يلتسين المفردون إلى صناديق الاقتراع لأنهم خافوا من عودة « عهد الإرهاب » الستالينى ...

وفازت حكومة تشيرنوميردين التي كانت على وشك السقوط بسبب انكشافها وإفلاسها هي والسلطة التنفيذية كلها ، التي نخر الفساد عظامها كالسوس .

وظهرت لدى يلتسين (والحكومة والمسلطة التنفيذية كلها) فرصة خوض الانتخابات دون أن يحاسبهم أحد عن الفترة السابقة . وحتى إذا ما حاول بعض الناخبين الملحاحين طرح الأسئلة الحرجة فيكون بوسعهم إلقاء التبعة على كاهل السوفيت الأعلى ومجالس السوفيت المحلية التي عرقلتهم وأعاقتهم وأحبطت مشاريعهم ...

وبعد « النصر » على البرلمان ركزت السلطة التنفيذية برئاسة يلتسين في أيديها كل فروع السلطة : التنفيذية والتشريعية والقضائية . وفي واقع الأمر فهذه هي الديكتاتورية (أيًا كانت الأشكال « الناعمة » ، التي تتخذها) . فقد أصبح في وسع السلطة التنفيذية أن تغير القوانين ، بل وتعيد النظر حتى في قواعد الدستور . وعلاوة على ذلك ، لم يعد بوسع السلطة التشريعية الجديدة ولفترة طويلة ، تغيير أو إلغاء قرار السلطة التنفيذية . إذ لا يتيح الدستور الجديد للبرلمان أي فرصة لأن يصبح برلماناً حقيقياً قادراً على التأثير بصورة جدية على السياستين الداخلية والخارجية للبلد .

لقد تحدد شهر ديسمبر للانتخابات الجديدة ، التي أجريت في موعدها المحدد . وفي ١١ يناير ١٩٩٤ انعقدت للجلسة الأولى لمجلس البرلمان . ومر بعد ذلك نصف سنة ، ولم يزد عدد القوانين المقررة على بضعة قوانين ، في حين أن السوفيت الأعلى كان يقر قانونين أو ثلاثة في كل جلسة . أما انتخابات أجهزة السلطة التشريعية المحلية فلم يعد لها معنى ، لأن هذه الهيئات أصبحت مجردة من الحقوق . وهكذا حصلت السلطة التنفيذية على تفويض مطلق حتى نهاية ١٩٩٥ على الأقل .

ومع ذلك فقد فعل الناخب في هذه الظروف المستحيل ، إذ أنه لم يعط يلتسين وجايدار تشيرنوميردين وشوميكو « أغلبية المقاعد » حتى في هذا البرلمان المزيف .

وعلى الفور تخلى الكريملين عن وعده السابق بإجراء الانتخابات الرئاسية في يونيو ١٩٩٤ بعد أن رأى أنه يمكن أن يفقد السلطة . وهكذا تأكد ما كررته ألف مرة من أن لكريملين لن يسمح بإجراء انتخابات رئاسية حتى لو سقطت السلطة التشريعية .

وفاز الأتصار القلائل السياسة المالية المتشددة في روسيا والذين تقف وراء ظهورهم نوائل مالية وصناعية هائلة في الاقتصاد العالمي . وحرّم خصوم هذه السياسة ونقادها من معظم صحفهم ومنظماتهم . وأصبح بوسع جماعة يلتسين / تشيرنوميردين وجايدار / شوابيس التركيز لا على القضايا الاقتصادية التي فضّلوا فيها ، بل على القضايا الأيديولوجية ، وإحياء « صورة العدو » . وأى معنى هنا « لاتفاقية السلام الاجتماعي » ؟ وهل هم بحاجة إليه ؟

وفازت وزارات القوة .. وأخذوا يريثون على أكتاف وزرائها بمودة ويوسعون سلطانتها ، ويغدقون عليها الأموال . وقد عرفت من الصحف وأذا في سجن « ليفورتوف » أن حجم المخصصات في الميزانية للأغراض الحربية سوف يزداد بمقدار الضعف تقريبا ، وذلك رغم العجز المزمن في الميزانية . وكانوا في السابق يتهمون السوفيت الأعلى بأنه يخصص للإنفاق على الاحتياجات الحربية أموالاً أكثر من الواردات إلى الميزانية ! أما الآن ، وحسب ما ذكر رئيس الأركان العامة ميخائيل كولييسنيكوف ، فإن نصف موارد الميزانية ينفق على إعالة جيش من أربعة ملايين (حتى ليس ثلاثة ملايين) جندي !

وفاز « الصقور » في وزارات القوة ، فأخذوا يفصلون من الجيش ووزارة الداخلية ووزارة الأمن كل العاملين الذين وضعوا مصلحة الدولة فوق مصلحة « الزعيم » ومصالح رؤساء الوزارات . ومعهم أطاروا أيضا بأصحاب « الألسن الطويلة » . وعموما فإن نزائد دور الجيش في الحياة السياسية سيدفع يلتسين إلى التخلص من جراتشوف ، كما فعل خروشوف في حينه بالمارشال جوكوف . كذلك الأمر مع وزير الداخلية يرين ، الذي جعل أداؤه السافر لدور الجلاد منه شخصية كريمة حتى في أوساط حاشية يلتسين .

غير أنه من المستبعد أن يخلو يلتسين عن اثنين من أقرب معاونيه : كورجاكوف وبارسوكوف . ومادام هذان الشخصان إلى جانبه فهذا دليل مباشر على مشاركته في جرائم القتل وغيرها من الجرائم . ولكنه لم يعد قادراً على التخلص منهما حتى لو أراد ذلك ...

وازدادت الوظيفة القمعية لبعض وزارات القوة ، كما كان الحال في عهد بيرييا . فوزارة الأمن ، التي تعرضت « لإعادة التنظيم » عدة مرات ، قد كفت عن حماية مصالح الدولة وركزت اهتمامها بالكامل على المباحث السياسية . ولم تعد وزارة الداخلية تكافح الجريمة ، بل انصب نشاطها على إنشاء تشكيلات كبيرة لمكافحة « الشغب والاضطرابات » . ويكفي دليلاً على « كفاءة » وزارة الداخلية أن اللصوص والمجرمين أخذوا يعقدون لقاءاتهم في سجن « بوطيرسكايا » !

وأصبحت « إدارة حراسة الرئيس » تشغل وضعا فريداً للغاية ، وهي تضم الآن عشرات الآلاف من الأفراد ، وتقوم بكافة العمليات المرية للمباحث السياسية ، وتسيطر على أجهزة الأمن وعلى وزارة الداخلية والنيابة ، والمنظمات الاستثمارية والوزارات والمصالح الحكومية والسلطات المحلية .. الخ . وكل ذلك يدل على توسع وظائف القمع والتكثيف للنظام السياسي . وشعرت أجهزة التنكيل ، خلال عملية قمع السوفيت الأعلى ، بأنها ليست قوة بوليمية فحسب بل وقوة سياسية أيضا . وازدادت ثقته بنفسها وأدرك رؤساؤها أن نظام يلتسين هو نظامهم .

وفاز موظفو موسكو .. هذا الجيش الهائل من البيروقراطيين العاملين فى جهاز العاصمة . فقد تمت تصفية مجلس سوفيت موسكو المنافس لهم ، وانتفى احتمال فقدانهم السلطة نتيجة الانتخابات الحرة ، وكذلك احتمال تقديم الكثير منهم للمحاكمة بسبب الفساد والاحتياالات المالية التى اتهموا بها مراراً . وتم القبض على أعضاء لجنة سوفيت موسكو برئاسة سيديخ - بوندارينكو ، والتى كانت تحقق فى هذه القضايا(*) ولكن رئيس سوفيت موسكو الشاطر « جونشار » وقف بعيداً عن هذه « المتاعب » ، وفيما بعد أصبح قطباً بارزاً من أقطاب « البرلمان الجديد » .

وبعد تصفية مجالس سوفيات الأحياء فى موسكو جرت إعادة تسجيل الأكتشاك التجارية بما يصاحبها من دفع رشاوى لموظفى البلدية . وكان هذا هو الثمن « مقابل الولاء » و « تعويضاً عن الخوف » . وما أكثر ماكسيه موظفو البلدية ! فقد ألغيت البلدية قرارات مجالس سوفيت الأحياء بمنح الشقق للأفراد ويتأجير المباني غير السكنية للهيئات والمنظمات ، وهى القرارات التى صدرت بعد ١٢ يوليو ١٩٩١ . وفى الوقت نفسه صادرت البلدية مباني وممتلكات سوفيات الأحياء فى موسكو ، مثلما نهب رجال يلتسين ممتلكات السوفيت الأعلى التى تقدر قيمتها بعدة تريليونات من الروبلات .

وفازت العناصر الراديكالية فى بطانة يلتسين ، أولئك « الموتورون » الذين حولوا حركة « روسيا الديمقراطية » إلى حزب للحرب والذين يمحقون بلدهم وشعبهم ، ويحلمون بسرعة أمركة روسيا . هؤلاء المنشردون السياسيون أصبحوا الآن مطلقى الحرية فى الصعود إلى أعلى ودخول البرلمان والحكومة وثنى الأحزاب الجديدة والقديمة ، وفى حبك اللسانس والمؤامرات السياسية وصرف أنظار الشعب عن القضايا المهمة بأمور ثانوية (مثل إعادة دفن جثمان لينين ونقله من الضريح ، ودفن رفات الأسرة الإمبراطورية الروسية ، ونزع النجوم من أبراج الكرملين ، وإغلاق متحف لينين ، وتنصيب يلتسين قيصراً .. الخ .)

وفاز أنصار « القبضة القوية » و « السلطة الحازمة » و « الاعتبارات السياسية » . وأصبح فى يدهم دليل جديد على أن الحكم فى روسيا مستحيل « بدون الوسط » ، وأن الفصل بين السلطات خطأ فى « ظروف روسيا الخاصة » .. الخ .. الخ .. وسوف يحاولون الآن تكريس نظام ديكتاتورية يلتسين المؤقتة وإضفاء طابع دستورى عليه .

(*) صحيفة « نولفايا روسكايا جازيتا » ، ٣ / ١١ / ١٩٩٣ .

وأخيراً ، فقد فاز أنصار السلطة المركزية على أنصار السلطة الاتحادية . وألغى الدستور الجديد المعاهدة الاتحادية موجهة ضربة شديدة لأطراف الاتحاد الروسى ، أى لأقاليمه .

... ولوحت ببدي مرة أخرى من نافذة الحافلة لرفاقى الواقفين فى محيط الجنود أمام مدخل برلماننا وتحركت الحافلة . أمامنا سارت مصفحة ومن خلفنا مصفحة . وسرنا حوالى ٤٠ دقيقة ...

في سجن ليفورتوفو

خرج كورجاكوف أولا ، ثم تلاه بروتسكو . وقلدوني خارج الحافلة . وقال بروتسكو : « والآن كما ترى يا رسلان عمرانوفيتش فلننى نفخت وعدى الذى قطعته على نفسى بتوصيلكم حيا وسليما » . وحدقت باهتمام فى بروتسكو ، ولعله أدرك ما أقصده ، لأنه جلس قليلا عند مخرج مبنى البرلمان وحول عينيه إلى ناحية أخرى . شكرته . وقادنا حملة الرشاشات إلى بوابة السجن . ولم تتوقف لحظة تكتكة عنصات المصورين الصحفيين والسينمائيين ، حتى بدأ أن أضواءها اخترقت أجسامنا حتى العظام . وانفتحت البوابة أمامنا وخطوت أولى خطواتى إلى السجن حيث قلدوني إلى غرفة بها منضدة ومقعدان ، وقف فيها عدة أشخاص أمروني بأن أخلع ملابسى ، ثم راحوا يفتشونها بدقة متناهية ، وفكوا . لمسيب ما . مواضع الخياطة ، وأخرجوا كل ما فى الجيوب ، كان ثمة أقلام وقداحات ومناديل وأوراق ما ، ومسللة مفاتيح على ما أظن . وسجلوا كل ما عثروا عليه ثم أعطوني الورقة لأوقع عليها ، وبعد ذلك دعوني إلى ارتداء الملابس . ثم دخل أحد الضباط إلى الغرفة ، وكان أطول منى قليلا ، أصلع . وطلب منى أن أمضى خلفه ، ومشى وراءنا حارسا .

وكان كل ما حولى يثير استغرابى . فقد كان الضابط الذى يتقدمنى يمشى وهو « يطرُق » أصابع يديه ويطلق صغيرا . وخيل لى أن تلك إشارة خاصة داخل السجن التحذير من أن يقع بصر أحد المسجونين الآخرين على . وعندما قطعنا الممر الطويل الذى يصل بين جناحين وقفنا أمام باب حديدى لزنزانة كتب فوقها رقم « ١٣ » .

فى الزنزانة « ١٣ » :

قرع باب الزنزانة محدثا صريرا وهم يفتحونه أمامى ، وأمروني بالدخول ، وعندما دخلت وأغلق الباب من خلفى صرت بالفعل سجيناً فى « ليفورتوف » . وألقيت بنفسى على السرير الحديدى ، رقدت فترة ، ثم اعتدلت جالسا أتأمل ما حولى . كان ثمة سريران أخران شاعران ، ومنضدة ، ومقعدان صغيران ، وكان كل ذلك ملتصقا بأرض الزنزانة . وفى الركن بالقرب من الباب رأيت حوضا للاغتسال ومرحاضا .

وعدت للرقاد من جديد . ولاحث أمام عيني صور اقتحام البرلمان والطلقات النارية لمدافع عربات المشاة القتالية والرشاشات وذوى قذائف المدفعية على فترات منتظمة ،

ووجوه الأصدقاء والأقارب ونواب البرلمان وكل من وقف حينذاك يدافع عن الدستور والديمقراطية . ومرت أمام عيني أيضا وجوه كل أتباع يلنسين في أفتحتها وبسماتها الشائنة .. ولا أذكر إن كان النعاس قد أخذني أم لا . لكن كوة الزنزانة سرعان ما فتحت عن صبيحة . استعد للخروج ، ، وصار الباب منفتحا وولج الزنزانة ثلاثة أو أربعة سجانين . قال أحدهم : « هلم إلى المحقق يا رسلان عمرانوفيتش » . ونهضت لأخرج . تقدمني أحدهم وظل اثنان من خلفي ، وزعق أحدهما : « اشبك يديك خلف ظهرك » وسحب يدي للخلف ، لكنني عدت بهما إلى الأمام وأنا أقول : « أترون .. لا تلتوى يداي للخلف » ! ولم يكرر أحدهما الأمر . ولم أستطع رغم الشهور الخمسة التي قضيتها في السجن أن أعتاد المشي ويديا معقودتان خلف ظهري كما ينبغي على المسجون . وربما أن الحراس أيضا كانوا يحسون الحرج والارتباك فلم يلحوا أو يتمسكوا بالقاعدة المعمول بها أكثر من ذلك .

ورحنا نقطع الممرات حتى ارتقينا سلما حلزونيا حديثا إلى الطابق الثاني . ومن جديد هبطنا إلى أسفل عبر ممر ملتو ثم توقفنا أمام باب ، وهناك تركني الحراس أتقدمهم لأدخل الغرفة .

التحقيق الأول :

دخلت . ووجدت في مواجهتي شخصا يبلغ من العمر حوالي الخامسة والخمسين ، قميء الهيئة ، ويقدم نفسه إلي بقوله : « فلاديمير ايفانوفيتش كازاكوف مساعد النائب العام . جئت لأعنتكم بالتهمة الأولية » . وكان واضحا أنه في حالة عصبية حاول التنفيس عنها بمشيته جبيلة . وذهابا في الغرفة حتى قلت له :

« الأفضل أن تجلس يا فلاديمير ايفانوفيتش بدلا من التمشية أمامي . ها أنا ذا أنتظر سماع اتهاماتكم .. »

« إنني مجرد إنسان صغير يا رسلان عمرانوفيتش كلفوني أن أحقق معك . وأغلب الظن أنهم سيوجهون إليك اتهاما وفقا للمادة ٩٧ من قانون الأحوال الجنائية الخاص بالتهريض على القلاقل الجماعية . فقد قمت بتنظيم تشكيلات مملعة غير شرعية ، ووزعت الأسلحة ، وحرضت على عصيان السلطات ، ودعوت إلى اقتحام مبنى التلفزيون (أوستانكينو) . وبلدية موسكو . »

« قل لي يا فلاديمير ايفانوفيتش من الذي أصدر أمره باعتقالي وعلى أي أساس صدر الأمر بحبسي في ليوفورتوفو ؟ ألا تعرف أن القانون يحبطني - علاوة على حصانتي ككاتب برلماني - بحصانة أخرى بصفتي رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) ورئيسا لرابطة برلمانات رابطة الدول المستقلة . وأني أتمتع بحصانة وفقا حتى لميثاق رابطة الدول

المستقلة . فكيف تقدمون على مثل هذا الانتهاك القبط للقوانين الروسية بل والانتزاعات القائمة بين دول الرابطة ؟ من الذى وقع على الأمر باعتقالى ؟

- لقد وقع الأمر باعتقالك النائب العام ألكسى كازانيك ... نعم نعم إنه هو نفسه كازانيك الذى تخلى طوعا عن حقه فى أن يكون نائبا بمجلس الموفيت الأعلى لبوريس يلتسين . اليوم قام يلتسين بتعيينه نائبا عاما بعد أن عزل ستيفانكوف . ولست أدري لماذا وقع كازانيك أمرا من هذا النوع منتهكا قانون الحصانة البرلمانية . وأريد أن أقول لك مرة أخرى يا رسلان عمرانوفيتش أننى لا أتمتع بأية سلطات ، لقد كلفونى بأن أحضر إليك وأتسلم منك توضيحا بشأن ماجرى وأن أحقق معك بصفتك شاهدا . وإنى أقترح عليك أن تكتب بنفسك تصف ما حدث عند بلدية موسكو ، لأنه من المعروف أنك دعوت للاستيلاء على مبنى البلدية ، وأنت وزعت الأسلحة التى أطلقت منها النيران . وقد لاحظوك فوراً بعد ظهورك عند البلدية .

- هل أنت جاد فيما تقوله حقا ؟

- نعم . لقد كلفونى أن أضع أمامك هذه الحقائق باعتبارها مادة للتهام .

- لكن إذا كنت كما تقول مجرد : إنسان صغير ، فإن أحدا لن يطلب منك شيئا ، أليس

كذلك ؟

وأجابنى فلاديمير ايفانوفيتش بشعور بالراحة :

- أنت محق بالطبع ، ولذلك أرجوك يا رسلان عمرانوفيتش أن تتولى أنت الكتابة

بنفسك .. لو سمحت .

وتناولت الورقة البيضاء التى مدها لى مساعد النائب العام ، وكتبت بقلمى حوالى خمس أو ست صفحات . وأشرت فيها بداية إلى عبثية التهمة الموجهة لى ، وأن المؤتمر العاشر الطارئ لنواب الشعب الروسى هو الذى يمثل السلطة الشرعية طالما كان معمولا بالدستور الذى لم يجرؤ يلتسين على إلغائه رسميا ، ومن ثم فإن قوات الشرطة والتشكيلات الأخرى التى هاجمت الناس ومؤتمر النواب وأطلقت النيران على الجماهير والبرلمان هى التى نظمت ونفذت : القلاقل الجماعية ، فى شوارع موسكو . ثانيا ، أن المسئولية وفقا للمادة ٩٧ الخاصة بارتكاب جرائم فى حق الدولة - تقع بالكامل على كاهل الذين نظموا المؤامرة والانقلاب أى : يلتسين ويريون وجراتشوف وفيلانوف وبانكراتوف وكوظيريف الذين قاموا مع كثيرين غيرهم بتعديل النظام الدستورى ، ولابد من تعرية دورهم - فى الأحداث المأساوية - من خلال التحقيق معهم . ثالثا ، أنه حتى فى حالة غض النظر عن المرسوم رقم ١٤٠٠ الإجرامى الذى كان المحرك الأول للمأساة ، وإذا جرى الحديث فقط عن

الأحداث المرتبطة بمبنى بلدية موسكو ، ومحطة « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) - أى إذا انحصر الحديث تحديداً فى أحداث الثالث من أكتوبر ، فإننى أعتبر تلك الأحداث شكلاً جديداً من الاستفزاز الذى قام به الكرملين . ولم يكن لأحد مصلحة فى ذلك سوى أنباء يلتسمين الانقلابيين . أما عنى فإننى لم أعرف بالاستيلاء على مبنى البلدية إلا فيما بعد من برانكوف فيما أتذكر . ولم يكن الاستيلاء على أى مواقع يدخل ضمن مخططات الذين هبوا للدفاع عن النمتور . وكان كل ذلك لازماً للمتأمرين داخل الكرملين ليتخذوه ذريعة لسحق الدستور والقانون والبرلمان والديمقراطية بوحشية . وكان هدفهم الوحيد من وراء ذلك الاستيلاء على السلطة وإقامة ديكتاتورية يلتسمين الفردية - وقد فعلوا ذلك . وأضفت إلى ما كتبته أن النيابة العامة ملزمة بالإفراج عنى فوراً إن كان لديها ضمير وشرف . وبداهة لم يكن لما كتبته أن يتطرق أبداً ولا بأية حال لأى نوع من الاعتراف بأى ذنب .

هذه كانت أولى شهادتى فى سجن « ليفورتوف » . ثم تعرضت بعد ذلك بإيجاز لأحداث ٢١ سبتمبر - ٤ أكتوبر من وجهة نظرى ووفقاً لتقديرى . وقد قلت الحقيقة التى قلتها بعد أقل من ساعة من الزج بى فى السجن ، وهى الحقيقة التى ظلت أكررها بلا نهاية حتى يوم الإفراج عنى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤ . ولهذا أرجو القارئ ألا يندهش إذا لاحظ بعض التكرار ، لأنه تم فى سياق شهادتى التى ظلت ثابتة على مدى خمسة شهور من التحقيق معى داخل السجن .

وبطبيعة الحال فإن التحقيق مع رئيس مجلس السوفيت الأعلى الممتدعى تحت حراسة المصفحات المدرعة والمدافع الرشاشة لفصيلة من فرقة « ألفا » كان نوعاً من الاستهزاء .. ولكن ما أكثر الاستهزاء والتحقيق الذى شهدته تلك الفترة !

التعريف إلى ما حولى واعتياده :

أوصد الباب عني ، وألقيت بنفسى على السرير وقد أغلقت عيني ، بينما كنت أستعيد بانفعال مرة أخرى كل ما حدث ، وتتبعث أمامى صور ما وقع منذ وقت قريب ..

وفى العاشرة مساء أطفالاً لعبة فى اللزنانة ، بينما ظلت اللبة الثانية مضاءة بوهن طويلة الليل . وكنت بين النوم واليقظة .

فى الأسبوعين الأخيرين اللذين أنصرما فى « البيت الأبيض » (البرلمان) كنت فى حالة توتر شديد ، ولم أتم طيلة الأسبوعين أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات فى المتوسط يومياً . والآن تتاح لى فى السجن فرصة كافية للنوم .. لكن النوم لا يراود جفونى . ربما يكون للكائن الحي قدرات دفاعية ، أو تعويضية يلجأ إليها فى ظروف الأرق . وخلال ذلك كان الحاضر يختلط بالماضى أحياناً . ومع أنى كنت أدرك أن كل شيء قد انتهى ، إلا أن

ثمة إحساسا كان يخامرني مع ذلك وكأنني في البيت الأبيض ، وأن علينا الآن أن نقوم بهذا الشيء أو غيره . ويا لها من دقائق رهيبة ، وماعات رهيبة ، تلك التي امتدت إلى أيام وأسابيع وشهور .

السادة صباحا ميعاد النهوض . تنفتح أمامي الكوة في باب الزنزاة ، ويحدث السجان عبرها في ثم يصيح : « قيام » ، وينصرف مغلقة الكوة . ولكني لم أنهض ، وأصليت رقادي عشر دقائق أخرى حتى دخل ضابط يقول لي إنه لابد من القيام وترتيب الفراش وارتداء الملابس ، وبعد ذلك فقط يمكنني مواصلة الرقاد . ولم يكن في ذلك شيء صعب علي ، لأنني لم أكن انسانا مرفها في حياتي الشخصية . ثم رقت لا أدرى كم من الوقت حتى وافاني صوت نسائي عبر الكوة ينادي « الإفطار .. العصيدة الساخنة مفيدة لكم ففضل » . وتلفت فلم أجد طبقا أتناول فيه العصيدة ، فعاد الصوت النسائي ينهني : « الصحن معلق على الرف المثبت في الجدار يا رسلان عمرانوفيتش » . وعندما ملأت لي الصحن عبر الكوة ابتسمت قائلا : « لابد أن تأكل » ! وتكرر ذلك المشهد بعد نصف ساعة مع الشاي . ثم لاح وجه السجان يصيح علي « إلى الاستدعاء » ، فانتعلت الخف وأخذت معي قلما وورقا كانت إدارة السجن قد أعطتها لي . وبعد فترة خرجت من الزنزاة بدعوة من السجان ، ورجنا نقطع معرا ضيقا بلا نهاية يرتفع لأعلى تارة ويهبط لأسفل تارة حتى توقفنا عند باب فتح من الناحية الأخرى : تلك كانت غرفة مكتب أخرى ، وقف بداخلها شخصان صغيرا السن نسبيا ، قال أحدهما إنه محقق من الأمن وقدم الثاني باعتباره مساعده . وقدم إلي أحدهما سيجارا فأخذته منه . كان معي غليون أما الدخان فنسيت في البيت الأبيض على مكتبي ، ولهذا لم أمانع في تدخين سيجار جيد .

ترك في فلاديمير بولوبينوك المحقق من الأمن انطبعا جيدا ولم يوجه إلي أي اتهامات ، ولكنه أعاد علي ما سبق أن سمعته من قبل بقوله : « إنني يا رسلان عمرانوفيتش إنسان صغير تلقيت أمرا بالتحقيق معك بخصوص الاتهام الموجه إليك من النيابة . لكني أقول لك صراحة إنني شخصيا لم أجد في تحركاتكم أي عناصر جنائية . وبالأحرى فإن أركان الجريمة قد تتوافر في سلوك يجور جايدار - فالجميع يعلمون أن خطابه في التلفزيون تضمن الدعوة لتنظيم أعمال الشغب الجماعية » ..

كان ذلك اعترافا صادقا مذهلا استمعت إليه بدهشة عامرة بالمرور ، بعد أن اعتدت على خيانة وغدر الكثيرين من ممثلي السلطات القانونية . ولم أضف في حوارى مع ذلك المحقق شيئا جديدا لما قلته في تحقيق الأمس . وبعد ذلك عدت إلى زنزانتى رقم « ١٣ » .

في اليوم التالي لم يستدعني أحد . وسألني السجان « هل أسجلك ؟ » فسأته : « وأين يمكن تسجيلي ؟ » فقال : « يمكن تسجيلك لتذهب إلى المكتبة أو مدير السجن أو الطبيب » .

وقررت أن أحجز كتابا من المكتبة . وسرعان ما دخل إلى الزنزانة شاب قدم نفسه بقوله : « أنتولى » ، ووضع أمامي قائمة بأسماء الكتب في مجلدين لأختار منها . وتركت قائمة كتب مجن « ليفورتوف » ، انطبعا غريبا في . كان من الواضح أن المكتبة كانت في وقت ما مكتبة ضخمة ومتنوعة ، يدل على ذلك سلسلة كاملة من أعمال المنورين الفرنسيين في القرن ١٩ ، وسلاسل لمعالجة الفكر في العصور القديمة ، ومؤلفات شكسبير ، وهوميروس ، والأدباء الموفيت وغيرهم . لكن كتب كثيرة لم تكن موجودة ضمن الأعمال الكاملة ، والواضح أنها سرقت مع ضعف رقابة الدولة في الستينيات والسبعينيات . وملأت استمارة حجزت بها حوالي عشرين كتابا . وبعد ثلاث ساعات أحضروا لي ستة كتب فقط .

وفي ذلك اليوم أمكنوا جارا جديدا لي في الزنزانة هو ألكسندر بيكوفسكى .. ومعه امتدت أيام السجن المتشابهة . الاستيقاظ في الساعة السادسة ، والتمشية لمدة ساعة ، وهي تمشية في زنزانة أخرى لكن بدون سقف ! . ولكي نتمشى كانوا يصعدون بنا إلى الطابق السادس ثم ندخل في جناح خاص توجد به عشر زنازين لا تزيد مساحة الواحدة منها على ثمانية أمتار مربعة . وكانت كل تلك الزنازين بدون أسقف لأنها مخصصة للتمشية ، ومن ثم كان من الممكن التنصت على أحاديث المسجونين الآخرين أو مخاطبتهم عبر الجدار .

وفي الثامن من أكتوبر - إن لم تخنى الذاكرة - جاعني المحامى فلاديمير أندرييفيتش فوميتشوف ، ونائب مدير إدارة النيابة العامة الروسية منصور كانديروفيتش فاليف ، وسألاني إن كنت أقبل بفلااديمير فوميتشوف محاميا لي أم لا . وأجبت بالإيجاب . وعلى التو طالبت بالإفراج عن فوراً . وتكررت بالمادة الخاصة من قانون العقوبات الجنائية . بمسئولية المحقق في حال إذا اتضح أن أسباب الاعتقال غير قانونية . وقمت بمطالبتهم بأن يوضحوا لي لماذا تم انتهاك القانون الذي ينص على عدم جواز اعتقال رئيس مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) دون قرار خاص من مجلس السوفيت . وأجابني نائب مدير الإدارة بالنيابة العامة بقوله إنه جاء اليوم لتقديم المحامى لي ، وعما قريب سيأتى لي المحقق الذى سيتولى الأمر كاملا . وعتصنا انصرف نائب مدير إدارة النيابة العامة ظللت أتحدث مع المحامى فوميتشوف لمدة ساعتين . وقصصت عليه بالتفصيل كل ما له علاقة باعتقالى ، وكانت ثقة المحامى في صدق ما أقوله أمرا مهما بالنسبة لي . وحذتنى فوميتشوف بدوره عن معارفى وأصدقائى المقربين فى موسكو وجروزنى وقلتهم والتماساتهم التى يقدمون بها . وأضاف أن « الكثيرين واثقون - بالرغم من الدعاية الرسمية - فى براءتى أنا وروتمسكوى ، بل ويعربون عن أسفهم لأنهم لم يشاركوا فى الدفاع عن النكتور . وقد أجبر إعلان حالة الطوارئ فى موسكو الكثيرين على إعادة التفكير بجدية ، خاصة بعد الملوك الوحشى لقوات وزير الداخلية يرين ، وحتى هنا بالقرب من

سجن « ليفورتوفو » فإن العجائز ينقلون إليك يا رملان عمرانوفيتش أمنياتهم بالصحة والمعنوية المرتفعة وقرب الإفراج عنك » .

وواصل المحامى : « ولا يمر يوم فى داغستان دون مظاهرات خاصة فى مدينة « خاساب - يورت » ، أما فى جروزنى فإن الوضع أكثر تمعدا ، لأن الرئيس دودايف يمنع المظاهرات ولذلك فإن الموقف هناك قد يتوتر لاحقا . وتجرى اجتماعات حاشدة فى مدن روسية كثيرة دفاعا عنكم ، وقد بث التلفزيون اجتماعا كهذا من سيفاستوبول » .

وأخبرنى فوميتشوف أيضا أن غدا أو بعد غد سيعين كبير للمحققين أو مجموعة من المحققين يحفون على قضيتى . وأن ثمة مجموعة كبيرة من المحققين من النيابة العامة رفضوا الاقتراح المعروف عليهم بالمشاركة . وإن .. فما زال ثمة محققون يتمتعون بالشرف والضمير .

وطلبت من المحامى أن يعرف مصير كتابى « الاقتصاد العالمى » الذى انتهيت من العمل فيه بالمناسبة فى ٢١ سبتمبر . وهو عمل ضخم يقع فى أكثر من خمسين ملزمة مطبوعة . وقد بقى الكتاب فى « البيت الأبيض » . وحلت الدهشة على المحامى الذى استغرب أن أهتم بكتاب ما ، بينما يدور الحديث عن حياتى أو موتى ! . ولكنه مع ذلك سجل أسماء الأشخاص الذين يمكنهم تقديم العون فى اقتفاء أثر نسخة الكتاب الوحيدة .

المحقق :

وفى يوم ١١ أو ١٢ أكتوبر انفتحت كوة الزنزانة ودعانى السجان إلى الخروج منها ، وصعدت معه إلى الطابق الثانى حيث تقع إدارة السجن ثم هبطنا من جديد إلى أسفل لنجد أنفسنا فى قاعة واسعة ، وطرق السجان بابا قاتفتح وبخلت . وفى الغرفة رأيت شخصين غير معروفين لى ومعهما المحامى . وقدم أحدهما نفسه إلى قائلا : « المحقق فى القضايا الاستثنائية مستشار العدل بالدولة .. فلاديمير أونوفيرفيتش ليسيكو . معين للتحقيق فيما يخص دوركم فى القضية » .

واقاطعته على الفور : « ليس لى ، كما تقولون ، « دور » ، فى هذه القضية . بل وأرجو أن توضحوا لى أسباب اعتقالى غير القانونى ، وأن تطلعونى على القانون الذى يجيز لكم سجنى » .

- أنا يا رملان عمرانوفيتش إنسان صغير ..

- الله بلعنكم أنتم جميعا أيها الناس الصغار ! ما هذا ؟ أنت رابع محقق يأتى هنا مؤكدا أننى متهم . وبوسعكم جميعا أنتم أيها الناس الصغار أن تجزموا بتهمتى ، لكن إذا دار

الحديث عن خرق القانون تمارعون بالقول بأنكم ناس صغار غير مسئولين . أجبني الآن على أى أساس وضعتم رئيس مجلس الموفيت الأعلى فى السجن ؟

وقال ليميكو : « تفضل ها هو مرسوم الرئيس الروسى » .

وقلت له : « لايد أنك تعرف أفضل متى أنه ما من قانون بالنسبة للنيابة العامة سوى قانون الأحوال الجنائية ، وقانون المرافعات . ثانيا ، أن مرسوم الرئيس هذا لا يتضمن عبارة « اعتقال رئيس مجلس الموفيت الأعلى » ، وإذا قال يلتسين إنه لم يضعنى فى السجن لكن النيابة هى التى قامت بذلك فسيكون محقا . وإذا كنتم تنتهكون القانون على هذا النحو فكيف لى أن أثق فى أنكم ستحققون فى القضية بشكل موضوعى ؟ ولماذا لم ترفع قضية ضد أولئك الذين أصدروا المرسوم رقم ١٤٠٠ ، فأشعلوا بذلك الحرب الأهلية ؟ ولماذا لم ترفع قضية ضد أولئك الذين قصفوا البرلمان الروسى فى ٤ أكتوبر ؟

وارتبك المحقق قائلا : « الحق أننى لا أستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة . ذلك لا يدخل فى صلاحياتى » . إلا أنه لم ينكر أن المحيطين بالرئيس يلتسين يمارسون ضغطا مكثفا على النيابة العامة . وقال : « إنك تعلم بالطبع أن الذى وضعك فى السجن هو الرئيس وليس النيابة العامة » .

وتذكرت مشهدا لأحد الممثلين الكوميديين فى روسيا حينما ظهر على المسرح ببذلة يتدلى كم طويل جدا منها ، والكلم الآخر قصير جدا أو لا وجود له ، وظل يسأل الخياطين : من الذى فصل لى هذه البذلة ؟ - فرد أحدهم بأنه ثبت الزراير فقط ، وقال الآخر إنه حاك الأساور فقط .. إلخ . لكن أحدا منهم لم يقل أنه هو الذى خيط البذلة ! . ولم يعثر صاحب البذلة على إجابة لسؤاله : من الذى حاك هذه البذلة لى ؟ . وقلت لليميكو إنه يذكرنى بهذا المشهد الكوميدى ، وإنه لا يستطيع أن يجيبنى عن سؤالى المحدد : من الذى وضعنى فى السجن وانتهك بذلك القانون ؟ .

قال ليميكو : النائب العام .

قلت له : حسن فانتقل إليهم أننى أطلب لقاء النائب العام . والآن من الذى وجه إلى التهمة وفقا للمادة ٧٩ من القانون ؟

قال : رئيس قسم التحقيق .

قلت : إذن فانتقل إليهم أننى أطلب لقاءه هو الآخر .

ووعد ليميكو بنقل طلباتى هذه . والتفتت فيما بعد بليميكو حوالى عشر مرات ، حاول خلالها كسب ثقى ومودتى والظهور بمظهر الصديق لكى أكون صريحا معه ، مع

أنه لم يكن لدى شيء أخفيه ، فقد كان نشاط البرلمان وعملي علنيا . وبالمناسبة فقد كان سوء الفهم هذا ملازما للكرملين وللصحفيين والمراقبين بل ولعدد كبير من النواب . فقد تصور كل أولئك أنني أضمر أسراراً خاصة لا أكشف عنها . والسبب في ذلك هو الخبرة الطويلة بالمناورات التي تتم وراء كواليس الحكم . ولكني لم أكن أطوى صدرى على أى أسرار من أى نوع . فالعمل البرلماني بطبيعته عمل مكثوف ، ويمكن لأى نائب إذا تشكك فى شيء أن يطرح أسئلته بهذا الصدد علنا وفورا . ولذلك لم يكن لدى ما أخفيه عن المحققين . لكن مجموعة المحققين التى بلغ عدد أعضائها ثلاثمائة شخص جمعوا من كل أنحاء روسيا ، كان لديها خططها ووسائلها . وكان ثمة خطة مدروسة موضوعة للتعامل معى تنطلق من مهمة محددة بشكل قاطع ، وهى إثبات التهمة ضدى فى أقصر وقت ممكن وإحالتى إلى المحاكمة . وكان على أن أحطم كل تلك المساعي وأظهر بطلانها .

الاتهام :

أعتقد أن النائب العام « كازانيك » قد نقل لمجموعة المحققين خطة الكرملين ورجال القانون التابعين له فى التعامل معى على النحو التالى :

- تناول تحركات وسلوك رسلان حمبولاتوف بغض النظر عن تحركات البرلمان ومؤتمر النواب العاشر الطارىء ، وإثبات أن سلوك حمبولاتوف كان خرقاً للدمتور ومواثيق البرلمان .

- إثبات مشاركة حمبولاتوف فى المؤامرة التى استهدفت الإطاحة بالرئيس يلتسين لإقامة نظام شيوعى فاشى .

- إثبات الدعوى الخاصة بأن حمبولاتوف قبل الامتلاء على مبنى بلدية مومكو ومقر التليفزيون (أوسنانكينر) ، ألقى خطاباً حرض فيه على ذلك ، بل ودعا لاقتحام الكرملين بالمرة .

- إثبات أن الذنب يقع على حمبولاتوف فى إحباط المباحثات السلمية التى جرت فى دير « القديس دانييل » .

- إثبات أن حمبولاتوف وزع الأسلحة على المدافعين عن الدمتور .

وقد توصلت إلى استنتاج أن مجموعة المحققين بقيادة ليسيكو تتبع الخطة المشار إليها بسبب تركيز التحقيق فى مختلف مراحله على ضوء مرامى الكرملين . وعلى سبيل المثال ، فقد أُلح ليسيكو على أن يعرف « مع من » ناقشت المرسوم رقم ١٤٠٠ حينما ورد إلينا فى البرلمان ، وهل تحدثت مع روتسكوى أم برانيكوف أم أتشالوف بهذا الصدد أم لا ؟ وأصر

على سؤاله : « وأين كان روتسكوى والآخرون في هذا الوقت ؟ » . الشيطان وحده يعلم أين كانوا في تلك اللحظات ! ترى ألم يكن واضحا أنني في تلك الدقائق العvisية لم أكن معنيا بأماكن وجودهم ؟ لقد قمنا بعد خمس دقائق من تسللنا المرسوم من الكرملين بتحديد موعد جلسة للبرلمان . بعد خمس دقائق فقط ! فكيف يمكن الحديث عن مؤامرة من جانبنا بعد أن استهل يلتسين مؤامراته ؟ . وكان واضحا بطلان التهمة حتى أن الصحف الشديدة الولاء للكرملين مرعان ما أوقفت حديثها عن « المؤامرة » باعتبار أن الحديث عنها بلا أفق .

وحتى وأنا قابع في زنزانتى كنت أستشعر ضغوط الكرملين الشديدة على النيابة بحيث تنتهى من التحقيق في ظرف شهر . ولعل الكرملين كان مدفوعا في ذلك بالدرس السابق الذى استوعبه من التحقيق الذى طال مع قادة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . وحتى المادة ٧٩ من قانون العقوبات كانت مجرد سنار يحيكون لنا من ورائه الاتهامات بارتكاب جرائم أمن الدولة العظمى . وكان علينا أن نتوقع كل شيء من جلادى الكرملين بعد أن كشفوا عن أنفسهم كفاشيين حقا ، حينما أصدروا أمرهم بضرب الناس بوحشية وفتح النار عليهم دون أننى رحمة وخذعوا العالم أجمع وألقوا العار حتى بكلمة الديمقراطية .

... يوم الخامس عشر من أكتوبر حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا استدعونى للتحقيق . وأدخلنى الحرس إلى غرفة رأيت فيها ليسيكو ، وفالييف وشاكورو (مساعد ليسيكو) وكذلك محامى فوميتشوف . وأطلعنى فالييف على قرار فيتكولين مدير قسم التحقيقات بالنيابة العامة :

قرار بشأن استدعاء المتهم

١٥ أكتوبر ١٩٩٣

مدينة موسكو

قام السيد ف . خ . فيتكولين مدير قسم التحقيقات التابع للنيابة العامة للاتحاد الروسى ، وممّثل الدولة لشئون العلل بالنظر فى مواد القضية الجنائية رقم ١٨ / ١٢٣٦٦٩ - ٩٣ . وأخذا بعين الاعتبار أن الأدلة الكافية التى تم جمعها توفر الأساس لتوجيه التهمة إلى رسلان عمرانوفيتش حمبولاتوف بأنه ما بين ٢١ سبتمبر و ٤ أكتوبر عام ١٩٩٣ خلال وجوده فى مبنى دار الموفيات (الواقع بمدينة موسكو شارع كورنيش كراسنابريسنينسكايا - منزل رقم ٢) قام مع آخرين بتنظيم تشكيلات مسلحة غير شرعية ، ووزع الأسلحة التابعة لحراسة مبنى مجلس الموفيت الأعلى على أشخاص لا يحق لهم حمل تلك الأسلحة أو الاحتفاظ بها .

وعلاوة على ذلك قام ر . ع . حسبولا توف بتحريرى المحتشدن على عصيان أجهزة السلطة الشرعية ، وشارك فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٣ فى تنظيم أعمال الشغب الجماعية بالقرب من مبنى بلدية موسكو ومقر التلفزيون المركزى « أوستانكينو » بمدينة موسكو ، وما صاحبها من عمليات التخريب والتدمير التى اقترنت بالهجوم المسلح على ممثلى السلطة مما أفضى لمقتل الأبرياء .

وهكذا فإن سلوك ر . ع . حسبولا توف يشتمل على عناصر أركان الجريمة التى نص عليها المادة ٧٩ من قانون العقوبات الجنائية لروسيا الاتحادية . وبناء عليه تقرر :

استدعاء ر . ع . حسبولا توف من مواليد ١٩٤٢ بصفته متهما فى القضية موضع النظر وإعلانه باتهامه بالجريمة المذكورة .

مدير قسم التحقيقات بالنيابة العامة الفيدرالية لروسيا
مستشار الدولة لشئون العدل
ف . خ . فيتكولين

وكانت هذه التهمة الموجهة إلى دليل على الارتباك الكامل : للمنتصرين . ولم يكن القرار الذى وقعه فيتكولين من إعداده وحده ، ولكن من إعداد الكريملين أيضا . كان بوسعهم بالطبع أن يلقوا بى إلى غياهب السجن ، لكنهم عجزوا عن أن يعثروا فى القانون على مادة تحملنى المسئولية لدفاعى عن الدستور والشرعية . فلم يكن واضحا فى القرار العلاقة بين هذا حسبولا توف ومبنى البرلمان ؟ ربما يكون حسبولا توف ما من العاطلين عن العمل ؟ أو على العكس يعمل سبكا مثلا أو عامل مصاعد فى مبنى البرلمان ؟ ومع من تحديدا ، ومتى تمكن هذا حسبولا توف المجهول من تنظيم تلك التشكيلات المسلحة غير الشرعية ؟ ومتى تم ذلك أو كيف قام بتنظيم تلك التشكيلات ؟ وكيف وزع الأسلحة على الناس ؟ ترى أقام بذلك من مخبئه فى قزان حديدى حيث كان يعمل ؟ أم من المصعد الذى كان يشرف على حركته ؟ وعلى من وزع السلاح ؟ ومن أين أخذ هذه البنادق ؟ هل سرقها ؟ أم استولى عليها بعد أن حطم الصناديق الحديدية المحفوظة فيها الأسلحة التابعة للبرلمان ؟ أم أنه اشتراها ؟ أم أنه قد أصدر أوامره .. لكن لمن ؟ ومتى ؟

لقد صاغوا قرارا باتهام مجرد من الحقائق وغير متقن .

وقد أعريت لفاليف عن كل ما فكرت فيه . والقول بأن وضع فاليف كان مؤسفا لا يكفى لوصف حالته ، فقد كان منسحقا مما قلته حتى أن حمرة قانية علت وجهه الأسمر . وشعرت أنه - على أية حال - لم يكن منبهرًا من دوره ، ولكنه لم يكن يتوقع أن يتعرض

لهجوم كهذا فى مجال تخصصه . وكل ما استطاع أن يقوله هو : « لكن لقد تمت عملية اقتحام » . ووجدتني أضيف إلى ما قلته أنني لم أنظم أى تشكيلات مسلحة ، فلم تكن ثمة ضرورة تدفعنى لهذا ، كما أن أحدا لم يستطع إثبات هذه التهمة . وبالنسبة لتوزيع البنادق فإبنى لم أوزع شيئا على أحد ، والتهمة هنا باطلّة وملققة . ولو كانت ثمة حاجة لتوزيع السلاح فمن المنطقي ألا يقوم بذلك رئيس البرلمان نفسه ! . أما عن الاتهام بتحريض الناس على عدم الانصياع لأجهزة السلطة الشرعية فإنه اتهام أخرق من كافة النواحي ، لأن السلطة الشرعية هي المؤتمر العاشر لنواب الشعب والقائم بأعمال الرئاسة ألكسندر روتسكوى وفقا للدستور الذى يعد القانون الأساسى للدولة . وهكذا وجد الاتهام نفسه فى مصيدة .

وأخيرا بشأن الاتهام الخاص بأننى « شاركت فى تنظيم أعمال شغب وفوضى جماعية بالقرب من مبنى البلدية والتليفزيون » ، فإنه أيضا اتهام غبى ، لأن يلتسين نفسه هو الذى نظم كل هذا حينما وقع مرسومه رقم ١٤٠٠ كما شاركه فى ذلك وزير الداخلية يرين . فلم تنقص نصف ساعة على المرسوم وعلى خطاب يلتسين فى التليفزيون حتى ظهر الآلاف من سكان موسكو أمام نوافذ مبنى البرلمان يحتجون على الإجراء غير الشرعى من قبل يلتسين ، ويطالبون بعزله عن منصبه كرئيس . أما عن خطابى الذى ألقفته من شرفة البرلمان يوم الثالث من أكتوبر ، فإنه كان بعد ساعة كاملة من استيلاء المتظاهرين على مبنى البلدية وبدء إطلاق النار على المحتشدين عند مقر التليفزيون .

والحق أنه لم يكن بوسعى هذه المرة أن أضيف جديدا مقارنة بما سبق أن قلته وكتبته فى المرة الأولى من التحقيق معى يوم ٤ أكتوبر . وكنت أسأل نفسى هل لكل تلك التحقيقات أن تبذل الحقيقة ؟ أو أن تجعل من الضحية مجرما .. ومن المجرم فارسا نبيلًا ؟ . نعم كان بوسعهم أن يعلنوا « هذا » ، ولكن لم يكن بوسعهم أن يجعلوا « هذا » حقيقة ..

وكنت أعلم بصلابة أن الحق معى ، ولهذا لم تكن لدى « عدة روايات » أقصها عما حدث . على حد تعبير كازانك - بل الحقيقة وحدها ، وبسببها وضعت فى السجن ، وبسببها قصفوا البرلمان الذى قذته . وعندما خسر يلتسين المعركة سياسيا واكتشف إفلاس نظامه المأجور ، فإنه لم يتورع عن ارتكاب الجريمة . فى تلك الأثناء لم أخش من أن يدلى بعض الشهود بأقوال أو أخرى لتأييد الاتهامات الموجهة ضدى . وكنت أعلم أن بوسع الأجهزة أن تضغط على البعض أو تشتريهم بحيث يتفوهون بالمطلوب . وكانت ثمة حقائق ترجح ذلك الافتراض . وهذه واحدة منها :

ذلك أننى - علاوة على المكاتبات الرسمية اليومية - كنت أسجل يومياتى فى دفتر خاص ، ولكنى اكتشفت يومى ٢ - ٣ أكتوبر فقدان جزء منها ، وعندما فتشت عنها فى كل ركن لم أجدها . وما هى تلك الأجزاء المفقودة بين يدي ليسيكو ... فكيف وقعت بين يديه ؟

وكننت واثقا أنه لم يجد هذه الأوراق ملقاة مع الأوراق الأخرى على سطح مكتبى فى البرلمان . والأرجح أن أحدا كان « شغالا » فى السكرتارية تصور أننى قد لا ألاحظ ضياع المذكرات ، أو أنه تخيل أن تلك الأوراق قد تتضمن أشياء مخزية لى ومن ثم سرقها وأعطاها لأجهزة الأمن أو للإدارة الرئيسية للحراسة . ولم تكن المذكرات تتضمن سوى تأريخ وتثبيت للأحداث التى وقعت بما فى ذلك الأحداث التى لا تهم النيابة العامة ولا تنفيذها . وعلى سبيل المثال فقد تضمنت بعض الصفحات أنه : « فى ٣ أكتوبر الساعة الرابعة عصرا بالضبط دخل أوراغتشيف المكتب .. » ، هذا على حين كان الاتهام يحاول بكل الطرق أن يثبت أننى فى هذا الوقت كنت أحرض الناس بخطاب على الاستيلاء على بلدية موسكو .

وعلى أية حال فإن الضغوط التى مورست على عملية التحقيق كانت شديدة الوطأة . وفى حينه بث راديو « ماياك » الروسى أن سرجى فيلاتوف ، الذى كان فى أمريكا ، أعلن هناك أن التحقيق فى القضية سينتهى خلال شهر . ولا شك أن تصريحها كهذا يمثل ضغطا رهيبا على المحققين وإشعارا بضرورة الإسراع . لكن التحقيق لم ينته خلال شهر .. وفى تلك الأثناء ظهر بيان آخر للناطق الصحفى باسم الرئيس ..

بيان للناطق الصحفى باسم رئيس الاتحاد الروسى

إن الدفاع الذى يعبر عن مصالح المتهمين فى القضية الخاصة بأحداث يومى ٣ - ٤ أكتوبر يحاول القيام بإجراءات من شأنها إطالة أمد التحقيق وتصوير المتهمين وكأنهم متضررون ، وتقديم المدافعين عن الديمقراطية ضد الانقلاب الأحمر وكأنهم انقلابيين منبذون . ويعلم الدفاع عن عزمه على استدعاء الرئيس الروسى بوريس يلتسين للتحقيق .

ويبدو الحديث تحديدا عن محاولة ثانية ويواجه جديدة للعب بورقة سيناريو التحقيقات التى جرت مع قادة انقلاب أغسطس ٩١ . ولا تأثير أهداف هذه المحاولات أى شكوك فى مراميها التى تسعى لإطالة أمد التحقيق وتعقيد بجر شخصيات أخرى إليه ، أو إضافة إجراءات ، أو التعلل بأعذار وشهادات طبية ، بحيث تكون المحصلة النهائية هى تجنب المسؤولين عن المأساة تحمل المسؤولية أمام العدالة .

وقد يكون سلوك كهذا مفهوما من وجهة نظر الدفاع ، إلا أن تلك المحاولات لا يمكن إلا أن تثير قلق الرأى العام ، لأن الإطالة المتعمدة للتحقيق تنطوى على خطر أن تفقد معايير الخلق السياسى معناها لدى المواطنين كما تنهار مفاهيم درجات المسؤولية فيما يتعلق بالأخطاء ذات الشأن فى مجال الدولة . ويقوى كل ذلك الشعور بعنمية القانون ، وبأن كل شيء مباح سياسيا ، بل ويفضى أوهام الانتقاميين .

إن الرأى العام الروسى ، والمنظمات الديمقراطية لا تتدخل فى صلاحيات التحقيق والدفاع ، لكن من حقها أن تصر على عدم استغلال الديمقراطية التى اكتسبتها العدالة الروسية كملاذ للأشخاص الذين وضعوا البلاد على حافة الحرب الأهلية . فالديمقراطية ينبغى أن تحمى الديمقراطية وليس الشمولية .

فيتشيسلاف كوستيكوف

الناطق للصحفى باسم الرئيس الروسى

موسكو - الكرملين - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣

وهكذا ترون أية كلمات مستخدمة ، الديمقراطية ينبغى أن تحمى للديمقراطية ؛ ! .
يا لهم من أوغاد مدهشين ! وكما قيل لى فإنهم قد أسكنوا ذلك الناطق الصحفى فى المنزل الريفى الحكومى التابع لى فى أرخانجلسكويه ، وكان يطمع بشدة فى الاستيلاء على الأثاث الخاص بى هناك .. لكن قطتى الصغيرة ، باريسيك ، فرت منه ، حتى القطة تجنبت ذلك الوجد .

حياة السجن اليومية :

بعد شهر من اعتقالى تقريبا فى بداية نوفمبر أصبت بنوبة برد حادة ، وكنت أخشى أن أصاب بمرض خطير ، وها أنا ذا أعتل . وفحصنى أطباء السجن بدقة بالغة ، وكانوا قلقين من أجلى بصدق كما بدا لى ، وحاولوا بكافة الوسائل القضاء على العلة . وخلال خمسة أو ستة أيام انحصرت نوبة المرض . بعدها وحتى ٢٠ فبراير لم أمرض فى ، ليفورتوفو ..

وتعاقبت الأيام وكان المحقق يحاول أن يمرر على حيله المانجة ، ونكثرت فى حديث معه بمصير المحققين الذين قاموا فى الثلاثينيات بالتحقيق فى قضية بوخارين وآخرين بحثا عن الأسرار العظيمة . لكنهم لم يتوصلوا للكثف عن تلك الأسرار ، وانتهوا جميعا نهاية سيئة ، أما أبناؤهم فراحوا يصبون اللعنات عليهم . فكيف يعتزم هو النظر فى عيون أسرته وأبنائه وهو يعلم تمام العلم ببراءة رئيس البرلمان الروسى ، ومع ذلك يحاول إثبات التهمة عليه وإيقاعه فى السجن ؟ .

فى تلك الأثناء كنت ألتقى بالمحاميين بشكل منتظم . وقام إخوتى بزيارتي ، أما رائيسا زوجتى فكانت تتردد على يوميا تقريبا .. لكنى بالطبع لم أرها . وكانت ترسل لى المأكولات وزجاجات المياه . ولكنى لم أكن أكلولا نهما ، وكنت منذ نعومة أظفارى أكتفى بما يقدمونه فى البيت . وكانت سنوات طفولتى بين أسرتى سنوات من الفقر والجوع ..

وزارنى أطفالى مرتين ، « ماريك » وقد أصبح نحيفا للغاية لكنه مع ذلك متزنا
كعائته ، و « سيما » التى احتفظت بحيويتها البادية عليها وابتساماتها ، ولكن عينها كانتا
تنطقان بسؤال تود الإفصاح عنه : « ترى هل ستخرج من السجن يا أبى ؟ وهل سيطلقون
مراحك وهم يخشونك لهذا الحد ؟ »

وكننت قد انتزعت حق الحصول على سخان كهربائى فى ذلك الوقت وصرت أعد
قهوتى بنفس . وكان ذلك يخفف عنى ويهون على مرور الوقت .

فى عاشرة مساء كانت تدوى الصفارة الأخيرة فى السجن ، وبعدها كانت لمبة واحدة
فقط تظل مضيئة بنور شاحب أصفر لا يسمح لى بقراءة الكتب والصحف .. وقضيت ليلتى
طوالا وحيدا مع نفسى وأفكارى التى كانت تنطلق متجاوزة سجن ليفورتوفر الكتيب إلى
مبنى البرلمان .. والحرية .. وعالم البشر .

وكننت أفرا كثيرا فترة النهار ، وأدون ملاحظاتى . ومن بين الكتب التى كنت
أستعيرها من مكتبة السجن والكتب الأخرى التى قامت زوجتى والمحامون بتوصيلها لى
بناء على طلبى ، استرعت اهتمامى كما هى العادة كتب التاريخ العالمى وتاريخ الأقدمين
ونظريات الدولة والقانون الأساسية ، والاقتصاد وعلم الأخلاق .. واستمتخت حوالى ألف
صفحة من كل أولئك منشأ لنفسى دفقا كبيرا من الملخصات ..

جار جديد .. وحياة السجن :

ظهر عندى جار جديد . رجل أعمال إيطالى يدعى فرانكو بوتسو ، مرح ولبق .
له عام كامل فى السجن لكنه لم يتعلم اللغة الروسية ، فقد كانت حبسته طوال الوقت مع
أجانب مثله . لكن لغتى الانجليزية التى لا أدعى أنها ممتازة ساعدتنا على التفاهم .

وفى تلك الفترة تردد على مساعد ليميكو مرة أو مرتين ليعرفنى بمحاضر الفحص
الطبى الشرعى ، ووقعت على أقوالى القديمة المطبوعة هذه المرة على الآلة الكاتبة والتى
لم أكن قد وقعت عليها . فى البداية قرأها بدقة أحد المحامين إما فوميتشوف أو سادكوف ،
ثم وقعت عليها .. وفى تلك اللحظة أصبح واضحا بالنسبة لى أن الاتهام فى مازق .

وأعادنى ذلك إلى الجهود التى بذلتها منذ عام ١٩٩٠ لحماية النيابة العامة من
محاولات الإخضاع ، بداية من جانب نيكولاى فيودروف وزير العدل حينذاك الذى أراد
إخضاع النيابة العامة لمسلطات وزارته ، ثم من الآخرين الذين سعوا فى نفس الاتجاه .
والآن ، وكأنما انتقام منى ، تسلك النيابة العامة وكأنها فى عصر فيشينيمكى (*) . وبالمناسبة

(*) أندريه فيشينيمكى - النائب العام للاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين وممثل الاتهام فى القضايا الباطلة ضد
المعارضين لستالين .

فإن نيكولاي فيودروف هذا هو نفسه الذى أصدر أمرا باعتقال زعيم ألمانيا الشرقية المريض هونيكير !

وجاعنى ذات يوم وكيل النيابة المسئول عن مراقبة أوضاع المعتقلين - هكذا قدم نفسه لى كما أتذكر - وطالبته بإطلاق سراحى على الفور - لكنه قال لى : « أنا إنسان صغير يا رسلان عمرانوفيتش .. » ! نفس الكلمات التى لم أعد أطيق سماعها ! .

وقائع محزنة :

فى ٢٩ نوفمبر استمعت إلى خطاب إيفان ريكيين زعيم كتلة « شيوعى روسيا » فى البرلمان . لقد طالب بإقرار الحظر على استيضاح الأحداث التى وقعت ما بين ٢١ سبتمبر و ٤ أكتوبر . ياله من خطاب غريب ! . أى استيضاح ؟ وأى حظر ؟ ! . أليسوا هم أولئك الذين حاولوا طيلة الوقت ممارسة الضغوط على ، واتهمونى بأنى أقدم التنازلات ليلتسين بل وأنى أجارى يلتسين وأوافق على حساب مصلحة البرلمان ؟ فكيف تبرز فجأة هذه المرونة ؟ .. أم أنها على الأغلب ليست مرونة بل نوع من الجبن .. إنهم يخدعون الناس . وسيتوصل « أولئك » ، و « هؤلاء » فى نهاية المطاف إلى صلح معيد على حسابنا جميعا .. الجميع يتجهلون الوصول إلى البرلمان ، وإلى قيادته . وسنرى فيما بعد كيف سيتصرف أولئك الفرمان دونما خوف .. أما الآن فلن كل شيء يبدو شاحبا وضيقا وباعثا على السأم ..

ومن الصباح حتى الليل عندما ينتهى الإرسال الإذاعى كنت أسمع كلمات وخطابات المرشحين لعصوية البرلمان ، وشعاراتهم الانتخابية ، والتعليقات الخاصة بمشروع الدستور . سأم وممل لا يبدده أحيانا سوى المذيعين الذين يعلقون باستياء بالغ على أى أسئلة يعلن أصحابها رفضهم الخجول لمادة ما من مواد الدستور المقبل - حتى ليصبح الأمر ببساطة مضحكا ! . ومع ذلك فإن بعض الآراء الخاصة المنفردة صارت تعلن عن نفسها بجديّة أكثر . فقد أعرب يافلينسكى(*) مثلا عن الشكوك التى تماوره ، وألقى روميانتسيف خطابا جيدا ، وأدان أركادى فولسكى(**) بحدة قصف البرلمان ، وندد تراكفين وجوفوروخين بالطابع غير الديمقراطى للدستور .

لكن ها هو صوت المدفعية الثقيلة للكرملين يعلو مجددا : « اتركوا فى هدوء الدستور الذى أهديتكم إياه ، وإلا فإنى سأسحبها ! » . على هذا النحو تقريبا تم توجيه إنذار .

(*) جريجورى يافلينسكى - اقتصادى وسياسى بارز ، رئيس حركة « الثقافة ، السوسلمية ورئيس كتلتها النيابية فى مجلس الدوما ومن أشهر الوجوه الإصلاحية .

(**) أركادى فولسكى - رئيس اتحاد الصناعيين والمستثمرين الروس ورئيس الحزب الصناعى الموحد . يمثل الوسط فى الخريطة السياسية لروسيا .

والتزم الجميع الصمت .. ووافق الجميع .. ولم تسمع بعد ذلك كلمة واحدة عن نواقص هذا الدستور !

وفي تلك الأثناء مضى التحقيق بشكل أحادى . لا يريد المحققون أن يعرفوا الحقيقة كاملة ، وربما يخشون ذلك ، لأن الحقيقة لن تتضح كاملة إلا بالتحقيق مع يلتسين ، ويرين ، وكوظيريف ، وجراتشوف ، وفيلاتوف ، وكوبيتس ، وبانفيلوف وآخرين . وحاولت صحيفة « إزفستيا » دون أن يحالفها التوفيق أن تقوم بالدور الذى قامت به مجلة « نوفويه فريميا » ورئيس تحريرها أ . س . سوفورين . وإن كانت محاولة سوفورين للحق قد تميزت بتحليلات اجتماعية سياسية عميقة لعصرها ، وكان السياسيون والدبلوماسيون يتابعونها باهتمام ويغيرون من سلوكهم وأفكارهم وفقا لما ينشر فى « نوفويه فريميا » التى لم يناهسها انتشارا فى ذلك الوقت سوى « روسكويه سلوفو » .

وفي حينه اعتبرت « نوفويه فريميا » مجلة رجعية موالية لبلاط القيصر ، إلا أن سوفورين تحديدا هو الذى أنقذ الكاتب الكبير أنطون تشيخوف حينما حاولت الصحافة « الديمقراطية » حينذاك أن تلتطخ اسمه . لكن ذلك الطابع الإنسانى والتعاطف المميز للمثقفين الروس اخفى من على صفحات « إزفستيا » . لقد أصبح التعطش للدماء والانتقام وسحق الخصوم شعار « إزفستيا » التى كانت فى وقت ما صحيفة ليبرالية الطابع واسعة الانتشار . وغدا أسلوب « إزفستيا » أقرب إلى صحيفة « موسكوفسكى كسموموليتس » ، وليس فقط الأسلوب بل والمضمون أيضا . وقد حدث نفس الشيء مع « ليتراتورنايا جازيتا » التى كانت لسنوات طويلة متنفسا للمثقفين ، فأسمت داعية « حياة البرجوازية الجديدة » . وياله من شيء مؤسف . إنهم لن يعمروا طويلا بعد هذا النظام - فقد ربطوا مصيرهم على نحو وثيق بما يقوم به الكرملين . خسارة .

كنت أستشعر الضغوط النفسية الرهيبة التى تقع على مما تبثه بشكل دائم الإذاعة والتلفزيون وما تكتبه الصحف . وقد حاولت ومائل الإعلام تلك بالمعنى الحرفى للكلمة أن تقضى على ، وأن تسمحقى بحملاتها الكاذبة . بل لقد ظهرت الآن آخر شائعة إعلامية تحت عنوان « السر الأخير لحمبولاتوف : نقل الأثاث من البيت الرفي » . وأقرأ ما يكتبون فإذا بهم يصوروننى - وأنا قابع فى ليفورتوفو - وكأننى محتال صغير . ولن يخطر ببال أحد على الأرجح تلك الحقيقة البسيطة ، وهى أن المتعishين على الرئاسة أنقوا بأسرة حمبولاتوف خارج بيتها الرفي فى مدينة أرخانجلسكويه ، هذا بينما كان حمبولاتوف ينظم عملية مقاومة الانقلابيين فى أغسطس ١٩٩١ . وبما أن أسرتى لم يكن لديها بيت رفي خاص بها فقد أصبح من المناسب الحديث عن « نقل الأمتعة من ذلك البيت » ، وعن أن زوجتى طلبت من بعض معارفها وضع ذلك الأثاث مؤقتاً لديهم ...

وشرع المحقق ، وقد رسم على وجهه علامات الأهمية ، يسألني عن ذلك الموضوع دون أن يلقى بالا لأى شيء آخر . ويتبين لى أنهم حققوا مع زوجتى بهذا الشأن أيضا .. ترى ألا يمثل ذلك دليلا آخر على اصطناع التهم التى أصقت بى ؟ .

موضوع « الشقاق » الخاصة بى :

فى الستينيات عندما جئت إلى موسكو أقمت أول الأمر فى قرية صغيرة هائلة تدعى « فونيكى » بالقرب من « دولجايرودنى » مع أسرة عمى وهو مهندس متزوج من طبيبة . وكان على لأصل إلى الجامعة التى أدرس بها أن أسنقل القطار يوميا حتى محطة « سافولوفسكايا » ، ثم الأتوبيس حتى محطة المترو فأستقله إلى وسط موسكو ، ومن هناك تصبح المسافة قريبة حتى شارع جرتسن حيث تقع كلية الحقوق بجامعة موسكو . وكانت إقامتى بعد ذلك لعشر سنوات متصلة فى بيت الطلبة التابع للجامعة . وعشت لأول مرة مع زوجتى فى شقة تتألف من غرفة واحدة كانت تقع بمنطقة جميلة من موسكو بشارع « ريجسكى الثانى » على مقربة من حى « فنخا » . لكن الشقة - أيا كانت الغرفة كبيرة - ضاقت علينا بظهور الأولاد فى حياتنا ، علاوة على أن والدتى عاشت معنا زمنا طويلا . وكان وجودها معى ومع أحفادها يسرها . ولا أدرى كم من السنوات كنا سنقضها فى تلك الشقة لولا حركة بناء المساكن الضخمة التى عمت موسكو فى تلك الأعوام التى سبقت أولمبياد موسكو . وينكر أهل موسكو أن مشكلة الإسكان حلت بشكل مكثف سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وكذا فى السنوات اللاحقة ، أما عندما أصبح يلتصق المبكرير الأول للحزب فى العاصمة ، أى « رب » موسكو ، فقد جرى تقويض صناعة البناء فى المدينة .

وذات يوم دعيت إلى اللجنة التنفيذية لمجلس حى « نيزرجينسكى » حيث عرضوا على أن أختار شقة أوسع من بين المنازل المبنية فى ثلاثة أو أربعة أحياء بموسكو . ووقع اختياري أنا وزوجتى على شقة بشارع شاكالسكى بحى « ميدفيدكوف » ، وبدءا ١٩٧٧ عشنا فيها ، وانتظم أولادنا فى رياض الأطفال هناك وواصلوا فى نفس الحى دراساتهم حتى أنهوا المدارس الثانوية .

وكانت علاقائى طيبة بجيرانى فى المنزل والحي . وعندما انتخبونى نائبا أول ليلتين عام ١٩٩٠ قصصنتى وفود لا تنتهى من البيوت المجاورة لتهنئتى . وعشت بعد ذلك عاما آخر فى نفس الشقة أثناء عملى فى قيادة مجلس الموفيت الأعلى الروسى . وفى يومى انقلاب أغسطس عام ١٩٩١ ما بين ١٩ - ٢١ أغسطس ، ألف مكان الحى فرقة مكتملة أحاطت بيتنا طيلة الليل للحراسة والتصدى لأى هجوم قد يقع على شقتى ...

وفى أحد الأيام انغمست إطارات سيارتى فى بركة من الوحل أمام البيت ، وظللنا طويلا نجتهد لتحريرها . وعرف أيفان سيلاييف (رئيس الوزراء) الواقعة فطلب من الإدارة

المالية الاطلاع على أحوالى المعيشية ووضع الشقة التى أسكنها والإجراءات الأمنية المتبعة لحمايتي . وسرعان ما كلمني سيلاف بالتليفون ، واقترح على السكنى بشقة أخرى فى المنزل الذى يعيش فيه هو شخصيا بشارع « كوسيجين » . واتجهت لأرى الشقة : كانت رحيبة وفى موقع رائع بالفعل ، إلا أن الإهمال الطويل نال منها . وظللت لمدة شهرين أو ثلاثة نقوم بإصلاحات وعمليات تنظيف ثم انتقلنا إليها . وعلى الفور ظهرت فى صحيفة « جلاسبوست » ملاحظة وضعية بصدد الشقة الجديدة .

وبدأنا مع الوقت تألف المسكن الجديد ، لكننا لاحظنا بـاستقـراب أن ثمة شحنة كهربائية فى كل ما تلمسه أيدينا وتمتد إليه . وجاء العمال المختصون ، ولكنى لم أفهم منهم شيئا سوى أنه لا ينبغي علينا أن نعيش بشكل دائم فى هذه الشقة . وانتقلنا إلى أرخانجلسكويه . وذات مرة خلال حوار مع يلتسين قال لى : « لماذا لا تنتقل للحياة فى شقة جورباتشوف الكبيرة ؟ » . انها تقع فى البيت المجاور للبيت الذى عشت أنت فيه . وهناك ليس ثمة أى شحنات كهربائية غير مفهومة . . ولكنى رفضت ذلك العرض على الفور وقلت له : « لقد هاتفتي يورى ميخايلوفيتش لوجكوف (عمدة موسكو) منذ أيام ووعدتني بأنه سينتقى لى شقة . إن أحوالى السكنية لا تتساهل تصديق رأس الرئيس » .

وبالفعل جامنى لوجكوف بعد بضعة أيام ليخبرنى أنه عثر على شقة واسعة مناسبة عاشت فيها على ما أذكر عائلة تشيرنينكو عندما كان رئيسا للقمم العام للجنة المركزية ، ثم عاش فيها لويس كورفلان أو أحدسكرتيرى حزب شيوعى ما . قال لى لوجكوف إنه عرض الشقة على يلتسين لكنه بعد أن شاهدها مع زوجته قال إنها لا تناسبه .. نعم كانت الشقة بالفعل واسعة ورحبة وتمتاز بما فيها من مخازن متعددة شغلت ثلثها تقريبا .. لكنها هى الأخرى كانت مهمة وقذرة للغاية . واضطربنا مرة أخرى لتنظيفها والقيام بالإصلاحات الضرورية فيها على مدى شهرين أو ثلاثة . ولم يكن كل ذلك على حساب مجلس السوفيت الأعلى كما أكدت بعض الصحف ، ولكن من ميزانية أسرتى الخاصة . وفى أوائل عام ١٩٩٢ انتقلنا إلى هناك .

ولكنى أرغمت على مشاهدة منظر كريبه . فقد جامنى عالم كبير أحترمه بالفعل ليقول لى : « لقد وعدنى يلتسين بهذه الشقة » . وبالمعنى الحرفى للكلمة صعدنى حديثه ، ولم أدر ماذا أفعل ؟ أو ماذا أقول له ؟ . وقلت له : « صدقتى لم أعرف بذلك ، ولكن إذا أردت فأتى مستعد لترك الشقة ؟ » . فقال : « كلا .. أنا لم أقصد هذا ، فقط ساعدنى فى الحصول على شقة أخرى على أن تكون كهذه . أنت تعرف أننا نحن العلماء نحتاج لظروف مواتية للعمل .. وأنتم لتزعمونى من المدينة التى عشت فيها طويلا ورتبت فيها أوضاعى » ..

ويبدو أن هذه الحادثة السخيفة ساعدت ذلك الرجل في أن يحصل من الرئيس على بيت ريفي ضخم في منطقة « بارفيخا » كأنما لتعويضه عما « ألحق به من أضرار معنوية » لفقدته هذه الثقة . والحق أن شيئا مريرا ظل عالقا بروحي بعد هذا الحوار .

وتكررت ما كتبه ذات مرة فيودور بورلاتسكي في مجلة « أجنويك » عن أن بريجنيف كان يوزع الشقق يميناً وشمالاً على المقربين إليه ! . إنها لوحة لم أنسها أبداً . وقد دار حديث بيني وبين أحد الزملاء الأعضاء من علماء الاجتماع المعروفين ، وقال لي حينذاك : « إن كل تلك المناقشات التي تدور بشأن الرئيس ، وفصل السلطات ، والدستور وسيادة القانون كلها ذات معنى مجرد تماماً بالنسبة ليلتمين . أتدرك هذا ؟ .. إنه ربيب عصر الحزبية .. ومن قلب هذه البيئة تمكن من أن يصنع لنفسه حرفة ومستقبلاً كفيلاً بإدارة الرؤوس ! خاصة أنه عديم القدرات باستثناء دوره المرسوم له والذي قام به بين القيادات الحزبية . ولهذا فإنه اليوم في أصماقه لا يحس أنه رئيس مستورى ولكن سكرتير عام لحزب ، أي « سيد » البلد ، والشخص الوحيد في الدولة القادر على أن يعطف أو يعاقب أو يكافئ . وهكذا فإنك ارتكبت خطأ كبيراً حينما رفضت أن تقبل الثقة التي عرضها عليك « سيد البلد » ، يلتمين وقبلتها من أجهزة السلطة في المدينة . وسيفكفك هذا « الكثير » .. ما أنكى زميلي هذا العالم الأصيل ، وما أدق قدرته على التنبؤ بما سيقع فيما بعد بالنسبة لموضوع الشقق !

كيف انتهكوا حقوق الناخبين في داغستان :

اتسع نطاق الحملة الانتخابية في داغستان لترشيحي للدوما . وبالطبع لم يكن الكرملين ليسمح بهذا أبداً ولا بأية حال . كما أنني لم أكن شديد الرغبة في عضوية البرلمان .. أي برلمان هذا ؟ وأية حقوق يتمتع بها ؟ . ولم يكن هذا هو حجر الزاوية على أية حال ، فقد كانت المسألة مسألة مبدأ بالنسبة لي . وما هو فوميتشوف يقول لي : إن الناس يخشون على حياة حمبولاتوف . إنهم يتقون فيه ويحترمونه ، ولأجله يصطدمون بالسلطات عن وعي ، وإذا امتنعت عن خوض الانتخابات فسيعنى هذا أنك تتجاهل رأى الناس . وينصحنى فوميتشوف بالموافقة . وقبلت . وكان لموافقتي سبب آخر أيضاً : فمن الطريف معرفة رد فعل الكرملين . وقد أحسنت عملاً بقولي هذا .

... خاساف - يورت مدينة صغيرة في داغستان ، تضم مختلف الأقوام .. وخلال يوم أو يومين على الأكثر جمع الناس هنا خمسة وثلاثين ألف توقيع لترشيحي لعضوية البرلمان . واتسع نطاق صراع قوى للإفراج عني ..

وفي محج قلعة عاصمة داغستان أنشأ الدكتور جادجي مجيدوف (رئيس المجلس الأعلى لداغستان) « اللجنة القوقازية للإفراج عن رسلان حسبولاتوف والمدافعين الآخرين عن الدستور » . وانضم عشرات الألوف خلال عدة أيام لعضوية اللجنة . أما مجيدوف نفسه فقد قام في محج قلعة ، ثم في خاساف - يورت ، بتنظيم اجتماعات ضخمة ومظاهرات للإفراج عنى ، وشاركه في ذلك قادة التجمعات القومية الأخرى ومن ضمنهم الشيشان - الأكيينون^(٥) .

وبنت إذاعة « ماياك » الروسية أن أخى ، الشاعر والكاتب يامليخان حسبولاتوف ، صرح لوكالة « ايتار - تاس » بأن اللجنة الانتخابية بمدينة خاساف - يورت الداغستانية قد قيدت اسمى بالفعل كمرشح للبرلمان الرومى .. وضحكت متسائلا : « وماذا بعد ؟ »

وفي الغرفة التى يلتقى فيها الزوار والمحامون بالمعتقلين قال لى المحامى فوميتشوف بانفعال وهو مبتهج : « انتهى الأمر .. سجلوك بالفعل مرشحا للبرلمان . أهنئك مقدما لأن مائة بالمائة من الناخبين ميصوتون معك » . وقلت له : « أنت شخص ذو خبرة ، وتعلم أن السلطة لن تسمح لأحد بانتخابى ، وقد قلت لك هذا من قبل » .

وعاد يقول : « نعم .. ولكننا لم نظن حينذاك أنهم ميسمحون بتسجيل اسمك ، لكنهم اضطروا لهذا بعد إصرار اللجنة الانتخابية » .

قلت : « نعم .. أما الآن فستبدأ مدفعية الكرملين الثقيلة فى القصف . وأنا أعرف أن رئيس مجلس السوفيت الأعلى الداغستاني إنسان نزيه لكنه لن يستطيع التصدى للنهاية . ومهمتك الآن هى أن تتبع كيف ومن الذى سيبدأ فى التحرك من الكرملين » .

وقال فوميتشوف : « كلا .. لا أظن أنهم سيطلبون الغاء تسجيل اسمك كمرشح ، فمشروع الدستور المطروح للاستفتاء يتضمن بدقة المبادئ العامة المأخوذة من ميثاق حقوق الإنسان : « لا يمكن لأحد أن يحرم من حقوق المواطنة باستثناء المحكوم عليهم فى قضايا جنائية .. » . ثم أضف إلى ذلك وجود المراقبين الدوليين ، وقد تثير الصحافة ضجة إذا منعوك ، مما سيلفت نظرهم » .

قلت له : « يا عزيزى لا تكن بهذا القدر من المداخلة .. فهل أدى قصف البرلمان وإلقاء القبض على كرئيس للبرلمان إلى استثارة الصحافة لدينا أو المراقبين الدوليين . لا وسائل الإعلام ولا المراقبون الدوليون ميقوفون عند انتهاك حقوق الإنسان . ودع

(٥) هم ذلك القسم من الشيشان الذين تم تفجيرهم عام ١٩٩٤ إلى داغستان عند الحدود مع الشيشان ، فعرفوا بالشيشان الأكيين نسبة لمكان المنفى .

الخمسة والثلاثين ألف مواطن الذين اعلنوا كتابة عن رغبتهم فى أن أكون نائبا عنهم يقتنعون بأنفسهم بديمقراطية البرلمان الحالى.. وبالنسبة لى فإن تلك هى الفائدة التى قد تسفر عنها الحملة الانتخابية الجارية الآن . من ناحية أخرى فإنه من المثير معرفة من الذى سيقوم من داخل الكرملين بممارسة الضغوط على القيادة الداغستانية ، وكيف تنصرف تلك القيادة .

وكان أول للمتخلفين من الكرملين هو « ريبوف » رئيس اللجنة الانتخابية المركزية . فقد سارعت اللجنة بإعداد مرسوم دورى رئاسى متعجل بشأن أولئك الذين « أسهموا فى عصيان أكتوبر » يحظر عليهم ترشيح أنفسهم نوابا . وبهذا انتهكوا هم أنفسهم المواد الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان حتى قبل أن يعلنوا أن الشعب قد أقر ذلك الدستور فى استفتاء عام . وكان ريبوف أول من شرع يمارس ضغوطه على قيادة المجلس الأعلى لداغستان ورئيسه مجميدوف ، ثم ظهر بعده يورى ياروف نائب رئيس الوزراء ، ثم شوميكو النائب الأول لرئيس الوزراء ، وأخيرا سرجى فيلاتوف مدير ديوان الرئاسة لدى يلتسين . ومن المفارقات أنني أنا الذى قمت ذات يوم بدفع أولئك الأشخاص جميعا إلى المقدمة حينما زكاهم عندى بعض النواب لنزاعتهم وإقناعهم عملهم .

والآن يهبط ريبوف ، وفيلاتوف ، وشوميكو ، وياروف بكل قنصلهم على مجميدوف المسكين رئيس المجلس الداغستاني ، ناهيك عن فرقة كاملة من الموظفين الآخرين الذين ألقى بهم للكرملين فى المعركة لكى يوقفوا ولا يسمحوا للناخبين باختيارى ..

وقد قاومت لجنة الانتخابات فى داغستان كما قيل لى فيما بعد قدر استطاعتها ، ثم استسلمت تحت وطأة توازن القوى المختل ، وألغت اللجنة ترشيحى .

وجرت الانتخابات .. وسقط فيها المكشوفون من أنصار يلتسين ، أما الطابور السرى فقد تسلسل أفراداه بشكل أو بآخر إلى « البرلمان الجديد » ، ونجح الكثيرون منهم لأنهم أدانوا قصف البرلمان ، ووعدا فى حال انتخابهم بالمطالبة بالإفراج عنا وتشكيل لجنة للتحقيق فى أحداث سبتمبر - أكتوبر التى هزت روسيا .. وصندوق الناخبون ما قالوه لهم ..

الجانب الآخر :

لقد بعض قام قادة الأقاليم بدور قاتل فى هزيمة الديمقراطية الروسية خلال أحداث سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ ، وساعدوا على تثبيت دعائم النظام الديكتاتورى .

لقد كتبت من قبل أن الرئيس يلتسين تلق دعما صريحا لإجراءاته غير الدستورية من جوهر نودايف رئيس جمهورية الشيشان ، ومن جالازوف رئيس أوسيتيا الشمالية .

لكن ثمة إضافة لابد منها : فقد أيد يلتسين أيضا بشكل صريح أو ضمنى كل من كوكوف رئيس كاباردينو - بلكاريا ، ونيكولايف رئيس ياكوتيا ، وسبيريدونوف رئيس كومى . على حين التزم آخرون الصمت ليقيموا بذلك دعمهم الصامت لانقلاب يلتسين . وكان أولئك جميعا «سكرتيرى لجان المقاطعات الحزبية» السابقين ، الذين ظلوا يعتبرون حتى الآن أنهم مازالوا «سكرتيرى اللجان» بينما يلتسين «المسكرتير العام للحزب» ، ومن هذه الزاوية فهو «السيد المتحكم» فيهم . وكان أولئك جميعا على معرفة جيدة - منذ زمن بعيد - بممرات وقنوات السلطة فى موسكو . وبالنسبة لهم لم يكن نظام جورباتشوف سيئا ، إلا أن نظام يلتسين فى ظروف الضعف الذى اعتري موسكو كان أفضل بكثير . فقد قاموا فى ظل الصلاحيات الجديدة الممنوحة للجمهوريات والأقاليم ، ليس بالعمل على تحسين أوضاع المواطنين ، بل بإرضاء أطماعهم الذاتية ، وحل مشكلاتهم الشخصية . وكانت المحصلة النهائية هى تشكل أنظمة بلوتوقراطية يتربع فوق قممها مجموعة من الرؤساء والمحافظين المطلقى الصلاحيات ، تتبع كلا منهم طائفة لا تحصى من الخدم والحشم . وإذا كان نظام جهر دودايف يمثل السمة الكلاسيكية الواضحة لتلك الظاهرة ، فإن النظم الأخرى للكرهية المماثلة قائمة فى عدد من الجمهوريات الأخرى .. ولكن فى الظل بعيدا عن الضوء ، منها على سبيل المثال النظام الموجود فى كاباردينو - بلكاريا . ويحضرنى فى هذا المضمار حادثة القبض على أحد أولئك القادة بتهمة فتح حساب شخصى فى أحد البنوك الأجنبية بروبية بلغت قيمتها خمسين مليون دولار . وكما قصوا على فلين مرجى فيلاتوف سرعان ما تشعب رائحة الاتجاه المارى فأصبح «الرجل الخاص» الذى قدم لقادة الكرملين «خدمات شهيرة» فى هذا المجال . هذا فى الوقت الذى نحي فيه نائب الرئيس بتهمة أن له حسابا فى بنك أجنبى ، على حين أن تلك التهمة لم تكن سوى ذريعة تافهة مختلقة يحاولون بها حتى الآن جرجرته إلى المحاكمة . أما فيلاتوف .. فلا يمكن المساس به ! .

وفى تلك الأيام من سبتمبر وأكتوبر قام أولئك «القادة» تحديدا بحصار مساكن «إيلومجينوف» و«تولييف» و«بيريوكوف» و«باتابوف» ، و«ستيجاشيف» و«رحيموف» و«ماروزف» و«جوستوف» ، وعدد آخر من قادة الأقاليم الذين حاولوا اتخاذ خطوات حاسمة لإرغام الرئيس يلتسين على وقف تصعيد الإجراءات الاستفزازية الموجهة ضد الجهات التشريعية ، ولمنع التطور النوى للأحداث . وقد قام أولئك القادرون على التكيف مع كل وسط بالجنّاد رؤساء جدد ومحافظين جدد إلى مجالهم ، ومارسوا ضغطا مكثفا على السلطات الفيدرالية ، وتمكنوا من تخويف سكان المناطق المختلفة ، والمنظمات السياسية ، والنقابية ، والاجتماعية ، كما حشدوا ، استرشادا بالكرملين ، السلطات والإدارات الأوتوقراطية ، والبلوتوقراطية اعتقادا منهم بأن عصرهم قد حل . ترى هل كانوا على حق ؟ .

لمبة التحقيق

انقضى شهر نوفمبر . وقد أصابتني فيه وعكة شديدة ، وحل خلاله يوم عيد ميلادى ٢٢ نوفمبر .. وجاءنى فى ذلك اليوم : زوجتى رائيمما ، وابنتى سيما ، وكالعادة فى حضور مراقب من السجن تحدثنا عن شئوننا العائلية . وكانت أسرتى قد جلبت معها أطعمة مختلفة ، ولكنى لم أكن قادراً على ابتلاع شيء ، إلا أننى أرغمت نفسى على تناول شيء ما لئلا أأغضبهم .

وبعد فترة ، بدأ المحقق من جديد فى استجوابى . نفس المواضيع . لكن شيئاً جديداً ظهر : دفتر يومياتى التى كنت أسجلها . لكن المحقق لم يطلعنى على الدفتر كاملاً ، بل كان يدفع لى بأجزاء بعد الأخرى منه .. وخلال ذلك كان يضع أمامى أوراقاً غير مفهومة بل وتتضمن نصوصاً مبهمه . ويعلق المحقق قائلاً : « تلك كلها أوراق مأخوذة من مكتبك » .. وسأترك القارئ يحكم بنفسه :

فى الأول من ديسمبر وبعد التجوال ، جاءنى الحارس فقال : « رسلان عمرانوفيتش ، هيا إلى التحقيق ! » وأمضى عبر الطرق المعروفة لى إلى غرفة المحقق .

سؤال المحقق : نقدم إليك نصاً مكتوباً بخط اليد على ورقة عادية ويبدأ بالكلمات التالية « أعزائى سكان موسكو » ، وينتهى بالكلمات التالية « رأيت قسطنطين » . والآن ماذا يمكنك أن تقول لنا بعد أن أطلعت على النص ؟ ..

جواب : أنا الذى كتبت هذا النص .. والأرجح - حكماً بالعبرة الأخيرة - أن هذا تسجيل عام للغاية للخطاب الذى ألقيته فى الساعة الخامسة من شرفة مبنى مجلس السوفيت الأعلى حينما وصلنى نبأ الاستيلاء على مبنى البلدية .. وقد تلقيت ذلك النبأ ، وفيما بعد نبأ محاصرة مبنى التلفزيون (أوستانكينو) من برانيكوف فى مكتبى . وكان برانيكوف مثله مثلى مستاء من انصراف الناس عن مبنى البرلمان وتركه دون دفاع أو حماية . وكان رد فعلى سلبياً بالنسبة للاستيلاء على مبنى البلدية و « أوستانكينو » ، لأن مهمتنا كانت تنحصر فى حشد الناس وإيقاظهم حول « البيت الأبيض » . ويتأكد ذلك من النص الآخر الذى كتبتة على ورقة عادية والذى قيمتموه لى والى البدء بعبارة « أوراغتميف جاء » ، والمنتهى بالكلمات الآتية « حاولت تهدئته » . وتتألف تلك المذكرة من أربع نقاط .

وكان موقفى واضحا لأتى كنت معاديا من الناحية المبنية للاستيلاء على أية منشآت ، كما أنى لم أحرض أحدا على القيام بذلك . لقد بذلت كل جهدى فقط لاستبقاء الناس حول البيت الأبيض فحسب .

سؤال : بالجزء العلوى من الورقة مكتوب : « دعا روتسكوى الناس لاحتحام مبنى البلدية و « أوستانكينو » للاستيلاء عليهما ، وتنظيم أنفسهم لهذا الهدف » . فكيف يمكنك أن تفسر لنا معنى هذه العبارات ؟

جواب : من الصعب توضيح ذلك ، ولكنى سأحاول . فالمكتوب على الورقة جزء مبسر للغاية . ولكنى أريد بداية أن أنهه بأن الاتهام الموجه إلى بتنظيم تشكيلات غير شرعية وتوزيع الأسلحة النارية عليهم أمر مستحيل . فلم يكن لي بصفتى رئيسا لمجلس الموفيت الأعلى أية علاقة بالأسلحة ، وحتى قبل الأحداث التى وقعت فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٩٣ عندما توجه إلى بعض النواب برجاء منحهم قطع سلاح لتأمين أنفسهم ، فإنى كنت أبعث بهم إلى إدارة حراسة منشآت مجلس الموفيت الأعلى . وفى المرحلة ما بين ٢١ سبتمبر و ٤ أكتوبر عام ١٩٩٣ التزمت خلال عملى بمنتهى الصرامة بمستور الاتحاد الروسى ، وقرارات المؤتمر العاشر لنواب الشعب . ولم يكن هناك أى تناقض بين سلوكى وقرارات المؤتمر العاشر . وحتى مغادرتنا مبنى مجلس الموفيت فى الرابع من أكتوبر ١٩٩٣ كان المؤتمر العاشر لنواب الشعب يمثل السلطة العليا فى البلاد التى ينبغى أن تخضع لها كافة أجهزة السلطة الأخرى فى روسيا .

سؤال : وفقا لهذه المذكرة فإن « أوراجتسيف » وصل إليكم فى الساعة الرابعة عصراً ، فهل جاء إليكم قبل خطابك الذى ألقته من شرفة البرلمان أم بعد ذلك ؟

جواب : حكما بما هو مكتوب فإن « أوراجتسيف » دخل على فى الساعة الرابعة ، أى قبل أن ألقى بالخطاب فى الساعة الخامسة . وقد أكد « أوراجتسيف » لى الأنباء التى وردتني من قبل بشأن الاستيلاء على مبنى البلدية . وإذا لم تخنى الذاكرة فقد دخل إلى غرفة مكتبى فى نفس الوقت برانيكوف ، وروتسكوى ، ودونايف . وناقشنا معا الموقف بعد أن استولى المتظاهرون على مبنى البلدية ومبنى التلفزيون (أوستانكينو) ولم يبق حول « البيت الأبيض » سوى عدد قليل من الناس لحمايته . فى هذا الإطار فقط ينبغى فهم الجزء المبسر المكتوب فى الزاوية اليمنى من أعلى الورقة المقدمة إلى والتى استدعت ذلك

السؤال . ويؤكد حديثي العبارة الختامية المكتوبة : « لقد احتاج برانيكوف من دعوة روتسكوى للناس - من شرفة المبنى - لاحتحام مبنى البلدية والاستيلاء عليه . فقد اتجه الناس إلى هناك وجدوا أنفسهم محاصرين بالقوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية . وحاولت تهديته » . وتشهد عبارتي التي كتبتها ، « استبقاء الناس حول البيت الأبيض » ، برغبتي في تأمين حماية النظام الدستوري وقطع الطريق على محاولة الاستيلاء بالقوة على مبنى البرلمان . وباستثناء المذكرتين اللتين أوضحت ما جاء فيهما ، فإن القصصات الأخرى لم تكن تتضمن سوى وصف لردود أفعالي على أشياء وقعت بالفعل ، أو على أحداث صارت معروفة لى . بل وكانت تلك القصصات تشهد عمليا على صدق الشهادات التي أدليت بها فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ . ولهذا فإني أرجو عدم الانطلاق فى تفسيرات متسفة لتلك المقطعات المبصرة من مذكرات لا يمكن أن تكون مفهومة إلا لمن كتبها وحده . وأود أن أضيف - بشأن المذكرة المقدمة إلى - أنني شخصا لم أستمع إلى خطاب لروتسكوى ، ولا إلى أنه دعا أو حرص على شيء ما .

سؤال :

حسن .. إننا نعرض عليك صفحة مأخوذة من حقيقتك الخاصة تبدأ بالكلمات التالية : « فى الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة قطع ظهور روتسكوى مدير المؤتمر الصحفى - وكانت تتردد مسموعة من المحطات اللاسلكية الأوامر الصادرة التي تبدأ بـ « اطلقوا النيران على المتظاهرين » ، وتنتهى بـ « سواصل الإصلاح وندعم النظام الديمقراطي » .. ما الذى يمكنك أن تقولـ لنا بخصوص هذه المذكرة ؟

جواب :

لا بد أولا من أن نتفق على أن الحديث يدور عن مذكرات يومية كنت أكتبها فى عقب الأحداث بشكل منتظم إلى حد ما . ولكى أتمكن من توضيح المطلوب بشكل منطقي أرجو تسليمي تلك المذكرات التي تركتها فى غرفة مكتبي كاملة .

سؤال :

عثرنا فى مكتبك أيضا على صور مستمنخة للوثائق التالية :
١ - « تشييط الجهود المبذولة لمواجهة الانقلاب .. وتنتهى هذه الوثيقة بالعبارة التالية : « لكى ينسى الناس بسرعة كل ما حدث » . وتقع الوثيقة فى ثلاث ورقات .

٢ - « التغلب على النواقص المحددة التي ظهرت فى الحركة ضد الانقلاب الحكومى » ، وهى الوثيقة التي تبدأ بالكلمات التالية : « عاجل ومهم للغاية » وتنتهى بـ « المطالب الإلزامية » . الوثيقة تقع فى سبع ورقات .

تفضل بالاطلاع على الأوراق . وادشرح لنا ما الذى يمكنك قوله بهذا الشأن ؟

جواب : لقد سبق أن قلت لكم : قموا لى المنكرات كاملة ، وحينئذ سيمكثنى توضيح أى شيء .. وعلى أية حال يبدو من تلك الوثيقة أن الحديث يدور عن مقترحات معينة صاغتها مجموعة من النواب أو خبراء البرلمان . وكانت مثل هذه المقترحات كثيرة ، وفى أغلب الأحيان لم تكن تتوافر لى حتى إمكانية الاطلاع عليها فكنت أحولها إلى نوابى من أعضاء مجلس رئاسة البرلمان . والواضح أن ما قدمته إلى جزء من تقرير كنت قد ألقيته . دعونى أر الوثيقة مكتملة .

سؤال المحامى : قل لى من فضلك ما الذى تعرفه عن المفاوضات التى جرت بواسطة المحطات اللاسلكية بين العاملين فى الميليشيا ؟

جواب : بعد أن أقيمت خطابى من شرفة البرلمان فى يوم الخميس ٣ أكتوبر عدت إلى غرفة مكتبى ، وهناك أخبرونى أن معركة تدور حول « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) ، وأسعدت إلى مكتب روتسكوى ووجدته جالسا يستمع إلى المحطات اللاسلكية التى كانت تعمل على موجة « الميليشيا » . وكان دوى شرائط المدافع الرشاشة مسموعا على فترات منتظمة عبر تلك الموجة وكذلك الحوارات الدائرة بين رجال الميليشيا . وترددت الأوامر « ثمة حشد كبير من الناس يسارا ناحية الشجيرات » ثم أعقب ذلك : « افتح عليهم صليبة من النيران » . وتدخل روتسكوى فى النداءات وأصدر أوامر مضادة وحث أفراد الميليشيا ألا يطلقوا النيران على الناس ، ودعاهم للتفاوض ، لكنه فى المقابل تلقى وابلا من الكلمات البذيئة . وحسب ما أنكر فإن معاونى روتسكوى قد سجلوا للحوار مع رجال الميليشيا على مسجل ، ويوسع الأشخاص الذين وجدوا فى مكتب روتسكوى أن يؤكثوا شهادتى : فورونين ، أجفونوف ، صيروفانكو ، كوروفنيكوف ، وغيرهم . وفى هذه اللحظات ناولنى أحدهم جهاز اتصال ، وأوصلنى البعض بكوزنتسوف قائد منطقة موسكو العسكرية ، ورجوته أن يبعث بقوات من عنده لكى تحيط بالبيت الأبيض وتمنع اتساع نطاق الصدام الدموى . ولكن كوزنتسوف قال لى إن زملاؤه من وزارة الدفاع يلتزمون الحياد ، ولهذا فإن القوات لن تقف إلى جوار أى من طرفى الصراع . ولكنه - بعد حديث طويل عن حماية المتور - وعد بإجراء مشاورات مع زملائه للنظر فيما يمكن عمله . ولم أتحدث معه بهذا الشأن فيما بعد .

سؤال المحامي : هل تعتبر أنه من الضروري ضم تلك التسجيلات الصوتية إلى ملف القضية بهدف إجراء تحقيق موضوعي يدرس كافة نواحي وظروف القضية ؟

جواب : بالطبع لا بد من ضم هذه التسجيلات إلى مواد القضية . هذا ضروري لفضح سموة اللوات الخاصة ، وكذلك لإعادة بناء تسلسل الأحداث كما وقعت بالفعل والتي دبر لها المتآمرون في الكرملين ، وايضا لإثبات أن الصدام الدموي عند « أوستانكينو » بدأ قبل إلقائي للخطاب من شرفة « البيت الأبيض » .

وبطبيعة الحال لم يكن لكل هذا قيمة من زاوية براءة أو إدانتي ، لكن القيمة الحقيقية كانت تتمثل في أن الذين القوا بي إلى السجن كانوا يريدون أن يثبتوا - في شخصي - تهمة « التطرف » الموجهة ضد البرلمانية . ولهذا السبب تحديدا كان علي أن أواجه المحققين معتذرا بالحزم الكامل ، ودون أدنى مساومة ، للدفاع عن نزاهتي الشخصية وعن شرف البرلمان .

تسجيلات فيديو لأحداث ٣ أكتوبر

● ١٣ أكتوبر :

قدم لي ليسيكو عدة شرائط بتسجيلات فيديو عليها أختام رسمية أثناء غياب المحامي فوميتشوف وزميله سادكوف . كانت تلك الشرائط مأخوذة من الصحفيين الأجانب الفرنسيين واليابانيين والألمان والإيطاليين وغيرهم . وطوال ما يقرب من خمس ساعات ظلنا نشاهد محتوى تلك الشرائط . وكانت جميعها قد تعرضت لعملية « موتاج » ، وتكررت فيها نفس اللقطات : خطابي من شرفة مبنى البرلمان وصوتي مسموع بوضوح ، وخاصة ما قلته عندما أعريت عن تقني في أن الجيش سيقبض على الكرملين . ولكن .. فليس ثمة أية إثباتات للتهمة علي . بل وقد اعترف ليسيكو نفسه بتلك الحقيقة عندما رأى أن حالة من الاستخفاف والبهجة قد استولت علي عندما انتهى عرض تلك الشرائط ! وبالمناسبة فإن « توقيت » تلك الأحداث غير مسجل على أي من تلك الشرائط ، فقد محا البعض « للتوقيت » من التسجيلات قبل أن تقع في أيدي ليسيكو .

ويا لها من حالة تغمر الإيمان وهو يشاهد تلك التسجيلات ، إذ تعود الذاكرة إلى تلك الأيام غير البعيدة ، وتلج على المرء فكرة الإمكانية المهددة لانتصار الديمقراطية . لقد كانت فرص يلتمس ضئيلة حينذاك ، كما أن النصر الذي حققه لا يرجع لقراراته العبقريّة ، ولكن

نتيجة للتهافت الشديد لذلك القسم المنفذ من « المقاومة » التي تصدت له . ولذلك فإن يلتسين ظل محتفظا في مطار « كوبيكا » بطايرتين مرابطتين تنتظرانه حتى منتصف نهار ٣ أكتوبر ، ولم يكن ذلك مستغربا منه لأنه - كما عرفت - رعديد عديم الشجاعة . وإنى لأحس بدور من تلك الأفكار المرهقة ، كما أستشعر بالذنب الكبير أمام الناس الذين عقروا آمالهم علينا فخيبتنا تلك الآمال . ويشدني صوت المحقق من بين أفكارى ..

سؤال : لقد شاهدت الآن تسجيلات بالأحداث التي وقعت في مومكو في ٣ أكتوبر والتي قدمها لنا الشاهد أ . ج . تيخومиров ، فما الذى يمكنك قوله بهذا الصدد ؟

جواب : الحق أنى لم أر ولم أسمع فى كل هذا أى إثباتات جديدة للتهمة ، بل وثبتت تلك التسجيلات أن الاستيلاء على مبنى البلدية قد تم بالفعل قبل خطابى ، كما أن المعركة كانت قد بدأت حول مبنى التلفزيون (أوستانكينو) . هذا على حين يتهرب التحقيق من إظهار جوهر الأحداث التى جرت ما بين ٢١ سبتمبر - ٤ أكتوبر عام ١٩٩٣ ، كما يخرج من القضية المتهم الرئيسى فيها : قيادة الكرملين التى وقّعت المرسوم رقم ١٤٠٠ فأرست بذلك بداية المأساة . هذا على حين كان المؤتمر العاشر لنواب الشعب قد عزل الرئيس يلتسين عن منصبه كرئيس ، ولم يعد منذ تلك اللحظة ممثلا للسلطة ، كما أن قراراته بعد ذلك لم تعد شرعية . أما قوات الدخالية التى حاصرت البرلمان فإنها كفت عن أن تكون ممثلة للقانون حينما أطاعت أوامر يلتسين وأطلقت النيران على المواطنين ، ولهذا فإن الاتهام الموجه لى بتحريض المتظاهرين ألا يطيعوا « السلطات الشرعية » اتهام باطل لا أساس له من الصحة . والحق أن قوات الدخالية نفسها هى التى دبرت « أعمال الشغب الجماعية » بتنفيذها الأوامر غير الشرعية التى أصدرها لها يرين والكرملين . وإذا كان ثمة اتهام فينبغى توجيهه لتلك القوات . أما عن خطابى المسجل على شرائط الفيديو فإنه لم يخرج عن مقررات المؤتمر العاشر لنواب الشعب . وإذا كان للتحقيق أن يكون منطقيا فإن ذلك يعنى توجيه التهمة للمؤتمر العاشر بأكمله . ويبين كل هذا ويثبت أن ما يجرى معى هو مجرد تنكيل وانتقام سياسى يستهدف حماية المسؤولين الحقيقيين عن المأساة من العقاب .

سؤال : فى شرائط الفيديو ساعة معلقة بأحد الشوارع تظهر أن الوقت كان الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة ، أين كنت فى هذا الوقت وماذا كنت تفعل ؟

جواب : لديكم فى التحقيق أدلة قاطعة على أننى كنت يوميا ما بين الساعة الثالثة والرابعة مشغولا بمؤتمر صحفى .

سؤال : فى الشروط تسجيل لخطابك من شرفة مبنى البرلمان حيث تبدأ حديثك بقولك « أعزائى سكان موسكو » ، وتنتهى بعبارة « شكرا جزيلا لكم » .. فى أى وقت أقيمت هذا الخطاب ؟

جواب : فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٣ كان لدى مؤتمر صحفى انتهى فى الساعة الرابعة عصرا ، ومن ثم فلن هذا الخطاب كان ممكنا فقط بعد الرابعة .. والأرجح أننى أقيمت الخطاب فى الخامسة عصرا .

سؤال : تضمن خطابك المتكرر عبارة « إننى أدعو العسكرين الأمجاد أن أتأوا إلى هنا بالديابات ، والقوات ، لكى نقتحم الكرملين ونستولى عليه ، إن القاتم على حكم البلاد مجرد مفتصب للسلطة ، فالرئيس السابق يلتسين هو الآن مجرم فحسب » . هل كنت تدرك أنك بهذه الدعوة المخالفة للقانون قد تودى إلى إراقة الدماء ؟

جواب : إنك تؤكد بشكل غريب وفاءك للنظام غير الشرعى . كيف يمكن أن تكون دعوتى لمرد يلتسين من الكرملين غير قانونية إذا كانت المحكمة الدستورية قد أصدرت قرارها بعدم شرعية مرسومه رقم ١٤٠٠ ؟ والآن إذا أردت الكلام بشكل محدد فلن المعنى العام للنداءات الكثيرة للمؤتمر العاشر ، وكذلك خطاباتى الموجهة للقادة العسكريين يتلخص فى ضرورة أن تحيط القوات « البيت الأبيض » لمنع الصدامات الدموية . وفى نفس الوقت فلن عقيدا من الجيش أخبرنى قبل خطابى مباشرة بأن يلتسين - عقب الاستيلاء على بلدية موسكو - ألقه بل وأرغم الطيارين العسكريين على قصف البرلمان بالصواريخ بواسطة الطائرات الهليكوبتر . وكان ذلك نبا مهما للغاية ، ولم أكن أريد إشاعة الفزع بين الناس بإعلان تلك الحقيقة فى خطابى ، لكن ذلك أثنأ أرفعنى على توجيه نداء للجيش باقتحام الكرملين . وكان تدخل الجيش وحده هو الكفيل بإرغام يلتسين على إجراء مفاوضات حقيقية بدلا من استخدام تلك الورقة للعب بها بواسطة أشخاص ثانويين .

سؤال : تضمن خطابك أيضا العبارة التالية : « أننى أدعوكم لتنظيم صفوفكم للاستيلاء على بلدية موسكو ومبنى التلفزيون (أوستانكينو) » . ما الذى يمكنك قوله بهذا الصدد ؟

جواب : لقد عرفت قبل الخطاب بالاستيلاء على بلدية موسكو « أوستانكيو » ، لهذا كان قصدي بتلك العبارة هو فرض رقابة السلطات الشرعية على تلك الأماكن ، أى رقابة مجلس السوفيت وجهاز روتسكوى . والدليل على أن تلك الأحداث وقعت قبل خطبى أننى دعيت لإلقاء خطاب فوراً على الشعب عبر شاشة التلفزيون ، ووافقت على الاقتراح بل وتأهبت للتحرك نحو « أوستانكيو » . ويفرض أننى دعوت الناس بالفعل للاستيلاء على المنشآت المنكورة ، فإنكم لا تستطيعون الربط بين ما قلته أو ما كان بوسعى أن أقوله وبين ما جرى بالفعل قبل ذلك .

سؤال : من الذى اقترح عليك إلقاء خطاب فى التلفزيون ؟

جواب : شخص ما من مجموعة النواب الذين كانوا يترددون على دون انقطاع فى غرفة مكتبى بعد أن عرفنا بالاستيلاء على مبنى البلدية و « أوستانكيو » .. وهى مجموعة كبيرة من بينها النائب فيكتور يوجين ، وإيفان سافتشكو ، وغيرهما ، وربما أيضا الناطق الصحفى باسم رئيس البرلمان قسطنطين زلوبين . وقد أعلنت عن موافقتى للمكرتارية لكى ترتب للتحرك إلى « أوستانكيو » ، لكن رئيس المركز الصحفى التابع للبرلمان يورى ماريتشنيكوف جعلنى أعدل عن رأى ، وأقنعنى بالسماح له شخصياً بالتوجه إلى « أوستانكيو » لمعرفة الوضع بالضبط هناك والتحضير لخطبى . وقد أذنت له وتوجه إلى هناك بالفعل . وعندما عاد من هناك بعد أن خاض مغامرات عديدة وصف لى أبعاد المأساة التى وقعت .

● ١٥ ديسمبر :

سؤال المحقق : لقد اطلعت على تسجيل الفيديو ، فهل لديك ملاحظات ؟

جواب : اطلعت على تسجيل الفيديو من البداية إلى النهاية ، وأريد أن أقول إن الشريط يحمل آثاراً واضحة للمونتاج ، أى أنه أجريت عملية مونتاج ثم أعيد تسجيل الشريط . ومما يؤكد ذلك أن بعض المشاهد مبعثرة وغير منطقية وواضح فيها استبعاد المناظر التى ليمت فى مصلحة صاحب الشأن .

سؤال : فى الشريط مقابلة لك تبدأ بكلمات « مزرعة ، مثيرة ... » وتنتهى بكلمات « النظام المستورى » ، فهل كنت تدرك أن إصدار التعليمات بعدم الامتثال للمرسوم رقم ١٤٠٠ يمكن أن يؤدي إلى أحداث لا يمكن التنبؤ بها ؟

جواب : هذا سؤال استفزازي . فلذلك كرجل قانون تدرك عدم شرعية المرسوم رقم ١٤٠٠ ، ومع ذلك تصدر في كلامك عن اعتباري منبأ . وكان بإمكانك خلال شهرين أن تقتنع بأن الاتهام الموجه إلي لا أساس له ، ولم تستطع تقديم دليل واحد على إدانتني . أرجو الإفراج عني فوراً ..

التحول :

.. وبالفعل كان منتصف ديسمبر نقطة تحول فيما يخص الاتهام الموجه إلى رئيس مجلس السوفيت الأعلى رسلان حمبولاتوف . فما الذي أعنيه بذلك ؟ أعني أن التحقيقات والاستجوابات العديدة لم تسفر عن أى شيء لمصلحة الاتهام . ولكنني كنت أعرف جيداً تقاليد التحقيق والاستجواب عندنا ، والتي تقوم على أساس تجميع كمية هائلة من المواد والوقائع ، المزورة في أحيان كثيرة ، وصياغة الاتهام بأسلوب ملتو ، والدعاية الواسعة بنبرة اتهامية .. ثم إرسال الملفات إلى المحكمة باعتبار أن المحققين « نجحوا في أداء المهمة » . وعلى أى حال فسوف يكون ذلك باعثاً على تشكيك للرأى العام في براءة حمبولاتوف ، إذ ربما كان منبأ فاعلاً في إرسال الأبرياء إلى الموت . كما أن هيئة التحقيق وضعتني في وضع المدافع بعد إلقاء القبض علي وسجنى دون سند قانوني .

وأذكر أنه قبل مرور ساعة على اعتقالى ووضعى في « ليفورتوفو » جاني مساعد المدعى العام فلاديمير كازاكوف فسألته :

- بأي صفة أنا هنا أتعرض للتحقيق ؟

فأجاب :

- بصفتك شاهداً يا رسلان عمرانوفيتش .

- شاهداً ؟ وهل ذلك يتطلب اعتقالى وإحاطتى بمفرزة حاملي رشاشات ونقلى إلى « ليفورتوفو » بمصاحبة ناقلة جنود مدرعة ؟

لكنه رد :

- بصفتك شاهداً يا رسلان عمرانوفيتش .

لقد أظهرت « السلطة الجديدة » قوتها ونظامها الجديد ، للجميع غير عابئة بمبدأ « المتهم برئ » حتى تثبت إدانته ، ويقانون حصانة النائب ، ويميثاق رابطة الدول المستقلة الذي يجعل رئيس الجمعية البرلمانية تحت حماية القانون الدولي . لقد اعتقلوني بصورة استعراضية بغية تشكيل تصور عام بأن هيئة التحقيق تسعى إلى استيضاح الحقيقة .

وبإصداره أمر اعتقالى أظهر النائب العام كازاننيك تجاهله التام للقانون ، وجعل

المحققين في وضع أفضل من وضع الدفاع ، الأمر الذي يتنافى والقانون . وأصبح على المتهم أن يثبت أنه بريء ، بينما المفروض أن يقدم الاتهام الأدلة على وقوع الجريمة .

وكان جوهر الاتهام الموجه إلى ينحصر في حادثة واحدة ، وهي خطابي يوم ٣ أكتوبر من شرفة « البيت الأبيض » أمام المتظاهرين الذين اخترقوا الحصار المضروب على مبنى البرلمان بقوات شرطة « أومون » .

وكان المحقق ليسيكو يسعى إلى إثبات : أولاً ، أن خطابي كان إشارة للاستيلاء على مبنى البلدية وبداية لأحداث « أومستاكينو » . وثانياً ، أن خطابي أفضى إلى عواقب دامية .

ولسبب ما واجهوني بتقارير الطب الشرعي بخصوص أسباب وفاة عدد كبير من الأشخاص . ومن الغريب أن بعض هذه التقارير ذكر أن الوفاة وقعت في منطقة محطة مترو « ريتشوي فوكزال » بسبب البرودة ! وعموماً فما أكثر التضارب والملابسات التي كانت في تلك التقارير . وعندما أشرت إليها اكتفى ليسيكو بالابتسام دون أن يطرف له جفن .. وبدأ لي أن هيئة التحقيق ليست مهتمة بحجج الاتهام بقدر ما هي مهتمة بأن يكون ملف القضية ضخماً ..

● ١٦ ديسمبر :

ها هم يفرضون آخر مظهر مظلوم بالشمع الأحمر ، وإذا فيه شريط فيديو صوره مصور وزارة الأمن .. ووضع « أناتولي » الشريط بحرص في مسجل الفيديو . وأخذت أشاهد الشريط بعدم اكتراث ... ولكن المشاهد أخذت تشدني ... ورأيت وجوها كثيرة تظهر أمام الكاميرا .. آلاف الوجوه ، وسمعت أصواتاً تهتف : « تسقط عصابة بلتسين » ، و « الفاشية لن تمر » ، و « كل السلطة للمؤتمر العاشر لنواب الشعب » ، و « فلنعدم يرين لإطلاق الرصاص على المدنيين » ، ورأيت لافتات بشعارات مماثلة ...

وتوقفت الكاميرا على سلسلة رجال « أومون » المترددين الذين كانوا يراوحو في أماكنهم ، ويحاولون مقاومة المتظاهرين عندما يقتربون منهم . وتتشب معركة قصيرة يفر بعدها الجنود . وتكتسب المظاهرة زخماً جديداً ، ويظهر في الشريط انضمام مجموعات كبيرة إليها . وها أنذا أرى الأماكن المعروفة قرب مبنى البلدية . وفجأة يدور الرصاص ، ويسقط عدة أشخاص من الصفوف الأولى للمتظاهرين ، ويصور المصور النماء التي تبدو كوهج أحمر ، وثقلنا شخص أصيب في صدره تهمسان بكلام غير مسموع ، وفوقه انحى عدة أشخاص . ثم ينتصب هؤلاء ويشيرون بأيديهم نحو مبنى مجلس التعاون الاقتصادي السابق الذي تشغله الآن بلدية موسكو . وتردد صيحات « إلى البلدية ! إلى البلدية ! » وينقض آلاف المتظاهرين على المبنى .

“ويلتقط المصور كل ما يراه بأمانة ومهارة ، دون أى انقطاع فى الأحداث أمام مبنى البلدية .

ويقتحم المتظاهرون الأبواب ، وتهجم شاحنة ضخمة على البوابة الحديدية وتصنعها . ويحطم أحدهم بالرشاش نافذة كبيرة . وهذه بالمناسبة هى كل أعمال التخريب هناك . وبعد ٣ أو ٤ دقائق يخرج من باب البلدية رجال شرطة ومعهم مسلحون آخرون تحت حراسة المتظاهرين ، وليس هناك أى حوادث ضرب « للأمرى » سجلتها الكاميرا . ثم يعلو صياح : « والآن إلى « أوستانكينو » (مبنى للتليفزيون) ، وتظهر الكاميرا حركة الناس وهم ينتظمون فى طابور ، وأرى وجوها معروفة : الجنرال تراسوف ، وإيليا قسطنطينوف . ويتعد الطابور ، يبدو أنهم مضوا إلى « أوستانكينو » . إن مشاهدة ذلك تبعث على الحزن ...

... وتعود الكاميرا إلى المتظاهرين الذين لم يذهبوا مع المتوجهين إلى « أوستانكينو » . وهذا الجزء يتجه نحو « البيت الأبيض » ..

.. يسير الناس بمرح ، وينشدون الأغاني ويرفعون اللافتات والرايات (ليس الرايات الحمراء فقط كما تكتب الصحف) . وتصبحهم الكاميرا حتى ميدان « روسيا الحرة » (الذى أطلق عليه هذا الاسم بعد أحداث أغسطس ١٩٩١) . وهاهو رئيس مجلس السوفيت الأعلى (أى أنا) يخرج إليهم ويبدأ فى لقاء خطاب . وتشير الساعة فى الشريط إلى ١٦،٥٢ (أى الرابعة و ٥٢ دقيقة بعد الظهر) . وهكذا ، فإن ما كان واضحا للجميع من زمان أصبح الآن جليا بالنسبة للميكرو .

ويهلل المحاميان فوميتشوف وسلاكوف . أما أنا فأعرف أنهم لن يفرجوا عني ، وسيكونون إلى تدبير شيء قذر جديد ، ويمضون بجمعون « القرائن » زمنا طويلا حتى يجمعوا ١٠٠ أو ٢٠٠ مجلد ، ثم يطبخون قرار اتهام ، ويرسلون ذلك إلى المحكمة . وهناك يعودون إلى المماطلة من جديد .. سنة .. سنتين . أما أنا فساظل قابعا هنا حتى أموت من الوحشة أو من شيء آخر ... وعموما فلم أشعر بالفرحة من ولوج للتحقيق طريقا مسودا .

وهكذا أظهر الشريط الذى صورته مصور وزارة الأمن أن المظاهرة التى سارت لفض الحصار حول « البيت الأبيض » قد تعرضت لإطلاق الرصاص عليها من مبنى البلدية ، مما دفع بالجموع الغاضبة إلى الهجوم على المبنى والاستيلاء عليه . وبعد ذلك اتجه جزء منهم إلى « أوستانكينو » وجزء إلى « البيت الأبيض » . كما أشارت ساعة الكاميرا إلى موعد خطابى بالضبط .. الساعة ١٦،٥٢ .

وكان للتوقييت هنا أهمية خاصة . فقد كان المحققون يهدفون إلى إثبات ، أو محاولة إثبات ، أن خطابى أمام المتظاهرين كان قبل الاستيلاء على البلدية .. وعندئذ يمكنهم « تكييف التهمة » والادعاء بأنى حرضت على الاستيلاء على البلدية و « أوستانكينو » .

وبعد انتهاء عرض الشريط قال أناتولى بلهجة قاطعة إنه ينبغي حفظ الدعوى ، ولكن ليسكو كان مرتبكاً ، بل ومهموماً ، وقال إنه سيرفع الأمر إلى رؤسائه . وعلى العموم كان وضع هيئة التحقيق فى غاية الصعوبة . فقد كان عليها أن توقف الدعوى لعدم توافر الأدلة على إدانة حمبولاتوف ، ولكنها فضلت السير فى طريق آخر .. محاولة « تضبيب » المواد عن طريق استجواب أشخاص آخرين واعتصار نزر المعلومات المفيدة للتحقيق من أفواههم .

وهكذا حدث فى نهاية ديسمبر تحول نهائى فى مصير التحقيق ، أو على الأقل فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلى .

فكما هو معروف وجهت إلينا التهمة التقليدية حسب المادة ٧٩ من قانون الأحوال الجنائية لروسيا ، والخاصة « بتنظيم قلاقل جماعية أفضت إلى عواقب مأساوية » والتي تعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين سنتين و ١٥ سنة .

وكنّت أطالب مراراً بالربط بين قضيتى والمرسوم رقم ١٤٠٠ ، وأشار إلى مفهوم « علاقة العلة والمعلول » فى العملية الجنائية .

خواطر سجين :

حاول كل المحققين ، ابتداء من مساعد النائب العام فلاديمير كازاكوف ، وكبير المحققين بوزارة الأمن ، ثم نائب رئيس قسم التحقيقات بالنيابة العامة فاليف ، وأخيراً ليسكو ، اتهامى بتنظيم قلاقل جماعية أفضت إلى عواقب مأساوية .

وبالطبع فقد انكرت ذلك دون تردد . وفى البداية كانت التحقيقات معى مكثفة ولكنها مملة ، فقد كان كل من المذكورين أنفاً يردد نفس الأشياء . وبعد ثلاثة أيام من التحقيق نقلت إلى الزنزانة رقم ١٩ . ومرعان ما وضعوا معى سجيناً وبقى السرير الحديدى الثالث خاوياً .

وكنّت أداوم القراءة ، وأقرأ كل ما تقع عليه عينى ، وأفكر فيما حدث . إن العقل لا يستوعب ذلك ويرفضه . وأحياناً استيقظ ليلاً لأجد وجهى كله مبتلاً بالعرق ، إذ يبدو أن الأعصاب المشدودة تسترخى ليلاً ويأخذ الجسم قسطاً من الراحة . وأعود أفكر تفكيراً مضنياً فيما حدث ، واستعيد فى ذاكرتى الأحداث ، وأتذكر رفاقى فى البرلمان . لقد أدوا ما عليهم ، وليس لأحد أن يلومهم على شيء ..

وأشعر بالقلق على أُملي وأقاربي ، ترى هل ستحمل أُمي العجز هذه الصدمة ؟
لقد شردنا الطاغية بيريا وأنابيه ، وألقوا بأبي المريض وأُمي في الصقيع القارس في شمال
كازاخستان . وكنا أربعة أطفال صغار في كفنها . وعملت هي ١٣ سنة حلاّبة أبقار في
مزرعة تعاونية بقرية بولودينو . وأنكر صورة انطبعت في ذهني . كانت أُمي تنهض في
الليل المظلم القارس البرودة ، فترتدي مترة بدون أكمام ، وتتمنطق بحزام ما وتنتعل حذاء
من اللباد ، وتخرج حاملة مصباح كيرومين في الساعة الثالثة أو الرابعة صباحاً لتذهب إلى
حظيرة المزرعة ، ففي شهرى فبراير ومارس يلد البقر ، وقد تتجمد العجول من البرد الذي
يبلغ ٣٠ - ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر ... وما إن كبرنا قليلاً أنا وأخوأي وأختي ، حتى
أصبحنا مساعدين لها ...

ترى هل جال بخاطرهما أن أسرتها ستتعرض للتفكيك ثلثية ، فيلقى بابنها في السجن
دون جريمة ؟ وكانت ترى كيف أعمل ، إذ أخرج في السابعة ولا أعود إلى البيت إلا قرب
منتصف الليل . ولم يكن لدينا فرصة حتى للجلوس وتبادل الحديث ...

فوميتشوف يقول لى : لم نخبر والدتك بأنك في السجن ، قلنا لها إنك مخنف وتمارس
عمالاً مربياً ...

فأسأله : وهل صدقتمكم .

فيقول : نعم .

فأضحك قائلاً : إن تصدق بأى حال من الأحوال . ولكنها رأت كيف يعاني الجميع
فقررت أن تجاريهم ماداموا يرغبون في التخفيف عنها . إن لأُمي شخصية قوية حقاً .

فتأملنى فوميتشوف ملياً ثم قال : يبدو أنك على حق يا رسلان عمراتوفيتش ..

وأخبرنى أن شقيقى بامليخان وأصلانك هنا ويسعيان للحصول على مقابلة معي .
ولكنى نصحتهما بالسفر إلى جروزنى ، فلكل منهما أسرته ، بخلاف أُمنا وشقيقتنا ، وسوف
تكون حياتهم صعبة بدونهما . وكنت قلقاً على أُمرتى وأولادى ، فزوجتى لم تألف حياة
الاستقلال . وبالمناسبة فقد حزنت عندما أخبرتنى أن غرفة مكتبى فى البرلمان نُهبت ، وأنها
لا تستطيع تحمل كثير من أشياءى ومن بينها العديد من الكتب ..

ومن الصعب على النفس الانسجام إلى الإذاعة ، وخاصة محطة « ماياك » . فمن
الصباح الباكر وحتى الساعة العاشرة مساءً (موعد النوم) لا تكف عن توجيه الشتائم ونسج
الافتراءات والانتهاكات الكاذبة ضد السوفيت الأعلى . وتحولت كلمة « نائب » إلى سبة .
ونفس الصورة فى الصحف . ونشرت صحيفة « موسكوفسكى كيمسولن » ، استناداً إلى

شخص يدعى كيسيبيوف ، الذى سمع بدوره من إذاعة ألمانيا ، أن حسبولاتوف تلقى ٧ ملايين دولار من صدام حسين ! ولا أحد يرد على هؤلاء المقترين الذين لا يعرفون معنى الشرف والكرامة وتعوزهم الضمائر . ولماذا يصمت أولئك النواب الذين وردت أسماؤهم بهذا الصدد ؟ يبدو أنهم جبناء ..

... لم نستطع أن نحمل الدستور . وكم طالبت ميبيوكوف (رئيس لجنة التشريع بالبرلمان) وإصلاحاتوف (رئيس لجنة النظام بالبرلمان) بإعداد مشاريع قوانين مناسبة ! وفى الدستور الدانمركى مثلاً تنص المادة (٤٢) على أن « الرايكسداغ (البرلمان) يتمتع بالحصانة . وكل من يتناول على أمنه وحرية ، ويصدر أو ينفذ أمراً مماثلاً يعتبر مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى » .

ولو كانت لدينا مادة مماثلة فى الدستور أو فى قانون العقوبات ، لما تجاسر يرين أو جراتشوف أو فيلاتوف ، أو أى شخص آخر تحت أى ظروف ، على تنفيذ أوامر بقتل الإجرامية ...

.. لقد حكم بالسجن ثلاثة أشهر على رئيس أول مجلس دوما مرجى مورومتسيف لأنه رفض تنفيذ مرسوم القيصير بحل الدوما . كما سجن رئيس ثالث مجلس دوما ألكسندر جوتشكوف ، ولكن بسبب مبارزة عام ١٩١٢ ..

... التقيت بأخى أصلاتيك ، وبالطبع كنا فى غاية الفرح . ولكن سحابة الحزن غطت على الفرح ، فقد أخبرنى أن والدة تعانى كثيراً بسبب هذه المأساة . ويأتى الكثيرون ، ومنهم أناس لا نعرفهم ، لإبداء مشاعر المواساة . وفى داغستان تقام فى كل مكان مؤتمرات الاحتجاج .

تحدثنا واسترسلنا مع الذكريات ، وسرعان ما انتهت الساعة المحددة للقاء فانصرف أصلاتيك وعدت أنا إلى الزنزانة مخفورا بالحرس . وأنا الآن فى ثالث زنزانة ، ورقمها ٢٤ . وهى دافئة . وموظفو السجن يعاملوننى بتعاطف كبير . والأطباء أيضا .

خط الدفاع :

تحدثنا سابقاً ، وبالتفصيل ، عن خط واحد للدفاع ، وهو خط شديد الخصوصية ، يتفق وتصرفاتى كرئيس لمجلس السوفيت الأعلى .

أما خط الدفاع الآخر فينحصر فى التقدير القانونى العام للموقف الناشئ عن المرسوم الاستورى رقم ١٤٠٠ . وعلى هذا الأساس يقوم الخط العام للدفاع والمناسب لجميع المتهمين فى القضية . ولهذا السبب كنت مصرأ على أن تكشف النيابة العامة عن

دائرة المتآمرين المحدثين ، وعن دور كل منهم وما قام به من أعمال مخالفة للقانون .
والواضح أن من شارك في المؤامرة وفي إعداد المرسوم رقم ١٤٠٠ يخشون كثيرا
الكشف عن أسمائهم . ولهذا السبب أعلن يلتسين أنه هو وحده الذي صاغ المرسوم . وهذا
ادعاء يبعث على الضحك .

ولكن المتحدث الصحفي للرئيس كشف النقاب عن « السر » فجأة . فقد ذكر أن هذا
المرسوم أعده ٤٠ متخصصا من إدارة الشؤون القانونية لديوان الرئاسة . ترى لأي غرض
كشف المتحدث الصحفي النقاب عن المشاركين في هذه الجريمة ؟ ربما لغرض الابتزاز ،
ولتخويفهم بأن ما حدث ليس من صنع الرئيس وحده ، بل وبمشاركتهم هم أيضا . وهذا
ما لجأ إليه يلتسين في كتابه بعد ذلك ...

طالبت مرة أخرى بمقابلة النائب العام كازانيك ، وقلت إنني لن أجيب عن أى سؤال
آخر من أسئلة المحقق ما لم أقابل كازانيك وأتحدث معه . وبالفعل امتنعت عن الإجابة عن
أسئلة المحققين الذين ظلوا يترددون حوالى شهر على « ليفورتوف » ، لكن يؤدوا بعض
الأمر الإجرائية النافذة ، مثل توقيع على العلم بإدخال محققين جدد إلى مجموعة التحقيق ،
أو إخراج بعضهم منها ، وتقارير من الطب الشرعى .. الخ . ولم يظهر ليسيكو من ٣١
ديسمبر ١٩٩٣ حتى ٢٥ يناير ١٩٩٤ .

عن الماضى القريب :

... السلطة التمثيلية صغيت . وأفضت الثورة البيروقراطية الثأرية إلى التسلط المطلق
على الدولة من جانب قوة واحدة وحيدة هي الموظفون . وحتى الجمعية الفيدرالية
(البرلمان) لا تستطيع التموه على ملامح النظام الاستبدادى بمسلطاته المطلقة المركزة فى
أيدى الموظفين التنفيذيين ، وتحقق الأمل المنشود للبراليين من موجة النصف الثانى من
الثمانينيات ، أصحاب نظرية « الديكتاتورية الديمقراطية » ، وإن كانوا قد ألبسوا هذا الثوب
فى البداية لجورباتشوف . ولكن الثوب ناسب خليفته أيضا .

شقيقى :

... زارنى فى السجن شقيقى الأكبر يامليخان ، وهو شاعر وكاتب وصحفى . شخص
طيب للغاية ونو شهامة ، والجميع يحبونه ويحترمونه . عرض على أن يقرأ لى من
أشعاره ، ولم أكن فى مزاج صاف ، فقلت له إننى فى شغل عن الأشعار . والآن أشعر
بالأسف على ذلك ، وإلا كنت كتبت عن وقع أشعار أخى فى أقبية « ليفورتوف » ، الكتيبة ..
هذا السجن المشيد منذ أكثر من ١٠٠ عام ..

كان النقيصر ألكسندر الثاني قد أقر مشاريع بناء ثلاثة سجون في موسكو وسانت بطرسبرج ووارسو ، فى سنة ١٨٧٧ على ما أعتقد . وكان أحد المهندسين الذين صمموا أو شيدوا هذا السجن من أسلافنا ، وقد أخبرنى بذلك عمى ، وهو ضابط شارك فى الحملة ضد فنلندا (عام ١٩٤٠) . وقد خاض الحرب كلها ، وانسحب ببطارية المدافع التى كان يقودها من الحدود حتى موسكو . ثم أرسلوه إلى جبهة لينينجراد ، وأصيب ، وكوفىء بالأوسمة ، واستولى على المدن وهاجم القلاع وهلم جرا . وهو من الشيشانيين القلائل الذين لم يمسهم التشريد . وعندما كنت أدرس فى الصف الأول بجامعة موسكو عشت لدى عمى ، وكانت زوجته الطيبة تساعدنى كثيرا .. وهى الآن كثيرا ما تزور بيتى وتبعث لى بالتحية مع زوجتى عندما تزورنى . وعندما طردوا عمى هذا من الجيش عام ١٩٤٦ ، وهو فى رتبة رائد ، التحق بمعهد البناء ، وأنهاه بسرعة ، فى ثلاث سنوات ، وشق طريقه عاليا فأصبح مديراً لعدد من مشاريع البناء الكبيرة . وهو الذى روى لى أن أحد أقرابنا ، وكان مهندساً حربياً برتبة عقيد فى الجيش القيصرى ، اشترك مع المهندسين الألمان فى تصميم وبناء سجن « ليفورتوف » .. وكان عمى فخورا به ، ورغب بشدة فى أن يصبح ابنه (أليك) مهندس بناء .. ولست أدرى لماذا تذكرت ذلك كله .. وسرعان ما انقضت الساعة المخصصة للزيارة . واقتاننى الحرس .

سلطة الشعب :

... واضح من الصحف والإذاعة أن السلطة التنفيذية ماضية فى سحق السلطة التمثيلية وإلغاء مجالس السوفيت . بينما المجتمع صامت . وكانوا قد خططوا لذلك فى أغسطس ١٩٩١ ، ولكنى استطعت آنذاك أن أمنع ذلك ... فهل حلت الآن نهاية سلطة الشعب ؟

يكررون بإلحاح أنه قد حلت « نهاية الدولة السوفيتية » ، و « نهاية السوفيات » ، وألغيت المؤسسات ذات الطابع السوفيتى .. وهلم جرا . وأصبح لاعت « السوفيتى » وقع الاتهام .

ولكن ، فلنتذكر أنه لوضع سنوات خلت طرح المناضل الكبير من أجل حقوق الإنسان أندريه سخاروف ، فى صراعه ضد الطغمة الحزبية ، فكرة « كل السلطة للسوفيات » ، فما أكثر الذين تلقوا هذا الشعار ! وتذكروا أن لينين ، فى مختلف مراحل تطور الأحداث من ١٩٠٥ إلى ١٩١٧ كان يرفع هذا الشعار تارة ، ويسحب تارة أخرى موجهاً نقده المدمر للسوفيات . ولكن رفع هذا الشعار وسحبه كان يجرى وفق منطق بسيط للغاية ، إذ كان الشعار يرفع عندما يكون للبلاشفة وحلفاؤهم الأغلبية فى مجالس السوفيت ، ويسحب الشعار

عندما تكون الغلبة فى تلك المجالس لخصوم البلاشفة من الاشتراكيين الديمقراطيين والديمقراطيين الدستوريين والاشتراكيين الثوريين ... الخ .

وهذا وحده يكفى للتدليل على أن مجالس السوفيت ليس سوى شكل للتمثيل الشعبى ، أما كلمة « سوفيت » فلها معنى محايد ومرتبطة فى روسيا تاريخياً بعصر الأمير الكبير ، ثم القيصر فيما بعد ، عندما ظهرت هيئة أشبه ما تكون بالهيئات الاستشارية (وذلك قبل ظهور « مجالس الزيمستفو » ، وقبل ظهور « دوما الأشراف » ، أو مجلس الأشراف بوقت طويل) . ثم بدأت تظهر هيئات مماثلة على المستوى المحلى ، وأيضاً قبل ظهور مجالس الزيمستفو . وبالمناسبة فقد ظهر مفهوم « المجلس الريفى » (السوفيت الريفى) فى روسيا فى القرن الثالث عشر ، كما أن مفهوم « سوفيت الأحياء » ظهر فى مدن روسيا القديمة التى كانت عاصمتها كييف . وكانت طوائف الحرفيين الممتازة ترسل مندوبها ليمثلوها فى هذه المجالس .

ولكن جهاز القمع المسمى « أوبريتشنا » لدى القيصر إيفان الرهيب وجه ضربات قاصمة لأجهزة السلطة التمثيلية فى روسيا ، والتى كانت تسمى « سخودى » (التجمعات) . وكانت هذه التجمعات « تفصل فى الأمور المعيشية لأهل القرية ، وتنتخب العمدة والمجالس (السوفيات) . وأخذ أفراد « الأوبريتشنا » يطاردون أعضاء المجالس المنتخبين والعمدة فى كل أنحاء روسيا ويتعقبونهم ، أما فى المدن فكانوا يتصيدون المندوبين فى مجالس الأحياء .

وعندما ظهرت أولى مجالس السوفيت فى مدينة إيفانوفو - فوزنيسنسك فى عام ١٩٠٥ كتب لينين منبهاً بذلك ، ووصف السوفيات بأنها صيغة جديدة لسلطة الدولة . ولكن لينين كان غير ملم بتاريخ روسيا وأوروبا ، وهذا أمر يعرفه المؤرخون جيداً ، فلم يدرك أن السوفيات فى روسيا تعنى نفس ما تعنيه المجالس البلدية ، والكوميونات فى أوروبا الغربية ، وأن تطور أجهزة الحكم المحلى فى العالم كله سار حسب منطق واحد ، وهو : التنظيم الذاتى للأشخاص المقيمين فى القرية أو البلدة أو أحياء المدينة . فعلى امتداد العصور والحياة المشتركة كان الناس يتوصلون إلى استنتاج بضرورة حل بعض القضايا المحددة بصورة مشتركة ، وهى القضايا التى لا يمكن أن يتولى حلها الأمير المالك ، أو الحاكم ، أو الإمبراطور ، أو الأمين العام للحزب الشيوعى ، أو رئيس الجمهورية . وهكذا ظهرت السوفيات فى روسيا القديمة . وقاومت السلطة القيصرية المطلقة هذه المجالس ، وقضت عليها فى عصور القنانة (رقيق الأرض) وخاصة فى عصر بطرس الأكبر . فلم تكن القيصرية بحاجة إلى هيئات للحكم المحلى بل كانت تخشاه . أما عندما أصبح الفلاحون رقيقاً لدى النبلاء ، فأى معنى إذن للإدارة الذاتية ؟

إلا أن تأثير إصلاحات نابليون في فرنسا وتورط روسيا في السياسة الأوروبية تتطلب إجراء إصلاحات في نظام الحكم المحلي ، وصارت هذه الإصلاحات محتمة بعد إلغاء نظام القنانة عام ١٨٦١ إثر فشل الحملة الحربية في القرم . وجاءت إصلاحات عام ١٨٧٧ بحل جزئي لهذه المشكلة عندما بعثت « مجالس الزيمستفو » . ولهذا لم تكن السوفيات التي ظهرت عام ١٩٠٥ شكلا جديدا للسلطة ، كما قال لينين ، بل الأقرب إلى الصواب أنها كانت هيئات « موازية » ممثلة لسلطة الشعب ، أنشئت لتوسيع القاعدة الاجتماعية للثورة .

ولذلك فليس مصادفة أن رفع بحارة كرونشتادت الثائرون ضد البلاشفة شعار « مجالس السوفيت بنون البلاشفة » . وهذا الشعار هو الذى رفعه أندريه سخاروف ، معترضاً على الاضطهاد الأيديولوجي للحزب الشيوعي السوفيتي ، ومدركاً تماماً أن السوفيات ، إذا ما تحررت من الأيديولوجيا ، فليست سوى صيغة تاريخية للتنظيم الذاتي الديمقراطي لمجموع البشر . وأنكر أن كثيراً من الديمقراطيين الحاليين تلقوا هذه الفكرة بإعجاب ، ومنهم جافريل بوبوف عمدة موسكو السابق .

أما أنا فقد رفضت مقولة « كل السلطة للسوفيات » باعتبار أن ذلك يتناقض مع منطق التطور التاريخي للحكم المحلي . فلكي تحتل السوفيات مكانتها ضمن هيئات السلطة والإدارة الذاتية ينبغي أن تتخذ صفة البلديات ، وينبغي أن تنفصل عنها نواة تنفيذية ، يكون لها استقلال نسبي ولكنها تخضع لرقابة السوفيات .

وفي هذا الاتجاه بدأ مجلس السوفيت الأعلى في تطبيق إصلاح نظام الإدارة الذاتية المحلية خلال أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ . ولكنهم لم يكونوا من إتمام هذا العمل الضخم ، وراحوا يطبقون تجارب بدائية دون إلمام بجوهر الإدارة الذاتية ولا بأوضاعها في العالم أو تاريخها في روسيا .

وكما هو معروف فقد أنهى انقلاب أغسطس ١٩٩١ وجود الدولة الشيوعية (بل الدولة عموماً) . ومع ذلك فقد تحررت السوفيات من وصاية الحزب الشيوعي ، وهذا ما كان يحلم به أندريه سخاروف . ومنذ ذلك التاريخ لم تعد الدولة سوفيتية بالمعنى السابق للكلمة . وتم إلغاء الطابع الحزبي والطابع السوفيتي باعتبارهما وظيفة أيديولوجية كانت السوفيات السابغة تقوم بأدائها ، وعادت إلى السوفيات صورتها الطبيعية - التاريخية ، واكتسبت محتوى بلدياً جديداً . والسوفيات بالتحديد هي التي أعطت للدولة طابعاً تمثيلاً ديمقراطياً شعبياً حقيقياً . ومن ثم فإن تنمية اليوم هو هجوم مباشر على الشعب الروسي وعلى منجزاته التي حققها بشق الأنفس في مجال الإدارة الديمقراطية والسلطة الديمقراطية .



أخيراً ، فى ٢٦ يناير ١٩٩٤ ، أى بعد ثلاثة أشهر من مطالبتي بمقابلة النائب العام كازانيك ، حضر ليسيكو وأخبرنى بأن النائب العام سيزورنى غداً . وفى ٢٧ يناير اقتادونى إلى مكتب مدير السجن .

كازانيك :

لم يسبق لى أن دخلت مكتب مدير سجن « ليفورتوفو » يورى راسفوروب . واقتادنى الحراس إلى هناك . كان فلاديمير ليسيكو واقفاً أمام باب المكتب فتبادلنا التحية . وكان كازانيك فى مكتب مدير السجن وحده .

استقبلنى بلطف . وكان من الذكاء بحيث لم يتخذ وضع المسؤول الكبير فى حضورى . وعلى الفور تطرقت إلى لب القضية فسالته لماذا أصدر ، بصفته النائب العام ، أمر إيداعى السجن فى مخالفة صريحة لكافة القوانين ، فأنا نائب برلمان ، ورئيس البرلمان الروسى ، ورئيس الجمعية البرلمانية لدول الرابطة . وتلقيت رداً مبهماً ، إذ ادعى أن « جسامه الجرائم التى ارتكبت فى ٣ أكتوبر » أعطته الحق ، فى هذه الحالة ، فى عدم الاهتمام بالشكليات .

فقلت له :

« يا ألكسى ايفانوفيتش ، وبم يتميز منطقك هذا عن منطق فيشينسكى الذى كان يرسل كبار رجال الدولة إلى الموت « دون اعتبار للشكليات » ؟ ربما كنت تتطلع إلى ارتداء حلة ذلك الرجل ؟ »

فهتف قائلاً :

« إنك تهيننى يا رسلان صرناوفيتش ! »

فأجبت :

« ومن تكون أنت حتى أهينك ؟ أنا رئيس مجلس السوفيت الأعلى لروسيا قد ألقى بى هنا على يدك ، لأننى دافعت عن الدستور الذى كان ينبغى عليك أن تنود عنه ليس أقل مما فعلت أنا . أنت المسؤول الأول عن القانون تنسخر على من ألقوا بالدستور والقانون جانباً وداسوهما كمخلفات مهمة ، وتلقى فى السجن بمن طالبوا باحترام القانون ! كيف تجرؤ على الكلام عن شرفك وعن إهانات موجهة إليك ! أنت الذى أهنتنى وأسأت إلى باهتمامك الباطلة . »

« ليست الاتهامات باطلة . الكلام يدور حول تصرفات محددة ... »

- فعلاً . هلا قلت لي : هل اطلعت على آخر مواد ملفي ، بما في ذلك إيضاحاتي بشأن أشرطة الفيديو ، ومن ضمنها الشريط الذي قدمه مصور وزارة الأمن ؟
- نعم ، أنا على اطلاع جيد على القضية .

- في هذه الحالة ينبغي أن تكون على علم بأن كافة الاتهامات باطلة منذ البداية ، وقد انهارت تماماً . فأول شيء أوضح التحقيق أنني تحدثت من شرفة البيت الأبيض ، بعد ساعة من استيلاء المتظاهرين على مبنى البلدية . هذا في الوقت الذي تدعون فيه أن خطابي هذا ينطوي على ركن الجريمة ويقوم أسامياً لاتهامي حسب المادة ٧٩ . فكيف يمكن توجيه اتهام بالتحريض على القيام بفعل بينما هذا الفعل قد وقع مسبقاً ؟
- هذا هو تفسيرك أنت .

- أنا لا أفسر الأمور يا ألكسي ايفانوفيتش ، أنا أقول الحقيقة متحماً بالمسؤولية ليس أمام يلمين أو أمامك ، بل أمام الشعب والتاريخ . وما أقوله سجله آلاف الأشخاص ومئات المراسلين ، ويمكن أن يشهد عليه نوابي في رئاسة المجلس والموظفون والعاملون بالسوقيات الأعلى والنواب . أنتم الذين تطرحون تفسيرات مصطنعة وتحاولون تعقيد هذه القضية المزعومة . ما حاجتك إلى ذلك ؟

- المسألة أن مصور وزارة الأمن نسي إعادة ساعة الكاميرا إلى الورااء بعد التوقيف الصيغى لمدة ساعة ، وبالتالي فإن موعد خطابك ليس الساعة ١٦،٥٢ كما هو في الشريط بل الساعة ١٥،٥٢ ، وهو وقت الاستيلاء على البلدية .

- ومع ذلك فهذا هراء ، لأنني من الساعة ١٥،٠٠ إلى ١٥،٣٠ عقدت مؤتمراً صحفياً ، ثم توجهت إلى مكنتي وتحدثت مع برانيكوف ، وبعد ذلك تحدثت مع أوراجتسيف . ثم جاء إلى أجنونوف وظل طويلاً يحاول إقناعي بالتحدث من الشرفة . وهكذا فإنني لم أخطب قبل الساعة ١٧،٠٠ ، ولن تستطيعوا إحضار ذلك بأي صورة . فلماذا تحاولون قلب الحقائق ؟ حسناً ، لنفرض أن خطابي كان في نفس توقيت الاستيلاء ، على البلدية . وإذا فقد أسرع الناس بعد خمس دقائق من انتهاء خطابي بتنظيم أنفسهم والركض إلى مبنى البلدية فاستولوا عليها ! هل وجنتم متظاهراً واحداً قال : « لقد اتبعت دعوة حسبولا توف ، ثم قام هو بتنظيمنا وقادنا إلى مبنى البلدية فاستولينا عليها » . وكان ينبغي عليكم أن تقدموا أدلتكم على هذا النحو . فهل في مقدوركم إثبات اتهاماتكم ؟ هل تعرف ما هي علاقة العلة بالمعلول ؟

- سنثبت اتهاماتنا ، لا تقلق بهذا الصدد .

- لن نتبثوا شيئا ، إذ لا يمكن إثبات الكذب ، وكل مناوراتكم مستفصل وسأحطم كل حججكم . ولكن تهمنى الآن مسألة أخرى : لماذا لم ترفع دعوى جنائية ضد الأشخاص الذين دبروا المؤامرة ضد الدستور وقاموا بانقلاب دولة بواسطة المرسوم رقم ١٤٠٠ ؟ إن من شارك في إعداد المرسوم قد شارك عمليا في المؤامرة ذاتها . أظن أن هؤلاء الأشخاص سيفلتون من المساءلة ؟ ولماذا تتمتر النيابة على جرائمهم الخطيرة ضد الدولة ؟

- أقول لك صراحة يا رسلان عمرانوفيتش إن المرسوم رقم ١٤٠٠ هو مادة للنقاش في المؤتمرات العلمية ، وليس له أى علاقة بأحداث ٣ أكتوبر التى انتهت أنت بالمشاركة في إعدادها وتنظيمها .

- مازلت أسألك يا ألكسى ايفانوفيتش عن علاقة المعلة بالمعلول في العملية الجنائية . ليس من الواضح لك أنه لولا صدور المرسوم المشؤوم رقم ١٤٠٠ لما وقعت أى مأساة في روسيا في الفترة من ٢١ سبتمبر حتى ٤ أكتوبر ، ولما سقط ضحايا بأكثر من ١٥٠٠ شخص ، ولما ضرب وأصيب الآلاف على أيدي القوات الخاصة لوزارة الداخلية . وأعزنى يا ألكسى ايفانوفيتش ولكن القول بأن « المرسوم رقم ١٤٠٠ يصلح مادة للنقاش في المؤتمرات العلمية » هو في غاية الصفاقة . إن هذا المرسوم هو الذى وضع البداية للمأساة الروسية الكبرى .

- هذه المأساة يا رسلان عمرانوفيتش كان يمكن ألا تقع لو لم تحبطوا المفاوضات في دير القديس دانييل ..

- كان ينبغي عليك أن تعرف أنه لم تكن هناك أى مفاوضات جدية في دير القديس دانييل . فقد كان الكرملين مضطراً إليها شكليا لأنها كانت مبادرة من الكنيسة الأرثوذكسية والبطريرك ألكسى الثانى . ولو كان الكرملين جادا في التفاوض لألقى المرسوم رقم ١٤٠٠ فوراً ، فبدون ذلك لا معنى للدخول في أى مفاوضات . والكرملين لم يمع إلى أن يتمخض نتائج إيجابية عن تلك المفاوضات .

- ولكنى أتصور أن تصريحك بخصوص المحاضر التى وقعها رئيسا مجلسي البرلمان سوكولوف وعبد اللطيفوف لم يكن بئاء .

- هذا تصورك أنت ، وكان يوسعى ألا أفتح معك حديثا حول هذا الموضوع ، ولكن مادمت تعد نفسك سياسياً قادرا على خوض هذه الأحاديث فدعنى أقل لك إن تصريحى هذا كان ضروريا للغاية ومناسبا ، ولم يأت من باب المصادفة . لقد كلفنى المؤتمر العاشر الطارئ بإصدار بيان بهذا الصدد . وقد ركز البيان على المشكلة الرئيسية للمفاوضات وهى إلغاء المرسوم رقم ١٤٠٠ . وكل ماعدا ذلك ، وهو قضية الأمثلة ، والكهرباء ، والتموين

والاتصالات في « البيت الأبيض » مسائل متفرعة من القضية الرئيسية . وهذا هو جوهر تصريحى . وكان الكرملين في مباحثات دير القديس دانتيل يحاول التهرب من هذه المسألة . وليس من شأنك اليوم أن تتحدث عن ذلك ، فلنتحدث في صلب الموضوع : لماذا تواصل إيفاتى فى السجن ؟ ولماذا لا يجلس هنا المجرمون الحقيقيون الذين دبروا الانقلاب ؟ والذين أطلقوا الرصاص على الشعب يوم ٤ أكتوبر ؟

- حسنا يا رسلان عمرانوفيتش ، لقد قلت لك وجهة نظرى ، وليس لدى وقت كثير . أنا شخصا لا أشك فى أنك مذنب فى التهم الموجهة إليك . ولو كان لدى شك لما بقيت أنت هنا . أنا بالطبع متعاطف مع وضعك .. وقد تصرف كـ شخص مهنـب حقيقـة ولكن ... -
واشاح بيديه .

وأومأت له برأسى مودعاً واتجهت إلى الباب حيث كان الحارس ينتظرنى ولم يطلق صبرا فبادرنى بالسؤال :

- كيف الحال ؟

- لا شيء .

- إنه يخاف من يلتسين ..

هكذا قال ذلك الحارس البسيط من حراس « ليفورتوفو »...

حياة السجن اليومية :

... مر شهر يناير كله تقريبا دون استدعاء للتحقيق ، وكان المحاميان فوميتشوف وسانكوف يزوراننى بانتظام وينقلان إلى الأخبار ، بما فى ذلك أخبار البرلمان الجديد ، أى مجلس الدوما . ولكن هذا الجانب من حياة المجتمع لم يكن يثير اهتمامى . إلا أن الناخب قد فعل كل ما يستطيع فى ظل التسلط المطلق لوسائل الإعلام ، وخاصة الإذاعة والتلفزيون ، وشراء الذمم والكذب الشامل وارتباك المعارضة . فقد وجه هذا للناخب صفة قوية لحكام الكرملين وحرّمهم من فرصة « إضفاء الطابع القانونى » على واجهة نظامهم ، فهل هذا قليل ؟ عبثاً فنقت على الشعب وتصورت أن صبره هو عبودية . كلا ، إنها الحكمة والصبر وليس للعبودية ..

... أذرع الزلزلة . سبع خطوات من السير إلى الباب ، وسبع خطوات إيابا ... يقول الحكيم كونفوشيوس : « أتى لنا أن نعرف ما هو الموت إذا كنا لم نعرف بعد ما هى الحياة » .

إذاعة « ماياك » تنذع أن الرئيس الشيشاني جوهر دودايف قد أعاد الجنسية الشيشانية إلى رئيس البرلمان الروسي السابق رسلان حسيولاتوف استجابة لمطالب المواطنين . وجاء فوميتشوف فقال إن حركة المطالبة بالإفراج عن حسيولاتوف وغيره من نزلاء « ليفورتوف » ، والتي أسسها الدكتور جادجي مجميدوف من مدينة محج قلعة (عاصمة جمهورية داغستان) تنتشر نفوذها بسرعة . كما أخبرني أنه جرت محاولات لتسجيل مرشحا لمجلس الدوما في ٨ مناطق أخرى غير داغستان ، ولكنها رفضت جميعا . وقال إنه بجوار سجن « ليفورتوف » يتجمع الناس ، ليس فقط كبار السن ، بل والشباب وأشخاص متوسطو العمر ، ويسألونه عنى وعن صحتى ويبلغون تحياتهم . وقال فوميتشوف إنه يتلقى مكالمات عديدة من مختلف الأشخاص الذين لا يعرفهم ومن محامين فى شتى المدن يعرضون مساعداتهم . وقال محامى فى النهاية .. « إن الاهتمام بك يزداد بقدر ما يتناقص الخوف من النظام » ...

... وفى السجن تلقيت طرودا تحتوى على مأكولات وكتب ومنشورات دينية من أشخاص لامتعرفة لى بهم على الإطلاق ، ولكنهم يعرفوننى ويعرفون لماذا ألقى بى فى السجن ، فقد كنت أذاع عنهم وأحاول أن أجعل الدولة دولتهم التى تتشكل بإرادتهم وتحمل مصالحهم ، لا هذه الدولة التى يتحكم فيها الموظفون و « الأثرياء الجدد » ...

... أشعر بالوحشة . يقول أفلاطون : « لا أحد يعرف ما هو الموت ، وما إذا كان أعظم خير للإنسان . ومع ذلك فالجميع يخافونه ، وكأنما هو فى وعيهم أكبر الشرور ! » ... سبع خطوات إلى الباب ، وسبع خطوات إيابا .. سبع خطوات ... وإياباً ...

شكوك ومخاوف :

كنت متشككا في قدرة مجلس الدوما على إطلاق سراحي . بالطبع كان واضحا أن الناخبين بذلوا كل ما يستطيعون للإعراب عن احتجاجهم الشديد على سياسة يلتسين ، وعلى يلتسين نفسه ، وعلى قصف البرلمان في أكتوبر ١٩٩٣ . ولذلك ، فعلى الرغم من الابتزاز الإعلامي والنفسى الهائل فقد صوت الناخبون عمليا ضد دستور يلتسين . فبينما أعلن أن الدستور وافق عليه أكثر من ربع الناخبين إلا أن المؤيدين كانوا في الواقع خمس الناخبين (٢٠ ٪) .

لقد أشد الناخبون على الكرملين مخطئه كله ، فقد حجبوا نقتهم عن غلاة « الديمقراطيين » من جماعة جايدار - يلتسين ، وعن مختلف الأحزاب « المرحلية » والمتعشية على فئات موائد سيد الكرملين . وكاحتجاج ضد اليلتسينية أبدى الناخبون تأييدا كبيرا لفلاديمير جيرينوفسكى (*) تكلية في التحالف السلطوى .

وحسب « الدستور الجديد » احتفظ مجلس الدوما بوحدة من الصلاحيات القليلة التي تركت له ، ألا وهي صلاحية العفو للعام حسب بعض المواد . بالطبع أبقي مؤلفو الدستور على هذه الصلاحية على اعتبار أن الدوما ستكون ذات تركيبة مختلفة عن الحالية ، إذ كانوا واثقين من أنهم سيمسطلون سيطرتهم التامة على البرلمان الجديد .

ولهذا كنت متشككا . وكنت أعول على نفسى أكثر من أى شيء آخر . ولكن القلق ساورنى بصدد الحرص الواضح لكبار المحققين ، ومن ضمنهم كازانيك ، على عمل كل شيء ، ولو بالتزوير ، لكى يتهمونى بما لا يمكن أن أتهم به . وها أنذا أسمع فى الراديو ، فى الساعة الثانية عشرة على ما أعتقد أن « مجلس الدوما اتخذ قرارا بالعفو عن المسجونين فى سجن ليفورتوفو المتهمين بتدبير أعمال شغب جماهيرية فى سبتمبر / أكتوبر ، والإفراج عنهم فوراً هم وأعضاء لجنة الطوارئء ومدبرو مظاهرات أول مايو ١٩٩٣ ... » .

ولا يسمعى أن أقول إن هذا النبأ قد أسعدنى فوراً .. كلا ، بل كان ثمة إحساس بالمرارة . فقد أدرك الكثيرون أن قرار الدوما هذا كان لا يخلو من تأمر ومن معاملة

(*) رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى فى روسيا ورئيس كتلة الحزب الليبرالية فى مجلس الدوما . من أبرز أقطاب الاتجاه القومى للمتطرف فى روسيا .

أخلاقية على حساب الحقيقة ، على حسابي أنا وروتسكوى . فلولا إلثاؤنا فى السجن لما أصبح الكثر من النواب الجند نوابا . وهل كان يمكن أن يصبح إيفان ريكيين رئيساً للدوما وفلانيمير شوميكو رئيساً للجمعية البرلمانية ؟ ولماذا رفضوا تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى مأساة سبتمبر / أكتوبر ؟ لقد كان من الضرورى ، فى جميع الأحوال ، أن تتشكل هذه اللجنة . بل وكان ينبغى تشكيل محكمة عسكرية دولية .

دارت كل هذه الأفكار فى رأسى ... أما الآن ... طلبت استدعاء مدير السجن أو نائبه ، وسرعان ما جاء نائب المدير فوجهت إليه عدة أسئلة بصدد تنفيذ قرار المشرعين « بالإفراج فوراً » عنا . فقال إنه لابد من قرار بذلك من النيابة العامة .

فسألته :

- وما الداعى ؟ قرار الدوما ينبغى تنفيذه فوراً ، فهكذا جاء فى القرار . وليس هناك نص بأن ذلك من اختصاصات النيابة العامة المطلقة . ويوسع إدارة السجن أن تقوم بذلك من جانبها هى بالنسجام تام مع قرار مجلس الدوما . ألا يحدث أن المتهم يطلقون سراحه من قاعة المحكمة مباشرة إذا ما صدر الحكم بالبراءة ولا ينتظرون « قراراً بذلك » من النيابة ، بل يفرون عنه فوراً .

وافقتى محدثى على هذا المنطق ، وقال إنه ، على حد علمه ، فلن تماطل النيابة العامة ، لأنها هى بالذات صاحبة المصلحة فى حفظ هذه القضية .

المهزلة :

وبعد ذلك بدأت المهزلة . فحينما كنت أنتظر الإفراج ، أصدر النائب العام كازانيك تصريحاً مهيناً للدوما .. وبدأت المعمة .. لقد خافوا ..

وصل المحامى ، وساقونى إليه من جديد تحت الحراسة . ولم يخف الحراس فرحتهم ولكنهم تساءلوا : ما هو هذا العفو ؟ وعمن ؟ كان ينبغى وقف الدعوى ضد روتسكوى وحسبولاوف لعدم توافر أركان الجريمة ... وقال لى أحد الحراس : أنذكر يا رسلان عمراتوفيتش أننى سألتك ثانى أو ثالث يوم لاعتقالك : أحقا ستغفر لهؤلاء الوحوش ما فعلوه ؟ فماذا أقول لهذا الرجل ذى القلب الحساس للعدالة والشرف والمعاناة ؟ لقد سبق أن أشرت إلى أننى لم أجد بين حراس السجن أى شراسة أو مادية أو لا مبالاة تجاه مصائب البشر . إنهم أناس كغيرهم ، يهتمون بحيوية بكل ما يجرى ، ويدينون الاستبداد الذى وقع فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ بصراحة ودون خوف .

... كان فوميتشوف مضطرب الأعصاب للغاية . وأخبرني أنه منذ لحظة إذاعة الخبر وزوجتي والأقرباء الآخرون والأصدقاء والرفاق واقفون أمام « ليفورتوفو » في « نوبة حراسة » . ولكن شكليات قرار الدوما لم تستكمل بعد (أنكر أنني كنت أوقع على الكثير من قرارات السوفيت الأعلى بعد صدورها بساعة أو ساعتين . وحتى أثناء الجلسات كانوا يأتونني بالنص المدقق بعناية من قسم البروتوكول فأوقعه فوراً) . وكما اتضح فيما بعد لم تستكمل شكليات قرار الدوما إلا في حوالى الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً .

في صباح اليوم التالي قيل إن قرار الدوما « في الطريق » إلى النيابة العامة . وقال فوميتشوف « لا بد أنه قد وُقِع » . وكان قد جاء لتهنئة خاطري ثم انصرف . وفجأة .. تكلم كازانيك . كانت كلمة مهينة للدوما ، ومهينة لى ، ولروتسكوى ولبقية جماعتنا من « نزلاء ليفورتوفو » .

لقد قال عنا إننا « مجرمون » ، وأتهم الدوما « بعدم التبصر » فى اتخاذ هذا القرار « المثير للشغب » .

بالطبع ألقنتى ذلك كثيرا . وجاء فوميتشوف ثانية فوجنته فى غاية الاضطراب . وأخبرنى أنه بدأت « مناورات نافهة » حول العفو . فحاشية القصر ، التى كانت فى البداية تريد العفو ، أخذت فجأة تعارض ضغوطها على يلتسين (وإن كان غير مفهوم إلى أى درجة هى صادقة) وتطالبه بوقف العفو . ورغم انفعالى أنا شخصيا فقد طمأننت فوميتشوف قائلاً له إنه فى جميع الأحوال فقد نُسِف الاتهام ، ولم تعد هناك « قضية » ، ورغم كل شيء فسُخرج من السجن قريباً .

وحذرني المحامى من توقيع أى أوراق ، من نوع « الاعتراف بالذنب » ، الضرورى للإفراج ، ، فضحكت قائلاً : ايلعبوا غيرها !

الاستعداد للخروج .. التوديع :

أخيراً وصل ليميكو ومساعدته ، والمحاميان فوميتشوف وساكوف ، وحملوا معهم أوراقاً ، إذ كان ينبغي أن أوقع بالموافقة على العفو الذى أعلنه مجلس الدوما . بالطبع موافق ، ولم لا ؟ ولم يطلبوا أى شروط من نوع « الاعتراف بالذنب » فوقعت وانصرفوا . وقبل ذهابهم قالوا إنهم سيعودون قريباً بقرار النيابة العامة بالإفراج . وكنت قد كففت عن الاضطراب ، إلا أن الموظفين فى منجن « ليفورتوفو » أصبحوا عصبين . وطلبت ماكينة حلاقة ، ثم رحت أجمع « أغراض » السجن : الملابس والأحذية وقضائى الصحف التى جمعتها للكتاب ، وبعض كتبى ، والأواني المنزلية التى سمحوا لى بها هنا . وساعدنى

فرانكو بحماسة وفرحة ظاهرة . لقد جمعنا زنزانة واحدة حوالى ثلاثة أشهر ، فألف أحدا الآخر (تحسنت لغتى الإنجليزية قليلا من الحديث معه) .

سُرعت فى حلاقة ذقنى . وفجأة فتح باب الزنزانة على مصراعيه ، ووقف أمامه خمسة أو ستة مراقبين وقد خالجهم القلق . قال أحدهم : يا رسلان عمرانوفيتش ، ينبغي أن تسرع ، فقلت : انتظروا قليلا ، إننى أخلق ذقنى ، فقالوا : ربما تحلقها فى البيت ، فالموقف متوتر ، ... كانوا بالفعل قلقين على ، إذ كانوا على دراية بتقلبات مزاج الكرملين ، ولذا أرادوا إطلاق سراحى بأسرع ما يمكن .

خرجت وألقيت نظرة أخيرة على الزنزانة التى عشت فيها شهورا مضنية طويلة . ويبدو أنها المرة الأولى التى تبلى فيها الدموع عيني منذ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ . ومضيت فى العمر المؤلف لآخر مرة (أرجو من الله !) . وكان المراقبون يتحدثون معى بحياة ويسألون عن أشياء ما ويتمنون لى التوفيق والصحة . وكان كل منهم يحمل شيئا من مناعى . وخرجنا عبر الممرات الملتوية فمررنا بالحمام وغرف الموظفين التى استحويت فيها ، ووصلنا إلى باب الفناء الداخلى للسجن . وعند البوابة ودعت « سجانى » بحرارة وشكرتهم على مواساتهم الإنسانية وعلى احترامهم لى ، وكذلك على عشرات الخدمات الصغيرة التى تكتسب قيمة كبيرة عندما تكون سجيناً فى زنزانة صغيرة ! وقبل ذلك كنت قد ودعت بحرارة مدير السجن رامستفوروب ، ذلك الرجل الشريف المهذب .

الخروج إلى الحرية ! :

فتح باب اللدمة فرأيت الوجوه المألوفة : ابنتى سيما وزوجتى رائيسا ، وازتمت على العجايز . وقالت إحداهن : عسى يا بنى أن ينجيك الله من الوقوع ثانية فى براثن يلتسين الكافر ! وكان هنا أيضا أقارب الجنرال أنشالوف والجنرال برانيكوف ، وأقاربى ورفاقى : بورى جرانكين ، وسرجى ليتشاجين ، وسلمان حسيميكوف ، وعبد الله بوجايف ، وبغيتنى فينوتشكو .. وكان الصحفيون قليلين ، فقد تركوهم يقفون عند البوابة الرئيسية .

جلسنا فى السيارة ويجوارى سيما ، وغادرتنا فناء سجن « ليفورتوفو » الذى قضيت فيه قرابة خمسة أشهر مهاناً مذلاً ومفترى على من يلتسين وأنصاره ولكن ليس من الشعب . هذا ما كنت أعيه ومازلت أعيه اليوم .

وخاطبت الصحفيين شاكراً شعوب روسيا التى طالبت بإطلاق سراحى ، وأولئك الشجعان الذين لم يخشوا رفع أصواتهم من أجل الإفراج عن الأبرياء .

نسيم الحرية ... يقولون إنه حلو ولطيف . ولكنى لم أشعر بشيء سوى أننى حر ...

رد الفعل على قصف البرلمان :

شوهدت جماعة يلتسين العاملة بأملوب جوبلز أحداث موسكو ورسمتها بصورة مناسبة لها ، ولم تكثف بذلك بل أسدلت الصمت على رد الفعل الحقيقي في مدن وقرى روسيا والبلدان الأخرى إزاء تلك الأحداث .

فليس صحيحا القول بأن روسيا « بلغت » هذا الانقلاب ، رغم أنه يبدو لي أحيانا أن الأمر كذلك . أما في واقع الأمر فقد شملت إدانة الانقلاب الذي دبره يلتسين كل مكان في روسيا تقريباً . ففي موسكو وضواحيها وبطرسبرج وضواحيها ، وفي كالينينجراد وروستوف وريزان وسمارا ومراكتوف وياروملافل وفلانديمر وأومسك ونوفوسيبيرسك وكيمريوفو وخباروفسك وفلانيفوستوك وتولا ونوفجورود وبسكوف وبتروزافونسك وتشليابنسك وأوليانوفسك وأوفا ويشكرأولاء ومحج قلعة وخاساف - يورت وجروزني ، وغيرها وغيرها من المدن خرج الناس إلى الشوارع يتساءلون : « لماذا قصفوا البرلمان ؟ ولماذا سجنوا حسبولاتوف » دون أن يجرؤ أحد على الرد على تساؤلاتهم .

وفي جمهوريتي الشيشان وداغستان اتخذت حركة المطالبة بالإفراج عن حسبولاتوف وروستوكوي طابعا شعبيا واسع النطاق ، بحيث بدأ وكأنها على وشك الإطاحة بالحكام المحليين هناك . ففي جروزني ومحج قلعة مثلاً بلغ عدد المتظاهرين المطالبين بالإفراج عن حسبولاتوف ١٠٠ ألف شخص ، وهو رقم لا سابق له حتى في هاتين الجمهوريتين المعروفتين بالنشاط السياسي المحتدم . ورغم معارضة دودايف فقد اضطر إلى « إعادة » الجنسية الشيشانية إلى حسبولاتوف ، والتي كان قد جرده منها انتقاماً لعدم اعتراف البرلمان الروسي بشرعية انتخاب دودايف رئيساً للشيشان في نوفمبر ١٩٩١ .

وربما يتساءل المرء : وما دخل أهالي خكاسيا أو بورياتيا مثلاً بقضية حسبولاتوف ؟ غير أنه انصح أن الناس مهتمة بذلك ، خاصة وقد تابعوا الموقف الرجولي لزعيمهم البرلمانين فلاديمير شتيغاشيف وليونيد بوتابوف اللذين وقفا حتى النهاية إلى جانب رئيس السوفيت الأعلى لروسيا ، ولم يرضخا لضغوط الكرملين ، فانتخبهما الأهالي الممتنون مرة أخرى . وهذا ما حدث أيضا في بشكيريا ، حيث أعلن رئيس السوفيت الأعلى لهذه الجمهورية مرتزا رحيموف خلال حملته الانتخابية لمنصب رئيس الجمهورية أنه كان معارضا بشدة لمرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ وقال إن « يلتسين لم يكن على حق » ، فصوت له حوالي ٨٠٪ من الناخبين ، بينما لم يحصل خصمه المؤيد ليلتسين ، والذي كانت شعبيته من قبل واسعة ، إلا على نسبة ضئيلة من الأصوات . وهذا ما حدث في عموم البلاد في انتخابات ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

والذى انقذ أنصار يلتسين من الهزيمة المحققة هو ، أولاً ، القانون الانتخابى الذى وضعوه ، إذ لم يكن التصويت بالاسم ليلتسين أو جايدار أو شوميكو أو كوتيريف أو غيرهم من المخنبيين فى قصف البرلمان وقتل المواطنين الأبرياء فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ، وثانياً لجوؤهم إلى التزوير سواء فى التصويت على الدستور أم فى انتخابات النواب .

وهكذا لا ينبغى للبحث عن أسباب هزيمة أنصار يلتسين فى « أغوار النفس الروسية الغامضة » ، بل إن السبب أبسط من ذلك بكثير : إن جمهور الناخبين اليمسطاء يكره الدم والعنف والظلم ..

وفى دول الرابطة أيضاً ، وفى كثير من مدنها انتشرت مظاهر الغضب والاستياء من قصف البرلمان الروسى والتفكيك برئيسه ، كما تجلى ذلك فى سيناستوبول وسيمفروبول بأوكرانيا وفى بيلاروسيا وكازاخستان . وبالتسبة لكازاخستان برزت مظاهر الاستياء بصورة أوضح ، إذ أن الكثيرين من مواطنى الجمهورية ، من روس وكازاخيين ، يتكرون أننى قضيت صباى فى كازاخستان ودرست فى جامعة عاصمتها ألما - آتا . ولا غرو أن الرأى العام الكازاخستانى قد وقف موقفاً سلبياً من رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف لموقفه المؤيد ليلتسين فى أحداث سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ رغم ما كان بينى وبين نزاربايف من علاقات طيبة .

كما وقف الرأى العام فى بيلاروسيا نفس الموقف السلبى إزاء تأييد رئيس البرلمان البيلاروسى شوشكيفتش ليلتسين . وهذا هو « السر » فى سقوطه . كما تعزز موقف خصوم الرئيس الأوكرانى كرافتشوك لأن الناس ، بطبيعتها ، تكره الغدر ، وكان ذلك تقديرهم لصمت الرئيس الأوكرانى وتأييده لقصف البرلمان الروسى وإيداع رئيسه السجن .

وتعلت أصوات الاحتجاج فى كثير من البلدان الأخرى . وأدان حزب العمال البريطانى مواقف يلتسين اللادستورية وأيد شرعية البرلمان الروسى (أعرب ٤٠ نائبا عن احتجاجهم على يلتسين) ، ووجه البرلمان التركى ورئيسه حفام الدين جندروك رسالة إلى البرلمان الأوروبى تطالب بإدانة تصرفات يلتسين . وطالب عدد من نواب برلمانات إيطاليا وفرنسا واليونان وغيرها بإنشاء محكمة دولية لمحكمة الطغمة الحاكمة فى موسكو على ما ارتكبته من أعمال إجرامية . ولكن هذه المحاولات أحبطتها الدوائر الحاكمة التى استجاب هذا الانقلاب المموى لمصالحها . وقام نواب عدد من الدول العربية ، فى مصر وسوريا والأردن والكويت ، بجهود نشيطة لإطلاق سراح رئيس البرلمان الروسى . وإنى لمتن لهم .

رسائل ومذكرات ويوميات رئيس البرلمان

إفلاس رئيس :

لماذا أكتب هذه الرسالة ؟ وفي هذا الوقت بالذات ؟

لأن المأساة التي تشهدها موسكو الآن بسبب للرئيس المتمرد ، والذي دبر تمردا مسلحا ضد أعلى هيئة للسلطة حسب المادة ١٠٤ من دستور الاتحاد الروسي (وهي مؤتمر نواب الشعب) يصعب التكهّن بنهايتها . ويبدو من النبرة الهستيرية التي سيطرت على الإذاعة والتلفزيون أن الكرملين قرر السير حتى النهاية . إذ نراهم يشيرون بالمرسوم الرئاسي رقم ١٤٠٠ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، والذي وضع بداية هذه المأساة بتعديده على الدستور والقوانين الاتحادية . وكما في الأيام الغابرة ، في ظل الحكم الشيوعي في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات ، يدعو « ممثلو مختلف الفئات الشعبية » إلى « إظهار الحزم » و « تصفية عصابة المجرمين من البرلمانيين السابقين » ، و « تحطيم رؤوس هؤلاء الكلاب » (نفس التعابير القديمة المألوفة لذلك العهد) و « سحق وكر الإجرام » الذي عشن فيه « القتل ومدمنو المخدرات والخمور » وهلم جرا ... ذلك هو أسلوب الصحافة الديمقراطية الجديدة في روسيا ، والتي تعكس المستوى الذهني لقادة الكرملين .

لقد كنت مع روتسكوي من منظمي قمع تمرد الكرملين في أغسطس ١٩٩١ . ومن زاوية الغضب الشعبي فإن هذين الحثثين لا يماثلان . إذ كان عدد الأشخاص الذين هبوا للدفاع عن الدستور في هذه المرة أكثر بعشرات المرات مما كان عليه في أغسطس ١٩٩١ . لقد احتشد في هذه المرة مئات الآلاف من الطلاب والعلماء والعمال والمدرسين والأطباء وأصحاب الأعمال والباحثين والموظفين ، والكثير من الشبان والشابات . وقد حاولوا كسر حلقة الحصار المضروبة حول مبنى البرلمان والتي تضم عدة آلاف من جنود « أومون » . ولم ينته مؤتمر الاحتجاج الذي أقيم في ميدان « سمولنسكايا » إلا بعد ضرب مبرح للمجتمعين ، وفاقّت وحشية « الأومونيين » كل تصور ، إذ كانوا يجهزون على الجرحى بركلهم بالأحذية الثقيلة ، ويحطمون رؤوس من يسقط على الأرض ، كما اعتدوا بالضرب على عشرات الصحفيين . إن جميع محاولتنا لإجراء مباحثات سلام مع الكرملين تنتهي دائما بالفشل ، إذ يتشدد الكرملين في مطالبته لنا بإخلاء المبنى والخروج منه مرفوعي الأيدي كأسرى الحرب . « البيت الأبيض » محاصر تماما ومحاط بالأسلاك الشائكة (من نوع « حلزون برونو » المحرم دوليا منذ الثلاثينيات) وليس لدينا كهرباء ولا تدفئة ، وفي

الليل نوقد الشموع . والكريمليين المتمرد مضطر لتغيير أفراد الشرطة و «أومون» المحاصرين للمبنى إذ تهبط روحهم المعنوية بسرعة . وربما لهذا نلاحظ بينهم في الأونة الأخيرة الكثيرين من المكاري نوى النظرات الزائفة والميول العدوانية . وما قد مرت عشرة أيام على هذا الوضع دون وقوع مصادمات متبادلة كبيرة ، ولكن الوضع قد ينفجر في أية لحظة ، وعندئذ تميل دماء غزيرة . والكريمليين يريد ذلك ويدفع في هذا الاتجاه . لقد حذرت مرارا في كلماتي من أن استفزازا كهذا قد يقع بأوامر مباشرة من يلتسين وبرين ، بحيث تلقى التبعية علينا . وإلى الآن أمكننا أن نتجنب ذلك . والتكتيك الذي نتبعه هو نفس تكتيك أغسطس ١٩٩١ : أى تجميع وحشد أكبر عدد ممكن من الأشخاص حول البيت الأبيض ، والإبقاء عليهم حتى إحراز النصر التام على الكريمليين المتمرد الذي يملكه الذعر ، لأنه لم يتوقع مثل هذا الحزم من جانب النواب ومثل هذا الدعم اللواسع من جانب أهالي موسكو .

وقد جاء الكثيرون لدعم البرلمان من أقاليم روسيا ودول الرابطة وحتى من البلق . أفلا يدل ذلك كله على أن مؤسسة الرئاسة لا تصلح لروسيا ؟ لقد جاءت الرئاسة الأولى (لجورباتشوف) بانقلاب « لجنة الطوارئ - ١ » ، وانتهيار الاتحاد السوفيتي . وجاءت الرئاسة الثانية (يلتسين) بانقلاب الكريمليين ، « لجنة الطوارئ - ٢ » ، فبم منتتهى ؟ ويبدو أن تاريخنا يجعل أى رئيس ، يملك سلطات تنفيذية ، يسعى حتما إلى أن يصبح فى وضع القيصر أو الأمين العام للحزب . وهذه مأساة . ينبغي فى الدستور القادم وضع قيود كبيرة على صلاحيات رئيس الدولة ، وجعل الرئاسة مجرد وظيفة تمثيلية ، وتقوية دور الحكومة الاتحادية المسؤولة حصراً أمام البرلمان ، والحدول عن الانتخابات الرئاسية المباشرة . وهذا وحده هو الذى يلجم الرئيس ويمنعه من أى تطاول وجنوح نحو السلطة الفردية . وليس هذا ما أردت أن أكتب عنه فى هذه الرسالة ، التى ربما كانت اخر ما أخط . لقد سمع مواطنونا الكثير من الافتراءات عن النواب الروس وعن رئيس السوفيت الأعلى . وقد يتمكن الكريمليين من حلنا ، ويبدو أننى سأقتل . وأخشى عندئذ ألا يبقى من يرد على افتراءات الكاذبين .

ولهذا أريد فى هذه الرسالة أن أعرض بالتحليل لنشاطنا وعملنا السابق ، وأبين الظروف التى عملنا فيها خلال السنوات الثلاث الماضية ، وأتى شخص ضعيف كان يلتسين الذى لم يكن قادراً على العمل ولم يدعنا نعمل . فالرئيس الضعيف المتهالك هو وحده الذى يقيم على شن الحرب على برلمان بلده . ولهذا قررت أن أجعل عنوان هذه الرسالة « إفلاس رئيس » . فمما لا شك فيه أن الميول اللاديمقراطية فى بلدنا مرتبطة بالحكم الرئاسي ، وقد تسارع إيقاعها بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١ . كما أنها مرتبطة ، نوعاً ما ، بالصفات الشخصية ليلتسين . ورغم إقرار الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات ووضع أساس قانونى

متين للدولة الديمقراطية ، فإن الصلاحيات التنفيذية اللا محدودة للرئيس قد مهدت السبيل لقيام نظام سياسى ذى طابع خاص (بوليسى - عسكرى) وحولت التشريعات الديمقراطية عمليا إلى مجرد بيانات ، كما كان الحال فى الماضى القريب . ولهذا يمكننى أن أخلص إلى الاستنتاج التالى : خلال العام ونصف العام الماضيين على الأقل جرى الصراع فى روسيا بين اتجاهين : أحدهما شخصانى ، رجعى ، يؤكد سلطة الفرد فى تجليها المعادى للشيوعية ، والذى يمثلها يلتسين خير تمثيل ، والثانى اتجاه ديمقراطى ، يؤكد قوة القانون والدستور ، ويمثله البرلمان ونظام الهيئات التمثيلية (مجالس السوفيت) والمنظمات الاجتماعية - السياسية غير المرتبطة بالكريمين والحكومة ، والانتقابات وغيرها .. الخ . ولهذا فلا معنى للكلام عن علاقات الشخصية والذاتية بالسلطة التنفيذية فى هذا المجال . ولنبداً بالحديث عن الظروف التى جرت فيها انتخابات نواب روسيا عام ١٩٩٠ ، وكيف جرى انتخابهم ، وكيف حدثت التحولات فى آراء النواب ومواقفهم وتأثير أى ظروف حدثت ذلك .

ظروف حملة ١٩٩٠ الانتخابية :

أعتقد أن عام ١٩٩٠ كله كان عام النهضة الديمقراطية الكبرى فى المجتمع ، وتخلصه الفعلى من رواسب الشمولية للروحية الجديدة ، وارتفاع معنويات الشعب وتوقع حدوث تغيرات كبرى كنتيجة لانتخاب النواب الجدد . وهاهى نفوذ الحزب الشيوعى بسرعة ، وخاصة نفوذ اللجان الحزبية على شتى المستويات ، من مستوى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى القمة إلى اللجان الحزبية الأساسية فى القاعدة ، ووجد موظفو الحزب أنفسهم فى فراغ . وبالعنصرية ، كان الكثيرون من العاملين فى الحزب الشيوعى يرغبون فى التغيير ، ويعربون عن استيائهم من القيادات المركزية والإقليمية للحزب الشيوعى ، ويدركون ضعف مركز المادة المساندة من الدستور وحول الدور القيادى للحزب ، (التى أدخلت على الدستور السوفيتى فى عهد بريجنيف عام ١٩٧٧ ، ومبادرة من رجال القانون الأوفياء ، ومن بينهم الأكاديمى كودرياقسيف) . وهذا الوضع قد ساعد على إجراء الانتخابات البرلمانية فى روسيا على أساس ديمقراطى حقيقى ، وهو ما يشهد عليه انتخابى نائباً كتمال . فقد رشحنى للبرلمان أساتذة وطلاب جامعة جروزنى فى جمهورية الشيشان وإنجوشيا ، الذين أعجبته مقالاتى التى كنت أنشرها فى الصحف المركزية وانتقد فيها بشدة السياسة الاقتصادية وأقدم الأسانيد التى تبرر ضرورة إقامة اقتصاد السوق . وكان منافسى اثنين من مديرى أكبر المؤسسات (بناء الماكينات وتكرير البترول) ، والسكرتير الثانى للجنة الحزب الشيوعى على مستوى المحافظة ، ومدير الاذاعة والتلفزيون الجمهوريين . وكان يبدو أنهم يملكون كافة الإمكانيات لاستخدام نفوذهم القوى فى الحيلولة دون انتخاب

أستاذ من موسكو . ولكن ذلك لم يحدث . إذ كان تأثير الرأى العام ومجموعات المساندة من القوة بحيث لم يحاول أحد من منافسى اللجوء إلى أى وسائل غير نزيهة . وعلاوة على ذلك ، فقد كانت السلطة آنذاك لا تزال تلتزم بقدر من الأخلاقيات ، الأمر الذى لم يعد واردا الآن . وهكذا كان الوضع تقريبا فى الدوائر الانتخابية الأخرى . وفى ١٠٦٦ دائرة انتخابية تنافس أكثر من ١٢ ألف مرشح ، وفى ١٧ دائرة فقط جرت الانتخابات بدون منافسة . وبالطبع لا يجوز أن نضفى الطابع المثالى على تلك الانتخابات ، إذ أن تأثير الحزب الشيوعى كان لا يزال كبيرا ، ولكنه لا يقارن بما يحدث الآن من جانب الكرملين وصنائه المحليين الذين لا يتورعون عن استخدام كافة أساليب الابتزاز .

تطور آراء النواب :

منذ المؤتمر الأول لنواب الشعب فى يوليو ١٩٩٠ تشكلت الكتل البرلمانية « شيوعى روسيا » ، و « روسيا الديمقراطية » ، و « الديمقراطيون المسيحيون » و « الزراعيون » ، وغيرها من الكتل . ورغم أن غالبية النواب كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى ، فقد وصلوا إلى مقاعد البرلمان بوصفهم إصلاحيين (بخلاف برلمان الاتحاد السوفيتى لعام ١٩٨٩) ينتقدون بشدة الأوضاع القائمة ويقترحون نظاما بديلة . وفى المرحلة الأولى نشبت مواجهة حادة بين كتلتى « شيوعى روسيا » التى كان يؤيدها حوالى ٢٥ - ٣٠ ٪ من النواب ، و « روسيا الديمقراطية » التى كانت تحظى بتأييد حوالى ٢٠ - ٢٥ ٪ من النواب . ورغم ذلك كان أكثر من نصف النواب أقرب إلى أن يكونوا من أنصار « حزب التفكير السليم » ، وأخذ عدد هؤلاء النواب يتزايد بسرعة . ولم تكن كتلة « شيوعى روسيا » مثلاً متجانسة على الإطلاق ، إذ كانت تضم عددا كبيرا من النواب نوى الاتجاه الاشتراكى والإصلاحى والاشتراكى - الديمقراطى ، ومن الأشخاص الذين يرغبون فى إصلاح الحزب الشيوعى على أساس الأفكار الشيوعية ، وكذلك من النواب الشيوعيين المزمتمين ، الذين لم يتجاوز عددهم ٣٠ - ٣٥ نائبا فى عام ١٩٩٠ . وهذه هى كل « فاشية النواب الشيوعيين فى روسيا » والتى تدل على كذب إدعاءات خصومهم . وأقول قولى هذا وأنا لا لأشاطر الشيوعيين أفكارهم الأساسية ، ولكن لمجرد إحقاق الحقيقة . وكنت أرى لزماً على أن أتعاون مع كافة القوى السياسية المعتملة فى البرلمان . كذلك لم تكن كتلة « روسيا الديمقراطية » متجانسة هى الأخرى ، وكانت تقف فى المرحلة الأولى مواقف بناءة وتتحاشى الانزلاق إلى مواقع معاداة الشيوعية .

وكان ثمة قضيتان أثارتا أكبر التناقضات فى عمل السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب (حتى المؤتمر الخامس) وهما : الصراع ضد البيروقراطية الحزبية والسعى إلى تحديد السلطة بين قادة الحزب وقادة مجالس السوفيت ، والموقف من المعاهدة الاتحادية .

وبتكليف من بوريس يلتسين كنت أنا المخول بمتابعة هاتين القضيتين ، وكان ذلك يتطلب جهدا جهنميا . وازداد الأمر ثقلًا بظهور مشكلة المعاهدة الغيرالية . وكان لمرض يلتسين فى خريف ١٩٩٠ ورحلاته الطويلة إلى الخارج أثرها فى إلقاء عبء العمل على كاهلى ، بالإضافة إلى التعميق المستمر مع الحكومة وتسمية العلاقات المتوترة مع السلطات المركزية للاتحاد السوفيتى ، وحضور كافة جلسات مجلس الاتحاد والمجلس الرئاسى التابع لجورباتشوف . وشيئا فشيئا اكتسبت ثقة النواب بعد موافقى من محاولة الإطاحة بيلتسين وخطاب « النواب الستة » المعروف(*) ، وتصحيحى المستمر لتصريحات يلتسين ، غير الموافقة ، فى القضايا السياسية ، وتخلوا عن توجسهم من هذا « الأستاذ » المومكوفى ، وعلاوة على ذلك « غير الروسى » . ومع ذلك ظلت كتلة الشيوعيين البرلمانية تعرق تمرير القوانين المهمة ، ولم تترك الدعاية الشيوعية فرصة إلا واستغللتها للنيل من النائب الأول ليلتسين ، أى منى . بيد أنه ينبغى القول إن عملية نضوج النواب كانت تجرى بسرعة كبيرة ، وساعد على ذلك سرعة حركة المجتمع ، والمنافسة مع البرلمان الاتحادى ، الذى ألسقت به الصحافة نعت « المحافظ » ، والتعرف على الخبرة البرلمانية الأجنبية ، والتعامل الإنسانى بين النواب أنفسهم ، والعمل الجاد فى اللجان البرلمانية لإعداد مشاريع القوانين .. الخ .

ومع ذلك فقد كان هناك نقص كبير فى عملنا ، إذ أننا حين رفضنا المبادئ الشيوعية والقيم التقليدية المألوفة ، لم نول اهتماما كبيرا بقضايا المستقبل وبالأسئلة والأجوبة والقيم الأخلاقية للدولة الجديدة فى روسيا . فما هو الجديد فى « روسيا الجديدة » هذه ؟ هل هو فى استقلاليتها عن الاتحاد السوفيتى ؟ أعتقد أن هذا نكبة وليس إنجازا ، وكنا نذكر ذلك عفويا أكثر مما كنا نعيه بالعقل . ولذلك اختلفت ردود الفعل على فكرتى التى طرحتها فى خريف ١٩٩٠ فى صحيفة « إزفستيا » والصحيفة الأسبوعية « أرجومنتى إى فاكتى » حول قضايا التنظيم الاتحادى للدولة : فيما يتعلق بوحدة الدولة ، وعدم المماس بها ، وعدم تجزئة روسيا مع إعطاء حرية اقتصادية واسعة للأقاليم . (وكان يلتسين قد أطلق قبل ذلك شعارا آخر وهو « خذوا من العيادة قدر ما تستطيعون ابتلاعه ») . وقد أثار موقفى ، الذى أسماه فهمه آنذاك ، استياء فى الجمهوريات واستمر ذلك حتى توقيع المعاهدة الاتحادية . وعموما فحتى أغسطس ١٩٩١ أصبح معظم النواب مؤيدين للأفكار الإصلاحية . وتمكنا من إقناع يلتسين بتأييد المعاهدة الاتحادية التى كان جورباتشوف يسمى بمشة لإقرارها . وفى يوليو ١٩٩١ عقدت دورة للسوفيت الأعلى تم خلالها إقرار المعاهدة وتشكيل الوفد

(*) وجه ٦ من نواب السوفيت الأعلى رسالة إلى الرئيس يلتسين وطلبوه فيها بالاستقالة من منصبه كرئيس للبرلمان .

الرسمى للتوقيع عليها . وخلال مناقشة المعاهدة تبلورت آراء ومواقف النواب بوضوح .
ففى معسكر الديمقراطيين برزت مجموعة محدودة من غلاة الرافضين لهذه المعاهدة
وخصوصا الاتحاد السوفيتى ، وهم النواب : كوفاليوف ، ياكوفين ، بليستوف ، شينيس ،
شاخراى ، كراسافشنيكو ، يوشنكوف ، مولوستوف ، فولكوف ، دينيسنكو ،
بودأبريجورا ، ميرونوف ، كوجوكين ، بونماريروف ، مانينيكوف . وكانوا ينتقدوننى بشدة
لموقفى الوسطى ، إلا أن تغير أوجه نشاطهم أثار عندى الحذر . وللأسف فإن هذه
المجموعة « ذات الصوت العالى » كان لها تأثير كبير على يلتسين وعلى حركة « روسيا
الديمقراطية » وعلى النواب ذوى التوجه الديمقراطى عموماً ، مما كان له أثره على دفع
نواب السوفيت الأعلى نحو المزيد من الراديكالية . وللحقيقة فلم يزد عدد أنصارهم على
ثلث أعضاء المجلس ، أما الثلث الثانى فكان توليفة من الشيوعيين - الإصلاحيين والزراريين
والمعسكريين . وتشكل الثلث الثالث من اللاحزيين و « الشيوعيين اليساريين
والاشتراكيين » ، ومجموعة « العلوم والتعليم » ، ومجموعة « الحكم الذاتى » ذات الموقع
الوسطى والتي تقضى بى فى توجهاتها .

هكذا كان ترتيب القوى فى مجلس السوفيت الأعلى فى بداية صيف ١٩٩١ ، وبذلك
كان مجلساً إصلاحياً إلى حد كبير ، ولهذا كنا نصدر دون عناء كبير أى قوانين تعمدنا لجان
المجلس أو تقررها حكومة سيلاف . ومع ذلك كان علينا طوال الوقت أن نحافظ على
التوازن ونمنع التطرف من اليمين أو من اليسار . ولم يكن هذا بالأمر الهين . ورغم انتقاد
البرلمان لحكومة سيلاف ، لم يكن هناك أى تناقض عدائى معها ، وقدم لها البرلمان الدعم
الملموس فى اللحظات الحرجة . وبدأت تتشكل تقاليد طيبة فى التعامل بين السوفيت الأعلى
والحكومة ، وحتى النواب المعادون يلتسين أبناوا لياقة فى التصرف أثناء حملته الانتخابية
الرئاسية . وخيل لى آنذاك أنه بدأت تتوافر كل الأسس الكفيلة برص صفوف المجتمع ،
ولحقاق الصلح الاجتماعى ، ولإصلاح البلد وإقرار دستور جديد وتطبيق الإصلاح
الاقتصادى بأقل الخسائر لغالبية السكان . وكان يلتسين يشاركنى هذه الأفكار ، فقد كنا
نتحدث على انفراد لساعات طويلة ، وكنا متفقين فكراً كما بدا لى . وبالمناسبة ، كنا قد
اتفقنا منذ صيف ١٩٩٠ على أن يعرض على مقدم أية قرارات ذات طبيعة اقتصادية .
وسارت الأمور على هذا النحو رشحاً من الزمن ثم ظهرت وثيقة « محصول - ٩٠ » فجأة
دون المرور على . ثم تفجر الموقف إثر انقلاب أغسطس ١٩٩١ الذى عجل بالانجازات
التجزئية داخل الاتحاد السوفيتى . فبعد أن كان يلتسين مضطراً إلى اتخاذ موقف الترتيب
وتأييد المعاهدة الاتحادية ، تنصل على الفور من هذه الالتزامات بعد الانقلاب .

وأثار خطابى فى دورة السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى حيث أعربت عن اقتناعى
بضرورة توقيع المعاهدة الاتحادية فى القريب العاجل ، حفيفة يلتسين ومجموعة

الديمقراطيين الراديكاليين في البرلمان الروسي ضدى . وحينذاك ظهرت فى أوساطهم فكرة حل المؤتمر الاتحادى والمؤتمر الروسى لنواب الشعب ، وعموما تصفية الشكل الموفيتى للسلطة التشريعية . وتعرضت لضغوط شديدة لعقد مؤتمر نواب الشعب الروسى لوضع هذه الأفكار المعمرة موضع التنفيذ . وعند ذاك تحدثت مع يلتسين وكانت النتيجة إيجابية ، إذ استطعت أن أقنعه بضرر هذه الأفكار حسبما بدا لى . غير أن أحداً لم يتمكن من تحاشى الضربة الموجهة إلى الموفيت الأعلى الاتحادى ، وأعتقد أن الذنب فى ذلك يتحمله النواب الاتحاديون أنفسهم وكذلك جورباتشوف الذى حرم نفسه من ركيزة قوية ممثلة فى السلطة التشريعية العليا . فما الذى منعهم من أن يتصرفوا كما تصرفنا نحن فى أغسطس ١٩٩١ وفى سبتمبر ١٩٩٢ ، (رغم أنى لا أعرف بم ستنتهى هذه المسألة التى نعيشها الآن) . ولو كنا عقدنا مؤتمر نواب الشعب الروسى فى أغسطس ١٩٩١ ، لئر فشل المحاولة الانقلابية لاستطاع النواب الديمقراطيون الراديكاليون أن يمرروا مقترحاتهم بحل مؤتمر نواب الشعب والموفيت الأعلى ، لأن معظم نواب الأقاليم كانوا خائفين بعد حل الحزب الشيوعى ووقف نشاطه والحملة العاتية التى شنتها الصحافة ضد « المدافعين عن الشيوعية » . وفى مثل هذا الجو المشحون كان من الممكن أن يصوت النواب آليا على أى مقترحات يقدمها يلتسين . حينذاك أمكننا أن نتحاشى هذا الخطر ، لا لأننى من أنصار « اللجان الشيوعية » ، كما حاولوا اتهامى آنذاك ، ولكن لأننى مؤمن بإيمان عميقاً بالضرر الشديد « للقلال والقفزات الثورية » ولأساليب المجابهة والبحث عن « الأعداء » بين مواطنى البلد ، ولذا انطلق من ضرورة إحقاق الوفاق الاجتماعى . ولهذا كنت من أنصار التحولات التدريجية والمطردة . وللأسف فإن موقفى هذا ، وحتى اليوم ، كان يثير استياء النواب اليمينيين واليساريين على حد سواء وأوساط الكرملين ومختلف الدوائر السياسية . أما فيما يخص حركة « روسيا الديمقراطية » فقد تحولت إلى حزب راديكالى متطرف ، إلى حزب حرب ، وكفت عن كونها حزبا لحملة الأفكار الديمقراطية الحقيقية ، واتخذت موقف الحزب « المدعو إلى الوجود فى السلطة إلى الأبد » ، أى تحولت ببساطة إلى حزب « بلاشقة جدد » بقيادة زعيمها الجدير بها ، الشيوعى المتقلب بوريس يلتسين . ويمارس هذا الحزب تأثيرا ضخماً على الحكومة من خلال جايدار وشوميكو وبولنارنن وتشوايس وفيلاتوف ، « صقور الديمقراطية المزيفة » . كذلك أصبح تشيرنوميردين رهينة فى أيدي هذه الحفنة من المغامرين بمبب لا ميثيته .

الوضع بعد أغسطس ١٩٩١ :

فوجئت بالأسلوب الجديد الذى أخذ الرئيس الروسى يتبعه ، وهو محاولة إبعاد البرلمان عن اتخاذ القرارات السياسية المهمة . لقد كانت تصفية البرلمان الاتحادى قضية

استراتيجية في منتهى الأهمية . فمع من ناقشها جورباتشوف ؟ مع بلتسين ؟ ومع من أيضا ؟ لا أدري . ولكنه لم يناقشها معي . واضطرت إلى « حشد » مجلس سوفيت أعلى جديد للاتحاد السوفيتي ، وبصعوبة بالغة . وقد نوقشت قضايا بالغة الأهمية ، مثل مصير الاتحاد السوفيتي وعمل الحكومة الجديدة للاتحاد برئاسة سيلاف . يافلينسكي ، في « مطبخ أركان » ، بلتسين . وفضلت محاولاتي لإثراء بلتسين عن موقفه من تلك القضايا . فحتى انعقاد المؤتمر الخامس لنواب الشعب (في نوفمبر ١٩٩١) لم تكن لدى روسيا حكومة ولا برنامج عمل ، بينما كان الاقتصاد الوطني يتهاوى على مرأى الجميع .

وفي ذلك الوقت وضع أساس المأساة التي نعيشها اليوم ، عندما قضت الميامة المغامرة على الاقتصاد و « أتت عليه » . وجرى الإعداد لاتفاقيات بيلوفجيسكايا في سرية تامة حتى عني . وتم توقيعها أثناء زيارتي الرسمية لموس . وقضيت ليلة مسعدة وأنا أفكر ماذا أفعل ؟ وفي السفارة الروسية في موسكو قالوا إن هناك احتمالاً كبيراً بوقوع صدام مسلح إذا لم تحظ الاتفاقيات بالدعم . كما قيل إنهم يقترحون كونفيدرالية ، وأن جميع الجمهوريات السوفيتية موافقة (ما عدا جمهوريات البلطيق) . وقررت أن أزيد الاتفاقيات أمام الصحفيين ثم ننظر بعد ذلك في الأمر مع السوفيت الأعلى . وبالفعل كان الموقف صعباً . وكان من الواضح أن رفض التصديق على الاتفاقيات لن يفلح إلا في إثارة غضب الجمهوريات السوفيتية الأخرى بسبب ما تعتبره مطامح إمبراطورية لروسيا . واتصلت هاتفياً بجميع رؤساء مجالس السوفيت العليا في جميع الجمهوريات تقريباً فوجنتهم كلهم موافقين . ومن ناحية أخرى كانت الاتفاقيات تنص على بقاء الحدود مفتوحة بين الجمهوريات ، وعلى تسوية قضايا المواطنة والجنسية ، وعلى بقاء منطقة الدونل موحدة ، والحفاظ على المواصلات والنقل ونظم الطاقة الموحدة والمجمع العسكري الصناعي .. الخ . ولهذا فإن النظر إلى اتفاقيات بيلوفجيسكايا بمنظار اليوم ليس سليماً ، لأن الفوضى والتجزئة بين دول الرابطة اليوم هي نتيجة التنصل من الالتزامات بإنشاء الرابطة . والمسألة يجب أن توضع الآن على مستوى آخر ، وهو : هل التنصل من تنفيذ تلك الاتفاقيات هو عمل مقصود أم نتيجة العجز التام عن العمل بقيادة الدولة من جانب الرئيس الروسي ؟

والمسألة الثانية التي أخصي فيها السوفيت الأعلى عن المشاركة في اتخاذ القرار السياسي كانت مسألة تشكيل الحكومة . ففي المؤتمر الخامس لنواب الشعب ، أخذ بلتسين على عاتقه مسؤولية رئيس الحكومة ، رغم مخالفة ذلك للدستور ، وأعلن عن اسمي اثنين من نوابه وهما بربوليس وجايدار . ولم يقدم الرئيس والحكومة برنامجهما للبرلمان ، ولكن المواطنين صدموا برفع الأسعار أضعافاً مضاعفة في يناير ١٩٩٢ . وكثيراً ما يلومونني على اتخاذي موقف المعارضة تجاه الرئيس وحكومته في مجال الميامة الاقتصادية . ولكن كيف كان ينبغي أن أنصرف وأنا الذي دأبت منذ منتصف الثمانينيات على نقد السياسات

الاقتصادية للحكومة السوفيتية في مقالات نشرت في الصحف والمجلات ، وخاصة في مجال الأسعار والضرائب ، والبطء في تغيير البنية الاقتصادية ؟ وإذا بحكومة يلتسين تحول أصحاب المداخلات في غمضة عين إلى فقراء بعد رفع الأسعار أضعافا كثيرة . ولم تتخذ أى إجراءات لتنفيذ سياسة خصخصة معقولة ، بل إن برنامج الخصخصة نفسه لم يظهر إلا بعد سنة ، وبضغوط شديدة من السوفيت الأعلى .

وهكذا فإن القضية ليست في « معاداة السوفيت الأعلى للإصلاح » فهذه اسطورة ، وإنما القضية أن يلتسين لا يستطيع أن يعيش ويعمل بدون كفاح ضد عدو ما . فإذا لم يكن هذا العدو موجودا فينبغي خلقه لتحمله مسؤولية أخطاء يلتسين . وكلما ازدادت هذه الأخطاء ضخامة ازداد الصراع ضد هذا العدو ضراوة . وهذه حقيقة مرة أيا كان الموقف منها . إن المجابهة هي الأسلوب العضوى لعمل الرئيس يلتسين ، وهي جوهر طبيعته (فلنتذكر أنه أعلن نائبه في السوفيت الأعلى جورباتشيفا وإيسايف عام ١٩٩١ أعداء له ، وفي عام ١٩٩٣ أعلن روتسكوى ، نائب رئيس الجمهورية ، عدوا له) ، وكل من يجرؤ على معارضته يصبح عدوا له . ولذلك كان لابد أن يصبح البرلمان ، بصلاحياته السلطوية الكبيرة ، ورئيس البرلمان القائم بصلاحياته طبقا لل دستور ، أعداء يلتسين حسب تصوره ووعيه . وقد لاحظ المراقبون المحابون والباحثون والنواب أنني كنت أبذل كل ما في وسعي للإبقاء على العلاقات الطبيعية مع يلتسين . وكثيرا ما كنت أضع نفسي في وضع محرر (وبوعى منى) منعاً لوقوع المجابهة . إلا أن تحاشي ذلك في العمل مع يلتسين أمر مستحيل ، لأن يلتسين غير قادر عموما على التعامل مع أى برلمان . وأنا أكتب ذلك لا بدافع كراهية شخصية أو تحيز ضده ، فقد كنت أتألم لأخطائه ولا أحمل له ضغينة ولكنى على يقين تام من عدم قدرته على قيادة روسيا . إن يلتسين يقف وراء انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ، وانقلاب سبتمبر ١٩٩٣ ، وحصار البرلمان بالأسلاك الشائكة ... وأصبح من الأمور العادية في الممارسة لدى يلتسين تجاهل البرلمان والاستخفاف به ، والحنث بالعهود التى قطعها على نفسه وتجاوز الصلاحيات الممنوحة له ، والجنوح إلى الإفلات من رقابة المشرعين والدستور على عمله . وتجلى ذلك بصفة خاصة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢ .

المواجهة والمجابهة - الخط المحورى لسياسة يلتسين :

إن تأمل أعمال يلتسين عندما كان زعيما حزبياً مطلقاً فى مدينة سفيردولوفسك بالأورال ، وعندما تولى قيادة لجنة الحزب الشيوعى لمدينة موسكو ، وعندما أصبح نائباً للشعب فى البرلمان السوفيتى ، ثم خلال توليه مهام رئيس جمهورية روسيا .. يقودنى إلى استنتاج محتم وهو أن الصراع حتى الموت ، واصطناع المصادمات ، وتدنير النمائس

والمحاكمات ، وتحطيم كافة القواعد المتعارف عليها والقيم الأخلاقية ، إنما هي من الخصائص الأساسية المميزة لشخصية هذا الرجل . أما حركاته الظاهرية البراقة والتي قد تبدو معبرة عن السماحة والكرم والشجاعة فليست سوى غطاء للخواء الذهني والأخلاقي . ولهذا فإن أى مظهر من مظاهر الاستقلالية فى الوسط المحيط بيلتسين ، أيا كان مصدره ، ينبغي رده بحزم ، فكل شيء ينبغي أن يخضع للزعيم ، ولا يهم إن كان الزعيم شيوعيا أم فاشيا أم معاديا للشيوعية . وأنكر أنني عرضت على يلتسين استقالتي فى ٣١ مارس ١٩٩٢ فى الكرملين ، أثناء التوقيع الرسمى على المعاهدة الاتحادية (التى كان للبرلمان الفضل كله فى التوصل إليها لوقف عملية انهيار روسيا المتسارعة بعد توقيع اتفاقيات بيلوفجيمكايا) وقلت له إننى سأقمنها للمؤتمر السادس لنواب الشعب المقرر انعقاده بعد أسبوع . وكما سمعت منه ساعتها من كلمات طيبة وإقرار باحترامه لى ورجبته الحارة فى العمل معى . ولكن خلال المؤتمر نفسه دبر يلتسين حملة عداة ضدى نفذها النواب « الديمقراطيون » ، وحاولوا سد الثغرة الضخمة فى السياسة الاقتصادية بما زعموا أنه قرض بـ ٢٤ مليار دولار سيدفع خلال أيام « لاسم جايدار » . وللأسف ابتلع جزء من النواب هذا الطعم ، وبالتالي لم يتمكن من إقالة حكومة جايدار فى المؤتمر السادس لنواب الشعب . وفيما بعد نسوا الـ ٢٤ مليار دولار ، وتعرضت أنا لحملة تشهير لأننى كنت قد قدمت الأتلة منذ بداية عام ١٩٩٢ على خطأ سياسة يلتسين الرامية إلى تصفية المزارع الجماعية (الكلخوزات) ومزارع الدولة (السفخوزات) وطالبت بالإفراج عن أعضاء لجنة الطوارئ المسجونين من أجل تحقيق السلام الاجتماعى ... الخ .

وفى المؤتمر السابع لنواب الشعب (ديسمبر) ، وإذ أدرك يلتسين إفلاس سياسته ، فقد انتقل إلى الأعمال المعادية بصورة مافرة ، إذ حاول إحياء سير المؤتمر ، ثم حاول فضله بالقوة . إلا أنه لم يتمكن من ذلك آنذاك . وأقدم يلتسين على محاولة أخرى عندما « انتزع » من المؤتمر قرار إجراء الاستفتاء العام . وللأسف لم يصغ النواب آنذاك إلى حججى التى طرحتها لتقليص صلاحيات الرئيس الزائدة على الحد . وقامت مجموعة من النواب من غلاة الديمقراطيين بإبراك النواب فلم يصوتوا بالموافقة أحيانا على القرارات الواضحة . وبعد ذلك جرت محاولة الانقلاب الدستورى فى ٢٠ مارس .. وتلاها ذلك الاعتذار الفاضح بأن مرسوم الرئيس يلتسين « حول النظام الخاص لإدارة البلاد » لم يكن موجودا بل كانت هناك نية لذلك فقط .. وبهذا للخداع أفلت يلتسين من عقوبة التنحية ، إذ خاف كثير من النواب ولم يستطيعوا القيام بواجبهم . ولنتذكر الجمعية الدستورية وكيف أهان فيها يلتسين وتشيرنوميردين رئيس السوفيت الأعلى ، وكيف كان سلوك ريبارف مشيئا ، فهل دافع السوفيت الأعلى عن رئيسه ، وهل عزل ريبارف من منصبه ؟ وهل هناك وثيقة واحدة صادرة عن السوفيت الأعلى تحمل طابع المواجهة مع يلتسين أو تمثل إنذارا له ؟

وكم سمع البلد من يلتصق هذه العبارات الخطيرة : « ينبغي فض المؤتمر » ، « ينبغي فض السوفيت الأعلى » ، « مجالس السوفيت والديمقراطية لا يجتمعان » ، « في أغسطس سيكون القصف التمهيدى بالمدفعية وفي سبتمبر سيقع الهجوم » دون أن يسأل أحد نفسه : وهل يمكن أن يصدر ذلك عن شخص عاقل ؟ وريد ممثلو المثقفين وصحافة البلاط والراديو والتلفزيون هذه العبارات باستمتاع وواصلوا حملة التشهير بالنواب ، واندوا بسرعة « الفض » و « العقاب » و « إنهاء ازدواجية الملطة » ، أفلا ينكرنا ذلك بالعهد الستاليني ؟ ووقف الغرب أيضا نفس الموقف .

إننا نتحرك نحو الديكتاتورية بليقاع متسارع . وسقوط البرلمانية الروسية هو نهاية الديمقراطية في المرحلة الراهنة . لقد ارتكزت الديمقراطية في روسيا لا على الرئيس بل على البرلمان كلية ، وهو أمر طبيعي في ظل غياب الأحزاب السياسية العريقة . فإذا لم يعد ثمة برلمان نو صلاحيات سلطوية قلن يصبح للديمقراطية مكان .. ولست أدري ما الذي سيحدث غدا ، ولكن الهجوم على مبنى البلدية وعلى « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) قلل إلى حد كبير فرص استعادة النظام الدستوري . وكان المستفيد من ذلك هم الاستفزازيين الذين تشير الدلائل إلى أنهم هم الذين نبروا « عمليات الاستيلاء » هذه . وكان يلتصق يصنع المجابهة بيديه ويعمل على إفشال عمل البرلمان . ويضغط مستمر من الكرملين تحول نائب رئيس البرلمان ريبوف ورؤساء اللجان : ستياشين (لجنة الأمن والدفاع) وبودوبريجورا (لجنة العلاقات بين الجمهوريات) وأمبارتسوموف (لجنة العلاقات الدولية) وكوفالوف (لجنة حقوق الإنسان) ومينيكوف (لجنة التشريع) وبوتشينوك (لجنة الميزانية) وإصلاحانوف (لجنة النظام) .. تحولوا عن مواقفهم وأصبحوا معادين للبرلمان . كما أنهمك النواب شبد ويونماريوف وشينيس وزاونومسكي وغيرهم في النشاط المعادي للبرلمان . وللأسف فقد نظر الكثيرون إلى انتقاداتي لهؤلاء الأشخاص من منظور العلاقات الشخصية ...

بديل للإصلاحات المضادة :

تمثرت الإصلاحات التي أيدها السوفيت الأعلى ومؤتمرات نواب الشعب بنشاط ، وأخفقت تماما على كافة المحاور الاقتصادية والإنتاجية والهيكلي والمالية والاجتماعية . وهذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه المجتمع الدولي (في تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول نتائج الإصلاحات في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق ، ١٩٩٣) . ولكن حكومة تشيرنوميردين واصلت بعناد السير على النهج المغلص منذ عام ١٩٩٢ تحت ضغط غلاة الإصلاحيين ، الأمر الذي يعنى عملياً السير في طريق الإصلاحات المضادة والعودة إلى مستوى الأربعينيات والخمسينيات من

حيث مستوى المعيشة والتعليم والاقتصاد والطب .. الخ . وازداد استقطاب المجتمع والتفاوت الاجتماعي ، وتفشت الجريمة والسطو المسلح ، إذ انهارت القيم الروحية وسادت عبارة « المليون » . فهل هكذا توضع أسس السوق ؟! ولو أننا نحن أنصار الدستور ، تمكنا من الصمود فسوف نشكل حكومة الوفاق الوطني حقا على أساس ائتلاف من الاخصائيين المحترفين ، ونكلفها بإجراء إصلاحات حقيقية على أساس « السوق الموجهة اجتماعيا » .

إننى أكتب عن ذلك لأنه تكرر في التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى صيحات همستيرية : « ماذا لو جاء روتسكوى إلى الحكم ؟ إنه سيوقف الإصلاحات ويعود بالبلاد القهقري ! » وهذا محض افتراء .. إن الخصخصة مستمرة ولكن أولاً : على أساس القانون ووفق خطة موضوعية (فالسوفيت الأعلى لم يمارض التخصص ولكنه ظل يطالب الحكومة بتقديم برنامج الخصخصة ومشروع قانونها لعام ١٩٩٣) ، وثانياً : على أساس ضمان مصلحة العامل نفسه (فحتى في أمريكا يعمل في المؤسسات الشعبية قرابة ١٠ - ١٢ مليون عامل) . ولكن حكومتنا وجماعة الضغط الموالية لها في البرلمان تعرقنا للعام الثانى عن إقرار قانون المؤسسات الشعبية الذى وضعه النائب ف . تيوخونوف .. وأنا أحاول منذ نصف سنة تخفيض الضريبة على القطاعات الإنتاجية ولكن الكرملين والحكومة وأنصارهما فى البرلمان يثيرون الضجة ضد مشروع القانون ويعرقلون إقراره . وقد اتخذ مؤتمر نواب الشعب التاسع قراراً فى غاية الأهمية حول تعويض أصحاب المخدرات (من تاريخ ١ يناير ١٩٩٢) عن انهيار قيمة مخدراتهم إثر تطبيق « إصلاح الأسعار » . وكان البرلمان قد كلف الحكومة بوضع برنامج تنفيذ هذا القرار ، ولكنها لم تكثف بعدم تنفيذ التكليف بل وأسدت الصمت على القرار . ولكننا سننفذه حتماً ، لأنه يهم ملايين المواطنين ، وقد نصدر لهذا الغرض أوراقاً مالية .

الخوارج المباشرة للانقلاب الحكومى :

كان السوفيت الأعلى قد خطط لعقد مؤتمر نواب الشعب فى أواسط نوفمبر ، وكان من المفروض أن تجرى مناقشة الدستور فى ١٧ نوفمبر ، وإنى لعلى ثقة من أنه كان سيتم إقراره . وكما علمت فقد انزعجوا فى الكرملين بشدة من تصريحى بأننى سأشارك شخصياً فى تنقيح مشروع الدستور ، وسنقدم لمؤتمر نواب الشعب مشروعاً من إعداد لجنة الدستور والسوفيت الأعلى ، كما ستراعى مشروع الرئيس والمشاريع التى تقدمت بها مختلف القوى السياسية . وأثار ذلك انزعاج الكرملين ، لأنه أراد تمرير دستورته الذى يكرس نظام الحكم الفردى .

والأمر الآخر الذى أثار انزعاج الكرملين هو مصير الحكومة التى أفلست سياستها الاقتصادية وغرقت فى مستنقع الفساد (ذلك الفساد الذى لم يزعج روتسكوى المتار

إلا عن جزء يسير منه) . ولهذا خاف الكرملين من الحساب والمساءلة ، ومن فقدان السلطة . فقد احتل آلاف الموظفين مكاتب الكرملين ، والساحة القديمة ، وامتلكوا سلطات لا رقيب عليها ، فخافوا أن يفقدوا مراكزهم وامتيازاتهم . ولهذا تعالت صيحاتهم الهستيرية بالقضاء على « ازدواجية السلطة » . وما معنى ازدواجية السلطة ؟ ألسنا نسير على مبدأ فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟ ومن الناحية العملية ، فما هو الأساس الفعلي لـ « ازدواجية السلطة » ؟ إن ٩٧٪ من الموظفين يعملون في السلطة التنفيذية ، و ٢,١٪ يعملون في السلطة التشريعية و ٠,٩٪ يعملون في السلطة القضائية . والمهم في الدولة الديمقراطية أن يتوافر نظام الموازن المضادة التي تعمل بكفاءة إذا ما تم التقيد بالمستور والقوانين ...

والدافع الثالث الذي عجل بمؤامرة الكرملين ، كما أعتقد ، هو نشاط الجمعية البرلمانية لدول الرابطة وخاصة مبادرتي الأخيرة كرئيس لها ، وهي منكرة بإقامة تجمع اقتصادي واجتماعي ودفاعي وأجراء انتخابات مباشرة للجمعية البرلمانية . كل ذلك في ظل تدهور علاقات السلطة التنفيذية في روسيا مع دول الرابطة وابتعادها عن منطقة الدويل وعدم رغبتها في التعامل معنا . كل ذلك جعل الكرملين يقرر أن مهمة الاحتفاظ بالسلطة أهم بكثير من ممارسة لعبة الديمقراطية والاعتماد على أن « الغرب سيؤيدنا » . ولقد كانوا محقين ، وانتهت مرحلة الأحلام الرومانسية والأوهام بشأن « الرئيس الديمقراطي » و « أبو الأمة » ، واندفع المجتمع الروسي بسرعة نحو نظام الحكم الفردي (إذا لم يحدث تغير كبير غداً ومنع الجيش وحدات « أوامون » من مهاجمة البرلمان) . إننا مازلنا في « البيت الأبيض » ولكن الأمل ضعيف ، إذ لا يبدى قادة الكرملين أدنى رغبة في التفاوض ، وقد رفضوا « خيار الصفر » الذي عرضه عليهم زوركين ، ويستغلون وساطة السلام التي يقوم بها البطريق ألكسي الثاني كستار ، ويشكو فورونين من أنهم يماطلون « لكسب الوقت » .

الجوانب المشتركة :

في أغسطس ١٩٩١ وفي سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ كان الكرملين . أي السلطة التنفيذية العليا وقيادات هذه السلطة . هو الذي دبر المؤامرة ضد البرلمان الروسي والدستور ، ثم نفذ هذا التدبير . وفي أغسطس ١٩٩١ ، وفي سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ كان البرلمانيون الروس هم الذين نظموا المقاومة لهذين الانقلابين .

الاختلافات في تكتيك الكرملين :

تصرف الكرملين في أغسطس ١٩٩١ بصورة ليبرالية للغاية ، فلم يقطع التيار الكهربائي ولا التدفئة ولا الاتصالات عن مبنى البرلمان . ولم تقدم الشرطة على ضرب

المتظاهرين (أورا جتسيف المسكين هو وحده الذى ضُرب فى بداية الانقلابين الأول والثانى !) . ولم يضرب الحصار الشامل على « البيت الأبيض » . أما فى عام ١٩٩٣ فقد تصرف الكريملين بصورة قاسية ، إذ أصبح ضرب المتظاهرين قاعدة عامة ، وحوصر « البيت الأبيض » وأحيط بالأسلاك الشائكة . وفى أغسطس ١٩٩١ استخدم الكريملين الجيش ضد « البيت الأبيض » ، ولكن الجيش لم يقدم آنذاك على مهاجمته . وفى عام ١٩٩٣ استنفاد الكريملين من دروس أغسطس ١٩٩١ واستغنى عن « خدمات » الجيش ، وعزز قوات الشرطة بالإخصائيين وبوحدات « أومون » وبالوحدات الإقليمية ، و « حرسها » قبل الأحداث بوقت طويل ، ووجهها نحو العنف والقسوة فى معاملة المواطنين وإطلاق النار على المتظاهرين . وخلافاً لأغسطس ١٩٩١ لم يرغب الكريملين عام ١٩٩٣ فى أى حلول وسط ، منطلقاً من النية المبيتة على تدبير « حمام دم » ثم إلقاء تبعه هذا العمل على عاتق المدافعين عن الدستور والكرامة والديمقراطية . (لم يعرض علينا الكريملين إلا حلاً واحداً ، هو الحل الذى يُعرض على الأعداء : الاستسلام !) ...

عندما وقع الرئيس المرسوم رقم ١٤٠٠ فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ فإنه قد وضع بذلك بداية المسألة التى لا أدرى الآن ما هى عواقبها ، وكف عن كونه رئيساً دستورياً . وسار يلتسين على طريق اغتصاب السلطة والتمرد على الشرعية الدستورية ، وبالتالي لم يعد ممثلاً للسلطة بأى صورة من الصور ، وفقدت تصرفاته صفة الشرعية . وباستمالته للجنود والشرطة إلى جانبه فى عدم الامتثال للسلطة العليا للدولة ممثلة فى مؤتمر نواب الشعب (المادة ١٠٤ من دستور الاتحاد الروسى) حوّل يلتسين هؤلاء الجنود إلى متمردين وعصاة على الشرعية والقانون ، أى أنهم أصبحوا عملياً تشكيلات مسلحة متمردة خارجة على الدستور والنظام . وهم الذين تسببوا فى أعمال الشغب التى أفضت إلى وقوع ضحايا عديدة .

وعلاوة على مخالفة حوالى عشر مواد فى الدستور أقدم يلتسين كذلك على مخالفة قانون الرئيس ، وقانون المحكمة الدستورية ، وقانون النيابة العامة ، وقانون الشرطة ، وقانون الدفاع ، وقانون الأمن ، ووضع نواب الاتحاد الروسى وغيرها . (حوالى ٥٠ قانوناً) . وهكذا نرى أنه إذا كان ينبغى أن ندين لجنة الطوارئ الأولى ، فإن ذلك يعنى آلياً وضع يلتسين ويريى وغيرهما من المتمردين والانقلابيين الذين دبروا ونفذوا خطتهم البشعة لقلب السلطة الدستورية الشرعية بالقوة المسلحة ، وضعهم على قدم المساواة مع أعضاء تلك اللجنة . وما قد مرت عشرة أيام منذ بدء التمرد والانقلاب على السلطة الشرعية دون أن تحرك النيابة العامة ساكناً ، بل إن المدعى الخاص الذى عينه المؤتمر العاشر لنواب الشعب ، وهو النائب ايليوخين ، للتحقيق فى هذه الجريمة ضد الدولة ، لم يتمكن من أداء عمله ، إذ لم يسمح له المدعى العام ستيانكوف بذلك .. وكما نرى فقد كانت « لجنة

الطوارئ - ١ : بمثابة الكتاب المدرسى الذى تعلم منه الكرملين فى أحداث سبتمبر ١٩٩٣ ... إنهم يريدون أن يجعلوا منا ، نحن المدافعين عن الدستور ، « متمردين » ، دمويين وعدوانيين . وسوف يصدق الناس ذلك مهما بدا هذا غريبا . لأن الناس عندما يصدقون أى شيء إذا ما رددته ألف مرة . وكلما كان الكذب فظيما صدقوه بسرعة ، وما باليد حيلة ! إننا محاصرون إعلامياً حصاراً تاماً ، بينما لم يكن ينقصنا سوى يوم أو يومين ويمسقط النظام الإجرامى ، فقد كانت كل الشواهد تشير إلى ذلك كما أتصور ...

ها أنذا أنهى هذه الرسالة ، وأودع الجميع تحسباً لأى احتمال ... أودع أمى ، ويبدو أننى لم أكن ابناً باراً ، رغم حبى اللامحدود لها .. أودع ناخيتى من جروزنى ، الذين لم أفعل من أجلهم شيئاً طيباً ، وأدرك ذلك وأتألم بسببه .. أودع أسرته وأقاربه وأهلى ، وأودع شعوب الاتحاد الروسى وبلدان الرابطة ، والجمعية البرلمانية لدولها والتي كنت رئيسها (ولا أدري لماذا لزمتم برلماناتها الصمت) ، وأودع نوابى الذين كنت مخلصاً لهم دوماً ، وموظفى السوفيت الأعلى ، وكل من آزرنى فى بلدنا وما أكثرهم . شكراً لكم ، ووداعاً .

رسلان حسيولاتوف

٣٠٢ أكتوبر ١٩٩٣



... الحقيقة أن المجابهة قد فرضت فرضاً على السوفيت الأعلى . والحقيقة أيضاً أن رئيس السوفيت الأعلى كان أكثر من قاسى من هذه المجابهة . والحقيقة كذلك أنه لو أن رئيسى مجلسى البرلمان وأعضاء هيئة رئاسته تركوا عنهم المهارات والمساكن ، وانضموا إلى رئيس المجلس فى محاولات التأثير بقوة على الكرملين ، لربما أمكن تحاشى وقوع المأساة . لقد تعرضت باستمرار للحملات والانتهاكات بأن هيكى البرلمان وجهازة التنفيذى « مشبكل على مقاسى » . ولكن لم أكن أنا الذى أسس هذه الهياكل ، بل كنت أدمم ما تقترحه اللجان ورئيسها المجلسين . وكم طالبت بمناقشة قضية إعادة تنظيم البرلمان حسب الاقتراح المقدم من اللجان .. فمن الذى عرقل طرح الموضوع للمناقشة ؟ هل هو الرئيس ؟ أقول ذلك قاصداً أن السامعين لتجمليلى الخشب لن يكونوا من خصومى فقط بل وكثير منهم من زملايى . فليكن ما أكتبه الآن رداً على اتهاماتهم القادمة . ألم يكن كل من رئيسى المجلسين زعيماً لمجلسه ، أى لنصف البرلمان ؟ وهل كنت أتدخل أنا فى شؤون أعضاء هيئة الرئاسة ورؤساء اللجان ؟ بالطبع كان عندى الكثير من الأخطاء . ولكنى كنت أستاذنا جامعياً ورئيساً لقسم بأحد المعاهد الأكاديمية ، ولم أكن مديراً لمصنع أو سكرتيراً للجنة حزبية ، ولهذا لم أعود على إصدار الأوامر بل كنت أسعى إلى التوضيح والإقناع . وبالعكس كان هناك من يريد التحكم فى ، وأعترف بأننى كنت أكره ذلك .

لقد دعا جايدار في التلفزيون أهالي موسكو إلى الحرب الأهلية . وهو مرتبك . وباللحد الذي يقطر من خطابه . لم أكن أتوقع منه هذا ، ولم يدرببالي . فأى إنسان حقوق هو ! وفوق ذلك سمعنا خيراً عن الاستعداد لقصف « البيت الأبيض » بالصواريخ والقنابل . لو أن العسكريين أحاطوا « بالبيت الأبيض » من جميع الجهات لفتكوا بذلك سائراً كان من شأنه أن يمنع وقوع المأساة وإراقة الدماء . ولكن كيف نفعل ذلك ؟ إن الحديث مع ب . تراسوف الذى كان بجوار مبنى البلدية وشاهد كيف مار الناس إلى « أوستانكينو » (مبنى التلفزيون) قد ألقيني بأن ما حدث عند « أوستانكينو » كان استفزازاً استهدف النيل من سمعة البرلمان . وقد روى تراسوف بأن شخصاً صاح فور الاستيلاء على مبنى البلدية : « والآن .. هيا إلى أوستانكينو » ! وهنا بلدر أشخاص غير معروفين بتنظيم المتظاهرين فى طوابير وتوجيههم سيرا على الأقدام إلى « أوستانكينو » . بل جاءت سيارات عرض سائقوها نقل المتظاهرين إلى هناك للاستيلاء على « أوستانكينو » . هكذا إذن . ولا أدري كيف تمضى الأمور هناك ، ولكن ما أدريه أن جريمة كبرى ترتكب بإيعاز مباشر من يلتسين وحاشيته . وما أدريه أنه أيا كانت نهاية هذه الأحداث فلن يفلت مدبروها من العقاص العادل عاجلاً أم آجلاً . وسيعرف الناس الحقيقة مهما كذبت عليهم وسائل الإعلام . أما أنا فكنت على يقين ، عندما تحدثت فى الجملة المسائية للمؤتمر ، بأن « أوستانكينو » أصبحت تحت السيطرة السلمية بدون إراقة دماء ، ودعوت النواب إلى طرح مشاعر الثأر جانباً وأكدت ضرورة السلام الاجتماعى والوفاق . ووقعت مع روتسكوى على نداء خاص إلى مواطنى روسيا ندعوهم فيه إلى السلام والوفاق . كان الأمل ما يزال يراودنا .. ولكن يبدو أن ذلك كله انتهى ، وقد قرر يلتسين أن يريق دماء غزيرة ..

.. وربما تنضج الآن معالم الدولة العسكرية - البوليمية القلادة بنظامها القمعى الأيديولوجى السياسى ، والمناسب تماماً للخصائص السيكولوجية لشخصية يلتسين وأسلوب عمله .. ولكن من الواضح أن ذلك سيكون ضربة موجعة ليس له فحسب بل وللنظام الرئاسى فى روسيا كمؤسسة وكمهينة سلطة . إنه انهيار للنظام الرئاسى وللرئيس يلتسين شخصياً . إن ما حدث فى سبتمبر كان عملاً غير مسبوق فى حياة المجتمع ، لم يكن له مثل حتى فى العهد الستالينى ، إذ حاصرت قوات الشرطة المسلحة وعناصر من القوات المسلحة أعلى هيئة للسلطة التشريعية ووضعت الأسلاك الشائكة حول مبنى البرلمان . لقد كبلوا بالأسلاك الشائكة الديمقراطية الروسية الوليدة ...

رسلان حسبولاوف

١٩٩٣ - ١٠ - ٣

الساعة ٢٣ والنقطة ٥٥

النظام السياسي

جوهر النظام :

يتّضح النظام الميأسى لتأثير مستمر يمارسه الأسلوب والطبيعة التى يعمل بها الرئيس أو الحكومة . ويتوقف كل شىء على معايير وضوابط السلوك واحترام القانون : كما تلعب التقاليد دورها أيضا .

وبالطبع فلكل زعيم دولة أو رئيس حكومة أو رئيس برلمان أسلوبه المميز ، وفقاً للنهج السياسى الذى يتبعه ولطبعة الشخصى وأهوائه الذاتية . وكل ذلك سليم ، ولكن اتخاذ القرارات المهمة يرتبط دائماً بضرورة التشاور والتنسيق ، وإلا فإن هذه القرارات « تتعطل » فى البرلمانات ، وفى مختلف حلقات الجهاز الإدارى البيروقراطى . وهذه بديهة مسلم بها منذ مئات المنين فى مختلف البلدان . ولكن تاريخنا السابق كله ، القائم على الحكم الفردى ، يعرقل استقرار هذه البديهة فى وعى المجتمع . ومن هنا يظهر هذا الحنين إلى « القبضة الحديدية » و « القصر الأب » .

وبدا أن تجديد وتحديث الدولة الروسية يقتضى استيعابا جديداً للدور القديم ، ولكن هذا الاستيعاب يجرى زرع فى أذهان الناس عن طريق الإذاعة والتلفزيون ، القادرين على خلق شخصية كبيرة من شخص متوسط القدرات حتى ولو كان عاجزاً عن صياغة بضع جمل بسيطة صياغة سليمة .

وفى ظل الأزمة الداخلية الخائفة توجه حكماء الكرملين بأنظارهم إلى البريق الخارجى للعالم الغربى وإلى أعضاء إعلاناته الجذابة ووفرة السلع فيه ، ومؤسساته المتنافسة سياسياً واقتصادياً وتجارياً ومالياً .

وبدا لهم أن تجسيد الدور القديم وإقامة دولة جديدة موالية للغرب ومتجهة نحو أوروبا وأمريكا يتطلب وجود مؤسسة الرئاسة . وبعد عهود القياصرة والزعراء الأمانة العامين للحزب الشيوعى جاء الدور على « الرؤساء الشيوعيين » . وصاحب براءة هذا الاختراع هو ميخائيل جورباتشوف الذى « اخترع » السلطة الرئاسية والجمهورية الرئاسية (أما أصحاب الفكرة الاسميين فهم فيدور بوراتسكى وهنريخ بوروفيك وألكسندر تسيكو وألكسندر ياكوفليف) . وكانت رئاسة جورباتشوف معقدة . فمن جهة كان البلد لا يزال تحت سيطرة الجهاز الحزبى (للحزب الشيوعى الموفيتى) ، وبالتالي استمر النظام

الحزبي - الحكومي قائما . ومن جهة أخرى أخذ النظام البرلماني يتشكل بسرعة وبطالب بمكانة له في هيكل سلطة الدولة . ومن ناحية ثالثة ظهر النظام الرئاسي . وقد أدى وجود وتشابك هذه النظم السياسية المتباينة الثلاثة إلى وضع يحتم ظهور أزمة تطور .

وفي هذه الظروف أصبح أهم هدف لدى جورباتشوف هو الاحتفاظ بالسلطة ، وهذا أمر طبيعي . لكن التشبث بالسلطة فرض عليه حتمية اتخاذ خطوات كانت تقود موضوعاً إلى تغيير نظام الدولة . واستفاد من خبرة جورباتشوف هذه قادة الجمهوريات السوفيتية الأخرى ، ومبهم في ذلك يلتصين ثم تبعه كرافتشوك وازاربايف والآخرين . وفي فترة لاحقة سار على نفس الأسلوب قادة المقاطعات الحزبيين السابقون الذين تحولوا إلى محافظين ورؤساء جمهوريات . وسوف يعملون لا إراديا على تمزيق التمسج الموحد للدولة الفيدرالية الروسية .

بعد انتهاء المؤتمر الأول لنواب الشعب في روسيا بشهر أخذنا نستعد لإجراء الانتخابات الرئاسية في الاتحاد الروسي . في ذلك الحين كنت أنظر إلى ذلك باعتباره عاملاً من عوامل تعزيز البلد ولا يشكل أى ضرر على وحدة الاتحاد السوفيتي ، ولذلك بذلت جهوداً كبيرة في وضع الأسس التشريعية لإنشاء مؤسسة الرئاسة في روسيا ، ثم في تنظيم وإجراء الحملة الانتخابية .

ويؤكدون أن « الأسلوب الغربي » لأداء الدور القديم قد بلغ على يدى جورباتشوف « درجة الكمال » . وهذا أمر مفهوم ، لأن جورباتشوف كان يلعب الدور أمام « المتفرج الغربي » . وإذا حكمنا بظواهر الأمور فقد أصبح جورباتشوف نجماً إعلامياً حقيقياً في دور الرئيس . وأياً كان الأمر فقد استطاع أن يقدم انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء هذه الدولة الجبارة من على خريطة العالم وكأنه إنجاز سياسي له . رغم أنه تلقى في ذلك مساعدة قيمة من غريمه السياسي يلتصين ، ومن كثيرين من نواب البرلمان السوفيتي الديمقراطيين .

لم يفعل يلتصين سوى أن التفتع الدور الرئاسي لجورباتشوف . إلا أن الصورة السياسية يلتصين ، كما يشير أكوش ميلادي هي أقرب إلى صورة الفلاح النائم يميلان بجورباتشوف منها إلى صورة بطرس الأكبر أو ستالين . بيد أن هذا المزيج من الدور « الغربي » والتجسيد الشعبي القومي هو الذي يصنع يلتصين(*) .

ومن الواضح أنه لولا هذه الصورة للرئاسة وشخصية يلتصين لكان برنامج الديمقراطيين ضرباً من العبث . فلو لا يلتصين لكان على الجماعات الاقتصادية السياسية التي

(*) ديولا سفاك ، زولتان بيرو ، أكوش ميلادي ، لاسلو تشابا ، كوماش كراوس : « البليتسنية » ، بودابست ، ١٩٩٣ .

تمثل مصالح معينة والتي أنشبت أظفارها في هذه الدولة أن تبدو عندئذ بصورتها « العارية » بدون أثواب أيديولوجية ، أو التستر بأفكار لا يمكن أن تتحول في روسيا إلى خرافات منشودة لتحجب المطامع الحقيقية . وبدون خرافة يلتسین السياسية ما كان بوسع « الديمقراطيین » أن ينتصروا لا في أغسطس ١٩٩١ ولا في سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ . ومكان بإمكانهم أن يشقوا الدولة السوفيتية الكريهة على قلوبهم (دولة جورباتشوف) - كما يشير أكرش ميلادى - ويصفوا بعد ذلك البرلمان كممثل للديمقراطية وأجهزة السلطة التمثيلية (السوفينات) .

وفي مقال « ثورة أكتوبر العظمى » يشخص الكاتب الصحفي جليب بافلوفسكى تشخيصا دقيقا جوهر نظام يلتسين وجانبه السياسى ، فيقول :

« إن يلتسين بدا لفترة طويلة شخصا أقرب إلى إطلاق العنان لعقده وشهوته منه إلى شخص يلعب عن وعى لعبة الإسفاف بالقيم الديمقراطية . فقد ظل صابراً وقتاً طويلاً على الولاء للديمقراطية دون أن يجزؤ على تخليصنا من هذا الوهم . أما اليوم فلم يعد الأمر كذلك . إن يلتسين الجديد هو خصم للحكم المحلى ، وليس صديقا للسلطة التمثيلية ، ومضطهد للأشخاص نوى الرأى المخالف . إنه اليوم راية الذين صوتوا ضده فى السابق ، وهو زعيم الانتقال من الديمقراطية إلى ملاحقة الديمقراطية ...

لقد اتهموا روسيا كلها ، بأقاليمها وجمهورياتها ، بأحزابها ومؤسساتها الدستورية ، بالضلوع فى الانقلاب . وصدر الاتهام من رئيسها . وليس من حق الرئيس فى دولة حرة أن يوجه الاتهامات والأحكام ، ففي الدولة الحرة تتعايش مختلف الآراء ووجهات النظر ، كما أنه ليس من حق الرئيس ، الذى كان إلى عهد قريب شيوعياً وعضواً فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، أن يدين الآخرين ويصفهم « بالفاشية الشيوعية » ... » (*) .

ويشير جليب بافلوفسكى إلى التطابق الكامل فى الآراء بين يلتسين وجماعة « الذاكرة » (بقيادة ديمترى فاسيليف المؤيد ليلتسين) وفلاديمير جيرينوفسكى (رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى) وفاليريا نوفودفورسكايا (رئيسة الاتحاد الديمقراطى) ، وهم من أصحاب الأفكار المتطرفة .

وإنه لمن الطريف أن تتوافق أفكار يلتسين فى هذه المسألة مع أفكار هؤلاء الأشخاص الذين لا ينكرون أن هدفهم إقامة نظام استبدادى . وفى هذا الصدد يتساءل بافلوفسكى :

(*) صحيفة ، نوفايا روسكايا جازيتا ، ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٣ .

« أليس من الطبيعي أن يوازر هؤلاء المبادئ ، الذين لا يرون في مواطني روسيا سوى قطيع غنم بدون راع ، شخصاً كيلتسين فور أن قطع صلاته بفكرة بناء روسيا الحرة ؟ » .

إن راديكالية يلتسين كلها تنقسم بروح الموظفين . وكلمة « الديمقراطية » التي يرددها لا صلة لها بالحرية الفردية بل هي مرادف لما كان يردده يلتسين الشيوعي عن « العدالة الاجتماعية » في السابق . وهو يتعامل مع مواطني البلد مثلما كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تتعامل مع موظفي الجهاز الحزبي . ويخلص بافلوفسكي إلى استنتاج مبرر في رأيه ، وهو أن الخوف هو العامل الرئيسي وراء سكوت المجتمع . « إن ناخبي رئيسنا الشجاع هم المواطنون والجماعات الذين يخشون أكثر ما يخشون الظروف القاهرة ، وخاصة الحروب الأهلية » (*) ، وكل من لا يضع ذلك في اعتباره سيكون شخصية سياسية محكومة بالهزيمة أمام يلتسين « المدافع عن البلاد وحاميها من المستقبل المرعب » . إن ٦٠٪ من الأصوات لصالح يلتسين هي ٦٠٪ من الأصوات الخائفة من اندلاع الحرب فيما لو غاب يلتسين . ولكن أحداث أكتوبر قطعت هذا الميالق ، وأصبح الرئيس نفسه مصدراً للخوف ومبتكراً وموزعاً له . وخلال سنة أظهر رئيس روسيا عزمه على انتهاك الدستور ، دافعاً المجتمع بجماعته السياسية للنشيطه ، نحو خط الانقسام . وفي سبتمبر ١٩٩٣ لم يعد المواطنون يتوقعون من يلتسين شيئاً سوى الانقلاب . ولكن يلتسين لم ينفذ انقلاباً فحسب ، بل مهد التربة لتصاعد الانقلاب إلى حرب أهلية . إلا أنه لم يستطع فرض سيطرته على الوضع ، فتضدى لهذه المهمة وزير الداخلية يرين ، الذي أصبح بطلاً للاتحاد الروسي ..

... ويبدو طريفاً للباحث الإثنولوجي أن يشهد في نهاية القرن العشرين ظهور نظام سلطة شبه مطلقة فريد في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق ، تنزعه شخصية تجمع بين ملامح قياصرة ما قبل بطرس الأكبر وتصرفات أمناء الحزب الشيوعي الإقليميين الأفظاظ في عهد بريجنيف . وينظر الغرب أيضاً إلى موسكو بتأييد مشوب بالاحتقار ، وكأنه يقول : ايه ، أيتها النفس الروسية المستعبدة ، يبدو أن يلتسين هذا هو ما تستحقينه ! وإذا كان « عواجيلز » المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي السابق من الذين يسهل التكهّن بتصرفاتهم ، فإن المحيطين بيلتسين هم من أنصاف البشر والمثقفين السابقين الذين لم يبقوا على ماء وجههم والذين يمكن اللعب بهم ولكن يصعب التكهّن بسلوكهم .

فأولئك العجائز لم يتجاسروا في غضون عشر سنوات إلا على حزب أفغانستان واحدة ، أما هؤلاء فيقرون الحروب بالمشترات دون أنقى تفكير . وهل هم يميزون أفغانستان عن طاجيكستان مثلاً ؟ وهل يعرفون الفرق بين طاجيكستان وأذربيجان ؟ وبين

(*) نفس المصدر .

أنريجان وداغستان ؟ وعموماً ، ماذا تعنى الشيشان بالنسبة لهم ؟ وهم لا يترددون لأنهم لا يعرفون أين أرضهم وحدودهم ، فليس لديهم أهداف وغايات ، ولكن لديهم وسائل .

إن السر وراء بقاء يلتسين فى الكريملين هو فى « الاستباحة » . إذ لا شيء محرم ، وكل شيء مباح ! والسر أيضاً فى « العنمية » ، فليس ثمة ماض ولا أفكار ولاغايات . والأنصار السابقون هم اليوم متملقون مدفوعو الأجر أو أعداء مدانون . وكلهم من طينة واحدة : المحامون ، والمدعون ، والمدافعون عن حقوق الإنسان . وإذا بحثت فى خزانة « برامج الإصلاح » فلن تجد شيئاً سوى مخططات نشر فرقة تامان أو كنتيميروف . ويقول بافلوفسكى :

« إن المذهل فى يلتسين هو عدم قدرته على الابتعاد والرحيل وإعطاء الفرصة للمسياسيين والمحترفين وللجماعات المدنية المحلية لكى يعملوا . والشخص الذى أخذ يبحث عن وسيلة للبقاء فى منصب الرئيس إلى الأبد ، لن يتوقف فى منتصف الطريق . إن توريث الهيكل الحكومية فى أعمال منافية للدستور يفسد الموظفين سياسياً ويدمر المؤسسات القائمة . وقد أسفرت تجارب يلتسين المتعددة خلال السنتين الماضيتين لبناء نظم ديكتاتورية عن تسارع الفساد السياسى وعدم الاستقرار فى الدولة . فالذى يتوقع مجيء الديكتاتورية لا يجد أمامه ما يفعله سوى أن يسرق ويخفى ما سرق ..

إن الشخص الذى لا يعى وجود حدود لما هو مباح ، والذى لا يستطيع أن يدرك أنه قبل كل شيء مواطن بلد اتحادى ، ولا يفرق بين إرادته الشخصية وصلاحياته الوظيفية ، هذا الشخص لا يحق له أن يكون رئيساً . إن إبعاد يلتسين عن الساحة السياسية هو اليوم أكثر صعوبة من إخراج جثمان لينين من الضريح . ومع ذلك يبدو أن هذه الفكرة أخذت تسيطر على أذهان المعارضة الجديدة ، وحتى على القوى التى تكن ولاء خادماً للرئيس . فالتهديد الذى يمثله يلتسين للبنية الاتحادية للدولة الروسية هو من الخطورة بحيث أصبحت إزالته مهمة أولوية أمام المباشرة من مختلف الاتجاهات ...

ومن الخطر الظن بأن يلتسين غافل ، ولا يحسن شيئاً . فالسر الثالث من أسرار الكريملين هو أن يلتسين يظل لا ينام ، ويدبر للضربة القادمة . ولا يهم ضد من تكون ، فالأعداء من حوله كثيرون .

ولكن الشخص الذى أراق دماء المواطنين ووزع المكافآت المخجلة على هذا العمل لن ينزع إلى التوفيق والمصالحة . إنه وليد عمانا الطويل وتعبنا ، وهو شبح سياسى لعصر ولى . لقد ولى العصر وظل هو تائهاً فى دهاليز الكريملين ، ومن هناك راح يشد روسيا ويجذبها نحو عالم الظلام ..

ومنذ الخامس من أكتوبر ١٩٩٣ لم يعد يلتزمين هو الذى يحكم روسيا بل الخوف ، ولكن الخوف أيضا له حدود ، إذ تحل مرحلة فى حياة المجتمع لا يعود الناس فيها يبالون بالخوف . ويتصاعد السخط فيكتسح النظم السياسية أيا كانت (*) .

الصورة الدعائية : لدعاة التحديث :

يعتبر يلتزمين بمثابة الصورة الجماعية ، للقلائد الجديد الذى يمثل شريحة اجتماعية جديدة هى البيروقراطية الفيدرالية التى تفوق عدداً البيروقراطية الموفيتية السابقة ، ومن حيث تأثيرها على اتخاذ أهم القرارات السياسية فإن دورها يضاهى دور المكتب السياسى للحزب الشيوعى الموفيتى سابقاً .

إن دعاة التحديث ، أو دعاة التمدن ، (الذين هم أيضا ، الإصلاحيون) لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمواقعهم إلا بالكاد فى منعطف أحداث سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ، بعد أن حولوا فجأة الحرب الباردة ، بين سلطتهم الديكتاتورية والبرلمان الديمقراطى إلى حرب ساخنة ، وبفضل الأساليب النزيهة والصفافة اللامتناهية و الحياد الإيجابى ، للجيش ، تمكنوا من الإطاحة بالبرلمان . ولا جدال فى أن البرلمان الروسى لم يضع فى اعتباره مهمة تحويل روسيا إلى دولة رأسمالية حديثة ، رغم أنه كان المبادر إلى الإصلاحات السوقية والتشريعات الديمقراطية ، وإنما كان يسعى إلى تمثيل مصالح المجتمع الروسى بأسره . وكان فى مسعاه يعتمد على الديمقراطية كركيزة مثلما كان نظام يلتزمين أيضا . إلا أن هذا النظام سعى إلى زرع الرأسمالية بأبشع صورها وأكثرها همجية ، بينما انطلق البرلمان من النزعة التاريخية العامة نحو الاشتراكية والتقارب ، وإن لم يكن الجميع فى البرلمان قد وعوا ذلك فى الغالب .

إن نظام الرئيس الذى لم يكن بوسعه حتى نهاية عام ١٩٩٢ أن يعتمد سوى على النواة الداخلية للوسط السياسى المحيط به ، وعلى الوجوه الجديدة القليلة الخبرة التى انضمت إليه بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ ، وعلى قوميسارات الكرملين (ممثلى الرئيس المفوضين فى الأقاليم) وعلى الموظفين والإدارة ، قد تمكن فى العام ونصف العام الماضيين (عن طريق الوعود والتنازلات) من جذب مجموعات تخبوية مؤثرة فى المجتمع إلى جانبه ، بما فيها مجموعات من رجال الصناعة والعسكريين .

وفى آخر عام ١٩٩٢ انتهى العلاج بالصدمة ، فى الاقتصاد بالفشل الذريع . وبدأ وكأن المجابهة التى كانوا يفرضونها فرضاً قد أفسحت الطريق لمحاولات التمتعيق تحت

(*) نفس المصدر .

ضغط قوى من المجتمع المنفى الذى أخذ يتشكل . وبدأت مرحلة الوسط بالمفهوم الواسع ، مرحلة الحلول الوسط ، بما فى ذلك موافقة يلتسين على إبعاد عدد من العناصر الراديكالية من الحكومة وغير ذلك . ولكن عندما فشلت هذه المحاولات (أو بالأحرى لم يعد لها معنى من وجهة نظر « الطرف الأقوى » ، أى يلتسين) بينما لاح فى الأفق خطر ضياع السلطة من يد الرئيس وتغيير رئيس الحكومة ، وإذ أدرك الرئيس تعزيز مركزه خاصة فى الجيش ، وبعد حصوله على الدعم الغربى ، أقدم على الحنث باليمين والإطاحة بالمنتور . وفى سبتمبر ١٩٩٣ انتقل العلاج بالصدمة من الاقتصاد إلى السياسة ، وانتهت الديمقراطية بنهاية البرلمان ، وتوقفت عملية تشكيل المجتمع المنفى الذى لا يمكن أن يقوم فى ظل الحكم الشمولى .

وفى المرحلة السابقة عجزت « الدولة البيروقراطية الحزبية » عن تحقيق تحولات جذرية سريعة سواء فى بنية الدولة ذاتها أم فى النظام السياسى ، فلجأت إلى إدخال البنية الفوقية الرئاسية ووضعها على قمة السلطة السياسية دون أن تؤمن نفسها من هذه البنية الفوقية . وتحت ضربات الرئاسة لم يصمد هيكل بناء الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وأخذ التشرذم يتصاعد على مستوى البنية الفوقية ، فظهر الرؤساء ذوو النزعات الملكية فى كل مكان . وحدث ذلك فى روسيا أيضا ولكن بشكل معدل ، إذ سقط البرلمان تحت ضربات الرئيس الذى صنعه البرلمان . وانضمت إلى الرئيس المجموعات المتميزة بالنشاط والحركة والروح الاستثمارية من بين المثقفين التقنيين ، والساسة الطموحين ، وصغار المنتجين ، وسلك الصناعيين والمديرين ، والعصابات الإجرامية . وأصبحت هذه القوى جزءا من « دولة يلتسين » . ولكى تنفذ فكرة ما فى روسيا الحالية لا حاجة بك إلى إقناع المجتمع بصحتها بل يكفى أن تكسب إلى صفك أنصار الحاكم ، أى « تكسب الدولة » . ومن يكسب الدولة إلى صفه يكسب المجتمع أيضا . ولكن ذلك فوز وهمى لجماعة من الحكام المؤقتين الذين لم يقدموا نموذجا جديدا ومتحضرا للتنمية . وهذا ما لم يدركه يلتسين ولا مستشاروه المنظرون ، فهل سيدركه من سيأتى بعد يلتسين ؟ هذا هو السؤال الأهم من قضية سقوط نظام يلتسين .

كان ينبغي على النظام بعد انتصاره أن يشكر الجيش قبل كل شيء . فقد أظهر الجيش ولائه للنظام السياسى الجديد الذى ولد بمؤامرة . وكشف الجيش عن « جبروته » بقصفه للبرلمان ومن فيه وعصفه بالقانون . وخصصت الحكومة أولى جلساتها بعد « انتصار أكتوبر » لبحث « العقيدة العسكرية لروسيا » ، والتى صاغها جراتشوف . وتقوم هذه العقيدة على التخلّى عن مبدأ عدم تدخل الجيش فى السياسة ، هذا المبدأ الذى رفعه الديمقراطيون راية لهم فى نضالهم ضد جورباتشوف . فمنذ الآن سيتدخل الجيش فى الأحداث الداخلية كما تدخل لمصلحة الرئيس فى أحداث خريف ١٩٩٣ . وينص مشروع العقيدة العسكرية

أيضا على إنشاء قوات « الرد السريع » للتدخل في الشؤون الداخلية ، أى للقتال ضد الشعب .

ومن ناحية أخرى أعلن النظام السياسى ليلتسين فى العقيدة العسكرية أن روسيا لن تقدم تنازلات بعد الآن وإن كانت تتخلى عن التوسع . وهى عازمة على الوجود الكامل ، الاقتصادى والعسكرى ، فى المنطقة الأوروبية ، وتعتقد أن العالم سيضع ذلك فى اعتباره . وبالطبع فهذه مجرد إعلانات ، وعلاوة على ذلك فهى افتراضية . ومن هنا تتجلى « رخاوة » المفهوم كله ، إذ يطمح فى التمسيد ، الذى قضى واضع العقيدة على الإمكانات المحتملة له . ولا يثير استعراض العجز وغرور القوة هذا سوى السخرية لدى العالم الذى أصبح وحيد القطب ولم يبال بموسكو عندما قصف الصرب ، وفى واقع الأمر فرض على روسيا اتفاق « الشراكة من أجل السلام » مع حلف شمال الأطلسى (الناتو) .

وأخيراً ، فقد تجلت قوة النظام السياسى الجديد (أو بالأحرى أراد النظام لها أن تتجلى) فى « تحمله » للديمقراطية وعدم ضيقه بها ، بل والأكثر من ذلك فى كونه « يضعها هدفاً له » .

ويخصص لمجلس الدوما دور إضفاء الطابع الديمقراطى على أصغر دولة روسية ، عادت حدودها إلى ما كانت عليه فى عصر إيفان الثالث . وبعد أن اتخذ مجلس الدوما قراراً مستقلاً ، أو بالأحرى « شبه مستقل » ، بالعفو عن مسئولياتوف وروتسكى ، فلا ينبغى له ، إذا أراد ألا يكرر مصير برلمان حسبولاتوف ، أن يطمح إلى شئ ما . ويشير الباحث المجرى المذكور أكوش سيلادى (« ليلتسينية » ، ص ٤٨) إلى أن الدوما ينبغى ألا تطمح إلا إلى أن تكون حلة زينة فى مسرح النظام السياسى ليلتسين .

« بقراطية » النظام السياسى :

على المسرح المتخيل للألعاب السياسية ، حيث تلعب الأحزاب الوهمية أدوارها ، وتتعارك وتتبادل الفضائح ، وتتوصل مع بعضها البعض إلى حلول وسط وهمية ، أو تخوض صراعات ومعارك حياة أو موت خيالية .. يصبح حل التناقضات الحقيقية التى تنهش الاقتصاد والمجتمع أكثر استحالة بالنسبة للدولة ، كما تصبح التناقضات ذاتها أشد خطورة ومناعة . وتزداد الأزمة عمقاً .

ويرجع السبب فى تعمق الأزمة إلى أن المجتمع الذى قمعت فيه الحرية ، يشهد تطوراً غير متفائق لمختلف جوانب الدولة وثنى وظائفها .

□ فأولاً : يتضخم بصورة هائلة مجال نشاط أجهزة السلطة التنفيذية . وبالطبع فإن هذه السلطة هى جزء فعال فى الدولة ، وينبغى أن تقوم على قاعدة القوانين . إلا أن

التناقضات التي نشهدها اليوم تفضى إلى تطور هياكل السلطة التنفيذية ذاتياً ، فتنمو عناصرها الطفيلية بصورة حثيثة ، وتضفى الطابع الليبروقراطى على الدولة كلها .

□ وثانياً : تعتبر السلطة التشريعية عنصراً سلبياً فى أى دولة ديمقراطية . أما فى النظام السياسى الراهن فليس لها وجود أصلاً ولا بأى صفة ، بل يهيمن عليها « الرئيس الجبار » . والتشوه الدستورى هنا من الواضح حتى أن أحداً لن يدهش إذا ما انقلب هذا النظام الدستورى فى لحظة وانهار تحت تأثير حدث ما قد يكون غير متوقع بالمرّة .

إن السلطة التنفيذية هى « القاطرة » ، وهى التى تملك زمام المبادرة . وإذا تقدمت بمبادرات وبرامج تشريعية فإنها هى التى تعمل على تنفيذها ، ولذلك يعمل المشرع فى توافق مع السلطة التنفيذية ، بينما تكون هذه ذات مصلحة ، موضوعياً ، فى العمل المتسق مع المشرع .

ولكن هذا صحيح بشرط واحد .. عندما تكون السلطة التنفيذية على وعى بما نريده وتملك برنامج عمل وتسمى إلى أهداف بعيدة المدى . وهذه الأهداف ينبغي أن تكون أهدافاً اجتماعية . ولذلك فليس مصادفة أن تنور فى البلدان الديمقراطية مناقشات مستفيضة للبرامج الحكومية فى البرلمانات . وفى ذلك قوة الحكومة وركيزتها ، عندما تقر البرلمانات هذه البرامج .

ومن ناحية أخرى لم يعد النظام السياسى الحالى مهتداً بنشوء قطب برلمانى « مضاد للدولة » ، أو على الأقل لم يعد مهتداً بذلك فى المستقبل القريب . ولا يرجع ذلك فقط إلى وجود رئيسين للبرلمان الآن ، وكل منهما يخشى أن يدركه مصير رئيس البرلمان السابق (رسلان حسبولاتوف) . ولكن الدستور الجديد اعتبر مقراً ونافذ المفعول ، وهذا أمر جدى ، بغض النظر عن مدى مصادفة الإرادة الشعبية عليه . ولو أن الأحزاب كانت من صنع الإرادة الواعية للجمهور وليس من صنع الدولة ، لكان الوضع مختلفاً . بيد أن هذه الأحزاب ، حتى الممثلة فى مجلس الدوما ، تلعب أحياناً لعبة الديمقراطية لمصلحة نظام يلتسبب السياسى ، وتحقق طموحها إلى « المشاركة » فى هذا النظام فتطيل بذلك أجله المحتوم ...

□ وثالثاً : يتميز البرلمان الجديد عن مجلس السوفيت الأعلى السابق بأنه يمكن حله فى أى وقت طبقاً للدستور إذا ما تعرضت للخطر مصالح الكريملين والقة البيروقراطية للنظام . ويبقى الرئيس مهيماً على الدستور ومركزاً على الجيش والشرطة .

□ ورابعاً : بعد انقلاب أكتوبر النعوى ، وعشية الانتخابات البرلمانية أيد ٨٥٪ من أهالى موسكو بقرة فرض يلتسين لحالة الطوارئ (وهذا أمر طريف للغاية !) بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فطالبوا بمد أجل الطوارئ وتوسيع نطاقها ، الأمر الذى يشير إلى اتساع

نمط التفكير المنحط للعناصر الـرثة ، والذي لا يليق بالإنسان الحر . وعلى أساس هذه الميول ، التي كثيرا ما تكون مهينة ، يستنتجون في الغرب أن « الإنسان الروسى غير مستعد بعد لتقبل الديمقراطية » . وبذلك يبررون تأييدهم للمتأمرين والانتقاليين ولدعاة النظم الفردية ، وكثير من الأشياء التي لا يعقل وجودها في الديمقراطيات الغربية .

وهكذا يبدو أن المجتمع مازال يعلق آماله كما في السابق لا على الدستور والقوانين والقيم والقواعد الديمقراطية بل على الدولة المتسلطة والشخص الذى يجسد هذه الدولة ، أى على الديكتاتور .. فكيف نطالب العالم باحترامنا ؟

□ وخامسا : وهذا أمر مخيف جداً .. ألسنا نتحول إلى بشر فاقدى الذاكرة مثل أولئك الذين وصفهم الأديب جنكيز آيتماتوف وصفا رائعا ؟ فمن أين لنا بهذه القسوة والضيق بأصحاب الآراء الأخرى وكذلك أصحاب الأعراق المختلفة ؟ ومن أين لنا بهذا التسامح إزاء إراقة الدماء والعنف والقسوة من جانب السلطة ؟ يبدو أننا بصدد ظهور مجتمع فاقدى الذاكرة ، والذي يشكله زعماء هذه القبيلة المناقفة ، الذين كانوا يتشددون إلى الأمام القريب بالديمقراطية ويريقون الدموع على استخدام الجيش السوفينى للغاز المسميل للدموع ضد المتظاهرين في مدينة تبليسى (أبريل ١٩٩٠) .

ومع ذلك فالخيارات المتاحة أمام الكرملين قليلة . فالصورة الديمقراطية أو « الوجه » الديمقراطى مطلوب « للدولة الجديدة » لتبرير ما أريق من عرق ودماء في سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ لبناتها ، وما بُد من ضمير فى « تقنينها » بالانتخابات البرلمانية فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ . كل ذلك بغية تقديم صورة مقبولة للعالم الخارجى وقبل كل شيء للغرب ، ولإضفاء طابع الشرعية على الهيمنة التقليدية للدولة فى روسيا . وهذه ليست ديمقراطية بالطبع بل ديمقراطية زائفة أوقفت عملية تصحيح المسار السياسى للمجتمع الروسى .

فما الذى سيحدث مستقبلا ؟

من الوهم الظن بأنه من الممكن « تربية وريث » بحلول نهاية الفترة الرئاسية الحالية . والوهم الآخر ، الشائع فى أوساط « الديمقراطيين » أن يلتصين ينبغى أن يبقى فى منصبه إلى أن تستقر الأوضاع فى « الدولة الجديدة » . فالحقيقة أن الوضع فى روسيا لن يميل إلى الاستقرار لأن يلتصين فى الحكم ، وسيظل كذلك مادام يلتصين باقيا فى الحكم . وبالتالي فلن يتأتى حل مشكلة توارث السلطة وتحاشى وقوع الفلاقل ، إلا بذهاب هذا الطاغية الصغير ، وتحرر الديمقراطية من صورتها كشعار مرفوع ، وتحولها إلى ممارسة واقعية ، على قاعدة الصراع السياسى المعروف بدون إراقة دماء ، واحترام القيم المتعارف عليها كالحشرف والضمير والوفاء بالوعود . عندئذ يبدأ تصحيح تدريجى للتطور التاريخى فى روسيا .

وينبغي أن يدرك العالم أن عصر يلتمين سينقضى بسرعة ، كما انقضى عصر جورباتشوف ما إن ظهر نظام الرئاسة في الاتحاد السوفيتي . فروميا هي وريثة الاتحاد السوفيتي ، ولن ينجح فيها هذا النظام الرئاسي أيضا ، فهو كالعضو الغريب على نسيج الجسم لا يمكن أن يتواعم معه . وقد تجلى ذلك في أحداث سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ، في الدماء والضحايا والحرق وإنهيار المثل والآمال .

لقد كان لروميا تاريخها الخاص ، ولم يسقط هذا التاريخ من سلة التاريخ العالمي (وقد قمت في عدد من مقالاتي بمحاولة الكشف عن أحد عناصر هذا التاريخ ، وهو تطور السلطة التمثيلية في روميا القديمة) . وإلى جانب العنصر الرومى الأصيل كانت هناك أيضا الخصوصية ، «الأسبوية» ، أو كما يقول المتخصصون «الإقطاعية الجديدة» ، التي لعبت على مدى العصور دوراً مشووماً في تشويه المجتمع ، بما في ذلك المجتمع السوفيتي . فالستالينية ، بالنمو غير العادى فيها لوظائف البطش ضمن النظام الإدارى البيروقراطى العام ، كانت من حيث الجوهر نظاما استبدادياً ، يشبه إلى حد كبير تلك النظم التي سادت في بلدان الشرق في العصور القديمة والوسطى (نمط الإنتاج الأسبوى) .

وقد أدت عمليات التحديث المستمرة إلى تآكل بل وحتى إلى اختفاء وظيفة البطش التنكلى في النظام الإدارى . كما أن إقصاء الحزب الشيوعى السوفيتي عن دوره القيادى فى المجتمع فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وهو الحزب الذى كان يمثل الأسمنت بالنسبة للنظام القائم ، تطلب تعويضاً سريعاً ، تمثل فى السير على طريق الديمقراطية التمثيلية ، وإلا فقد كان من الممكن أن تنهار الدولة . وهذه الديمقراطية التمثيلية هي التي تطورت بسرعة على أساس تحول السوفيات . ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية كانت تتم تحت سيطرة السوفيت الأعلى ، لذلك تحولت السوفيات إلى مجالس بلدية ذات طابع تمثيلى حقيقى . ولكن ماذا حدث نتيجة القضاء على الديمقراطية التمثيلية ومحورها الرئيسى : مجالس السوفيت ؟

ظهرت فجوة كبيرة بين الجهاز الحكومى الإدارى وملايين المواطنين المحرومين من ممثلهم في جهاز الدولة . ويشعر الحكام بذلك بشكل غريزى ، ولذلك نراهم من جهة يجعلون بإقامة أجهزة تمثيلية شكلية ، لا تملك فى الواقع أى صلاحيات مطلوية ، ومن جهة أخرى يسارعون إلى ملء « الفراغ » بحشد المزيد والمزيد من الموظفين . ولهذا نطالع فى الصحف تساؤلات مذهولة حول لتساع مساحة المؤسسات الحكومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعى بحيث زادت فى روميا وحدها عشرة أضعاف !

كاريكاتير المهزلة أو كيف تحول يلتسين :

يشير الباحثون إلى أن قصف البرلمان ونصفيته يشبه إلى حد كبير حل البلاشفة للجمعية التأسيسية في ٦ يناير ١٩١٨ . كما يشبه أيضا انقلاب نابليون بونابرت الشهير عندما تحول من رئيس جمهورية إلى إمبراطور .

ولكن تصفية يلتسين للبرلمان يمكن اعتبارها بمثابة كاريكاتير لما حدث عندما قام نابليون بونابرت بانقلابه الذي أصاب كارل ماركس في وصفه بـ « المهزلة » .

وخلال المجابهة المأساوية بين الرئيس المتمرد والبرلمان الشرعي ، وقفت في صف البرلمان ، إلى جانب المجموعات الشيوعية المختلفة ، أحزاب مثل الحزب الديمقراطي ، والحزب الديمقراطي الدستوري ، والمركز الاشتراكي الديمقراطي ، هذا عدا الأحزاب اليسارية مثل حزب العمال (البروفيسور بوزجالين) وحزب الكانحين الاشتراكي (روى مدفييف) وبعض الأحزاب الأخرى . ووقفت النقابات مع الدستور والبرلمان ، رغم أن تحركها كان سلبيا للغاية . وقد سبق أن أشرت إلى دعم الأقاليم للبرلمان . أما رؤساء الأقاليم فأصبوا معزولين ، وأيد بعضهم البرلمان ، بينما اتخذ البعض موقف الترقب السلبي . وفيما بعد انتقلوا من التأييد السلبي إلى الهجوم الضار على البرلمان عندما رأوا نهايته . وصاح محافظ « نيجني نوفجورود » بوريس نيمتسوف مذعورا في رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين يوم ٣ أكتوبر : « اقتلهم بافتكتور ستيبانوفتش ، إنهم مجرمون ! » وكان قد لزم الصمت طوال الأسبوع الأول للمجابهة ، إلى أن وصل من لندن مستشاره « العالم بكل شيء » .

وقد لجأ النظام إلى أسلوب دعائى يتهم المتظاهرين الذين أعربوا عن تأييدهم للبرلمان بأنهم « تحالف الشيوعيين مع الفاشيين » . وقد استخدمت هذه الوسيلة الدعائية لتبرير الانقلاب الذى دبره يلتسين ، ولإلحاح بأن هذا الانقلاب قد تم لحماية السكان من « المجرمين الإرهابيين الشيوعيين والفاشيين » . ولكن هذا الأسلوب ، المنسوخ عن التقاليد الستالينية ، لا يستند إلى أى أساس واقعى . فعناصر الفاشية جاء بها أنصار يلتسين إلى قلب موسكو ، وإنهارت الحدود بين الديمقراطيين الراديكاليين من أنصار يلتسين وبين الفاشية العادية . فتصرفات الكرملين وأنصار جايدار وشرطة برين .. كل ذلك كان فى جوهره تصرفات فاشية .

وتحولت نظرية « المؤامرة الشيوعية الفاشية » إلى كاريكاتير يسخر من هذه النظرية ذاتها . فحتى المقال الموالى ليلتسين والمنشور فى صحيفة « بروفييل » النمساوية يذكر أن عدد أفراد الفصيلة الفاشية التى جاءت لحماية « البيت الأبيض » (حتى لو سلمنا بوجودها)

بلغ ١٥٠ فرداً . وليس من المعقول أن يتمكن ١٥٠ فاشيا ، حتى بالتحالف مع بضعة آلاف من الشيوعيين أن يحسموا مصير موسكو وروسيا في ذلك الأحد الدامي . وفي ليلة الاثنين ألقى جايدار خطابه الديماجوجي (متخذا وضع موسوليني !) عبر التليفزيون حول ما أسماه « بالمؤامرة الشيوعية الفاشية » .

ولم يلحظ جايدار كيف أصبح شعبياً بمنظر الحركة الفاشية التي تسمى نفسها بالديمقراطية .

ويمثل « الديمقراطيون » المؤيدون للسلطة التنفيذية خليطا متنافراً أكثر مما كان يمثلته البرلمان وقاعدة ارتكازه الاجتماعية . وتجمعهم كلهم سمة مشتركة ، فهم يطالبون بمواصلة توسيع نطاق الخصخصة اللا محكومة وتمليك الأرض تملكاً خاصاً (الأمر الذي عارضه حتى الأديب الكبير ليف تولستوى في القرن الماضي) ، والمزيد من تحرير الاقتصاد الروسي وفتحه أمام رؤوس الأموال الأجنبية دون أن يقدروا النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه الخطوات .

ومن ناحية أخرى تبرز كل هذه الشعارات بلغة خطاب قومي تحرري حادة اللهجة ، مستعارة من المعارضة وذات روح معادية للشيوعية . ومن الطريف أن « الديمقراطيين » أخذوا الآن يتحدثون عن سعيهم إلى استنهاض « عظمة » روسيا كدولة عالمية ، وهذا الشعار أيضاً قد سرقه من معارضيه في البرلمان ، رغم أنهم هم الذين تسببوا في انهيار هذه الدولة ذاتها ، ودقوا آخر مسمار في نعش « عظمتها » بقصفهم البرلمان الاتحادي بمدافع الدبابات .

هل هو بتوتشيت روسي ؟

من المعروف أنه لا يجوز النظر بجدية إلى المناظرات التاريخية ، بيد أنه يجوز اللجوء إلى ذلك لمحاولة فهم ظاهرة اجتماعية معينة واكتشاف الجديد والأصيل في هذه الظاهرة . وعلى سبيل المثال أقر عام ١٩٣٦ الدستور الستاليني الشهير ، والذي عمل على صياغته نيكولاي بوخارين^(٥) . وهو من وجهة نظر القانون الدستوري الشكلى يعتبر ذا طابع ديمقراطى (قلم يتضمن المادة المانحة الميثة الصيت حول الدور القيادى للحزب الشيوعى ، فقد ظهرت هذه المادة في عهد بريجنيف بمشاركة تلك الوجهة التي أعدت أخيراً « الدستور الجديد ») . ومع ذلك أضفى ذلك الدستور الصفة الدستورية على انتصار الديكتاتورية الستالينية . وفي ديسمبر ١٩٩٣ أقر « دستور يلتسين الجديد » الذى نشن أيضاً

(٥) أحد قيادات الحزب الشيوعى للبشلفى فى ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، عارض ستالين واتهم بالخيانة وأعدم .

انتصار الديكتاتور الجديد ونظام حكمه الفردي ... فياله من تناظر مرعب . والمثال الآخر الذى تذكره الصحف كنوع من التناظر مع النظام الحالي هو نظام بنوتشيت فى شيلي^(*) .

وكنت قد أوردت هذه المقارنة عام ١٩٨٨ فى إحدى المناقشات مع الأكاديمى نيكولاى كليوف فى تلك الجلسات التى كان يديرها الأكاديمى ليونيد أبالكين^(**) لأنصاره وتلاميذه من جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى . وقد طرحت فى مجالتي بصدد إصلاحات جورباتشوف وجهة نظرى التى تلخصت فى أن هناك طريقين لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجذرية . الطريق الأول هو الجمع بين تنمية الديمقراطية السياسية وإقامة هياكل السوق عبر القوى المتنافسة . والطريق الثانى هو طريق بنوتشيت ، الذى يتوقف فيه أى جدال حول الديمقراطية السياسية ، وتقوم للدولة « من أعلى » بفرض النظام الاقتصادى التفاضلى . ولكن طريق بنوتشيت يفترض وجود مبدأ الملكية الخاصة . ولما كان حق الملكية الخاصة غير قائم فى الاتحاد السوفيتى ، وبالتالي فليس هناك إمكانية للإسراع بإنشاء قوى السوق المتنافسة ، فإن طريق بنوتشيت لن يفضى إلا إلى نظام بوليسى من جديد . ومنذ ذلك الحين اختلط الحابل بالنابل ، وأصبحوا يكتبون بلنبهار عن منجزات إصلاحات بنوتشيت ، متجاهلين أن هذا النظام قضى على حياة ٥٠ ألف شخص .

ولأنك أن أنصار المقارنة بنظام بنوتشيت محقون فى أمر واحد ، وهو أن التصفية النهائية (المسلحة ١) للسلطة الاشتراكية (اسماً) فى روسيا تذكر بالوضع الذى كان قائماً فى شيلي عام ١٩٧٣ . كذلك يصعب إنكار أن تركيز يلتسين للسلطة فى يده وتدعيم نظامه الرئاسى الديكتاتورى قد تم إلى حد كبير بدعم الغرب ، الذى قدم العون المالى المطلوب لذلك والمعلومات عن « الخصم » ، والوسائل والمسبل التى مكنته من الانتصار . ومثلما فعل بنوتشيت فقد شق أنصار يلتسين الطريق نحو السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة (حتى ربما دون إدراك واع من يلتسين لذلك) . وبدون تركيز السلطة الديكتاتورية كان من العسير تنفيذ « العلاج » الليبرالى الجديد الذى تجرى من خلاله إعادة توزيع الملكية عبر تدمير الهياكل الصناعية والزراعية التقليدية . ونتيجة استخدام « الأماليب التقنية » (توزيع صكوك التملك بأسلوب تشويكس) ظهر ملايين العاطلين عن العمل ، وأخذ الاقتصاد يتكيف مع وضعه الجديد كمصدر للخامات ، تلبية لاحتياجات السوق العالمية . وفى الوقت نفسه تنفصل الملكية تماماً عن العاملين .

(*) الجنرال بنوتشيت للذى قاد الانقلاب العسكرى فى شيلي ضد حكومة أليندى عام ١٩٧٣ .

(**) أكاديمى فى الاقتصاد كان مسؤولاً عن وضع الخطط الاقتصادية الإصلاحية فى عهد جورباتشوف .

ولكن المسألة لا تقتصر على هذا الجانب وحده . وقد أشرت مراراً إلى أن مثل هذه الإصلاحات ، على طريقة بنوتشيت ، لا يمكن تطبيقها في روسيا ، حيث تبلغ ملكية الدولة حدوداً مطلقة ، بينما الملكية الخاصة لم تتشكل بعد . وبالطبع كان واضحاً لى أن رؤوس الأموال الأجنبية لن تشارك حتى في استثمار مصادر الطاقة ما لم تتبع روسيا سياسة تستهدف إقامة هيكل السوق . إلا أنهم كانوا يدفعون يلتسين دفعاً نحو فرض الديكتاتورية ، وفي ظنهم الخاطيء أن السوق لا يمكن أن تنشأ بدون إستتباب النظام الفردي .

ومن ناحية أخرى يتميز أسلوب يلتسين في « فرض النظام » تميزاً واضحاً عن أسلوب بنوتشيت . فقد اعتمد كلاهما (يلتسين وبنوتشيت) على قاعدتين اجتماعيتين مختلفتين : ففي روسيا كانت مواقع رأس المال الوطني والأجنبي لا تزال في بدايتها ، فهل يمكن مقارنة روسيا وشيلي من هذه الناحية ؟ كما كانت المقدمات التاريخية والتقاليد مختلفة في كلا البلدين .

وثانياً ، لم يعتمد يلتسين أساساً على الجيش بل على التشكيلات المصلحة ذات الطوعية البرلمانية ، وعلى الفروع العسكرية البيروقراطية لسلطته الفردية . وخلافاً عن بنوتشيت حاول يلتسين أن يستمر بشعارات « الديمقراطية » و « الحرية » أما بنوتشيت فسمى الأشياء بمسمياتها ، فقد كان ديكتاتورا وأراد أن يبدو هكذا . ولكن يلتسين أراد أن يبدو بمظهر « أب الأمة الروسية كلها » .

إن القيصرية الروسية (البونابرتية) لها تقاليد تاريخية معينة . فهي تظهر في فترات تغيير النظام ، حينما يكون النظام القديم في طريقه إلى الزوال ، بينما لم يتشكل النظام الجديد بعد . ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى نظام حكومة كيرينسكي المؤقتة في روسيا عام ١٩١٧ ، التي نظر إليها الكثيرون بعد « مظاهرات يوليو » ١٩١٧ باعتبارها نظاماً بونابرتياً محتملاً .

والقاعدة الاجتماعية الفعلية التي يمكن أن يقوم عليها نظام يلتسين هي أجهزة المباحث المباسية المتنامية بسرعة ، وتشكيلات الشرطة الخاصة وأجهزة الأمن ، وكذلك الوحدات العسكرية ذات الأجور الكبيرة ومجموعات الموظفين البيروقراطيين ذات المصلحة في مركزية الدولة . ومن ناحية أخرى فإن يلتسين يستطيع الاعتماد على شريحة رقيقة من أصحاب الأملاك وممثلى أشباه المثقفين الذين يتمتعون بأذبال السلطة . ومن هذه الزاوية يمكن القول إن اليلتسينية تجرى تجربة لإعادة إصدار البلشفية - القومية تحت اسم « الديمقراطية الروسية » ، رغم أنه لا يجمعها بالديمقراطية جامع .

وفى واقع الأمر تقوم هذه الديمقراطية - القومية المعاصرة على الأسس التى سبق أن صاغها مؤسس البلشفية - القومية نيكولاي أوستريالوف(*) والمعتمدة على ثلاثة مفاهيم أساسية : الدولة والملكية والقومية ، أى طبقة الملاك الأغنياء فى الريف والمدينة التى تعتبر ركيزة للسلطة الفردية المطلقة . وكان أوستريالوف يعتبر متالين حاملاً لهذه الفكرة ، أما الأوستريالوفيون الجدد فيعتبرون يلتسجين رمزاً لها . وقد « بدد » متالين هذا المشروع ، أما يلتسجين فيقبله ، ولكن لا على أساس السلطة التمثيلية السوفيتية بل على أساس سلطة الدوما البيروقراطية . ومن المعروف أن سلطة الدوما ليست سلطة ، بل مجرد واجهة تتستر على تجريد المشرع من السلطة(**) . وكان عالم الاجتماع المعروف بيتريم سوروكين ، الذى نفاه لينين من روسيا ، قد تنبأ عام ١٩٢١ بأن مثل هذه « الديمقراطية القومية » القائمة على رفض الديمقراطية البرلمانية تمهد الطريق أمام نزعة الدولة وإقامة ديكتاتورية قوى النظام ، وأنصار الدولة القوية وشرائح الملاك الجند .

وقد شرع يلتسجين بعد « انتصاره » فى العمل بروح أوستريالوف وتعزيز نظامه الديكتاتورى الذى قد يتكامل بإقامة سلطة قيصرية جديدة ، رغم أن عمرها لن يكون طويلاً . فمن المعروف أن أى نظام بوناپرتى يحلم بأن يضرب بجذوره فى تربة الأقاليم . وتشير كل الدلائل إلى أن يلتسجين يدرك مصلحة جحافل البيروقراطيين الشبان المتعطشين إلى السلطة ، وممثلى البرجوازية القادمة ، المرتبطة بالمافيا بألف خيط ، وبعض جماعات الحاشية الحاكمة السابقة ، فى تعزيز نظام سلطته الشخصية . ولهذا فإن ممثلى هذه الفئات مستعدون للنضال بحماس وعنف ضد كل ما له علاقة بالاشتراكية ، رافضين أى قيم جماعية أو اجتماعية باعتبارها « ماضيه الملعون » الذى ييغون إنكاره . هذا بينما يشعر عشرات الملايين اللائسين بالأسى لموقفهم السلبي أثناء قصف برلمان حسبولاتوف الديمقراطية الذى كان يتصدى ليلتسجين وحاشيته(***) .

(*) نيكولاي أوستريالوف (١٨٩٠ - ١٩٣٨) سياسى وكاتب روسى من قادة حزب الديمقراطيين الدستوريين . هاجر بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ وعاد إلى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٥ .

(**) خاض رئيس الوزراء بليلى مباحثات صعبة مع الحكومة الفرنسية فى مطلع هذا القرن للحصول على قرض كبير لروسيا القيصرية . ولم يكن يوسع القيصير أن يشكل ضماناً لهذا القرض بعد أن ساءت لمعة نظامه . وطالبت فرنسا بضمانات سياسية يمثلها قيام برلمان . وتردد بليلى على باريس ثلاث مرات ، وأخيراً وافق القيصير نيكولاي الثانى على إنشاء « دوما الدولة » كهيئة استشارية تابعة للإمبراطور . وبعد الحصول على القرض بحلول شهرين خلّت الدوما .

(***) انظر : توماش كراوس : « الليتسجين » ، بودابست ، ١٩٩٣ ، ص ٩٨ .

والطريف في الأمر أن يلتزمين أنفسه يضرب لهم المثل هنا ، إذ يبدو أن من المهم له بصفة خاصة أن يدمر معنويا ونفسيا خصومه الشيوعيين الذين ينكره وجودهم « بماضيه الشيوعي المشين » .

واليلتسنية كنظام سياسي تفرخ أشكالا جديدة من الهيمنة الشمولية للسلطة التنفيذية على المجتمع . فالتضاء على البرلمانية ومجالس السوفيت كهيئات السلطة التمثيلية لم يساعد على تحرير المجتمع ، بل عرقل نموه وعزز سلطات النظام الإداري البيروقراطي الا محدودة بحجة مقاومة النظام القديم ومكافحة الجريمة .

وقد أصبحت اليلتسنية خاتمة للنظام القديم وبداية للنظام الجديد الذي لم يتحدد بعد . إن اليلتسنية هي حالة انتقالية ، وآخر مرحلة لتحول النظام . وخطرها الفادح هو انقلاب سبتمبر / أكتوبر الدامي الذي وضع حدودا واضحة للحكم ولبقائه كنظام فردي . والنظم الفردية تحمل في طياتها خطر الانقلابات والانتفاضات المضادة ، وأحيانا تفضي إلى الثورة . وكان المؤرخ كلوتشيفسكي بعيد النظر حين كتب بعد أحداث « الأحد الدامي » عام ١٩٠٥ في روسيا قائلا إن الدماء التي جرت بين القيصر والشعب قد حالت بينهما إلى الأبد . وأصدر حكمه الحاسم : « سيسقط القيصر ويرحل إلى الأبد » .

إن الثورة هي حالة عدم تسامح تجاه النظام القائم . وكلما ازداد المجتمع وعياً بفكرة أن السوس يضر في عظام النظام الذي يدير الدولة ازداد عدم تسامحه . وللا تسامح والفقر صفتان ملازمتان للمجتمع المدني في ظل الحكم الفردي . وليس الفئور حالة بسيطة لا خطر منها على الأوساط الحاكمة ، بل هو المرحلة الأولى لعدم التسامح ، تعقبها « الإدانة الصامتة » ، ثم تتصاعد الأمور نحو السخط ، وأخيرا تأتي مرحلة نبذ المجتمع للنظام القائم . وقد عايشنا ذلك عندما أفلت شمس نظام جورباتشوف . وقد تختلف صور وأشكال نبذ النظام ولكنها حتمية تاريخية . وهذه الاستنتاجات يتوصل إليها ، إلى جانب العلماء والخبراء ، الأبناء الذين يعانون من التحكم الأخرق في مصائر البلد والشعب .

وها هو الكاتب فلاديمير مكسيموف يعبر عن أفكاره كالعادة بالصور البليغة :

« فليصبروا على رأسى الأشيب من جديد ثلال اللعنات والشتائم ، ولكنى ، كخصم منهجى وعقائدى للشيوعية ، أجرؤ على القول بأن النظام الذى يسود الآن فى روسيا هو أسوأ وأخس وأظلم من النظام السابق لأنه يمرض على المجتمع لعبة بلا قواعد ، ووجودا خارجاً على القانون ، ويمثل سلطة الطغمة المالية الإجرامية » (٥) .

(٥) صحيفة « يرافدا » ، ٣١ مارس ١٩٩٣ .

وقد انتهت عملية إسقاط السلطة التمثيلية فى روسيا ، التى مثل المؤتمر الأول لنواب الشعب للاتحاد الروسى بديتها عام ١٩٩٠ ، ومثل المؤتمر العاشر لنواب الشعب فى أكتوبر ١٩٩٣ نهيتها المأساوية بقصف قصر البرلمان بمداخل الدبابات ، انتهت بإقامة نظم إدارية إقليمية شبه شرعية تعمل بدون رقابة عملياً ، وممتثلة عن الكرملين ، رغم أنها تعتبر جزءاً من النظام الإدارى البيروقراطى للعالم .

إن النظام الرئاسى بدون ضوابط رادعة ، وبدون برلمان ذى صلاحيات ، وبدون إمكانية تعبير المواطنين عن آرائهم عبر هيئات تمثيلية حقيقية على المستويين الاتحادى والإقليمى ، لا يعد نظاماً جمهورياً ديمقراطياً بل سلطة الأوليغاركية (حسب تعبير أرسطو) . والدستور الذى أعلن فى روسيا باسم الشعب يضع الرئيس فوق الدولة . وأكبر خطر يهدده ليس « سياسيو الشوارع » فى موسكو ، بل التناقضات التى تنشأ حتماً خلال التعامل بين « الديكتاتورية الفيدرالية » والنظم البلوتوقراطية المحلية « للأمراء الإقليميين » - رؤساء الإدارات المحلية .

الديكتاتورية على المستوى الإقليمى :

من المعروف أن أى نظام سياسى يتعرض للانتهيار يعود من جديد فى صورة أقرب ما تكون إلى الصورة السابقة . وبالنسبة لروسيا تعتبر نقطة بدء الحساب هى عام ١٩٨٥ ، عندما كانت الأيديولوجيا الشيوعية مهيمنة بلا شريك ، بينما احتكر جهاز الحزب الشيوعى السوفيتى السلطة فى البلاد بأسرها . ونقل جهاز الحزب الشيوعى ، أى فئة الموظفين الحزبيين وليس جيش الأعضاء العاديين فى الحزب . وكان نهج إشاعة الديمقراطية فى المجتمع ، والذى أعلن عنه عام ١٩٨٥ ، يعنى تنمية أسس الإدارة الذاتية ، أى تعميق عملية تحويل مجالس السوفيت التى تمثل الشعب عن طريق النواب إلى بلديات حقيقية .

إلا أن عملية إقامة سلطة الشعب مارّت بصعوبة شديدة ومعاناة بالغة . فقد قاومت المشيرة الجديدة من موظفى الرئاسة ورجال الإدارة أية محاولة لفرض الرقابة عليها من جانب مجالس السوفيت ، واستطاعت أن تحقق بالتدريج ذلك النأى البيروقراطى الذى أسب إلى مجالس السوفيت .

وفى نهاية المطاف لم تتورع الفئة الحاكمة الجديدة والفئة القديمة التى غيرت لونها عن القيام بانقلاب حكومى بقيادة زعيمهما الحزبى من أجل إحكام قبضتهما على البلاد ! وهذا هو التحيز الكامل لسلطة البيروقراطية والموظفين ، المعتمدة على عناصر التنكيل الصريح ، العسكرية والبوليسية ، للدولة .

وقد أعيد عملياً بناء هيكل النظام الإدارى البيروقراطى القديم مع فارق بسيط ، وهو أن فئة الحكام الجدد لم تعد تتركز ، كما فى السابق ، فى مبانى اللجان الحزبية للمحافظات ، بل فى مبانى الإدارات الإقليمية ، والتي كانت فى السابق أيضاً مبانى اللجان الحزبية . وأعيد بناء هرم السلطة التنفيذية المركزية الموحدة للرهب ، غير الخاضع لرقابة السلطة التمثيلية والمستقل عن الشعب ، والذي أصبح أقل كفاءة بكثير من السابق ومعتمداً على أشخاص غير مؤهلين للإدارة . وإذا كانت الفئة الحاكمة تسمى نفسها فى السابق « شيوعية » وتدعى الآن أنها « معادية للشيوعية » ، فلن ذلك لا يغير من جوهر الأمر . فقد أصبح المواطنون أقل أمناً مما فى السابق حينما كان الحزب الشيوعى يحاول أن يخفى هيمنته متسترًا بورقة توت برلمانية يمرر عبرها ما يشاء من قوانين . أما اليوم فليس هناك حتى رغبة فى التستر على الديكتاتورية . والمرسوم الرئاسى يحل محل القانون .

ومن هذه الزاوية يمكن أن نقول إن الفئة الحاكمة قامت فى الفترة من ٢١ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ فى روسيا بانقلاب حكومى يمثل ثأر الفئة البيروقراطية التى أحست بوطأة يد السلطة الشعبية المتجسدة فى مجالس السوفيت المدافعة عن الشرعية وحقوق الإنسان والمواطن .

وهكذا انتهى الفصل الأول من هذه الدراما الكبرى فى تاريخ روسيا بقصف البرلمان الفيدرالى فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ . أما الفصول التالية فتمثلت فى تصفية هيئات السلطة التمثيلية ، أى مجالس السوفيت ، وصنود الأوامر والمراسيم الخاصة بذلك من جانب الإدارات الإقليمية . وأعطيت لصنائع يلتسين فى المحافظات والنواحي والمدن الكبيرة ، ولرؤساء الإدارات فى الأقاليم فرصة للتكبد بمجالس السوفيت على تلك المستويات . ولم يكن ذلك يجرى بمحض المصادفة بل لإشراك الجميع فى الجريمة السياسية التى ارتكبوها يلتسين وتشيرنوميردين ويرين وفيلاتوف وكوزليريف وشوميكو وغيرهم ، وإشراكهم فى المسؤولية عنها .

إن حل مجالس السوفيت فى المحافظات بقرارات من رؤساء الإدارة فيها جاء استمراراً لفوضى القوانين والإجراءات التى لا ينص عليها القانون ، وكان ذلك فى الواقع هو الفصل الثانى من الانقلاب الحكومى .

إن كل شىء فى بلدنا اليوم يقف رأساً على عقب . ففى كل مكان فى العالم تقوم السلطة التمثيلية ، للمنتخبة بواسطة الشعب ، بتشكيل الحكومة وهيئات السلطة التنفيذية فى الأقاليم ، أما فى روسيا فتجرى الأمور على العكس : فالتقصر هو الذى يشكل مجلس الدوما ، والموظفون يكتبون قوائم الأحزاب وزعمائها ، ويحددون عدد وتركيبة مجالس الدوما فى المدن والمحافظات . ومن الواضح أن دور أجهزة كهذه هو دور صورى ، يخدم

مصلحة الفئة الحاكمة في التستر على سلطاتها المطلقة وإطلاق يدها ، خاصة في إنفاق موارد الميزانية .

هذه هي صورة الحاضر ، فماذا عن الغد ؟

الاحتمال الأقرب هو أن النظام الحاكم لن يستطيع البقاء إلا بقهر المجتمع ، وبالتالي فهو محتاج دائما إلى أعداء لكي يظل قائما . وبعد البرلمان سيأتي الدور على النقابات والأحزاب المتمردة والحركات الاجتماعية وعلم جرا . وعندما تستنفد قائمة الأعداء ، الظاهرين سوف يعمدون إلى « اختراعهم » وإلى الكشف عن « المؤامرات » .

ولكي تبقى القمة الحاكمة في السلطة ستمارس عملية التطهير حتى تكسب بعض ثقة الشعب ، وستلجأ إلى البحث عن المرتشين والفاستدين ، ومحتاج إلى من يلعب دور المنقذين ، وخاصة في الأقاليم .

« نقيض النظام » :

لم يكتمل بعد تشكل النظام كقوة بطش تنكيلية ، إلا أنه يسير في هذا الاتجاه بسرعة ويتقرب من الاكتمال . وقد بدأت أولى هذه النباتات السامة في الظهور منذ عام ١٩٩٢ ، وخاصة عندما تشكلت فصائل الشرطة للعمليات الخاصة (أومون) وغيرها من التشكيلات في وزارة الداخلية ، وأخذوا ينفقون على مكافحة الجريمة أقل بكثير مما كان ينفق من قبل ، ويخصصون الموارد القليلة والقوى البشرية المحدودة لهذه الوحدات التنكيلية ، المعادية للمجتمع بصورة مافرة . وفي الوقت نفسه بدأ تشكيل وحدات حراسة الرئيس (الإدارة العامة للحراسة) ، وأفواج الرئاسة ، ووزارة الأمن ، بل وهيئة المخابرات الخارجية . ووجهت كلها نحو مكافحة « العدو الداخلي » . وراحت المخابرات الأجنبية تساعد زملاءها ، في روسيا في مقاومة البرلمان الروسي ، فضلا عن مكافحة المعارضة .

لقد قنمت الدكتورة ليليا شيفتسيفا تحليلاً دقيقاً للوضع السياسي في مقالها المنشور في صحيفة « أنباء موسكو » الأسبوعية . وكتبت تقول :

« ... إنه من الواضح حتى للمراقب العادي أن البرلمان الروسي يخصص له دور محاكاة السلطة التشريعية ، أما الحكومة فيخصص لها دور « التشهيلائي » في إدارة الرئيس . وبعبارة أخرى ، يجري الانتقال إلى أسلوب فردي سافر للإدارة لا يلجأ حتى إلى التعميه (التشديد لى - رسلان حسبولايف) . والأكثر من ذلك أن مرسوم مكافحة الإجرام يتيح إمكانية فرض الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد . ومنذ بداية

الليبرسترويك لم يكن البلد أبعد ما يكون عن دولة القانون والديمقراطية مما هو عليه الآن ، (٥).

إن الانقلابات الحكومية تدبر دائما للاعتماد عن « دولة القانون والديمقراطية » . وهذه هي إحدى الحقائق الجلية التي عادة ما تستغلق على أذهان المتقنين ...

وليس لدى الكرملين رؤية متكاملة لنظام الحكم السياسي ولبناء الدولة . وكل ما هو موجود لا يعدو أن يكون ركائماً من الوحدات السياسية - الإدارية المتناقضة ، مع عدد هائل من الهيئات التي يكرر بعضها البعض . وهكذا نجد أن هناك حكومة يرأسها تشيرنوميردين ، و « حكومة » يرأسها فيلاتوف (ديوان الرئاسة) و « حكومة مطبخ » يرأسها الرئيس نفسه ولا مكان فيها حتى لتشيرنوميردين أو فيلاتوف . وهذه الحكومات الثلاث هي حكومات قائمة بالفعل وتمارس عملها . كما نجد ثلاثة برلمانات : « برلمان شوميكو » (مجلس الفيدرالية) و « برلمان ريبيكين » (مجلس الدوما) ، وبرلمانا ثالثا يتشكل بسرعة وهو « المجلس الشعبي التابع للرئيس » . وهناك عدة وزارات للخارجية ، وعدة وزارات للدفاع ، وللداخلية ، ووزراء عديدين للإعلام والصحافة وهلم جرا ...

« إن العلاقات بين النخب بعضها وبعض ، وبينها وبين المجتمع ليس فيها ما يشير إلى الديمقراطية من قريب أو بعيد . وما يحدث هو صراع بين عناصر تنتمي إلى نظم اجتماعية مختلفة : إلى الليبرالية ، والأبوية ، والشعبوية ، والعشائرية ، والاشتراكية ، وكلها مجتمعة وفي آن واحد . أما بالنسبة للاقتصاد فما زالت السيطرة فيه لعلاقات التوزيع والطفيلية على حساب موارد الدولة . وعموما فما لدينا هو هجين لم تعرف له الممارسة الدولية مثيلاً . بينما تحاول القمة الحاكمة تجميد الوضع ، كما هو عليه لسنوات طويلة » (٥٥) .

وكنتيجة لذلك كله فإن :

« البناء الفوقى الذى أقيم عندها لا يملك أية آليات تمكس مصالح المجتمع . وفى الواقع فإننا أمام « نقيض النظام » الذى أصبح مصدراً لإثارة النزاعات ، والتي أصبحت بدورها الحافز الداخلى لتطوره . والنتيجة التي تقترب على ممارسات « نقيض النظام » هذا يمكن أن تكون أحد أمرين : إما أن يحل ركود طويل فى المجتمع ، مع ما يتبعه حتما من انهيار علاقاته الداخلية ، وإما نهاية متفجرة عاجلاً أم آجلاً » (٥٥) .

(٥) صحيفة ، أبناء موسكو ، العدد ٢٦ ، ٢٦ يونيو - ٣ يوليو ١٩٩٤ .

(٥٥) نفس المصدر .

(٥٥٥) نفس المصدر .

والأمر الذى لا جدال فيه أن المخرج من هذه الأزمة ينبغي أن يتمثل فى إعادة التشكيل الجذرى لكل هذا البناء السياسى الإدارى الفوقى على قاعدة الديمقراطية والمهنية . ولا يمكننا إلا أن ننق مع هذا الاستنتاج الذى توصلت إليه الدكتوراة ليلىا شيفتسوف . ولكن القضية الأخرى هى : أين هى القوة السياسية للقدرة على القيام بهذه التغييرات الديمقراطية الحقيقية ؟

إن ما يبدو وكأنه استقرار للنظام السياسى ليس إلا مظهرا خادعاً . أما الواقع فثنىء مختلف تماماً . فقد وصلت الهوة بين الحكام والمجتمع أبعداً لم يعد يجدى معها تعزيز البناء الفوقى الرخو بمحاولة تغريب قيادات الجيش والداخلية والأجهزة الخاصة الأخرى منه . وتبدو مراباً محاولات إظهار « الترابط المتين » بين الكرملين و « زعماء » الأقاليم ، وتصوير هذا الترابط المزعوم على أنه تأييد شعبى من الأقاليم للكرملين . فالمعاملة هنا ليست بهذه البساطة .

فليس من المتوقع أن يستمر طويلاً « ولاء » معظم قيادات الأقاليم ، أيا كانت التغييرات التى ستجرى فى الأشخاص . فالتحالف معهم (وهو الأقرب إلى أن يكون مؤقتاً) لا يمكن أن يقوم إلا على أسس إعادة توزيع الصلاحيات والسلطات لمصلحتهم ، بحيث يتمكنون من حيازة الملكية والموارد والتصرف فيها بحرية . وبالمناسبة فقد سار الكرملين فى هذا الطريق . إلا أن قادة الأقاليم ، بعد أن عجزوا موافقهم ، لن يركنوا إلى الاقتناع بما حققوه وقد أدركوا أن السياسة الفيدرالية لا تركز لى الممنور أو القانون بل إلى المراسيم والقرارات والتعليمات الصادرة عن شخص واحد أو حتى عن الموظفين . وبالطبع سيسعون إلى الحصول على ما حصل عليه عمدة موسكو بورى لوجكوف من حقوق وسيحصلون عليها حتماً ! ولما كان كبار الموظفين يشكلون فئة غير متجانسة ، وينقسمون إلى جماعات متصارعة ، ولكنها كلها قادرة على انتزاع « القرارات الرئاسية » المناسبة لها ، فإن المراسيم الرئاسية المتناقضة متتوالى .

ومثل هذا « النشاط التشريعى » قد يؤدى إلى تدمير تلك العناصر المنماسة النادرة للدولة الاتحادية التى تسترشد بالقوانين الموحدة للدولة . ولذلك فإن مراسيم الرئيس ، التى تمنح امتيازات لهذا الإقليم أو ذاك إنما تدمر الدولة وتقوض سلطتها (ليس سلطة الرئيس أو الحكومة ، بل سلطة للدولة) . ولهذا ، فإذا كان الكرملين ينوى ويسعى إلى إقامة دولة قوية ، وهذا واضح ، فإن وسائل بلوغ هذا الهدف تتناقض تماماً وهذا المسعى وتقضى إلى « خلخلة » الدولة .

وعلاوة على ذلك ، فإن سياسة الكرملين نحو « إقامة خط علاقات مستقل مع كل طرف من أطراف الاتحاد » ، وبعبارة أخرى الاعتراف بالنموذج اللامتناسق للبناء

الفيدرالى ، يمكن أن تؤدى فعلاً فى المستقبل القريب إلى تشرذم جديد . وهى تتناقض مع « الدستور الجديد » القائم على أسس وحدوية صارمة وتقود إلى نفسه بمعنى الكلمة . وفى المحصلة تظهر كتلة ضخمة من التشريعات اللامستورية ، تخرج بالدولة عن المجال الحقوقى ، «المستورى ، وتحولها إلى « نقيض نظام » رخو ومكشوف للغاية أمام ضربات النظام الإدارى البيروقراطى ، ينزعز شيئاً فشيئاً ، عن العمليات الحقيقية الجارية فى المجتمع المدنى .

ومما يعمل على زيادة عزلة « دولة يلتمين » تأكيد سياستها المافى « لعدم ضرورة » البرلمان الحالى المزيف ، الذى لم يعد يرضى الكرملين حتى كواجهة أو ديكور . والظاهر أن المقصود هو التخلّى عن مبدأ الفصل بين السلطات ، الذى وإن لم يكن مطبقاً ، فقد نص عليه « الدستور الجديد » . ويجرى الإعداد الفكرى والتشريعى للتكرار التام للبرلمانية بوصفها أحد المكونات الأساسية لمبدأ الفصل بين السلطات .

إن فكرة اللا تناسق المحتمل فى العلاقات بين المركز الفيدرالى وأطراف الاتحاد سبق لى أن طرحتها فى غمرة النضال من أجل توقيع المعاهدة الفيدرالية فى بداية ١٩٩٢ . ولكنى لم أطرحها بهذه الخشونة والمباشرة التى يفهمها بها اليوم « مبدعو » الفيدرالية الجديدة . فقد أشرت إلى اللا تناسق فى إطار التشريع الدستورى القائم ، الذى يستبعد أى نوع من التشريعات الفرعية ، بما فيها المراسيم الرئاسية أو القرارات الحكومية . وكنا ندرك تمام الإدراك نقاط الضعف فى مبدأ اللا تناسق هذا فى ظروف دولة فيدرالية كروسيا متعددة القوميات . ولكن يبدو أن ساسة الكرملين الحاليين لا يدركون ذلك ، ومن المستبعد أن يتراجعوا عن سياستهم الراهنة . وهم ، موضوعياً ، غير قادرين على ذلك . ولن يتخلوا عن احتكارهم للسلطة ولو من أجل الحفاظ على السلام فى البلاد . وأقرب مثال على ذلك هو المصير المأساوى للشعب الشيشانى الذى قتل من أبنائه ٦٠ ألف مواطن مسالم وحرثت دبابات الكرملين أرضه باسم الدستور والديمقراطية ..

الانتخابات الرئاسية الأخيرة ومستقبل روسيا

كان من البواعث القوية للغاية على الانقلاب الحكومي في خريف عام ١٩٩٣ ، والذي اتخذ صورة تمرد رئاسي ، فكرة غريبة سيطرت على الكرملين ، ومؤداها أنه ما إن يقبض يلتسين على مقاليد السلطة الكاملة في روسيا ، منتزعاً من مجلس السوفيت الأعلى صلاحيات واسعة ، ومخضعا لسلطته المهيمنة أقاليم روسيا (الجمهوريات والمقاطعات والنواحي) ، وفارضا سيطرته على القضاء والنيابة العامة وعلى الصحافة أيضا .. ما إن يتحقق ذلك حتى نبغ الرخاء مريماً ، خلال عام أو عامين . وعلى هذا الأساس الساذج إلى حد مدهش قام نشاط الكرملين كله خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ ، عندما اعتمد سياسة مسافرة ترمى إلى الإطاحة بالبرلمان .

وفي ديسمبر ١٩٩٣ توصل أنصار يلتسين إلى اعتماد الدستور الذي تجسدت فيه الفكرة السابقة في الممارسة الدستورية ، إذ أصبح يلتسين في واقع الأمر ديكتاتوراً واسع السلطات ، يجمع في يديه السلطة التشريعية والتنفيذية بل وحتى القضائية . وفقد البرلمان والحكومة استقلالهما ، وأصبح القرار في يد الرئيس بالكامل . وها قد مر حوالي ثلاث سنوات فماذا كانت المحصلة ؟ وإلى أي درجة نجحت فكرة التنظيم المثالي للدولة كما تخيلها زعماء انقلاب ١٩٩٣ ؟

إنني أنصوّر أنه لم تتحقق أية مهمة من المهام التي دار حولها الحديث آنذاك ، بل إن هذه المهام اتخذت أبعاداً عميقة وأضفت على التناقضات مزيداً من الحدة ، بصورة أكثر مما كانت عليه في ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

● **والتناقض الأول ، وهو ليس بالتناقض الأهم ، ولكنه مهم من الناحية السياسية ، هو التناقض بين النواب والكرملين .** ففي عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أثار الكرملين وأبواق دعايته عاصفة من النقد والإهانات إلى نواب مجلس السوفيت الأعلى آنذاك ، متهمين أيّاهم بكل المواقف ، بما في ذلك الولاء للشيوعية . وكان ذلك كذباً مسافراً وافتراراً ، لأن هؤلاء النواب هم الذين أصدروا مجموعة من القوانين التقدمية ، وأيدوا يلتسين وساعدوا في انتخابه رئيساً ، وأقروا مجموعة تشريعات خاصة باقتصاديات السوق ، ودعموا مبادئ الملكية الخاصة . والأمر الأهم أن السوفيت الأعلى الذي ضربَ بالقبائل لم يكن خصماً للرئيس يلتسين . لقد كنا شركاء شرفاء ، وطلبنا من السلطة التنفيذية العليا المعاملة بالمثل .

أما مجلس الدوما الذى انتخب فى ديسمبر ١٩٩٣ بعد تصفية السوفيت الأعلى ، وأعيد انتخابه فى ديسمبر ١٩٩٥ ، فهو فى غالبيته يمثل خصماً ثابتاً للكرملين وللرئيس يلتسین شخصياً ، الذى خلق خصمه ببديه ، وإن كان هذا الخصم ، للحقیقة ، لايمك أنثیرا دستوريا جدیا .

● **والتناقض الثانی وهو غياب الكوابح المضادة فى آلية الدولة مثل البرلمان ذی الصلاحيات ، أدى إلى اندلاع الحرب الروسية - الشیشانية .** وفى واقع الأمر فقد اتخذ قرار الحرب مساعدون ومستشارون من الشخصیات العارضة ، والكثيرون منهم لا يعملون فى جهاز الدولة ولا أحد یدرى شيئاً عنهم . وتم تمرير هذا القرار عبر هيئة غير دستورية هى « مجلس الأمن القومى » ، ولم يعرف البرلمان شيئاً عن هذا القرار ، أما حكومة فكتور تشيرنوميردين فلم تتناقض أصلاً مسألة الحرب والعمليات الحربية . إن السلطة المطلقة للديكتاتور الذى لا يخضع حتى للدولة (ناهيك عن الخضوع للبرلمان) تنفضى إلى عواقب مأساوية ، وتكشف عدم كفاءة التنظيم الحالى للدولة وضعفه الواضح وفساده .

● **والتناقض الثالث هو اقتناع الجميع بأن السلطة المطلقة للكرملين (كما فى المجهود الشعبية الغابرة) لا يمكن أن تؤدى آلیا إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .** والأكثر من ذلك أن تصاعد نزعة المغامرة بفافهم هذه المشاكل إلى درجة تفوق ما كانت عليه عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

وها هى السلطة تؤكد باستمرار أن الاستقرار المالى قد تحقق ، واستتب نشاط قطاع الأعمال فى الاقتصاد . بيد أن البيانات الحكومية ذاتها تكذب هذه الادعاءات . فمئذ نوفمبر ١٩٩٣ استمر هبوط الإنتاج والاستثمارات (وكان الوضع الاقتصادى فى روسيا قد بدأ يتحسن من ربيع ١٩٩٣ حتى أغسطس من نفس العام ، إلا أن انقلاب الكرملين أحبط هذه البداية الطيبة للنمو الاقتصادى) . أما الزراعة فأصبحت حطاماً ، وهذا هو السبب فى وقوف الفلاحين ضد يلتسين فى ثالث انتخابات تجرى فى روسيا منذ عام ١٩٩٣ (انتخابات الدوما فى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ والانتخابات الرئاسية فى يونيو - يوليو ١٩٩٦) . ولم يعد ثمة وجود تقريباً للقطاعات ذات التكنولوجيا العالية ، أما قطاع بناء الآلات ، الذى كان متقدماً فى العهد السوفيتى ، فقد أصبح موجها نحو الغرب . كذلك الحال مع المجمع العسكرى الصناعى (باستثناء بعض مجالات الإنتاج) فقد أصبح هو الآخر خاضعاً لسيطرة الشركات الصناعية العربية الغربية الكبرى . ولا يتم عمل القطاع المالى بفعالية تنكر ، أما قطاع المصارف فأقل ما يقال عنه أنه مثير للشكوك بل وللكرهية من جانب معظم المواطنين . ومن المسلم به أنه لا توجد الآن شركة أو مصرف إلا وهو مرتبط بعالم الإجرام . ويختنق منتجو السلع تحت وطأة النظام الضريبى ، مما يدفع المنتجين إلى التهرب من الضرائب .

وتدهورت حالة التعليم العالي والمتوسط والقدرات العلمية - التقنية للبلاد . وتركت الدولة التعليم والعلوم يواجهان مصيرهما ، وأصبح هناك نقص خطير في المدرسين ، بينما يتناقص بشدة عدد الطلاب والدارسين في الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد العليا . ولم يعد كثير من الشباب يهتمون بالتعليم بل بالبحث عن لقمة عيش دسمة .

● والتناقض الرابع هو انعكاس الأوضاع الداخلية في روسيا على مواقعها الدولية بشكل محدد تماما ، وتدهور هذه المواقع . وتدفع الدول الكبرى روسيا عن الطريق الرئيسي وتتحيا إلى حافة الطريق الذي تسير فيه السياسة العالمية ، ولا تقيم كبير وزن لمصالح روسيا . ومما أثر تأثيراً شديداً على مواقع روسيا الدولية اتخاذها قرار المغامر بشن العمليات الحربية ودفع القوات المسلحة الكبيرة إلى شن حرب على حفنة من مقاتلي المقاومة الشيشانية ، وهزيمة الجيش في هذه الحرب . إن جيوش الدول الكبرى في الظروف الراهنة هي أحد المقومات المهمة للغاية للسياسة الخارجية ومن أهم شروط الاحتفاظ بوضعية الدولة الكبرى . لقد صعب العالم وهو يرى أن القوات المسلحة الروسية ، التي كانت تنير فيه القلق والمخاوف ، ليست سوى أسطورة ، وليس مصادفة أن الدول الغربية ، بعد هزيمة الجيش الروسي في الحرب الشيشانية ، قد اتصلت في تعاملها مع روسيا . وفي واقع الأمر لم يعد الغرب يهتم برأيها فيما يتعلق بتوسيع حلف « الناتو » شرقاً . ولكن الدول الغربية ، رغبة منها في عدم إخراج يلتسين خلال حملته الانتخابية ، خففت من حدة هذه المسألة في ربيع وصيف عام ١٩٩٦ ، بيد أنه ليس ثمة أدنى شك في أن توسيع حلف الناتو أصبح مسألة لا دخل للكرملين بها ولا تأثير له عليها .

وفي « النظام العالمي الجديد » الجارى بناؤه لا يخصص لروسيا دور الشريك بل دور « زبون » الدول الغربية الذى سيعزل ، فيما يبدو ، عن المشاركة فى الشؤون العالمية والأوروبية ولن يسمح له بالوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبى . ومن الأمور ذات الدلالة أن قائمة الدول الجديدة « للأسواق الكبيرة الناشئة » ، والتي أعنتها وزارة التجارة الأمريكية ، وهى البلدان التى ينبغى أن يقيم الغرب معها علاقات قوية ، تتضمن المكسيك والأرجنتين والصين والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وبولندا وجمهورية جنوب أفريقيا ، ولا يرد اسم روسيا فى هذه القائمة .

وفى منطقة آسيا والمحيط الهادى بدأ يتشكل محور واشنطن - طوكيو والذى وضع أساسه فى « الإعلان اليابانى الأمريكى عن الأمن - تحالف للقرن الحادى والعشرين » (أبريل ١٩٩٦) وفى الرسالة المشتركة لهانيموتو وكلينتون إلى شعبى البلدين والتي تحمل اسماً ذا منلول واضح هو : « فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين » . وفى هاتين الوثيقتين نلمس فكرة الزعامة القادمة فى منطقة آسيا والمحيط الهادى لأمريكا واليابان

والصين مع مشاركة بلدان « الآسيان » . وفى هذه التركيبة « للنظام العالمى الجديد » لا يوجد أيضا مكان لروسيا . ولكن روسيا هى التى عزلت نفسها عن المشاركة البناءة فى حل العقدة الاستراتيجية للتناقضات ، وهى عقدة « إسرائيل - العالم العربى » ، مما يؤدى إلى انهيار مواقع روسيا تماما فى العالم العربى . أما التصرفات الخرقاء فى البوسنة ، وخاصة الحرب الشيشانية التى أودت بحياة ١٠٠ ألف شخص ، فقد حركت جماهير العالم الإسلامى الهائلة وجعلتها تنظر بشك إلى ملوك السلطات الروسية ، التى بدا وكأنها مفعمة بالرغبة فى التشاجر مع العالم كله من أجل صدقات تافهة فى صورة « مساعدات » اقتصادية غريبة .

لقد أهدرت القيادة الروسية فرصا ثمينة فى مجال تنمية التكامل مع دول الرابطة المستقلة . وتكلف قصف البرلمان ثمنا فادحا ، إذ توقفت عملية التوحيد وانتكست ، ولم يعد قادة هذه الدول وشعوبها يرون فى روسيا تحت حكم يلتسين قوة جاذبة . ولم ينملم هذا الجرح حتى الآن ، فلم تعد الشعوب تضغط بتلك القوة على زعماء دول الرابطة للتقارب مع روسيا كما كانت تفعل فى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . ومختلف اتفاقيات التكامل تنسم بطابع شكلى وأحيانا بطابع دعائى ولا تستهدف إقامة تكامل فعلى ، إذ يخشى أولئك الزعماء القيادة الروسية بمعنى الكلمة ، وخاصة بعد المغامرات الحربية التى أقدمت عليها فى الشيشان .

وفى المحصلة الأخيرة تشكل فى منطقة أوراسيا وضع جوسياسى جديد أصبحت روسيا فيه ، لأول مرة منذ عدة قرون ، مضطرة لأن تلعب دورا ليس دورها ، وهو دور المراقب السلبي لتطور الاتجاهات المستقلة التى تضعف من مكانتها . ويتضح هنا عدم التناسب بين الأهداف التى يعلنها الكرملين وإمكانيات تحقيق هذه الأهداف . ومن المعروف أن الضعف يولد الريية المتزايدة لا التعاون الاستراتيجى . كذلك يساعد ضعف البلد على صياغة أهداف متشددة للسياسة الخارجية . وتكشف قضايا وضعية روسيا كدولة عظمى موقف كل من الدوائر الحاكمة والمعارضة ، ولكنها لا تصبح مادة للتحليل المعمق والحصيف أو مثارا للجدل الموضوعى . فقد بات جليا أن روسيا لا تملك القوى أو الموارد اللازمة لمحاولة « الدفاع » عن حدود الاتحاد السوفيتى السابق أو لعرقلة توسع حلف شمال الأطلسى (الناتو) . إن هذه المواقع المنهارة ، مع العناد فى السير على النهج الجيوسياسى الحالى ، سيقودان روسيا ذات يوم إلى الانهيار التام . وليس لدى روسيا نقود لتمويل الاتحاد الجمركى الذى أعلن عن قيامه فى إطار رابطة الدول المستقلة ، ولا لتمويل حماية الحدود المشتركة ، ولا لتشغيل القواعد العسكرية التى حصلت عليها فى أراضي هذه الدول ، ولا لتنفيذ اتفاقيات اتحاد العملات . وليس لدى الجيش الروسى ما يكفى من الجنود لوضعهم فى القواعد التى تريد روسيا للحصول عليها . وتنتشر بؤر عدم الاستقرار فى كافة أرجاء المنطقة التى اعتبرتها روسيا منطقة مصالحها الحيوية حسب المبدأ الجديد للأمن القومى . ومع ذلك فمن الواضح أن الكرملين غير مستعد لاتخاذ خطوات مضادة رادعة . فكما

أظهرت خبرة الحرب في الشيشان ليس هناك ما يسمى بـ «الحروب الصغيرة» ، وخاصة بالنسبة للآلة العسكرية الروسية المكسورة .

ولكن السياسة التي أقرها الكرملين (مساء يعلم من يلتسين أو من وراء ظهره) - وهي سياسة استعادة وضعية روسيا كدولة عظمى ، وبناء جماعة اقتصادية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تلعب موسكو فيها الدور الرئيسي - هذه السياسة لا تقضى إلا إلى تأزيم الوضع العام في أوراسيا . ذلك أن الشركاء الآخرين في عملية التكامل لا يشاطرون موسكو نظرتها هذه إلى دورها ، وليسوا على استعداد لمساعدتها في حل القضايا الخاصة بها . أما القادة الروس فلا يدركون ذلك ، وهو أمر خطير في حد ذاته ، لأن الفهم غير الصحيح للواقع قد يدفع إلى اتخاذ قرارات من نوع قرار الحرب في الشيشان . ويبدو أن هذا الخطر أخذ في الازدياد بعد فوز بوريس يلتسين في الانتخابات الرئاسية في ٣ يوليو ١٩٩٦ .

وكما أصبح معروفا فقد انتهى الصراع من أجل السيطرة على الكرملين في روسيا بفوز بوريس يلتسين ، عندما أشارت الحاسبات الإلكترونية بعد ساعة واحدة من إغلاق أبواب اللجان الانتخابية إلى تفوقه على منافسه جينادى زوجانوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي . ففي سيبيريا والشرق الأقصى فرغت لجان الدوائر والنواحي من فرز الأصوات في الوقت الذي كان النخبون في أقاليم وسط وجنوب وغرب روسيا يواصلون فيه وضع بطاقات التصويت في صناديق الاقتراع .

وبتداء من الساعة الحادية عشرة مساء بتوقيت موسكو من يوم ٣ يوليو ١٩٩٦ أخذت الأرقام تظهر على شاشات العرض : تم فرز ٢٠٪ من أصوات الناخبين في ياكوتيا ونواحي بريمورسكي (الشرق الأقصى) وكرامنويارسكي وخباروفسكي وأقاليم سخالين وكامتشاتكا وتشيتا وأومسك ونوفوسيبيرسك وتومسك ، ثم ظهرت نتائج فرز ٣٠٪ من الأصوات ، ثم ٤٠٪ ، ثم ٥٠٪ وهكذا دواليك . وكان واضحاً تفوق يلتسين وبفارق كبير في الأصوات ، تراوح بين ١٠ و ١٤ في المائة .

وفي الساعة ٨ من صباح ٤ يوليو أصبح من الواضح تماماً فوز يلتسين ، إذ استمر الفارق في الأصوات عند مستوى ١٣٪ (٥٣,٥٪ لمصلحة يلتسين ، أى أكثر من ٣٩ مليون صوت ، و ٤٠,٥٪ لمصلحة زوجانوف أى ٢٩ مليون صوت) . ومن المعروف أن عدد الناخبين المسجلين في روسيا يبلغ ١٠٦ ملايين شخص (ممن تخطوا سن الثامنة عشرة) .

ولم يتشكك المحللون المتابعون للأحداث السياسية في روسيا في عهد يلتسين في نتيجة الانتخابات ، فقد كان الجميع يعرفون أن يلتسين هو الذي سيفوز بها . وبالرغم من

ذلك كان لدى الجمهور رأى آخر ، فقد اعتبر كثير من المواطنين العاديين أن وصول القوى المعارضة الى السلطة وعلى رأسها الشيوعيون أمر محتمل . أما في الواقع فقد كان هذا الاحتمال مستبعداً ، فما كان يلتسين يلعب لعبة الانتخابات لو كان هذا الاحتمال وارداً .

ففي الجولة الأولى من الانتخابات في ١٦ يونيو ١٩٩٦ فاز يلتسين على زوجانوف بفارق بسيط في الأصوات بلغت نسبته ٣٪ . وصوتت معظم جمهوريات شمال القوقاز القومية وتاتارستان وبشكيريا لمصلحة زوجانوف ، مثلها في ذلك مثل أقاليم وسط روسيا المزدهمة بالسكان وجنوب روسيا : إقليم كراسنودارسكي ومنافروبولسكي ، ومقاطعات روستوف واستراخان وقولجا جراد . وكان ذلك مفاجأة كبيرة ليلتسين وأنصاره الذين توقعوا أن تسير هذه الأقاليم وراء قياداتها الموالية ليلتسين وتعطى له أصواتها . ولكن العكس هو ما حدث ، إذ صوتت غالبية الناخبين فيها لزوجانوف وكاد يلتسين يمتن بالهزيمة . وفي واقع الأمر فقد فاز يلتسين بفضل التجمعين السكانيين الكبيرين في موسكو وسانت بطرسبرج .

وبالطبع استخدمت في الجولة الثانية آلة الدولة بكل جبروتها من أجل تحقيق الفوز ليلتسين . واستدعى إلى موسكو قادة بشكيريا وتاتارستان وداغستان والأقاليم الجنوبية ووسط روسيا ، وأجريت معهم « لقاءات » . وقاموا هم بدورهم ، إثر عودتهم إلى أقاليمهم ، « بالعمل » مع جميع رؤساء المؤسسات والمنظمات مؤكدين لهم أن حل المشاكل المتراكمة للأقاليم وبناء المساكن والمستشفيات والمدارس ومد الطرق وسداد متأخرات المعاشات والإعانات وغيرها متوقف على الكيفية التي سيصوت بها الناخبون يوم ٣ يوليو ، أي لمن سيصوتون . وبالفعل تغيرت النتيجة في الجولة الثانية ، إذ صوت معظم ناخبى تاتارستان وبشكيريا وإقليمى كراسنودار ومنافروبول ومقاطعات روستوف واستراخان لمصلحة يلتسين . واعتقد أن هذا العامل كان له أثره الحاسم في فوز يلتسين .

والعامل الآخر وراء فوز يلتسين هو العمل الدعائى الواسع الرامى إلى تأكيد فكرة أنه إذا فاز الشيوعيون ووصلوا إلى الحكم فسيمضى ذلك اندلاع الحرب الأهلية . وشن جيش من الدعاة إلى جانب التلفزيون والإذاعة والصحافة حملة إرهاب إعلامى على الشعب ، متنبئين بعواقب مدمرة إذا ما تغيرت السلطة في الكرملين ، ومخوفين المواطنين من أعمال قمع هائلة ستقع في هذه الحالة ، ومعيدنين إلى الأذهان شخصية ستالين وبيريا وغيرهما من قادة الثورة الذين رحلوا عن الدنيا منذ ٥٠ - ٦٠ بل وحتى منذ ٧٠ سنة . ونسى « الناخب المذهول والمذعور من هذه الدعاية من الذى هدم الاتحاد السوفيتى ، ومن الذى قصف البرلمان الروسى منذ حوالى ثلاث سنوات ، ومن الذى شن الحرب فى الشيشان والتي أودت بحياة ١٠٠ ألف شخص . « نسى » الناخب أيضا بؤسه ، وأنه لا يتقاضى مرتبه لعدة أشهر ، وأنه فى ظل الحكم « الديمقراطية » لا يجرؤ على الخروج مساء إلى الشارع

بسبب عريضة الاجرام ، وإنه لا يسمعه ، كما كان يفعل فى السابق ، أن يذهب إلى الطبيب فيحصل على العلاج المجانى ... الخ . وإزاء التخويف المرعب بشيخ الشيوعية الشيطانى قرر للتأخب أن ينتخب أهون الشرين فى نظره فاختار الرئيس الحالى .

ويجمع المراقبون والمحللون على أن يلتسين قام بخطوة قوية عندما دعا الجنرال ألكسندر ليبيد فور انتهاء الجولة الانتخابية الأولى إلى تولى منصب سكرتير مجلس الأمن القومى وما عد الرئيس . وأعيد إلى الأذهان أن ليبيد حصل على المركز الثالث فى الجولة الأولى إذ سوت له حوالى ١١ مليون ناخب . ورغم الطابع المشكوك فيه لهذا القرار فقد كان من الواضح أن نصف عدد الذين صوتوا لليبيد على الأقل ، أى حوالى خمسة ملايين صوت ، سينتخبون يلتسين فى الجولة الثانية .

فمن الناحية النفسية شعر غالبية ناخبى ليبيد بالرضا وهم يرون زعيمهم بجوار الرئيس يلتسين لأن أصواتهم بالذات هى التى رفعته إلى هذه المنزلة .. ولذلك قرروا تأييد هذا الثنائى (يلتسين / ليبيد) ، رغم أنه من الصعب القول باستمرار ثنائى كهذا لفترة طويلة .

لقد كان وضع يلتسين بعد الجولة الانتخابية الأولى فى ١٦ يونيو صعبا للغاية :

□ فأولا : تقلصت القاعدة الجغرافية المؤيدة له تقلصا شديدا ، وتمركزت فى واقع الأمر فى ثلاث مدن كبيرة هى موسكو وسانت بطرسبرج ويكاترينبورج وبعض النواحي القومية القليلة السكان التى يحكمها أعضاء النخبة الشيوعية السابقة الذين تحولوا بسرعة إلى أنصار ليلتسين (ياكوتيا ، كوسى ، الأقاليم ذات الحكم الذاتى فى سيبيريا والشرق الأقصى) .

□ وثانيا : تكشف ضعف القوى الديمقراطية فى روسيا التى لم تتجاوز إطار أنصار جريجورى ياقولينسكى - حوالى ٨٪ وأنصار جورباتشوف وسفيتوسلاف فيدروف(*) - ١,٢٪ .. وهذا هو كل جمهور الناخبين المؤيدين للديمقراطيين فى روسيا . فلا أحد يعتبر يلتسين أو ليبيد أو جيرينوفسكى - فضلا عن الشيوعيين المؤيدين لزوجانوف - من القوى الديمقراطية .

□ وثالثا : أظهرت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية انقسام المجتمع إلى مجموعتين متضادتين : مجموعة تؤيد يلتسين ، ومجموعة ضد يلتسين تؤيد زوجانوف .

(*) أستاذ جراحة العيون الدقيقة المعروف ، أسس حزب الإدارة الذاتية للعاملين وخاض انتخابات رئاسة الجمهورية فى يونيو / يوليو ١٩٩٦ ضمن المنافسين للرئيس يلتسين .

وأنا لم أقل مصادفة و مجموعة ضد يلتسين ، لأن معظم الذين أعطوا أصواتهم لزوجانوف ليسوا أبدا من أنصار الاشتراكية وعودة النظم السابقة ، ولكنهم خصوم ليلتسين عن عقيدة ، لا يغفرون له مايلي على الأقل :

- هدم الاتحاد السوفيتي .

- قصفه البرلمان الروسي وتمرده في سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ .

- الحرب الروسية الشيشانية التي أودت بحياة حوالي ١٠٠ ألف شخص ، من بينهم ١٨ - ٢٠ ألف جندي وضابط روسي .

— إقتار المواطنين خلال خمس سنوات من توليه الحكم .

في مثل هذا الجو وقع انقسام في أركان يلتسين الانتخابية وبين رجاله المقربين . فقد رأى فريق من كبار مساعديه أنه من العسير عليه الفوز في الانتخابات ، فحاولوا إيقاعه في كرسى الحكم عن طريق حثه على إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات . أما القسم الآخر من فريق يلتسين فمال إلى الاعتماد على « التفتيات الانتخابية الحديثة » التي تمكن من التلاعب بالأراء والأصوات ، وعموما بكل شيء ، وقرروا العمل بهذه الأدوات السياسية آملين بواسطتها في تحقيق الفوز ليلتسين (ولهم أيضا) . وكانوا يعلمون جيدا أن يلتسين لم يعد رئيسا شرعيا منذ خريف ١٩٩٣ ، ولهذا كان بحاجة إلى فوز في انتخابات عامة بالتحديد .

وفي ٢٠ يونيو شاعت فضيحة الانقسام عندما أقال يلتسين - بعد الإطاحة بوزير الدفاع للفريق بافل جراتشوف - بجنرالين آخرين من أقرب أعوانه ، وهما الجنرال ألكسندر كورجاكوف قائد هيئة الأمن الرئاسية (حراسة الرئيس) ووزير هيئة الأمن الاتحادية (الكي . جي . بي . مابقا) الجنرال ميخائيل بارسوكوف ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء أوليج موسكوفتس الذي كان يعمل في حكومة فكتور تشيرنوميردين من مدة طويلة كبديل له ولا يبالى برأى رئيس الوزراء .

وفي شرحه لأسباب هذه الإقالات صرح الجنرال ألكسندر لبييد سكرتير مجلس الأمن القومي الجديد بأن « الرئيس يجدد فريقه » ، ولكنه هدد كل من تسول له نفسه « القيام بانقلاب » (يبدو أن لبييد قد فاته أن كافة المحاولات الانقلابية الأخيرة صدرت عن الكرملين وحده) .

وفيما بعد لتضح أن جوهر المسألة تمثل في التالي :

فى حوالى الساعة الخامسة مساء يوم ١٩ يونيو ألقى القبض على شخصين يحاولان إخراج مبلغ نصف مليون دولار من مبنى مجلس الوزراء . واتضح أن هذين الشخصين الغريبيين هما المدعوان سرجى ليموشسكى وأركادى يفسنافيف من أعضاء « مجموعة التحليل فى أركان يلتسين الانتخابية » ، وهى المجموعة التى يرأسها « المخصص الأكبر » السابق فى روسيا أناتولى تشوبايس . وحاول هذان الشخصان المريان تفسير ملكيتهما لهذا المبلغ بأنه أجر الفنانين الذين عملوا فى الدعاية لحملة يلتسين الانتخابية . ولم تكن بحوزتهما أية وثائق تجيز إخراج هذا المبلغ . فما الذى كان ينبغى على أجهزة الأمن أن تفعله ؟ لقد تم توقيفهما واتخاذ الإجراءات الروتينية المتبعة فى مثل هذه الأحوال .

ولكن يبدو أن دوافع المنافسة تدخلت فى هذه القضية . فقد قررت مجموعة كورجاكوف - موسكوفتس - بارسوكوف تعزيز نفوذها لدى الرئيس وإبعاد مجموعة « الديمقراطيين للبيرالين » الساعين إلى الفوز عن طريق الانتخابات . وبصورة لا إرادية وضعوا الرئيس فى وضع محرج ، إذ تسربت أنباء القبض على هذين العضوين فى فريق يلتسين الانتخابى إلى وسائل الإعلام . وفى الساعة الثانية من صباح ٢٠ يونيو أذاعت محطة التليفزيون المستقلة « إن . تى . فى » الواسعة الانتشار نبأ القبض على هذين الشخصين . وأصبح يلتسين أمام أحد أمرين : إما أن يوافق على التحقيق فى قضية إخراج العملة (الأمر الذى يعد شيئا طبيعيا فى أى بلد ديمقراطى) وإما أن يعاقب مؤسسه على تصرفهم الذى أدى إلى الكشف عن مسألة حساسة تتعلق بالدولارات . وقرر يلتسين اختيار الحل الثانى ، فنفى قيادات الأجهزة الأمنية ، و « طبخت » للقضية . وبالمناسبة فقد أهدرت المعارضة فرصة استغلال هذه الواقعة المزعجة للغاية ليلتسين ورئيس حكومته تشيرنوميردين .

وكما ادعى تشوبايس فقد عارض موسكوفتس وكورجاكوف وبارسوكوف إجراء الانتخابات خشية هزيمة يلتسين وفقدانهم لمراكزهم القوية فى مؤسسة الرئاسة . فعندما أقال الرئيس وزير الدفاع بافل جراتشوف وأدخل فى فريقه الجنرال ليبيد المعروف بحزمه ، اختلعت أوراق الثلاثى المذكور فقرروا المبادرة بالهجوم وعدم السماح بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية . وحسب زعم تشوبايس فقد كان « المتآمرون » يخططون لممارسة ضغوط نفسية قوية على هيئة الأركان الانتخابية للرئيس يلتسين وشل عملها ، ووضع يلتسين أمام ضرورة حل مشكلة ولاية الرئيس « بالقوة » .

وأعلن تشوبايس فى مؤتمر صحفى ، بلهجة تكاد تكون صيبيانية ، أن الإطاحة بهؤلاء الأشخاص كانت « آخر مسمار نُقِى فى نعش الشيوعية » ، وكأنما لم يكن هؤلاء الموظفين ، المغضوب عليهم ، من أقرب أعوان يلتسين الموثوق بهم ، والذين أورا خلال أعوام طويلة أكثر المهام حساسية ، حتى قيل أن يصبح يلتسين رئيساً ، وقيل أن يعرف بوجوده « منقذ الديمقراطية العظيم » أناتولى تشوبايس .

وبالطبع فليس هناك مجال للحديث عن عمل « معاد يلتسين » قام به الثلاثي المذكور ، فمن المستبعد أن تجد في روسيا أشخاصاً أكثر إخلاصاً يلتسين من هؤلاء الثلاثة ، خاصة إذا دار الحديث عن ألكسندر كورجاكوف ، الذي أعرفه جيداً منذ عام ١٩٩٠ كشخص وفقى يلتسين إلى أبعد الحدود . ومن واقع معرفتي بكورجاكوف استطيع أن أؤكد أنه لا يمكن أن يخطئ خطوة واحدة بدون أن يحصل على موافقة يلتسين عليها . ولذلك يصعب على التخلص من إحساس بأن المسألة كلها مجرد تمثيلية معدة جيداً ، استهدفت تحقيق المزيد من النقاط في معركة الجولة الثانية الحاسمة من الانتخابات الرئاسية في ٣ يوليو .

وليس سراً أن صراعاً حاداً كان يدور - وما يزال - حول يلتسين بين مختلف القوى من أجل الاستئثار بالنفوذ ، ومن أجل الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وعلى قروض وإتقانات ميسرة ، ومن أجل تنفيذ مشروعات بناء وغيرها . ويوقع الرئيس يومياً على مراسيم جمهورية يضغط أصحاب الشأن من أجل إصدارها عن طريق أقرب أعوان الرئيس . وكنت قد أثرت أمام يلتسين في حينه أكثر من مرة ألا تحل القضايا المالية بمراسيم جمهورية بل عن طريق البرلمان أو الحكومة ، مع ضرورة مناقشتها وإيداع رأى اللجان المختصة فيها . ولكن هذه المجادلات أسفرت عن الإلقاء بى فى سجن « ليفورتوف » وقصف البرلمان الذى كنت رأسه .

إن القوى صاحبة النفوذ حول الرئيس تصارعت دائماً من أجل إمكانية التقرب منه لتمرير مثل هذه المشروعات والمراسيم . ولكن المسألة لا تنحصر فى ذلك فحسب ، لأن إمكانية التأثير على رئيس يملك كل هذه الصلاحيات مسألة تجتنب المزيد والمزيد من الراغبين فى الحصول على الامتيازات .

وإزاء تدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى والنقد المتصاعد ضد الرئيس والحكومة اضطر يلتسين للتخلى عن كثير من أعوانه « الديمقراطيين » ، وعين بدلاً منهم أشخاصاً محافظي النزعة من بين الموظفين الحزبيين والإداريين السابقين . وبالتدرج أزيحت وجوه الموجة الأولى من المد الديمقراطى ، ومع ذلك ظلوا يسيطرون على مجالات مهمة فى حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية . وعلى سبيل المثال ، تقع الإذاعة والتلفزيون وصحف العاصمة تحت سيطرة الديمقراطيين . وبالطبع فقد وقفوا موقفاً سلبياً من التعديلات التى أجراها يلتسين فى المناصب واعتبروا أن كورجاكوف وبارسوكوف وسوسكوفتس - الذين كانوا يملكون مواقع قوية بالفعل - هم الذين ساعدوا على إبعاد الوجوه الديمقراطية من محيط الرئيس . وظلوا يغيرون بين الحين والحين مسألة مدير ديوان رئاسة الجمهورية مرجى فيلاتوف الذى أقاله الرئيس يلتسين مؤخراً ، فيدعون أنه كان شخصاً ديمقراطياً ممتازاً (وبالمناسبة فقد كان فى حينه سكرتيراً لإحدى لجان الحزب الشيوعى السوفيتى) ولكن « الثلاثى » تخلص منه ووضع محله نيكولاى يجوروف من الاتجاه المحافظ . وأظهر

الديمقراطيون استياءهم عندما أبعد يلتسين من الحكومة « كبير المخصصين » ، أناتولى تشوبايس فى مطلع العام الحالى .

وأثار كورجاكوف نائرة الديمقراطيين عندما احتجز عدة أشخاص من مجموعة « موست » المصرفية فى ديسمبر ١٩٩٤ ، وهى المجموعة المالية الكبيرة التى يرأسها المصرفى الواسع النفوذ فلاديمير جوسينسكى . واعتبر هذا العمل آنذاك إجراء تخريبياً للحد من محاولات الدوائر المصرفية الكبيرة ممارسة تأثير قوى على سياسة الرئيس والحكومة . واعتبر أيضاً أن النائب الأول لرئيس الوزراء أوليج موسكوفتس يملك سلطة كبيرة ويستغلها فى تعزيز تأثير مجموعته وخاصة بعد إبعاد تشوبايس .

وسنحت فرصة مواتية لممارسة ضغوط قوية على هذه المجموعة (مجموعة كورجاكوف - بارسوكوف - موسكوفتس) بعد فشل الجنرالين بارسوكوف وكوليكوف فى قيادة عملية تحرير الرهائن الذين احتجزتهم مجموعة رادويك فى قرية بيرفومايسكويه فى مطلع هذا العام . ومنذ ذلك التاريخ بدأ ملموساً أن هذه المجموعة أصبحت مستهدفة من الديمقراطيين الذين سيجهزون عليها عاجلاً أم آجلاً .

ولهذا لا نميل إلى رأى القائل بأن المجموعة حاولت القيام بانقلاب ضد يلتسين ، والأرجح أنها نسائس ومؤامرات تجرى فى دهاليز القصور من أجل تعزيز مواقع هذه المجموعة أو تلك وتأثيرها على الرئيس الضعيف . ومن ناحية أخرى أعتقد أن الهدف كان استخدام الطرف الأتى لشن حملة دعائية كبيرة لمصلحة يلتسين وإظهاره أمام الناخبين بمظهر « الديمقراطى الصلب » المناضل ضد المعادين للديمقراطية حتى فى الكرملين ، والمتصدى بحزم لأية محاولة لانتهاك القانون . وبذلك يمكن تحويل نقاط الضعف والأخطاء إلى إيجابيات وكسب عدة نقاط فى الجولة الانتخابية الحاسمة .

وبالمناسبة ، فقد كان هؤلاء « الديمقراطيون » مجمعين فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ على استخدام الدبابات ضد البرلمان بينما هم اليوم يحملون لواء النفاذ عن الديمقراطية كوسيلة لإبعاد أخلص أعوان الرئيس يلتسين عنه . وأنكر أن ألكسندر كورجاكوف هو الذى اعتقلنى فى مبنى البرلمان آنذاك ، واستقل معنا الحافلة التى حملتنى إلى السجن تحت حراسة حملة الرشاشات . ولكنه لم يطلع لئى وتحاشى أن تلتقى نظرتى بنظرته . وأحسست أنه فى خيلته يعانى مما أرتكبه هو وسيداه من خيانة تجاهى .

وعندما كنت نائباً أول ليلتسين (وكان يلتسين رئيس البرلمان) كانت حراسته ضمن مسؤولياتى بقرار من البرلمان . وعندما كنت أبث فى كافة القضايا المتعلقة بأمن يلتسين بناء على تقارير كورجاكوف . وكانت تلك مهمة شاقة فى ذلك الوقت ، إذ كنا ننتزع من السلطات المركزية بمشقة الأجهزة الخاصة والسيارات والملاح للحراس وما إلى ذلك .

وأقر يلتسين آنذاك قوة الحراسة بعدد ١٢ شخصا ، وأصررت أنا على زيادة العدد إلى ٤٠ شخصا .

كان ذلك في شهر أغسطس ١٩٩٠ عندما اصطدمت سيارة يلتسين بسيارة ما ، وأصيب يلتسين بصدمة نفسية كبيرة ، إذ تصور أن لجنة أمن الدولة (المخابرات) تطارده . وعندما مرض يلتسين لمدة طويلة . ونهبت إليه مع ايفان سيلاييف (رئيس الوزراء آنذاك) لنعوده في بيته ونرفع معنوياته ونشد أزره . وقد أقتنعنا آنذاك بالانتقال للسكن في ضاحية « أرخانجلسكويه » حيث كانت تقوم فيلا متواضعة خاوية بالقرب من استراحتي . ورفض يلتسين قائلًا إنه كمناضل ضد الامتيازات لا يستطيع أن يسكن في بيوت مرفهة . وبصعوبة أمكننا أن نقتعه ، فانتقل إلى تلك الفيلا ، وعشنا جارين حوالي سنة .

وظهر أوليج سوسكوفتس في الحكومة الروسية في ابريل ١٩٩٣ حسيما أنكر . وقبلها كان يعمل وزيرا للصناعة في كازاخستان لدى نور سلطان نزاربايف . والأرجح أن نزاربايف هو الذي طلب من يلتسين أخذ سوسكوفتس إلى موسكو ، حيث سرعان ما وجد لغة مشتركة وتفاهما مع أقرب معاوني يلتسين (الدائرة الأولى من المقربين) . أما ميخائيل بارسوكوف فقد بدأ العمل في فريق يلتسين في ربيع ١٩٩٣ أيضا . وكان حاكما عسكريا للكرملين ، يتحكم ، كما روى لي مساعدتي ساخرين ، في الأدوات المكتبية وأثاث المكاتب والمصابيح والأقلام .. الخ . وكان تعيينه وزيرا للأمن (بعد إقالة مرجي ستياشين الذي كان هو أيضا وزيرا ضعيفا) دليلاً على خلل سياسة اختيار الكوادر في الكرملين .

أما يلتسين فقد فسر الإطاحة بأقوى رجاله على النحو التالي : « لقد كانوا يأخذون الكثير ويعطون القليل ، . وألح الصحفيون ، وخاصة الصحفيين الأجانب ، على أوليج لويوف ، الذي عين يومها نائبا أول لرئيس الوزراء ، لكي يشرح لهم ما المقصود بهذه العبارة ، فأوضح في ارتباك أن الرئيس لم يقصد أنهم كانوا يأخذون رشاوى ، بل كان يعنى أنهم وعدوا الرئيس بتنفيذ مهام محددة ولكنهم عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم .

ويعتبر تعيين أوليج لويوف السابق الذكر نائبا أول لرئيس الوزراء دلالة على المكائد المعقدة التي تدبر في دهاليز الكرملين . فقد كان لويوف يشغل منصب سكرتير مجلس الأمن القومي وممثلا للرئيس في الشيشان . وقبل ذلك شغل مرتين منصب النائب الأول لرئيس الوزراء . وكنت أنا الذي عينته في إحدى هاتين المرتين عن طريق هيئة رئاسة مجلس الموفيت الأعلى بناء على مذكرة من يلتسين . وكان لويوف على علاقة ودية بجميع الذين أطيح بهم : جراتشوف وكورجاكوف وبارسوكوف وسوسكوفتس ، وكان نصيرا متشددا للحل العسكري ، لا السلمى ، للمشكلة الشيشانية ، ومؤيدا لدوكو زافجايف (رئيس حكومة الشيشان الموالية لموسكو) في كافة مغامراته . وأنت تصرفاته إلى تعميق الأزمة

الشيشانية . وفي خريف ١٩٩٥ التقيت بلوبوف في جروزنى وحاولت إقناعه بتبني خطنى لتسوية الأزمة ولكنه لم يوافق .

وكان لوبوف يعمل مع يلتسين منذ أن كان الثانى أميناً للجنة الحزب الشيوعى فى محافظة سفيردلوفسك . ثم حصل على ترقية بإرساله سكرتيراً لثانيا للجنة الحزب الشيوعى المركزية فى أرمينيا . وحينما تولى يلتسين رئاسة برلمان روميا عيّن لوبوف نائباً أول لرئيس الحكومة الروسية آنذاك إيغان سيلاف . وأخيراً ، عينه يلتسين نائباً أول لرئيس الوزراء بعد أن أعفاه من منصب سكرتير مجلس الأمن القومى الذى عيّن فيه الجنرال ألكسندر ليبيد .

وكان لوبوف - بالتعاون مع زافجايف - هو الذى فرض إجراء الانتخابات فى الشيشان فى ديسمبر الماضى ، كما وقف هذا الثنائى أيضاً وراء تنظيم الانتخابات الرئاسية فى يونيو ويوليو الماضيين ، مما زاد من توتر الوضع فى الشيشان وشكك فى مصداقية « خطة يلتسين » للتسوية السلمية . ولو كان هناك يقين بأن الجنرال ليبيد ، الذى سيشرف الآن على عملية التسوية فى الشيشان ، سيتخذ موقفا معقولا ، لاعتبرنا هذه التعديلات فى المناصب شيئا طيبا . وخلال الحملة الانتخابية كان ليبيد حذراً فى تصريحاته بشأن تسوية الوضع فى الشيشان حتى كاد يبدو « كحمامة سلام » . ولكنى توجست من تقييمه الملبى للغاية للقاء يلتسين وينداريبيف(*) فى الكرملين . ولو مال ليبيد إلى الموقف المتشدد فسيكون ذلك نذيراً بمأساة ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار قوة تأثيره على الرئيس فى هذه الفترة ، وعليه فلن تنتهى الحرب فى الشيشان ..

وقد صرح رئيس مجلس الدوما جينادى سيليزنيوف بأن الأشخاص الذين أعفوا من مناصبهم كانوا يريدون وضع أيديهم على الخزانة السرية لحملة الرئيس الانتخابية فدفعوا الثمن . أما زعيم الحزب الشيوعى جينادى زوجانوف فوصف الأحداث التى وقعت بأنها مسرحية دبرها يلتسين بغية جذب المزيد من الناخبين إلى صفه . وصرح جيرينوفسكى بأن ما حدث هو مينايرى غربى للوضع السياسى الراهن فى روسيا يستهدف زيادة فرص يلتسين فى إعادة انتخابه لفترة ثانية .

ولاشك أن النتيجة المباشرة للإطاحة بالثلاثى القوى هى تعزيز مواقع يلتسين فى قطاع الناخبين ذوى الميول الديمقراطية . فقد طالب يافلينسكى الرئيس يلتسين علناً بإقالة جراتشوف وبارموكوف وسوسكوفتس (والحقيقة فقد طالب أيضاً بإقالة تشيرنوميردين) .

(*) سليم خان باتداريبيف : النائب السابق للرئيس الشيشانى جهر دودايف . تولى منصب رئاسة الجمهورية بعد الإعلان عن اغتيال دودايف فى أبريل ١٩٩٦ .

وقد انتهز يلتسين اللحظة المناسبة واستجاب لهذه المطالبة مما ضمن له تأييد الناخبين الديمقراطيين ، أو على الأقل اضطهرهم إلى الامتناع عن تأييد منافسه .

ومع ذلك فإن ما حدث يكشف من ناحية أخرى عن عدم استقرار سياسى خطير واضطراب فى الوضع العام فى روسيا بحيث ينظر إلى التعديلات فى المناصب وكأنها « ثورة » أو « انقلاب » .

وبعد عدة أيام « تكلم » رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين ، مُشدداً على الادعاء بأنهم « كانوا يحفرون تحته » ، وأبدى دهشته من ذلك . فإلا له من شخص غريب تشيرنوميردين هذا ! فعندما « كانوا يحفرون » تحت رئيس السوفيت الأعلى المنتخب لم يبد هو دهشة ، وما إن بدأ الحفر تحته هو حتى دهش ..

إن هذا الوضع الغريب الذى نشأ بين جولتى الانتخابات كان كفيلا فى أى بلد غريب بالقضاء على أى فرصة للفوز لدى الرئيس الحالي . ولكنه فى ظروف روسيا ، على العكس من ذلك ، عزز مواقع سيد الكرملين وهذا دليل آخر على أن نماذج الثقافة الغربية ونمط السلوك السياسى الغربى لا تتفق وطبيعة الإنسان الروسى . وبالتالي فإن محاولات غرس نماذج الديمقراطية الغربية فى التراب الروسى لا تؤدى إلا إلى هدم المجتمع وتدمير نفسية المواطنين ونسف معاييرهم الأخلاقية .

وإذا كان يلتسين وفريقه قد أبدوا إرادة جامحة نحو الفوز ، ولم يأنفوا من استخدام أية وسيلة لبلوغ النصر ، فقد كانت الصورة مختلفة تماما فى معسكر غريمه الرئيسى ، فى الأركان الانتخابية لجينادى زوجانوف . فقد أبدى زوجانوف أقل ما يمكن من الرغبة فى الفوز . كما أن رفاقه من قيادات الحزب الشيوعى اضعضفوا مركزه بسلوكهم الأخرق وسعيهم إلى إظهاره بمظهر « مرشحهم هم » ، وبأنهم هم الذين سيحددون « سياسة الرئيس » . وهذا بطبيعة الحال مخالف للمستور أولا ، وثانياً أدى إلى عزوف الناس الذين ملوا من « الدور القيادى للجنة المركزية للحزب الشيوعى » فى الماضى . وتصيدت القوى الديمقراطية والصحافة الديمقراطية هذه الأخطاء والهفوات على الفور وسخرت منها على شاشات التلفزيون سخرية لازدة ، الأمر الذى كان له تأثير نفسانى هائل على المواطن العادى حتى على أولئك الذين لم يكونوا متعاطفين مع يلتسين .

ومع ذلك لا يجوز تجاهل القفزة الهائلة التى حققتها القوى اليسارية بقيادة الشيوعيين ، إذ حصلت على خمس الأصوات . إن حقيقة أن ٢٩,٥ مليون ناخب صوتوا لمصلحة التكتلات القوى اليسارية لتحليل على أن حوالى نصف عدد السكان البالغين حجبا تقهمن عن يلتسين . ولو كان اليساريون قد تمكنوا من امتنباط طرق وأساليب تكتيكية وبرنامجية أكثر توفيقاً خلال المعركة الانتخابية لكانت فرصتهم فى الفوز كبيرة . لماذا ؟ أولاً لأن قاعدة المؤيدين

ليبتسين ضاقت بشدة في بداية الحملة الانتخابية بحيث لم تزد على ١٢ - ١٥٪ من السكان البالغين المقيمين أساساً في المدن الكبرى مثل موسكو ومسانت بطرسبرج وبيكاترينبرج ونيجنى نوفغورود وغيرها . ولهذا فإن الخيار بين يلبتسين وزوجانوف لم تحسمه جاذبية برنامج يلبتسين أو شخصيته كما حدث عام ١٩٩١ بل الخوف من التجارب الاشتراكية لزوجانوف . ولم يفلح زوجانوف من جانبه في طمأنة الناخبين ، ولم يؤكد لهم بقوة أنه لن ينتزع منهم حقهم في الملكية الخاصة .

كلا ، لقد سبب زوجانوف جام غضبه على من أصبحوا ملائكة للمصانع والمؤسسات والشركات وغيرها من الممتلكات ، وامتدح كثيراً ملكية الدولة ، وتحدث كثيراً عن المزارع التعاونية ومزارع الدولة بلهجة غير انتقادية . وعلى الفور التقط خصومه هذه التصريحات وروجوا بها لفكرة أن زوجانوف سيسلب أصحاب الحوانيت الصغيرة ممتلكاتهم هم والتجار ورجال المال والصناعة ، الأمر الذي أثار القلق والمخاوف في صفوف هذه الفئات .

وبصراحة ، فالفضل يعود إلى زوجانوف في أن روسيا لم تسر في طريق أوروبا الشرقية ، حيث عادت القوى اليسارية إلى السلطة في الآونة الأخيرة ، وإن كانت قد جددت نفسها . فلم يتحدث اليساريون في المجر أو بولندا أو بلغاريا كما تحدث أنصار زوجانوف . والشيوعيون الروس لم يتغيروا كثيراً من حيث الصورة ، بل إن زوجانوف حاول أن يجد بعض الجوانب الإيجابية في أعمال ستالين . وبالطبع قلدى ستالين ما يكفى منها ، فنوره المعترف به في العالم كله في الحرب العالمية الثانية معروف ، إلا أن سمعته التي استقرت في الذهن العام تربطه بهتلر . وهذه مجرد إشارة إلى التنكيت غير البارع للقوى اليسارية ، وإلى عدم قدرة زعمائها على استيعاب التحولات الهائلة التي وقعت في المجتمع في السنوات الأخيرة .

وممن أسدوا المساعدة ليبتسين في معركته الانتخابية زعماء دول الرابطة المستقلة ، وكذلك قادة الدول الغربية الكبرى ودوائر رجال الأعمال العالمية الواسعة النفوذ ، والذين أعربوا عن وجهة نظرهم القائلة بأنه : سيكون من الصعب تقديم معونات مالية لروسيا بدون وجود يلبتسين في الحكم . - ولاشك أن ذلك أثار القلق في أوساط القطاع المثقف من السكان وحثهم على التصويت ليبتسين لا بدافع التعاطف الشخصي معه بل خوفاً من تردى الأوضاع .

وبالنسبة لى فقد كان واضحاً منذ البداية أن الكرملين لن يسلم السلطة بأى حال من الأحوال لا لزوجانوف ولا لأى شخص غيره . كما اعتبرت أنه سيكون على يلبتسين أن

يفوز في الجولة الثانية فوزاً محققاً ، أى بفارق في الأصوات لا يقل عن ١٠ - ١٢ ٪ ، ونكرت ذلك مراراً في مختلف الأحاديث الصحفية اعتباراً من بداية عام ١٩٩٦ .

ولكن ما الذى يثير الاستياء فى نتائج التصويت الأخير فى ٣ يوليو ؟ إنها النتائج المعلنة للتصويت فى الشيشان . فقد تكررت سلطات هذه الجمهورية أن « أكثر من ٦٠ ٪ من الناخبين فى الشيشان توجهوا إلى اللجان الانتخابية ، وأن أكثر من ٦٠ ٪ منهم صوتوا ليلتسين » . وهذا كذب فاضح . لقد فشلت الانتخابات فى الشيشان فشلاً ذريعاً . وفى واقع الأمر لم تجر هناك أى انتخابات إذ امتنع الأهالى عن المشاركة فيها . وراح قسم ضئيل من الموظفين العاملين فى خدمة الحكومة العميلة (حوالى ٥٠٠ موظف) يهرولون من صندوق اقتراع إلى آخر ويحشونها بالبطاقات . وهذه هى الانتخابات أولاً عن آخر . ويؤكد كثير من ممثلى الهيئات الاجتماعية الذين راقبوا هذه المهزلة الانتخابية عن كثب ، أن الحملة الانتخابية لم تجر أصلاً فى أى إقليم من أقاليم الشيشان ماعدا جروزنى . ولا يتعدى عدد الذين شاركوا فى الانتخابات ٦ - ٨ فى المائة من الناخبين ، ثم إن أحداً لا يدرى كيف صوتوا : مع يلتسين أم ضده . ويؤكد المراقبون أن بطاقات الاقتراع ملئت فى مبنى الحكومة وألقى بها فى الصناديق دون أى رقابة ، ثم نقلت هذه الصناديق بالسيارات إلى لجان الاقتراع .

ومادامت لجنة الانتخابات المركزية لم تحرك ساكناً إزاء ما حدث من انتهاكات فى الشيشان ، فليس من السهل التخلص من الإحساس بأن مثل هذه الأساليب قد اتبعت فى أقاليم أخرى . وهذه المسألة هى التى تثير الشكوك . إلا أن قيادة القوى اليسارية أعلنت أنها « موافقة على نتائج الانتخابات » .. وعموما فلم يكن أمامها طريق آخر ، إذ كان ينبغي فرض الرقابة على الانتخابات قبلها بوقت طويل .

ومع ذلك فالوضع معقد وصعب بما فيه الكفاية . ففي ظل الأزمة الاقتصادية سيكون على يلتسين أن يضع فى اعتباره أن حوالى ٣٠ مليون مواطن صوتوا ضد سياسته ، ومن ثم ينبغي مراعاة هذا العامل بصورة من الصور .

فليس فى مقنور الفوز الذى حققه يلتسين أن يغطى على المشاكل الاقتصادية الحادة . ففي قطاع الصناعة ، ومنذ بداية هذا الربيع ، تزايد تدهور الإنتاج ، ولم توظف استثمارات جديدة ، وأخذت دخول السكان الفعلية فى الانخفاض . إن نقص كمية النقود المتداولة يعالج من الناحية الخارجية مشكلة التضخم ، ولكنه من جهة أخرى يضر بالإنتاج ، إذ يحكم الحصار على عملية إعادة الإنتاج ويعيقها . ومن ناحية أخرى ، لم تصبح الاستثمارات الأجنبية ظاهرة ملحوظة فى التنمية الاقتصادية ، أما مصادر التنمية الداخلية فلا تكفى . وفى مثل هذه الظروف تتحول السياسة المالية المتشددة إلى معوق كبير للتطبيع الاقتصادى .

ويرزح المستثمرون تحت عبء الضرائب الثقيل ، مما يضطربهم في نهاية الأمر إلى التهرب من دفعها . أما خزينة الدولة فقد أصبحت شبه خاوية ، إذ أنفقت الأموال كلها على الحملة الانتخابية .

إن الانتخابات لم تحل مشكلة الدولة ذاتها ، باعتبارها نظاماً وآلية لإدارة العمليات الاجتماعية والمياسية والاقتصادية والعرقية والإقليمية . والقضية المطروحة الآن ليست قضية شخص الرئيس ، بل هي أعقد من ذلك بكثير . إن القضية هي في الجذور العميقة للأزمة التي تمسك بخناق الدولة الآن .

إن صيغة « موسكو » روما الثالثة ، تشخص التاريخ الروسي باعتباره الحلقة الأخيرة في الحركة التاريخية التي بدأها الغرب . ومن للقصر بطرس الأكبر حتى ستالين وخروشوف سيطرت على العقليّة السيامية الروسية بشكل خفي فكرة بلوغ الهدف المنشود ، ألا وهو **الحاق بالغرب وتخطيه** . وأدى وضع روسيا كبدل يركض للحاق بركب التنمية إلى تنذّب الوعي الروسي بين قطبين يتجاذبانّه : قطب الإعجاب بالغرب والغيرة منه والسعي إلى محاكاته (من هنا نشأت عقدة مركب النقص لدى المؤسسة المياسية) ، وقطب الرفض الجامح للخبرة الغربية كنوع من التعويض عن مركب النقص بمركب التفوق .

إن المواجهة التقليدية في روسيا بين النموذجين أو العتالين الغربي واللاغربي (الأوراسيوى من حيث الشكل) لا يمكن أن تساعد على حل مشكلة الاستفادة من الخبرة الغربية . فالخبرة العالمية تظهر بكل جلاء أن القيم الحضارية العالمة ، مثل الديمقراطية التمثيلية ، واقتصاد السوق ، والمجتمع المدني ، وحقوق الفرد ، ليست حكراً على الحضارة الغربية ، بل هي ثمرة تطور الحضارة العالمية ، ونفس الدرجة ملك للشرق والغرب . إلا أن تجسيد هذه القيم في الواقع المعاش له طرقه وأشكاله ومسلله المختلفة .

وعلى مثال روسيا يمكننا أن نرى أن هذه القيم الديمقراطية ذاتها ، والتي تتجسد عبر إرادة الناخبين ، يمكن أن تشوّه تماماً بواسطة ما يسمى بـ « التقنيات الانتخابية » وبالأعمال الفاضحة والصفيفة لمنظمى الحملات الانتخابية ، وذلك عندما توضع إرادة حفنة ضئيلة من المسيطرين على السلطة محل إرادة الأغلبية الساحقة من المواطنين . ولما كانت عقليّة المجتمع الروسي والتصور العام عن حقوق أفرادهم لم تتطور بدرجة كافية فإن تلك الحقائق الجلية لا تثير لدى المجتمع الروسي الاحتجاج الاجتماعي ، الأمر الذي كان من الطبيعي أن يحدث في البلدان الأوروبية مثلاً .

كذلك يجدر أن نضع في اعتبارنا أن النظام الاجتماعي - المياسي في الاتحاد السوفيتي (وفي روسيا أيضاً) لم يمسقط نتيجة تطور تاريخي طبيعي ، أو بسبب الشيفوخة والتزهل ،

ولم يستنفد إمكانيات استمراره ، كما ندعى أبواق الكريملين ، وإنما جرى تدميره عن قصد وهو فى أوج نضجه بل وفى المراحل الأولى لهذا النضج . ولا نرى قيام نظام اجتماعى - سياسى جديد بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة يحل محل النظام السابق ، بل نشهد محاولة مشوشة وانتقائية لتنظيم « مفصلات التحلل » فيما يراد له أن يبدو مجتمعاً متكاملأ . ولكن ما ينشأ هو هجين من العناصر الاجتماعية المختلطة التى عرفها العالم فى مختلف المراحل . وليس فى هذا جديد إذا ما أمعنا النظر . فالكيانات الاجتماعية المشوهة والقميئة كانت فى التاريخ الماضى أكثر انتشاراً من الكيانات الطبيعية المتولدة عن حركة التطور التاريخى الفعلية . ومن الواضح أنه فى ظل « نظام » كهذا تصبح السلطة ، غير المعتمدة على الشعب ، قادرة على اتخاذ أقصى التدابير .

أما الأهمى فينصرفون إلى ترتيب شؤونهم الخاصة إذ أن السلطة غائبة عنهم . ولهذا نشهد الآن اتجاهها عاماً نحو الحلول الفردية والتأقلم الفردى مع الظروف . ويجاهد الناس من أجل البقاء بأى شكل ، تاركين جانباً أى اعتبارات سامية تتعلق بمستقبل البلد وعظمته وما إلى ذلك . وتسمى الدوائر الحاكمة إلى البقاء فى السلطة بأى ثمن ، أما الأغنياء الجدد ، أو الملاك الجدد ، فيكافحون للتمسك بما استولوا عليه .

كذلك علينا ألا نخفل عن وجود مؤثرات للأفكار الماركسية المتميزة . فثمة فكرة ماركسية تصر على أن النظام السياسى هو دائماً ، وفى كل مكان ، نوع من البناء الفوقى الذى يخدم القاعدة الاقتصادية . فإذا كان المجتمع من الناحية الاقتصادية مجتمع احتكارات فإن السلطة السياسية ينبغي أن تكون ، من وجهة النظر هذه ، سلطة الاحتكارات . (إلا أن النظام السياسى فى تاريخ روسيا لم يكن أبداً بناء فوقياً يعلو القاعدة الاقتصادية بالمفهوم الماركسى . إذ لم يكن الاقتصاد هو العنصر الحاسم فى تنظيم المجتمع وتطوره بل الدولة ، التى كانت تطور الاقتصاد وتستخدمه حسب مبادئها وفقاً لما تراه محققاً لمصالحها ، وبلغ هذا الوضع ذروته فى ظل الاشتراكية . وأدى انهيار النظام السياسى للاشتراكية إلى انهيار المجتمع الذى شيدته واقتصاده . وأول ما ظهر على أنقاض هذا المجتمع لم يكن هو الاقتصاد ، بل النظام السياسى للزائف . ولم يكن الاقتصاد هو الذى حدد نوع النظام السياسى بل العكس . وفى المحصلة أخذ « نقبوض النظام » السياسى يفرض على المجتمع نظاماً اقتصادياً عاجزاً تسيطر عليه البلوتوقراطية . وهكذا « ألتهمت » السياسة الاقتصاد بدرجة أكثر مما كان فى ظل الاشتراكية .

إن النظام السياسى الجديد (إن صح أن نسميه جديداً) لم ينشأ على قاعدة اقتصادية ، إذ لم يكن لها وجود فعلى ، بقدر ما نشأ بتأثير العوامل الأساسية التالية :

١ - بقايا سلطة مجالس الموفقيات .

٢ - بقايا ملحة الحزب الشيوعي السوفييتي .

٣ - بقايا الجهاز الحكومي البيروقراطي وخبرة الإدارة طوال ٧٠ سنة .

٤ - السعي إلى كسب رضا الدول الغربية .

٥ - « تقليد » الديمقراطية وتقييد حريات المواطنين .

٦ - تزايد أهمية العناصر العسكرية والقمعية في الدولة .

وفي المحصلة نشأ كيان سياسي مزدوج يقضى على الممتلكات الوطنية وموارد البلد المنفجرة ، ولا يهتم في المقام الأول إلا بنفسه . إنه ، مجمع طفيلي هائل .. نظام متداخل مع نظام الحكم .

ومما يشوه هذا النظام أن المنظمات والجماعات والاتحادات الصباسب القائمة لا تتناسب والهيكلة الاجتماعية الحقيقية للمجتمع ، وليس لها فيه جذور عميقة أو قواعد مستقرة . القضية هنا لا تعود إلى المسألة أنفسهم بقدر ما ترجع إلى هيكلة المجتمع ذاته . فقد تلاشى تقسيم السكان إلى طبقات وفئات حسبما كان في السابق ، وبالتالي تلاشت القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية باعتبارها ممثلة لمصالح قطاعات معينة من المواطنين . ورغم أن البنية الاجتماعية للسكان في روسيا تختلف عن مثيلتها في الغرب ، إلا أنها تعتبر مماثلة لها من وجهة النظر هذه .

وننتج عن ذلك ازدياد دور المنظمات والأشخاص الثنويين الذين لا يتحملون مسؤولية مباشرة أمام القانون ازدياداً هائلاً . وهذا ما أفضى ، بدرجة كبيرة ، إلى تكاثر الشعارات وأساليب الدعاية الشعبية لدى الأحزاب والمنظمات الاجتماعية ، والسعي إلى كسب ود القوى الحاكمة (سلطة الرئيس) حتى يصبح الحزب « حزب الرئيس » ، أو على الأقل الوصول إلى دائرة المؤثرين على سياسة الرئيس .

إن الاتجاه الرئيسي لتطور « الديمقراطية » الروسية هو النزوع نحو التحول إلى آلة أو غطاء أو حتى جهاز في أيدي السلطة للرئاسة الفردية . وبذلك « فالديمقراطية الفردية » هي ذات السلطة القابضة ، المهمة على كافة جوانب حياة المجتمع والساعية إلى التوسع والحصول على أقصى قدر من الصلاحيات . ومن ثم فلا محيد عن التركيز الهائل للسلطة في قمة هرم الهيئات الاتحادية من جهة ، والبيروقراطية المفرطة للسلطة على جميع مستويات الإدارة من جهة أخرى . وبدون ذلك لا تبقى مثل هذه السلطة طويلاً بل تتفكك وتنتهار . وهناك سمة أخرى للنظام الراهن تشير إلى أنه أصبح رهينة الانهيار المحتم . ففي الاتحاد السوفييتي ، ورغم كل « الفخاخ » الأيديولوجية ، كانت السياسة تقوم على الاعتراف الراسخ بالمساواة بين الشعوب وعلى التعامل المحترم مع العلوم والعلماء والثقافة والتعليم .

ويانهيار الاتحاد السوفييتى حدث أمر لم يكن فى الحسبان ولم يتكهن بوقوعه أحد : إذ انقطع خيط هذه التقاليد الحضارية . ولهذا فليس غريباً أن يتحول المثقفون الآن إلى فئة اجتماعية محققة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تنقطع السلطة من بينهم أشخاصاً وجماعات تقوم بافسادهم وتخريب نفسياتهم . وقد حدث ذلك بأعلى صورة فى أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية ، عندما كاد مشاهير رجال السينما والمخرج والأدباء يتحولون إلى « موظفين حزبيين » يقومون بالدعاية للرئيس تحت شعارات كتيبة مثل « صوت وإلا خسرت » أو « شاركوا كلكم لنتنخب بلبتين رئيساً » .

لقد ألفوا على العمل فى خدمة السلطة ، أيا كانت ، شيوعية أم معادية للشيوعية . والنمبدأ الوحيد الذى يسترشدون به هو التقرب من السلطة ، وإذا طلبت منهم السلطة فسيفاقون على أى سياسة أو أعمال تقوم بها . وقد حولت السلطة هذه الفئة من المثقفين النخبويين ، الذين نصبت فى الحقيقة منابع إبداعهم ، إلى جثة متحركة .. وانقطع خيط التقاليد ..

ومن السمات المميزة للسلطة الحاكمة أن دلالات التوسع ودلالات الانهيار تتجاوز وتتمو فى وقت واحد . وعندما تتفوق دلالات الانهيار على دلالات التوسع فسيقع الشلل الكامل لا محالة . ومن المستحيل تجاهل هذه التناقضات اليوم ، ولهذا فليس مصادفة أن يشكى الديمقراطيون الروس من انهيار الآمال الديمقراطية ، وتوقف انخراط الشباب فى صفوفهم ، وبلادة التشكيلة الأساسية للديمقراطيين العاديين . كما أصبح من الواضح أيضاً أن الحياة على المساعدات الغربية باتت مستحيلة ، إذ أن هذه المساعدات تنقص باطراد سريع بينما أفساط المداود تزايد . وفى الوقت نفسه لم تعد عملية التخصيص بالموارد المالية المأمولة ، لأنها لم تكن أكثر من وسيلة لإثراء شريحة ضيقة من الأثرياء الجدد (« الروس الجدد ») . كما أنها أخذت تتحول إلى التقيؤ ، أى إلى عبء على ميزانية الدولة . ورغم ما فى هذا الأمر من مفارقة إلا أنه بهذه الصورة فعلاً ، مادامت الأمور تجرى على النحو الذى تجرى به الآن فى مجال التخصيص . ولذلك لا يبقى أمام السلطة سوى خيار واحد : البقاء على قيد الحياة وضمان وجود مأمون لها إلى هذا الحد أو ذاك ولكن دون أمل فى المستقبل أو التوارث .

وفى ضوء هذه الوقائع يمكن النظر إلى مسألة إلغاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للرئيس ، والتى كان يرأسها مرسجى كوفالوفوف والتى تأسست عام ١٩٩٣ . فلم تعد مؤسسة الرئاسة بحاجة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين أدوا مهمتهم بينما قويت دعائم النظام السياسى الجديد ، وأصبحت الموضة الآن هى أجهزة الاستخبارات وفصائل الأمن ، ووحدات الشرطة للعمليات الخاصة وهلم جرا .

وتتسارع وتيرة العسكرية ودعم وظائف النظام القمعية ، بحيث أخذت الدولة تتحول شيئا فشيئا إلى دولة بوليسية .

وحسب ما ذكره الخبير العسكري المعروف ف . لوياتين ، فلدى روسيا اليوم من العسكريين مثمنا كان لدى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ ، أى حوالى أربعة ملايين شخص . علما بأن من يخدمون فى وزارة الدفاع لا يزيدون على ١,٩ مليون شخص ، بينما هناك أكثر من مليونى شخص تابعين لـ ٢٣ وزارة ومصلحة أخرى ليس لها حق تشكيل وحدات عسكرية حسب التشريع السارى ، ولكنها تفعل ذلك بمراسيم رئاسية . ولهذا لا يكفى عدد المجندين المطلوبين للخدمة الإلزامية ، وبالتالي يعاد النظر فى القوانين التى اتخذها مجلس السوفيت الأعلى (فى ظل رئاسة حبوبلاتوف) والتى كانت تمنع تجنيد الطلاب وخريجي الجامعات والمعاهد العليا . أما اليوم فتحصل جماعات الضغط العسكرية من مجلس الدوما على ما تريده من تعديلات على القوانين . ونتيجة لذلك يذهب أكثر من ثلث مصروفات الميزانية إلى أغراض الدفاع . فإذا حسبنا النفقات على العسكريين فى أكثر من ٢٠ وزارة ومصلحة قلن ثقل للمصروفات مجتمعة عن نصف ميزانية الدولة فى روسيا .. ومن الواضح أن معظم الموارد المالية التى تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية ، بما فيها صندوق النقد الدولى ، تنفق فى نهاية المطاف على احتياجات الجيش ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والاستخبارية . وعلى تمويل الحرب فى الشيشان بالدرجة الأولى .

لقد سبق أن كتبت أن الشيشان تحولت إلى « ميدان » مريح لمختلف الأحزاب والحركات السياسية وزعمائها ، لبحث الحياة فى شعاراتها المملة ، المتنقلة من تكتل إلى آخر . وبالطبع فمن المريح للسلطة أن تكون لديها « معارضة » مثل هذه المعارضة ، إذ على ضوء مواقف المعارضة الجذونية تستطيع السلطة أن تظهر « عدالتها » و « طيبة قلبها » القاتلة تجاه سكان جمهورية الشيشان ، الأمر الذى تفعله برشاقة القيل فى متجر الأوائى الزجاجية !

لقد ركزت السلطة جهودها على التعزيز المافر لوظائف الدولة التنكيلية - القمعية والعسكرية - العدوانية . والحروب المحلية مثل حرب الشيشان ، وعريضة الجريمة وتصاعد التوتر لا تعنى ضعف النظام السياسى ، ولكنها تؤدى بلا شك إلى إضعاف الدولة وإنهاك المجتمع واستنزاف قواه . وفى نفس الوقت تعمل على رص صفوف النظام الحاكم ، وتخليصه بسرعة من الالتزامات الأخلاقية والأدبية تجاه المجتمع . وتبذل محاولات لعزل الجيش وأجهزة الأمن عن الشعب وإبعادها عن رقابة القانون . ويألف المجتمع بسرعة هذه الحياة الشبيهة بحياة العبودية وكأنها الوضع الطبيعى ، خاصة أنه وضع مألوف منذ أمد بعيد ، عايشه الشعب على مر القرون وليس فقط خلال الخمسة والمبشرين علما الأخيرة من حكم الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى .

إن النظم الديكتاتورية بالنسبة لروسيا هي قاعدة عامة ، وهي حالة « التطور الطبيعي » ، وربما كان الاستثناء من هذه القاعدة هو فترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، عندما حاول البرلمان الروسى الذى كان مركزاً للتحويلات التقدمية ، إقامة نظام سياسى تصبح الكلمة الحاسمة فيه للشعب . ولكن هذا الاستثناء من القاعدة (أى من الديكتاتورية) جرى « تقويمه » بسرعة .

وبوسعنا أن نتكهن بأن الحرب فى الشيشان ليست آخر الحلقات . على الأرجح . فالاستمرار فى النهج الحالى على صعيد السياستين الداخلية والخارجية سيولد أزمات جديدة قد تفضى إلى كارثة قومية تهدد العالم أجمع . ولهذا يعتبر تجنب واستبعاد هذه الحروب فى روسيا شرطاً لاسترداد البلد عافيته واستقراره وتطوره ، وضماناً لأمن المواطنين والمجتمع والدولة ، ولاستعادة الاحترام والمواقع المفقودة فى العالم مستقبلاً .

رقم الايداع ١٩٩٦/١٢٥٩٠

الترقيم الدولي ١-54-5514-977-N I.S.B.

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر.

المواجهة الدامية

لماذا انهار الاتحاد السوفيتي ؟ ما هو دور العرب في هذا ؟ كيف أدت أخطاء الحزب الشيوعي والمؤسسة العسكرية إلى زوال هذه الدولة العظيمة ؟ ما الدور الشخصي الذي لعبه جورباتشوف وبلتسين فيما حدث ؟ لماذا انقلب بلتسين على رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان وألرب مؤيديه ؟ كيف تم النهب المنظم لأموال الحزب الشيوعي بعد تصفيته ومن هم المسئولون عن سرقات أسلحة الجيش وممتلكات الدولة ؟ لماذا انتهت المواجهة بين الرئيس والبرلمان إلى قيام البرلمان بعزل الرئيس وقيام الرئيس بضرب البرلمان بالمدافع ؟

يجيب عن هذه الأسئلة وكثير غيرها رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان الروسي السابق وأستاذ الاقتصاد حالياً ، وأحد الذين صنعوا الأحداث قبل الانهيار السوفيتي وما تلاه من تطورات . وتلك ميزة شهادته فهو ليس مجرد مراقب لما حدث بل أحد صناعه .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش. السلام - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر